أزمة الهيمنة الأمريكية

بشير عبد الفتاح



أزمة الهيمنة الأمريكية

بشير عبد الفتاح



إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

أزمة الهيمنة الأمريكية

بشير عبد الفتاح



إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: X . 2601 - 14 - 977

رقم الإيداع: 1663 / 2010

الطبعة الأولى: يناير 2010

تليفون : 33466434 - 33472864 02

فاكس : 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com



21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة



إلى سها وضحى وعمر

عالمي الخاص.. ودنياي الصغيرة

القاهرة

يناير 2010

ما إن تأكد انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي وتفكك رابطة العالم الشيوعي مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم، حتى هرع ساسة العالم ومنظروه يتبارون في توصيف النظام العالمي الذي أعقب تلك التطورات الدولية الجسام. وما كاد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب يبشر بما سمي في حينها «النظام العالمي الجديد» عام 1991، إبان الاحتفال بتحرير الكويت من قبضة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، عبر إطلاق برنت سكاوكروفت - مستشاره للأمن القومي آنذاك، في تصريح للصحفيين - إشارة تدشين ذلك النظام بالقول: «إننا نؤمن بأننا سنقيم أركان النظام العالمي الجديد»، حتى انبرى الخبراء والمنظرون يعاودون نشاطهم الفكري مجددًا، لكن جُلَّ اهتمامهم انصرف هذه المرة تجاه سبر أغوار القائد المهيمن الذي تربع منفردا على قمة ذلك النظام العالمي الجديد.

وراج الحديث، منذ ذلك التوقيت، عن صور متعددة لموقع الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، ما بين الريادة أو القيادة الأمريكية المنفردة لعالم ما بعد الحرب الباردة، أو الهيمنة الأمريكية على ذلك العالم.وما كاد القرن العشرون يطوي آخر صفحاته ليفيق الأمريكيون على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ويصعق العالم من تداعياتها،حتى أطلت برأسها علامات استفهام عديدة بشأن ما يسمى بالهيمنة الأمريكية على العالم،حيث تفرق المراقبون شيعا ما بين معتبرٍ تلك الأحداث نذيرًا بتراجع تلك الهيمنة،وآخرَ موقنٍ أن تلك الأحداث من شأنها أن تعزز من تلك الهيمنة، لا سيما بعد أن تأتت للولايات المتحدة الأمريكية كافة أسباب ووسائل السيطرة على ربوع هذا العالم على النحو الذي لم يتحقق لأية قوة عالمية أو حتى إمبراطورية أخرى عبر العصور،باستثناء الإمبراطورية الرومانية بالطبع، حيث مضت واشنطن تمارس سطوتها في خيلاء عبر احتكارها لخمسة مجالات كلاسيكية للقوة الشاملة هي: السياسي، الاقتصادي، العسكري، التكنولوجي والثقافي.الأمر الذي يشي بأن الأمريكيين

قد امتلكوا كافة وسائل القوة التي تسوغ لهم ترويج أو تسويق فكرة مثيرة،وإن كانت غير مفاجئة، مؤداها أننا جميعا بتنا نعيش الآن حقبة «الإمبراطورية الأمريكية»،أو «الزمن الأمريكي» أو «العصر الأمريكي» أو «الأمركة» أو بصيغة أخرى «السلام الأمريكي» (Pax Americana)، بكل ما تطويه تلك المصطلحات أو المسميات من معان ودلالات بين ثناياها، خصوصًا تلك التي تتصل أو توحي أن عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن بعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد أضحى خاضعا لهيمنة تامة ومحكمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن تحولات وتطورات عالمية ملفتة - أحاطت بالولايات المتحدة والعالم أجمع خلال العقد المنصرم من الزمن - أبت إلا أن تدعو الخبراء والمراقبين إلى معاودة النظر في ذلك الطرح الذي ساد أدبيات السياسة الدولية، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي،بعين فاحصة، لا سيما بعد أن تمخضت مثل هذه التحولات والتطورات عن كبوات ألمت بالولايات المتحدة،إنْ على مستوى ريادتها في مجال القوة الصلبة أو الخشنة المتمثلة في تفوقها العسكري الكاسح على نحو ما بدا جليًّا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر في العام 2001، مرورا بإخفاقها العسكري في كل من أفغانستان والعراق من بعد ذلك، ثم تراجع تأثير قوتها الناعمة أو الرخوة أو الذكية التي تتجسد في التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والحضور الثقافي الطاغي على مستوى العالم، في ظل تنامي السخط الدولي على السياسات الأمريكية وتآكل الشغف العالمي لتبني القيم الأمريكية والانغماس في الحلم الأمريكي،وهو التراجع الذي تكلل بالأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية وما تلاها من اضطرابات ضربت قطاع صناعة السيارات الأمريكي، في الوقت الذي تعاظمت اقتصادات دول عديدة وتفاقم معدل تطورها العلمي والتكنولوجي إلى حد بات يمثل تهديدا للريادة الأمريكية في تلك المناحي.

ومن رحم تلك التطورات وغيرها،أطلت برأسها علامات استفهام شتى متسائلة

عن مستقبل الريادة الأمريكية لعالم ظل طيلة زُهاء عقدين من الزمن أحادي القطبية، ومصير الهيمنة التي طالما حرصت واشنطن على أن تحكم من خلالها قبضتها على عالم ما بعد الحرب الباردة، وعما إذا كانت تلك الهيمنة قد ولجت مرحلة الأزمة بالفعل، مع محاولة استجلاء الحقائق بشأن مصير الهيمنة الأمريكية في ظل تشابك وجهات نظر عديدة وتراشق طروحات متنوعة حول ذلك المصير، وما يمكن أن يضطلع به أفول عهد الجمهوريين بزعامة بوش الابن وعودة الديمقراطيين بقيادة باراك أوباما، من دور مهم في تحديد ملامحه.

أولًا: تطور فكرة «الهيمنة» في الوعي الجمعي الأمريكي

حري بنا قبل أن نخوض في مسيرة الأمريكيين مع البحث عن الهيمنة والسعي للإبقاء عليها وإطالة أمدها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، أن نقف أولًا عند مصطلح «الهيمنة» في محاولة لفهمه واستجلاء معانيه ومضامينه، بما يعيننا على إدراك واستيعاب ما يتصل به من أفكار وما يعكسه من دلالات.

في مفهوم «الهيمنة»:

كثيرًا ما تستخدم لفظة «الهيمنة» في التداول اللغوي للدلالة والإشارة إلى أنماط وسلوكيات تفيد إملاء الإرادة، غير أنها باتت تستخدم بشكل أكثر تركيزًا وتحديدًا ضمن أدبيات الخطاب السياسي المعاصر. وكلمة «الهيمنة» في اللغة العربية هي الأكثر مقابلة وتطابقًا وترادفًا في المقاربة الدلالية مع المصطلح الغربيhegemony الشائع الاستخدام في اللغتين الإنكليزية والفرنسية وغيرها من اللغات. وتعود الجذور التاريخية لهذا المصطلح الغربي إلى اللغة اليونانية القديمة، حيث نشأ في العصر اليوناني القديم، وذلك عندما استخدمه ثيوسيدس لأول مرة ضمن كتاباته عن حروب البلبيونيز، وقد اختفى المصطلح بعد ذلك لفترة طويلة، إلا أنه عاد للظهور مرة أخرى في الأدبيات السياسية والفكرية، وذلك حينما قام أنطونيو غرامشي المفكر الإيطالي 1891 - 1937 باستخدامه في كتابه الشهير «دفاتر السجن»، الذي عبر فيه عن العلاقة بين مثلث: القوة، الاستقرار والنظام في النظم السياسية وبدرجة ما في العلاقات الدولية.

وينطوي مصطلح «الهيمنة» الغربي على دلالات اصطلاحية يتضمن معناها طاقة مفهومية تتقاطع في الإشارة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بمحتوى الموضوع وهي:

- **مفهوم السيطرة**: ويشير إلى القدرة الإدارية على التحكم والضبط.

- **مفهوم النفوذ**: ويشير إلى نطاق التأثير والفاعلية.

- **مفهوم القوة**: ويشير إلى امتلاك القدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف.

- **مفهوم التفوق**: ويشير إلى الفجوة التي تفصل بين من هو أعلى ومن هو أدنى بما يجعله أكثر تميزًا.

- **مفهوم التسلط**: ويشير إلى الحركية الكامنة للتدخل في كل شيء، وهناك العديد من الألفاظ والكلمات الغربية التي تتداخل ضمن مفهوم الهيمنة.

أما في اللغة العربية،فإن البحث في معانى هذا المصطلح يوضح أن جذوره الاشتقاقية في كلمة «هيمن»، التي ذكر المعجم الوسيط أنها تعني سيطر عليه وراقبه وحفظه، كذلك فقد وردت في القرآن الكريم ضمن الاشتقاق اللغوي للكلمة على صيغة اسم الفاعل «المهيمن» وذلك ضمن صفات أسماء الله الحسنى في الدين الإسلامي.(1)

وعديدة هي التعريفات التي يمكن من خلالها فهم مصطلح «الهيمنة»، غير أننا إذا ما نظرنا إلى ذلك التعريف الذي صاغه كل من جوزيف ناي Joseph Nye وروبرت كوهين Keohane Robert، وهما من أقطاب المدرسة الواقعية في دراسة السياسة الأمريكية اليوم، نجد أنه يعرف «الهيمنة» في العلاقات الدولية بأنها «وجود قوة دولية مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر المادية، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان لصياغة قواعد للتفاعل فيما بين الدول داخل النظام الدولي».(2)

وهناك أيضًا بعض التعريفات التي تضفي الطابع الأخلاقي على معنى «الهيمنة» داخل أنظمة الحكم كتعريف الفيلسوف الإيطالي أنطونيو جرامشي Gramsci الذي يعد مؤسس مفهوم «الهيمنة» على الثقافة كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي، حيث عرفها أنها «القيادة الأخلاقية والسياسية في المجتمع». وهذا التعريف يفيد عنصر الرضا والاقتناع في السياسة، تمييزا عن عنصر

القسر والإكراه. فالأمر عند جرامشي يتسم باستجابة طوعية من قبل الجمهور المعني لقوة سياسية ثقافية، يؤمن أنها متفوقة وقريبة منه في الوقت نفسه، فلا يتردد في منحها ولاءه، ويثق أن انقياده لها وإقباله عليها يلبي مصالحه وحاجاته المادية والمعنوية، وهو الطرح الذي يمكن أن ينسحب أيضًا على الهيمنة في العلاقات الدولية من خلال مفهوم «الهيمنة الرضائية» حيث تقبل غالبية الدول بهيمنة دولة كبرى قوية مع النظام الدولي طالما أسهم ذلك في تحقيق مصالح معنية في تلك الدول وساعد على استقرار هذا النظام الدولي.

وخلافا لذلك، تجنح القوة التي لا تنال الثقة والانقياد الطوعيين إلى التركيز على وسائل القسر والعنف في سياستها، بما يندرج تحت مفهوم السيطرة. فللهيمنة مفعول مقتصد للعنف هو الذي تفتقر إليه الولايات المتحدة هذه الأيام في المجال الشرق أوسطي، وهو الذي تحاول التعويض عنه، عبثا، بالقوة والقواعد العسكرية وتخويف الحكومات.(3)

وفي السياق ذاته،يلاحظ وجود الطابع الرضائي في تعريف الهيمنة لدى روبرت كوكس Kox أيضًا، والذي يعرف النظام القائم على الهيمنة بصفته نظامًا «يقوم على أساس رضائي في المقام الأول». وقد عمد روبرت كوكس أيضًا إلى التفريق بين النظريات النقدية والحلول المتعلقة باعتبارات أطروحة التسلسل التاريخي للهيمنة، والتي تنص على أن السابق يظل دائمًا يبحث ويسعى من أجل الكشف عن الأسس الاجتماعية لممارسة السلطة لتحقيق القدرة على تحويل وتغيير النظام الدولي، أما اللاحق فهو فقط يركز على الموافقة على النظام المطروح كما هو لكن يعمل على تطوير القواعد الضرورية واللازمة لإرادته.(4)

ولقد ظل مفهوم الهيمنة في العلوم السياسية يرتبط على الدوام بمفهوم آخر وهو السلطة، والتي تشير لغويًا إلى التسلط والسيطرة والتحكم حيث يقال سلطه أي: أطلق له السلطان، وسلط عليه بمعنى مكنه منه وحكمه فيه وتسلط عليه؛ أي تحكم وتمكن وسيطر. وفي هذا السياق، ذكر جميل صليبا في المعجم

الفلسفي أن السلطة في اللغة تكون بمعنى القدرة والقوة على الشيء. وفي العلوم الاجتماعية السلطة تعني قدرة الشخص أو المجموعة فرض إرادتها على الآخرين. وكذا يشير قاموس لاروش الفرنسي أن السلطة تعني الحق والقدرة على التحكم واتخاذ الأوامر وإخضاع الآخرين. هذا ويرى لالان في القاموس الفلسفي أن السلطة قدرة شرعية، وحق يعترف به للجميع كما أنها التفوق أو النفوذ الشخصي أو الجماعي، والذي يتم بموجبه التسليم والخضوع والاحترام لحكم الآخر ومشيئة إرادته.

كذلك، يمكن القول إن الهيمنة كانت المفهوم المرادف للسلطة إلا أنه لا ينبغي أن يفوتنا التذكير أن العلاقة بين المفهومين، ونقصد هنا الهيمنة والسلطة، إنما تمر عبر حلقة وسيطة هي النفوذ. وما ذلك إلا لأن النفوذ هو الذي يجعل السلطة تهيمن. لذا ووَفقًا لهذا التداخل بين المفهومين، فإن دائرة التقاطع المفهومي هذه ظلت في الفكر والفلسفة والسياسة تجد جانبًا من الإشكالية في كل الصياغات الدلالية لمفهوم السلطة بمعناه العام والخاص. إن غرض الفلسفة المعرفة الحقيقية، والتي تقودنا إلى السلطة، تعتبر نفوذًا مشروعًا، بينما النفوذ هو السلطة، سلطة غير مشروعة. وفي النهاية فمن الممكن القول إن النفوذ هو القدرة على اتخاذ فعل وإنتاج تأثير ما.(5)

ولقد انفردت الموسوعة العسكرية بإدراج مصطلح «الهيمنة»ضمن محتوياتها المرجعية وذلك لاعتبارات أن المصطلح يدخل ويندرج ضمن دائرة اهتماماتها حيث تذكر أن المصطلح موغل في القدم. وأنه يعني عند الإغريق سيادة مدينة ما أو شعب ما على مدن وشعوب أخرى، وهو أمر يمكن فهمه من خلال الصراع القاسي والمرير الذي دخلت فيه كل من أثينا واسبارطة اليونانيتين، وذلك من أجل أن تؤكد كل واحدة منهما هيمنتها على الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى إدراك المرامي التي طمع إليها هتلر في محاولته لفرض سيطرته على العالم خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث سادت آنذاك مقولة مؤداها: إن المهيمن هو من يستطيع أن يفرض سيطرته على العالم أجمع.

وكما ينطبق هذا القول على النزعة الهتلرية التسلطية فإنه ينطبق بالمقدار نفسه على فرنسا في العصر النابوليوني وعلى إنجلترا في العصر الفيكتوري؛ لذا فإن كانت الهيمنة مرادفة للتسلط العسكري في أغلب الأحيان، فهي من الممكن أن تكون ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وحتى أيديولوجية. وقد أصبح من الواضح، في العصر الحديث، أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة وقائدة العالم الحر- تمارس وتطرح نفسها كدولة وقوة عظمى لا تستطيع أن تنافسها أو تقف في وجهها أي قوة أخرى في العالم. (6)

وثمة ما يشبه التطابق يوجد حاليا في الأدبيات السياسية المعاصرة، وهي على كثرتها تؤكد وصفيًا وتحليليًا من حيث اعتبارات المعنى الاصطلاحي الدلالة، بين كلمة هيمنة واصطلاح «قوة عظمى»، والتي برزت في كل مراحل التاريخ البشري والإنساني حيث تسعى الأخيرة دائمًا لفرض سلطتها وإملاء رغباتها وإرادتها على الجميع، وذلك عن طريق عملية إرادة السيطرة والهيمنة؛ لذا فإن الاصطلاح المتداول حاليًا حول مفهوم الهيمنة لا يمكن أن يكون مصطلحًا شكليًا مثل سائر المصطلحات الأخرى، بل هو اصطلاح يتضمن العديد من المكونات والعناصر التي يتوجب النظر إليها وفهمها لا ضمن الهيمنة باعتبارها مصطلحًا وصفيًا شكليًا، بل ضمن الهيمنة باعتبارها عملية سياسية تتضمن العديد من الوسائل والوسائط والأبعاد الوظيفية والهيكلية وحتى البيوسياسية، بمعنى سياسة الحياة التي تتدخل عميقًا في حياة البشر وتتبعها من خلال الضبط والمراقبة للسلطة.(7)

ومن بين أبرز المصطلحات اتصالا بمفهوم الهيمنة،مصطلح «الإمبراطورية» الذي عاد بقوة إلى الأدبيات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وقامت العديد من الدراسات بمحاولات للتنبؤ بما سيكون عليه النظام الدولي بعد انهيار «الإمبراطورية» السوفييتية، وبقاء قطب واحد فاعل على ساحة العلاقات الدولية. فمنها ما ذهب إلى لزوم قيام الولايات المتحدة بدور «الإمبراطورية

الطيبة» أو Benevolent Empire بعد تقلدها لمنصب القطب الأوحد على الساحة الدولية، ومنها ما ذهب إلى كون الولايات المتحدة جزءًا لا يتجزأ من نظام عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل، لا سيما في المجال الاقتصادي، وأن عناصر القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة «على الرغم من كونها عظيمة، فإنها ليست دائمة بكل تأكيد». وبذا، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تحاول استخدام نفوذها الإمبراطوري -على حد تعبير ريتشارد هاس- لبلورة نظام دولي يتسم بقدر أكبر من التعددية Multi-lateralism، والتي على الرغم من كونها ستحد من النفوذ الأمريكي، فإنها ستؤدي إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة بشكل أكبر على المدى البعيد. إلا أن أغلب هذه الرؤى، سواء منها المؤيد أو المعارض لقيام الولايات المتحدة بدور الإمبراطور الجديد على الساحة الدولية، كانت تصب - في مجملها - في إطار رؤية المدرسة الواقعية لنظام دولي قائم على استخدام الدول للقوة، بأشكالها المختلفة، بغرض تحقيق مصالحها القومية.(8)

ويرى أصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، من وجهة نظرهم، في كل من نموذج الإمبراطورية البريطانية Pax Britannica إبان القرن التاسع عشر، والإمبراطورية الأمريكية Pax Americana أو نمط الهيمنة الأمريكي الذي ساد منذ منتصف القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي - مثالين واقعيين لفهم ظاهرة أو مفهوم الهيمنة. وبذا تكون المدرسة الواقعية قد تعاملت مع «الإمبراطورية»، كما في حالة الإمبراطورية الرومانية والبريطانية على سبيل المثال، و«القطب المهيمن» في النظام الدولي على أنهما مفهومان مترادفان إلى حد كبير بما لا يدين الهيمنة بل يكتفي بوصفها فقط.

بيد أن اتجاها آخر متصاعدًا، يوصف بكونه نيو-ماركسيا، قام بتقديم رؤية بديلة للنظام الدولي، تصفه بكونه إمبراطورية، ليس بالمعنى الإمبريالي التقليدي، والمتمثل في ممارسات القوى الأوربية إبان العصور الاستعمارية، ولكن بمعنى جديد يعرف «الإمبراطورية» بكونها «جمهورية عالمية تتكون من

شبكة من القوى، والقوى الموازية، في سياق عام يتسم بكونه احتوائيًّا في آن»، وهو المفهوم الذي قام أنتونيو Boundless ولا محدودا Inclusive نجري ومايكل هارت بصكه في كتابهما الشهير «Empire» الصادر عام 2000.(9)

وقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر - وما أعقبها من تطورات في المنحى الذي اتخذته السياسة الخارجية الأمريكية والمتمثل بشكل واضح في «وثيقة الأمن القومي الأمريكية» لعام 2002 - إلى إبراز ما يمكن تسميته بأزمة الهيمنة الأمريكية من خلال إعادة تفجير الجدل الدائر حول دور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وما إذا كان هذا الدور يعكس بزوغًا لإمبراطورية جديدة، على غرار الإمبراطورية الرومانية أو البريطانية. كما ثارت تساؤلات عما إذا كان هذا الدور يمثل استمرارًا أم تغيرًا في السلوك الخارجي الأمريكي، وما إذا كان مرغوبًا فيه ويخدم على المدى البعيد مصالح الولايات المتحدة نفسها على الصعيدين، المحلي والدولي.(10)

تبلور فكرة «الهيمنة» لدى الأمريكيين:

إذا كان الحديث عمّا يسمى «الهيمنة الأمريكية على العالم» قد بدأت إرهاصاته إثر استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي ضد اليابان إبان الحرب الكونية الثانية في العام 1945، ثم بدأ يشيع عالميًّا منذ أواسط القرن الماضي وتحديدا عقب أزمة السويس عام 1956، ليصبح أكثر شيوعا من بعد ذلك خلال الآونة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عام 1990، وإعلان الرئيس بوش الأب عن ولادة نظام عالمي جديد تنفرد بقمته الولايات المتحدة، ثم راج مجددًا في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضمن سياقات مستحدثة،فإنه يمكن الادعاء أن المساعي والتطلعات الأمريكية صوب الهيمنة على العالم إنما تضرب بجذورها في عمق التاريخ الأمريكي الحديث، حيث إن امتلاك الولايات المتحدة لمعظم أسباب القوة أو جميعها بالإضافة إلى ترسخ مسألة الهيمنة والريادة والتميز الأمريكي العالمي في الوعي الجمعي لغالبية الأمريكيين، كان من شأنهما أن يدفعا بالولايات المتحدة دائما باتجاه البحث

عن الهيمنة وفرض الإرادة على الدول الأخرى منذ سني النشأة الأولى لذلك البلد.

فكر الهيمنة إذن ليس وليد القرن العشرين، ولكنه ترسخ مع البدايات الأولى للدولة الأمريكية، فالهيمنة المعنوية والتجارية التي يتمتع بها الأمريكيون، والقائمة على القوة العسكرية والثقة بالنفس ليست قضية مستحدثة، بل بدأت مع ظهور أصول الأمة الأمريكية الأولى حيث ظلت هذه الهيمنة تمثل جوهرها الأساسي، فلا تزال أسطورة «أجدادنا المسافرون» تؤثر في العقلية العامة للأمريكيين. فهؤلاء الكلفانيون الذين وصلوا إلى «بليموث» عام 1620 على متن السفينة «ماي فلاور» كانوا يرون في العالم الجديد أرض الميعاد، ويعتبرون أنفسهم الشعب المختار الذي هيّأه الله لِكي ينشئ مملكته على الأرض، «مدينة على التلّة»، وأن الله كافأهم فأعطاهم الثروة ووفّقهم.

وتقوم استراتيجية «الهيمنة» أو الزعامة، على استمرار السيطرة الجيوسياسية للولايات المتحدة على نحو ما ظهر بعد الحرب الباردة، وأن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، مقارنة بقوة الدول الأخرى، إلى أقصى حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها، ففي عالم يتسم بالصراع والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم واحد بين الدول.كذلك، تفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي، وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة لأنها شرط للاستقرار الشامل، أما عدم الاستقرار فهو خطر لأنه يهدد بالقضاء على الرابطة التي بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي حققتها من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

أضحى مفهوم «القرن الأمريكي»، في غضون ذلك، يشكل واحدًا من أشهر المفاهيم في التاريخ الدولي الحديث، وكان أول من صاغ المصطلح الكاتب

الأمريكي «هنري لويس»، عندما اتخذ منه عنوانًا لإحدى المقالات التي كتبها في عدد إبريل عام 1941 من مجلته «لايف»، قبل أشهر من هجوم هتلر على الاتحاد السوفييتي وقصف اليابان لبيرل هاربر مطلع أربعينيات القرن المنصرم، حيث قال: «الخبرة الأمريكية هي مفتاح المستقبل، ويجب أن تكون أمريكا في الأخوية البشرية الأخ الأكبر للأمم»، وبعد الحرب العالمية الثانية، كتب المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي أن أمريكا ألقت بأوربا في «الظل الأمريكي»، وفي الخمسينيات أصدر كتابه «دراسة التاريخ» اعتبر فيه أن القرن العشرين هو «القرن الأمريكي».

وبعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت لدى الأمريكيين فكرة «القرن الأمريكي» بفكرة تعاقب القوة «الحضارة عبر التاريخ»، وكتب «كارل بيكر» عام 1947 عن تعاقب الإمبراطوريات من بابل إلى روما إلى إسبانيا إلى بريطانيا.. إلى أمريكا. وألقى «رالف فلاندرز» سلسلة محاضرات، في جامعة هارفارد عام 1950، عن تعاقب القوى والحضارات، وتحدث الرئيس ترومان عن دورات التاريخ التي صعدت وانهارت خلالها الحضارات، وأن أمريكا فاقت في إنجازاتها الحضارات البائدة.(11)

وإذا صح القول: إن القرن العشرين كان «قرنا أمريكيا»، كما وصفه عام 1941 الناشر والصحفي الأمريكي الشهير هنري لويس في مقال له بمجلة لايف، لوجب علينا أن نحدد البداية الحقيقية لذلك القرن ب25 إبريل من عام 1898. ففي ذلك اليوم أعلنت الولايات المتحدة الحرب على إسبانيا، انتقاما لإغراق البارجة الحربية الأمريكية «المين» قرب ميناء هافانا (ولم يكن للإسبان علاقة بإغراقها)، وكذا من أجل تحرير كوبا، ومن بعدها بورتوريكو والفليبين وجوام، ووراثة الإمبراطورية الإسبانية البائدة. وذلك من خلال عمل عسكري متسع، امتد من أمريكا الوسطى حتى شرق آسيا، يبدو مذهلا في تشابه ملابساته وذرائعه ودوافعه مع عمل عسكري ممتد آخر- أريد له أن يدشن قرنا أمريكيًا جديدا، وذلك بحرب ضد أفغانستان في عام 2001 ثم العراق في عام 2003.

إبريل عام 1998 هو إذن البداية الحقيقية للقرن العشرين، أو إذا أردنا توخي الدقة هو بداية ما يمكن أن نطلق عليه القرن العشرين الطويل، ونقتدي في هذا بواحد من أهم علماء التاريخ في القرن الماضي، وهو المؤرخ البريطاني إريك هوبسباوم وبتقليد أرساه في مؤلفه المهم المعنون «عصر التطرف: القرن العشرين القصير 1914 - 1991». والقرن العشرون القصير عند هوبسباوم هو بدوره قرن أمريكي بامتياز، يبدأ بالحرب العالمية الأولى التي خرجت بالولايات المتحدة من عزلتها النسبية في نصف الكرة الغربي لتظهر على المسرح العالمي كقوة كبرى، تتحول مع الحرب العالمية الثانية إلى قوة عظمى، وتتبوأ موقع القيادة في الصراع الضاري بين الرأسمالية العالمية وبين محاولات لتجاوزها، أطلقتها الثورة البلشفية في روسيا في 1917. وينتهي القرن العشرون القصير عند هوبسباوم بانهيار حائط برلين، وسقوط الاتحاد السوفييتي، لتقف أمريكا منفردة على قمة العالم، القوة العظمى الوحيدة فيه بغير منازع أو منافس.

وعبارة «القرن العشرون الطويل» هي عنوان مؤلف ضخم لا يقل أهمية عن مؤلف هوبسباوم المشار إليه، وإن كان ربما يفوقه طموحا، للمؤرخ الاقتصادي الشهير بدوره، جيوفاني أريجي. يقدم فيه رؤية تحليلية ل 700 سنة هي عنده تاريخ الرأسمالية منذ نشأتها وحتى تأليف كتابه المنشور عام 1991، تفيد بأن تاريخ الرأسمالية يمكن إدراكه من خلال منظور دورات كبرى، تستمر الواحدة منها لأكثر من قرن من الزمان، وذلك تحت عنوان «القرن العشرون الطويل.. المال والقوة وأصول أزمنتنا المعاصرة». والقرن العشرون الطويل المقترح هنا مختلف بطبيعة الحال، يبدأ بالحرب الأمريكية الإسبانية في عام 1898؛ أي عند تلك اللحظة التاريخية التي مثلت عند المؤرخ والروائي الأمريكي الرائع، جور فيدال، لحظة موت الجمهورية وبداية عصر الإمبراطورية الأمريكية. (12)

وقد كان «الحلم الإمبراطوري» هو الدافع وراء العديد من السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فقد بدأت الولايات المتحدة منذ عام 1950 تتبع استراتيجية كونية، تضمنتها وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 لعام 1950

والتي تعتبر الوثيقة الأساس للحرب الباردة، تقوم على أساس أن النظام الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي الأمريكي يجب أن يكون كونيًّا، وأن أي تحدٍّ لذلك - يجب عدم التسامح معه، وأن أي عمل من جانب الولايات المتحدة لتحقيق ذلك هو عمل «دفاعي»، وقد تطلبت العمل على أن تكون للولايات المتحدة قوة عسكرية متعاظمة لمنع تحدي النظام الأمريكي، وتأهيل الأمريكيين وإقناعهم بتحمل التضحيات المادية من أجل قيادة العالم.

وبدأ بروز الدور الأمريكي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذي نظر إليه الأمريكيون باعتباره «قرنًا أمريكيًّا»، فقد نجحت الولايات المتحدة خلاله في بناء قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة، تتوازن مع قدرتها الاقتصادية، الأمر الذي فتح أمام القوة الأمريكية طريق الهيمنة، وإن كان التحدي السوفييتي قد عطل انطلاق الحلم الأمريكي بجعل القرن العشرين «قرنا أمريكيا»، فقد تأجل الحلم من وجهة نظر البعض إلى القرن الحالي «الحادي والعشرين»، فالولايات المتحدة وفقًا لهم هي مركز العالم ومحوره، وعليها أن تقود العالم في مختلف المجالات، تعبيرا عن الحق والقوة معا، وأن تقدم النموذج الذي تحتذي به كل شعوب العالم، وأصبح الفكر المهيمن هو فكر «الهيمنة».

ولئن قامت الولايات المتحدة منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية، فقد انطلقت في تقدمها بسرعة كبيرة، مستغلة قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، وتدفق رأس المال الاستثماري، وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكل سياسة خارجية أمريكية، فتنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية.واعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية على التوسع من الداخل إلى الخارج، أي داخل أراضيها، وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل «أراضيها»، بدأت في التوسع نحو مجالها الجيو استراتيجي، المحيطين

الهادي والأطلسي»، وفي إطار هذا التوسع، أصبح هدف المشروع الأمريكي «جذْب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولًا بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيرًا بالتجارة، فمهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتى الطرق»، وهو ما يعكس نظرة «رسالية» و«استعلائية» للذات تجاه العالم.

فالحالة الأمريكية منذ نشأتها تعبر عن قوة متطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج فكر التوازن الدولي، وهو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريبًا، حيث تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وهكذا مارست دورها في العلاقات الدولية منذ بداية توسعها الدولي، فمسيرة سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحتى الآن، تأتي استجابة لعاملين: القوة المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الإمبراطورية، متراوحة في ذلك بين مبدأ المثالية الذي صاغه ويلسون، ومبدأ «القوة» الذي صاغه روزفلت، ولكن دون وجود خلاف على هدف «السيادة الأمريكية الكونية».

وفي هذا السياق،يؤكد المحلل السياسي الأمريكي روبرت كاجان أن تزايد وتنامي القوة على نحو متدرج أومتسارع من شأنه أن يغير الأمم كما يغير الأشخاص، فيؤثر في تصورها للعالم وتقديرها لمكانها على خريطته وموقعها على سلم قيادته، ويزيد من اعتقادها وجود مهمة ملقاة على عاتقها، فالقوة تزيد الطموح. لذلك، فإن الأمريكيين عندما حصلوا على أراضي لويزيانا الشاسعة، في بداية القرن التاسع عشر، مضاعفين بذلك حجم دولتهم بأراض تتطلب عقودا من الزمن ليستوطنها الناس، لم يجعلهم ذلك يقنعون ويكتفون بل بحثوا عن المزيد من الأراضي فيما وراء تلك الحدود الجديدة، وكأنهم كما قال عنهم أحد الدبلوماسيين الأجانب: «لم يعودوا يطيقون أية حدود سياسية أو جغرافية من حولهم».

وفي حين شهدت الولايات المتحدة آخر تدخل أجنبي في أراضيها في العقد

الثاني من القرن التاسع عشر مع الحرب الأمريكية البريطانية، لم يحدث منذ ذلك التاريخ، وحتى الحادي عشر من سبتمبر 2001، أن وقع هجوم على أراض أمريكية. وكان المبدأ الحاكم للسياسية الخارجية الأمريكية هو ما يعرف باسم «مبدأ مونرو»، نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو (1758 - 1831)؛ خامس الرؤساء الأمريكيين (1817 - 1825)؛ وفحواه أن الولايات المتحدة لن تتدخل في شئون العالم القديم، ولن تسمح بتدخل العالم القديم في الأمريكتين.

فضلًا عن ذلك، ظلت فكرة التدخل العسكري الخارجي وخوض الحروب حول العالم لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية بذرائع إنسانية تستهوي الأمريكيين، حيث يقف الأمريكيون بمفردهم تقريبا في اعتقادهم بفائدة - بل بضرورة - الحرب كوسيلة لتحقيق العدالة والسلام العالميين، فاستطلاعات الرأي توضح أن 80٪ من الأمريكيين يوافقون على أن الحرب في بعض الأحيان تكون ضرورية لتحقيق العدالة، بينما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا على سبيل المثال، لم يحظ هذا الاعتقاد إلا بموافقة ثلث المواطنين هناك فقط. وانطلاقًا من هذا الطرح،ذهب روبرت كاجان إلى الزعم بأن القوى الدولية الأخرى ظلت تتوجس خيفة من النوايا والتطلعات الأمريكية صوب الهيمنة والسيطرة على العالم من خلال شن الحروب التي تتزيا وتستتر بشعارات براقة في غالبية الأحيان؛ إذ لم تكن تلك القوى ترى منذ البداية أن الأمريكيين يسعون لتحقيق الاستقرار، وإنما يرونهم كمصدر للإخلال بالأوضاع القائمة، فهم على حد وصف كاجان «غير قادرين على العيش بهدوء أو حتى على السماح للآخرين بذلك».وفي هذا الإطار، سجل المحلل الغربي جون كوينسي آدمز في عام 1817 - طبقا لمتابعاته في لندن- أن إحساس أوربا وهي تتابع نمو قوة الأمريكيين وتعدادهم كان الخشية من كونهم إذا توحدوا سيصيرون عضوا خطرا جدًّا على المجتمع الدولي.

ويؤكد كاجان أن التوسع الأمريكي والميل للسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا ليست انحرافات عن طبيعة الأمريكيين الأصلية، وإنما هي نفسها

طبيعتهم التي جبلوا عليها، فالولايات المتحدة كانت قوة توسعية منذ خطا المهاجرون الأوائل أولى خطواتهم على أرض القارة الأمريكية، ولم تتوقف عن التوسع على مدى القرون الأربعة اللاحقة، فالولايات المتحدة -على عكس ما تصورها كتب التاريخ- قوة ثورية لا تحافظ على الأوضاع القائمة، بل توسع باستمرار من دائرة مشاركتها وتأثيرها في الشئون العالمية، فالنزعة الأمريكية للتدخل في شئون الآخرين ليست ظاهرة حديثة أو انحرافا عن الروح القومية بل إنها متجذرة في ال«دي إن إيه» الأمريكي.(13)

وبكلمات أخرى، يمكن القول إن مسيرة عسكرة الهيمنة الأمريكية قد بدأت واقعيًّا من قبل ولادة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو «استقلالها». ولئن دخلت حرب الاستقلال الأمريكية كتب التاريخ بصياغتها الغربية، والتي تعتبرها مع الثورة الفرنسية حاضنة لمنظومة الحقوق والحريات الإنسانية الحديثة؛ فقد دخلت التاريخ أيضًا باعتبارها من أشد الحروب دموية، كالثورة الفرنسية أيضًا، وكانت في الوقت ذاته بمثابة حجر الأساس لانتشار الحضارة الغربية الحديثة التي عرفت عند أهلها بحضارة «الإنسان الأبيض» مما يعطيها – داخل حدودها وحيثما انتشرت خارجها- بعدًا عنصريًّا واضحًا للعيان، على الصعيدين النظري والتطبيقي. فمنذ نشأة الدولة الأمريكية نفسها، تابع الأمريكيون ما سبق تأسيسها من إبادة منظمة للهنود الحمر في حدث تاريخي لم يسبق له مثيل؛ أُبيد خلاله ملايين الهنود الحمر، ولم يأت بعده ما يعادل معشاره؛ كذلك فإن وصول عدد الولايات الأمريكية إلى 51 ولاية قد اقترن هو الآخربالحروب حتى اكتملت السيطرة على أمريكا الشمالية، فقد كان المستعمرون البريطانيون مشغولين بطرد السكان الأصليين من ملايين الأفدنة - ومن الوجود نفسه في كثير من الأحيان- قبل نشأة الدولة الأمريكية، ثم توسع الأمريكيون بعد ذلك في الفترة من عام 1740 إلى 1820 بلا توقف باتجاه الغرب حتى وادي أوهايو، وتخطوا جبال روكي حتى المحيط الباسيفيكي، وباتجاه الجنوب في فلوريدا ومكسيكو، وشمالا باتجاه كندا، ولم يكونوا في هذه الأثناء يطردون فقط الهنود الحمر، والذين أبادوا منهم الملايين،وإنما كانوا

يطردون الإمبراطوريات الكبرى: الفرنسية والإسبانية والروسية، وسرعان ما بدأت على الفور مسيرة الهيمنة تنطلق خارج حدود الدولة الأمريكية.

وقد أشار إلى ذلك المؤلف البريطاني نيل جيفرسون في كتابه «الإمبراطورية» الذي دعا في خاتمته أمريكا لكي «تنهض بمسئولية الرجل الأبيض» وتحكم العالم ضمن إمبراطورية جديدة تستند لقوة عسكرية هائلة، ويدعي جيفرسون أن تأريخ الإمبراطورية البريطانية يظهر أن الضرورة هي التي تدعو أمريكا إلى القيام بذلك.

ومن دول أمريكا الوسطى والجنوبية كانت البداية، حيث انتشر «الاستعمار الأمريكي» في تلك البلاد عبرغزوات عسكرية متوالية أسفرت عن احتلال تلك البلدان الصغيرة لعشرات السنين، واندفاع الأمريكيين نحو التنكيل بها لإخضاعها لسيطرتها، فكان تنصيب الحكومات الموالية لواشنطن، وتدبير الانقلابات، واغتيال واختطاف الرؤساء، وهذا في فترة زمنية استمرت عدة عقود، واستمرت إلى ما بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين. وشرعت واشنطن في إصدار البيان الأول لترسيخ أسس هيمنتها على العالم الجديد في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو الذي أصدر سنة 1823 مبدأه الشهير المعروف بمبدأ مونرو،والذي نص على عدم جواز تدخل أوربا في شئون القارة الأمريكية، إذ يعد هذا المبدأ إيذانا ببدء المساعي الأمريكية لفرض الهيمنة على العالم من خلال تخصيص مناطق للنفوذ، والنزوع نحو تقليم أظافر القوى الاستعمارية العالمية الكبرى حينئذ من خلال تفتيت أوصالها بعد عزل مستعمراتها عنها، حيث كانت إسبانيا هي الضحية الأولى.

بمعنى آخر، إن مونرو والنخبة الحاكمة في القرن التاسع عشر رأوا أن العالم الجديد إنما هو مجال نفوذ للولايات المتحدة، وهو الأمر الذي تجلى في عملية الزحف نحو الغرب، والسيطرة على شاطئ الهادي، وطرد الإسبان من الولايات الجنوبية الغربية الغنية، وإبادة السكان الأصليين. وقد استمر هذا المبدأ ساريًا حتى نهايات القرن التاسع عشر، حيث حدث تغير كبير مع وصول ماكنلي

للحكم، وحدوث خلافات بين أمريكا وإسبانيا بخصوص كوبا وغيرها من جزر البحر الكاريبي ودول أمريكا الوسطى التي كانت تحت سيطرة إسبانيا في ذلك الوقت. ومع تصاعد صوت دعاة الحرب في أمريكا، اندلعت الحرب الأمريكية الإسبانية؛ وشهد عام 1899 التدخل الأمريكي في الفليبين والاستيلاء عليها، وكان هذا أول تدخل أمريكي في العالم القديم. فراح ضحيته مئات الألوف من الفليبينيين الذين دفعوا حياتهم ثمنًا «لنداء الحرية والعدالة» على حد تعبير الصحافة الأمريكية في هذا الوقت.

ومن بعد إسبانيا وتركتها الاستعمارية في العالم الجديد، كان أول تحرك عسكري أمريكي كبير خارج نطاق القارة الأمريكية مرتبطا باستكمال أسباب الهيمنة عليها وفاتحة للهيمنة العالمية، فانطلقت القوات الأمريكية لفرض الاستعمار الأمريكي،بصور مختلفة ومستحدثة، خلفا للإسباني في الفلبين، وكانت المنصة العسكرية الأولى للتحرك العسكري في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي الذي أنهت هزيمة فيتنام مرحلته الأولى، وبدأت مرحلته الجديدة بغزو أفغانستان، مع ما ارتبط بذلك من سيطرة عسكرية واقتصادية تستكمل حلقات الشريط الاستعماري الأمريكي إلى بحر قزوين وحتى البلقان، وتنطلق منه الهجمة العسكرية الجديدة على البلدان الإسلامية الأخرى.

وفي العام 1917، اكتسب التوجه الأمريكي في هذا الصدد زخما كبيرا مع تنامي قوة الولايات المتحدة على نحو فاق إمبراطوريات عالمية أخرى كانت الحرب العالمية الأولى قد أتت على سلطانها بعد أن جردتها من مستعمراتها ودوائر نفوذها الإقليمية والدولية، فجاءت مشاركة واشنطن في الحرب لنصرة الحلفاء الأوربيين وكبح جماح ألمانيا النازية واليابان لتخرج بالنفوذ الأمريكي من العالم الجديد،شماله وجنوبه،إلى دوائر أوسع كأوربا وآسيا. ثم لم تنقطع من خلال ذلك التدخلات العسكرية الأمريكية التي بلغت 150 واقعة عسكرية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية القرن العشرين الميلادي، في مختلف أنحاء العالم. وليست هذه النزعة العسكرية للهيمنة منفصلة عن طبيعة تكوين

الفكر المادي للسيطرة الاقتصادية العالمية؛ فكما كانت حملات إبادة الهنود الحمر مقترنة بما عرف من سباق دموي محموم على مناجم الذهب في أنحاء القارة والسيطرة عليها، كذلك كانت النسبة العظمى من التحركات العسكرية الأمريكية عالميًّا مرتبطة -منذ أكثر من قرن ونصف القرن- بالبحث عن مصادر الطاقة والسيطرة عليها وعلى إمداداتها. (14)

ورويدًا رويدًا، تبلور النزوع الأمريكي نحو توظيف الحروب لخدمة تطلع واشنطن نحو الهيمنة على العالم، ففي القرون الماضية كان الحديث عن الشرف القومي دافعا كافيا لدخول الولايات المتحدة في الحروب، ورغم أن مثل هذا الخطاب لم يعد قائما لدى الأمريكيين المعاصرين فإن تغير توجهاتهم إزاء الحرب ظل أمرا مشكوكا فيه، فالتقاليد الحربية الأمريكية ما زالت قائمة؛ خاصة إذا ما قورنت بمعظم الديمقراطيات الموجودة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فخلال مدة 14 سنة مرت على الولايات المتحدة، منذ عام 1989 وحتى عام 2003، شهدت خلالها ثلاث إدارات شديدة الاختلاف، وقامت فيها بنشر أعداد ضخمة من قواتها المقاتلة، واشتركت في حملات قصف جوي موسعة وهجوم بالصواريخ في تسع مناسبات مختلفة: في بنما 1989، والصومال 1992، وهاييتي 1994، والبوسنة 1995-1996، وكوسوفو 1999، وأفغانستان 2001، والعراق أعوام 1991 و1996 و2003، وبذلك سجلت الولايات المتحدة متوسطا لتدخلها العسكري المؤثر في الخارج كل 19 شهرا تقريبا، وهو أكبر معدل للتدخل العالمي تحقق في التاريخ الأمريكي.(15)

كانت نقطة التحول الحاسمة واتجاه الولايات المتحدة للتدخل في العالم كله مع الحرب العالمية الأولى، كما أسلفنا قبل قليل، في عهد الرئيس وودرو ويلسون. ففي عام 1917، دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الحلفاء ضد الألمان والنمساويين والأتراك تحت شعار نقاط ويلسون الرامية إلى منح حق تقرير المصير للشعوب والقوميات التي كانت تحت سيطرة هذه الإمبراطوريات القديمة. ومنذ ذلك التاريخ، يتوالى التدخل الأمريكي في دول

العالم كله تحت شعار «الدفاع عن الديمقراطية» أو «التحديث والعصرنة». وقد ازداد هذا التدخل بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية؛ ومع انقسام العالم «لدول الستار الحديدي» أو الكتلة الشيوعية «ودول العالم الحر» أو الكتلة الرأسمالية؛ وتحت شعار «درء الخطر الشيوعي» أو «نظرية الدومينو» التي تهدف إلى منع تساقط الدول المختلفة في براثن الشيوعية.

وفي عهد الرئيس تيودور روزفلت ازدادت أهمية القوة العسكرية بوصفها وسيلة الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية. وعندما جاء ترومان إلى الحكم كان مقتنعا بما بدأه روزفلت، وترسخ في مخيلته يقين بأن التفوق الأمريكي في القوة العسكرية سيكون الأساس الذي ستبنى عليه ريادة أمريكا للعالم. لذا لم يتردد ترومان في استخدام السلاح النووي للمرة الوحيدة في التاريخ ضد اليابان في نهاية الحرب الكونية الثانية بالرغم من إعلان اليابان عن استعدادها للاستسلام،الأمر الذي يفسر تطلع ترومان إلى توصيل رسالة للاتحاد السوفييتي والقوى الكبرى في حينها مؤداها أن تفوق أمريكا عسكريًّا قد وضعه في صدارة القوى الكبرى وستكون ذراعها العسكرية الطويلة بمثابة الدرع الواقي للمصالح والتطلعات والريادة الأمريكية.

وتزايد التدخل الأمريكي، من بعد ذلك، في كل أنحاء العالم؛ بدءًا من كوريا عام 1951 ثم إيران 1954 ثم فيتنام 1964 وكل الهند الصينية 1970،وكذا أمريكا اللاتينية وإفريقيا. فلقد تدخلت أمريكا في كوريا بدعوى صد العدوان الشيوعي الشمالي ضد كوريا الجنوبية. والأمر الجدير بالملاحظة في هذا التدخل هو أنه حدث تحت مظلة الأمم المتحدة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تستخدم فيها مظلة الأمم المتحدة لتبرير التدخل الأمريكي. وفي إيران عام 1954، مع وصول حكومة الدكتور مصدق وتقليص سلطان الشاه وضرب الجناح الأمريكي البريطاني في النخبة الحاكمةالإيرانية، ثم تأميم البترول الإيراني وتشكيل حكومة وطنية معادية للإمبريالية وداعية للاستقلال الاقتصادي، دبّرت المخابرات الأمريكية انقلابًا عسكريًّا أدى للإطاحة بمصدق

وإعادة الشاه واغتيال الألوف من الجماهير الإيرانية وأعلام الوزراء اليساريين في الحكومة. وكان المبرر هو «حماية البلاد من الشيوعية». ووقتها أعلن ريتشارد روبرتسون، أحد كبار مسئولي الخارجية الأمريكية، «أنه كان علينا أن نتدخل للدفاع عن مواردنا»؛ ويعلق الكاتب الأمريكي الكبير نعوم تشومسكي على هذا قائلًا: «مواردنا التي حدث أنها وجدت في أراضي الإيرانيين!!».

وفي الدومينكان.. تلك الجمهورية الصغيرة في أمريكا الوسطى التي تشتهر بإنتاج الموز والنفط، والتي حاولت في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي اتباع نموذج مستقل في التنمية، متأثرة بعض الشيء بالنموذج الكوبي الذي بدأ مع ثورة كاسترو في 1959، ولم تسمح الإدارة الأمريكية وقتها أن يكون فضاؤها الخلفي مثارا للاضطرابات وموطنا للقلاقل. وإذا كان التدخل العسكري ضد كوبا قد فشِل خلال عملية خليج الخنازيرعام 1961 وتصاعدت الأزمة مع الاتحاد السوفييتي وقتها، فإن الدومينكان لم تكن تحظى بالتأييد السوفييتي نفسه، كما كانت المصالح الأمريكية فيها أكبر. ولذا تدخلت قوات مشاة البحرية الأمريكية في الدومينكان، واحتلت العاصمة سان دومنيجو، وأطاحت بالحكومة الوطنية.

أما كوبا، فعلى إثر فشل الغزو العسكري المباشر وإخفاق الانقلابات المدبرة المتكررة، وضعت الخارجية الأمريكية بالمشاركة مع وزارة الدفاع خطة تهدف إلى غزو ساحق للجزيرة. وكانت المشكلة في مبررات الغزو؛ والتي اعتبرت محور الخطة؟! ولم يكشف عن هذه المبررات إلا مؤخرًا بعد 40 سنة من وضع الخطة ذاتها. وكانت المبررات التي تساق في حينه هي إثارة الكوبيين للذعر وسط الشعب الأمريكي عن طريق موجة من الانفجارات المزيفة والمدبّرة لكي يتم إلصاقها بكوبا، ولكي يتم تصوير كوبا في وضع من يريد غزو أمريكا!! وتكشف الوثائق السرية التي خرجت إلى النور مؤخرًا عن أن واضعي الخطة توقعوا خسائر بشرية في صفوف الأمريكيين تصل إلى عدة آلاف نسمة، لكنهم رأوا أن هذا ثمن بخس من أجل تطهير القارة الأمريكية من فيروس الشيوعية

اللعين! بيد أن الخطة لم تنفذ بسبب اعتراض الرئيس جون كينيدي عليها بشكل شخصي، لما تنطوي عليه من إرهاب وفظاعة.

ويظل النموذج الأكثر وضوحًا لسياسة التدخل العسكري الأمريكي المباشر هو فيتنام، ومن بعدها الهند الصينية كلها. هذا النموذج الذي كانت له آثاره على أمريكا داخليًّا وعلى العالم ككل أيضًا، وهو نموذج مركب جمع بين مختلف أشكال التدخلات. بدءًا من الانقلاب العسكري الذي أطاح بالجنرال نجوديين ديم الذي كان يحكم فيتنام الجنوبية ولم يستطع أن يوقف المد الشيوعي في بداية ستينيات القرن الماضي، مرورًا بالتدخل المباشر، دبلوماسيًّا واقتصاديًّا، عن طريق المساعدات الهائلة لحكومة فيتنام الجنوبية العميلة للحيلولة دون سقوطها، ثم التدخل السافر العسكري مع حادثة خليج تونكين المفتعلة الذي اتخذ شكل الغارات المذهلة والمدمرة على شمال فيتنام، وانتهاء بالتدخل العسكري بما يقارب المليون جندي أمريكي في الجنوب ولمدة استمرت أحد عشر عامًا كاملة، شهدت انقلابات عسكرية في كمبوديا أطاحت بالملك نوردوم سيهانوك الذي كان ينتهج سياسة الحياد وتنصيب «لون نول» العميل رئيسًا، فضلًا عن تدخلات عسكرية أمريكية أخرى في لاوس لمنع انتصار الشيوعيين. وامتدت الحرب الأمريكية بعد ذلك لتطال الهند الصينية كلها.

ومع تزايد الخسائر البشرية الأمريكية في الهند الصينية، تعالت أصوات المعارضين للحرب حتى وصلت إلى النخبة الحاكمة ذاتها التي لم تر أية جدوى حقيقية من الاستمرار، وخاصة بعد تحويل فيتنام كلها إلى أرض محترقة نتيجة لقصف جوي وحشي استخدمت فيه كل أنواع الأسلحة المحرمة دوليًّا، حتى أصبح من المستحيل تقريبًا قيام أي نوع حقيقي من الاقتصاد في هذه الدولة. وهكذا تحقق الحد الأدنى المراد من التدخل؛ ألا وهو منع انتشار نموذج التنمية المستقلة، وبالتالي خروج دول المنطقة المعنية عن دائرة النفوذ الأمريكية.

غيرأن سياسة التدخل العسكري الخارجي هذه بدأت تفقد تأييد الشعب

الأمريكي لها تدريجيا، وهو ما تمثل جليًّا في اختيار الناخبين الأمريكيين للرئيس الأسبق جيمي كارتر، في عام 1976 بعد عام من انتهاء الحرب الفيتنامية. تلك الحكومة التي جاءت بوصفها الحكومة المدافعة عن حقوق الإنسان.ولقد برزت أمامها مشكلة مهمة كانت تتمثل في تساؤل ملح مؤداه: كيف يمكن أن يتم التدخل الخارجي بغرض المحافظة على «الموارد الموجودة في أراضي الغير» دون إثارة الرأي العام الأمريكي والعالمي؟ وكانت تلك هي القضية التي شغلت حكومة ريجان اليمينية التي أتت بعد كارتر لتمحو آثار حرب فيتنام،وممثلة لمصالح أقصى اليمين المتطرف في طيف السياسة الأمريكي؛ وكانت أجندتها الأساسية هي: إنهاء عقدة فيتنام توطئة لإفساح المجال أمام التدخل العسكري الأمريكي المباشر.

فبعد الفشل الأمريكي في فيتنام إثر سبع سنوات من حرب هزمت الولايات المتحدة فيها عسكريًّا وسياسيًّا، دار جدل استراتيجي وسياسي حامي الوطيس داخل واشنطن، حيث ظهر تيار يطالب بضرورة التخلي كلية عن استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الخارج حتى لا يضطر الشعب الأمريكي لدفع فاتورة مكلفة كتلك التي تكبدها في فيتنام وسببت ما سمي بعقدة فيتنام أو Vietnam Syndrome، بمعنى رفض الأمريكيين لأي تدخل عسكري من جانب بلادهم في نزاعات دول العالم الثالث، والبحث عن حلول غير عسكرية لأية أزمات ترى فيها واشنطن مساسا بمصالح الولايات المتحدة في الخارج.في حين ظهر تيار آخر يمثله بعض رجال الأعمال والجماعات العسكرية والاستخباراتية، يحاول جاهدًا شفاء الأمريكيين من عقدة فيتنام ويدعو لتمسك واشنطن بحقها المشروع في استخدام القوة العسكرية في الخارج، كما يرى أن عقدة فيتنام قد أصبحت قيدًا غير مقبول يكبل قدرة واشنطن على حماية المصالح الحيوية الأمريكية في الخارج،كما يعتقد أنصار هذا التيار أن أي تردد من قبل واشنطن في استخدام القوة العسكرية خارجيًّا من شأنه أن يشجع القوى المعادية لواشنطن على تهديد أمن الولايات المتحدة بل ومهاجمتها، الأمر الذي يعرض أمن الولايات المتحدة ومصالحها

الاستراتيجية حول العالم، وكذا مكانتها العالمية، لخطر محقق. (16)

وما كاد عقد السبعينيات من القرن الماضي ينتهي حتى غدا معظم الساسة الأمريكيين مقتنعين برأي هذا التيار الأخير. ورويدا رويدا، ساعدت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران، ثم غزو السوفييت لأفغانستان في ذات العام حتى لم يعد يفصلهم عن نفط الخليج العربي سوى 300 ميل فقط، إلى جانب تنامي مظاهر الاضطراب السياسي والاقتصادي حول العالم، كل هذه التطورات وغيرها ساعدت على تعافي الساسة الأمريكيين من عقدة فيتنام،فكان مبدأ كارتر عام 1980 الذي اعتبر نفط الخليج مصلحة حيوية أمريكية، ومن ثم فإن أي محاولة لسد طرق الأمريكيين إليه ستدفع واشنطن لاستخدام شتى الطرق للدفاع عنها بما في ذلك القوة العسكرية.ومنذ هذا التاريخ نشطت وزارة الدفاع الأمريكية في تعزيز قدراتها العسكرية التدخلية مجددًا، فتم إنشاء قوة الانتشار السريع، وهي قوة هجومية مكونة من 200 ألف رجل جاهزة للتحرك الفوري في أي مكان من العالم. وجاء الرئيس رونالد ريجان بعد ذلك بمبادرة الدفاع الاستراتيجي الشهيرة مطلع ثمانينيات القرن الماضي،والمعروفة إعلاميا بحرب النجوم، ليفتح شهية الأمريكيين على التفنن في تطوير قدرات بلادهم العسكرية بوصفها أداة الهيمنة وتعزيز المكانة العالمية، بعدما أفاض في انتقاد تردد سلفه الرئيس كارتر في استخدام القوة العسكرية الأمريكية في أكثر من مناسبة خارجية. وبذلك عادت الولايات المتحدة مجددًا إلى تبني القوة العسكرية كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.(17)

وإلى جانب التخلص من عقدة فيتنام، برز أيضًا هدف ضرب المكتسبات الديمقراطية للشعب الأمريكي؛ أي منعه من التأثير في سياسة التدخل، وأخيرًا إشعال سباق التسلح العسكري في العالم؛ وذلك لخدمة مصالح الشركات الضخمة التي أتت بحكومة كارتر، وهي الشركات التي تعتمد أساسًا على الدعم الحكومي لها عن طريق شراء ما أسماه نعوم تشومسكي «النفايات التكنولوجية

العاليـة». وهكـذا ظهـرت إلـى الـوجود خطـة «حـرب الكـواكب» أو الصـواريخ الموجـهة فضائيًّا لضرب الصـواريخ عـابرة القـارات، تلك الخطـة التـي تتكلف مليـارات الـدولارات التـي لا لزوم لـها علـى الإطـلاق، ولكـن يجـب إقنـاع دافـع الضرائب الأمريكي أنه لا غنى عنها لأمن ومصالح أمريكا ومستقبل هيمنتها على العالم.

وكانت إشاعة الخوف هي السبيل الأول لإقناع الأمريكيين بأنه من الضروري التسلح ضد عدو ما. وإذا كان هذا العدو غير موجود فمن الضروري أن نوجده. وهكذا ظهر مصطلحا «إمبراطورية الشر»، و«الإرهاب الدولي». وكان الدافع لهذا هو إشاعة الخوف وسط الرأي العام الأمريكي؛ وإظهار الأمر له كأنه سيتعرض للغزو والتدمير لا محالة؛ ومن ثم فمن الضروري اللجوء إلى تلك الإجراءات التعسفية والتدخلية.. لكن هذا لم يؤت ثمارًا كبيرة، فاضطرت الإدارة إلى اتخاذ ما يسمى بالإجراءات السرية، خاصة فيما يخص التدخل. وهكذا، كان التدخل العسكري المباشر في نيكاراجوا عن طريق مساعدة القوات العميلة التي عرفت وقتها باسم الكونترا، والتي دفعت لمهاجمة المشروعات التنموية في تلك البلاد الفقيرة من وحدات صحية ومزارع تعاونية وصناعات صغيرة.. وهو ما أشاع جوًّا من الإرهاب أدى في النهاية إلى إسقاط حكومة الساندنيستا في انتخابات وزعـت فيـها الأمـوال الأمريكيـة بسخاء. وتكرر الأمـر؛ أي إسـقاط المرشـح الساندينـي، ثلاث مرات.

كـذلك تعـددت الأمثلـة علـى الانقلابـات العسكرية التـي دبرتـها المخـابرات الأمريكية في كل قارات العالم، بل إن المنطقة العربية شهِدت العديد من تلك الانقلابات أومحاولات الانقلاب على الأنظمة التي كانت تعتبر في هذا الوقت أنظمة معاديـة، وَفقًا لمبدأ وزير الخارجيـة الأمريكي فـي حينها جون فوستر دالاس «من ليس معنا فهو ضدنا»!!.

وإلى جانب التدخل العسكري بشقيه المباشر وغير المباشر؛ هناك أيضًا التدخل السياسي والدبلوماسي والضغط المادي، وهو ما حدث مع إيطاليا عام 1976.

فبعد أن سجلت استطلاعات الرأي أن الحزب الشيوعي الإيطالي في سبيله لإحراز نصر مدوٍّ في الانتخابات، وبعد أن خطَت سياسة الحل الوسط التاريخي – والتي اقترحها زعيمه الشهير إنريكو برلنجر المسمى بأبي الشيوعية الأوربية – خطوات واسعة نحو إنجاز مذهل، أعلنت الخارجية الأمريكية صراحة أنها لن تسمح بوصول الشيوعيين إلى الحكم، سواء في شكل ائتلاف أو في شكل حكومة يسارية، بل قيل وقتها إن ثمة انقلابا عسكريًّا كان يدبّر في إيطاليا لو حدث ونجح الشيوعيون، وفشِل التدخل الدبلوماسي والمالي الأمريكي.

يفهم مما سبق أن سجل التدخلات الأمريكية في الخارج، بشتى صورها،منذ الحقبة الريجانية يتخذ منحنى متصاعدا ولا ينتهي. وبناء عليه،نستطيع أن نستنتج أن التدخل في السياسة الداخلية للدول الأخرى ظل يمثل، لفترة طويلة، نموذجا أصيلا في السياسة الأمريكية، ويشكل حجر زاوية في تلك السياسة.(18)

وتواصلا مع ذلك،بدأت تعلو النعرات الأمريكية التواقة للهيمنة والتسيد على العالم بذرائع ومبررات متنوعة، ففي العام 1996 أعلن السيناتور جيسي هلمز: «نحن نشكل النقطة المركزية ويجب أن نحافظ على هذا الموقع. فعلى الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة مشعل الحق والقوة أخلاقيا وسياسيًّا وعسكريًّا، كي تكون النموذج لجميع الشعوب. وبعد ذلك بسنوات كتب عضو المحافظين الجدد بما لا يقل عن الأول شوفينية: «باتت أمريكا مثل جبار يمتطي العالم. فمنذ دمرت روما قرطاجة لم تبلغ أي قوة عظمى القمم التي بلغناها، متنبئا بدوام زمن العالم الأحادي القطب جيلا آخر على الأقل». حتى إن كاتبًا آخر ذهب إلى أبعد في استشراف المستقبل حين قال: «كان القرن السابع عشر فرنسيا، والتاسع عشر إنجليزيا والقرن العشرون أمريكيا، ومجددًا سيكون القرن القادم أمريكيا». (19)

وقبل نهاية القرن العشرين،أطلق الأمريكيون ما يسمى بمشروع «القرن الأمريكي الجديد »،حيث كان كريستول وكاجان قد أطلقا مشروعًا في عام

1997، وذلك بعد وقت قصير من نشرهما لمقال في مجلة فورين أفيرز بعنوان «نحو سياسة خارجية ريجانية جديدة»، وهو المقال الذي طالبا فيه واشنطن بممارسة «هيمنة خيرية عالمية» ينبغي الإبقاء عليها «قدر الإمكان في المستقبل». ورغم انتقاد المقال للرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بل كلينتون لكنه كان موجها بشكل خاص ضد الكونجرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون، والذي بدا انعزاليا بشكل متزايد في ذلك الوقت، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي المتهور والمخجل من الصومال في عام 1994 ومعارضة الجمهوريين القوية للتدخل في البلقان ضد الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتشس. وبهذه الروح قام الاثنان بالمشاركة في تأسيس مشروع القرن الأمريكي الجديد ، والذي وقع على إعلانه كبار المحافظين الجدد، ومن بينهم مدير مكتب ديك تشيني لويس ليبي، ونائب رامسفيلد فيما بعد بول وولفيتز، وكبير مساعدي بوش لشئون الشرق الأوسط فيما بعد إليوت أبرامز، وسفيره القادم في أفغانستان والعراق زلماي خليل زاد، وكبير مسئولي رامسفيلد لشئون الأمن الدولي بيتر رودمان، وزميل معهد العمل الأمريكي وراعي المحافظين الجدد ريتشارد بيرل، ومحافظ فلوريدا جيب بوش، إضافة إلى تشيني ورامسفيلد.

وقد كانت التفاصيل القليلة الموجودة في الإعلان، إضافة إلى تقارير المتابعة التي نشرها مشروع القرن الأمريكي الجديد -مثل «إعادة بناء دفاعات أمريكا» و«المخاطر الراهنة»- واللذين تم نشرهما في عام 2000 للتأثير على الجدل الخاص بالسياسة الخارجية خلال الحملة الرئاسية في ذلك العام، كانت مبنية إلى حد كبير على مسودة «دليل تخطيط الدفاع» وهو الدليل سيء السمعة الذي تم تقديمه عندما كان تشيني وزيرا للدفاع في ظل رئاسة جورج بوش الأب عام 1992.

و من جانبها، طالبت هذه الورقة التي قام بتطويرها وولفيتز حينما كان نائبا لوزير الدفاع في ذلك الوقت ولويس ليبي وخليل زاد، والنائب الحالي لمستشار

الأمن القومي ج. د. كروتش، بمساعدة من بيرل وبعض المقاربين له فكريا من المتخصصين في شئون الدفاع، طالبت ب«هيمنة خيرية لقوة واحدة» (وهي الولايات المتحدة) لتحل محل «التعاون الجماعي بين الدول»، كما طالبت واشنطن بضمان هذه الهيمنة، وخاصة في أوربا وآسيا، من أجل منع ظهور أي منافس محتمل إقليمي أو عالمي، وذلك من خلال المواجهة إذا لزم الأمر. وقد كان دور مشروع القرن الأمريكي الجديد هو دعم وترويج هذه الأفكار من خلال تقاريره، وخطاباته وبياناته الدورية الموقعة من الشخصيات البارزة في اليمين الأمريكي، ومن خلال التدفق المستمر من الآراء والمقالات التي شكلت جزءا من «غرفة صدى» أكبر تجمع للمحافظين الجدد، والتي ضمت ويليام كريستول محرر ويكلي ستاندارد، بالإضافة إلى فوكس نيوز وواشنطن تايمز، وصفحات التحرير في صحيفة وول ستريت جورنال، وذلك من أجل تشكيل إطار للنقاشات في وسائل الإعلام الرسمية والسائدة في واشنطن.

ولكن ربما يكون أبرز الخطابات التي أرسلها المشروع هو ذلك الذي تم إرساله إلى بوش في 20 سبتمبر عام 2001، بعد تسعة أيام فقط من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فبالإضافة إلى الدعوة إلى إسقاط حركة طالبان وإعلان الحرب على القاعدة، طالب الخطاب أيضًا بشن حرب أوسع وأكثر طموحا «على الإرهاب»، وهي حرب يمكن أن تتضمن عزل السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، ومواجهة حزب الله، وتهديد سوريا وإيران، والأهم من ذلك إسقاط صدام حسين بغض النظر عن علاقته بالهجمات أو بالقاعدة. (20)

ويرى خبراء أمريكيون أن مشروع القرن الأمريكي الجديد كان أقرب إلى كونه «منظمة على الورق»، لا مؤسسة تفكير؛ حيث قامت بدور آلية لتنمية الإجماع على بعض القضايا بين القوى السياسية المختلفة -وهم الصقور الجمهوريون في هذه الحالة- ثم دفعها إلى الرأي العام. وفي الواقع، كان عدد من أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد الستة - وآخرهم مدير المشروع شميت- قد احتلوا مناصب في معهد العمل الأمريكي الأكبر بكثير، والذي يقع على بعد

خمسة طوابق فقط أعلى مكاتب مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهو ما يساعد في توضيح طبيعة العلاقة غير النزيهة للشبكة الأكبر. ومع ذلك فقد كان مشروع القرن الأمريكي الجديد هو المنظمة الأولى التي طالبت واشنطن بشكل علني في عام 1998 بالسعي إلى «تغيير نظام الحكم» في العراق بالوسائل العسكرية، وذلك من خلال الارتباط برئيس المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي، والذي لعب فيما بعد دورًا رئيسيًّا في حملة الدعاية ضد صدام حسين قبيل غزو العراق في عام 2003. حيث قال الخطاب إن «الحكومة العراقية يمكن أن تكون قد قامت بتقديم مساعدة بشكل ما لصالح الهجمات الأخيرة على الولايات المتحدة. ولكن حتى إذا لم يكن هناك دليل يربط العراق مباشرة بهذه الهجمات فإن أي استراتيجية تهدف إلى استئصال الإرهاب ورعاته يجب أن تتضمن جهدًا ثابتًا من أجل إزالة صدام حسين من السلطة، وإن الفشل في القيام بمثل هذا الجهد من شأنه أن يمثل خضوعا مبكرا وربما خضوعا حاسما في الحرب على الإرهاب العالمي».

وقد قام بالتوقيع على الخطاب 38 من الأعضاء في «غرفة الصدى» التي يهيمن عليها المحافظون الجدد في واشنطن، والذين برز كثيرون منهم، وخاصة كريستول وكاجان وأعضاء مجلس سياسات الدفاع بيرل ووولزي وإليوت كوهين، ورئيس مركز السياسات الأمنية فرانك جافي، ووزير التعليم السابق ويليام بينيت، وتشارلز كروثامر وهو كاتب عمود في العديد من الدوريات، ومدير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات كليفورد ماي،برزوا جميعا باعتبارهم المناصرين المنتشرين في كل مكان خارج الإدارة لمساندة الحرب على العراق. (21)

وبعد سبعة أشهر، أصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد خطابا جديدا وقع عليه عدد كبير من نفس الأشخاص يحثون بوش على تقديم الاستعدادات للحرب على العراق، وقطع جميع العلاقات مع السلطة الفلسطينية في ظل رئاسة عرفات، وتقديم الدعم الكامل لجهود رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل

شارون في سحق الانتفاضة الفلسطينية. حيث أشار الخطاب إلى أن «حرب إسرائيل ضد الإرهاب هي حربنا، وانتصار إسرائيل هو جزء مهم من انتصارنا، ونحن في حاجة، لأسباب أخلاقية واستراتيجية، إلى الوقوف مع إسرائيل في حربها ضد الإرهاب». وقد استجاب بوش لذلك بعد هذا الخطاب بشهرين. وقد مثلت تلك الفترة –من 20 سبتمبر عام 2001 وحتى قبيل حرب العراق في أوائل عام 2003– ذروة حضور مشروع القرن الأمريكي الجديد. ومنذ ذلك الحين بدأت الأمور تنحدر بوجه عام، مع سقوط الصقور الذين مثلوهم، بمن فيهم المحافظون الجدد المهيمنون على المنظمة، فريسة لخلافات داخلية: بشأن إشراف رامسفيلد على العراق والبنتاجون، وبشأن الحكمة من «التحول» الديمقراطي في الدول العربية في الشرق الأوسط، وبشأن خطة شارون لفك الارتباط في غزة، وبشأن الصين، بل حتى بشأن التحركات الأخيرة للإدارة تجاه إيران.(22)

وبدوره،كتب جورج كينان، رئيس قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية يقول إن «الولايات المتحدة تمتلك 60٪ من ثروات العالم، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 6.3٪ من سكانه. وتتمثل مهمة الولايات المتحدة الحقيقية في الفترة المقبلة في أن تصل إلى نمط من العلاقات يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع... يجب أن نكف عن الحديث عن أهداف غامضة وغير حقيقية، كحقوق الإنسان ورفع مستوى معيشة (الآخرين) والديمقراطية، فليس ببعيد ذلك اليوم الذي سنتعامل فيه مع العالم من خلال مفاهيم القوة المباشرة، وكلما ازداد عدم اكتراثنا بالشعارات المثالية كان ذلك أفضل» وقد خط كينان هذه الكلمات في عام 1948، وهي تعبر بشكل جلي عن الأساس المادي الصلب للتوجه الاستراتيجي العام للولايات المتحدة. والواقع أنه لم يطرأ أي تغير على هذا التوجه منذ ذلك الحين، بالرغم من تغير الديباجات في بعض الأحيان واللجوء إلى شعارات براقة وآليات مصقولة غير مفضوحة في أحيان أخرى. (23)

ومنــذ أواســط الثمــانينيات مــن القــرن الماضــي، تــوزعت وجـهات النظـر الاستراتيجية في الولايات المتحدة ما بين تيارين رئيسيين هما:

1. التيار الانعزالي: ويدعو إلى العزلة الأمريكية وعدم الانغماس في الشئون العالميـة مـن أجـل معالجـة ثلاثة مثالب أساسية في النظام الأمريكي وهي: تراجع الحصة الأمريكية من الناتج الاقتصادي العالمي في الوقت الذي كانت تتنامى فيه حصص اليابان وأوربا الغربية والدول الصناعية الحديثة من هذا النـاتج. وتـراجع النفـوذ السياسي الأمـريكي كنتيجـة مباشـرة لتـراجع النفـوذ الاقتصـادي. ثـم عـدم جواز الاستمرار في الإنفاق العسكري في ظل التـراجع الاقتصادي؛ لأنه بذلك يعني بداية النهاية للولايات المتحدة.

2. التيار الدولي التدخلي: ويرى أنصاره أن الحفاظ على الدور الأمريكي القيادي للعـالم الحـر يقتضـي تقديم التضحيات الاقتصـادية التـي تتكبـدها الولايـات المتحـدة حينمـا تقحـم نفسـها فــي التفــاعلات العالميــة تعظيمــا لمصــالحها الاستراتيجية،شريطة أن تكون الولايات المتحدة قادرة على التجدد والتطور بما يحفظ لها القيادة والنجاح والاحتفاظ بالريادة والهيمنة. فإذا ما حصل ذلك فإن عوائده سوف تعوض التضحيات الاقتصادية.

ويرى بريجينسكي أن ذلك التيار الأخير قد حسم المعركة تدريجيًا لمصلحته. إذ انهار الاتحاد السوفييتي وبرزت الولايات المتحدة كقطب عالمي أوحد ثبت نجاحه في اختبار القوة، ثم فاز هذا التيار بالضربة القاضية العام 1998 عندما بدأ الاقتصاد الأمريكي بتحقيق الفوائض للمرة الأولى منذ العام 1956، كما ظهر مشـروع بريجينسـكي لبلقنـة الـحزام الأوراسي، وغيره من المشاريع العالميـة الكبـرى التـي طفقـت تبشـر الاقتصـاد الأمـريكي بـأرباح خياليـة وبحصـة غيـر مسبوقة للولايات المتحدة في الناتج الاقتصادي العالمي.(24)

وبناء على ما سبق، يبدو أن الأمريكيين قد حسموا الجدل الدائر في أروقتهم السياسية والفكرية حول أولوية المثالية على الواقعية في السياسة الخارجية

للولايات المتحدة. فبعد عقود من الحروب والتدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، العسكرية وغير العسكرية، بغية حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وترسيخ دعائم الهيمنة الأمريكية، أصبحت «القوة العسكرية» في المقدمة وليس «الأخلاق والقيم»، وكان الواقع التطبيقي في بقاع شتى من العالم أبرزها بلدان كأفغانستان، فلسطين، لبنان والعراق وسواها هو الجواب العملي على تساؤل طرحه المستشار السابق للرئاسة الأمريكية «أويجن روستوف» عما يجب أن يصبغ معالم السياسة الأمريكية عالميًا «القوة أم الأخلاق، والواقعية أم المثالية، وحماية المصالح أم نشر القيم، والأفكار التحررية أم المحافظة؟»... (25)

وبقدوم إدارة بوش الابن،أيقن محافظوها الجدد بأن مبدأ توازن القوى لم يعد صالحًا في عصر القيادة المنفردة الأمريكية. وهذا صحيح لأن توازن القوى يعني وجود نظام تتعدد فيه الأقطاب ويقوم على مبدأ السيادة. بمعنى آخر لا يمكن أن تفرض الولايات المتحدة حال السلم الأمريكي، أي الهيمنة المنفردة، إلا إذا سقطت فكرة الدولة أي الأساس الذي يقوم عليه نظام توازن القوى.(لذلك، لم يكن غريبًا ولا مفاجئًا أن تعلن وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس في خطاب لها ألقته في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أنه «آن الأوان للتخلي عن نظام توازن القوى بين دول ذات سيادة كما أقامته اتفاقية وستفاليا في عام 1648». وجاءت دعوة رايس إلى الاعتراف بانتهاء عصر توازن القوى والسيادة القومية من خلال ندائها أن يقوم حلف للدول الديمقراطية محل نظام الأمم المتحدة الذي ما زال يعتبر اتفاقية وستفاليا سبب وجوده ومصدر شرعيته، ودعت إلى رفض أفكار القطبية المتعددة واعتبرتها من مخلفات الثورة الفرنسية وهي أفكار اتهمتها رايس بأنها صادرة خصيصًا لإلحاق الضرر بالولايات المتحدة. وقالت رايس في محاولة لتسفيه نظام توازن القوى والتعددية القطبية إنه؛ أي نظام تعدد الأقطاب، قد يسمح باستمرار حالة غياب الحروب، ولكنه بالتأكيد لا يساعد على قيام حالة السلم الدائم وهي تقصد السلم الإمبراطوري أو الأمريكي. وأضافت أن القطبية

المتعددة تعني مصالح متناقضة «وفي بعض الأحوال تعني القيم المتنافسة، ولقد جربناها وأدت إلى حروب عالمية».ولم تبالغ كوندي، فقد جربت أمريكا القيادة في نظام توازن القوى والأقطاب المتعددة وأدت التجربة إلى حروب عالمية. ولكن ما لم تصرح به الوزيرة هو أن حروب أمريكا لم تتوقف منذ دخلت تجربة القيادة المنفردة،بيد أن المدهش في طرحها أنها تدافع عن التعددية في السياسة الداخلية كأساس للديمقراطية وترفض التعددية في السياسة الدولية.(26)

ومع تنامي مخاوف الاتحاد السوفييتي السابق من جموح النزعات الانفرادية الأمريكية نحو الهيمنة على العالم إثر استعراض واشنطن عضلاتها العسكرية خلال الحرب الكونية الثانية باستخدامها السلاح النووي ضد اليابان دونما مبرر استراتيجي حقيقي، شرعت موسكو في تحري السبل الكفيلة بمضاهاة القوة الأمريكية وتبوؤ مكانة دولية ملائمة تحول دون استئثار واشنطن بقيادة العالم والهيمنة عليه،فكانت النتيجة بروز نظام دولي ثنائي القطبية واسْتِعَار أوار الحرب الباردة بين قطبيه في العام 1946 حتى وضعت أوزارها في العام 1990 بتفكك الاتحاد السوفييتي، ليخرج الروس من حلبة الصراع معلنين هزيمتهم في العام 1991 الذي تزامن مع حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، تلك المسرحية التي أعدتها واشنطن لتدشين مشاريعها الاستراتيجية الكونية وإعلان الرئيس بوش الأب لميلاد نظام عالمي جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادته. فكانت حروب البلقان التي تجاهلت خلالها واشنطن الأمم المتحدة وكشفت تبعية أوربا لها،ثم مواصلة توسيع الناتو وتعديل مهامه لتبرير التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية. وبموازاة ذلك ظهرت التنظيرات الأمريكية التي تعزز من هذا التوجه السياسي،فكانت كتابات بول كينيدي التي نصح خلالها الإدارة الأمريكية بمراعاة التوازن بين نمو قدراتها العسكرية وتفاقم طموحاتها التوسعية ونزوعها نحو الهيمنة من جهة، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية من ناحية أخرى حتى تظل محتفظة بالريادة والهيمنة على العالم لأطول مدى

زمني ممكن. لذا مضت واشنطن في دعم اقتصادها وتأمين مصادر الطاقة له بالتوازي مع توسيع الحلف الأطلسي باتجاه الشرق لمحاصرة روسيا والصين وتعزيز النفوذ الأمريكي في قارة آسيا.(27)

و كـان تجـديد القـوة الاقتصادية الأمريكيـة هـذا مرفقا بتـدخلات كلينتون العسكرية حول العالم، حيث أكد قصف الحلف الأطلسي لصربيا عامي 1995 و1999 تبعية الاتحاد الأوربي للقيادة السياسية والعسكرية الأمريكية حتى في تدبير أزمات تخصه وحده قبل غيره.وكان لتوسيع حلف الأطلسي نحو الشرق، والمنجز خـلال حـرب البلقـان عـام 1999، ثلاث وظائف، فقد كان يوطد من سيطرة الولايات المتحدة، ويضفي شرعية على تغلغل الحلف الأطلسي في آسيا الوسطى، ويبدأ تكتيكا جديدا لتطويق روسيا التي باتت من جديد مصدر تخوف أمريكي بسبب ضعف احتمال تحولها إلى ديمقراطية ليبرالية مزدهرة تكون مصدرا لمنافذ تجارية كبيرة(28).

وقد أوضح برجنسكي - مستشار جيمي كارتر سابقا - هذا الطرح في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى،والذي أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة « فـرق تسـد» قـائلًا: «من مصلحة أمريكا، على المدى القصير، توطيد وتأبيد التعددية الجغرافية الراهنة بالقارتين الأوربية والآسيوية. فذلك يتيح المناورة والتلاعب من أجل منع انبثاق تحالف معاد للولايات المتحدة ... وفي المدى المتوسط(زهاء 20سنة) يجب أن يعوض ذلك تدريجيا بمحاولة إبراز شركاء أهم...من شأنهم أن يشكلوا عند الاقتضاء، وبقيادة أمريكية، نظامًا أمنيًّا أكثر تعاونا في المنطقة الأوربية-الآسيوية».هكذا كان الدفع بتوسيع حلف الأطلسي والاتحاد الأوربي جزءا من استراتيجية محددة للحفاظ على الهيمنة الأمريكية بـالإقليم الأوربـي الآسيوي. كمـا كتـب محـافظ أمـريكي: «يفضل الأمـريكيون التصرف بدعم وموافقة بلدان أخرى إن أمكن ذلك لكن تبقى لهم قدرة التصرف بمفردهم عند الحاجة».(29)

بدأت الولايات المتحدة الحرب في البلقان عام 1999، انطلاقًا من هذا الطرح،

دون رجوع إلى مجلس أمن الأمم المتحدة. وقبل ذلك كان كلينتون قدأطلق حملة قصف العراق عام 1998 بدعم من بريطانيا والكويت وحدهما.مثل هذه الغطرسة من قبل الدولة الأمريكية هي التي جعلت صمويل هنتنغتون، يكتب ذات مرة بإحدى مقالاته: «تجد الولايات المتحدة نفسها أكثر فأكثر وحيدة في العالم، تندد بانتظام بمختلف الدول المارقة لكن أمريكا تصبح، بنظر بلدان عديدة القوة العظمى المارقة».(30)

وظهرت في غضون ذلك وثيقة أعطيت عنوان «صيغة الاستراتيجية الأمريكية للقرن الجديد»، وكانت من وضع بول وولفويتس، نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد، وذراعه اليمنى منذ بداية فترة رئاسة جورج بوش الابن في مطلع عام 2001، وكانت الوثيقة قد اكتملت ونُشرت للمرة الأولى عام 1991، ثم خفت النقاش العلني حولها فترة من الزمن ليعود ما يُعرف بتيار المحافظين الجدد إلى تبنيها ونشرها رسميًّا مع نهاية عام 2000، أي قبل وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن بحوالي 10 شهور. وأهم المحاور الرئيسية لتلك الوثيقة:

• العمل على منع بروز أي قوة إقليمية منافسة عالميًّا، مثل اليابان أو ألمانيا اللتين نصت الوثيقة على ذكرهما بصورة مباشرة كمثالين.وفي هذا السياق،أكد وولفيتز على ضرورة الحيلولة دون «إعادة ظهور منافس جديد» للولايات المتحدة: «فسيكون هدفنا الرئيسي الحيلولة دون ظهور منافس جديد، سواء في أراضي الاتحاد السوفييتي السابق أو في أي مكان آخر، منافس قد يشكل تهديدًا مماثلًا لما كان يشكله لنا الاتحاد السوفييتي من قبل. إن هذا الهدف يشكل أساسًا للاستراتيجية الدفاعية الإقليمية الجديدة، ويتطلب منا العمل على منع أي قوة معادية من الهيمنة على منطقة تملك من المصادر ما يكفي لتغذية ولادة قوة إقليمية، وتشمل هذه الأقاليم كلًّا من أوربا الغربية وشرق آسيا، ودول الاتحاد السوفيتي السابقة وجنوب غرب آسيا». وأضاف: «إن هدفنا الإجمالي في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا هو إبقاء المنطقة خارج

نفوذ أي قوة إقليمية، والحفاظ على حرية وصول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلى نفط المنطقة. كما نسعى أيضًا إلى ردع أي عدوان في المنطقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين والممتلكات الأمريكية والحفاظ على حقنا في استخدام الأجواء والممرات المائية الدولية. وكما تبين من الغزو العراقي للكويت، فإنه يبقى من الأهمية بمكان الحيلولة دون وقوع المنطقة تحت هيمنة قوة أو تحالف قوى إقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية. ولهذا يتوجب علينا الاستمرار في لعب دور من خلال تعزيز سياسة الردع وتطوير التعاون الإقليمي».

وفي هذا الصدد، أبلغ الجنرال شوارزكوبف، والذي قاد الهجوم على العراق عام 1991، الكونغرس قبل ذلك بعام بالقول: «نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة للغرب، فهو مصدر الطاقة لنا حاليًا، ويشكل 77٪ من الاحتياطات النفطية في العالم الحر، وسيبقى مصدرنا للطاقة عندما تجف المصادر الأخرى في العالم». كان شوارزكوبف يتحدث عن الذروة النفطية التي كانت قد أصبحت حقيقة واقعة عام 1990.

• نشر عدد كبير من القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا وإفريقيا، ومعروف أنه نُشر بالفعل في هذه الأثناء زهاء 30 قاعدة عسكرية جديدة في منطقة الخليج وجنوب آسيا، بالإضافة إلى القواعد «الأطلسية» والأمريكية في شرق أوربا وجنوبها الشرقي.

• منع أي دولة -مشكوك في ولائها المطلق- من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بحيث تصبح الهوة الفاصلة بينها وبين سواها غير قابلة لأن تتجاوزها أي جهة أخرى.

• الوصول بالقوات الأمريكية تسلحًا وقيادة إلى مستوى خوض أكثر من حرب في وقت واحد.

• الأخذ بمبدأ ما يُسمى «الحرب الوقائية» وتوجيه ضربات عسكرية قاصمة لكل

من العراق وإيران وكوريا الشمالية.

• السيطرة المباشرة على منابع النفط الخام وطرق إمداداته إلى العالم الغربي.

• اعتبار النظام العالمي - والذي قام بعد الحرب العالمية الثانية حول محور المنظمة الدولية وفروعها- غير ملزم للولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الإرادة السياسية الأمريكية على أساس نشر القيم الأمريكية عالميًّا.

• تجديد دماء الإمبراطورية الأمريكية من خلال استقدام العلماء والخبراء النابهين في كافة التخصصات. (31)

وفي العام 1997 أطلق مجموعة من الساسة والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين من أبرزهم ديك تشينى،دونالد رامسفيلد،بول وولفيتز،زالماي خليل زاده وجيب بوش شقيق الرئيس السابق جورج بوش الابن - مشروعهم عن «القرن الأمريكي الجديد»، وشرعوا من خلاله في تحريض الأمريكيين على التمسك بإبقاء بلادهم قوة عظمى مهيمنة تنفرد بإدارة العالم لأطول فترة ممكنة،استنادًا لآليات وأدوات متعددة، فكان القانون الأمريكي لحماية الحريات الدينية حول العالم في العام 1998 لإضفاء شرعية على انتهاك سيادة الدول واستقلالها.(32)

ويمكن النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة التي تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم، يمكن النظر إلى هذه السياسة باعتبارها تمثل استمرارًا لا انقطاعًا لسياسة الولايات المتحدة تاريخيًّا، ومنذ نشأتها، ليس فقط منذ انهيار القطب المناوئ لها في عام 1990، ولا حتى منذ بزوغها كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية. بل منذ القرن التاسع عشر عندما قامت الولايات المتحدة بغزو

واحتلال كل من كوبا وبورتوريكو والفلبين وهاواي وجوام إبان الحرب الأمريكية - الإسبانية التي استمرت بين عامي 1898 و1903.

بل إن بعض الدراسات تشير إلى أنه لا يمكننا فهم وتحليل السياسة الخارجية الحالية بمعزل عن تاريخ الولايات المتحدة الذي كان ينحو إلى تبني السياسات التوسعية (وليس الانعزالية كما يشاع) لتحقيق «إمبراطورية الحرية» Empire of Liberty التي كان ينادي بها الرئيس جيفرسون.(33)

وربما لايختلف هذا الطرح مع تصور الباحث المصري سمير مرقس الذي يرى التاريخ الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى الآن على أنه سلسلة من الحركات التوسعية التي استهدفت تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا والمتمثلة في ثلاثية الثروة، القيم/ الدين والقوة. وتتكون هذه السلسلة من أربع حلقات متعاقبة:

الأولى، تتمثل في «التوسع القاري»؛ أي التوسع داخل القارة الأمريكية من شرق القارة المطل على المحيط الأطلنطي إلى غربها المطل على المحيط الهادي، ومن جنوبها المطل على البحر الكاريبي، إلى شمالها المقارب لمحيط القطب الشمالي. والذي مثّل تراكم رأس المال التجاري المحرك المادي له، ومثلت مبادئ «القدرية» Fatalism، و«المصير المحتوم» Manifest Destiny أساسه الأيديولوجي.

أما التوسع الثاني، فهو ذاك الذي تمثل في الحرب الأمريكية - الإسبانية، والتي كانت بمثابة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة باتجاه الجنوب المتمثل في كل من كوبا وبورتوريكو وجوام والفلبين، وهي المستعمرات التي أُجبرت إسبانيا على التراجع منها إبان حربها مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، امتد النفوذ الأمريكي ليشمل بلاد أمريكا الوسطى واللاتينية، أو ما يسمى بمنطقة «الفناء الخلفي» للولايات المتحدة. وكانت عملية التوسع في خلال هذه الفترة مدفوعة بالتراكم الرأسمالي الكبير

في أمريكا، والذي ساهمت عملية التوسع القاري في تحقيقه بشكل كبير.

وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1946 و1991، جاءت المرحلة التوسعية الثالثة، والتي تمثلت في حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والذي أنتج توسعًا أمريكيًّا تمثل في محاولة السيطرة على أوربا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها - بموجب خطة مارشال - ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من وجود عسكري أمريكي في القارة الأوربية، واتباع الأخيرة لسياسة الردع والاحتواء في إطار تلك العلاقات التنافسية التي سادت بين الطرفين. كما اتسم توسع الولايات المتحدة نحو الجنوب بإنشائها لأحلاف عسكرية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا، واليابان، والجمهورية الكورية والفلبين، ودخولها في صراع مع الاتحاد السوفييتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها بين الطرفين في إفريقيا والشرق الأوسط. (34)

وبعد انقضاء الحرب الباردة،كانت المرحلة التوسعية الرابعة وهي المرحلة التي وصل فيها الاقتصاد الأمريكي إلى ذروة ازدهاره، واستخدمت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتكريس موقعها كقوة عظمى على الساحة الدولية. فعلى الصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة خمس قواعد عسكرية مركزية موزعة على أنحاء العالم ينتشر بها ما يربو على مليون جندي أمريكي. أما على الصعيد الاقتصادي فإلى جانب كون الدخل القومي الأمريكي هو الأعلى تقريبًا على المستوى الدولي، فإن بعض التحليلات تذهب إلى أن التفاعلات الاقتصادية الدولية، والمحكومة بمنطق العولمة القائم على الاعتماد المتبادل وحرية انتقال رءوس الأموال والاستثمارات، هي تفاعلات قائمة على مصالح قطاع الأعمال الأمريكي بشكل رئيسي.(35)

وهكذا، فإن الأصوات الأمريكية التي نادت بتأسيس «إمبراطورية أمريكية» وبحلول «قرن أمريكي جديد» تمثل امتدادًا طبيعيًّا للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وليس تحولا فيه البتة، إلا أن نتائج هذه

المرحلة لن يتم حسمها إلا بعد أن تحسم نتيجة الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب».

وتنطوي هذه الحلقة الجديدة من مسلسل التوسع الأمريكي على رؤية جديدة تمثل «طموح أمريكا الإمبراطوري» كما يسميه جون إيكنبيري في مقالته المهمة المنشورة في مجلة شئون خارجية. وتنطوي هذه الرؤية التي يسميها إيكنبيري Ikenberry ب «الاستراتيجية العظمى الجديدة» أو New Grand Strategy على سبعة عناصر أساسية:

أولها، يتعلق بأهمية الحفاظ على عالم أحادي القطبية لا يكون للولايات المتحدة فيه أي منافس حقيقي، ولا يسمح فيه بقيام أي تحالف دولي -لا يتضمن الولايات المتحدة- يحقق أي درجة من درجات الهيمنة الدولية. وبذا، فإن الولايات المتحدة لن تسعى إلى الحفاظ على أمنها من خلال استراتيجية «توازن القوى» ذات الطابع الواقعي، ولا من خلال الاعتماد على المؤسسات الدولية، أو علاقات التكامل الاقتصادي كما تقضي المدرسة الليبرالية، حيث ستسعى الولايات المتحدة إلى تقلد منصب المهيمن المطلق بلا منازع على الساحة الدولية.

وثانيها، يتمثل في إعادة تعريف لماهية الكيان الذي يمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي الأمريكي وكيفية التصدي له. وهو التهديد الذي يتمثل في الجماعات الإرهابية الصغيرة المؤيدة من قبل دول مارقة، والتي قد يتسنى لها الحصول على أسلحة دمار شامل واستخدامها ضد الولايات المتحدة.

أما ثالث هذه العناصر، فيتعلق بكون المبادئ الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية إبان الحرب الباردة -لا سيما ما يتعلق منها بالردع والاحتواء- غيرَ ذاتِ صلة؛ لأن مصدر التهديدات الحالي لا يتمثل في دول بعينها، ولكن في جماعات إرهابية غير محددة. وبذا، فإن التعديل الوحيد لهذه الاستراتيجية هو مبدأ الهجوم، واستخدام الضربات الاستباقية لدرء أي خطر محتمل عن الأراضي الأمريكية.

ويتصل رابع هذه العناصر بإعادة صياغة مفهوم السيادة بحيث يتسنى للولايات المتحدة أن تتدخل في أي مكان في العالم وفي الوقت الذي تحدده للقيام بضربات لدرء أي خطر محتمل يتهددها. هذا إلى جانب إمكانية حرمان الدول التي لا تستطيع تحجيم العناصر «الإرهابية» الكامنة بداخلها من سيادتها على أراضيها. وتمثل خامس هذه العناصر في تراجع القواعد الحاكمة للنظام الدولي والمتمثلة في قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. ويبرر إيكنبري ذلك بسببين رئيسيين: الأول يتعلق بطبيعة التهديد الجديد ولزوم التصدي له بكل الطرق المتاحة، بغض النظر عما إذا كانت تلك مقبولة دوليًا أم لا. أما السبب الثاني، والأكثر عمقًا، فهو نزوع الإدارة الأمريكية الحالية إلى إدارة العالم وفقًا للقواعد التي تقوم هي بوضعها، وليس تلك التي يفرضها عليها النظام الدولي. (ويبرهن على ذلك بانسحاب الولايات المتحدة من عدد كبير من الاتفاقيات الدولية إبان إدارة بوش الابن كاتفاقية كيوتو، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

وأما العنصر السادس، فيرى أن طبيعة التهديدات الجديدة تتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بلعب دور مباشر ولا يخضع لأي قيد في التصدي لها، وترجع هذه القناعة إلى كون الولايات المتحدة هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على القيام بمثل هذا الدور بفضل تفوقها العسكري الهائل على أقرانها من الدول المتقدمة، وأيضًا إلى كون القيام بعمل عسكري من خلال تحالف دولي عادة ما يتسم بقدر أقل من الكفاءة بالمقارنة بالعمليات ذات الطابع الأحادي.

وآخر هذه العناصر وسابعها، ينصرف إلى أن «الاستراتيجية العظمى الجديدة» لا تلقي بالًا إلى ضرورة المحافظة على «الاستقرار الدولي» والعناصر المكونة له؛ فالإدارة الحالية لا تعتبر الاستقرار الدولي هدفًا في حد ذاته، فالهدف الأساسي هو مواجهة التهديد الجديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة، وإذا أدت هذه المواجهة إلى زعزعة هذا الاستقرار فإنه يتعين على النظام الدولي أن يتحمل قدرًا من عدم الاستقرار مقابل الحصول على قدر أكبر من الأمن على

المدى الطويل.

وقد مثلت هذه العناصر السبعة الرؤية الاستراتيجية لرموز إدارة الرئيس بوش الابن، والتي تم صكها من خلال «وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002»، والتي يتم الترويج لها من جانب رموز التيار المحافظ الجديد كروبرت كاجان Kagan، ولورنس كابلان Kaplan، ووليام كريستول Kristol. (63)

وفيما يتعلق بالرؤية التاريخية لمفهوم الإمبراطورية، فبإمكاننا رصد نموذجين -على الأقل- للتعامل مع هذا المفهوم بصيغ مختلفة. ففي كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من عام 1500 إلى 2000» الصادر عام 1987، قام المؤرخ الشهير بول كينيدي برصد أسباب صعود وسقوط إمبراطوريات متتالية، والتي أسماها بالقوى الكبرى، ابتداء من الإمبراطورية الصينية في عهد أسرة منيغ، مرورًا بالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابيسبرج، ثم الإمبراطورية البريطانية وصولًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أشار كينيدي إلى أنها تمر بمرحلة من «الترهل الإمبراطوري» بسبب كون «إجمالي المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات يعد اليوم أكبر كثيرًا من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعًا في وقت واحد».(37)

ويمكن القول إن السمة الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية قديمة وإن كانت أفصحت عن نفسها بوضوح كامل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، هو ودول أوربا الشرقية التي كانت تسبح في محيطه.وفي هذا الصدد،يرجع محمود حيدر في كتابه «الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا» إلى زولتان غروسمان الذي نشر دراسة تحت عنوان «قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية» في مجلة «كونتربنش» وجرى إعدادها استنادًا إلى أرشيف الكونغرس ولحساب البحوث في مكتبة الكونغرس.القائمة تحصي 134 تدخلًا محدودًا أو واسع النطاق، عالميًا أو داخليًا، ممتدة زمنيًا على فترة 111 عامًا بين عامي 1890 و2001. ويظهر من الدراسة أنه كلما توسعت الإمبريالية العظمى الأمريكية تزايدت التدخلات من أجل حماية مصالحها.

وفي دراسة أخرى لغوهان غالتنونغ أشار إليها حيدر أيضًا تبين أن التوزيع الجغرافي للتدخلات تغير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي مرحلة أولى ركزت الولايات المتحدة تدخلاتها بعنف في شرق آسيا (كوبا، فيتنام، إندونيسيا وكذلك إيران) ثم جاء دور أوربا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفييتي، وفي المرحلة الثانية تركزت التدخلات في أمريكا اللاتينية بدءًا بكوبا قبل أن تشمل القسم الأكبر من القارة.

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية - في ما يذهب إليه حيدر وعديد من الباحثين الاستراتيجيين - صاغت بوضوح بعد أحداث 11 أيلول استراتيجية جديدة تتكون من عناصر عدة. والعنصر الحاكم في هذه الاستراتيجية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى نفسها باعتبارها القطب الأوحد في العالم الذي لا شريك له، والذي من حقه عقاب أي منافس يحاول أن يتحدى هيمنته المطلقة. ويلفت النظر في هذا المقام تقرير نشرته مؤسسة «راند» التي هي بمثابة العقل الاستراتيجي الأمريكي وكتبه مجموعة باحثين استراتيجيين أمريكيين، يتضمن توصيات لوزارة الدفاع الأمريكية بالإبقاء على أحادية القطب الأمريكي إلى الأبد، ومنع أي منافس محتمل (إشارة إلى الصين الصاعدة)، حتى باستخدام القوة المسلحة.ويشار إلى أنه تقف مناقضة لهذا النموذج نظرية صينية تسعى إلى تأسيس عالم متعدد الأقطاب، وشرح أبعادها البروفيسور كامبل عالم السياسة الأمريكي الخبير في الشئون الصينية، واستقاها من الفكر الاستراتيجي المنشور لثلاثين مركزًا بحثيًا صينيًا.

أما العنصر الثاني من هذه الاستراتيجية، فهو أن سياسة الردع التي كانت سائدة طوال مرحلة الحرب الباردة وصلت إلى منتهاها، وأنه ينبغي تطبيق سياسة أخرى هي توجيه الضربات الإجهاضية لأي دولة يشتم من سلوكها أنها تنوي أن تهدد الأمن القومي الأمريكي!

ويتمثل العنصر الثالث في إهدار مبدأ سيادة الدول. وذلك على أساس أن المجموعات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، والتي لا تحترم

سيادة الدول، ينبغي أن تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان، حتى لو أدى ذلك إلى إهدار سيادة الدول!

أما العنصر الرابع فيتجلى في عدم الاعتداد بقيمة المعاهدات والاتفاقات الدولية. ويشهد على ذلك انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمي، وعدم موافقتها على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، وانسحابها من معاهدة حظر انتشار الصواريخ. والعنصر الخامس يتمثل في حق الولايات المتحدة الأمريكية في الرد على التهديدات الإرهابية دون قيود ولا حدود. وآخر هذه العناصر هو عدم اعتداد المحافظين الجدد الذين يمثلون إدارة الرئيس بوش بموضوع أهمية الحفاظ على الاستقرار الدولي. ذلك أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تتحقق حتى لو أدى ذلك إلى نوع من أنواع الفوضى.

وأيا كان الأمر، فيمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بصوغ استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، والتي أشرنا إلى عناصرها المختلفة، ولكنها - أبعد من ذلك - أقامت نظامًا تصنيفيا للدول، تتخذ في ضوئه السياسات المناسبة. فهناك دول تمثل «محور الشر» بتعبيرات الرئيس بوش، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهذه الدول من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ ما شاءت من إجراءات لتكفل الحد من شرورها المهددة للأمن القومي العالمي. أما العراق فقد انتهت منه نهائيًّا بغزوه عسكريًّا واحتلاله الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية أبديًّا، وإذا نظرنا إلى إيران فعلينا أن نتابع الحملة الدولية الشرسة التي وجهتها الولايات المتحدة إليها، على أساس خطورة تخصيب اليورانيوم الذي تقوم به.وانقسمت آراء المحللين حول هل تتجاسر الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة عسكرية إلى إيران وخصوصا أن إسرائيل تشجع على ذلك، أم ستكتفي بالضغط الدبلوماسي وفرض عقوبات مالية عليها؟ أما كوريا الشمالية فتحاول أمريكا من خلال استراتيجية؛ هي خليط من الحث والردع، جعلها دولة منزوعة الخطر!(38)

وفي كتابه الصادر عام 1970 كان المؤرخ الفرنسي «أموري رينكور» Reincourt قد قارن بين ثنائية «الثقافة الأوربية والحضارة الأمريكية»، و«الثقافة اليونانية والحضارة الرومانية». ومؤدى هذه الثنائية هي أنه كما أن أفول الثقافة اليونانية مهّد الطريق لصعود الإمبراطورية الرومانية أو «الحضارة الرومانية» التي تغذت على الحصيلة الثقافية للثقافة الأولى، فإن النظام الدولي الحالي يشهد الدورة ذاتها، حيث إنه ومنذ العصر الفيكتوري، والذي كان «مزيجًا متنافرًا من ثقافة مهلهلة ولا مبالاة بالثقافة الأصلية، وبذا فإنه كان منذرًا بأن تفوق أوربا الثقافي قد أشرف على الغروب، وبدأت عملية الانتقال من ثقافة مضمحلة إلى حضارة ناشئة كانت سمتها التوحيد والتنظيم، حضارة تتغذى على الحصيلة الثقافية للقرون الماضية دون أن يكون لها إبداع خلاق يذكر»، وبذا، يكون القرن العشرين قد شهد نشأة «عصر روماني جديد» ذاك الذي تمثله الحضارة الأمريكية.

والواقع أن رينكور يخلص في كتابه المعنون «القياصرة القادمون» إلى نتيجة مثيرة للاهتمام مؤداها أن «الديمقراطية الموسعة تؤدي عن غير قصد إلى قيام نظام إمبراطوري»؛ حيث إن «التوسع التدريجي للديمقراطية الجماهيرية ينتهي بتركيز السلطة العليا في يد فرد واحد»، وبذا يخلص الكاتب إلى أنه كما أن القيصرية القديمة قامت في روما لا اليونان، فإن قيصرية العصر الحالي ستقوم في أمريكا لا في أوربا ما دام العنانُ أُطْلِقَ لنموها ولم يصدها عائق ما. ومن هنا،فإن رينكور يصنف الفرق بين أوربا وأمريكا على أساس أن الأولى تمثل «الثقافة» التي «تسود المجتمعات الناشئة التي تتفتح للحياة وتمثل نظرة جديدة للعالم، فيما أن الأخيرة -أي أمريكا- ترمز إلى «الحضارة»، والتي «تقوم على ذخيرة الأنماط المتراكمة التي اتبعتها الثقافة الأم» وهي كيان غير خلاق، ولكنه قادر على التنظيم الشامل، وهو عملي وأخلاقي في آنٍ، ينتشر في مساحات شاسعة من الدنيا ثم يتحول نهائيًا إلى دولة عالمية تحت سلطان حاكم قيصر».وتعد رؤية رينكور للتاريخ رؤية «دائرية» ، حيث إنها تنطوي على رؤية يتم بموجبها صعود وهبوط للفاعلين الدوليين بل ويعيد فيها التاريخ ذاته

على فترات متعاقبة كما هو الحال في الثنائية التي يطرحها رينكور لتعاقب القوى العظمى.(39)

ثانياً: ركائز وأسس الهيمنة الأمريكية

لم تكن الولايات المتحدة لتعتلي صهوة النظام العالمي وتدير دفته، منفردة وبلا منازع تقريبًا، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بغير مقومات مادية وأسس وأسانيد أخلاقية تخولها ذلك الأمر، وإن على نحو مرحلي، فقد تأتى للأمريكيين في تلك الحقبة من أسباب القوة الصلبة والناعمة ومسوغات الهيمنة ما لم يتح لسواهم منذ زمن.

الركائز المادية:

بانهيار الاتحاد السوفييتي أصبح الجو مناسبا للولايات المتحدة الأمريكية كي تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية، وهي الزعامة التي تكرست في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها، ففي هذه الفترة بالذات بدأ الخطاب السياسي الأمريكي يموج بمسوغات وأسانيد سياسية ومادية جمة لتعزيز فكرة الهيمنة. فقد تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يوم الحادي عشر من سبتمبر عام 1990لأول مرة عن بزوغ «عصر جديد وزمن السلام لكل الشعوب، ونظام دولي جديد متحرر من الإرهاب، قوي في البحث عن العدل وأكثر أمنا في طلب السلام»، ومنذ ذلك الحين تركزت الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على هذا النظام الدولي الذي تحتل فيه مركز القيادة، عبر تعزيز أمنها العسكري الذي تعتمد عليه في إنجاح سياستها الخارجية، وتطوير اقتصادها وتأكيد حضورها العسكري والديبلوماسي والاقتصادي الواثق والمكثف على الساحة الدولية (40).

وفي خطوات معاكسة منها لمسار عجلة التاريخ المرتبط بانهيار الإمبراطوريات الكبرى على نحو ما جرى للاتحاد السوفييتي السابق، ما فتئت هذه الدولة تبحث عن كل الوسائل اللازمة والكفيلة لتأبيد زعامتها وقوتها، مستفيدة في ذلك من تجارب الأمم السابقة. وقد تجلت أهم المقومات المادية التي تمتلكها

هذه الدولة وتمكنها من ممارسة دور طلائعي على الساحة الدولية فيما يلي:

على المستوى الاقتصادي، استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام «بريتون وودز» التي تهيمن عليها (30 بالمائة من التمويل الخاص للبنك والصندوق الدوليين) وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائهما ووجود مقريهما على ترابها.كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضًا واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رءوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل التجاري العالمي وفقا لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من استدراج التنين الصيني إلى منظمة التجارة العالمية حتى يمكن محاسبته اقتصاديًّا، ثم اختراق جل اقتصاد بلدان العالم.

كذلك يعد الاقتصاد الأمريكي الأضخم عالميًّا، كما أن أمريكا هي الأولى عالميًّا من حيث عدد الأغنياء الذين يملكون ثروة تقدر بأكثر من مليار دولار،ومن حيث عدد رجال الأعمال،وعدد المديرين الذين يتقاضون أعلى الرواتب في العالم، وهي الأولى عالميًّا من حيث الاستهلاك الخاص الذي يشكل حاليا 67٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وهو بذلك الأعلى في العالم. كذلك تتصدر الولايات المتحدة دول العالم من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسية، حيث تمتلك أكثر من 170شركة من أصل 500 شركة حول العالم. كذلك،شغلت الولايات المتحدة المركز الأول بين أكبر اقتصاديات العالم في قائمة البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية لعام 2008 حيث تم استخدام معايير جديدة للقدرة الشرائية في 146 دولة بالدولار،وكانت حصة الولايات المتحدة 13.2

تريليون دولار من الناتج العالمي الذي بلغ حوالي 59 تريليون دولار في عام 2006.(41)

وعلى الرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى بنسبة 2،5 بالمائة من الناتج القومي لهذا البلد، ولا تشغل سوى نسبة 2،7 بالمائة من الأيدي العاملة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تعد أكبر مصدر زراعي في العالم؛ وذلك بقيمة تزيد عن 50 مليار دولار سنويًّا، بل إن محاصيلها الزراعية تكفي لإطعام نصف سكان الأرض.ويحتل هذا البلد موقع الصدارة من حيث صادراته من الآليات التكنولوجية العالية الدقة التي تصل إلى حوالي 150 مليار دولار سنويًّا، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي 73 بالمائة من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75 بالمائة من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري،بحيث يمكن القول إن إجمال الناتج القومي الأمريكي يتجاوز حاليا 6 تريليون دولار وهو ما يوازي 25 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من 26 تريليون دولار عام 1995.(42)

ويشير بول كينيدي إلى كون أمريكا «كانت قد أصبحت عملاقًا اقتصاديًّا» في عام 1861، وكانت بسكانها الذين يمثلون 40٪ فقط من سكان روسيا عام 1860 تضم عددًا من سكان الحضر يزيد على ضعف نظيره الروسي»، كما أنه من المعلوم أنه في أواخر القرن التاسع عشر ساهم المخترعون والرأسماليون الأمريكيون في حركة الابتكار التكنولوجي التي اجتاحت العالم حينها بشكل أساسي، ابتداء من تصميم وتصنيع محركات القطارات، وحتى تصنيع أدوات الاتصال المختلفة كالتليفون، والراديو تليجراف، وانعكس ذلك على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية بطبيعة الحال، فبعد أن «كانت الولايات المتحدة تملك 4 سفن حربية فقط عام 1898، أصبحت تملك 20 سفينة حربية مع حلول عام 1909». بعبارة أخرى، كانت الولايات المتحدة تمتلك المقومات التي تؤهلها لتقلد منصب «قوة كبرى» منذ منتصف القرن التاسع عشر. (43)

وبمرور الوقت، نجحت الولايات المتحدة في توظيف هذه الإمكانات والقدرات التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي الذي برع في الجمع ما بين المعرفة والاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه حتى مزج بين التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، من أجل تأكيد زعامتها الدولية وهيمنتها على العالم، خصوصا بعد أن تمكنت من توظيف ذلك التفوق الاقتصادي والتكنولوجي من أجل تعزيز هيمنتها، حيث لجأت إلى سياسة المساعدات الاقتصادية والمنح المالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية بعد أن خولتها استمالة بعض دول العالم والضغط على البعض الآخر بغية حملهم على انتهاج سياسات تصب بالأساس في مصلحة الولايات المتحدة وتخدم استراتيجياتها الكونية العظمى بعيدة المدى. (44).

وعلى المستوى العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى ما يقرب من 700 مليار دولار عام 2008؛ أي ما يتجاوز60 بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، والذي يتجاوز تريليون دولار، وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، وإلى ما يوازي إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى في العالم مجتمعة في هذا المجال (45). وتمثل هذه الميزانية للعام 2008 وحده زيادة مقدارها 41٪ عن ميزانية العام 2001، كما شكلت ميزانية العام 2009 نسبة 4٪ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وتعكس هذه الزيادة الكبيرة مدى تنامي الإدراك الكبير للمخاطر الأمنية غير المتوقعة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، وكذلك حرص واشنطن على الريادة والهيمنة.وللولايات المتحدة قوات عسكرية منتشرة في 135 دولة في مختلف قارات العالم، فبجانب العراق يوجد 400 ألف جندي أمريكي خارج حدود أمريكا. في اليابان وكوريا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها. كما يتجاوز تعداد الجيش الأمريكي مليوني جندي يتمتعون جميعهم بمستوى تدريبي وتسليحي فائق التطور. ويظل الجيش الأمريكي هو الوحيد عالميًّا القادر على خوض معركتين حربيتين في الوقت نفسه وفي موقعين مختلفين من العالم

والخروج منتصرا من كليهما. ووحدها تبقى الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي بمقدورها تخصيص ما يربو على المليون دولار للأغراض العسكرية كل دقيقة.

ولقد تمكنت الولايات المتحدة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا، بدءا بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة، والتي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوربا وروسيا امتلاكها، فهي الأولى من حيث عدد الرءوس النووية التي تقدر بحوالي 15 ألف رأس نووي، وهي الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذي يقدر بحوالي 700 غواصة نووية، وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى الذي يزيد على 500 قاذفة استراتيجية، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم، حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج. هذا في الوقت الذي تصرعلى تقويض القدرات النووية لخصومها والحيلولة دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري(46).

إلى جانب ذلك كله،أصرت إدارة الرئيس السابق بوش الابن على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي من أجل تطويق العالم عسكريًّا وتعزيز التفوق العسكري الأمريكي الكاسح. ولعل مثل هذا التفوق العسكري قد أتاح للولايات المتحدة إمكانية الانتشار العسكري الذي جرى بناء على تدخلات قهرية، والودي في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية في مختلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادي، منطقة الشرق الأوسط، أفغانستان، اليابان، أوربا من خلال حلف شمال الأطلسي رغم انهيار حلف وارسو...) فهذه الإمكانات،كما يرى الخبراء، تؤهل الجيش الأمريكي الذي يصل تعداده إلى حوالي المليونين ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه وتحقيق نتائج إيجابية.

وأهمية العنصر العسكري كمقوم للزعامة وبسط الهيمنة لا تتأتى من خلال

امتلاك الولايات المتحدة لهذه الإمكانات فحسب،والتي قد تتسنى لدولة مثل روسيا امتلاك معظمها وإن بنسبة أقل، على سبيل المثال، ولكن من خلال القدرة على توظيف هذه القدرات والإمكانات في تدبير القضايا والأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر خدمة للمصالح القومية والوطنية على الوجه الأكمل، وهو ما تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها حتى الآن.

وعلى المستوى الثقافي، يبدو أن الهيمنة الأمريكية تحولت من هيمنة اقتصادية وعسكرية إلى هيمنة ثقافية أيضًا من خلال وسائل القوة الناعمة، فهذه الدولة التي تحققت لها القدرة على استيعاب مختلف الثقافات والديانات والحضارات بداخلها على أساس تبدو فيه المساواة والديمقراطية ونظام قضائي مستقل وضمانات دستورية للحقوق والحريات، تمتلك تقنيات وآليات ووسائل متعددة وجد متطورة تستغلها بشكل فعال في تمرير وفرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها على العالم بما يخدم استراتيجياتها الكونية البعيدة المدى.

وتعد العولمة إحدى أهم هذه الوسائل، فالعولمة الاقتصادية ومن خلال منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى تفرض على الدول نمطا اقتصاديًّا واحدا وإلا ستظل هذه الأخيرة معزولة،بينما العولمة الاجتماعية والثقافية تهدف إلى فرض نمط قيمي وثقافي ومفاهيمي واحد (حقوق الإنسان، الديمقراطية، الإرهاب...)، فيما تتوخى العولمة العسكرية تحويل حلف شمال الأطلسي من آلية عسكرية إقليمية إلى آلية عسكرية دولية، مع الحرص على الخلط المقصود بين الأمن القومي الأمريكي من جهة والأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى.

وفي السياق ذاته يغمر المنتج الثقافي الأمريكي أرجاء العالم، حيث تتحكم الولايات المتحدة في حوالي 80٪ من الصور المبثوثة حول العالم، وداخل الاتحاد الأوربي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة 75٪ مما يعرض بدور

العرض، فيما نجد 53 بالمائة من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوربية البالغ عددها حوالي خمسين قناة غير القنوات المشفرة هي مواد أمريكية أيضًا، كما تهيمن هذه الدولة أيضًا على الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي «الأسوشيتد برس» الأمريكية التي تزود بالأنباء والصور ما يناهز 1600 صحيفة يومية و5900 محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى أن 90٪ من مواقع شبكة الإنترنيت هي مواقع أمريكية (47)، كل هذه العوامل، أسهمت إلى حد بعيد في انتشار النموذج الأمريكي لنمط العيش في مختلف أرجاء العالم عبر ما يسمى ب«الأمركة»؛ أي صبغ العالم بصبغة أمريكية تضمن لواشنطن إطالة أمد هيمنتها على هذا العالم بشكل لا يخلو من بعض القبول أو شيء من التراضي. بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد أن الإمكانات التي يمتلكها هذا البلد في مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات، تؤهله لأن يكون أحد المرشحين الأوائل لقيادة العالم طيلة القرن الحادي والعشرين كاملًا(48).

وعلى مستوى الحضور الدبلوماسي والسياسي على الساحة الدولية، تحظى الولايات المتحدة بحضور فعال في هذا الخصوص منذ نهاية الحرب الباردة وتخصص لذلك ميزانيات هائلة،الأمر الذي خولها إملاء إرادتها على المجتمع الدولي،وهو الأمر الذي تعزز مع حرب الخليج الثانية وتأكد في عدة أزمات وقضايا دولية أخرى، فكل العوامل السابق ذكرها أسهمت بشكل كبير في تعزيزه، وأتاحت لها القدرة على التدخل في المناطق النائية، وضبط بؤر التوتر الخطيرة واحتواء الأنظمة والجماعات الدولية المعادية لمصالحها، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح استراتيجية لهذا البلد (حرب الخليج الثانية، مشكلة الشرق الأوسط، أزمة البوسنة والهرسك، المشكلة الصومالية، أزمة لوكربي، قضية هاييتي، التدخل في أفغانستان عام 2001، غزو العراق في عام 2003...).

وإضافة إلى استغلال الولايات المتحدة لإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية

والعسكرية والثقافية في مجال تدبير الأزمات التي تدخل ضمن استراتيجيتها من خلال السبل الودية والزجرية بشكل انفرادي، فإنها تستغل أيضًا المؤسسات الدولية والإقليمية لخدمة مصالحها في هذا الشأن، فبخصوص القضايا ذات الأبعاد والخلفيات الاقتصادية فإنها تستثمر إمكاناتها وثقلها داخل الصندوق والبنك الدوليين إلى جانب منظمة التجارة العالمية، وتسخر شركاتها العملاقة للغرض ذاته، أما بخصوص القضايا السياسية فإنها تستغل ثقلها داخل مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع داخله بحق الاعتراض والعضوية الدائمة من أجل تيسير تدخلاتها في دول العالم وتهيئة الظروف الملائمة لبسط الهيمنة الأمريكية في كل مكان، وهي لا تتورع عن استصدار القرارات الدولية التي من شأنها إضفاء طابع الشرعية الدولية على خروقاتها وانتهاكاتها المتكررة، كما تستغل في الوقت نفسه الإمكانات العسكرية التي يتيحها لها حلف شمال الأطلسي(49). خاصة بعد أن بوأت نفسها مكانة راعية السلام الدولي وصرحت علنا بأن الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة أمن عالمي.

يفهم من ذلك أن الولايات المتحدة مصرة، كل الإصرار، على إطالة عمر إمبراطوريتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ولذلك فهي تحاول تأبيد زعامتها للعالم بكل الوسائل والطرق، إلى حد الإساءة أحيانًا إلى شعوب وأمم أخرى. والظاهر أن هذه الإمكانات الفريدة التي اجتمعت وتوافرت لهذه الدولة من مقومات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانات بشرية مدربة ومتطورة مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، إضافة إلى الإمكانات الإعلامية الواسعة والمؤثرة، هي التي كانت وراء حضورها الدولي الفاعل وانفرادها بالشئون الدولية بمختلف تجلياتها.

ويمكن القول إن غياب بديل أو منافس قادر على كسر الهيمنة الأمريكية على شئون العالم، قد أسهم في تعزيز انفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية، فالأقطاب الدوليون، الذين سبق أن رشحتهم بعض التأويلات والتنظيرات

الاستراتيجية لمنافسة الولايات المتحدة في هذه الزعامة، لم يتجشموا تلك المغامرة، أو بالأحرى لم يتأت لهم ذلك،فجميعهم لا يزال في مرحلة بناء الذات وهم بحاجة إلى علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة وجميعهم يعى أن كلفة أية مصادمات مع القطب الأمريكي لن تكون محتملة فأوربا الموحدة لم تستطع بعد بلورة استراتيجية عسكرية أو ديبلوماسية موحدة رغم إنجازاتها الرائدة فيما يخص التقارب على أصعدة اقتصادية وغيرها نتيجة لبعض المواقف المتباينة بين دولها بصدد بعض القضايا الدولية الكبرى، وهو ما بدا جليًّا من خلال تباين المواقف إزاء قضايا عديدة أهمها الأزمة النووية الإيرانية والعدوان الأمريكي على العراق،وسبل التعاطي مع روسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي،فضلًا عن تحديد شكل العلاقة مع الولايات المتحدة. كما أن الدول الأوربية لم تتمكن بعد من استثمار مؤهلاتها الاقتصادية والتكنولوجيا استراتيجيًّا وسياسيًّا، ولا يبدو أن الأوربيين قد تخلصوا نهائيا من خلافاتهم القديمة، ناهيك عن بعض مظاهر الوصاية والرقابة اللتين تمارسهما الولايات المتحدة على ما تسميه واشنطن بأوربا القديمة أو القارة العجوز، فهذه الدولة تريد أوربا موحدة وقوية بالقدر الذي لا يتعارض مع المصالح الأمريكية ولا يصطدم بالتصور الأمريكي لعالم ما بعد الحرب الباردة (50).

أما اليابان، فلم تستطع التخلص بعد من مشاكلها الاقتصادية والأمنية المتنامية، بل إن هناك من يرى في الغرب أن توسع هذا البلد على المستوى الاقتصادي تشوبه اللاشرعية بحيث لا يسانده مشروع سياسي يرتكز على قيم عالمية الاستخدام وليس له تصور محدد لقيادة العالم،كما لا تعزز تطلعاته قدرات عسكرية هائلة في ظل اعتماد اليابانيين على المظلة النووية الأمريكية ضمن علاقة تحالف استراتيجي تصب في مصلحة الشريك الأمريكي المهيمن، وهو ما يجعل اليابان غير قادرة على فرض قطبيتها دوليا، في حين نجد الصين ذات الثقل البشري الهائل، والتي قدمت عدة تنازلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة كمقابل للدخول في منظمة التجارة العالمية، لا تزال منشغلة بتطوير قدراتها الداخلية ومحاولة اللحاق بالثورة التكنولوجية

العالمية فيما هي مثقلة بمشكلات سياسية وتنموية داخلية غير هينة ولم تنس بشكل نهائى خصوماتها التاريخية مع جيرانها. أما روسيا، التي تعيش مشاكل المرحلة الانتقالية بمختلف مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، فقد سايرت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، (أزمة الخليج الثانية، قضية الشرق الأوسط، الاستراتيجية الجديدة لتوسيع عضوية ونشاط حلف شمال الأطلسي، الصراع في منطقة البلقان، حملة مواجهة «الإرهاب» سنة 2001...)، وتحاول واشنطن من حين لآخر جر القوى الدولية الكبرى كروسيا والصين إلى تكريس منظورها الخاص للنظام الدولي واستيعابها فيه، من خلال مغريات المعونة المالية والتكنولوجية والاستثمار والشراكة من أجل استقرار العالم.

وفي كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»، يستبعد زيجنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق خلال ولاية الرئيس جيمي كارتر (1976 – 1980) وحاليا عضو مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن CSIS) وهو يعتبر في الوسط الأكاديمي الأمريكي والعالمي وفي عواصم القرار الكبرى، أحد أعلى المراجع والخبرات في ميدان العلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي والجيوسياسي، إمكانية ظهور قطب عالمي منافس للولايات المتحدة ينازعها السيطرة على العالم خلال الأمد المنظور على الأقل. فالاتحاد الأوربي يظل بنظره بعيدا جدًّا «عن إرساء قواعد الائتلاف الصحيحة بين أعضائه. حتى إن قراء فرضية جاك آتالي، وهو مستقبلي فرنسي، حول قيام الاتحاد الأوربي كقطب بديل، يجدون في آراء بريجينسكي وتحليلاته ازدراء ليس بآتالي وحده وإنما بكل من قبل هذه الفرضية. ويؤكد بريجينسكي أن مراجعة سلوك دول الاتحاد الأوربي أثناء حرب كوسوفو وموافقتها على تعديلات حلف الناتو تكشف أنه كان سباقا في التوصل إلى هذه النتيجة قبل سنتين من وقوعها. بل أكثر من ذلك فإن بريجينسكي يرى في تعزيز السيطرة الأمريكية على حلف الناتو جسرا» للعبور إلى القوقاز. لكونه يرفض رفضًا «قاطعا» فرضية قدرة دول الناتو على تصدير الليبيرالية إلى ما وراء بحر

قزوين والحزام الأوراسي.

أما عن احتمال لعب اليابان لدور القطب البديل. فيستبعدها بريجينسكي أيضًا لجملة أسباب منها: خلافاتها مع محيطها وحاجتها الملحة للآخرين فضلًا عن مشاكلها الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية وانتهاء بمجاورتها للصين.

وتظل الصين بدورها مستبعدة من قبل بريجينسكي، في المدى المنظور، على الأقل، كما يقول، وذلك لأسباب متداخلة أهمها تناقضاتها بين نظام متشدد وانفتاح اقتصادي مقنن وبين الفوارق بين سكانها على صعيد المستوى المعيشي والرفاهية ونمط الحياة اليومية. وأيضا التناقضات الدينية والفكرية بين سكانها. مع إيلاء بريجينسكي الأهمية الأكبر لاعتقاده بعجز الصين عن الاحتفاظ بمعدل التنمية الراهن، والذي يعتبرشرطا «ملزمًا» لإمكانات تطورها وفق التزامها بخطة إنفاق عسكري ضمن الحدود الراهنة، ذلك أنها سوف تضطر لزيادة الإنفاق العسكري لو أنها سعت للعب دور القطب البديل،وهو ما لن تقف واشنطن مكتوفة الأيدي أمامه. ويصل إلى تشبيه الأوضاع الاقتصادية الراهنة للصين بمثيلاتها في الاتحاد السوفييتي المؤدية لانهياره. وبهذا يتطرف بريجينسكي في استبعاده الصين وصولاً لإيحائه بقرب انهيارها وَفْقَ النموذج الكارثي السوفييتي. ويصل بريجينسكي إلى إندونيسيا الغارقة في فقرها وفي تعددية أعراقها بما يكفي لاستبعادها أيضًا.

أما الهند، فيرى بريجينسكي أنها تداري فقرها وزيادتها السكانية بملكيتها للسلاح النووي الذي يؤهلها لمجابهة الصين. ومع ذلك فهو يرى أن من مصلحة الهند أن تبقي على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة.

وبعد هذه الاستبعادات المتتالية يصل بريجينسكي إلى نتيجة قوامها الضعف الآسيوي الشامل. وهو إذ يستعير كناية «رقعة الشطرنج الكبرى» للقارة الآسيوية فهو يجد أنها مليئة بالبيادق مما يجعلها قابلة للانفجار على دفعات متتالية. وهو يستعير لهذه التفجيرات مصطلح «البلقنة». مؤكدًا أن تناقضات

الدول ال 35، التي تؤلف الحزام الأوراسي، كفيلة بتفجير صيرورة بلقنة أكثر حدة من البلقنة الأساسية.

وبمعنى آخر، فإنه يكشف عن منطقة متفجرة تضم زهاء نصف المليار إنسان مهددين بالوقوع ضحايا الحروب والصراعات، وتقتضي التدخل الإنساني الأمريكي لإنقاذهم. إنها من وجهة نظر بريجينسكي «كوسوفات» جديدة تحتاج لدورات تربوية بالأسلحة الأمريكية المتطورة. وعلى غرار كوسوفو فإن التدخل الإنساني يحتاج إلى طلبات رسمية للتدخل على أن تأتي من دول المنطقة الأقوى! بما يعادل تورط هذه الدول وخضوعها لشروط الحلول الإنسانية الأمريكية. هذا ويهتم بريجينسكي بتحديد المنطقة الأوراسية الأهم استراتيجيًّا، لاحتوائها على ثروات نفطية وذهب، فيجدها تضم الدول التالية: تركيا وإيران وكازاخستان وقرغيستان وطاجكستان وأوزبكستان وأذربيجان وأرمينيا. وبالتالي فإن الصراعات التي تفتح أبواب التدخل الأمريكي يجب أن تكون في بعض هذه البلدان.

خلاصة القول، إن بريجينسكي يركز على الفراغ الاستراتيجي الهائل في هذه المنطقة من رقعة الشطرنج الكبرى، وهي منطقة ثروات ضخمة لايجوز إهمالها. وان كانت من أعمال الاتحاد السوفييتي الزائل ووريثه الاتحاد الروسي المتعثر. حيث تميل روسيا تاريخيًّا نحو الاتجاه الإمبراطوري. مما يجعل آمال الديمقراطية، «خصوصا» بالمفهوم الأمريكي، مستبعدة. وبالتالي فإن على الولايات المتحدة أن تتصرف.(51)وبناء على تلك المؤهلات المتنوعة، والتي لم تجتمع لأي قطب دولي آخر، يرى خبراء غربيون، يتصدرهم ألفريدو فلادو، أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا أمريكيا بكل المقاييس (52).

وعلاوة على تلك الاعتبارات السابقة،حرصت الولايات المتحدة على ترسيخ دعائم هيمنتها على العالم في أعقاب انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي من خلال حزمة من الآليات كان من أهمها:

التجسس على العالم ، ففي إطار مساعيها لضبط إيقاع التفاعلات العالمية بما يتماشى ومصالحها الاستراتيجية، تقود واشنطن أوسع عمليات تجسس في العالم، فهي تتنصت إلى كل ما يدور في الأرض عبر مركز تنصت إلكتروني تابع لوكالة الأمن القومي (NSA)، كما يتعاون جهاز الاستخبارات الأمريكي C.I.A مع جهاز الموساد الإسرائيلي في إطار عملية تجسسية فريدة تعتمد على « تفخيخ » أجهزة الكمبيوتر المختلفة عن طريق برنامج يسمى (وعد) Promise يسمح باختراق بنوك المعلومات، وقد تفجرت أزمة بين الإدارة الأمريكية وشركة «أنسلاو Anslaw» للمعلوماتية حول ملكية هذا البرنامج الذي جعل أحشاء العالم ومراكز صنع القرار فيه عارية تمامًا أمام القادة الأمريكيين والإسرائيليين.

أمن الطاقة: ففي مناخ دولي غير مسبوق تتمتع تحت ظله الولايات المتحدة بمساحات أرحب من حرية الحركة في غياب منافسة شرسة ومضنية من قبل أقطاب دولية أخرى، تخطط واشنطن لسياسة استعمارية جديدة تستهدف منابع البترول ومصادر الطاقة حول العالم، باعتبار أن من يرغب في إدارة العالم لابد أن يتحكم في ثروات الشعوب. وتحت شعار محاربة الإرهاب وضعت يدها على أفغانستان وبترول آسيا الوسطى، وبدعوى مكافحة أسلحة الدمار الشامل، ثم مناهضة تنظيم القاعدة في العراق،ثم نشر الديمقراطية في العراق، حولت المنطقة إلى ترسانة عسكرية أمريكية. وفي هذا الصدد،كتب مومولام - الوزير السابق لتوني بلير - في جريدة الجارديان البريطانية ذات مرة يقول: « إن الأمر لا يتعلق لا بالتهديد العراقي، ولا بالحرب ضد الإرهاب، ولا علاقة له بالأخلاق، وإنما يتعلق فقط بطموحات واشنطن من أجل السيطرة على حقول النفط العراقي».(53)

وحينما انتهت الحرب الباردة توقع بعض المحللين بداية عصر جديد من الهدوء العالمي، خصوصًا بعد تتابع نظريات تهنئ الذات الغربية من نوع «نهاية التاريخ» والانتصار النهائي عالميًّا لليبرالية والديمقراطية ورأسمالية اقتصاد

السوق. غير أن محللين ارتأوا أن العولمة التي قادتها الولايات المتحدة لفتح أسواق العالم لحسابها أدت من جانب آخر إلى وضع أقدام الصين والهند على الطريق لتصبحا قوتين عظميين قد تتصادم مصالحهما قريبا مع المصالح الأمريكية.وفي مواجهة هذا الاحتمال، وفي ظل الاعتماد الأمريكي المتزايد على البترول، عادت أمريكا إلى ممارسة منطق الجغرافيا السياسية التقليدية. فإلى جانب توسيع وجودها العسكري في منطقة الخليج، واحتلال العراق، أحاطت الصين بثلاث عشرة قاعدة عسكرية جديدة، وذهبت بقواتها إلى آسيا الوسطى في دول مثل قيرغيستان وأوزبكستان استباقا للدول الأخرى المنافسة في وضع اليد على مصادر الطاقة وتأمين الطرق إليها. وفي ممارسة هذه الاستراتيجية دخلت إفريقيا في جدول الأعمال الأمريكي لأول مرة، من نيجيريا إلى جنوب السودان إلى دارفور، بما جعلها تخطط حاليا لإقامة قيادة عسكرية جديدة خاصة لحماية التوسع المستجد في المصالح الأمريكية بإفريقيا.(54)

وعندما قررت الولايات المتحدة السماح لليابان بالعودة إلى التصنيع بعد إعلان استسلامها في الحرب العالمية الثانية، قال جورج كينان George Kenan، صاحب سياسة الاحتواء في سنوات الحرب الباردة، إن باستطاعة اليابان تصنيع ما تشاء ما دامت الصمامات التي تتحكم بتدفق النفط الذي يغذي الصناعة اليابانية في أيدي الأمريكيين. وكذلك اليوم، فإن أمريكا لا تشعر بالقلق تجاه التقدم الحاصل في الحركة الصناعية لكل من الصين والهند ما دامت الولايات المتحدة تقبع فوق حقول نفط الشرق الأوسط، وتسيطر على الصمامات القادرة على إغلاق إمدادات النفط لهذه الدول.

الهروب من المساءلة: في محاولة منها لتقليص فرص مساءلتها وإدانتها من قبل الرأي العام والجهات الرقابية داخل الولايات المتحدة وخارجها، حرصت الإدارة الأمريكية على إظهار نفسها كمن لا يتورط في أية أعمال مشينة أو تستوجب المحاسبة وذلك من خلال إسناد القسط الأكبر من المسئولية عن

بعض السياسات الحساسة إلى جهات أخرى وأجهزة قد لا تنتمي بالضرورة للإدارة، تماما كاعتمادها على الجنود المرتزقة في انتهاك حقوق الإنسان وقت الحرب، أو في استخدام أساليب غير إنسانية في معاملة المسجونين داخل معتقلات خارج الأراضي الأمريكية. وقد كانت أزمة «إيران جيت» في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، والتي كادت تزعزع النظام السياسي الأمريكي في حينها،هي التي فتحت الطريق أمام ما يعرف اليوم في أدبيات السياسة الأمريكية المعاصرة ب «خصخصة السياسة الخارجية الأمريكية»، أي نقل جزء كبير من عملياتها الخارجية إلى شركات خاصة حتى لا تجد نفسها، عند الفشل أو الانكشاف، في موقف المساءلة من الكونجرس الأمريكي، ويحلو لبعض الخبراء تسمية هذه الشركات «شركات الحروب الخاصة» التي تعتمد على المحاربين المرتزقة غير المحسوبين على المؤسسة العسكرية الأمريكية الرسمية، وهي التي تكفل لوزارة الدفاع (البنتاجون) الغطاء المثالي لقيادة العمليات الخارجية، بعيدًا عن رقابة وسائل الإعلام والكونجرس الذي يخول له الدستور حق مراقبة السياسة الخارجية ومناقشة تفاصيلها.ومن ثم فإن خصخصة الوكالات والأجهزة المختلفة جاء لتكريس الهيمنة الأمريكية دون مساءلة قانونية ودستورية محلية أو سياسية وأخلاقية على الصعيد الدولي.

تسخير الناتو: واجه حلف الناتو أزمة حقيقية بعد سقوط حائط برلين،حيث وجد نفسه مضطرا إلى البحث عن دور جديد بعد أن تفكك حلف وارسو،غير أن واشنطن وفرت عليه عناء هذا البحث المضني وأوكلت إليه مهمة خدمة السياسة الأمريكية وإضفاء الهيمنة الأمريكية في كل أنحاء أوربا والعالم أجمع، باعتبار أن العالم هو بالضرورة للأمريكيين، ولا ينبغي أن يكون بغير الأمريكيين حسبما رددت ذلك مرارًا مادلين أولبرايت - وزيرة الخارجية الأمريكية سابقا - في أكثر من مناسبة.فالناتو أصبح جاهزا لنشر الديمقراطية ومعاقبة مناهضي الهيمنة الأمريكية وحماية حرية الأديان ومحاربة الإرهاب.فطوال عمليات حلف الناتو في حرب الخليج الثانية وحرب كوسوفا والصومال وجدت الدول الأعضاء في التحالف نفسها مجبرة على قبول الضغوط الأمريكية مثلما وجدت

بعض الشعوب نفسها مستهدفة وضحية للسياسات الأمريكية، ففي كوسوفا، على سبيل المثال، غض الأوربيون الطرف عن خطط واشنطن الرامية إلى تسليح الصرب والكروات، رغم أنها تتعارض مع رغبتهم في تخفيض التسلح في القارة الأوربية، كما تراجعوا عن التزاماتهم تجاه كوسوفا، ولم يهتز لهم جفن وهم يشاهدون الآلاف يهربون من بيوتهم، خوفًا من آلة القتل الجماعي التي تتعقبهم في كل مكان، أما الأكثر بشاعة فكان عند تدخل الحلف في الحرب، حيث اختاروا أهدافًا مدنية لتكون هدفًا للضرب والتدمير، ولم يحترموا المعاهدات الدولية التي تحرم ضرب المدنيين والمنشآت ذات الصفة المدنية، ولم يتورعوا كذلك لأسباب اقتصادية عن استعمال الأسلحة المحظورة في القيام ببعض المهام العسكرية.

ولم يكن كل هذا ليبشر بنهاية في الأفق لحلف شمال الأطلسي كأكبر تحالف دولي عسكري موروث من القرن العشرين وممتد بالكامل إلى خارج نطاقه الإقليمي المقرر له أصلًا ليشمل دول شرق ووسط أوربا،بل وحتى روسيا عبر شراكة استراتيجية من أجل السلام. وعلى العكس تماما، كان ما يجري ينذر بمهمة جديدة تقررها الولايات المتحدة لهذا الحلف تحت قيادتها بجعله المسئول الجديد عن حفظ الأمن العالمي بالتعريف الأمريكي، بما يعني عمليا إزاحة الأمم المتحدة جانبًا. وعلى حد تعبير أحد كبار المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين فإنه حسب هذا المفهوم الجاري ترويجه: «يمكن للحلف الاضطلاع بالمهمة العالمية الجديدة تحت القيادة الأمريكية دون مواجهة منغصات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعيدا عن استخدام حق النقض - الفيتو - في مجلس الأمن بواسطة بعض الدول المعارضة».

السيطرة على الأمم المتحدة، فمنذ نشوء هذه المنظمة على أنقاض عصبة الأمم

التي ماتت في سبتمبر 1939 مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهي تتعرض لانتقادات عنيفة، منها أنها تعاني ازدواجية المعايير، فدولة مثل هاييتي عندما تأخرت عن سداد حصتها المالية تم حجب صوتها بينما الاتحاد السوفييتي

عندما تأخر عن ذلك بمحض إرادته لم يحجب صوته. ومن خلال «حق الأكثر قوة» و«حق التدخل» باتت دول كثيرة في العالم ضعيفة ومستباحة أمام القوة الكبرى وهي الولايات المتحدة التي أصبح كل شيء مسموحًا به لها، خصوصًا بعدما روجت عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تملكها لإقناع الآخرين بأنها ليست الأكثر قوة فقط، وإنما هي الأفضل أيضًا.وكان طبيعيًا - تأسيسًا على ذلك - أن تكرس واشنطن انفرادها بالقرار الدولي، فقامت في السابق بضرب مواقع استراتيجية عراقية دون (إذن) من الأمم المتحدة، وبدأت بعد ذلك في الإعداد لغزو العراق، واستباحة دول أخرى بعدما صاحت مادلين أولبرايت - وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة - بأعلى صوتها إن أمريكا ستتدخل منذ الآن فصاعدًا بشكل منفرد حيثما تريد ووقتما تريد، ومع أو بدون موافقة الحلفاء والمنظمات الدولية.

محاصرة أوربا: رغم الروابط الحضارية والمصالح الاستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة وأوربا،لم تأل واشنطن أي جهد من أجل محاصرة شركائها الأوربيين كي لا يشكلوا عقبة في طريق هيمنتها على العالم. وفي هذا السياق، ظهرت استراتيجية أمريكية تعرف باسم استراتيجية (الحزام الأخضر في مواجهة أوربا)، ويقصد بها أن تحاط روسيا وأوربا بهلال إسلامي يضم بعض الدول الإسلامية، وهذا الحزام تنطلق محاوره من الجزيرة العربية وتركيا العلمانية وأفغانستان وباكستان، وقد نجحت واشنطن عبر استراتيجيتها في التعامل مع الحركة الإسلامية (دولًا وجماعات) في أن تشكل هذا الحزام. وأن تستخدم كذلك في تنافسها الضروس مع أوربا (البؤر) و(المنظمات الإسلامية) في البلقان لضرب وحدة أوربا حتى لا تكون القوة المرشحة للوقوف في وجه هيمنتها التي تفرضها على العالم؛ ولإثبات وجهة النظر هذه يحضرنا تصريح للكولونيل الأمريكي هارى سمرز في أغسطس 1998 قال فيه: «في كوسوفا كانت -الولايات المتحدة - تدافع عن المجموعات الإرهابية المتطرفة على الرغم من أن هذه المجموعات كانت العدو الأول لنا والثاني في التصور الأمريكي.

وفـي هـذا السياق،يرى الجيوبوليتيكي الفرنسي الشهير بيير مـاري أن الاستراتيجية الأمريكية تضع الفضاءات (الجيو - حضارية) في فترة ما بعد الحرب البـاردة في فئتين أساسيتين: الأولى، مناطق صلبة والثانية مناطق رخوة.والفئة الأولى تندرج فيها الحضارات المتقدمة أو الديناميكية والأمم أو النخب السياسية القادرة على أن تحافظ على استقلالها وسيادتها، والتي لها إرادة ترفض الهيمنة الأمريكية؛ بمعنى آخر تعنى تلك الدول التي لها قدرة على ممارسة التأثير فيما وراء حدودها، وهي بهذا قادرة على الوقوف في وجه المصالح الأمريكية، أما الفئة الثانية (المناطق الرخوة) وتشمل مجموعة الدول ضعيفة السيادة، ويندرج فيها أيضًا قوى وحضارات قديمة أوربية وإسلامية، لكن يوجد بها مناطق قد تندرج في ظروف معينة ضمن المناطق الصلبة إذا توافرت لها شروط القوة.

وربما يعني هذا أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي يسعى إلى استثمار الوضع الدولي القائم منذ تفكك الاتحاد السوفييتي إلى الحد الأقصى قبل ظهور قوى منافسة جديدة على المسرح الدولي. وفي هذا الاتجاه هناك دراسات مستجدة وكتب صدرت مؤخرا للإجابة عن سؤال: كيف تتصرف أمريكا باعتبارها حكومة العالم في القرن الحادي والعشرين؟. لكن كل الحجج المطروحة التي تزكي تلك المهمة الأمريكيـة المستجدة لا تجد ذخيرة لصالحها سوى التفوق العسكري وارتفاع الميزانية العسكرية والأمنية الأمريكية إلى650 بليون دولار سنويًا، بما يجعلها تفوق الإنفاق السنوي المماثل لكل دول العالم الأخرى مجتمعة. كذلك،لم تتغيرالأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ 50 عامًا، وهي تتمحور حول إلغاء (أو إضعاف) الخصوم والمنافسين (سواء كانوا أصدقاء أو أعداء) لكي تتمكن من أن تحتفظ لأطول مدة ممكنة بموقعها كقوة عظمى وحيـدة فـي العـالم، فالاستراتيجيون الأمـريكيون يتحـدثون عمـا يسمى بالاسـتراتيجية الأمريكيـة المتكاملـة التـي تـدور حـول محـاور ثلاثـة هـي: الاستراتيجية الاقتصادية، والاستراتيجية العسكرية، والاستراتيجية الثقافية. وقد أدى التفوق الأمريكي في أربع قوى أساسية إلى السيطرة على العالم، وهي

القوة العسكرية المنتشرة في الأرض والبحر والقوة الثقافية والمعلوماتية من خلال السيطرة شبه الكاملة على وسائل الاتصال والأقمار الصناعية والقوة التكنولوجية، والقوة الاقتصادية، حيث تحتل الشركات الأمريكية المرتبة الأولى في قطاعات: السيارات والزراعة والغذاء والفضاء والبنوك والسمعيات والمرئيات.(55)

الدرع الصاروخي الأمريكي: يعد ابتكار واشنطن لمثل هذا المشروع أبلغ مؤشر على حرص الأمريكيين على الانفراد بالهيمنة على العالم لأطول مدى ممكن من خلال التفوق العسكري الكاسح، حيث يتيح هذا المشروع الضخم للولايات المتحدة تطويق العالم عسكريًا. ويقصد ب«نظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ» بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية.وهذا النظام -حال تنفيذه- يطبق للمرة الأولى في العالم من قبل دولة كبرى، وهو ما تحظره معاهدة الحد من الأسلحة البالستية (ABM) التي قصدت بنودها عن عمد إبقاء الأجواء مفتوحة وغير محمية بهدف إيجاد ردع متبادل بين الدول الكبرى.

وقد بدأت الارهاصات الفكرية لنظام الدفاع المضاد للصواريخ في عهد الرئيس ريجان من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي الشهيرة أو مبادرة حرب النجوم، كما أطلقت عليها الصحافة ودوائر الإعلام، لكن العمل لم يبدأ فيه إلا خلال فترة كلينتون الثانية تحت ضغوط كان أغلبها قادمًا من الجمهوريين في إطار اتهامهم المستمر لكلينتون بإهمال تطوير القوات المسلحة، خاصة في مواجهة تهديد الصواريخ الباليستية المنتشرة في بلاد تكن عداء للولايات المتحدة ولا يسري عليها مفاهيم الردع المتبادل التي سادت خلال الحرب الباردة، وقد تطلب السير في بناء نظم مضادة للصواريخ انسحاب أمريكا من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي كانت تحظر امتلاك كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لمثل هذه النظم الدفاعية، وهو ما حدث

بالفعل نهاية عام2001 في بداية عهد الرئيس بوش.

ويمكن الادعاء أن الإعلان الأمريكي عن الانسحاب رسميًّا من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية - في منتصف شهر ديسمبر 2001- كان بمثابة التعبير الرسمي عن فشل كافة الجهود الرامية إلى الوصول إلى حلول وسط بشأن تعديل هذه المعاهدة، بما يسمح للولايات المتحدة ببدء عمليات تطوير وإنتاج ونشر منظومات للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، حيث استخدمت إدارة بوش لهذا الغرض العديد من أدوات الإغراء والضغط مع الحكومة الروسية، إلا أن الأخيرة رفضت مرارا إجراء أي تعديل على معاهدة عام 1972؛ لأنها تعتبر حجر الزاوية في التوازن الاستراتيجي العالمي طيلة العقود الثلاثة السابقة.

ويفتح الانسحاب الأمريكي من معاهدة عام 1972 الباب أمام السير بقوة في طريق تطوير ونشر وإنتاج النظام الدفاعي الصاروخي، حيث تتبنى إدارة بوش خطة طموحة تقوم على الإسراع فورا في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي، يتألف من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر ومن سفن بحْرية أو قواعد بحْرية، بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلقة من طائرات.وتسعى إدارة بوش إلى الانتهاء خلال أربع سنوات فقط من تطوير هذا النظام، ولو على الأقل تطوير نسخة بدائية منه بحلول عام 2005، مع إمكانية نشره للاستخدام العملياتي بحلول عام 2008. وقد أجريت بالفعل أول تجربة للدفاع الصاروخي في 14 يوليو من عام 2001، حيث نجح الصاروخ الاعتراضي في إسقاط صاروخ باليستي مهاجم فوق المحيط الهادئ عقب 20 دقيقة من إطلاقه، كما أجريت تجربة ناجحة جديدة في أوائل ديسمبر عام 2001، وهو ما قدم دعما قويا لخطط إدارة بوش الطموحة في مجال الدفاع الصاروخي.(56)

ومجددًا ووسط أحداث العراق وأفغانستان وإيران، ومشكلات الشرق الأوسط التي لا تنتهي، طفت على السطح مرة أخرى أنباء جديدة عن نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ الباليستية، بعد أن نسيه الناس في خضم أحداث11 سبتمبر وما بعدها، فلم يعد أحد يتحدث عنه ولا عن إخفاقاته الفنية

أو تداعياته السياسية، كان رامسفيلد من أكثر المتحمسين لهذا النظام خلال فترة رئاسة كلينتون وقبل أن يصبح وزيرا للدفاع في إدارة بوش، وكان يرى في انتشار الصواريخ الباليستية بعيدة المدى على مستوى العالم التهديد رقم واحد القادر على الوصول بدون عائق إلى الأرض الأمريكية، لكن الضربة في 11 سبتمبر جاءت من طريق آخر غير متوقع، ومن وقتها سحب خطر الإرهاب البساط من تحت أقدام الخطر الصاروخي فلم يعد أحد يراه أو يتحدث عنه، ولقد وصل الآن تطوير نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ بعد مشقة إلى مرحلة دخول الخدمة ولو على مستوى محدود داخل وخارج الولايات المتحدة، والمشكلة أن الولايات المتحدة تنوي نشر أجزاء مهمة من هذا النظام في عدد من دول أوربا الشرقية، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا وجعلها تحتج على الخطط الأمريكية، وتهدد بمراجعة الاتفاقات الموقعة للحد من التسلح بين البلدين.(57)

وبقدر ما يمكن تفهم نزوع الولايات المتحدة نحو تدشين الدرع الصاروخي بوصفه استراتيجية ملحة من قبل المحافظين الجدد لاستعراض تفوق بلادهم العسكري وإحكام هيمنتها على عالم ما بعد الحرب الباردة، يبدو عصيا على التصور ذلك الإصرار الأرعن من قبل إدارة الرئيس بوش الابن على إحياء المشروع بعد سكون لسنوات والشروع في إقامة قواعد له بشرق أوربا،في خطوة أقل ما توصف بالاستفزازية، لاسيما وأنها تأتي وسط أجواء محلية ودولية لا تبدو مواتية بأي حال لشيء من هذا القبيل.

فمحليًّا لا يزال الداخل الأمريكي مثخنًا بتداعيات الفشل العسكري المؤلم في أفغانستان والعراق، وما برحت إدارة بوش الابن تصارع الكونجرس الذي فقدت أغلبية مقاعده،توخيا لانتزاع موافقته على الاعتمادات المالية اللازمة لمواصلة العمليات العسكرية في العراق، في حين كان يعصف بالدوائر السياسية والأمنية الأمريكية جدل استراتيجي حامي الوطيس حول ترشيد استخدام القوة العسكرية كآلية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وتفعيل

القوة المرنة أو الناعمة باعتبارها أداة أقل كلفة وأمضى فعالية وأكثر قابلية للحفاظ على صورة الحلم الأمريكي عالميًّا.

وأوربيا لا تزال مشاعر التوجس والقلق من المشروع الأمريكي تستبد بالأوربيين، بمن فيهم حلفاء واشنطن، فلطالما أبدت دول مؤثرة كألمانيا وفرنسا تفهما للاعتراض الروسي على المشروع، يقينا منهما أن استبعاد موسكو من أية ترتيبات استراتيجية دولية من شأنه أن يهدد أمن أوربا واستقرار العالم.كما تخشى دول أوربية أخرى من أن يشعل الدرع الصاروخي الأمريكي سباق تسلح استراتيجيًّا بين روسيا والولايات المتحدة، قد تضطر الدول الأوربية إلى دفع فاتورته من أمنها ومواردها، ولربما يفضي وجود قواعد للمشروع بأراض أوربية لأن تغدو تلك الأخيرة هدفًا لمناهضي واشنطن، وعلاوة على ذلك لا يزال بعض الأوربيين أسارى لشكوك ومخاوف من أن تبتغي إدارة بوش بإقامة درعها الصاروخي توسيع فارق القوة العسكرية بين واشنطن وأوربا على النحو الذي يضمن للأمريكيين تأبيد هيمنتهم على العالم وإجبار الحلفاء الأوربيين على الإذعان لعلاقة التبعية المطلقة للسياسة الأمريكية التي تسعى بالأساس لتعظيم المكاسب والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وإن تعارضت مع ما يصبو إليه الشريك الأوربي الأضعف.

بيد أن الاعتراض الدولي على المشروع الأمريكي قد بلغ ذروته بالموقف الروسي، الذي عكسته الحساسية الشديدة التي أبداها الكرملين حيال الإصرار الأمريكي على تدشين قواعده الأوربية فيما لا ترى له موسكو مبررا استراتيجيًّا مقنعا، لاسيما أن القدرات الصاروخية للدول التي تزعم واشنطن تصدي المشروع لها ككوريا الشمالية وإيران، لا تشكل تهديدا للغرب على النحو الذي يستوجب مثل هذا الدرع الصاروخي! ومن ثم تشم موسكو في هذا المشروع رائحة توجه أمريكي متعمد لتهميشها بغية عزلها وتطويقها استراتيجيًّا على نحو تعتبره تهديدا مباشرا لأمن روسيا القومي وتقزيما لمكانتها العالمية. حيث يبدو الأمر أشبه باستخدام واشنطن للسلاح النووي ضد

اليابان إبان الحرب الكونية الثانية بالرغم من إبدائها استعدادا للاستسلام، فقد عمدت واشنطن وقتها إلى فرض هيمنتها العسكرية على العالم، مما أسفر عن اندلاع حرب باردة بينها وبين موسكو دامت نيفا وأربعة عقود.

ولم تفلح تطمينات الرئيس السابق بوش الابن لنظيره الروسي وقتها في كبح جماح النوايا التصعيدية لذلك الأخير، فما إن أعلنت الحكومتان البولندية والتشيكية موافقتهما على استضافة قواعد للمشروع،وسط معارضة شعبية واسعة في كلتيهما، حتى توالت ردود الفعل الروسية الغاضبة؛ إذ هدد الرئيس السابق بوتين بإعادة توجيه الصواريخ النووية الباليستية عابرة القارات نحو أوربا إذا ما أصرت واشنطن على المضي قدما في نشر قواعد درعها الصاروخي في شرق القارة.وكتعبير عن استيائه من انسحاب واشنطن من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972، والتي كانت تحظر امتلاك موسكو وواشنطن لمثل هذه النظم الدفاعية الصاروخية، هدد بوتين بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة بين الجانبين عام 1987. وارتقى بوتين بتهديداته إلى مستوى الفعل حينما أعلن رسميا تعليق التزام بلاده بمعاهدة القوات التقليدية لعام 1990، والتي تنص على تخفيض عدد الطائرات الحربية والأسلحة التقليدية الثقيلة في أنحاء أوربا وتحديد المواقع التي تنشر فيها هذه الأسلحة. الأمر الذي ينذر بتآكل الثوابت الراسخة للتوازن والاستقرار الاستراتيجيين في العالم مثلما يفتح الباب على مصراعيه أمام سباق تسلح نوعي شديد الوطأة.

ولعل في إصرار المحافظين الجدد بإدارة بوش الابن على السباحة ضد التيار وتنفيذ مشروع الدرع الصاروخي رغم تلك الملابسات ووسط هذه الأجواء الملبدة بالغيوم،ما يشي أنه إجراء تصعيدي في ظاهره وقائي في باطنه، حيث يطوي بين ثناياه غايات استراتيجية تتجاوز في حقيقتها أية تهديدات محتملة من قبل الدول المارقة أو المنبوذة أمريكيا، لتلامس مخططًا محكمًا ودقيقًا للمحافظين الجدد يرمي إلى التخفيف من وطأة التداعيات الوخيمة للإخفاق

العسكري الأمريكي في العراق على الاستراتيجية الأمريكية مستقبلاً، حيث يتخوف هؤلاء من أن يزج بالأمريكيين إلى براثن «عقدة عراقية» على غرار «عقدة فيتنام»،ومن ثم تدفع بالأمريكيين نحو الانكماش والانعزال، وتحملهم على التردد أو العزوف عن استخدام القوة العسكرية عالميًّا والإعراض عن التدخل العسكري في الخارج خشية الإخفاق وفداحة الخسائر، الأمر الذي من شأنه أن يؤكد فشل استراتيجية المحافظين الجدد ويقلص من نفوذهم داخل الإدارة، كما سوف يلجم السياسة الخارجية الأمريكية بشكل قد يحرمها من مباشـرة حقـها فـي اسـتخدام القـوة عـالميًّا إذا مـا اقتضـى الأمـر. وهـي الأعراض،التي يشخصها المحافظون الجدد كمقدمات لمرض عضال يوشك أن يفتك بمكانة الولايات المتحدة وينال من هيبتها حول العالم؛ لأنه سيشجع خصومها من الدول والمنظمات الإرهابية على استهداف المصالح الأمريكية أينما وجدت بغير تردد.

وبإصرارهما على تصعيد وتيرة خلافهما حول الدرع الصاروخي الأمريكي، بدت موسكو وواشنطن وكأنهما عازمتان على الارتداد بعلاقاتهما لقرابة خمسة عقود إلى الوراء حينما تولدت عن تنافسهما على قيادة العالم بعد الحرب الكونية الثانية حرب باردة ممتدة، إذ تمخضت حادثتا هيروشيما وناجازاكي عن تحرك روسي لتطوير منظومة تسلح نووية لكسر الاحتكار النووي الأمريكي والحيلولة دون هيمنة واشنطن على عالم تلك الآونة، وهو ما كان إيذانا بتدشين وقائع الحـرب البـاردة الأولـى بـين أكبـر قوتـين عـالميتين في حينها. فها هم اليوم محافظو واشنطن الجدد يتلمسون السبل لتضميد جراح بلادهم في العراق، باستعادة الثقة في قدراتها العسكرية وترميم هيمنتها على العالم من خلال الدرع الصاروخية، في الوقت الذي يزداد عناد الرئيس الروسي الطامح للعودة ببـلاده إلـى قمة النظام الـدولي وتتصاعد وتيرة تهديداته بزعزعة ركائز الاسـتقرار الاسـتراتيجي العـالمي وتنفيـذ مشروع مماثل مضاد، وكأن العالم يتحسس الخطا لحرب باردة جديدة لم يحل دون تدشينها سوى إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 17 سبتمبر عام 2009 تجميد إقامة محطات رادارية

للدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، بعد أن تبين لإدارته أن المشروع المثير للجدل سيكون غير مجدٍ من الناحية الاستراتيجية. (58)

أحداث **11** سبتمبر **2001 كذريعة لتعزيز الهيمنة:**

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتسوغ لإدارة بوش، - والتي نمت سيطرة المحافظين الجدد من اليمين المسيحي المتصهين عليها - المجاهرة بمشروعها نحو الهيمنة على العالم بذريعة حمايته من الإرهاب والتسلط، فأصدر البنتاجون وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي في الذكرى الأولى لتلك الأحداث المأساوية، والتي طالبت مجددًا بضرورة الحيلولة دون ظهور قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة التي تمتلك كافة أسباب القوة والهيمنة، ودعت الإدارة إلى بسط سيطرتها على كافة البؤر الجيواستراتيجية المهمة في العالم أجمع لتأمين احتياجات أمريكا المستقبلية من مصادر الطاقة، فكان احتلال أفغانستان ومن بعدها العراق ثم محاصرة إيران. وجاءت العقيدة العسكرية الجديدة للرئيس بوش بفكرة الهجوم المضاد الاستباقي ضد الأخطار التي تهدد العالم وتزعج مساعي الهيمنة الأمريكية، وهي الاستراتيجية التي سوغت لواشنطن تهميش الأمم المتحدة وابتكار السلاح النووي التكتيكي وإقامة الدرع الصاروخي، وعدم التصديق على اتفاقيات حظر التجارب النووية أو الاتجار في الألغام الأرضية،وتصنيف دول العالم ما بين صديق تابع وعدو متمرد. لتتعزز بذلك الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم، والتي تتخذ من الأهداف والمخططات الأمريكية مرجعية ومن التفوق العسكري الكاسح درعا. (59)

و ثمة من اعتبر أحداث 11 سبتمبر مناسبة تمكنت خلالها الولايات المتحدة من تعزيز قبضتها على دواليب الشئون الدولية وتأكيد زعامتها، بعد أن أضحت لا تتورع عن تعزيز بسط أجهزتها الأمنية على حياة الأفراد أكثر من أي وقت مضى، والتضييق على الحريات والحقوق الفردية داخليًّا وخارجيًّا والانتشار الاستراتيجي في مناطق دولية جد حيوية، وممارسة التعتيم الإعلامي

وتوجيه الخطاب الإعلامي بما يخدم مصالحها (60).

ولذلك يعتقد البعض أن الدور المتميز لهذا القطب، والذي برز مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الثانية، تبلور بشكله الكامل بعد هذه الأحداث (61)، حيث تمكن من بلورة جهد جماعي في إطار الأمم المتحدة ولم يستثن حتى الصين وروسيا إضافة إلى أوربا والهند وباكستان ودولٍ عربية وإسلامية في تحالفه ضد ما يسميه «إرهابا»، ومن ثَمَّ فقد وجدت الولايات المتحدة في هذه الأحداث فرصة سانحة لصياغة نظام دولي يتلاءم ومصالحها، وهي في سبيل تحقيق ذلك لم تعد منسجمة في مواقفها الدولية حتى مع حلفائها الأوربيين، كما نبهتها الأحداث لمكامن الخلل في أمنها.إضافة إلى تمويل دراسات شئون ولغات دول أصبحت موضع اهتمام متزايد من قبل هذه الدولة عقب هذه الأحداث مثل دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو ما يذكر بما قامت به خلال الحرب الباردة، وقد رصدت أموالا باهظة لتمويل هذه الحملة (حوالي 20،5 مليون دولار) لزيادة عدد المنح الجامعية لدراسة لغات مثل العربية والفارسية والباشتو والأوزبك والأوردو (62).

ولقد بدا جليًّا أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت من عاصفة 11 سبتمبر عام 2001 ذريعة لتنفيذ أجندة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، كان الحديث عنها قد بدأ منذ أكثر من ربع قرن، قبل حوادث سبتمبر بوقت طويل. كانت خلاصة الأجندة هي إعادة صياغة الخارطة السياسة للمنطقة بصورة أكثر دراماتيكية من تلك التي شهدتها في نهاية الحرب العالمية الأولى، إثر وضع اتفاقية سايكس- بيكو موضع التنفيذ. وكانت التصريحات المتتالية لبعض المسئولين في الإدارة الأمريكية وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير دفاعه السابق رامسفيلد ومستشارته لشئون الأمن القومي ووزيرة الخارجية حاليًّا كونداليزا رايس ورتشارد بيرل.. وبعض التقارير الصادرة عن معاهد استراتيجية ومراكز أبحاث، وصحف رئيسية كالنيويورك تايمز والواشنطن بوست، قد أفصحت عن بعض تفاصيل تلك الأجندة، وأبرزت خرائط جديدة قيل إنها تشكل صياغات

مقترحة للخارطة الجيوسياسية للمشرق العربي التي يجري العمل على تنفيذها. وكانت الإشارات واضحة.. فالمطلوب هو استبدال النظام الإقليمي العربي الذي ساد منذ نهاية الحرب الكونية الثانية بآخر شرق أوسطي يستبدل الدولة القطرية بكانتونات وفيدراليات تقوم على أسس القسمة الطائفية والإثنية. وأن يكون النظام شرق الأوسطي الجديد، بكل مفرداته السياسية والعسكرية والاقتصادية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون سلطان القوة فيه بيد الدولة العبرية.

لم يعد الشرق الأوسط الجديد مجرد مشروع تنظيري، فقد بدأت الإدارة الأمريكية محاولة فرضه بالقوة على أرض الواقع، بعد احتلالها لأفغانستان. وبالنسبة للمنطقة العربية فقد كان احتلال العراق هو البوابة التي انطلق منها هذا المشروع ليهدد الأمن القومي في بقية البلدان العربية. وتتابعت محطات التنفيذ، فشملت بعد العراق فلسطين ولبنان والسودان، ولا تزال التلميحات والتلويحات ونبرات العداء التي تحملها تصريحات مسئولين أمريكيين مستمرة، مهددة بحملات ومشاريع أخرى تشمل مراكز النهضة والثقل الجغرافي والسكاني والاقتصادي في المنطقة العربية. وكان مشروع الاستراتيجية الكبرى الصادر عن مؤسسة راند (الأمريكية) هو الأبرز في قائمة تلك التهديدات.

وأثناء السنة الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، كان هناك حديث عن عراق جديد، وعن دخول المنطقة في عصر كوني، سمته الحرية والديمقراطية والتعددية. وأنه سيكون للمرأة دورها في العراق الديمقراطي. وإذا بالوقائع تعري زيف مشروع الاحتلال منذ أيامه الأولى حين نصب مجلس حكم انتقالي عراقي على أسس مخاصمات طائفية، وحين جرى تقسيم العراق سياسيًّا، بمسميات فيدرالية، بموجب خطوط العرض التي حملها مشروع كلينتون لحظر الطيران العراقي أثناء فترة الحصار الذي فرض على العراق منذ عام 1990 حتى 9 إبريل عام 2003، إثر احتلال بغداد، وحين تراجع التعليم واستفحلت الأمية، وحين تدهور القطاع الصحي، وأصبح انقطاع الكهرباء أمرا معتادا،

وحين تراجعت حقوق المرأة، وسن قانون جديد للأحوال الشخصية لا يتماشى مع روح العصر، وحين أعيد لقوى السحر والشعوذة اعتبارها، ليتحقق وعد جيمس بيكر بإعادة العراق إلى عصور ما قبل التاريخ.

وبدلا من إقرار الأمريكيين بالهزيمة، والعودة عن مشروع الهيمنة، كان الخيار هو الهروب إلى الأمام، بعد فشل المشروع في العراق.. وكانت تعابير الهروب قد تمثلت في تقطيع أوصال الضفة الغربية، ومحاصرة رام الله، وقطاع غزة وتدمير مخيم جنين، وحملة اغتيالات واسعة في صفوف القادة الفلسطينيين الذين يرفضون التسليم بأن الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية هما القدر المقدر الذي لا فكاك من مشاريعه. كما كانت تعابير هذا الهروب قد عبرت عن نفسها في القصف الهمجي الوحشي الواسع الذي تعرض له جنوب لبنان والضاحية الجنوبية في مدينة بيروت. والذي شنته «إسرائيل» في 12 يوليو عام 2006، واستمر ل 33 يومًا، بتحريض ودعم سياسي وعسكري واقتصادي من الإدارة الأمريكية. وكان السودان ساحة أخرى للتعبير عن خيار الهروب إلى الأمام.وهنالك، سلم كثيرون بعد ما جرى في لبنان، بالنوايا الأمريكية التي لم تعد مبيتة، بعد أن أعلنت كونداليزا رايس صراحة أن ما يحدث هو مخاض الولادة لشرق أوسط جديد. وأصبحوا يهاجمون السياسة الأمريكية في فلسطين ولبنان، وينذرون أنها ستؤدي إلى تفتيت المنطقة إلى كانتونات وفيدراليات، كما حدث في العراق.(63)

وفيما توقع البعض أن أحداث 11 سبتمبر سوف تدفع بالولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها تجاه القضايا الدولية بصفة عامة أو بلورة مواقف عادلة ومنصفة وموضوعية، أثبتت التطورات والممارسة الميدانية التي أعقبت هذه الأحداث مباشرة أن الولايات المتحدة، وإن كانت متأكدة تماما من أن سياساتها التعسفية والمنحرفة هي التي تقف مسئولة في جزء كبير منها خلف الأحداث، استمرت في سياساتها التعسفية المعهودة بل وضاعفت من حدتها من ذلك على سبيل المثال:التدخل العنيف في أفغانستان، غض الطرف عن جرائم

إسرائيل، احتلال العراق، التضييق على إيران وكوريا الشمالية»، وهي بذلك لم تستفد مـن تجربتـها القاسـية، حيث اعتبـرت أن السبب الرئيسي لتـورط الأشخاص الضالعين فـي الأحداث - العرب والمسلمين كما تدعي- هو غياب الحرية الديمقراطية في بلدانهم، بالشكل الذي دفعهم إلى التعبير عن مطالبهم بشكل شاذ ومنحرف وعنيف،ومن ثم كان لزاما عليها بحكم دورها العالمي أن تتخذ من الخطوات ما يساعد على الزج بالدول العربية والإسلامية التي أنبتت أولئك المتطرفين إلى واحة الديمقراطية.

وعديدة هي الأسباب والدوافع التي جعلت الولايات المتحدة لا تراجع نفسها، فمن جهة، تريد بسياساتها الصارمة والعنيفة أن تحرم الضالعين في الأحداث، بغض النظر عن هوياتهم، من أوراق رابحة قد تمكنهم من كسب تعاطف دولي يبـررون بـه أيـة عمليـات على شاكلة أحداث سبتمبر لاحقا، ومن جهة أخرى جاءت السياسة الأمريكية بالشكل السابق ذكره حتى لا تساهم في تكريس وسائل عنيفة ومشينة وغيرشرعية من أجل الضغط عليها وابتزازها، وخاصة أن بـن لادن المتـهم الرئيسـي والأول فـي الأحـداث صـرح علنـا أن الولايـات المتحدة لن يهدأ لها جفن ما دامت مستمرة في دعم الكيان الإسرائيلي في جرائمه واحتلاله لفلسطين، ومن ناحية أخرى تريد الولايات المتحدة أن تبرهن للعالم أن زعيمته ورائدة «النظام الدولي الجديد» لا يمكن الضغط عليها بمثل هـذا الشكل لإرغامـها على تغيير سياساتها الخارجيـة، والتأكيـد على أن هـذه السياسة تخضع لضوابط داخلية واعتبارات استراتيجية ولا يمكن تعديلها أو مراجعتها ببساطة.

ومن جانب آخر، فإن مراجعة الولايات المتحدة لسياساتها كان سيحملها على الحد من إجراءاتها المرتبطة بحملتها لمكافحة «الإرهاب»، والتي مكنتها من تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تصب في مقصد تأبيد زعامتها للعالم، من قبيل التموضع في منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط وتمييع عمل المقاومة في العالم وإحكام الرقابة والسيطرة على معظم الدول مثل باكستان،

وزرع الخوف داخل المجتمعين الأمريكي والدولي، وإيجاد الذريعة - مكافحة الإرهاب - لمعاقبة وتأديب الخارجين عن طاعتها من خلال تكريس وسيلة إسقاط الأنظمة غير المرغوب فيها على نحو ما جرى في أفغانستان والعراق، كما أن إعادة النظر في هذه السياسة كان سيعني أيضًا إعادة الولايات المتحدة النظر في أهم مرتكزات وقواعد «النظام الدولي الجديد أحادي القطبية» الذي فرضته ترغيبا وترهيبا على أعضاء المجتمع الدولي.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن دول العالم - وبخاصة الكبرى منها، والتي اكتفت بإدانة أحداث سبتمبر 2001 دون أن تتجرأ على الربط بينها وبين السياسات الأمريكية التعسفية، والدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها المعلنة على الإرهاب دون أدنى تحفظ أو مناقشة - تتحمل بدورها قسطا وافرا من المسئولية في استمرار هذه السياسة لعدم استغلالها للحدث بشكل جيد والعمل على بلورة سياسة أمريكية عادلة تجاه مختلف القضايا الدولية،وإرساء دعائم نظام دولي تعددي أكثر عدلا.

وعقب أحداث سبتمبر أيضًا، تجدد الجدل الداخلي الأمريكي بشأن السياسة الخارجية الأمريكية والتوجه التدخلي فيها،إذ برزت ثلاثة مواقف داخل المجتمع الأمريكي، فهناك الموقف الانعزالي الداعي إلى تخلي الولايات المتحدة عن المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة والمؤسسات السياسية والمالية الدولية، وهو أمر صعب التحقق بالنظر إلى ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي وما يمكن أن ينتج من فوضى دولية يفرضها الصراع على الزعامة الدولية بفعل هذه السياسة الانعزالية مما قد يضر بالمصالح الأمريكية. وهناك الموقف الثاني الذي يدعو إلى المزيد من التفرد في اتخاذ القرارات الدولية بنفس الشكل الموجود حاليا، وهو ما سيزيد من تنامي العداء الدولي لهذا البلد، ثم هناك الموقف الثالث الذي يدعو إلى ضرورة تعزيز العلاقات مع أطراف المجتمع الدولي كافة والمساهمة في حل مشاكله بشكل عادل قدر المستطاع، وهو الأمر الذي قد يسهم أيضًا في المحافظة على مصالح الولايات

المتحدة ويقلص من العداء الدولي لها.غير أن إدارة بوش حسمت هذا الجدل وقررت أن تسلك نهجا يقوم على سياسة القوة الباطشة التي لا تعير اهتمامًا للآخرين ولا تتراجع أمام الشرعية الدولية، وجاءت الذكرى الأولى لتفجيرات نيويورك وواشنطن مطبوعة بنشر وثيقة استراتيجية قومية أمريكية جديدة. وتبدأ كما يلي: «تملك الولايات المتحدة اليوم قوة ونفوذا غير مسبوقين في العالم»، وتنتهي بما يلي: «ستكون قدراتنا قوية بما يكفي لردع خصومنا المحتملين عن محاولة مضاهاة أو تجاوز قوة الولايات المتحدة»(64).

وفي يونيو من عام 2002، أعلن بوش الابن عقيدته الاستراتيجية ووصفتها صحيفة فايننشال تايمز أنها «عقيدة عمل استباقي» جديدة كليا. الأمر الذي شجع بعض المحللين على الادعاء أن بوش الابن أقرب، من الناحية الأيديولوجية، إلى رونالد ريغان. فهذا الأخير سمى الاتحاد السوفييتي «إمبراطورية الشر»، ورخص لوكالة المخابرات المركزية دعم حركات حرب غوار يمينية ضد الأنظمة القائمة في نيكاراغوا وأنغولا وأفغانستان. أما بوش الابن، فقد جاء برموز المحافظين الجدد من أمثال تشيني ورامسفيلد وولفيتز، إلى صدارة إدارته بعد أن كانوا في الظل في إدارة بوش الأب،حتى تحول اليمين المتشدد الذي كان أقلية إلى أغلبية داخل الإدارة، ولم يدخروا وسعا في ترسيخ الاعتقاد أن التفوق الأمريكي سيكون عما قريب موضع منازعة ببروز خصوم جدد من القوى الدولية التي تلي الولايات المتحدة في سلم القوى الدولي. وهذا ما يحدو ببوش إلى اتخاذ كافة السبل الكفيلة بمنع بروز (هكذا) خصوم،حسبما أكد زالماي خالد زاد، المستشار الخاص لبوش حين قال: «من الأساسي أن تكون أمريكا مستعدة لاستعمال القوة إن اقتضى الحال لتمنع بشكل نهائي وأبدي بروز منافس شامل».

مثل هذا التصور ظل مصحوبا بثقة كبيرة في قدرة الولايات المتحدة على الانتصار، استنادًا إلى «النصر الأمريكي»، المتمثل في سقوط الاتحاد السوفييتي وفي نجاح الاستراتيجية الأمريكية بالعراق عام 1990 وفي

أفغانستان عام 2001؛ حيث اعتقدت إدارة بوش أنه بعد إطاحة طالبان أصبح كل شيء ممكنا.وهذه المعتقدات كانت من العوامل المسببة لنفاد الصبر الذي اتسمت به إدارة بوش إلى الحد الذي سول لها تجاهل الإجراءات القانونية والإنسانية الدولية التي بدت في نظر المحافظين الجدد عراقيل بيروقراطية محبطة، ويمثل احتقارها للأمم المتحدة مثالا واضحا لذلك. وقد عبر جون بلتون عن هذا الأمر بالقول: «لا وجود للأمم المتحدة، ثمة مجموعة دولية يمكن قيادتها من طرف القوة العظمى الوحيدة المتبقية، وهي أمريكا، عندما يلائمنا ذلك وعندما يمكننا إقناعهم بالاقتفاء».

هذا وقد اعتقدت إدارة بوش أن فرصة نادرة قد سنحت منذ 11 سبتمبر عام 2001 متمثلة في إمكان استعمال التفوق العسكري الأمريكي لتحسين موقع الرأسمالية الأمريكية على المدى الطويل؛ إذ تسعى الولايات المتحدة إلى أكثر من هزيمة شبكات بن لادن. ففي الوثيقة الرسمية حول الأمن القومي يمكن قراءة ما يلي: «نحن واعون بالتجدد الممكن لأشكال منافسة قديمة بين القوى العظمى. وثمة قوى عظمى محتملة كثيرة في طور تحول داخلي - لاسيما روسيا والهند والصين». وتوجه نفس الوثيقة تحذيرا جديا للصين: «لم يتخذ القادة الصينيون بعد القرارات الأساسية المقبلة المتعلقة بطبيعة الدولة. إن الصين، بسعيها لتطوير قدرة عسكرية متقدمة، سلكت طريقا متجاوزا لن يؤدي في آخر المطاف سوى إلى عرقلة سعيها الخاص إلى أن تكون قوة قومية». في الجوهر لا يحق لغير الولايات المتحدة الأمريكية تطوير «قدرة عسكرية متقدمة». وتؤكد اللجنة الجمهورية للدفاع: «يجب ألا نخجل من التفوق النووي الأمريكي، على العكس، سيكون عنصرا أساسيا للحفاظ على القيادة الأمريكية لعالم أشد تعقيدا وأكثر فوضى». ليس مفاجئا، بعد تصريحات من هذا القبيل، تخوف روسيا والصين أن تكون غاية إقدام الولايات المتحدة على الانسحاب من اتفاق الدفاع المضاد للصواريخ وإقامة نظام «حرب النجوم» هي التمكن من الضرب بسلاحها النووي قبل غيرها. وفي هذا الإطار صرح ولفويتز، مشيرا إلى الأنظمة المضادة للصواريخ، قائلًا: «أخيرا يمكن للولايات المتحدة تطوير

دفاعاتها ضد الصواريخ دون إكراه اتفاق مضى عليه ثلاثة عقود وموقع مع بلد لم يعد له وجود».

ولم تشغل الغايات الاستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر إدارة بوش عن سعيها الحثيث إلى فرض النموذج الأنجلو-أمريكي من الرأسمالية الليبرالية على العالم برمته.حيث يؤكد بوش في تقديمه لوثيقة الاستراتيجية القومية للأمن: «انتهت الصراعات الكبرى للقرن العشرين بين الحرية والتوتاليتارية (الديكتاتورية) بنصر حاسم لقوى الحرية وبنموذج مستديم وحيد لنجاح أمة: الحرية والديمقراطية والسوق الحرة». إنه بالفعل نمط خاص جدًّا من النزعة الأممية التي تترك للشعوب حرية اختيار «النموذج الوحيد المستديم»،ألا وهو الرأسمالية الليبرالية. (65)

الاحتلال الأمريكي للعراق:

اتسمت إدارة الولايات المتحدة للملف العراقي بالتخبط والاضطراب، فتارة كانت تبرر حربها واحتلالها له بمكافحة «الإرهاب»، خاصة بعد تصنيف العراق ضمن «محور الشر» إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، وتهديد السلم والأمن الدوليين والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتارة أخرى بإنقاذ الشعب العراقي من «النظام الديكتاتوري» وفرض نظام «ديمقراطي»، وتارة أخرى بذريعة فرض احترام الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن وبخاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وهي بذلك تسعى إلى البحث عن تجاوب عربي وإقليمي ودولي مع إحدى هذه الذرائع التي ستعني بالنسبة للولايات المتحدة الإقرار بقبول العدوان. والحقيقة أن هذه المبررات والذرائع تظل كلها واهية وتخفي بين ثناياها خلفيات وأهدافًا أخرى. فالولايات المتحدة لم تستطع قط إثبات تورطه في أحداث 11 سبتمبر رغم سعيها الحثيث نحو ذلك، ومن ناحية أخرى لا يمكن لأي عاقل أن يقبل أن الولايات المتحدة تستهدف من وراء ذلك فرض احترام الشرعية الدولية بأي حال من الأحوال وهي التي طالما خرقتها وبأبشع الصور على امتداد التاريخ بل شجعت دولا

عديدة على خرقها، بل إن احتلالها للعراق ما هو إلا صورة واضحة تنم عن خرق صارخ وسافر ضد الشرعية الدولية ذاتها واستهتار بالقوانين الدولية بعد أن تنكرت لإرادة الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي والقيم الدينية والأخلاقية والرأي العام الدولي.

لقد أظهرت تطورات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أن الهدف الرئيسي لهذا الاحتلال هو تأكيد وتثبيت الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية ومحاولة الثورة على النظام الدولي الذي تأسس مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، فهذا العدوان والاحتلال هو في حد ذاته ورقة استهدفت من ورائه الولايات المتحدة استفزاز الأقطاب الدولية الصاعدة وتجريب مدى قدرتها على المناورة والتحدي ومحاولة الكشف عن أوراقها ونواياها، فاحتلال العراق أو فرض نظام موالٍ لها هناك والتموقع في المنطقة سيمكنها من التحكم في عنصر ترتكز عليه مدنيتها وصناعتها وهو النفط الذي تعتبر احتكاره مدخلا لامتلاك ورقة مربحة في مواجهة الأقطاب الدولية الصاعدة وتكريس الزعامة والهيمنة من خلال البوابة الاقتصادية، كما أنها بعملها هذا تريد تكريس وسيلة إسقاط «الأنظمة المعادية» في عالم سمته الارتباك والفوضى والتحول والعتمة، بدل الدخول في سلسلة من الإجراءات العقابية السياسية والاقتصادية المكلفة وغير مضمونة النتائج، ثم توجيه رسالة إلى كل الأنظمة التي قد تفكر في تحدي زعامتها وهيمنتها.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطورة هذا الغزو والظرفية الدولية المتميزة التي جاء فيها والمرتبطة بتداعيات أحداث 11 سبتمبر والتحدي الذي فرضته على دول العالم، يظهر أنها انتقلت من مرحلة التبشير بنظام دولي جديد ومحاولة تكريسه دبلوماسيا وسياسيًّا واقتصاديًّا إلى مرحلة فرضه بالقوة العسكرية، ونحت باتجاه تكريس سياسة واقعية تنم عن ثقة خيالية في النفس بالشكل الذي دفعها إلى الاستهانة بالمؤسسات الدولية والقوى الدولية الصاعدة الرافضة للعدوان كألمانيا وفرنسا باعتبارهما تشكلان العمود الفقري للاتحاد الأوربي

وروسيا والصين، والواضح أنها لم تعد تكتفي بالهامش الذي يتيحه لها تكييف بنود الميثاق الأممي واستصدار قرارات من مجلس الأمن في إعمال تدخلاتها وتحقيق مصالحها، لتفرض قانون القوة واختصار الطريق والانتقال من مرحلة تأسيس الهيمنة سياسيًّا إلى إرسائها قانونيًّا. فالولايات المتحدة تطمح من خلال احتلالها للعراق إلى تحقيق جزء من مشروعها المرتبط بتكريس الهيمنة دوليا وإطالة أمد إمبراطوريتها، خاصة أن الأقطاب الدولية الكبرى التي عارضت العدوان منذ البداية، والتي لم تؤهل نفسها بعد لخوض معركة المنافسة والتحدي، أقرت بالواقع الذي فرضته الولايات المتحدة وحاولت من جديد تذليل العقبات والخلافات والعودة لعلاقات ودية معها في إطار القطبية الأحادية مع البحث عن سبل لاقتسام الغنائم والمشاركة في وضع ترتيبات ما بعد الحرب وإشراك الأمم المتحدة ذاتها في ذلك.

مما سبق نخلص إلى أنه قد سبق للولايات المتحدة أن أعلنت زعامتها للعالم بعد الحرب العالمية الأولى وكذا بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتحقق لها ذلك إلا بفعل تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. لكن الأمر حاليًّا يختلف تماما عن تلك الفترة، فهذا القطب الدولي، وعلى الرغم من كل الإكراهات والتحديات، يظل -واقعيًّا- هو زعيم العالم بالنظر لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي اجتمعت لديه وهو ما لم يتسن - إلى الآن - لأية دولة أخرى، هذا زيادة على السعي الحثيث لهذه الدولة بكل الوسائل نحو تأبيد زعامتها وتطوير قدراتها في مختلف الميادين واحتواء كل ما من شأنه تهديد هذه الزعامة سواء كانت أمة أو دولة أو جماعة.(66)

الأسس الأخلاقية:

يمكن الادعاء بأن بزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند إلى أسس مادية فحسب، سواء الاقتصادية منها أو العسكرية، ولكنه استند أيضًا إلى قاعدة أيديولوجية صاغها العديد من أعضاء النخبة الأمريكية الذين كانوا

ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية يتعين عليها أن تنشر قيم الحرية والسلام والتقدم في العالم أجمع، وأن الحالة الأمريكية تعد حالة «استثنائية» فيما عرف بالاستثنائية الأمريكية American Exceptionalism، وأن المصير الحتمي أو ال Manifest Destiny للشعب الأمريكي هو أن «يتوسع في أنحاء الأرض لنشر تجربة الحرية والديمقراطية الفيدرالية التي منحها الرب له»، وهو المفهوم الذي صاغه الصحفي الأمريكي الشهير جون أوسوليفان عام 1845، والذي أقام حركة سياسية فيما بعد أعطاها ذات الاسم. كما اقترنت تلك المبادئ بالنظريات العلمية أو شبه العلمية التي برزت آنذاك وصاغها شارلز داروين عن «الانتخاب الطبيعي»، لا سيما بعد أن ظهرت النظرية الداروينية الاجتماعية Social Darwinism في أواخر القرن التاسع عشر، والتي تبناها العديد من المفكرين الأمريكيين، كالقس جوزيا سترونج، لتبرير ما أسماه ب «السمو الأخلاقي» أو ال Moral Superiority للشعب الأمريكي.

ويشير المؤرخ زيمرمان إلى أن هذه المنظومة الفكرية التي أخذت في التبلور أواخر القرن التاسع عشر كان لها عظيم الأثر على السياسات التوسعية التي تبناها الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت في مطلع القرن العشرين، والتي شهدت توهج الحرب الأمريكية الإسبانية التي أسماها روزفلت ب «أول انتصار كبير فيما سيصبح حركة عالمية».

ومن جانبه،قال جيمس ماديسون James Madison، رابع رئيس للولايات المتحدة في الفترة من (1809 - 1817): «إن أكبر المصاعب التي تواجه الحرية الأمريكية تكمن في حقيقة أن عليك أن تمكن الحكومة من السيطرة على الرعية أولًا، ومن ثم إجبارها على السيطرة على نفسها بعد ذلك». فبعد مرور أكثر من قرنين على ولادتها، نجحت الجمهورية الأمريكية في السيطرة وبتفوق على الرعية، إلاّ أنها فشلت وبصورة بائسة في لجم نفسها. ومما قاله ماديسون بهذا الشأن: «إذا ما وصل الاستبداد والقمع إلى هذه البلاد، فسيأتي في زي محاربة عدو أجنبي». والواقع أن الرؤساء الأمريكيين، بدءًا من جورج واشنطن

حتى جورج دبليو بوش، لم يتوقفوا عن إثارة قضايا الحرية في خطابهم الإعلامي، إلاَّ أن هناك فرقًا شاسعًا بين الواقع ولغة إثارة المشاعر. ففي القرن العشرين، وجد الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة في الفترة من (1913 - 1921) في الحرية هدفًا للحرب العالمية الأولى عندما أعلن أنها: «الحرب التي ستنهي كل الحروب». وكانت الحرية الحجة نفسها التي ساقها الرئيس فرانكلين روزفلت الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة في الفترة (1933 - 1945) لتبرير دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، ولم يختلف خليفته الرئيس ترومان Trueman عن سابقيه في التركيز على الحرية لتبرير الحرب العالمية الثالثة أو الحرب الباردة.و جاء دور جورج دبليو بوش في تبرير الحرب العالمية الرابعة على حد تعبير مدير السي.آي.إيه. C.I.A السابق جيمس ولسلي James Woolsely، تحت اسم الحرب على الإرهاب لأغراض التسويق السهل في أمريكا والخارج. وتنص عقيدة بوش على أن القيم الأمريكية والنموذج الأمريكي صالحان لكل زمان ومكان وللجميع على وجه الأرض، وتطالب العقيدة الجميع بالاختيار: «إما أن يكونوا مع هذه القيم وينضووا بالتالي تحت تصنيف الأخيار، وإما أن يكونوا ضدها ليستحقوا بذلك صفة الأشرار ويتم التعامل معهم على هذا الأساس، ووعد بوش بالحروب الوقائية لفرض مفهومه للحرية، أو هو فعليًّا الرأسمالية على الطريقة الأمريكية على ما يتم تصنيفهم بالأشرار، وسيتم إيصال الرسالة الأمريكية هذه محملة على متن صواريخ كروز.(67)

وفي وصفه لحرب واشنطن ضد الإرهاب قال بيرنارد لويس Bernard Lewis أحد رموز المحافظين الجدد: «إنها حرب لتحديث العالم الإسلامي المتخلف الكئيب» - طبقًا لوصفه.

وبذلك يتضح أنه إلى جانب الإجراءات العسكرية والسياسات العملية التي تبناها الأمريكيون لترسيخ هيمنتهم على العالم، استند النزوع الأمريكي نحو الهيمنة إلى ذرائع سياسية وتبريرات حضارية ودينية عديدة لإضفاء مسحة

أخلاقية على مساعيهم نحو الهيمنة،توخيا للاحتفاظ بصورتهم أمام العالم التي حرصوا دوما على أن تكون خالية من أية رتوش توسعية أو استعمارية أو عدوانية. وكان من أبرز تلك الذرائع والمبررات تحديث العالم وتحضيره وعصرنته استنادًا لما يعرف ب «عبء الرجل الأبيض»، ومن ذلك أيضًا التبشير بالمسيحية في العالم. وحينما تكشفت للعالم حقيقة النوايا الأمريكية الرامية إلى الهيمنة على العالم، عمد الأمريكيون إلى نعت تلك الهيمنة «الهيمنة الطيبة أو الخيّرة؛ لأنها من وجهة نظر منظري تلك الهيمنة تستهدف خير الإنسانية، فقد عرفوا «الاستراتيجية» بأنها فن استخدام الوسائل العسكرية لإكمال وتحقيق أهداف سياسية، ومن ثم فإن الهيمنة التي تمارسها واشنطن - من هذا المنظور - هي عمل طيب بالنسبة لسكان الكرة الأرضية. ومن هذا المنطلق،جاءت مقولة الرئيس السابق نيكسون: «الرب دعا أمريكا لكي تقود العالم، ولا جدال في أن الهيمنة الطيبة التي تمارسها أمريكا هي أمر مفيد ويصب في مصلحة الأغلبية الساحقة من سكان العالم». كما سبق لمادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أن أعلنت صراحة أن «هدف أمريكا هو الحرية ونحن الأمريكيين نعمل مع الآخرين لتحقيق خير العالم».

ولما كانت السياسة لا تمثل نسقا مغلقا على عدد من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدولة والمجتمع، أو بين الدول ودول أخرى، ولكنها في المقام الأول لابد لها أن تنهض على مجموعة من القيم الثقافية المتسقة، والتي ليس بينها تناقض،فقد أعلنت السياسة الأمريكية أنها المدافعة الأولى في العالم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. فقد كان الشعب الأمريكي مدفوعا للبحث عن المزيد من القوة والتأثير، إنها الأيديولوجية الثورية الليبرالية التي تبناها منذ البداية. لقد كانت الليبرالية هي العنصر الأكثر تأثيرا من أي عامل آخر في أن تصبح الولايات المتحدة توسعية ومتطفلة على مدى تاريخها، فالليبرالية هي التي غذت التوسع الاستثنائي في الأراضي وفي التجارة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو ما جعل الولايات المتحدة في البداية القوة المسيطرة في أمريكا الشمالية، ثم قوة عظمى في العالم في وقت لاحق، وقد

حققت هذا عن طريق تقديم حقوق الأفراد على الدولة، والإعلان عن حقوق أساسية لهم، وجعل المهمة الأساسية للحكومة هي الحفاظ على تلك الحقوق.ولذلك تعد وثيقة الاستقلال من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة للأفكار التنويرية التي وضعت في قلب مفهوم الأمة الأمريكية، فقد كان وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ يمثل تغييرا راديكاليًّا في الحكم أنتج نوعا جديدا من السياسة الخارجية.فالليبرالية لم تكن فقط دافعا للتوسع، وإنما وفرت تبريرا لهذا التوسع، وقد اعتقد الأمريكيون أنهم من خلال التوسع الجغرافي والتجاري والاقتصادي والثقافي ينشرون الحضارة الحديثة و«بركات الليبرالية» في كل بقعة يصلون إليها في سعيهم وراء الفرص، الأمر الذي عبر عنه بوضوح جيفرسون في قوله لأحد قادة الهنود الحمر: «إننا نريد قبل أي شيء أن نعلمكم كل ما تعلمناه، نريد أن نعلمكم كل فنوننا لنجعلكم أكثر حكمة وثراء».

وهناك اعتقاد أمريكي بضرورة مساعدة الأمم الأخرى في تطورهم السياسي والاقتصادي باتجاه الليبرالية الديمقراطية التي تقوم عليها قوميتهم نفسها، ولهذا كان هناك اعتقاد بأن مصالح الولايات المتحدة، وبشكل عملي جدًّا، لا تختلف عن مصالح العالم، وكانت هذه خطوة للاعتقاد بوجود مهمة خاصة وفريدة للولايات المتحدة وهي تحفيز تطور البشرية، فقد رأى سيوارد - أحد الآباء الأوائل للأمة الأمريكية ووزير الخارجية في عهد الرئيس إبراهام لينكولن، وهو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة في الفترة (1861 - 1865) - «أن الحقوق المنصوص عليها ليست خاصة بهذا الشعب وحده وإنما بالبشرية كلها».

وبدوره، تنبأ توماس جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة في الفترة (1801 - 1809) ب «إمبراطورية ليبرالية» كبيرة تمتد بطول القارة وعرضها، أما جون كوينسي آدمز فاعتبر أن الولايات المتحدة كُتب عليها من الله وبحكم الطبيعة أن تمثل أكثر المجموعات البشرية التي اجتمعت في نظام اجتماعي

موحد من حيث الشعبية والقوة، ولم تشهد التطلعات الأمريكية سوى الزيادة على مر العقود التالية بالتوازي مع تزايد قوة وتأثير الولايات المتحدة. ففي خمسينيات القرن التاسع عشر تنبأ وليام سيوارد أن الولايات المتحدة ستصبح القوة المسيطرة في العالم، وستكون «أكبر الدول الموجودة حتى من التي وجدت سابقا». وبعد قرن من الزمان قال دين أكيسون في وقت أصبحت فيه الولايات المتحدة بالفعل هي المسيطرة على العالم: إن «الولايات المتحدة هي قاطرة الإنسانية، وبقية العالم هو ذيل هذه القاطرة»، وفي وقت لاحق وصفها بل كلينتون،الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة في الفترة (1993 - 2001)، بأنها «أمة لا غنى للعالم عنها» وهو ما يتناغم ومقولة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: «الرب دعا أمريكا لكي تقود العالم».كما كرس جيمس سليسنجر هذا المنظور منذ سنوات عندما قال: «إن الأمريكيين قد دُفعوا لموقع السيادة، فإذا مارسوا القوة وتدخلوا في شئون الآخرين فإن ذلك يكون إما لتعرضهم للهجوم، أو لظهور قوى ثورية (مثل: النازية الألمانية، والإمبريالية اليابانية، والشيوعية الروسية، والراديكالية الإسلامية)، فالأمريكيون لا يختارون الحرب وإنما تفرض عليهم فرضا».(68)

وبالتزامن مع التوسع الأمريكي الذي نعى سياسة العزلة،كانت المسوغات الفكرية والسياسية للهيمنة الأمريكية لا تدخر وسعا في تعبئة العملاق الأمريكي نحو التقدم من أجل تصدر قمة العالم والهيمنة عليه. ففي العام 1941، أصدر هنري لوس في مجلة «الحياة» الأمريكية بيانه العام الشهير المسمى «القرن الأمريكي العظيم» الذي يناشد فيه الأمريكيين قيادة وشعبا بتجشم معاناة حروب أكبر من الحروب الكونية الأولى والثانية من أجل تبوؤ المكانة التي تليق بهم واعتلاء قمة النظام الدولي والهيمنة على العالم لإعلان الإمبراطورية الأمريكية وتدشين القرن الأمريكي العظيم. وبدورها تلقفت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان هذا النداء وشرعت في إرساء أولى دعائم الإعلان الإمبراطوري الأمريكي من خلال استخدامها للسلاح النووي للمرة الأولى والوحيدة، حتى الآن، ضد اليابان، بالرغم من إعلان إمبراطورها

الاستسلام وإعلان هزيمته في الحرب الكونية الثانية في العام 1945، لتمتلك الولايات المتحدة في أعقاب تلك الجريمة الشق العسكري للريادة والهيمنة بوصفها أكبر وأهم قوة عسكرية عالمية على الإطلاق.وما إن جاءت أزمة السويس عام 1956 لتعلن سقوط القوة العالمية البريطانية الكبرى في براثن الأطماع الصهيونية والنزعات الانتقامية الفرنسية حيال مصر، حتى تأتى للولايات المتحدة الشق السياسي للهيمنة والريادة، فظهرت مرة أخرى لتسوي تلك الأزمة وتتسلم رداء القيادة وتاج الإمبراطورية من بريطانيا العظمى التي أحاط بها الهرم، لينتقل بذلك مركز إدارة التفاعلات العالمية من أوربا إلى واشنطن. وهو ما أشار إليه المؤلف البريطاني نيل جيفرسون في كتابه «الإمبراطورية» الذي دعا في خاتمته أمريكا لكي «تنهض بمسئولية الرجل الأبيض» وتحكم العالم ضمن إمبراطورية جديدة ورسمية وصريحة، ويدعي جيفرسون أن تأريخ الإمبراطورية البريطانية يظهر أن الضرورة هي التي تدعو أمريكا إلى القيام بذلك.

وقد كان الفكر السائد بعد عام 1989 يركز على أن أمريكا بدأت مرحلة «سلم أمريكي»، أشبه ما يكون بالسلم الروماني والسلم البريطاني. وقد اعتنق مسئولون كبار في حكومة الرئيس بوش الأب هذه الأفكار وكانوا وراء إعلان قيام نظام عالمي جديد بعد حرب تحرير الكويت. وبعد بوش الأب جاء بل كلينتون، القائد ذو الجاذبية الخارقة والشعبية الكبيرة. وإن لم يكن واسع الدراية بالتطورات العالمية أو بالخبرة العميقة في السياسة الدولية التي تمتع بها سلفه بوصفه مديرًا سابقًا لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

قاد الرئيس الديمقراطي بل كلينتون باقتناع تام منه، طوفان العولمة ظنًّا منه أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة «أمركة» العولمة، ستكون حققت غاية المراد ولن يبقى لها سوى ممارسة النفوذ المشتق من هذه القوة الاقتصادية والثقافية الدافقة. كان واضحًا أن كلينتون، مثله مثل عدد كبير من أعضاء النخبة الحاكمة، يعتقد في الاستثنائية الأمريكية؛ بمعنى أن أمريكا اقتصادًا

وثقافةً وقوةً هي استثناء في منظومة دول العالم، ولذلك فدورها يجب أن يكون دور القدوة، ومن ممارسة هذا الدور يأتي دور القيادة أو الحق في القيادة.

ومجددًا عادت فكرة الاستثنائية الأمريكية تهيمن في عهد الرئيس بوش الابن ولكن بشكل آخر. فلم يكن دور القدوة أو النموذج هو الأسلوب المفضل لممارسة النفوذ وقيادة العالم وإقامة السلم الأمريكي، فقد حل محله أسلوب اعتمد الدين والتبشير ونشر الدعوة واستخدام القوة العسكرية لتأكيد الاستثنائية وإقامة السلم الأمريكي. يقول وليام فاف في مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس» في عدد صادر في فبراير عام 2007: «إن أحدًا لم يدرس بعد لماذا وكيف انتقلت أمريكا من السياسات الهادئة ولكن الحازمة، ويقصد سياسات الرئيس ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى وأفكار جورج كينان بعد الحرب العالميـة الثانيـة، إلـى سياسات «القضاء علـى الطغيـان ومعاقبـة الحكام المستبدين في شتى أنحاء العالم»، باستخدام أنواع مختلفة من الأساليب غير المشروعة والحروب الاستباقية والزعم أنها جميعًا إجراءات يقرها المجتمع الدولي، في إشارة واضحة إلى فكرة «السلم الأمريكي».

وعلى امتداد ولايتي بوش الابن أكد سلوك المحافظين الجدد اعتقادهم في «الدور المقدس» الذي تتحمل مسئولية أدائه الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن هذا الدور بجديد على الأمريكيين. فالرئيس ويلسون انتهز فرصة الدمار الهائل الذي تسببت فيه الحرب العالمية الأولى وفقدان الأوربيين ثقتهم في حضارتهم العلمانية ليعلن أن الرب اختاره ليقود أمريكا وينفذ مهمة «تبصير» أمم العالم وإعادة تأهيلها حتى تعرف كيف تمشي في طرق الحرية. ولم تمض سنوات معدودة إلا وسقطت أفكار ويلسون التبشيرية لتدوسها أقدام الفاشيين والنازيين في إيطاليا وإسبانيا وألمانيا. وعندها قررت النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة تجميد رسالتها الدينية والتبشيرية وعزلت أمريكا وانحسرت ممارسات التوسع الخارجي التي كانت تجرى تحت عنوان «قدر أمريكا»،وهي

الممارسات التي يعود إليها الفضل في ضم الأراضي الواقعة شمال ريو غراندي أي النهر الكبير الذي أصبح يفصلها عن المكسيك. حتى إنه حينما اشتدت وطأة التدخل العسكري الأمريكي في الخارج لتعزيز النفوذ وفرض الهيمنة والبحث عن الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة،بدءًا من أمريكا الجنوبية، الفناء الخلفي للولايات المتحدة، أطلق الرئيس المكسيكي في حينها بيرفيريو دياز Pirfirio Diaz بعد اكتشاف النفط في المكسيك في أوائل القرن العشرين وما ترتب عليه من تدخلات أمريكية في ذلك البلد، مقولته المشهورة: «مسكينة هي المكسيك لأنها بعيدة جدًّا عن الله وقريبة جدًّا من الولايات المتحدة».

ورغم أن الأفكار والممارسات «المقدسة» قد بدأت في الانحسار لكنها لم تختف كلية إذ عادت وبعدوانية شديدة وعزم هائل مع وصول الرئيس السابق بوش الابن إلى الحكم ومعه جماعة من الأكاديميين والسياسيين الذين يؤمنون برسالة أمريكا إلى العالم ودورها الدولي الجديد. لقد آمن هؤلاء مثلًا بأن مبدأ توازن القوى لم يعد صالحًا في عصر القيادة المنفردة الأمريكية. وهذا صحيح؛ لأن توازن القوى يعني وجود نظام تتعدد فيه الأقطاب ويقوم على مبدأ السيادة. بمعنى آخر، لا يمكن أن تفرض الولايات المتحدة حال السلم الأمريكي؛ أي الهيمنة المنفردة، إلا إذا سقطت فكرة الدولة أي الأساس الذي يقوم عليه نظام توازن القوى.(69)

الويلسونية.. إعادة قراءة:

ربما كان الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون - والذي تولى رئاسة بلاده بين عامي 1913 و1921 وكان قبلها أستاذا جامعيا مرموقا - من أكثر الرؤساء الأمريكيين إثارة للجدل، ليس فقط على الصعيد المحلي الأمريكي وإنما على الصعيد العالمي. فويلسون الذي اتخذ قرار مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى منهيا بذلك عقودا من العزلة الأمريكية، هو نفسه أيضًا الذي أعقب قراره هذا بطرح عدد من الأفكار الأخلاقية والمبادئ الإنسانية العالمية البراقة بعد الويلات التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى بغية

وضع أسس متينة لسلام عالمي وإنشاء كيان مؤسسي دولي يفصل في المنازعات بين الأمم والشعوب وحفظ الأمن العالمي، هو عصبة الأمم المتحدة، والتي تحولت فيما بعد كما هو معروف إلى منظمة الأمم المتحدة، وتحرير شعوب العالم الثالث من الاستعمار ونشر الديمقراطية، كلها كانت أفكارا نبيلة وطموحة بقدر ما كانت تحلق في أجواء الحلم بعالم أفضل يعيش في ظلال السلم والأمن، ومن ثمَّ الاستقرار والرخاء،وهي ما عرف بمبادئ ويلسون الأربعة عشر. وقد كان ويلسون أول مسئول غربي كبير يدعو إلى إقرار حق الشعوب في تقرير المصير، حيث رفع لواء هذه الدعوة لدى انعقاد مؤتمر الصلح الشهير في باريس عام 1918، ونال بفضلها جائزة نوبل للسلام عام 1919.

وفيما وصمت تلك الأفكار والمبادئ الويلسونية باليوتوبية واتهمت من قبل الكثيرين بأنها تغوص بالولايات المتحدة وسياستها في أعماق المثالية المفرطة وتنأى بها عن الواقعية والسعي لتكريس المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة بما فيها التطلع نحو الهيمنة، فإن تلك الدعاوى المثالية من قبل الرئيس ويلسون لم تكن، في واقع الأمر، تسير عكس الاتجاه الأمريكي النخبوي الذي ينزع نحو الهيمنة على العالم وتدشين الإمبراطورية الأمريكية أو العصر الأمريكي،حيث كان ويلسون يتخذ من تلك القيم والأفكار آليات ووسائل لتحقيق تلك الهيمنة،إذ كان يهدف من وراء تحرير الدول المستعمرة من نِير سطوة الدول الاستعمارية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها، إلى تقليم أظافر تلك الدول الاستعمارية العظمى بحرمانها من تلك المستعمرات وما تمدها به من مكاسب استراتيجية واقتصادية جمة تسهم بشكل كبير في تنامي قوة تلك الدول الاستعمارية وإطالة مدة بقائها على قمة النظام الدولي والحيلولة دون صعود الولايات المتحدة إلى جانبهم ومشاطرتهم تلك القمة. وهو المخطط المتجذر في عقلية الأمريكيين منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية،وبدأ يترجم إلى واقع عملي أيام الرئيس الأسبق جيمس مونرو خامس رئيس للولايات المتحدة في الفترة من (1817 - 1825) وهو صاحب مبدأ مونرو الشهير في العام 1823، والخاص بحرمان إسبانيا والبرتغال وسائر

دول أوربا من مستعمراتها في العالم الجديد،كيما تصبح فناء خلفيا وعمقا استراتيجيًّا للولايات المتحدة ومنطقة نفوذ خالصة لها دون سواها.

وفي هذا السياق، يرى د.غسان سلامة أن الويلسونية عبارة عن وعاء مفهومي فضفاض يمكن لشخص مقتنع بتوجهاته العالمية أن يجد فيه ما يلزم لشرعنة مغامراته العسكرية ولتغذية هوسه بالديمقراطية الشاملة، لكن ويلسون تحول إلى رمز للتطلعات والآمال الأمريكية، وأيضًا إلى رمز الخيبات والفشل، مع أن إرث الويلسونية ملتبس ومبهم، وتختلط فيه الدعوة إلى نشر الديمقراطية مع الحرص على حق الشعوب في تقرير مصيرها مع العمل على إنشاء مؤسسات دولية تحمي الأمن الجماعي.لكن حق الشعوب في تقرير مصيرها لم يمنع ويلسون من مناصرة مبدأ تغيير الأنظمة بالقوة، فعندما كان أستاذا في جامعة برنستون أيد بحماس غزو الفلبين وضمها للنفوذ الأمريكي، تحت دعوى الرسالة الحضارية. ولم يخف حماسه لتكريس الهيمنة الأمريكية وللأمركة حين قال ذات مرة: «علينا فتح الشرق وتغييره، ومن واجبنا فرض مقاييس الغرب عليه»، كما لم يكن ويلسون مناهضًا للنزعة الإمبراطورية التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثمَّ اعتبرته معظم المجموعات السياسية الأمريكية منهلًا لتأكيد أفكارها بشأن تأكيد نزعة الهيمنة والدور الريادي للولايات المتحدة، ومعلمًا وملهما لعظمة إسهامها في التاريخ العالمي، ورائدًا لأطروحة التفوق الأمريكي، وقائدا للتمركز والحماس القوميين، ولاستعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري من أجل تصدير القيم الأمريكية وفرضها على العالم بالقوة. (70)

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن الويلسونية - وإن بدت في واقع الأمر يوتوبية أو مثالية - لم تغرد بعيدا عن سرب المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، غير أنها استخدمت أدوات وآليات ناعمة وبراقة تخفي بين ثناياها المخططات والنوايا الحقيقية للأمريكيين، والتي تتمحور حول الهيمنة والإمبراطورية، وهي النوايا التي لم تكن بعيدة عن توجهات المحافظين الجدد؛

لأنها ليست مذهبًا يدعو إلى الديمقراطية، كما يقول رونالد ستيل، بل مذهب الاستثنائية الأمريكية، أو المدينة المشعة فوق الجبل التي تتسع لتشمل العالم كله بوصفها الدليل الأيديولوجي للهيمنة الأمريكية على العالم.(71)

ورغم أن الحلم الويلسوني لم يتحقق؛ إذ عاد العالم إلى خوض أَتون الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بعشرين عاما، فإن الويلسونية ظلت مستقرة في الضمير الجمعي الأمريكي، وفي متون الأدبيات السياسية العالمية. ففي خمسينيات القرن المنصرم، تمكن الرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور من مواصلة الدرب وتنفيذ مخططات وأفكار الرئيس ويلسون حينما تمكن من تقطيع أوصال الإمبراطورية البريطانية والفرنسية ونجح في إيجاد موطئ قدم لبلاده في المستعمرات المحررة بمناطق الشرق الأوسط،إفريقيا وآسيا استنادًا لنظرية «ملء الفراغ». والشيء ذاته عكفت على مواصلته الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمستويات وآليات مختلفة، حتى أصبح التموضع الاستراتيجي والوجود الاقتصادي والسياسي والعسكري الأمريكي في العالم هو المتسيد والأبرز في بقاع العالم المختلفة التي نعى فيها بقايا نفوذ القوى الاستعمارية الكبرى البائدة.

بعبارة أخرى،يمكن القول إن شبح «الويلسونية» لم يغادر ساسة الولايات المتحدة رغم تعاقب الإدارات واختلاف الوسائل والمبررات، إذ بقيت أفكار ذلك الرؤيوي ويلسون تخيم على صناع القرار في واشنطن، وتجسدت مع بداية الألفية الثالثة في سياسات إدارة الرئيس جورج بوش الابن فيما يتصل بالرقابة على التسلح وبرامجه، (كوريا الشمالية، إيران)، ونشر الديمقراطية (غزو العراق وأفغانستان، مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وتحرير التبادل التجاري (اتفاقيات التبادل الحر بين الولايات المتحدة ودول أخرى)، وتحولت إلى أهداف استراتيجية ثابتة في السياسات الأمريكية.كما ذهب معظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بدءًا من فرانكلين روزفلت إلى محاكاة شبح ويلسون، وصار المؤرخون والساسة يطلقون أوصاف «الويلسونية» عليهم. بل

ومنذ سبعينيات القرن العشرين طفق المراقبون يتبارون في اختيار الرئيس الأمريكي الأشد ويلسونية من ويلسون ذاته، هل هو رونالد ريجان، أم بوش الأب، أم كلينتون، أم بوش الابن!

كذلك راح أولئك المؤرخون يرصدون صفات عديدة مشتركة بين بوش الابن وويلسون فيما يخص النزوع المحموم نحو الإمبراطورية والهيمنة على العالم بذريعة نشر الديمقراطية وتحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية، بالرغم من اختلافهما في الوسائل والآليات، فبوش الابن لم يبتعد كثيرًا عن ويلسون من جهة امتلاكه ذات الصفات، وخصوصًا في البعد الديني، فهو يعتقد أنه مكلف تكليفًا إلهيًّا بما يفعله، ويشبهه كذلك في أنه يعتبر نفسه داعية لنشر الديمقراطية والحريات في العالم أجمع، مع أنه لم يتردد في الوقت ذاته في محاصرة تلك الديمقراطية وتهديدها حتى في داخل الولايات المتحدة، فكلاهما، بوش وويلسون، لم يتقبل أية معارضة في الداخل، حيث قام ويلسون بنفي وسجن معظم معارضيه، واتخذ بوش جملة من الإجراءات والقوانين المقوضة لتلك الديمقراطية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 (قانون المواطنة، والتنصت على المكالمات الهاتفية،الاعتقال والاشتباه الجزافي والجماعي وغيرها...) والتي تحدّ من الحريات بذريعة مكافحة الإرهاب. وما يقرّب وجه الشبه بين الرجلين أيضًا هو إيمانهما بمبدأ تغيير الأنظمة بالقوة، حيث توّج ويلسون مغامراته التغييرية بإزاحة رئيس المكسيك فيكتوريانو هويرتا كي يُعلّم شعوب ودول أمريكا اللاتينية كيف تنتخب حكامًا جيدين، مع أن الحكام المستبدين والطغاة كانوا ينتشرون في كل مكان من العالم في ذلك الوقت، وكذلك لم يتردد بوش الابن في جعل العراق مختبرًا لعقيدته الانتقائية في تغيير الأنظمة، فحوّل بلاد الرافدين إلى بلد مدمر ومرتع للإرهاب والاقتتال الطائفي والمذهبي.(72)

ولم يفعل المحافظون الجدد، بدورهم، سوى ارتداء قميص ويلسون، حين أخذوا بميله إلى الحملات العسكرية، واتكئوا على رفضه لمنطق ميزان القوى

كي يفرضوا القيم الأمريكية بالقوة، وعليه تأتى لهم الذهاب إلى ذلك المدى الذي يهدد بنسف أهدافهم ذاتها بعد أن استخدموا هامش القوة الذي تتمتع به الولايات المتحدة لفرض نوع من «الهيمنة الرحيمة» على بقية أجزاء العالم، وملاحقة الدول المارقة التي تحاول الحصول على أسلحة دمار شامل. كما استند المحافظون الجدد إلى فكرة «الرسالة الأمريكية» بمفهومها الويلسوني كي يعملوا على التماهي بينها وبين المصلحة الوطنية الأمريكية، وتثبيت الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي بسياسات القوة والحروب الاستباقية.

إنهم نخبة المحافظين الجدد المتربعين على عرش الإدارة الأمريكية منذ مجيء بوش الابن إلى السلطة في العام 2000. وهي النخبة التي تتكون من مجموعة مثقفين وأكاديميين وأصحاب نفوذ ورجال أعمال وبعض القادة العسكريين، تجمعهم أيديولوجيا التعصب القومي الأمريكي. يؤمنون بأحادية القطب الأمريكي وبحقِّ أمريكا وحريتها في التدخل المنفرد في كلِّ مكان من العالم. وتنتسب غالبية المحافظين الجُدد إلى الطائفة اليهودية؛ لذا فهم يرون أنفسهم أقرب إلى الليكود الإسرائيلي وأطروحاته. ويجمع نخبة المحافظين الجدد الإيمان بضرورة القوة العسكرية من أجل إزاحة العدو والتخلص من الديكتاتوريات وإقامة الديمقراطيات وَفْقًا للمفهوم الأمريكي.وهم يعيشون هواجس «الأخطار» المتوقعة ضد الولايات المتحدة، فتدفعهم رغبةٌ عارمة في اجتثاثها قبل أن تطأ الأرض الأمريكية؛ ولهذا؛ تحتل مقولة «الحرب الاستباقية الوقائية» موقعًا مركزيًّا في أيديولوجيتهم، وقد جرت ترجمةٌ مباشرة لها في غزو أفغانستان عام 2001 ثم العراق عام 2003.

وتستوجب أيديولوجيا المحافظين الجُدد إيلاء المجال العسكري أهميةً استثنائية؛ لذلك تشكل موازنة وزارة الدفاع الأمريكية بمفردها من 45 إلى 50٪ من مجمل الإنفاق العسكري في العالم كلِّه! ولم تعد الأهداف السياسية هي التي تحدِّد عمل العسكريين في عهد بوش الابن، بل بات العسكريون أصحاب النفوذ الأول في السياسة والدبلوماسية الأمريكيتين. وقد توقف المحافظون الجُدد

عن الإصغاء إلى إنجازات وزارة الخارجية وخبراتها، وأهملوا تقارير مراكز الأبحاث والاستخبارات حتى بات البنتاغون يمسك بالقرار على حساب الوزارات الأخرى في الحكومة والدبلوماسية. ويرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة تحتاج إلى هذه القوة لحراسة العولمة والأمركة في كلِّ مكان، ومن أجل تمكين هذه القوة من الجهورية الدائمة، ينبغي تأمين قواعد انتشار لها في العالم لتكون على مسافة أقرب من المسارح المحتملة للأحداث. في المقابل يجب أن توضع أحدث منتجات التكنولوجيا في مجالات الاتصالات والتجسس والأقمار الاصطناعية في خدمة هذه القوة. (73)

هذا ويمكن تلخيص أفكار وتوجهات المحافظين الجدد في المبادئ الأربعة التالية:

- نظرية «هيئة النظام»: وهو مبدأ مشابه لما تؤمن به مدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، من أن الهيئة الداخلية لأي نظام سياسي لدولة ما مهمة لرسم سياسة التعامل معه. لكن الفرق بين المدرستين هو تشديد المحافظين الجدد على ضرورة أن تُدفع تلك الأنظمة لمراعاة قيم الليبرالية الأمريكية؛ أي استبعاد أي سياسة احتواء تجاه دول لا تتضمن تنازلات مستقبلية في بنية تلك الأنظمة السياسية.

- استثناء القوة الأمريكية: أي الاعتقاد بأن القوة الأمريكية عملت في السابق، ويجب أن تعمل في المستقبل لأجل أهداف أخلاقية على المسرح الدولي، وهذا يعني اضطلاعها بالمسئولية الأمنية، والريادة في تحديد خيارات السلم والحرب، وكذلك انفرادها بالقيادة، مما يقود إلى تحدي قوى الممانعة التي تريد تقليص الدور الأمريكي عالميًا.

- عدم الثقة ببرامج الهندسة الاجتماعية: وهو اعتقاد بأن خطط التنمية الاقتصادية، والإصلاح الاجتماعي في دول العالم الثالث غير مقدر لها النجاح بدون تغيير في بنية الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول، وعليه فإن

الحلول الأمريكية الموجهة لا بد أن تعتني بالظواهر وليس بجذور المشكلات مثل الفقر والنزاعات العرقية؛ لأن أمريكا لن تكون قادرة على حل جذور هذه المشكلات؛ ولهذا ينبغي أن يكون التركيز على حلول عملية وقصيرة المدى للمحافظة على ديناميكية التدخل الأمريكي في بؤر التوتر حول العالم.

- تجاوز المؤسسات الدولية: وهو الظن أن مؤسسات النظام الدولي وَفْقَ هيئتها الحالية، هي مؤسسات عاجزة عن تحقيق الأمن والعدالة بمقاييس المصلحة الأمريكية؛ ولهذا فهناك عزوف عن الاعتماد على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، والتأكيد على قدرة الولايات المتحدة على إقامة تحالفات، واتفاقات جانبية مركزة لحل مشكلات أمنية وقانونية، كل على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المتطرف سياسيًّا ودينيًّا في تيار المحافظين الجدد والمسيحية التوراتية لم يولد من فراغ، وربما كان من أوائل من نبه إليه في المنطقة العربية الأستاذ إسماعيل الكيلاني في كتابه «الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي»، بل كان ذلك الفكر حصيلة تطور تاريخي أخذ -إلى جانب الجذور العقائدية له- مجراه الفكري من قبل ظهور هذا التيار بزمن طويل، وضرب جذوره في تصور «حضاري» منحرف، يكمن محوره في تطويع التقدم المادي والتقني بعلومه وآلياته وثماره لأغراض الهيمنة الاحتكارية المطلقة. كما أخذت أبعاده السياسية التطبيقية في منحنى التصعيد المتواصل، مرحلة بعد أخرى، وميدانا بعد ميدان، وانتشارا جغرافيا بالقوة اعتمادا على أحداث يصنعها أو يحركها صانع القرار الأمريكي من وراء واجهة الأجهزة السياسية، وأخرى تقع عالميًّا، فيعمل على توظيفها في إطار الاتجاه نحو هدف ثابت؛ هو الهيمنة عالميًّا.

وقد تفاوتت الأساليب والوسائل، ولغة الخطاب السياسي، بما في ذلك استغلال متواصل لصياغة القيم وتوظيف العقائد على نحو يخدم غرض التعبئة الجماهيرية بصورة متواصلة من عهد إلى عهد، ومن رئيس إلى رئيس، وبلغ ذلك مداه في الفترة ما بين ريجان وبوش الأب من الجمهوريين، وعبر كلينتون

من الديمقراطيين، وبين بوش الابن من الجمهوريين، ولا ينتظر أن يتبدل جوهر هذه المسيرة إذا ما وصل مرشح من الديمقراطيين إلى السلطة مع نهاية عام 2008. وكثيرا ما تردد في إطار محاولات «تبرئة» السياسات الأمريكية من الميل ذاتيا إلى العدوانية أن الأحداث العالمية هي التي تدفعها إلى التحرك خارج الحدود الأمريكية، ويقال في هذا الصدد: إن السياسة الأمريكية كانت حريصة على دعم تحرر الشعوب -أيام ويلسون- ولم تنتقل إلى وراثة الاستعمار التقليدي إلا مع الحرب العالمية الثانية، كما تردد حديثا أنها تحولت بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن إلى تبني نهجها الجديد وإعلان الحرب الاستباقية، على أن قسطا كبيرا من هذه المقولات يستند إلى انتقاء شعارات ومواقف وحتى خطوات سياسية دون سواها؛ لمقارنتها بين عهد وآخر، وتغفل تلك المقارنات غالبا عن دراسة الظروف الآنية لما يجرى انتقاؤه، فلا تسلط الأضواء على توظيف خطوة معينة قد تبدو إيجابية بحد ذاتها؛ لتحقيق غرض سلبيٍّ أبعدَ بمنظور حصيلته على المستوى البشري والدولي. فالعمل لوراثة الاستعمار التقليدي وترسيخ الاستعمار الجديد بردائه الأمريكي -على سبيل المثال- كان هو الهدف في فترة معينة من وراء دعم «حق تقرير المصير» للشعوب المستعمرة، مع ما يعنيه ذلك من إضعاف الدول الاستعمارية التقليدية المراد وراثتها، كذلك كانت الخطوات الاستعمارية الأمريكية عسكريًّا كما في الفلبين وراثة للاستعمار الإسباني، واقتصاديًّا كما شهدت منابع النفط الأولى بين إيران والجزيرة العربية وراثة للاستعمار البريطاني. كانت هذه الخطوات على سبيل المثال دون الحصر تسير جنبا إلى جنب مع «دعوات» تحرير الشعوب وإقرار حق تقرير المصير لها. ولم تقع نكسة لهذا المنهج الازدواجي بتأثير التزام بالمواثيق الدولية أو القيم الإنسانية، وإنما كانت النكسة الأظهر للعيان من خلال هزيمة عسكرية، كما وقع في فيتنام.

وفي الحقبة الأخيرة أيضًا يستشهد كثيرون بعهد ريتشارد نيكسون الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة خلال الفترة (1969 - 1974) لتأكيد نقلة نوعية إيجابية في السياسة الأمريكية باتجاه الانفراج الدولي بدلا من صراع

الهيمنة والنفوذ. ولكن غالبا ما يغيب في تحليلاتهم أنه ووزير خارجيته كسينجر آنذاك لم يتحركا على طريق الانفراج إلا بعد أن تحركت أوربا بمبادرة ألمانية لمدة عامين على الأقل، وسط اعتراضات أمريكية متواصلة، ثم كان التحول في السياسة الأمريكية مقترنا بعنصرين: أحدهما الضغوط المالية الداخلية الناجمة عن هزيمة فيتنام وثورة أسعار النفط الخام، والآخر إدراك الساسة الأمريكيين أن مواصلة معارضتهم لسياسة الانفراج يمكن أن تفضي إلى تقارب أوربي سوفيتي أكبر كانت موسكو تسعى إليه في عهد بريجنيف لزرع وتد في حلف شمال الأطلسي. واقترن ذلك التحول الأمريكي بدوره بمحاولة إيجاد طرف جديد في اللعبة الدولية من خلال إنهاء حصار الصين في فترة كان النزاع الشيوعي بينها وبين الاتحاد السوفييتي على أشده. ولم تستمر سياسة الانفراج الأمريكية هذه طويلا، فما إن انتهى عهد نيكسون ثم عهد جيرالد فورد القصير من بعده حتى عادت الدولة الأمريكية إلى سابق عهدها عبر سياسة التسلح بأقصى مداه في عهد ريجان، وإلغاء كلمة «الانفراج» في الخطاب السياسي الأمريكي وحلول عناوين جديدة للمواجهة السياسية والعسكرية.(74)

وفي صيف العام 2006، جاء فرانسيس فوكوياما ليمزج بين مبادئ ويلسون والنزعة الواقعية التي تقتضيها ظروف العالم الراهن بكل أوضاعه المؤسسية. ففي كتابه الجديد «الولايات المتحدة في مفترق طرق: القوة والسياسات ومواريث المحافظين الجدد»، يعكس فوكوياما مشاعر الخوف والقلق والانزعاج التي تسود أوساطًا واسعة من الشعب الأمريكي ونخبه الفكرية والثقافية الذين باتوا لا يعرفون إلى أين ستقودهم السياسات الطائشة لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش.وسعيه الجامح والمحموم باتجاه الهيمنة. لقد تغيرت جملة كاملة من الأفكار والمواقف والظروف، وحلّت مرحلة كارثية في النظام العالمي الراهن الذي شهد انفرادية وغطرسة غير مسبوقتين في سياسات الدول، وصعودًا واسعًا لأصوليات جديدة: الأصولية الإنجيلية بزعامة المحافظين الجدد، وأصولية طالبانية بزعامة أسامة بن لادن، وبات الصراع

بينهما عنوانًا لمواجهة مفتوحة بين عالمين، تجسَّدت في حرب يزعم كلا الطرفين أنه مكلف بها تكليفًا إلهيًّا جلبت الويلات على العالم، ولم تخلِّف سوى المزيد من الرعب والخوف والكراهية واضطراب عالمي ودمار في العراق يُذكِّر بدمار المآسي الإغريقية القديمة.ولم يشهد العالم موجة من الانتقاد كتلك التي طاولت سياسات المحافظين الجدد التي تعتبر السبب الرئيسي في المأزق الذي تواجهه الإدارة الأمريكية في العراق، كما طاولت هذه الموجة النقدية ليس المحافظين الجدد فقط بل الشخصيات والمثقفين الأمريكيين الذين أيدوا الحرب على العراق منذ البداية أو حرّضوا عليها من أمثال المستشرق برنارد لويس. فهذه الحرب لو استمرت في نفس الطريق الذي تسير فيه لأكثر من ذلك، فإن المؤكد هو أن المحافظين الجدد سيسقطون في نظر التاريخ وفي نظر الشعب الأمريكي، وستسقط معهم نظريتهم، سواء كرمز سياسي أو كمنظومة فكرية، بعد أن تطورت إلى شيء لا يمكن لأحد أن يؤيده، كما استنتج ذلك فوكوياما أخيرًا.

ويقترح فوكوياما على الإدارة الأمريكية أن تقرن جهودها الهادفة إلى نشر الديمقراطية بالتزام واسع النطاق بتنمية الدول الفقيرة، وأن توجه جهودها ليس فقط إلى تقوية الاقتصاد، ولكن كذلك إلى تقوية مؤسسات تلك الدول التي يوكل إليها تنفيذ السياسات الاقتصادية، وخاصة في الدول التي تعاني ضعف وفساد مؤسساتها. ويحذر من أنه إن لم تقم الولايات المتحدة بهذه المهمة فلا أمل في تنمية وتطوير تلك الدول، الأمر الذي سيحول دون نجاحها في مسعاها لنشر الديمقراطية أو تعزيز وجودها في تلك الدول على المدى الطويل. ويطلق فوكوياما على النهج الذي ينصح الإدارة الأمريكية باتباعه اسم «الواقعية الويلسونية» نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون، والتي تزاوج بين الأهداف والوسائل. فهي نوع من المزج أو الموالفة أو التركيب بين أفكار رئيس أمريكي سابق - هو وودرو ويلسون (1856-1924) - واقعية الزمان الصعب الذي نعيش فيه. فبعد فشل انفرادية المحافظين الجدد، فإن الحل يكمن في الدعوة إلى قيام عالم متنوع في تعدديته، يتشكل من مؤسسات دولية متداخلة

ومتنافسة أحيانًا، وتنتظم ضمن خطوط إقليمية ووظيفية. ويرى فوكوياما أن الإرث الأسوأ الذي يمكن تصوُّره لحرب العراق يكمن في دعوة مضادة لدعاوى المحافظين الجدد التي من شأنها الاقتران بنزوع حاد إلى الانعزال وبسياسة منفعية واقعية ترى مصلحة الولايات المتحدة في التحالف مع سلطات صديقة فقط. (75)

شاغل فوكوياما إذا هو رسم قسمات مذهب جديد في السياسة الخارجية الأمريكية على حدة من المحافظين الجدد من أمثال بوش، ومن الواقعيين مثل كيسنجر، والأمميين الليبراليين على شاكلة كلينتون، والجاكسونيين القوميين المترجحين بين القومية والإمبريالية والانعزالية المتشددة. ويسمي فوكوياما مذهبه «الويلسونية الواقعية»، فهو يستبقي سند الرئيس وودرو ويلسون الذي حمل بلاده على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، وأراد تحصين الديمقراطية وتأليه أمريكا وتقويتها في عالم مضطرب. ولا يفرط، من وجه آخر، في الشطر المثالي من المحافظية الجديدة؛ أي نشر الديمقراطية والتوسل بالقوة لعلل أخلاقية.ولكنه يقيِّد ذلك الاستعمال بمعايير تضيق عليه وتخصصه، ولا تنساق مع خطابة الحرب العالمية الرابعة وشن حرب شاملة على الإرهاب. وتحمل الويلسونية الواقعية الهيئات الدولية على محمل الجد، وتسعى في إنجاز شركة متعددة الأطراف في الأحوال المتاحة كلها. وعلى رغم انتباه فوكوياما إلى طبيعة أنظمة الدول الأخرى، وعنايته بها، يبدي تشككه في الهندسة الاجتماعية وفوائدها، ويأخذ عليها إغفالها فروق الثقافات السياسية.ويرمي اقتراح فوكوياما إلى سياسة خارجية تحافظ على صدارة الولايات المتحدة العالمية وتُحتسب جدوى قوتها، معًا وفي آن، إلى الحيلولة دون غلبة الواقعيين والانعزاليين على السياسة الخارجية الأمريكية جراء هزيمة المحافظين الجدد، وعلى أنقاضهم. (76)

وفي هذا الإطار، أيد كل من المفكر الأمريكي الشهير فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير برنامج

التنمية الدولية في جامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، فضلًا عن الكاتب مايكل ماكفول الأستاذ بمعهد هوفر وأستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستاتفورد،فكرة تدخل الولايات المتحدة عالميًّا من أجل نشر الديمقراطية. وقد عبر فوكوياما وماكفول عن رؤيتهما في دراسة بعنوان: «هل ينبغي تشجيع الديمقراطية أم إهمالها؟»، نشرت في دورية واشنطن كوارترلي الفصلية شتاء 2007-2008. حيث يدافع الكاتبان عن سياسة الترويج للديمقراطية من خلال التشديد على أن انتشارها يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي وذلك بالنظر إلى مجموعة من العوامل:

أولها: أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض؛ نظرية السلام الديمقراطي، وفي هذا الصدد يشيران إلى أن كل عدو لأمريكا هو إما أنظمة حكم أوتوقراطية مثل اليابان وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية والاتحاد السوفييتي وكوريا الشمالية وإما حركات سياسية تتبنى أفكارًا ضد الديمقراطية كتنظيم القاعدة.

ثانيها: أن تحول الدول الأوتوقراطية القوية إلى الديمقراطية قد خدم المصلحة القومية والأمن القومي الأمريكي، فترسيخ الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية جعل الولايات المتحدة آمنة حيث كان ترسيخ الديمقراطية في هذه الدول بمنزلة الأسس التي قامت عليها التحالفات العسكرية الأمريكية في أوربا وآسيا، كما أدى تغير النظام في الاتحاد السوفييتي السابق إلى إنهاء الحرب الباردة وزوال التهديد الكبير الذي كان موجها ضد الولايات المتحدة وحلفائها، كما ساعدت التحولات في شيلي والفلبين والبرتغال وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وإسبانيا وتايوان في تعميق الروابط بين الولايات المتحدة وهذه الدول.

ثالثها: أنه بالرغم من القلق من أن يؤدي التغير السياسي في الدول الحليفة الأوتوقراطية إلى ظهور أنظمة ثيوقراطية تعادي المصالح الأمريكية خاصة مع

وجود تهديد أيديولوجي عالمي جديد في صورة الصحوة الإسلامية الراديكالية، فإنه من الثابت أن الإجراءات الديمقراطية لم تجلب أبدًا إلى السلطة حكومة تشكل تهديدًا لمصالح الولايات المتحدة الأمنية أو حلفائها بصورة مباشرة.

وانطلاقا مما سبق، وعلى المدى البعيد، فإن ظهور أنظمة أكثر ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط سيجعل الولايات المتحدة أكثر أمنًا، مع النظر إلى أن ترسيخ الديمقراطية في هذه المنطقة سيزيد من شرعية الحكومات مما يخفض من الإعجاب بحركات مثل القاعدة، كما أن وجود الحكومات الديمقراطية في المنطقة سوف يزيد الاستقرار الداخلي داخل الدول؛ لأن الديمقراطيات تعيش حياة أطول من الأوتوقراطيات، وإذا حكمت الأنظمة الديمقراطية كل بلدان المنطقة، فإن الصراعات بين الدول ستكون أقل وبالنتيجة فإن الطلب على الأسلحة، ومن بينها أسلحة الدمار الشامل، سينخفض. وأخيرًا فإن مزيدًا من الأمن والاستقرار في المنطقة من شأنه أن يقلل من الحاجة للوجود العسكري الأمريكي على غرار التجربة الأوروبية حيث انخفضت الحاجة بشكل مثير للانتشار الأمريكي في القارة الأوربية.

وقد اشتبك الكاتبان مع أنصار التيار الرافض لاستمرار الولايات المتحدة في الترويج للديمقراطية، والذي يستند إلى أربعة أسباب: أولها، أن الديمقراطية هي ثقافة بالأساس وليست سلعة عالمية، وثانيها، أن مبدأ احترام السيادة هو أساس النظام الدولي، وثالثها أن المثالية يجب ألا تتفوق على المصلحة الوطنية، ورابعها، أن الإصلاحات الديمقراطية أمر معقد وصعب؛ ولذا لا يمكن أن يتم من قبل فاعلين خارجيين.

ففيما يتعلق بالسبب الأول، أكد فوكوياما وماكفول على أن الترويج للديمقراطية لا يعني ضمنًا فرض الديمقراطية على مجتمع لا يريدها، كما أن قيم حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية التي تنبع منها هي قيم عالمية بالأساس، وليس أدل على ذلك من انتشار وتجذر الديمقراطية في حضارات

غير غربية وغير مسيحية على غرار الهند، واليابان، وكوريا، وجنوب إفريقيا، والأخذ بالديمقراطية جاء كذلك؛ لأنها تخدم حاجات عالمية أو تؤدي وظائف ضرورية على المستوى العالمي، خصوصا في المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية والسياسية.

وبخصوص السبب الثاني، فقد قلل الكاتبان من جدوى فكرة السيادة خاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات التي سمحت للمجتمعات أن تتفاعل مع بعضها البعض وأن تؤثر إحداها في الشئون الداخلية للأخرى، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي واقعي أن يقف مكتوفًا أمام عدد كبير من الدول الضعيفة والفاشلة في العالم النامي، والتي أصبحت جاذبة للفوضى، بالإضافة إلى تقوض استقرار الدول الأخرى في النظام الدولي، كذلك قد زاد عدد الفاعلين غير الدوليين (Nonstate actors) كالمنظمات الإرهابية والميليشيات وعصابات المخدرات إلى الشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية العالمية (NGOs)، ومن ثم ليس معقولًا توقع أن تتعامل الدول فقط مع الدول الأخرى ذات السيادة وألا تحاول التأثير على سلوك العديد من الفاعلين غير الدوليين أو الثانويين في النظام الدولي.

أما السبب الثالث، فيتعلق بضرورة ألا تتفوق المثالية (الترويج للديمقراطية) على المصلحة الوطنية؛ حيث إن استمرار الولايات المتحدة في الترويج للديمقراطية قد يضر بمصالحها، كما أن الضغط الأمريكي لتحرير الفضاء السياسي والدعوات إلى الانتخابات جلب إلى السلطة جماعات مثل حماس في الأراضي الفلسطينية وحزب الله في لبنان والإخوان المسلمين في مصر وكلها جماعات غير ليبرالية وتعادي المصالح الأمريكية، ويرد الكاتبان على ذلك بتأكيدهما أن القول إن واشنطن يجب أن تروج للديمقراطية في سياستها الخارجية لا يعني أنها يجب أن تضع أهدافًا مثالية قبل أنواع أخرى من المصالح الوطنية في جميع الأوقات والأماكن، أو أنها يجب أن تستعمل القوة العسكرية بحثًا عن هذه الأهداف، فالولايات المتحدة لم يسبق لها أن جعلت

ترويج الديمقراطية الهدف الأهم لسياستها الخارجية، فالحرب في أفغانستان والعراق لم تكن بالأساس من أجل الترويج للديمقراطية وإنماكانت لأهداف أخرى مختلفة تمامًا.

ويضيف فوكوياما وماكفول أن هدف الترويج للديمقراطية لم يكن هدفًا مثاليًا؛ إنما كان أحد الوسائل لتحقيق مصلحة أمريكية تتمثل في القضاء على الإرهاب. فقد جعلت إدارة بوش حجتها العامة أن تزايد انتشار الإرهاب والراديكالية الإسلامية يرجع إلى افتقار المنطقة للديمقراطية ومن ثم فإن الترويج للديمقراطية يعد أحد الطرق إلى استئصال التهديد الإرهابي.(77)

هذا، وقد امتدت تبريرات منظري الهيمنة الأمريكية لتطال مفهوم السيادة، حيث شرعوا يزعمون أن سيادة الدولة القومية لا تتعارض مع وجود نظام عالمي إمبراطوري تهيمن عليه قوة دولية عظمى وحيدة، حيث إن تلك الهيمنة لا تؤدي إلى تآكل سيادة الدولة الوطنية وإنما تسفر فقط عن تغيير في شكل ومضمون تلك السيادة. يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجرفي هذا السياق، أن تهديد سيادة الدول في هذا السياق الدولي العام الذي يدفع إلى إعادة النظر في مفهوم السيادة كما حددته اتفاقية ويستفاليا للعام 1648 - لا يعني أن مفهوم السيادة ذاته قد تقوض. ولا نرى بأسا هاهنا في التعريج على النقاش المفيد الذي خاضه فيلسوف السياسة الإيطالي أنطونيو نيغري وتلميذه هارت في كتابهما «الإمبراطورية».حيث يرى الباحثان أن الانهيار الذي لحق سيادة الدول لا يعني أن السيادة في حد ذاتها قد انهارت،وإنما هي اكتست صورةً جديدة؛ صورةً تؤلف بين سلسلة من الهيئات الوطنية وفوق الوطنية، بعضها آخذ برقاب بعض، يحكمها ويوجهها منطق واحد، وهذه الصورة الشاملة الجديدة التي باتت عليها السيادة هي ما ندعوه إمبراطورية. إن حديث هارت ونيغري عن الإمبراطورية هنا لا صلة له بالحديث عن الإمبريالية كما وصفها لينين والأدبيات الماركسية اللينينية عموما. الإمبريالية، ضمن هذه الأدبيات التي أومأنا إليها أخيرا، مفهوم اقترن أساسا بالدولة الوطنية الحديثة من حيث

إنه مرحلة من مراحل تطور هذه الدولة. فعن طريق الإمبريالية استطاعت الدولة الحديثة أن تصدر الصراع الطبقي الذي يجري داخلها، والحرب الأهلية التي تهددها، إلى خارجها لكي تحافظ على النظام وتبقي على الإجماع حولها وعلى السيادة في الداخل.(78)

فالإمبريالية كما يبين هارت ونيغري، لا تعدو أن تكون صيغة من صيغ الإلحاح على الاستمرار في عَدِّ السيادة حلاً لأزمة الحداثة. إنها، إذن، مفهوم لصيق بمفهوم الدولة الوطنية لا ينفك عنه. أما الإمبراطورية كما يتصورها هارت ونيغري، فلا صلة لها بالدولة الوطنية،حيث يقول الباحثان في هذه النقطة: «إن انهيار سيادة الدول الوطنية وازدياد عجز هذه الأخيرة عن التحكم في الاقتصاد وفي المبادلات الثقافية يمثلان في الواقع أحدَ أعراض قيام الإمبراطورية. لقد كانت سيادة الدولة الوطنية حجر الزاوية في قيام الإمبرياليات كما عرفتها القُوى الأوربية في العصر الحديث، إنجلترا وفرنسا على الخصوص. أما عندما نتحدث نحن هاهنا عن «الإمبراطورية»، فإننا نقصد شيئا آخر يختلف تماما عن «الإمبريالية»». مفهوم الإمبراطورية الذي أخذ في التشكل، إذن، لا صلة له بالدولة الوطنية الإمبريالية التي تنزع إلى غزو بقاعٍ من العالم بعيدةٍ لتضمها قهرا إلى مجال سيادتها. يقول هارت ونيغري: «إن السيادة بمدلولها الحديث جرى تصورها استنادًا إلى تراب (حقيقي أو مُتخيَّل) وإلى صلة هذا التراب بخارجه. المفكرون الاجتماعيون منذ بداية العصر الحديث فهموا، من هوبز إلى روسو، النظام المدني من حيث إنه فضاء محصور وداخلي يتعارض أو يتنافى مع النظام الخارجي للطبيعة... وكان مسلسل التحديث في مختلف هذه السياقات ضربا من تحويل الخارج إلى داخل، أي ضربا من إخضاع الطبيعة إلى الحضارة. في العالم الإمبراطوري، والذي يتشكل الآن، بلغ جدل السيادة هذا بين النظام المدني والنظام الطبيعي مداه وانتهى إلى حدٍّ توقفَ عنده. وهذا أحد المعاني المضبوطة التي يكون فيها العالم اليوم عالما بعد حديث. ف «ما بعد الحداثة»، كما يخبرنا فريدريك جاميسون، «هي ما نحصل عليه عندما يكتمل مسلسل التحديث وتتحول الطبيعة إلى سلعة».

بالطبع مازلنا نملك في عالمنا غابات وصراصير وأعاصير، وما زلنا مسترسلين في فهم أجهزتنا النفسية من حيث إنها تنقاد للغرائز والعواطف الطبيعية؛ غير أننا لم نعد نحس بأن لنا طبيعة؛ أي أن هذه القُوى وهذه الظواهر لم تعد تُفهم من حيث إنها قُوى وظواهر خارجية. لم نعد ننظر إليها بوصفها أمورا أصلية ومستقلة عن البناء المصطنع المتمثل في النظام المدني. ففي العالم ما بعد الحديث كل الظواهر والقُوى أمست اصطناعية، أو جزءا من التاريخ، كما يمكن لبعض الناس أن يقول».(79)

وحتى التحليل الذي يذهب إلى أن سلوك الولايات المتحدة اليوم لا يختلف عن سلوك الدول الإمبريالية، تحليل يخطئ - حسب هارت ونيغري - في رصد ما يجري حقيقة في العالم. فما يسمى ب«الإمبريالية الأمريكية» ليس إمبريالية بالمعنى الدقيق للعبارة. أمريكا، كما يظهر من تحليل هارت ونيغري، لا تعدو أن تكون عنصرًا قويًا من بين عناصر أخرى شتى لصيغة جديدة من صيغ السيادة الإمبراطورية. فليس هناك، في سياق الإمبراطورية، علاقة بسيطة بين متروبول أو قطب ومستعمراته، أو بين مركز وهامش يجري إلى مُستقَرِّه في فلك المركز كما كان الشأن في الإمبريالية. المركز كما تفصح عنه العولمة، بوصفها علامة من علامات الإمبراطورية عند هارت ونيغري، يوجد في كل مكان ولا يوجد في مكان بعينه. «الإمبراطورية - كما يقول هارت ونيغري - لا تعمَد إلى تحصين حدودها لتترك الآخرين دونها، بل تجلبهم جلبا، كدوامة عملاقة، إلى نظامها السلمي الهادئ. وعندما تضع الإمبراطوريةُ الحدود جانبا أو تسقطها، فإنها تصير ضربا من الفضاء الناعم تنساب فيه الذوات وتعبره دون أن تلتفت لحظة إلى المقاومة أو الصراع». (80)

فالإمبراطورية - حسب هذا التحليل - جعلت من الدولة ووظائفها التقليدية شأنا مدمجا ضمن آليات للهيمنة على المستوى الكوني تتحكم فيه الدولة الأقوى بنسبة أقوى والدول القوية بنسب قوية وتتحكم فيه الشركات العابرة للأقطار والأوطان بنسب تناسب قوة كل منها. وكان من الضروري أن ينعكس

ذلك سلبا على مجالي السياسة والمقاومة التقليديين. فالاستغلال لم يعد مجاله محددا كما كان الأمر عليه في السابق. يقول هارت ونيغري: «لقد تغيرت بنية الفضاء في العالم المعاصر. فمن جانب امتدت علاقات الاستغلال الرأسمالية وتوسعت لتستوعب الأمكنة جميعَها. إنها لم تعد مقصورة على الصناعة، بل صارت تنزع إلى احتلال مجموع المجال الاجتماعي. أما من جانب آخر، فإن العلاقات الاجتماعية أمست تَستثمر على نحو كلي علاقات الإنتاج، بحيث يستحيل الحديث عن فسحة خارجية بين الإنتاج الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي. فالجدل بين قُوى الإنتاج ونسق الهيمنة لم يعد له من مكان محدد. حتى صفات قوة العمل (الاختلاف والقياس والتحديد) لم يعد بالإمكان الإمساك بها؛ وعلى نحو مماثل أيضًا، لم يعد بالإمكان تعيين الاستغلال وحصرُه في مكان وتكميمه. فموضوع الاستغلال والسيطرة لم يعد ينحصر في أنشطة إنتاجية محددة، بل صار شيئا فشيئا يتناول القدرة الكونية على الإنتاج في مجموعها؛ أي النشاطَ الاجتماعي المجرد وقُوتَه الشاملة».(81)

الإمبراطورية إذن في تصور هذين الباحثين كل منغلق على ذاته لا خارج له. «إنها، كما يقولان، جهاز للحكم ليس له مركز أو تراب، جهازٌ يستوعب بالتدريج العالم كله ضمن حدوده المفتوحة التي لا تتوقف عن الاتساع». لاحظوا الحرب التي تشنها الولايات المتحدة اليوم على ما أسمته بالإرهاب. إنها حرب تشبه الحرب الأهلية. وكونها شبيهة بالحرب الأهلية يعني أنها تجري في مكان واحد، من دون أن تجري فعلا في مكان واحد؛ لأن المكان الذي تجري فيه هو العالم بأسره. يقول هارت ونيغري «كلُّ حربٍ إمبراطورية تعد حربا أهلية؛ أي شأنا بوليسيا... بحيث إن الفصل بين الخارجي والداخلي في أسلحة القوة (أي بين الجيش والشرطة، أو بين المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي) بات فضفاضا وغير واضح.

وعلى الرغم من الأضواء التي يلقيها تحليل هارت ونيغري على الوضع الدولي الراهن في سياق مفهوم الإمبراطورية، نعتقد أنه يبقى مع ذلك تحليلا ناقصا لا

يصف بشكل دقيق الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في قيادة العالم وسَوْقه لينسجم مع أهدافها. لذلك لا يمكن أن نقبل التحليل المعروض في كتاب الإمبراطورية جملة وتفصيلا؛ أي التحليل القائل إن الولايات المتحدة مجرد عنصر من عناصر السيادة الإمبراطورية. أو إن الإمبراطورية لا مركز لها، أو إنها قائمة في لا مكان، أو إن السلطة توجد مبعثرة في الإمبراطورية وليست مركزة في ناحية بعينها منها. بالطبع أن تحليل هارت ونيغري ينطلق من منطلق نقدي يروم تجديد الفكر اليساري المنتكس، ويسعى في البحث عن أساليبَ جديدة تصلح لمقاومة الوجود في الإمبراطورية. لكن الوصف الذي يسبغه الباحثان على الإمبراطورية يلوح منه أن إمكان المقاومة يكاد يكون مستحيلا (ولعل هذا ما دفع كثيرا من كتاب اليمين إلى الترحيب بكتاب الإمبراطورية والاحتفاء به). وهذا الحكم يصب في رغبة مدفونة تُستشفُّ من الكتاب، يُفهم منها أن المقاومة لا يمكن أن تجري إلا في سياق تجديد أساليب تقوية الإمبراطورية. وكأن نيغري وهارت يومئان إلى أن الإمبراطورية قدر محتوم لا راد له. وبذلك يكون نيغري وهارت، قد وسعا الإمبراطورية حتى شملت كل شيء، وحينما أرادا البحث عمن يمكن أن يقاومها لم يجدا غير الجموع multitude التي تسبح بدورها في قلبها. إن تحليلهما - على الرغم من أهميته - لا يكشف عن خارج حر يمكن التَّجوال فيه خارج الفضاء الناعم للإمبراطورية. إنه باختصار شديد تحليل كابوسي يثبط العزائم، ولا يعرض بدائل ناجعة.(82)

وعلاوة على ما سبق،يطرح الخبير الاستراتيجي الباكستاني المقيم في بريطانيا ضياء الدين سردار أسسا أربعة للهيمنة الأمريكية، وهي أساس كوني Cosmological (معرفي) وأنطولوجي Ontological ووجودي existential وتعريفي Definitional. أما ذلك الكوني، فيقرر' سردار' أنه في التفكير الكوني التقليدي فإن الله سبحانه وتعالى هو سبب كل شيء. ومن قبيل التشبيه يمكن القول إنه في عالمنا الذي هيمنت عليه العولمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي السبب المنشئ لكل شيء! فليس هناك شيء يمكن أن يتحرك في العالم إلا برضاء أمريكا وليست هناك مشكلة يمكن حلها إلا عن طريقها. فهي

فقط التي يمكنها حل الصراع بين فلسطين وإسرائيل، وهي التي تديرالمشكلة بين الهند وباكستان حول كشمير، وهي التي بتدخلها في شمال أيرلندا توصلت إلى حل سلمي بين الطرفين المتنازعين، وبغير مصادقة أمريكا على معاهدة «كيوتو» لضبط المناخ العالمي فإنها ستصبح لا معنى لها، وبغير الموافقة الأمريكية لن يتحرك شيء في منظمة التجارة العالمية أو في البنك الدولي وحتى بالنسبة للأمم المتحدة بغير أمريكا لن تكون أمما متحدة!

بعبارة موجزة- على المستوى الكونى- أمريكا هي السبب المنشئ، وهي السبب الذي يدفع الأشياء في مجال الحركة.ومعنى ذلك أن أمريكا لم تعد مجرد قوة عظمى بالمعنى التقليدي للكلمة ولكنها أصبحت أول قوة مسيطرة عالميًّا في التاريخ، وذلك بحكم قوتها العسكرية التي فاقت القوة العسكرية لكل الإمبراطوريات مجتمعة، والتي وجدت عبر التاريخ. وقوتها التي تبسطها على الكون كله امتدت لتهيمن على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وقد تسربت ثقافتها إلى كل الروافد الثقافية في العالم. ولو رجعنا إلى التاريخ لاكتشفنا أن الإمبراطوريات الرومانية والبريطانية والإسبانية لم تضع حدودا لقوتها المادية غير أن أيديولوجياتها الإمبراطورية استطاعت أن تهيمن وتضبط حركة الشعوب الخاضعة لها.

وقد بسطت أمريكا هذا الوضع ولم تقنع باستعمار الحاضر ولكنها تسعى أيضًا لاستعمار المستقبل! والهيمنة الكونية لأمريكا تمتد لتشمل الهيمنة علي المكان والزمان.ولذلك فالولايات المتحدة الأمريكية مشغولة الآن بإعادة كتابة التاريخ من خلال تغيير مادة الحياة ذاتها، أو بمعني أدق تكويننا البيولوجي ذاته من خلال فتوحاتها العلمية وابتكاراتها التكنولوجية. بل إنها من خلال تكنولوجيا فائقة الحداثة تتحكم في المناخ العالمي وتستعمر الفضاء الخارجي بحيث يمكن القول إنها تتحكم في تطور مبادئ إنسانية متعددة. ومع كل ذلك في الاعتبار فإن وضعها الكوني الذي وصفناه ينعكس بالضرورة على سلوكها السياسي، والذي يترجم في الواقع غرور القوة وينبع من الحذلقة التي تجد

مصدرها في الإحساس أنها سبب كل شيء في العالم.

أما الأساس المعرفي للأحادية الأمريكية، فيمكن رده إلى شعور قوى غلاب أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الكمال في أرقى صوره. فإذا كان الإرهابيون أشرارا فإن أمريكا هي رمز الخير. والعالم مقسم في الرؤية الأمريكية إلى«محور الخير» الذي تتصدره هي، و«محور الشر» الذي يتضمن أعداءها مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق قبل غزوها عسكريًّا. ويمكن القول إن الإحساس الأمريكي بالكمال المطلق يعد حجر الزاوية في الأساطير المؤسسة لأمريكا.ولما كانت تشكل مجتمعا من المهاجرين فقد ثبتت اليقين لديهم أنهم تركوا بلادا سيئة وجاءوا ليبنوا المجتمع الذي يمثل «آخر أمل من آمال الإنسانية في الرقي والتقدم» حسب عبارة إبراهام لنكولن المشهورة. وقد أصل الآباء المؤسسون لأمريكا حق الأمريكيين في الغزو وتملك «الأراضي العذراء» باستخدام العنف والقوة باعتبار ذلك تحقيقا للعدل الذي سيسمح للحضارة الأمريكية أن تنمو وتتقدم. وهكذا يمكن القول إن استخدام العنف لتحقيق أهداف المجتمع الأمريكي كما تدركها نخبته السياسية الحاكمة في لحظة تاريخية ما جزء أساسي من النظرة الأمريكية للعالم. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تريد فقط أن تستعمر الحاضر ولكنها تسعى بقوة إلى استعمار المستقبل! ونعني بذلك أن تشكل مستقبل الإنسانية جمعاء وَفْقًا لنظرتها إلى العالم وهي نظرة تنطلق من مسلمة بسيطة، وإن كانت بالغة الخطورة، وهي أن أمريكا هي صانعة الوجود الإنساني بحكم إرادة الله ومنطق التاريخ! .(83)

وأما الأساس الوجودي للهيمنة الأمريكية، فيتمثل في أنه شبه لصناع القرار الأمريكي أنهم مثل الله سبحانه وتعالى، مشيئته لا ترد! وعلى ذلك فكل الحياة الكونية عليها طوعا أو جبرا أن تنظر باحترام وتوقير لوجود الولايات المتحدة في العالم، باعتبارها مصدر القيم ومنبع الخيرات!وفي ضوء ذلك فإنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا شيء في العالم يهم ماعدا مصالحها وحاجاتها واهتماماتها ورغباتها التي تريد فرضها على كل الأمم والشعوب التي ينبغي

عليها أن تنفذ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأن تحترم الأسلوب الأمريكي في الحياة الذي يقوم على الاستهلاك الوفير الذي لا تحده حدود.. وهذا هو الذي يفسر لماذا يسعد الأمريكيون باستهلاك غالبية موارد العالم، ويركزون بوجه خاص على ضرورة حصولهم علي نفط رخيص. ومصداق ذلك كله أنه إذا كانت معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمي ومنع التلوث ستؤثر أحكامها على الشركات الأمريكية سلبا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنسحب منها بعد أن وقعت عليها، وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت حديثا من حقها أن تحاكم المواطنين الأمريكيين إذا ارتكبوا جرائم حرب فإنها لا توافق عليها، وإذا كان المزارعون الأمريكيون يحتاجون إلى دعم من الحكومة الأمريكية خلافا لقواعد منظمة التجارة العالمية فلتذهب هذه المنظمة إلى الجحيم مع أنها هي التي فرضت أحكامها على العالم!

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية هي العالم والعالم هو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استطاعت أن تشكل الاقتصاد العالمي لكي يثريها بانتظام، ويخضع المجتمعات غير الغربية حتي تصل إلى مستوى الفقر، وشعار حرية السوق الذي ترفعه الولايات المتحدة الأمريكية معناه ببساطة حرية انتقال رءوس الأموال الأمريكية، وإطلاق سراح الشركات الأمريكية وحرية انتقال السلع والخدمات من أمريكا إلى باقي العالم.ويمكن القول إن الامتداد العولمي الأمريكي يضيق من الفضاء الثقافي للمجتمعات غير الأمريكية بما في ذلك أوربا. ومن شأنه تضييق الفرص أمام ازدهار ثقافات العالم المختلفة. وقيميا؛ تعطي الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق المطلق لتكون هي المرجع الأوحد في تعريف المبادئ والظواهر والأحداث . وفي ضوء ذلك، تقوم بتعريف الديمقراطية، والعدل، والحرية، وحقوق الإنسان، وكل الأمور التي تشكل الحياة الإنسانية في أي مجتمع. وليس أمام العالم بحكم الهيمنة الأمريكية سوى أن يخضع لهذه التعريفات الأمريكية المتعسفة.

وقد امتدت هذه «الهيمنة التعريفية» إن صح التعبير في العقد الأخير إلى

تعريفها الخاص للقانون الدولي، وللسوق الحرة، والتعددية الثقافية. كما أنها صكت تعريفاتها الخاصة للأصولية والإرهاب، والشر والخير، والمفروض، كما يظن وهما، العقل السياسي الأمريكي أن على كافة الدول بما فيها أوربا أن تخضع لهذه التعريفات وتقبلها وتتبناها بغير تردد.ويشهد على هذه النزعة للهيمنة التعريفية أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن لها الحق في مجال الإرهاب أن تفرق بين ما تسميه الإرهاب الإسلامي الذي يخضع مرتكبوه إلى معاملة بالغة القسوة وبما يخالف القانون الدولي والقانون الجنائي كما هو الحال بالنسبة للمعتقلين في معتقل جوانتانامو وبين الإرهابيين الأمريكيين ومثالهم تيموثي ماكفي، الذي فجر المبنى الفيدرالي في أتلانتا، ولكنه حوكم محاكمة قانونية لا تعسف فيها.ونفس الممارسة الأمريكية لوحظت بالنسبة لحرية الصحافة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تهاجم الدول التي لا تربطها بها علاقة وثيقة على أساس أنها تخالف قواعد حرية الصحافة، في حين أنه بالنسبة للدول التي لها مصالح استراتيجية معها فإنها تغض الطرف عنها، حتى لو خرقت بشكل فاضح حقوق الإنسان.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول إن الأسباب الأربعة للهيمنة الأمريكية ونعني الكونية والمعرفية والوجودية والتعريفية، أصبحت هي المفردات الرئيسية التي تشكل النظرة الأمريكية للعالم، مما جعلها عنصرا أساسيا للهوية الأمريكية.وليس أمام العالم سوى إعادة صياغة المجتمع العالمي للانتقال من النظام الأحادي القطبية الذي تنفرد فيه أمريكا بحكم العالم إلى نظام متعدد القطبية يكفل المساواة بين الدول والعدالة بين الأمم والاحترام لكل ثقافات العالم.(84)

ثالثًا: موقف العالم حيال الهيمنة الأمريكية

إذا كان قانون نيوتن في الفيزياء يرى أن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه، فإن قوانين السياسة قد لا تتفق كلية بالضرورة مع هذا الطرح غير أنها تتلاقى في أوجه كثيرة معه،فبينما تسعى دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية نحو تحري كافة السبل الكفيلة بإحكام قبضتها على العالم والهيمنة عليه، قد تضطر قوى دولية أو حتى دول عديدة مجبرة إلى الانصياع لذلك الجموح الأمريكي والقبول به،كما قد تجنح دول أخرى للترحيب به حالة إتاحته لها بعض المكاسب أو المنافع أو إذا كان يصب في مصلحتها، في حين تلجأ قوى أخرى أو دول أخرى أو حتى كيانات دون مستوى الدول كالمنظمات المدنية غير الحكومية أو الجماعات المسلحة إلى رفض تلك المساعي الأمريكية نحو الهيمنة بل والتصدي لها والعمل على تحديها قدر الإمكان. وربما لا تقتصر تلك الرغبة في التحدي أو ذلك الرفض لسياسات الهيمنة على القوى الكبرى أو الدول الأخرى والتنظيمات المدنية والجماعات المسلحة فقط، ولكنه قد يمتد ليطال قطاعات شعبية واسعة داخل الدولة الأمريكية ذاتها،حيث برز منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية تيار قوى ينادي بكبح جماح الرغبة الأمريكية في الهيمنة والسيطرة على العالم، والتراجع عن التدخل في شئون الدول الأخرى أو شن الحروب ضدها توخيًا لتحقيق مصالح استراتيجية عليا.وهو الاتجاه الذي تطور إلى المطالبة بالانعزال عن العالم الخارجي، فيما عرف باتجاه الانعزاليين أو Isolatists.

ضيق أمريكي داخلي:

لم يمنع النزوع الفطري الأمريكي نحو الهيمنة وجود معارضة داخل الولايات المتحدة لمثل هذا التوجه المحموم نحو فرض الهيمنة وبسط النفوذ على العالم، استنادًا إلى اعتبارين مهمين: أولهما، أنه يمثل تشويهًا لصورة أمريكا التي تتباهى بحمل مشعل المدنية والحضارة عالميًا،كما يعد في ذات الوقت طمسًا لمعالم المنجزات الحضارية للدول والأمم الأخرى، حيث يرى ويليام

فولبرايت على سبيل المثال في كتابه «غطرسة القوة»،الصادر في العام 1966، أن الهيمنة الأمريكية التي تبيح بدورها التدخل في شئون الآخرين - دائما تفضي إلى إيذائهم وتسلبهم حقوقًا ومزايا كثيرة أكثر مما تفيدهم كما يدعي بعض الأمريكيين من مروجي أفكار الهيمنة ومبرريها. وثانيهما،أن هذا التدخل في شئون الآخرين غالبا ما يسول للقوة المتغطرسة المتدخلة في معظم الأحيان احتقار الدول والقوى الأضعف التي تتدخل في شئونها وتفرض إرادتها عليها. فكم كانت كثيرة تلك الطروحات والمبررات التي ساقها أصحاب نظرية ضرورة الهيمنة الأمريكية وحتمية التدخل في شئون الآخرين، ومن أبرزها، ما طرحه ألبرت بيفردج،عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في ستينيات القرن المنصرم،حينما قال: «الأمريكيون جنس فاتح، فلابد أن نطيع دماءنا وأن نحتل أسواقا جديدة وأراضي جديدة إذا لزم الأمر في الخطة القوية اللانهائية،ولابد أن تختفي الحضارات الوضيعة والأجناس المتعفنة أمام الحضارات السامية للإنسان الأقوى والأعظم نبلا. إن ذلك النزوع يعد سنة كونية عموما وغربية على وجه التحديد، فعلتها من قبل الدولة الرومانية قديما ثم بريطانيا في القرن التاسع عشر ثم فرنسا وألمانيا بعد ذلك في حروبهما التوسعية وغزوهما لروسيا، ثم إدارة بوش مطلع القرن الحادي والعشرين».(85)

وثمة من يرى داخل الولايات المتحدة هذه الأيام،من بين تيار الانعزاليين، أن نزوع الولايات المتحدة المستمر نحو الهيمنة على العالم وسعيها المحموم لبسط سلطانها عليه، وإصرارها على التدخل في شئون دوله وشن الحملات العسكرية ضد المارقين والمعارضين لتلك التوجهات الأمريكية، إنما يشكل ضغوطا هائلة على الولايات المتحدة وشعبها على نحو قد يضر بمصالحها المستقبلية، لا سيما أن تلك الضغوط تتضمن بين ثناياها أعباء اقتصادية وسياسية وأخلاقية يمكن أن تثقل كاهل تلك الدولة وترهق شعبها. كيف لا ؟ ولايزال الاقتصاد الأمريكي يشكو أعباء التدخل العسكري المتتابع الذي أقدمت عليه الإدارات الثلاث الأخيرة، بوش الأب، كلينتون وبوش الابن، حيث كان من شأن الأموال الطائلة التي أنفقت على المغامرات العسكرية لتلك الإدارات أن

تستقطع من المخصصات اللازمة للإنفاق على قطاعات مهمة في الداخل الأمريكي كالصحة والتعليم والبحث العلمي وغيرها من الخدمات الاجتماعية الضرورية.

على صعيد موازٍ يجنح بعض المنضوين تحت لواء الأفكار المثالية في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه اعتبار إفراط الولايات المتحدة في بسط هيمنتها على العالم في أعقاب انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، وإمعانها في التدخل في شئون الدول وتصنيفها ما بين صالحة وطالحة، وتوقيع العقوبات على المناهضين لها دونما مراعاة للشرعية الدولية - مسوغات للإساءة إلى سمعة الولايات المتحدة وتشويها لصورتها أمام شعبها وأمام العالم أجمع، ذلك أن شن الحروب وتشريد الملايين من المدنيين الأبرياء وإسقاط الأنظمة الحاكمة بالقوة والاستيلاء على ثروات الشعوب، إنما يتنافى والدور العالمي الخيري والمهمة الإنسانية السامية التي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تنفيذها باعتبارها القوة العالمية القائدة لهذا العالم، فيما يعرف ب«الهيمنة الرحيمة» أو السيطرة المفيدة التي تحقق استقرار العالم وتضمن أمن شعوبه من خلال فكرة «الاستقرار بالهيمنة»،التي طالما روج لها بعض منظري الهيمنة الأمريكية لتوفير المبرر الأخلاقي لمساعي واشنطن فرض هيمنتها على العالم. (86)

كذلك،لم يعد رفع الإدارة الأمريكية لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تبرير حروبها وتدخلها العسكري عالميًّا وإملائها إرادتها على دول العالم - يلقى رواجا في أوساط الرأي العام الأمريكي، فحسب استطلاع لآراء عينة من الأمريكيين أجراه صندوق مارشال الألماني على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، تراجع تأييد الأمريكيين لنشر الديمقراطية في العالم الثالث من 52٪ عام 2005 إلى 45٪ عام 2006 ثم إلى 37٪ عام 2007. (87) كذلك، أظهرت دراسة جديدة أعدها برنامج قياس الرأي العام بخصوص القضايا الدولية Program on International Policy Attitude» PIPA» بجامعة ولاية ميريلاند؛ وبالتعاون مع

مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية Chicago Council on Foreign Relations، أن غالبية الشعب الأمريكي باتت ترفض مبدأ استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية من أجل نشر الديمقراطية عالميًّا.

وقد كانت تلك الدراسة خلاصة مقابلات وأسئلة وجهت لعينة تتألف منه 808 مواطنًا أمريكيًّا مثلت مختلف الأعمار السنية والخلفيات المهنية والإثنية والعرقية، وتمثل نسبة الخطأ الانحرافي ما بين (+- 3.5٪+-4.0٪). وكانت أهم نتائج الدراسة الاستطلاعية على النحو التالي:

أعرب 74٪ من الأمريكيين (60٪ من أنصار حزب الرئيس جورج بوش) عن أن هدف إسقاط نظام الحكم المستبد السابق في العراق وتأسيس حكومة ديمقراطية لم يكن سببا كافيا لشن حرب هناك. وأضاف 72٪ من عينة الدراسة أن التجربة الأمريكية في العراق قد أثرت سلبا على آرائهم بخصوص إمكانية استخدام القوة المسلحة لنشر الديمقراطية في المستقبل.

وأوضحت نتائج الاستطلاع رفض غالبية المواطنين الأمريكيين فكرة استخدام الأدوات العسكرية من أجل دعم ونشر الديمقراطية أيا كانت المسوغات أو المبررات، وسواء كان الهدف إسقاط حاكم ديكتاتور أو حتى التهديد بمجرد استخدام الأدوات العسكرية ضد أنظمة حكم لا تلتزم بإصلاحات ديمقراطية.فقد أعرب 35٪ عن موافقتهم من حيث المبدأ على استخدام القوة العسكرية من أجل إسقاط الحكام الديكتاتوريين، في حين عارض تلك الفكرة 55٪ من المشاركين. في حين رفض 66٪ إمكانية أن تهدد الولايات المتحدة باستخدام القوة المسلحة إذا لم تطبق الدول إصلاحات ديمقراطية، في حين وافق فقط 21٪ من المشاركين.ووافق 19٪ من المشاركين على منطق نشر الديمقراطية كسبب للتدخل العسكري الأمريكي في العراق، في حين رفض 74٪ من المشاركين هذا المنطق. وارتفعت نسبة الموافقين بين أنصار الحزب الجمهوري لتصل إلى 35٪، في حين انخفضت هذه النسبة بين أنصار الحزب الديمقراطي لتصل إلى 12٪.

ولا تزال نتائج التورط الأمريكي الفاشل في العراق تمثل حتى الآن خبرة سيئة للمواطنين الأمريكيين فيما يتعلق بفكرة تقديم مساعدة للديمقراطيات الناشئة عن طريق استخدام الأدوات العسكرية. وعبرت غالبية المواطنين الأمريكيين 72٪ أن الحالة العراقية حتى الآن تمثل لهم خبرة سيئة، وعلى العكس من ذلك ذكر 19٪ أن الحالة العراقية تمثل خبرة جيدة بخصوص استعمال الأدوات العسكرية من أجل نشر الديمقراطية. كذلك أعرب 64٪ من المشاركين عن استعدادهم لقبول دستور عراقي غير ديمقراطي بالمعايير المتعارف عليها دوليا (وارتفعت النسبة إلى 65٪ بين الجمهوريين) إذا ما تمت الموافقة عليه من قبل الشعب العراقي. في الوقت نفسه وافقت الغالبية 75٪ على ضرورة بدء انسحاب القوات الأمريكية بمجرد اعتماد الدستور العراقي الجديد.

علاوة على ذلك،لم يقتنع المواطنون الأمريكيون حتى الآن بمقولة إن نشر الديمقراطية يخدم مصالح أمريكا العليا. ولم تقنع فكرة الأكاديميين الأمريكيين أن عالمًا به ديمقراطيات أكثر هو بالضرورة عالم أكثر أمانا. حيث يرى 26٪ فقط من المشاركين أن العالم سيكون أكثر أمانا مع وجود ديمقراطيات أكثر، في حين يرى 68٪ أن الديمقراطية تجعل الدول نفسها تتمتع بحياة أفضل (اقتصاديًّا واجتماعيًّا) لكنه ليس بالضرورة يعني عالمًا أكثر أمانا مع وجود المزيد من الديمقراطيات.

وانقسم الأمريكيون فيما بينهم حول فكرة أن الدول الديمقراطية تصبح أقل احتمالا لتوليد الإرهابيين والجماعات الإرهابية؛ إذ يرى 45٪ من المشاركين أن الدول الديمقراطية أقل احتمالا لتفريخ إرهابيين، في حين يرى 46٪ أن الأفراد يدعمون الإرهابيين بسبب معتقداتهم الدينية، ووجود حكومات ديمقراطية لن يستطيع تغيير هذا التصور. أما عن مقولة إن الدول الديمقراطية لا تشن حروبا على بعضها البعض، وأن الدول الديمقراطية هي دول صديقة للولايات المتحدة، فكان الرأي منقسما حولها أيضًا.

وفي الوقت الذي يرى فيه غالبية الأمريكيين أن الديمقراطية هي أفضل نظم الحكم، يرى مناصرو الحزب الجمهوري من بين المواطنين الأمريكيين الديمقراطية كفكرة ونظام حكم بنسب أكبر من أقرانهم من الديمقراطيين، وأظهر الاستقصاء ظهور مؤشرات على تدهور نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون أن الديمقراطية هي نظام حكم مناسب لكل الدول. (88)

وعن الديمقراطية كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية،أكد غالبية الأمريكيين أن نشر الديمقراطية يجب أن يكون ضمن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، لكنه يجب ألَّا يكون على رأس أولويات هذه السياسة. ويرى 27٪ من المشاركين أن نشر الديمقراطية يجب أن يكون هدفًا هامًّا جدًّا للسياسة الخارجية الأمريكية، في حين يرى 49٪ أنه هدف هام لهذه السياسات. وأبدى 19٪ من المشاركين ضرورة ألا يمثل هدف نشر الديمقراطية أي أهمية في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

ويطلب الأمريكيون منهجا عمليا في التعاطي مع هذا الهدف: فيمكن في بعض الحالات أن يتم التأكيد على ضرورة نشر الديمقراطية، ويجب ألَّا يتم الضغط من أجل نشر الديمقراطية في حالات أخرى ولا يوافق غالبية الأمريكيين على مبدأ نشر الديمقراطية إذا كانت ستجلب أصوليين إسلاميين للحكم كما هو متوقع في حالة باكستان.وقد أيدت غالبية المواطنين الأمريكيين فكرة دعم ونشر الديمقراطية بالوسائل السلمية التي تشتمل على توفير مساعدات فنية لإجراء الانتخابات، وإرسال مراقبين لضمان نزاهتها، أو إحضار طلبة وصحفيين وسياسيين لتلقي تدريب في الولايات المتحدة. وعارضت الغالبية استخدام وسائل عنيفة مثل العقوبات الاقتصادية، أو مساعدة المعارضين السياسيين. وترى غالبية الأمريكيين ضرورة استخدام المساعدات الاقتصادية «سواء كانت أمريكية أو دولية» كوسيلة لمكافأة الديمقراطيات الجدية وليس كوسيلة لمعاقبة الدول غير الديمقراطية.

وقد أظهر الاستطلاع السبل المفضلة لدى الأمريكيين من أجل نشر

الديمقراطية كالآتى:

74٪ يحبذون توفير المساعدات الفنية والمالية.

66٪ يحبذون إرسال مراقبين أمريكيين لضمان انتخابات حرة ونزيهة.

66٪ يحبذون تشجيع الحكومات على تبني صيغ ديمقراطية مقابل منح مالية، ومساعدات من أجل التنمية.

35٪ يحبذون استخدام الأدوات العسكرية لإسقاط الحكام الديكتاتوريين.

31٪ يحبذون مساعدة المعارضة السياسية ضد الأنظمة غير الديمقراطية.

وقد أيدت غالبية الأمريكيين رغبتهم في أن تتعاون بلادهم مع منظمة الأمم المتحدة من أجل نشر الديمقراطية. كذلك ترى الغالبية ضرورة أن يكون نشر الديمقراطية هو أحد أهم أهداف الأمم المتحدة. حيث رأت غالبية بلغت 68٪من المشاركين ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة من أجل نشر الديمقراطية، في حين رأى 25٪ منهم أن الولايات المتحدة أكثر فعالية بدون التعاون مع المنظمة الدولية.

وفيما يخص الضغط من أجل قضية حقوق الإنسان، فقد أيدت غالبية الأمريكيين ضرورة أن تضغط الولايات المتحدة دبلوماسيا على الحكومات الأخرى من أجل الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تعمل بجدية ضد انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تمانع غالبية الشعب الأمريكي في أن تعمل حكومتهم على حث الدول الأخرى الكبرى لتبني أساليب الضغط نفسها من أجل أن يكون العمل أكثر قوة وفعالية لاحترام حقوق الإنسان عالميًّا. وعبر 66٪ - 70٪ من المشاركين عن موافقتهم على الضغط بوسائل دبلوماسية من أجل دفع دول مثل بورما والصين ومصر وإيران وباكستان وروسيا والسعودية للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها في الاتفاقيات الدولية.

وقد أبدى الأمريكيون تحفظات بخصوص مبدأ الضغط على الدول الأخرى من أجل تبني أساليب أكثر ديمقراطية، وتستند هذه التحفظات إلى خمسة أسباب: الأول، أن الديمقراطية هي ثقافة بالأساس وليست سلعة عالمية، والثاني أن مبدأ احترام السيادة هو أساس النظام الدولي، والثالث أن المثالية يجب ألا تتفوق علي المصلحة الوطنية، والرابع أن الإصلاحات الديمقراطية أمر معقد وصعب ولذا لا يمكن أن يتم من قبل فاعلين خارجيين. وأما السبب الخامس، فيتمثل في عدم ثقة هؤلاء الأمريكيين في أن الولايات المتحدة نفسها تجسد نموذج «الديمقراطية الجيدة»،إذ لا يرضى الأمريكيون عن مستوى تمثيل الحكومة الأمريكية لرغبات الرأي العام الأمريكي، خاصة عندما يتم مقارنة هذا الوضع بالوضع في ديمقراطيات راسخة مثل المملكة المتحدة أو السويد.(89)

استياء دولي:

يبدو أن شعور الخيلاء الذي انتاب الولايات المتحدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق إثر إحساسها أن العالم قد دان لها بالخضوع والولاء، ومن ثم ظهرت نظريات نهاية التاريخ التي أعلنت نهاية السباق العالمي على قمة العالم بفوز الليبرالية الغربية التي ترفع لواءها الولايات المتحدة على الاشتراكية الشرقية التي كان يتبناها الاتحاد السوفييتي - قد دفع بواشنطن إلى التركيز على مصالحها الاستراتيجية دونما مراعاة لمصالح باقي القوى العالمية التي تليها في سلم القوى العالمي، مما جعلها تتخذ قرارات منفردة إزاء قضايا ذات أبعاد دولية وتمس تداعياتها كافة القوى الكبرى، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى حدوث تعارض بين مصالح الولايات المتحدة من جانب ومصالح تلك القوى من جانب آخر.وبدلا من أن تراجع واشنطن حساباتها وتتخذ من الإجراءات ما يبقى على مساحة التفاهم الاستراتيجي بينها وبين أولئك الشركاء والفاعلين الدوليين عمدت إلى المضي قدما في تكريس مصالحها وحدها، حتى ولو على حساب شركائها وحلفائها مبررة ذلك بمنطق استعلائي لا يخلو من وصاية، عبر عنه وزير خارجية أمريكا الأسبق وخبيرها

الاستراتيجي الأشهر، هنرى كيسنجر،حينما أكد للحلفاء الأطلنطيين في أوربا «أن ما فيه مصلحة أمريكا لا بد أن ينطوى بالضرورة على مصلحة لحلفائها وشركائها في أي بقعة من العالم، وليس عليهم سوى السمع والطاعة وتقديم كل دعم ممكن للمساعي والجهود الأمريكية متى يطلب منهم».

وقد كان من الطبيعي بل والمنطقي أيضًا أن تفضي تلك السياسات الأمريكية إلى تنامي تيار رفض عالمي واسع النطاق،لا سيما بعد أن تبين لحلفاء واشنطن وخصومها أن مقاصد السياسة الأمريكية منذ العام 1991 وبعد أحداث أيلول الأسود الأمريكي في العام 2001 قد انحصرت في تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم وإطالة أمد تلك الهيمنة والحيلولة دون صعود قوى عالمية كبرى تنازع واشنطن تلك الهيمنة. ولعل أبرز ملامح ذلك الرفض الدولي لتلك الهيمنة الأمريكية هو التشكيك في وجود تلك الهيمنة من الأساس حتى هذه اللحظة، حيث ظلت مسألة انفراد الولايات المتحدة بقيادة عالم ما بعد الحرب الباردة محل جدل بين عدد كبير من المفكرين والمنظرين داخل أمريكا وخارجها في ظل وجود تيار قوي يرى أن العالم لايزال في مرحلة تحول وأن نظامًا عالميًّا تعدديًّا لايزال قيد التشكل.

بيد أن الملفت أن هذا الرفض الدولي لسياسات واشنطن لم يكن يشمل الدول فحسب وإنما امتد ليطال الجماعات والمنظمات المعادية للهيمنة الأمريكية مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان وبعض منظمات المجتمع المدني العالمي، إلى جانب المقاومة المسلحة في العراق وأفغانستان وباكستان وغيرها من بؤر العالم الساخنة، التي ابتليت بالتدخل العسكري الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر.

كذلك تجاوزت الوسائل المستخدمة في التعبير عن هذا التمرد الآلياتِ العسكرية لتشمل آليات سياسية وثقافية واقتصادية أيضًا على نحو ما تجلى في مناهضة العولمة الاقتصادية والثقافية والتصدي لما يسمى بالأمركة أو محاولة فرض النموذج الثقافي والقيمي الأمريكي على العالم.حيث تمردت

تنظيمات عسكرية مسلحة على الهيمنة العسكرية الأمريكية من خلال أنشطة المقاومة المسلحة كما ظهر في العراق وأفغانستان وباكستان وأحداث سبتمبر 2001 وغيرها من العمليات التي استهدفت مواقع أو مصالح أمريكية حول العالم، ثم تصدي المنظمات غير الحكومية للعولمة الاقتصادية التي تسعى لتكريس الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم، على نحو ما ظهر في تظاهرات ومؤتمرات بورتو أليجري بالبرازيل وغيرها من المؤتمرات والفعاليات التي كانت مناسبات هامة لمحاربة العولمة الاقتصادية التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة على حساب الغالبية العظمى من دول وشعوب العالم. (90)

أمريكا اللاتينية تشب عن الطوق:

تشكل أمريكا اللاتينية أهمية استراتيجية وتاريخية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تعتبرها واشنطن بمثابة الفناء الخلفي والعمق الاستراتيجي الذي يجب أن يظل دائما يدور في الفلك الأمريكي. ومنذ أن حررت الولايات المتحدة دول أمريكا الجنوبية من الاستعمار الإسباني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، عمدت واشنطن إلى اتخاذ إجراءاتها العملية لتنفيذ ذلك التصور، فكان الإعلان الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو سنة 1823، والذي عرف بمبدأ مونرو، ونص على عدم جواز تدخل أوربا في شئون القارة الأمريكية، شمالها وجنوبها؛ أي أنه اعتبر كل القارة الأمريكية منطقة نفوذ مغلقة للإدارة الأمريكية تتصرف فيها كيفما شاءت دون أي تدخل من الأوربيين. فأعطى الحق لنفسه بإدارة شئون القارة، واستغلال ثرواتها، وإقالة حكوماتها وتنصيب من ترغب على كراسي الحكم، وافتعال الحروب الأهلية بها، وتقسيم دولها إذا لزم الأمر.

وخلال قمتهم التي عقدت بمدينة «مونتيري» المكسيكية في شهر يناير من العام 2004، وحضرها 34 من رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية، شن رؤساء تلك الدول هجوما حادا على الرئيس بوش وأعضاء إدارته، وساندوا عدو أمريكا التقليدي في المنطقة (كوبا) في مواجهة المطالب الأمريكية بعزلها

وحصارها. وقد استغل رؤساء دول أمريكا اللاتينية حاجة بوش للفوز بتأييد الناخبين الأمريكيين من أصول لاتينية لإعادة انتخابه لولاية رئاسية جديدة في ذلك العام لممارسة المزيد من الضغوط عليه وعلى إدارته، وتلقينه درسا فحواه ألا يسعى لفرض آرائه على القادة اللاتينيين. وهكذا انتهى مؤتمر الدول الأمريكية برفض الأجندة الأمريكية الممثلة في مقاطعة كوبا وحصارها، ورفض قادة غالبية هذه الدول النظر إلى مصلحة واشنطن مفضلين مصلحة بلادهم الخاصة في التعامل مع كوبا، ورفض الإملاءات الأمريكية.ولكن «الدرس» الذي أعطاه قادة هذه الدول لأمريكا قبل وأثناء القمة طرح التساؤل حول نمط التعامل الأمريكي مع حكام منتخبين ديمقراطيا ولهم سند شعبي، وليس بيتهم بيتًا من زجاج، وليسوا حكاما غير منتخبين. ولم يتأخر بقية قادة الأرجنتين أو البرازيل في كيل الانتقادات للرئيس بوش وإدارته التي لا تزال تتعامل مع دول أمريكا اللاتينية كجمهوريات موز، ولا تدرك أنها أصبحت ديمقراطيات وبها قادة منتخبون ديمقراطيا وليس من حق واشنطن التدخل في شأن بلادهم بعد الآن.

بل إن الرئيس المكسيكي أجبر الرئيس بوش الابن على الاعتذار إليه ضمنا ومصافحته والاعتراف بحق الخلاف بين بلاده وأمريكا فيما يتعلق بأزمة غزو العراق التي اعترضت عليها المكسيك في مجلس الأمن ورفضت إعطاء أمريكا تفويضا بشن الحرب هناك، مما أدى لخلافات بين البلدين سعى بوش خلال القمة الأخيرة لمداواتها بشكل إعلامي قائلًا: «إن فيسينتي فوكس، رئيس المكسيك، صديق حميم بدرجة تسمح له بأن يبدي رأيه لي دون فقدان الصداقة!!». وحتى عندما نفذت واشنطن سياسة الإجراءات الأمنية المشددة ضد مواطني عدد من الدول العربية والإسلامية واللاتينية مؤخرا وكان من بينها مواطنو البرازيل، ردت البرازيل الشهر الماضي بإجراءات مماثلة ضد الأمريكيين بأخذ بصمات أصابعهم وتصويرهم، بل واعتقلت طيارا أمريكيا رفض هذه الإجراءات.(91)

ويمكن القول إن أجواء السخط التي تجتاح غالبية دول أمريكا اللاتينية حيال الولايات المتحدة، كان لها بالغ الأثر في تعزيز فرص ذوي التوجهات اليسارية للقفز إلى سدة الحكم في تلك الدول. فقد ظلت دول أمريكا اللاتينية لسنوات أسيرة النهج الأمريكي حيالها،والذي يستند إلى مبدأ مونرو،بيد أن التطورات التي ألمت بالنظام الدولي في أعقاب الحرب الكونية الثانية قد أفضت إلى إحداث تغييرات في قواعد اللعبة الدولية، لاسيما في تلك البقعة من العالم التي ظلت منسية لعقود تحت المظلة الأمريكية. فإبان الحرب الباردة التي نشبت بين القوتين العظميين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها،بدا التسلل السوفييتي إلى شواطئ أمريكا اللاتينية - عبر دعم بعض الأنظمة وحركات التحرر الوطني هناك - ضرورة استراتيجية لردع العملاق الأمريكي المتغطرس وكبح جماح تغلغله في أوربا الشرقية والشرق الأوسط بل القارة الآسيوية نفسها حيث عرين الدب الروسي. وفي العام 1959، اندلعت الثورة الكوبية بقيادة فيديل كاسترو الذي أضحى رجل موسكو الأول في الفناء الخلفي لواشنطن، ثم لحق به قادة عديدون في أمريكا اللاتينية، لم يصمد منهم في وجه الملاحقات والحصار الأمريكي حولهم إلا القليلون.

غير أن السنوات القليلة الماضية،وبالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، قد شهدت صعود التيارات اليسارية في العديد من دول أمريكا اللاتينية على نحو تمثل في نجاح بعض مرشحي الرئاسة اليساريين في الوصول إلى سدة الحكم والرئاسة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية مع تنامي التوقعات بانتقال العدوى أو كرة الثلج إلى باقي الدول الأخرى كالبيرو التي يقود فيها هذه الأيام الجنرال المتقاعد أولاتنا هومالا صديق تشافيز الحميم، حركة تغيير شاملة تتماشى وسياسات تشافيز الرامية إلى التصدي للهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية والعالم أجمع،ثم المكسيك التي يواجه حليف واشنطن الرئيسي فنسنت فوكس تحديات هناك يجسدها صعود نجم الزعيم اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور عمدة مدينة مكسيكو سيتي، والذي

اكتسب مزيدا من القوة في أعقاب سياسة بوش حيال الهجرة ونزوعه نحو بناء الجدار العازل على الحدود مع المكسيك. فبعد أن كان الحضور اليساري مقصورًا على فنزويلا وكوبا فقط حيث هوجو تشافيز وفيديل كاسترو، تمكنت قيادات يسارية أخرى من الوصول إلى الرئاسة في دول أخرى.

ففي البرازيل،نجح مرشح حزب العمال البرازيلي إيناسيو لولا دا سيلفا في الوصول لمنصب الرئاسة عقب انتخابات عام 2002، كما تمكن من الفوز بفترة رئاسة ثانية في انتخابات 29 أكتوبر من العام 2006. وفي الأرجنتين، استطاع المرشح البيروني اليساري نيستور كيرشنر الفوز في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2003، ومن بعده سارت زوجته كريستينا فرنانديزعلى دربه بعد فوزها في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في العام 2007، ثم تمكن تشافيز من الفوز بمرحلة رئاسية جديدة في فنزويلا عام 2004 بعد أن تمكن من انتزاع السلطة من قبل في عام 1998، واجتاز أكثر من استفتاء شعبي وانتخابات عامة شهد لها عالميًّا بالنزاهة والشفافية، وبدا تشافيز في مخيلة ملايين البسطاء والمهمشين من مواطني بلاده وغيرهم كثيرون في دول أمريكا اللاتينية، وكأنه الفارس المخلص الذي ينتزع خيرات البلاد من بين أنياب الأقلية البيضاء الموالية لواشنطن، والتي تسعى لتكريس الفقر والفساد والتفاوت الطبقي الصارخ من أجل تعظيم مكاسبها والإبقاء على النفوذ الأمريكي في البلاد على النحو الذي من شأنه أن يضمن تدفق قرابة مليوني برميل من النفط الفنزويلي يوميا إلى الولايات المتحدة.لذا،لم يكن من المستغرب أن يهرع الشعب الفنزويلى للذود عن رئيسه الشرعى المنتخب بكل ما لديه من قوة على نحو ما بدا جليًّا في التفاف جموع هذا الشعب حول تشافيز وإجهاضهم محاولة الانقلاب التي قادها ضده بدعم من البيت الأبيض الأمريكي في يوم 12 إبريل من عام 2002 رجل الأعمال المعارض والموالى لواشنطن بيدرو كارمونا، حيث لم يستمر كارمونا في السلطة بعد إزاحة تشافيز سوى بضع ساعات، هاجم بعدها ثوار الشعب المؤيدون لذلك الأخير القصر الرئاسي وأطاحوا بكارمونا صديق الرئيس بوش الابن وأعادوا تشافيز إلى سدة

السلطة مجددًا في مشهد تاريخي نادر الحدوث! أقل ما يوصف به أنه تجسيد حي للديمقراطية المباشرة في أبهى صورها عبر ما يشبه الاستفتاء الشعبي على إبقائه تشافيز رئيسًا ومخلصًا للشعب الفنزويلي. وفي انتخابات الثالث من ديسمبر 2006، نجح تشافيز في الفوز بفترة رئاسية جديدة بعد أن حصد 62٪ من الأصوات، مؤكدًا إصرار الشعب الفنزويلي على تحدي الهيمنة الأمريكية. (92)

وفي الأوروجواي، تم انتخاب المرشح اليساري تابيري فاسكيز رئيسًا للبلاد في العام 2005. وفي 29 ديسمبر من العام نفسه، نجح مرشح الحركة نحو الاشتراكية في بوليفيا، إيفو موراليس،كابوس إدارة بوش والمناهض للهيمنة الأمريكية والرأسمالية العالمية،الهندى الأحمر الاشتراكي والحليف القوي لتشافيز وفيدل كاسترو، في الوصول إلى الرئاسة في بوليفيا على حساب الرئيس كارلوس ميسا، وفي مايو الماضي 2006 قام بتأميم قطاعي النفط والغاز في بلاده التي تملك احتياطيات تقدر بأكثر من 54 تريليون متر مكعب من الغاز وما يزيد على 460 مليون برميل من النفط. ويسعى موراليس بدعم من كوبا والبرازيل وفنزويلا إلى منافسة غواتيمالا المدعومة من الولايات المتحدة في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي إذا فشلت فنزويلا الطامحة للمقعد في الحصول على غالبية الثلثين المطلوبة. ثم في تشيلي فازت مرشحة اليسار ميشيل باشلي،الطبيبة اليسارية، في انتخابات 15 يناير 2006 بمنصب رئيس البلاد.

وفي كوستاريكا، فاز الرئيس الأسبق أوسكار أرياس بمنصب الرئيس، فرغم أن أرياس يتبنى موقفا مؤيدا لاتفاقية التجارة الحرة بين بلاده وواشنطن، فإن تاريخه القديم في الرئاسة يؤكد أنه لن يكون في كل الأحوال من أصدقاء واشنطن، وأنه أقرب إلى خصومها في أمريكا اللاتينية مثل الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز والرئيس الكوبي فيدل كاسترو منه إلى حلفائها مثل الرئيس المكسيكي فنسنت فوكس،فإلى جانب ترؤسه لحزب التحرير الوطني، وهو

حزب يساري،خاض أرياس المعركة الانتخابية مستندا إلى تاريخ قوي من المواجهة مع واشنطن يمكن أن يجعله في مقدمة المتنافسين على المنصب الرفيع. فالرجل استطاع خلال سني وجوده في الرئاسة من قبل مواجهة سياسات الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت رونالد ريجان الرامية إلى فرض سيطرة واشنطن على دول أمريكا اللاتينية التي تنظر إليها باعتبارها الفناء الخلفي للولايات المتحدة. كما قاد أرياس السلام في أمريكا الوسطى خلال الثمانينيات واستطاع إنهاء العديد من الحروب الأهلية في دول تلك المنطقة ليحصل في النهاية على جائزة نوبل للسلام. والمعروف أن كوستاريكا هي الدولة الوحيدة بين مجموعة الدول المشتركة في اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة في أمريكا الوسطى، وعددها سبع دول، التي لم تصدق على الاتفاقية حتى الآن. وتشكل كوستاريكا حجر الزاوية في هذه الاتفاقية لأنها أقدم دولة ديمقراطية في المنطقة وصاحبة أفضل اقتصاد فيها وهو ما يجعلها محل تركيز الاهتمام العالمي. ويقول مايكل شيفتر المحلل السياسي في مركز أبحاث الحوار بين الأمريكتين بواشنطن إن ما يحدث في كوستاريكا له أهمية رمزية كبيرة فيما يتعلق بدول أمريكا الوسطى ومعها أمريكا اللاتينية ككل، فهذه الدولة هي الأكثر اقترابا من الولايات المتحدة على أساس أنها صاحبة تجربة ديمقراطية راسخة، كما أن هناك شبه اتفاق على أن رفض كوستاريكا الدعم المطلق للمواقف الأمريكية يخدم مصالح الطرفين. وفي إطار الضغوط الأمريكية على كوستاريكا لإجبارها على التصديق على الاتفاقية سافر وفد من أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى عاصمة كوستاريكا سان خوسيه في ديسمبر الماضي2005 وحذروا أعضاء البرلمان الكوستاريكي من تهميش بلادهم في حالة رفض الاتفاقية. كما حذر السفير الأمريكي لدى كوستاريكا من أن رفض التصديق على هذه المعاهدة يمكن أن يدفع الشركات الأمريكية الكبرى إلى التخلي عن فكرة الاستثمار في كوستاريكا الأمر الذي سيلقي بظلال كثيفة على آفاق النمو الاقتصادي للبلاد. (93)

وفي الإكوادور، فازالمرشح اليساري، رافاييل كوريا، بمنصب الرئاسة في

الانتخابات التي جرت يوم 26 نوفمبر 2006، لينضم عضو جديد إلى نادي الرؤساء المشاكسين الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية،حيث قال الرئيس الجديد بعد فوزه، والمعروف أنه من أكثر المؤيدين تشافيز: «سوف ننضم إلى أوبيك إذا كان الأمر ممكنًا؛ لأنه فقط إذا كنا موحدين يمكننا فرض أنفسنا أمام الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، وإن الاستراتيجية التي ستنتهجها حكومتنا ستكون البحث عن وحدة مع دول أخرى لمواجهة هيمنة القوى العالمية». وأشار أيضًا إلى أن الإكوادور، المعتبرة أكبر مصدر للموز في العالم وخامس دولة في إنتاج النفط في أمريكا الجنوبية بواقع 543 ألف برميل يوميا، ستقوم خلال السنوات الخمس التي هي مدة ولايته بإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية في منطقة مانتا بالإكوادور؛ وأنه لن يقوم بتوقيع معاهدة التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة المستوردة لأكثر من 69 في المائة من نفط الإكوادور؛ أي ما قيمته 5 مليارات دولار كل عام. (94)

وفي نيكاراجوا، انتزع دانيال أورتيجا - الناشط اليساري ذو التوجهات المناهضة لواشنطن منذ الحرب الباردة، وزعيم جبهة ساندينيستا للتحرير الوطني - منصب الرئيس في الانتخابات التي جرت في نوفمبر الماضي 2006 بعد ثلاث محاولات سابقة فشلت جميعها. وهو الذي قال ذات مرة في إحدى خطبه: «إن أسوأ ما يمكنك أن تعيشه هو أن تكون جارًا للولايات المتحدة». وفي مرة أخرى وهوعلى عربة جيب مدججة بالسلاح وسط العاصمة ماناغوا: « بالكفاح سنحرر كل القارة الأمريكية، وبالقوة سنطرد اليمينيين، ومن بعدها سنطاردهم في كل العالم».فوز أورتيغا بالرئاسة في بلاد يتوسط موقعها الاستراتيجي هندوراس شمالًا، وكوستاريكا جنوبا، والمحيط الهادي غربا مع بحر الكاريبي شرقا - أشعل حرب إغراءات صامتة لاجتذاب رئيسها إلى جانبها بين الولايات المتحدة من جهة، والتي دعمت منافسه الفاشل في الانتخابات إدواردو مونتيليغري، لكنها حاولت استقطاب أورتيجا بعد فوزه، وكل من إيران وفنزويلا وكوبا والبرازيل وبوليفيا، وهي الدول التي تعتبر واشنطن قياداتها مناهضين للولايات المتحدة. (95)

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات في التوجهات السياسية أو الفكرية لأولئك القادة الجدد، الذين شكلوا موجة ما يسمى ب«اليسار الجديد» في أمريكا اللاتينية، فإن هناك حزمة من المبادئ التي تجمع وتقرب بينهم، كما كانت مصدر الجذب الرئيسي الذي استقطب الناخبين وحشد الجماهير من حولهم، وهي المبادئ التي تتفق إلى حد كبير وأفكار الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز حامل لواء الثورة البوليفارية لتحرير فنزويلا وأمريكا اللاتينية مجددًا من سطوة الهيمنة الأمريكية والتدخل الأمريكي السافر في شئون دولها واستغلال مواردها لخدمة التطلعات الإمبريالية الأمريكية نحو الهيمنة والانفراد بقيادة العالم تحت مظلة العولمة المؤمركة والسيطرة عليه وإنهاء فكرة أن أمريكا اللاتينية هي الحديقة الخلفية لواشنطن. وأبرز تلك المبادئ رفض المساعي الأمريكية لبسط السيطرة التامة على دول أمريكا اللاتينية والعالم أجمع وكبح جماح الشركات الرأسمالية الكبرى،وإعادة توزيع الثروات والموارد المحلية على مختلف فئات الشعب على نحو عادل. بعبارة أخرى،يمكن القول إن تلك الأنظمة اليسارية الصاعدة في أمريكا اللاتينية إنما هي أقرب ماتكون للاشتراكية الأوربية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل نظم سياسية واقتصادية ديمقراطية لا تفرض وصاية الدولة كلية على الاقتصاد لكنها في الوقت ذاته لا تسمح بليبرالية زائفة تفضي لتركيز الثروة والسلطة في أيادي الأقلية الموالية لواشنطن.(96)

وثمة عوامل شتى قد أفضت إلى صعود اليسار الجديد في معظم بلدان الفناء الخلفي للولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، منها ما يتصل بعوامل ثقافية كتجذر الإرث اليساري في تلك البلدان منذ منتصف القرن المنصرم وتمثله في ملامح فنية وثقافية بارزة، علاوة على اعتبارات اقتصادية واجتماعية تتجلى في تدني مستوى المعيشة والتفاوت الطبقي الفج في تلك البلدان، وإخفاق تجارب التنمية الليبرالية المدعومة أمريكيا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، مما جعل تلك البيئات تربة خصبة لتقبل ونمو الفكر

اليساري المنحاز إلى الغالبية العظمى المهمشة من أبناء تلك المجتمعات التي لم تفضِ مشاريع لبرنتها إلى سوى اتساع الفجوة بين القلة المهيمنة على مصادر الثروة ومكامن السلطة من جهة والغالبية المسحوقة المحرومة من جهة أخرى.

بيد أن المحرك الرئيسي والعامل المشترك الأكبر الجامع لصعود اليسار الجديد في غالبية دول أمريكا اللاتينية كان هو تدني شعبية الولايات المتحدة في تلك الدول بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين على نحو ما أجمعت عليه استطلاعات الرأي التي أجريت في الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية على حد سواء، ولا يعني ذلك أن صورة واشنطن لدى الرأي العام في تلك البلدان كانت أفضل حالا فيما مضى، ذلك أن جذور العداء لأمريكا في تلك البلدان تضرب بجذورها إلى ما بعد الاحتلال الإسباني وفرض أمريكا وصايتها على تلك البلدان بعد تحريرها من الاستعمار الإسباني وفرض مبدأ مونرو الذي جعلها فناء خلفيا لواشنطن وعمقا استراتيجيًّا لها غير مسموح لأية قوة عالمية أخرى التغلغل فيه،هذا في الوقت الذي استباح الأمريكيون هذه البلاد فطفقوا يعبثون بأمنها ومواردها وأنظمة الحكم فيها،حتى لم يتورعوا عن الإطاحة بتلك التي لا تروق لهم أو تناهض مصالحهم في حين يدعمون تلك الموالية لهم. فكم تدخلت أمريكا عسكريًّا بشكل غير مباشر لإسقاط أنظمة حاكمة في تلك البلدان على نحو ما جرى في تشيلي عام 1973،ثم بشكل مباشر في جرينادا عام 1985، أو المزج بين الأسلوبين معا عبر ممارسة الضغوط الخارجية ودعم حركات التمرد في الداخل مثلما جرى في نيكاراجوا مع نهاية ثمانينيات القرن المنصرم،ثم دعم الانقلاب العسكري ضد الرئيس هوجو تشافيز المنتخب ديمقراطيا في فنزويلا عام 2002، كما يرى محللون أن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ استراتيجيًّا عندما أخرجت دول أمريكا اللاتينية من دائرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور ملامح الشيخوخة على نظام كاسترو في كوبا وفي ظل انشغالها بالحرب على الإرهاب منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وواصلت إدارة الرئيس بوش خلال عام 2005 تدخلها السياسي والعسكري في الصراع الدائر في كولومبيا

بين الحكومة والمتمردين اليساريين، كذلك أيدت كولومبيا في نزاعها مع فنزويلا بسبب قيام السلطات الكولومبية باختطاف معارض كولومبي من قلب العاصمة الفنزويلية في شهر يناير2005. كما واصلت واشنطن سياستها المتشددة تجاه كوبا وأمعنت في عزل نظامها، ولم تتورع الولايات المتحدة عن التعبير عن قلقها واستيائها من القمة التي عقدت في مارس 2005 بين رئيس الحكومة الإسبانية لويس ثباتيرو وقادة دول البرازيل وفنزويلا وكولومبيا التي كان من نتائجها بيع أسلحة إسبانية بقيمة 3.1 مليار دولار إلى فنزويلا رغم كون إسبانيا حليفا قريبا من واشنطن. وبدا واضحا أن الإدارة تتجنب الصدام مع حكومات تنتمي ليسار الوسط كما في الأرجنتين والبرازيل.(97)

وإلى جانب هذا الإرث التاريخي من العداء الأمريكي اللاتيني لواشنطن، يدرك حكام وشعوب أمريكا اللاتينية - باستثناء المنتفعين منهم بالنفوذ الأمريكي في بلادهم وهم شريحة محدودة تشكل الطبقة الكومبرادورية التي تضم بعضًا من رجال الأعمال والتجار وذوي التوجهات الليبرالية المؤمركة - أن واشنطن قد صارت أكثر نزوعا باتجاه تجاهل مصالح دول أمريكا اللاتينية في أعقاب انهيار ماكان يسمى بالاتحاد السوفييتي وانتهاء بالحرب الباردة، حيث تعتقد أجنحة عديدة في واشنطن أن أهمية أمريكا اللاتينية قد تراجعت بالنسبة لواشنطن، ومن ثم لم تعد تستجدي الاهتمام الأمريكي المفرط والحرص الشديد على استرضاء شعوبها وحكامها؛ لذا يرى معظم مواطني هذه الدول أن واشنطن لم تعد تركز في علاقاتها مع تلك البلدان في حقبة القطبية الأحادية إلا على التقليل من تبعات الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية مع تلك الدول والتخفيف من وطأة الآثار السلبية المترتبة على تلك الروابط والاعتبارات على المصالح الأمريكية، حيث تهتم واشنطن بمنع تصدير المخدرات والمواد المحرمة من تلك البلدان إلى الأراضي الأمريكية،وكذا تحجيم عمليات الهجرة غير المشروعة التي يتدفق خلالها مئات الآلاف من جيوش البطالة في تلك الدول إلى الولايات الأمريكية حاملين في طياتهم مشاكل اجتماعية واقتصادية وربما أمنية عديدة،وليس أدل على ذلك من توقيع الرئيس بوش

في شهر نوفمبر 2006 على مشروع إقامة جدار عازل بين بلاده وتلك الدول بطول الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مع المكسيك للحيلولة دون تسلل المهاجرين غير الشرعيين وتهريب المواد الممنوعة إلى الأراضي الأمريكية.فضلًا عن ذلك،تنشغل واشنطن بتأمين وارداتها من مصادر الطاقة كالنفط والغاز واليورانيوم وغيرها من دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى تأمين الممرات المائية الاستراتيجية لسفنها وناقلاتها وبوارجها، وتعزيز حضورها الاستراتيجي في جيوب القارة الأمريكية الجنوبية مثلما هو الحال في قاعدة جوانتانامو العسكرية الأمريكية بجزيرة كوبا،وحماية وتأمين المشاريع الضخمة التي تضطلع بها شركات أمريكية كبرى في تلك الدول بالتعاون مع شركات وطنية،ثم تقويض أية محاولات أو مساعٍ لنشر الأفكار أو التوجهات السياسية المناهضة لواشنطن في ربوع القارة وإجهاض الأنظمة اليسارية في دولها.(98)

ويبدو هذا العداء للولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية جليًّا إبان الزيارات التي يقوم بها مسئولون في الإدارة الأمريكية إلى تلك البلدان، حيث تعم تظاهرات الغضب والاستياء والإدانة لهذا المسئول كافة المدن الكبرى في الدولة التي يزورها وسط إجراءات أمنية مشددة من قبل السلطات المحلية وأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية في آن.وكان الاستقبال غير المرحب ببوش والوفد الأمريكي على المستوى الشعبي وعلى مستوى بعض الوفود الرسمية أثناء انعقاد قمة دول الأمريكتين في الأرجنتين في نوفمبر الماضي2005 وفشل الولايات المتحدة في إقناع القمة بالموافقة على اتفاقية التجارة الحرة دليلا على ما آلت إليه علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة، كما واجه انتقادات لاذعة من الرئيس الأرجنتيني نيسترو كيرنشر والرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز في كلمات بثت على الهواء اعتبرا فيها أن سياسات واشنطن هي المسئولة عن أمراض المنطقة،وكذا، لم تفلح جولة وزيرة الخارجية في شهر إبريل 2006 التي شملت البرازيل، كولومبيا، شيلي والسلفادور في منع أو تحجيم صعود اليسار المناهض لواشنطن في المنطقة.

فضلًا عن ذلك، شهد العام 2005المزيد من تدهور السياسة الخارجية لواشنطن في أمريكا اللاتينية، فقد فشلت إدارة بوش في الحصول على الأغلبية بين دول منظمة الدول الأمريكية التي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية، لاثنين من المرشحين اللذين حظيا بتأييد واشنطن لرئاسة المنظمة. كما توترت العلاقة بينها وبين حليفها الوحيد تقريبا في المنطقة وهو الرئيس المكسيكي فنسنت فوكس في العام 2006 بجريرة توقيع الرئيس بوش على مشروع قرار مقدم إلى الكونجرس لبناء جدار فصل على طول الحدود الأمريكية المكسيكية يبلغ طوله 700 ميل للحيلولة دون الهجرة غير الشرعية التي تعتبرها واشنطن وبالا عليها ومصدرًا لتهديد أمنها القومي في حين يعتبرها الرئيس المكسيكي، كما غالبية المكسيكيين، متنفسا اقتصاديًا لآلاف المكسيكيين من ضيق البطالة وشظف العيش الذي يجتاح بلادهم.(99)

ملمح آخر من أبرز ملامح رفض دول أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة يتجلى في موقف تلك الدول من المساعي الأمريكية لإبرام الاتفاقية التي تقضي بإقامة منطقة التجارة الحرة في أمريكا الوسطى، والتي بموجبها يتم إلغاء حواجز تجارية بين الولايات المتحدة وست دول هي كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا وجمهورية الدومينيكان. وإذا كانت العادة قد جرت على أن مثل هذه الاتفاقيات تعد هبة أمريكية لأولي الحظوة والقربى من حلفاء واشنطن وأصدقائها حتى باتت دول العالم النامي تتسابق من أجل نيل الرضاء السامي الأمريكي والحصول على فرصة توقيع مثل هذه الاتفاقية، فإن الأمر جد مختلف بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية؛ ذلك أن اتفاقية التجارة الحرة بين واشنطن وتلك البلدان تشكل أهمية استراتيجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تفوق أهميتها الاقتصادية خاصة أن الصادرات الأمريكية لهذه المنطقة لا تتجاوز اثنين في المائة من إجمالي الصادرات السنوية للولايات المتحدة،حيث إن الإدارة الأمريكية تراهن على إقامة مثل هذه المنطقة من أجل توفير مناخ ملائم لدعم القيم الأمريكية فيها وتشجيع الأنظمة الليبرالية الموالية لواشنطن بهدف الحد من تيار العداء المتنامي للولايات المتحدة في

أمريكا اللاتينية، وحيث تتطلع إدارة بوش إلى توظيف الاقتصاد لخدمة السياسة من خلال مناهضة تيار المعارضة للهيمنة الأمريكية الذي بدأ يسود في أمريكا اللاتينية ويتزعمه كل من هوجو تشافيز في فنزويلا وفيديل كاسترو في كوبا، وبدأ ينضم إليه قادة عديدون في باقي دول أمريكا اللاتينية. كما أن الإدارة الأمريكية نظرت إلى توقيع مثل هذه الاتفاقية التي تضم دولا بلا أي ثقل سياسي أو اقتصادي باعتباره ورقة توت لستر عورة فشل سياساتها في هذه المنطقة حيث أصبح توقيع تلك الدول على الاتفاقية مقياسا ومؤشرًا للنجاح للدبلوماسية الأمريكية في المنطقة.

وتراهن الإدارة الأمريكية على هذه الاتفاقية التي تضم دولا صغيرة وفقيرة لحفظ ماء وجهها بعد أن فشلت في إقناع القوى الاقتصادية الكبرى في أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية بشكل عام مثل البرازيل والأرجنتين بالانضمام إليها.لذلك فإن انهيار مشروع إبرام تلك الاتفاقية سيشكل صفعة سياسية للإدارة الأمريكية ويدعم دعاوى المعارضة في واشنطن التي تتهم إدارة الرئيس بوش بتبديد النفوذ الأمريكي في واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي بوش الابن إبان حفل التوقيع على الاتفاقية في أغسطس 2005، حينما أكد أن الاتفاق يعزز من استقرار حكومات أمريكا الوسطى على المستويين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي من شأنه حماية أمن الولايات المتحدة وعمقها الاستراتيجي.

وفي الوقت الذي لجأت فيه إدارة الرئيس بوش الابن لممارسة الضغوط على دول أمريكا اللاتينية لحملها على توقيع الاتفاقية بعد أن خابت كافة مساعيها لإقناعها بفوائدها وترغيب شعوبها في مزاياها الاقتصادية بعد انسحاب دول أمريكا الجنوبية الكبيرة مثل البرازيل والأرجنتين،قوبلت المساعي والضغوط الأمريكية بتحد ومعارضة من جانب النقابات العمالية وجماعات الدفاع عن البيئة وجماعات حقوق الإنسان وحماية المستهلك في دول أمريكا

اللاتينية،حيث ترى تلك المنظمات أن اتفاقية التجارة الحرة هذه لن تخدم سوى حفنة الأثرياء في تلك الدول والمستفيدين من تغلغل النفوذ الأمريكي فيها كرجال الأعمال وكبار المستثمرين بينما سيزداد عدد الفقراء مثلما يزدادون فقرًا،خصوصًا أن المزارعين في المنطقة لن يستطيعوا منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية التي تتمتع بدعم حكومي يقدر بمليارات الدولارات، الأمر الذي يساعد المنتجين الأمريكيين على طرح منتجاتهم بأسعار تقل كثيرا عن أسعار التكلفة. كما أن الحماية التي تتضمنها الاتفاقية لشركات الأدوية الأمريكية يمكن أن تزيد صعوبة الحصول على الدواء بالنسبة للغالبية العظمى من شعوب دول أمريكا الوسطى حيث تفتح الاتفاقية الباب أمام شركات الدواء الأمريكية لاحتكار إنتاج هذه الأدوية وتحديد أسعار بيعها، ومن ثمَّ حرمان الشركات المحلية من إنتاجها.

وليس هذا فحسب، بل إن تجربة المكسيك التي انضمت إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، والمعروفة باسم نافتا وتضم إلى جانب المكسيك الولايات المتحدة وكندا، تشير إلى أن العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة لا تنطوي على تحقيق الجنة الموعودة لفقراء أمريكا اللاتينية،فقد وقعت المكسيك هذه الاتفاقية منذ نحو عشر سنوات أصبحت خلالها ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في منطقة الأمريكتين، ورغم ذلك فإن أكثر من نصف سكان المكسيك، والتي ارتمت في أحضان واشنطن سياسيًّا واقتصاديًّا خلال سنوات حكم الرئيس فنسنت فوكس، مازالوا يعانون الفقر ومازالت الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة هي الملاذ الوحيد أمام ملايين المكسيكيين للخروج من دائرة الفقر المدقع،وحتى هذا المتنفس قد أصبح بسبيله إلى التآكل بعد أن شرعت إدارة بوش في بناء الجدار الفاصل على الحدود الأمريكية المكسيكية للحيلولة دون تدفق وتسلل المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين إلى بلاد العم سام. لذلك لم يكن من المثير للدهشة أن يعلن السياسي المكسيكي أندريس مانويل لوبيز ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية المكسيكية المزمع إجراؤها في الصيف المقبل،وهو يعلن تبنيه مواقف

مناهضة لعلاقات بلاده التجارية الخاصة مع الولايات المتحدة(100).

وقد ترجمت دول أمريكا اللاتينية رفضها لأن تكون ساحة رحبة وآمنة للنفوذ الأمـريكي اقتصـاديًّا وسياسيًّا واسـتراتيجيا،إلى مـواقف حاسـمة ومستفزة لواشنطن، وذلك حينما فتحت أبواب أسواقها على مصاريعها أمام عشرات الشركات الآسيوية والأوربية الكبرى لاقتناص الفرص الاستثمارية في تلك الدول على مختلف الأصعدة،بما فيها النفط والغاز الطبيعى، وذلك في تحد سافرللشركات الأمريكية الحكومية وغير الحكومية التي ظلت لعقود مستأثرة بثروات وموارد تلك البلاد ومستحوذة عليها، ومما زاد من مخاوف الأمريكيين في هذا الصدد، تغلغل الصين وإيران في دول أمريكا اللاتينية مؤخرًا بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة عبر الاستثمار في مجالي النفط والغاز. حيث تخشى إدارة بوش أن تتوطد علاقات بكين وطهران بتلك الدول على النحو الذي يدفع باتجاه تكوين تحالف اقتصادي واستراتيجي فيما بينها من أجل تحدي النفوذ الأمريكي في أمريكا الجنوبية والتصدي للهيمنة الأمريكية على موارد العالم وثرواته.

- كوريا الشمالية تتحدى:

لكوريا الشمالية تاريخ ليس بالقصير من التمرد على نزوع الولايات المتحدة نحو الهيمنة والغطرسة. فمنذ الحرب الكورية التي انتهت عام 1953،وكوريا الشمالية تحمل واشنطن مسئولية التوتر في شبه الجزيرة الكورية،بل والقارة الآسيوية برمتها،حيث تعتبر بيونج يانج أن وجود 37 ألف جندي أمريكي في المنطقة الحدودية بين الكوريتين يمثل تهديدًا لها وتحالفامن قبل واشنطن مع الشطر الجنوبي ضد الشمال،وليس أدل على ذلك من المناورات العسكرية المشتركة التي يتم إجراؤها بشكل دوري بين سول وواشنطن، وكذا زيارة الرئيس الأمريكي بوش خلال شهر أكتوبر الماضي 2006 إلى مواقع تلك القوات بالرغم من تحذيرات الشماليين. يضاف إلى ذلك، سعي واشنطن المستمر إلى عزل نظام بيونج يانج وفرض الحصار الاقتصادي والعسكري عليه بجريرة

اتهامه بتطوير قدرات عسكرية غير تقليدية وانتهاكه لحقوق الإنسان وعدم التزامه بالديمقراطية وقواعد حسن الجوار.(101)

من هنا جاء بحث كوريا الشمالية عن مكامن قوة تخول لها الوقوف أمام ما تعتبره تهديدا أمريكيا، عبر ابتزاز واشنطن وحلفائها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا،فكان نزوعها نحو امتلاك السلاح النووي والصواريخ الباليستية متوسطة وطويلة المدى. حيث استكمل الكوريون الشماليون نشاطهم في هذا الصدد، والذي كان قد تدشن في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي بمساعدة تكنولوجيا سوفييتية. بالرغم من ذلك انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة حظرانتشار الأسلحة النووية في العام 1985،لكنها أرجأت التوقيع على اتفاقية الضوابط التي تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش برنامجها النووي حتى العام 1992. ومع تآكل ما تبقى من ثقة بين واشنطن وبيونج يانج من جراء اشتداد وطأة الحصار الاقتصادي الأمريكي عليها، أصبحت كوريا الشمالية أول دولة تعلن انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام 1993، وهو الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك والهواجس حول اعتزامها السير قدما في تطوير قدرات نووية عسكرية. وبإيعاز من جيران كوريا الشمالية الذين هم حلفاء واشنطن في ذات الوقت مثل كوريا الجنوبية واليابان،مما اضطر واشنطن إلى تدشين أول محادثات أمريكية - كورية شمالية حول البرنامج النووي لتلك الأخيرة في العام 1993، واستمرت بشكل متقطع حتى العام 1994، وانتهت بتوقيع إدارة الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون «اتفاق إطار» مع الكوريين الشماليين، مما ساعد بيونج يانج على التراجع عن قرارها بعد أن وقعت على اتفاقية جنيف مع أمريكا وكوريا الجنوبية واليابان، والتي تعهدت بموجبها بتجميد برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة نووية وصولا إلى تفكيكها وتدميرها مقابل حصولها على معونات اقتصادية وإمدادات طاقة تساعدها في التخفيف من حدة أزمتها الكهربائية.

وبعد ذلك عقدت ستة اجتماعات رباعية ضمت الولايات المتحدة وكوريا

الشمالية وكوريا الجنوبية والصين بين العامين 1997 و1999 لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال معاهدة سلام بهدنة الحرب الكورية، لكن المحادثات انهارت في نهاية المطاف. وفي أغسطس من عام 1998 أقدمت بيونج يانج على إطلاق صاروخ متعدد المراحل اخترق الأجواء اليابانية قبل سقوطه بالمحيط الهادي نظرًا لتقاعس «واشنطن وسول وطوكيو» عن الوفاء بالتزاماتهم وقد هدفت كوريا الشمالية من ذلك التأكيد على قدرتها على ضرب أي مكان في عمق اليابان.(102)

وبحسب الإطار المتفق عليه للعام 1994 مع إدارة الرئيس الأسبق بل كلينتون، تم إغلاق مفاعل الخمسة ميغاواط الكوري الشمالي ومصنع إعادة معالجة الوقود والمنشآت التابعة له في يونغبيون، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقوة 50 ميغاواط و200 ميغاواط. وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الإغلاق، إلا أنه لم يسمح لها بإجراء تحقيق كامل في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى أن أصبحا مفاعلي ماء خفيف قوة كل منهما 1000 ميغاواط، يتم بناؤهما من قبل مجموعة جديدة تدعى منظمة تنمية شبه الجزيرة الكورية، على وشك الانتهاء. ويشيد المفاعلين الكوريون الجنوبيون بناء على تصميم أمريكي وبتمويل معظمه من كوريا الجنوبية واليابان. ومفاعلات الماء الخفيف أكثرمقاومة لانتشار الأسلحة النووية من مفاعلات كوريا الشمالية التي تعمل على الغازالغرافيت؛ لأنها تحتاج إلى اليورانيوم المخصب للوقود، وبحسب أوضاع التشغيل العادية لا يمكن إعادة معالجة الوقود المستهلك الذي تنتجه مفاعلات الماء الخفيف وتحويله إلى بلوتونيوم صالح لإنتاج الأسلحة باستخدام التكنولوجيا الراهنة في كوريا الشمالية. لكن تقاعس واشنطن في بناء المفاعلين اللذين كان يتوقع استكمالهما في العام 2003 عن الجدول الزمني الأصلي، فضلًا عن إعلان الولايات المتحدة في الشهر التالي أنها أوقفت شحنات النصف مليون طن من زيت الوقود الثقيل التي كانت تزود كوريا الشمالية بها سنويًا كتعويض عن «فقدان» قدرة توليد الطاقة - أدى إلى انهيار اتفاق الإطار كليًا في أواخر عام 2002،ومن ثم انسحبت كوريا الشمالية مجددًا

من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وأعلنت أنها بدأت بناء قوة ردع نووية. وفي شهر ديسمبر 2002 طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزالوا أختام الوكالة وكاميراتها في يونغبيون، وأعادوا من ثم تشغيل مفاعل الخمسة ميغاواط وادعوا في وقت لاحق أنهم أكملوا إعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك للمفاعل، وهي القضبان التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ختمت عليها.

أمام ذلك، اضطرت واشنطن لتبني سياسة الترغيب عبر تقديم الجزرة لبيونج يانج وتنحية العصا جانبا بغية استدراجها إلى مائدة المفاوضات مجددًا، لأسباب عديدة تتصل بتطور موازين وعلاقات القوى الإقليمية في شرق آسيا عموما وفي شبه الجزيرة الكورية على وجه الخصوص، لاسيما بعد أن نما إلى علم دوائر الأمن والاستخبارات في الولايات المتحدة وكل من كوريا الجنوبية واليابان أن قدرات بيونج يانج التسليحية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وأدوات توصيلها قد شهدت تطورًا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة في ظل سياسة القطيعة والتضييق التي يمارسها الحلفاء الثلاثة ضد بيونج يانج.فلم تتورع أجهزة أمنية رفيعة المستوى في هذه الدول عن تأكيد أنباء أطلقتها دوائر كورية شمالية تؤكد امتلاك تلك الأخيرة لأسلحة بيولوجية وجرثومية فضلًا عن قنابل نووية وصواريخ باليستية بمسافات ذات مدى مختلف قادرة على حمل هذه القنابل والوصول بها حتى الشاطئ الغربي للولايات المتحدة. وهي ترسانة مزعجة من أسلحة الدمار الشامل حصلت عليها بيونج يانج سواء من حلفائها وأصدقائها في الصين وروسيا،أو من خلال جهودها الحثيثة في مجالي البحث والتطوير لإنتاج مثل هذه الأسلحة عبر1800 مصنع حربي ينتشرون في أدغال البلاد وتحت صحاريها ووديانها،وهو النشاط الذي يستنزف وحده ماينهاز ال 25٪ من ناتج كوريا الشمالية القومي سنويًّا. وإذا كانت قدرات كوريا الشمالية التسليحية غير التقليدية تشكل بحد ذاتها تهديدا حقيقيًّا للولايات المتحدة وحلفائها في شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية،فإن التداعيات المحتملة لأي تحالف استراتيجي مستقبلي بين بيونج يانج وأي من

خصمي واشنطن اللدودين في القارة الآسيوية المتمثلين في الصين وروسيا،إنما تفوق في خطورتها ما يتمترس خلفه النظام الشيوعي في بيونج يانج من أسلحة فتاكة؛ لأنها تتجاوز الحسابات الأمريكية الضيقة والمباشرة في شبه الجزيرة الكورية وتمتد إلى دائرة أوسع من المصالح والمشاريع الأمريكية في مجمل القارة الآسيوية والعالم أجمع خلال الحقبة المقبلة.(103)

ويمكن القول إن واشنطن قد أسهمت بسياساتها التصعيدية المستفزة التي تنزع نحو الهيمنة في تعزيز دوافع كوريا الشمالية نحو امتلاك السلاح النووي؛ فقد كان من بين أسباب تجرؤ كوريا الشمالية على تطوير برنامج نووي عسكري وتحدي المجتمع الدولي، عدم حرص الولايات المتحدة ذاتها على استقرار نظام منع الانتشار النووي،حيث اقترفت واشنطن حزمة من الإجراءات لتقويض هذا النظام رغم تظاهرها بحمايته، أبرز تلك الانتهاكات: السماح لحلفاء واشنطن الذين يؤدون دورًا في الاستراتيجية الأمريكية في بقاع العالم المختلفة بامتلاك وتطوير أسلحة نووية تحت سمع وبصر وكالة الاستخبارات الأمريكية التي تتبع تحركات دول العالم في هذا الصدد، ومما يعزز ذلك نجاح كل من إسرائيل والهند وباكستان في امتلاك السلاح النووي؛ لأن كلًّا من هذه الدول تؤدي أدوارًا معينة في الاستراتيجية الأمريكية، كما يتم توظيف حيازة كل منها للسلاح النووي لخدمة المصالح الأمريكية.كذلك تخلت واشنطن عن استراتيجيتها النووية القائمة على مبدأ الملاذ الأخير الذي تم تبنيه عقب استخدامها السلاح النووي للمرة الوحيدة في التاريخ ضد اليابان عام 1945، والقائم على عدم المبادأة باستخدام السلاح النووي ضد أية دولة إلا إذا امتلكت تلك الأخيرة السلاح النووي وأقدمت على استخدامه ضد الولايات المتحدة،وأن يكون ميل واشنطن لاستخدام السلاح النووي هو آخر الخيارات بعد أن تفشل سلسلة من الخيارات والبدائل.

فلقد عمدت واشنطن إلى التهديد باستخدام السلاح النووي في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ضد ثماني دول حول العالم اعتبرتها واشنطن أعداء

لها كان من بينها كوريا الشمالية، الأمر الذي دفع تلك الأخيرة لامتلاك ردع نووي.علاوة على ذلك عمدت إدارة الرئيس بوش إلى تخصيص مليارات الدولارات لإنتاج أسلحة نووية تكتيكية قابلة للاستخدام يمكنها إصابة أهداف محددة في مناطق بعينها مع إمكانية التحكم في أثرها التدميري، وهو ما يشجع دولًا أخرى على تبني نفس النهج، ومن ثم يشعل سباقا نوويًّا تكتيكيًّا. فضلًا عن ذلك،تغيبت واشنطن عن المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الثالث الخاص بتطبيق معاهدة حظر التجارب النووية في فيينا في شهر سبتمبر 2003 وذلك تأكيدًا على رفض واشنطن التصديق على المعاهدة،الأمر الذي شجع دولًا عديدة على أن تحذو حذو واشنطن وتمتنع عن التصديق، حيث لم يُصَدِّق سوى 32 دولة من بين 44 دولة تمتلك قدرات نووية وتوشك أن تنتج أسلحة نووية.(104)

وفيما أدت سياسة الترغيب والحوار التي اتبعها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون، إلى إيجاد مناخ من الثقة بين بلاده وبيونج يانج على النحو الذي أفضى إلى التوصل إلى اتفاق الإطار الذي جمدت بمقتضاه بيونج يانج مؤقتًا أنشطتها النووية مقابل ضمانات أمنية ومساعدات اقتصادية أمريكية وغربية خاصة في مجال الطاقة، ومن ثمَّ أسهم في إبطاء مسيرة تقدم وتطويرالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، وعمدت سياسات الترهيب التي اتبعتها إدارة بوش الابن بعد ذلك حيال بيونج يانج إلى دفع الكوريين الشماليين باتجاه التصعيد فيما يخص برنامجهم النووي حتى وصلوا إلى مرحلة إجراء التجارب النووية وإجراء تجارب ناجحة على صواريخ باليستية متوسطة وطويلة المدى قادرة على حمل رءوس نووية وتوصيلها إلى الأراضي الأمريكية.

ويمكن القول إن إمعان واشنطن في ترهيب نظام بيونج يانج وتهديده بالعقوبات الدولية والعزل والتجويع كان عاملاً مهمًّا من عوامل دفع كوريا الشمالية إلى العناد والمضي قدما في تطوير برنامج نووي عسكري بغية ابتزاز

واشنطن وحلفائها في شبه الجزيرة الكورية وشرق آسيا سياسيًا واقتصاديًا،حيث لم تفض السياسات التصعيدية العدوانية إلى رضوخ نظام بيونج يانج أو انصياعه وإنما زادته عنادًا وإصرارًا على موقفه الرافض لتقديم أية تنازلات بشأن برنامج بلاده النووي والصاروخي دونما ضمانات أمنية واقتصادية محددة. ذلك أن النظام الشيوعي لم يعلن استئنافه لتخصيب اليورانيوم والانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة، ثم تجميد عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد طرد المفتشين الدوليين إلا بعدما صرح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في العام 2003 أن بلاده بوسعها خوض حربين على جبهتين متباعدتين في وقت واحد وتحقيق نصر مؤزر في كلتيهما،قاصدًا وقتها العراق وكوريا الشمالية. وجاء تصنيف بوش في يناير 2002 لكوريا الشمالية ضمن محور الشر الثلاثي إلى جانب العراق وإيران ليزيد استفزاز بيونج يانج التي أقدمت في نهاية عام 2002 على إعادة تشغيل منشآتها النووية، بعد أن كانت قد أغلقت بموجب اتفاقية جنيف، ثم طالبت فرق التفتيش التابعة لوكالة الطاقة الذرية بإزالة أجهزة الرقابة وكاميرات التصوير من منشآتها النووية فلما لم تستجب الوكالة أقدمت كوريا الشمالية على إزالتها وطردت فرق التفتيش.وفي خطوة تالية أعلنت بيونج يانج انسحابها في يناير 2003 من معاهدة حظر الانتشار النووي، وهو ما دفع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى التلميح إلى أن بلاده بصدد إرسال 24 مقاتلة قاذفة للقنابل لمنطقة آسيا والباسيفيك. وجاء الرد الكوري الشمالي سريعًا حيث أعلنت إعادة فتح وتشغيل كافة منشآتها النووية في شتى أنحاء البلاد وهو ما اعتبرته وكالة الطاقة الذرية خرقًا للمعاهدات فيما هددت بعرض القضية على مجلس الأمن. وفي السياق ذاته، أطلقت كوريا الشمالية في 24 فبراير 2003 صاروخا مضادًا للسفن في المنطقة البحرية الواقعة بين اليابان وشبه الجزيرة الكورية كما أطلقت صاروخًا آخر بعد أقل من شهر في بحر اليابان.وعلاوة على ذلك جاء إعلان بيونج يانج عن امتلاكها بالفعل للسلاح النووي في شهر مارس 2006 ردًا على المناورات والتدريبات العسكرية

المشتركة التي كان يقوم بها 37 ألف جندي أمريكي مرابطون في كوريا الجنوبية، مع الجيش الكوري الجنوبي، كما لم تلوح بيونج يانج أيضًا بنيتها إجراء تجربة تفجير نووي تحت الأرض إلا بعد أن اشتدت وطأة القطيعة التي ضربتها حولها واشنطن وحلفاؤها في شبه الجزيرة الكورية. (105)

وفي إبريل من عام 2003، عرضت كوريا الشمالية خلال الاجتماعات السداسية تجميد برنامج أسلحتها النووية حالما تستأنف الولايات المتحدة شحنات زيت الوقود وترفع حظرها الاقتصادي وتسقط ديونها الخارجية،وتشطب اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأن تستبدل الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه نظام كيم يونغ إيل بقبول ذلك النظام وعدم التدخل في شئونه وحتى تقديم الدعم الاقتصادي له، وتقديم ضمانات أمنية تضمن عدم مهاجمة واشنطن أو أي من حلفائها في شبه الجزيرة الكورية لكوريا الشمالية،ثم استبدال معاهدة سلام بهدنة الحرب الكورية. إلا أن إدارة بوش أصرت على عدم بدء التفاوض حول رزمة معونات اقتصادية ومعاهدة عدم اعتداء متعددة الأطراف إلاعندما تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه، معتبرة المطالب الكورية الشمالية غير المقترنة بمبادرة لتجميد البرنامج النووي ابتزازًا استراتيجيًا،وظلت إدارة بوش تصر على سياسة التهديد والوعيد لكوريا الشمالية بالرغم من مطالبة روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية باستبعاد الإجراءات العقابية العسكرية في التعاطي مع الملف النووي الكوري الشمالي.

وبعد أن بادرت بيونج يانج بإعلان استعدادها استئناف المفاوضات السداسية في أغسطس من العام 2003، تم بالفعل عقد الجولة الأولى خلال الفترة من 27 إلى 29 من أغسطس 2003.وجاءت الجولة الثانية في فبراير 2004م وتبعتها الجولة الثالثة في يونيو عام 2004م والرابعة عقدت على مرحلتين: الأولى بدأت يوم 27 يوليو 2005م بينما اختتمت المرحلة الثانية يوم 19 سبتمبر من العام ذاته فيما عقدت المرحلة الأولى من الجولة الخامسة خلال الفترة من 7

إلى 9 نوفمبر عام 2005م، وتم تعليق هذه المفاوضات حتى استؤنفت مجددًا في العام 2006 بعد أن تكشف لواشنطن استحالة تسوية ملف كوريا الشمالية من خلال التهديد، ولحقت تلك الجولة بسابقاتها التي باءت بالفشل بسبب رفض واشنطن تقديم الضمانات الأمنية والحوافز الاقتصادية التي طلبتها بيونج يانج نظير تجميدها أنشطتها النووية.

وكانت أبرز نتائج هذا الفشل هو إعلان كوريا الشمالية - في فبراير عام 2005م وللمرة الأولى - عن امتلاكها أسلحة نووية مؤكدة صحة تقارير سابقة تجمع على أن كوريا الشمالية تمتلك مواد انشطارية تمكنها من صنع 8 قنابل نووية على الأقل. ووصل الأمر في منتصف العام 2006 أن أجرت كوريا الشمالية تجربة أطلقت في إطارها سبعة صواريخ باليستية بعضها بعيد المدى قادر على الوصول إلى عمق الأراضي الأمريكية وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي وبالإجماع إلى تبني القرار رقم 1695 الذي أدان عملية إطلاق هذه الصواريخ.وقد توصل أعضاء المجلس خلال نقاشهم حول لغة مشروع القرار إلى اتفاق لإزالة أية إشارة تمت بصلة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يفوض فرض العقوبات أو حتى القيام بعمليات عسكرية ضد كوريا الشمالية. وقد تضمن القرار حث كوريا الديمقراطية على العودة فورا إلى المحادثات السداسية بدون أية شروط مسبقة وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرامجها حول الصواريخ الباليستية والالتزام في هذا الإطار بتعهداتها السابقة بشأن تعليق إطلاق الصواريخ.(106)

وفي يوم التاسع من أكتوبر عام 2006 أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى لتصبح بذلك ثامن دولة تجري تجارب نووية في العالم وسط توقعات بأن تلحقها تجارب أخرى؛ حيث أكد متحدث باسم البيت الأبيض أن أقمار التجسس الأمريكية رصدت تحركات مثيرة للشبهات بالقرب من الموقع الذي تمت فيه التجربة تشي بوجود أنشطة جديدة في الموقع الذي جرت فيه التجربة النووية، كما أعلنت كل من اليابان وكوريا الجنوبية أن لديهما معلومات

استخباراتية عن احتمال إجراء كوريا الشمالية لتجربة نووية ثانية. واعتبر المبعوث الأمريكي للشئون النووية كريستوفر هيل أن أية تجارب أخرى من جانب كوريا الشمالية ستكون بمثابة «عمل حربي».

ومن جانبه، وبعد ضغوط أمريكية مكثفة، تحرك مجلس الأمن الدولي على جناح السرعة من أجل الرد على التجربة النووية الكورية الشمالية،ونجح بعد ستة أيام فقط من إجراء تلك التجربة في إصدار قراره رقم 1718 بالإجماع، والقاضي بفرض عقوبات على بيونج يانج تتضمن حظرًا على أية صادرات أو واردات منها وإليها من شأنها أن تعينها على مواصلة برامج إنتاج وتطوير الأسلحة التقليدية أو النووية أو حتى برامج تطوير الصواريخ الباليستية. كذلك طالب القرار دول العالم بتجميد أية أرصدة أو أعمال تتصل بهذه البرامج ومنع الأفراد من داخل الدولة الشيوعية من السفر، وكذا ينص على حظر توريد السلع الفاخرة والسلع غير الأساسية إلى كوريا الشمالية بغض النظر عن مصدرها، ويدعو كافة الدول إلى تفتيش وفحص البضائع المتجهة من وإلى كوريا الشمالية؛ وذلك لمنع أي انتقال لتكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية أو الصواريخ.

بيد أن تلك الاستجابة السريعة من قبل مجلس الأمن لم تكن بالمستوى الذي تكترث به بيونج يانج، لاسيما أن العقوبات التي تم فرضها عليها بموجب القرار1718، جاءت عرجاء عاجزة عن تحقيق مآربها،فهي لم تأت بأي جديد، وإنما انحصرت في حزمة من إجراءات عقابية اقتصادية وفنية، دخل معظمها في حيز التنفيذ منذ سنوات طويلة، تفننت خلالها بيونج يانج في التحايل عليها وتحييدها. وفيما يشير نص القرار صراحة إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، لكنه يستبعد الفقرة 42 منه، والتي تخول اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، مستبدلا إياها بالفقرة 41، والتي تطالب الدول الأعضاء بتنفيذ واجباتهم فيما يخص متابعة إجراءات المقاطعة الاقتصادية واللوجيستية لكوريا الشمالية. ومن شأن ذلك التقليص في حدة الإجراءات

العقابية المتضمنة في القرار أن ينال من فعاليته وجدواه في التعاطي مع دولة ألفت العزلة الدولية واعتاد شعبها على الحصار وشظف العيش لسنوات طوال. (107)

حتى العقوبات الإضافية، التي نزعت اليابان نحو اتخاذها من جانب واحد حيال بيونج يانج، والتي أعلنت الحكومة اليابانية تدشينها والتصديق عليها خلال اجتماعها الطارئ منتصف شهر أكتوبر 2006 كيما تدخل حيز التنفيذ وتستمر لمدة ستة أشهر، والتي تتضمن التعليق الكامل للواردات الآتية من كوريا الشمالية، فضلًا عن منع السفن الكورية الشمالية من الرسو في الموانئ اليابانية ومنع دخول المواطنين الكوريين الشماليين الأراضي اليابانية، حتى هذه العقوبات تم فرضها على استحياء، وإن اكتست بمسحة من الجدية الظاهرية والجرأة المفتعلة، حيث حذر نائب مدير الشرطة في اليابان هيروتو يوشيمورا من مخاطر تعرض بلاده لهجمات إرهابية انتقامية من جانب كوريا الشمالية ردًا على العقوبات الدولية التي باركتها بلاده، إضافة إلى تلك الإضافية التي تنوي الحكومة اليابانية منفردة تطبيقها ضد بيونج يانج .ومن جهته،أكد وزير خارجية كوريا الجنوبية لنظيرته الأمريكية، والتي زارت بلاده في حينها،أن سول لم تستقر بعد على موقف محدد حيال تجربة بيونج يانج النووية،غير أنها تشاطرطوكيو التأكيد على رفضهما أي عمل عسكري ضد بيونج يانج تلاشيا للتداعيات السلبية الخطيرة التي من المتوقع أن تنجم عنه، كما حذرت كل من طوكيو وسول من إمكانية تعرض بلادهما لخطر الهجمات الإرهابية من قبل كوريا الشمالية بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي بإيعاز منهما إلى جانب واشنطن ،وكذا من حدوث اضطرابات اقتصادية إثر تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الكوريين الشماليين إلى اليابان وكوريا الجنوبية.

وبالإضافة إلى كون العقوبات الاقتصادية واللوجيستية الرامية إلى فرض العزلة على كوريا الشمالية غير فعالة وليست مجدية في الضغط على نظام

بيونج يانج من أجل الانصياع للمطالب الأمريكية الخاصة بوقف أنشطته النووية،فإنها أيضًا تضاعف من مأساة الشعب الكوري الذي تؤكد المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة في الأنشطة الإغاثية والإنسانية أنه الأكثر معاناة وتضررًا من تلك العقوبات، والتي غالبا ما تفشل في تحقيق أية مكاسب سياسية لمن يفرضها بقدر ما تفضي إلى اندلاع كوارث إنسانية لمن تفرض عليه، وتمتد آثارها إلى عدد من الدول المجاورة، حيث تتدفق مئات الآلاف من المهاجرين والنازحين من بؤر الفقر والمجاعات والمعاناة عابرة الحدود الدولية إلى حيث النماء والاستقرار،الأمر الذي يوجد مشاكل أمنية وإنسانية هائلة للدول المستقبلة لتلك الجحافل من الجوعى والمرضى والمشردين.

وفي محاولة جديدة منها لثني كوريا الشمالية عن الاستمرار في تجاربها النووية، جددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان كريستوفر هيل مبعوث الولايات المتحدة النووي من تحذيراتها لبيونج يانج من خطورة إجراء أية تجارب نووية أخرى معتبرة أن ذلك سيعد لديها بمثابة «عملٍ حربيٍّ». فيما قامت الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات للصحف تفيد أنها ترسم خطة جديدة لمسرح الحرب في شبه الجزيرة الكورية تهدف إلى ضرب أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية،مشيرة إلى أنه لم يتأكد بعد ما إذا كانت الخطة الأمريكية الجديدة مرتبطة بخطة الطوارئ المشتركة مع كوريا الجنوبية، والتي تسمى OPLAN 5027.وقال خبير دفاعي صيني في كندا إنه في إطار هذه الخطة المتوقعة ستنفذ مروحيات مقاتلة أمريكية وقاذفات قنابل مثل F-117A وF-15Es، بدلًا من القوات الأرضية ‘ضربات تطهيرية’ على منشآت أسلحة الدمار الشامل الرئيسة ومواقع التدريب ومنشآت الاستخبارات والاتصالات في كوريا الشمالية.وبحسب التقارير فإن أمريكا ملتزمة بإرسال نحو 690 ألف جندي مع 1600 طائرة و160 سفينة لشبه الجزيرة الكورية في غضون 90 يومًا من اندلاع الحرب، بموجب هذه الخطة المشتركة.(108)

مثل هذا التهديد الأمريكي والانقسام الدولي والحذر الإقليمي في التعاطي مع

الجموح النووي لكوريا الشمالية، هو الذي أوعز إلى نظام تلك الأخيرة بالمضي قدمًا في سياساتها التصعيدية ردا على القرار الأممي بمعاقبة بلاده، فكان الإعلان عن تحضيره لتجربة نووية ثانية، ثم تهديد الشطر الجنوبي بعمليات عسكرية انتقامية جراء تواطئه مع الولايات المتحدة ضد الشمال، ثم تحذير واشنطن والمجتمع الدولي من مغبة الإقدام على أية أعمال عسكرية عدوانية ضد بيونج يانج؛ إذ إن رد تلك الأخيرة سيكون كارثيا بكل المقاييس. وأعلن مبعوث كوريا الشمالية في الأمم المتحدة السفير باك جيل يون أن بلاده ترفض كلية قرار مجلس الأمن مؤكدًا في الوقت ذاته أن قيام بلاده بإجراء التجربة النووية جاء بسبب السياسات المعادية من جانب الولايات المتحدة.وهدّد الدبلوماسي الكوري أنه إذا زادت الولايات المتحدة الضغط على جمهورية كوريا الشمالية فإنها ستواصل اتخاذ إجراءات مضادة معتبرة ذلك إعلان حرب. فيما قال متحدث باسم وزارة الخارجية في بيونج يانج إن قرار مجلس الأمن يرتكز على سيناريو أمريكي لتدمير النظام الاشتراكي لكوريا محذرًا من أن أي شخص سيحاول انتهاك سيادة كوريا الشمالية وحقها في الوجود حتى لو كان ذلك تحت لافتة قرار مجلس الأمن، سيواجه بلا هوادة من خلال أعمال قوية ناصحًا الولايات المتحدة بألا تخطئ في الحسابات.(109)

وتستند بيونج يانج في موقفها هذا إلى اعتبارين مهمين: أولهما؛ أنها تعتبر أن إصرارها على امتلاك السلاح النووي وأدوات توصيله من الصواريخ الباليستية متوسطة وطويلة المدى، إنما يأتي في إطار إجراءاتها الأمنية الاحترازية في مواجهة التحالف الأمريكي الياباني الكوري الجنوبي الرامي إلى تقويضها والنيل من أمنها وسيادتها. وليس أدل على ذلك من أن إجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية قد جاء بعدما زادت التهديدات الأمريكية لها، وهي التهديدات التي لم تختلف عن تلك التي تعرّضت لها العراق في بواكير الأزمة التي أدَّت في النهاية إلى احتلال الأمريكيين والبريطانيين للأراضي العراقية في مارس من العام 2003م، وبالتالي أدركت كوريا الشمالية الدرس العراقي، وهو أن وجود ما يمكنه أن يردع الأمريكيين هو الضمانة الوحيدة لابتعادهم عن التفكير

في صنع «عراقٍ جديد» في الجنوبِ الشرقي الآسيوي، وبالتالي جاءت التجربة النووية الكورية الشمالية الجديدة كعاملٍ مهم في ردع الأمريكيين.

وأما الاعتبار الآخر،فيتمثل في تضاؤل احتمالات لجوء المجتمع الدولي إلى الخيار العسكري ضد بيونغ يانغ، استنادًا إلعاملين: أولهما؛ معارضة الدول الحليفة لأمريكا والمحيطة بكوريا الشمالية لأي عمل عسكري ضد الأخيرة، حيث لا تزال كل من روسيا والصين تعارضان أي عمل تصعيدي عسكري ضد بيونج يانج، كما عبرتا عن قلقهما من مخاطر الإمعان في معاقبة بيونج يانج اقتصاديًّا، ولم تبديا حماسًا لتنفيذ العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي مؤخرًا، وحذرتا مرارًا من أن تؤدي عمليات تفتيش السفن القادمة إلى كوريا الشمالية إلى اندلاع مواجهة بحْرية مع الجارة الشيوعية النووية. وثانيهما؛ الثقافة العقائدية للمجتمع العسكري الحاكم في كوريا الشمالية، والذي يؤمن بفكرة الانتحار فداء لقضية سامية ودفاعًا عن الشرف؛ أي أن العقلية الحاكمة في كوريا الشمالية انتحارية ولن ترتدع بامتلاك أمريكا لقدرات نووية تستطيع إزالتها من الوجود. وقد تلجأ، في حال شعورها بخطر محدق، إلى استخدام الأسلحة النووية كسلاح أول للدفاع عن نفسها. الأمر الذي يجعل من الخيار العسكري ضد كوريا الشمالية،في ضوء ذلك، يعني شيئًا واحدًا وهو حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية،تمتد أصداؤها إلى العالم أجمع.(110)

ووسط هذا التصعيد المضاد من قبل كوريا الشمالية وانفلات الزمام من أيادي واشنطن وإخفاق آلياتها التهديدية والعقابية في كبح جماح طموحاتها النووية - لم تجد واشنطن بُدًّا من الرضوخ للواقع الجديد والدعوة خلال شهر نوفمبر 2006 لاستئناف المفاوضات السداسية مجددًا وعلى أسس جديدة تتفق وتطور موازين القوى مع الدولة الشيوعية التي باتت قاب قوسين أو أدنى من امتلاك السلاح النووي بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر وتحديات للاستراتيجية الأمريكية في قارة آسيا وفيما يخص نظام منع الانتشار النووي.(111)

أوربا تبدأ العصيان:

لم يكن التحالف الاستراتيجي والحضاري المزمن بين الولايات المتحدة ودول أوربا ليمنع بروز خلافات عديدة بين الجانبين على مختلف الأصعدة، وهي خلافات بدأت في الظهور منذ عقود لكنها تفاقمت في أعقاب الحرب الباردة وزوال التهديد المشترك للتحالف الأوروأطلنطي حتى أصبحت تفرض نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة مع النزوع المفرط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير العالم وَفْقَ رؤيتها الخاصة التي تخدم مصالحها وحدها توطئة للهيمنة على العالم،في الوقت الذي لاتحبذ فيه أوربا ذلك التصور الأمريكي، كما ترى في الآليات التي تنتهجها واشنطن لتنفيذه ما قد يتعارض ومصالحها مثلما لا يتفق وتصوراتها الاستراتيجية بشأن أمن القارة الأوربية واستقرار العالم. وقد أفضى تنامي تلك الخلافات بالتزامن مع عدم جنوح واشنطن نحو احتوائها أو علاجها بشكل جذري - خصوصًا بعد أن تراءى للمحافظين الجدد في البيت الأبيض أن بلادهم لم تعد بحاجة إلى أي دعم أوربي حقيقي في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الأمريكية - إلى إيجاد رغبة أوربية جامحة للتمرد على مساعي الشريك الأطلسي الأمريكي نحو الهيمنة على العالم وتهميش الشريك الأوربي. حيث بدأ شعور يحمل معاني الغبن والتهميش والإقصاء يتسلل إلى نفوس الأوربيين الذين ساورتهم شكوك في عدم اكتراث الحليف الأمريكي بمصالحهم الاستراتيجية وتطلعاتهم العالمية، خصوصا بعد أن أمعن في مزاحمتهم النفوذ في أكثر من موضع حول العالم، كان من أبرزها إفريقيا. وفي هذا السياق، يقول إيفود والدر، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون: «إن الطرفين الأمريكي والأوربي يسيران حقًّا باتجاه التصادم، فقبل هجمات 11 من سبتمبر كانت أمريكا وأوربا تسبحان ببطء، بعيدًا عن بعضهما البعض، ولكنهما الآن يندفعان بقوة نحو المواجهة». (112)

وقد تجلت ملامح ذلك التمرد الأوربي على الهيمنة الأمريكية المنفردة في أكثر من صعيد. فاقتصاديًّا، عكف الأوربيون على مواصلة تحديهم للمساعي

الأمريكية الرامية إلى تعظيم المكاسب الاقتصادية للولايات المتحدة مع تجاهل مصالح الأوربيين في هذا الخصوص،حيث تطالب الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول المنتجة للسلع الزراعية بإلغاء الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوربي ودول أخرى لمزارعيها؛ إذ ترى واشنطن أن هذا الدعم يؤدي إلى منافسة غير عادلة في تجارة السلع الزراعية ويؤثر على المزارعين الأمريكيين ويحد من قدرة السلع الزراعية الأمريكية على اختراق الأسواق الأوربية. وفي المقابل يرى الأوربيون أن الولايات المتحدة ليس من حقها اعتبار هذا الدعم معوقًا للتجارة الدولية ويؤكدون أن الولايات المتحدة نفسها تقدم دعمًا للسلع الزراعية ولكن بطريقة غير مباشرة حيث قدروا هذا الدعم بحوالي 11 ألف دولار للمزارع الواحد سنويًّا في حين يتلقى المزارع الأوربي نحو 5400 دولار سنويًّا.. ويدافع الاتحاد الأوربي عن الدعم الذي يقدمه للمزارع الأوربي مبررًا ذلك بانخفاض العائد من الأراضي الزراعية ولمنع المزارعين من هجرها.

فضلًا عن ذلك، يتصدى الأوربيون لمحاولات الولايات المتحدة لي عنق قوانين تحرير التجارة الدولية من أجل انتزاع بعض المزايا التجارية أو المكاسب الاقتصادية للحكومة أو الشركات الخاصة الأمريكية في مواجهة نظيراتها الأوربية،وهي الأمور التي ما كان للأوربيين التهاون بشأنها أو القبول بها. لذا نشبت الحروب التجارية بين الأوربيين والأمريكيين على أكثر من جبهة كان أبرزها تجارة الصلب، تجارة الموز، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على بعض شركات الاتحاد الأوربي بسبب تفضيله استيراد الموز من المستعمرات الفرنسية والإنجليزية السابقة في إفريقيا عن استيراده من دول أمريكا اللاتينية رغم رخص ثمنه، وهو ما جعل الاتحاد الأوربي يتخذ إجراءات مضادة حيث عارض فكرة إدخال تعديلات جديدة على نظام تجارة الموز؛ وذلك لأن هذا التعنت الأمريكي سيؤدي إلى انشقاقات داخل المجموعة الأوربية.علاوة على ما عرف ب«حرب الطائرات»؛ وذلك بسبب المنافسة بين شركتي «إيرباص» و«بوينج» والدعم المقدم لصناعة الطيران من

كلا الطرفين. وعلى صعيد آخر تفجرت أزمة أخرى بعد صناعة شركة إيرباص الأوربية طائرة عملاقة (3x-x)، والتي دفعت الرئيس السابق بل كلينتون إلى التحذير من نشوب حرب تجارية بين أوربا وأمريكا ما لم يتم حسم الخلاف حولها، وملخص هذه الأزمة أن أمريكا تتهم الأوربيين بتقديم دعم حكومي لشركة إيرباص، وهذا يعد خرقًا لاتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1994، وقد رفضت المفوضية الأوربية على لسان رئيسها رومانو برودي هذا الاتهام مؤكدًا أن الأمر يتعلق بقروض بقيمة 3 مليارات دولار من الحكومات الأوربية للشركة وسوف يعاد تسديدها.

كذلك عبر الاتحاد الأوربي صراحة عن رفضه قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتفسير النصوص القانونية لتحرير التجارة الدولية بما يحقق مصالحها، وانتهاجها سياسة ذات طابع فرديلإيثار مصالحها التجارية على حساب الآخرين، وتصرف الولايات المتحدة الأمريكية حيال قضايا تحرير التجارة العالمية من منطلق أنها القاضي والمدعي في آن واحد.كما أكد رفضه، وخاصة فرنسا، لمبدأ التفكير أو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا تحرير التجارة من منطلق احتفاظها بالموقف القوي دائمًا، واستخدامها القوة في تسوية المنازعات التجارية.

ومع تنامي ظاهرة التجارة الإلكترونية عالميًا، امتد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى هذا الميدان الجديد؛ حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على اختراق الأسواق الأوربية من خلال هذا النوع الجديد من التجارة الذي سيمتد إلى تجارة التجزئة والوكالات السياحية وغيرها، ومقابل ذلك يرى الاتحاد الأوربي ممثلًا في شركاته ومواطنيه وجماعات حماية المستهلك ضرورة التصدي لهذا الاختراق الأمريكي القادم عبر شبكة الإنترنت، وأن يتم وضع قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية التي تمس الخصوصيات والمعلومات الخاصة بالأفراد والشركات في الاتحاد الأوربي، ومن هنا اشتد الصراع الأوربي الأمريكي حول التجارة الإلكترونية؛ حيث أقرت دول

الاتحاد الأوربي مبدأ إلزام الشركات الأوربية بعدم نقل أية معلومات خاصة بعملائها إلى دول أخرى غير أوربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إلا في ظل شروط محددة، وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث ترى واشنطن أن هذا الإجراء سيعرقل نشاط شركاتها في القارة الأوربية، إلى جانب ذلك اقترحت اللجنة الأوربية فرض ضرائب قيمة مضافة على التجارة الإلكترونية، وقد لاقى هذا الاقتراح انتقادًا شديدًا من الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أن ذلك يثبط الجهود التي تستهدف وضع قواعد دولية للضرائب على التجارة الإلكترونية، كما يؤدي إلى ضعف الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير التجارة الإلكترونية دوليًا.(113)

وأمنيًا؛ برز التمرد الأوربي على الهيمنة الأمريكية بشكل واضح في ملمحين مهمين: أولهما، سعي الأوربيين لبناء ذراع عسكري يستعيضون به عن الدعم العسكري الأمريكي والتحالف الاستراتيجي مع واشنطن وذلك عبر تشكيل قوة أوربية موحدة بغية الاستقلال عن الهيمنة العسكرية الأمريكية. وثانيهما،معارضة الأوربيين لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الرامي إلى تطويق العالم بمنظومة دفاع صاروخي متطورة تضمن للأمريكيين الإمساك بزمامه.وفيما يخص الملمح الأول،يمكن القول إن نزوع الولايات المتحدة نحو الانفراد بإدارة الحلف الأطلسي أو أي تحالف دولي وتوجيههما بما يخدم مصالحها الاستراتيجية الأمريكية في المقام الأول دون مراعاة لمصالح الأطراف الأوربية الأخرى الحليفة، قد دفع الدول الأوربية إلى التفكير في حل لهذه المسألة يحفظ للأوربيين كرامتهم ويحمي مصالحهم من الهيمنة الأمريكية، فكانت المبادرة الفرنسية الألمانية بتشكيل ما يشبه القوة العسكرية الأوربية المستقلة عن حلف شمال الأطلسي،وهي الفكرة التي بدأت تترجم إلى إجراءات عملية في قمة كولونيا عام 1998م.الأمر الذي أثار القلق في نفوس الأمريكيين،حيث وصف وليام كوهين - وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس بل كلينتون - قوات الردع الأوربية أنها «طعنة» موجهة إلى قلب حلف الناتو.وفكرة هذه القوات نبعت من مبدأ أوربي يقول: إنه لا توجد حضارة

تستطيع العيش طويلًا إذا لم تكن لديها وسائل للدفاع عن نفسها.

و لم تخلُ العلاقات الأطلسية في أي وقت من مظاهر الهيمنة الأمريكية على الحلف المشترك، بما يشمل جوانب التسلُّح، والقيادات العسكرية، وصناعة القرار السياسي الأمني، فهذا ما استمرَّ بدرجات متفاوتة أثناء الحرب الباردة. ولكنَّ مظاهر الهيمنة لم تكن استعراضية تلفت الأنظار، بل بقيت وراء الستار الدبلوماسي، يواريها أو يخفف من وطأتها الارتباط بالحلف عبر مصالح أمنية مشتركة في مواجهة المعسكر الشيوعي، لكن هذه الهيمنة بلغت ذروتها وانتقلت إلى العلن عقب انتقال سياسة الانفراج إلى مرحلة الوفاق الدولي؛ إذ بدأ الحديث المباشر في أوربا عن سقوط الحاجة إلى مظلة نووية أمريكية واقية، وبالتالي إلى حلف شمال الأطلسي نفسه. وهنا تلاقت في تلك المرحلة الدعوات الأوربية الغربية مع الدعوات السوفييتية - قبيل تفكك الاتحاد السوفييتي - على تعزيز دور «مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا»، وكان الهدف الظاهر للعيان هو أن يأخذ مكان المعسكرين الشرقي والغربي على الصعيد الأمني أيضًا،كما تحوَّل المؤتمر نفسه إلى منظمة دائمة. وبحلول العام 1990 بدأت تُطرح مشاريع التميُّز الأمني الأوربي علنًا.(114)

وخلال قمة الأطلسي في ريجا نهاية نوفمبر عام 2006، برز التحدي الأوربي والفرنسي تحديدًا لواشنطن، حيث أعلنت باريس في أكثر من مناسبة أنها غير مستعدة لزيادة مشاركتها بقوات في أفغانستان، وذلك ردًّا على مطلب جاء من سكرتير عام حلف الأطلسي.. وبوش قبل بدء القمة انتقد علنًا الدول الرافضة لزيادة إسهامها في أفغانستان..فرنسا في النهاية وكبادرة تعاون وتضامن.. قررت أن تجعل قواتها الموجودة في أفغانستان.. والمخصصة أصلا لحفظ الأمن في العاصمة كابول، تتحرك في بعض الظروف لنجدة ودعم قوات في مناطق أخرى.. ولكن على أن يظل قرار التحرك قرارًا فرنسيًّا.. وليس صادرًا عن قيادة الأطلسي.

قضية خلاف أخرى باعدت بين مواقف واشنطن وباريس في قمة ريجا

الأطلسية، تعلقت بفكرة توسيع نطاق المشاركة بين الأطلسي والدول الأخرى.. مشاركة عالمية.. حيث أراد الحلف أن يحصل في القمة على ضوء أخضر لإقامة مشاركة جديدة مع أستراليا واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والسويد وفنلندا.. وهي مبادرة أمريكية تسعى إليها واشنطن لإعطاء بعد عالمي غير مسبوق للحلف.. كتعويض للدول التي تشارك في عمليات الحلف في أفغانستان والبلقان وأيضا في العراق.وترى فرنسا أن حلف الأطلسي كمنظمة أوربية أطلسية.. حلف عسكري أوربي أطلسي.. وهي لا تحبذ دخول الحلف في مشاركة عالمية أو كعملية تعويضية لكل من يشارك بقوات ولايمكن أن يصبح ناديا لكل الدول المتقدمة البيضاء. وإن كان المتتبع لأسلوب شيراك وفكره.. لابد أن يستشعر طموحه وطموح فرنسا إلى الحد من الهيمنة الأمريكية.. بل مما وصفه ليونيل جوسبان عندما كان رئيسًا لوزراء فرنسا، ب«الغطرسة الأمريكية»، ومن هنا كان طموحه إلى بناء أوربا موحدة قوية مترابطة تحقق التوازن مع القوة الأمريكية العظمى سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.. وقرر المبادرة بالدعوة لإنشاء قوة أوربية للتحرك السريع.. تكون جاهزة للعمل في المهام الخاصة والأزمات التي لا يكون فيها الحليف الأمريكي والأطلسي مستعدًا للتدخل. (115)

وتعتبرحرب كوسوفا نقطة تحول مهمة في مسيرة تعزيز التميز الأمني الأوربي،حيث كشفت أوضاع الأوربيين المعتمدين كلية على الأمريكيين عسكريًا، وآثار ذلك على صعيد القرار السياسي-الأمني، فآنذاك ازداد الإلحاح على تميز أوربي أكبر، وانضمت دول أوربية أخرى مثل بلجيكا وإسبانيا إلى مشروع الفيلق الأوربي المشترك، ثم كانت حرب كوسوفا التي تجاوزت حدود القرار السياسي إلى أسلوب التعامل الأمريكي مع الحلفاء الأوربيين، فقد كان الانزعاج شديدًا من التأخر في تقديم الصور والمعلومات التي يجمعها الأمريكيون عبر الأقمار الصناعية، وهو مما أشار إليه حتى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي جورج روبرتسون، البريطاني الأصل والأقرب إلى الأمريكيين سياسيًا، ولكن بشيء من اللباقة الديبلوماسية، حتى إن وزير الخارجية

الألماني يوشكا فيشر أكد في ميونيخ أن حالة كوسوفا يجب أن تبقى «حالة استثنائية» لا ينبغي تكرارها، بينما اعتبر وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين هذه الحالة نموذجًا لما ينبغي صنعه في المستقبل أيضًا، الأمر الذي جعل الأوربيين يتجاوزون أنفسهم بعد سنوات عديدة من التباطؤ والنزاعات فيما بينهم، فقرروا في قمة كولونيا -والتي تزامنت مع قمة الدول الثماني- الاتفاق على إنهاء الحرب الأطلسية في كوسوفا، واتخاذ خطوات عملية على طريق تميزهم العسكري الأمني والسياسي الخارجي، وقد ظهر مفعولها على السطح من خلال تعيين خافيير سولانا، مفوضًا باسم الاتحاد الأوربي للشئون الأمنية والسياسية الخارجية،وهي الخطوة التي اقترنت بخطوات عملية كان من أبرزها:

- قرار الاتحاد الأوربي في هلسنكي تشكيل فيلق عسكري مشترك يكون جاهزًا عام 2003 م ومزودًا بأحدث الأسلحة التي تمكنه من أداء مهام عسكرية سريعة.

- الاتفاق الفرنسي-الألماني على إطلاق قمر صناعي استطلاعي للتخلص من الاحتكار الأمريكي للمهام الاستطلاعية في حلف شمال الأطلسي.

- اتخاذ خطوات جديدة لتنشيط منظمة الاتحاد الأوربي الغربي واعتبارها المنظمة العسكرية للاتحاد الأوربي.

- التفاهم الفرنسي-البريطاني على تطوير الصناعة العسكرية المشتركة.

وكانت هذه الخطوات بمثابة منعطف حاسم في الجهود التي بدأت بها فرنسا فور انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره، وواجهت معارضة أمريكية شديدة بلغت درجة التهديد الضمني على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عقب القمة الأطلسية في روما سنة 1991 م عندما أشار إلى خطر تحول علاقات الحلفاء الأطلسيين إلى علاقات عداء بعد الحرب الباردة، ثم ربط ذلك بالعلاقات التجارية بين الجانبين، والتحذير من حرب تجارية، ثم تهديد وزير

الخارجيـة الأمـريكي السابق وارن كريسـتوفر بتوجـه واشنطن نحـو توثـيق علاقاتها بشرق آسيا وجنوبها الشرقي على حساب العلاقات التقليدية مع أوربا الغربية. (116)

وعشية انعقاد قمة دول حلف شمالي الأطلسي في لاتفيا مطلع العام 2007، كتـب الـرئيس الفرنسـي السـابق جـاك شـيراك مقـالًا فـي غايـة الأهمية نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية قال فيه إن هذا الحلف اعتمد على الولايات المتحدة لوقت طويل وإنه آن الأوان لتعزيز المشاركة الأوربية. وهذا يدل دلالة واضـحة علـى أن الأوربـيين، شـعوبًا ودولًا، لـم يعـودوا يحتملـون الوصـاية الأمريكية التي فُرضت عليهم باسم مشروع مارشال وباسم مواجهة الاتحاد السوفييتي والتصدي للمد الشيوعي الزاحف منذ الحرب العالمية الثانية التي كان للأمريكيين فيها الدور الأساسي.

وقد ذكر شيراك بالحرف في هذا المقال الذي عنوانه «على أوربا تقاسم عبء المسئولية في الناتو»: « لم تعد هناك هواجس لنشوب حرب واسعة في القارة الأوربية، لقد وطدنا علاقاتنا بروسيا ويفترض منًّا أن نتجنب عداوات جديدة.. إننـا نريـد تكوين شـراكة بين حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، ونحـن نـرحب بانضمام باقي دول البلقان إلى هذا الحلف».

وبذلك يكون شيراك قد شدد على دور حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية تضـمن الأمـن والاسـتقرار لحلفائـها و «كمنتـدى يسـتطيع فيـه الأوربـيون والأمريكيون توحيد جهودهم السلمية على المستوى الدولي»، ثم وبعد أن أكد الرئيس الفرنسي على ضرورة مصداقية هذا الحلف انتهى إلى القول: « لقد اعتمـد الأوربيـون علـى أمريكـا لفتـرة طويلـة وأنـه عليهم بـذل جهـود دفاعيـة إضافية تتناسب مع تطلعاتهم، وأن هذا يتطلب حوارًا استراتيجيًّا بين الاتحاد الأوربي وواشنطن من جهة وحلف الناتو من جهة أخرى». وطالب شيراك، في هـذا المقـال لـ «الغـارديان» البريطانيـة، بضرورة تشكيل مجموعـة اتصـال فـي أفغانستان «تضم دول المنطقة والدول المعنية والمؤسسات الدولية» وقال: «إن

علينا أيضًا تحديد اتجاه دائم للقيادة المشتركة ولآليات العمليات العسكرية من خلال مركز عمليات الاتحاد الأوربي».. وبهذا فإنه واضح كل الوضوح أن الرئيس الفرنسي عاد إلى نغمة عالم متعدد الأقطاب بدلًا لعالم القطب الواحد.

إن ما كان يسعى إليه شيراك من خلال هذا المقال الذي قصد نشره في صحيفة بريطانية هي صحيفة «الغارديان» هو إحياء النزعة السابقة الداعية لإبراز الكتلة الأوربية في وجه الولايات المتحدة، وهنا فإنه لا حاجة لحشد المزيد من الأدلة على أن هذا يصب في دعوة الصينيين والروس إلى ضرورة أن يقف العالم على أكثر من قدم بدل وقوفه على قدم واحدة هي القدم الأمريكية. وهنا عندما تبدأ روسيا باستعادة دور الاتحاد السوفييتي السابق، وعندما تنتقل من مرحلة الانكماش إلى مرحلة التمدد وتبدأ تحشر أنفها في الوضع في الشرق الأوسط وفي الملف النووي الإيراني، وفي كل أزمة مستفحلة من أزمات الكرة الأرضية الملتهبة، ومن بينها أزمة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، فإن هذا يعني أن مطلب العالم المتعدد الأقطاب بدلًا من عالم القطب الواحد غدا جديًّا، وأن على الولايات المتحدة في ضوء هذا كله وفي ضوء التحولات الهائلة في أمريكا اللاتينية، وأيضًا في ضوء سعي إيران الحثيث لتصبح دولة نووية، أن تأخذ هذا كله في اعتبارها وأن تبادر إلى تصحيح أخطائها في هذه المنطقة وفي العالم بأسره.

ويرى خبراء أنه عندما يقول شيراك هذا الذي قاله وعندما تبدأ روسيا فلاديمير بوتن ميدفيديف بالتصرف بهذه الطريقة وبحشر أنفها في كل شيء في الشرق الأوسط وفي العالم كله، وعندما تصل الصين إلى موقع القوة الاقتصادية في العالم، وتشهد أمريكا اللاتينية كل هذه النجاحات اليسارية، فإن على أمريكا أن تدرك أن المسألة غدت مسألة وقت فقط، وأن التغيير قادم لا محالة وأن عالم القطب الواحد قد وصل إلى نهاية الشوط، وأن العالم المتعدد الأقطاب لم يعد مجرد أوهام وخيالات بل أمرًا حقيقيًّا لا جدال فيه. وعندما يقول جاك شيراك ما قاله وعندما يتحرك لعقد قمة «مثلث فايمار» في مدينة «ميتلاخ» بمشاركة

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس البولندي ليخ كاجينسكي، ثم وفي الفترة ذاتها يعلن البرلمان الفنلندي أن فنلندا أصبحت الدولة السادسة عشرة في الاتحاد الأوربي، فإن على الأمريكيين أن يتلمسوا رءوسهم بجدية.(117)

ويبرز موقف التحالف الغربي الأطلسي من التعاطي مع روسيا، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق،كأحد أهم نقاط الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة. ففيما تصر الأخيرة على عزل روسيا استراتيجيًّا واستبعادها من أية ترتيبات أمنية إقليمية أو دولية، إلى جانب تطويقها عسكريًّا من خلال توسيع الناتو باتجاه الشرق ونشر قواعد للدرع الصاروخي الأمريكي في أوربا، ترى أصوات أوربية تعلو في فرنسا وألمانيا ويمتد صداها إلى دول أوربية عديدة، ضرورة إشراك روسيا في أية ترتيبات أمنية استراتيجية أوربية أو دولية، إذ تتحسس تلك الدول في موسكو شريكًا إقليميًّا ودوليًّا مهمًّا لا يجوز استبعاده أو تهميشه، ربما لأسباب لوجيستية واعتبارات جيواستراتيجية قد لا تشكل نفس القدر من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

وفي مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية الدولية في فبراير 2001 وصل الخلاف الأمريكي - الأوربي بصدد مستقبل السياسة الأمنية إلى ذروة جديدة علنًا،حيث بدأ الأوربيون يركزون على تأكيد رغبتهم في خارطة أمنية مستقبلية لأوربا بمشاركة موسكو وليس في مواجهتها أو ضدّها، وتضمّن ذلك الاعتراض على عدد من المواقف الأمريكية الاستعراضية التي يمكن أن تثير انزعاج موسكو، بما في ذلك ما رافق التعامل مع أحداث كوسوفا. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعي أوربا إلى تبديد عنصر المواجهة مع روسيا، ومن ثم إفشال المخطط الأمريكي.(118)

وتأكيـدًا لهذا المسعى،أقدمت فرنسا على خطوة جريئة خلال قمة حلف الأطلسي التي عقدت في ريجا عاصمة لاتفيا نهاية شهر نوفمبر 2006، حيث دعا الرئيس شيراك نظيره الروسي السابق فلاديمير بوتين للقاء لعشاء ثنائي غير رسمي بينهما على هامش قمة الأطلسي،حيث تحرص فرنسا على ألا يبدو

حلف الأطلسي وكأنه منظمة معادية لروسيا،وألا تكون روسيا معزولة عنه،وتفعيل المشاركة القائمة بين الأطلسي وروسيا.فشيراك يحذر من خطورة عزلة روسيا ويؤكد ضرورة تجنب ظهور خطوط شقاق جديدة مع هذه القوة العالمية التي لها وزنها وثقلها وأهميتها في مواجهة التحديات.. كما يؤكد ضرورة إقامة علاقات ثقة بين أوربا وبينها.غير أن اللقاء لم يتم بسبب اعتراض واشنطن ودول أوربا الشرقية وبريطانيا على التصرف الفرنسي حيث يأتي هذا اللقاء الودي الروسي الفرنسي وسط انتقادات لبوتين وموقفه من حقوق الإنسان ووسط اتهامات قوية لنظامه بتصفية معارضين وتسميم عميل سابق في المخابرات الروسية لجأ إلى لندن ومات فيها.في حين أرجعت بعض المصادر الدبلوماسية ذلك إلى رفض الكرملين طلبا عبرت عنه الرئيسة فيرا فايك فريبرجا رئيسة ليتوانيا بإعطاء بعد رسمي ثنائي روسي ليتواني لهذه الزيارة التي يقوم بها لأول مرة رئيس روسي لهذا البلد من بلدان البلطيق المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، بمعنى ألا يقتصر الأمر على عشاء غير رسمي احتفالا بشيراك.. بل أن يكون هناك لقاء رسمي ومباحثات بين بوتين ورئيسة ليتوانيا. (119)

وفي مايو من عام 2008 اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوربي على إطلاق المفاوضات الأوربية الروسية رسميًا بهدف التوصل إلى اتفاق شراكة يغطي مختلف مجالات التعاون بين الجانبين، وذلك بعد أن تم التوصل إلى اتفاق لإنهاء معارضة بولندا وليتوانيا التي استمرت 18 شهرًا،حيث سيغطي الاقتصاد والتجارة وقضايا الأمن الداخلية والخارجية والأبحاث والتعليم والثقافة واتفاقيات صناعية في مجالات مثل الطاقة، علمًا أن روسيا تعتبر موردًا رئيسيًا للطاقة لكثير من دول الاتحاد الأوربي. وقد أكد مسئولو الاتحاد الأوربي أن الاتحاد يتطلع إلى مساواة في فرص فتح الأسواق، وسيسعى لإبرام اتفاق تجارة حرة مع روسيا حين تنضم روسيا لمنظمة التجارة العالمية.

وقد تم الاتفاق على ذلك التفويض بعد أن اتخذت خطوات من قبل موسكو

والجانب الأوربي لتسوية خلافات قديمة على مختلف الأصعدة، حيث أضيف ملحق يتناول مخاوف ليتوانيا بشأن ما أسمته «نزاعات مجمدة» خاصة بحدود روسيا مع مولدوفا وجورجيا. فقد أبرزت من جديد الخلافات حول منح هذا التفويض الانقسام بين عواصم أوربا الغربية التي تؤكد على الحاجة لعلاقات قوية مع روسيا،من جانب ودول شرق أوربا، ومعظمها شيوعية سابقة، تريد أن يتخذ الاتحاد الأوربي موقفًا أكثر صرامة في تعامله مع موسكو من جانب آخر. ويسعى الاتحاد الأوربي إلى إبرام اتفاق شراكة استراتيجي مع موسكو يحل محل الاتفاق الحالي بعد أن انتهت فترة سريان مفعول الاتفاقية في الأول من ديسمبر 2007 وتم تمديدها بشكل تلقائي وفقًا لنص الاتفاقية. وكان الاتحاد الأوربي وروسيا وقعا اتفاقية الشراكة والتعاون بينهما في جزيرة كورفو اليونانية في الرابع والعشرين من شهر يونيو 1994، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من شهر ديسمبر1997، وتبلغ فترة الاتفاقية 10 سنوات مع إمكانية تمديدها إذا كان الطرفان متفقين على ضرورة ذلك.وتقول الأرقام الأوربية إن نسبة العجز بين الطرفين قد وصلت إلى 70 مليار يورو، وذلك بسبب وجود خلل في المبادلات التجارية بين الطرفين؛ إذ تزايدت الصادرات الأوربية إلى روسيا بمعدل ثلاث مرات بين الأعوام 2000 و2006، في حين تزايدت الصادرات الروسية إلى أوربا بمقدار الضعف فقط في الفترة نفسها، حسب بيان صادر عن مكتب الإحصاءات الأوربي. ويرد معدو البيان هذا الخلل إلى تزايد العجز في المبادلات في مجال الطاقة والمحروقات، وهو الأمر الذي لم يتم تعويضه بارتفاع، في مجال تبادل المنتجات الصناعية والمركبات.(120)

وفي كلمة ألقاها في مؤتمر ميونيخ الدولي للسياسة الأمنية المنعقد في ألمانيا في فبراير 2009، أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صراحة على أن روسيا لا تمثل تهديدًا لأوربا أو الحلف الأطلسي قائلًا: «روسيا اليوم لا تشكل تهديدًا عسكريًّا للاتحاد الأوربي أو الناتو». وأضاف «لا أعتقد أن التهديد الأكبر الذي يواجه الاتحاد الأوربي سيكون عدوانًا عسكريًّا من قبل روسيا». واعتبر ساركوزي أن روسيا تواجه العديد من التحديات الداخلية التي تصرفها عن

التفكير في مثل ذلك العدوان العسكري. وتبنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل موقفًا مقاربًا لموقف الرئيس الفرنسي بتأكيدها على أهمية دور روسيا في بناء أمن أوربا.وفي السياق ذاته، أعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوربي خافيير سولانا أنه يتعين على الغرب أن يأخذ على محمل الجد المقترحات الروسية بشأن إقامة نظام أمني أوربي يضم روسيا والدول الأوربية؛ إذ أكد سولانا أن «دعوة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف إلى التوصل إلى معاهدة أمنية جديدة في أوربا تستحق التعامل معها بجدية». وأضاف أنه «يتعين على الولايات المتحدة وأوربا أن تشاركا في المناقشات».وكان ميدفيديف دعا في يونيو 2008 إلى التوصل إلى معاهدة دولية تهدف إلى حظر استخدام القوة «من فانكوفر إلى فلاديفوستوك». ولاقت دعوة ميدفيديف استجابة متباينة في أوربا. وباتت الاستجابة أقل عقب الحرب بين روسيا وجورجيا في أغسطس2008 بشأن إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.بيد أن المسئول الأوربي أوضح أن المشكلة الرئيسية في العلاقة بين روسيا والغرب تتمثل في انعدام الثقة وهو الأمر الذي يجب التعامل معه عبر القنوات الدبلوماسية.وفيما وصف سولانا مخاوف روسيا من أن الغرب يشكل تهديدًا لأمنها بأنها «سخيفة» ولكن يجب التعامل معها عبر خلق «مناخ للتعاون» بين أوربا والولايات المتحدة وروسيا. كما أكد سولانا على أنه يتعين على أي اتفاق جديد أن يحافظ على دور الولايات المتحدة في الأمن الأوربي وحرية الدول الأوربية في اختيار حلفائها وحظر فكرة ما سماه «مجالات النفوذ المميزة» في أوربا.(121)

أما قضية الدرع الصاروخي الأمريكي، فقد شكلت هي الأخرى منعطفا مهما في مسيرة العلاقات الأمريكية الأوربية،حيث أصرت إدارة بوش على إحياء فكرة إقامة منظومة متكاملة ومتطورة لاصطياد الصواريخ الباليستية طويلة المدى عبر نشر «نظام دفاع قوي» مضاد للصواريخ في ألاسكا يهدف إلى تفادي هجمات صاروخية محتملة من بلدان تصفها واشنطن أنها خارجة عن القانون وبمقدورها استخدام صواريخ طويلة المدى محملة برءوس غير تقليدية، مثل

العراق، إيران، ليبيا، كوريا الشمالية.ولكن نشر هذا النظام يقتضي إعادة النظر في معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية (آي بي إم) المبرمة عام 1972 بـين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفييتي، وهـو مـا تعارضـه موسـكو بشدة،حيث ترى أن حصول الدول المذكورة على مثل هذه التقنية لن يتأتى قبل خمسة عشر عاما على الأقل. وقد أدّى سعي وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين لإقناع الأوربيين بمبررات نظام الدفاع المضاد للصواريخ الذي كانت الولايـات المتحـدة تتطلـع إلـى نشـره عـام 2005 إلـى نشـوب أزمـة ثقـة بـين الأوربيين والأمريكيين في مؤتمر ميونيخ الدفاعي 2002. حيث تحول المؤتمر إلى مناسبة للتصادم وتبادل الاتهامات بين الحلفاء الأطلنطيين على أثر تنامي المخـاوف الأوربيـة من سعي واشنطن لتطويق العالم عسكريًّا توطئة لبسط هيمنتها المطلقة عليه استنادًا إلى تفوقها العسكري الكاسح، في الوقت الذي يزيـد الـهوة التقنيـة بين الأوربيين والأمريكيين ويجعل أمريكا أكثر أمنا من أوربا،لتتلاقى بذلك، وللمرة الأولى، التوجهات الأوربية والروسية والدولية حول رفض هذا المخطط الأمريكي الذي لا طائل منه سوى إحكام قبضة واشنطن وهيمنتها على العالم وهو التلاقي الذي كان أحد الأسباب المهمة التي أجبرت إدا رة الرئيس أوباما على تجميد خطط نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوربا. (122)

وسياسيًّا، يمكن القول إن الخطوات الأوربية الرافضة للهيمنة الأمريكية عمومًا لم تبدأ بالمواقف الفرنسية الألمانية بشأن الحرب ضد العراق، وإنما بدأت إبان الحرب العالمية الثانية، حينما استخدمت واشنطن السلاح النووي ضد اليابان في الحرب، مما أثار مخاوف أطراف أوربية هرعت لامتلاك السلاح النووي بعد ذلك مباشرة، ثم في أعقاب الانهيار المدوي لما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي السابق بدأ التمرد الأوربي في رفض الأوربيين استئثار واشنطن بالسيطرة على مجلس الأمن الدولي وقراراته الذي تتمتع دولتان أوربيتان فيه بحق النقض، أو نزوعـها نحـو تـهميش الشرعية الـدولية وتجـاهل المنظمة الدولية والتصرف بشـكل منفرد بعيدًا عنها. وقد حـذر خبراء القانون الدولي من أنه في حالة

خضوع مجلس الأمن الدولي للولايات المتحدة الأمريكية فإنه سيحمل المجلس نفسه المسئولية عن نظام دولي خاضع للهيمنة الأمريكية، «وسيكون لدينا آنذاك نظام سلام أمريكي،Pax Americana مثل نظام السلام الروماني ؛ فقبل ألفي عام أعلنت روما وجوب «أن يخضع الجميعPax Romana للإمبراطورية حفاظًا على السلام العالمي».. وهذا ما تصنعه الولايات المتحدة الأمريكية الآن.

ومن ذلك تعاطي الأمريكيين مع المسألتين العراقية والإيرانية،فبالرغم من موالاة بعض الدول الأوربية لإدارة بوش في موقفها من تلك القضايا، فقد اتخذت كل من ألمانيا وفرنسا على سبيل المثال موقفًا رافضًا للحرب الأمريكية على العراق بالطريقة التي اتبعتها واشنطن، وهذه المعارضة لم تبدأ بالموقف الألماني في نهاية عام 2002 بل بدأت في مطلع العام نفسه عندما طرح وولفويتز نفسه - في منتدى ميونيخ للشئون الأمنية في فبراير 2002م، بعد انتهاء الموجة الرئيسية من الحملة العسكرية ضد أفغانستان مباشرة- خطة توجيه ضربة عسكرية للعراق. كما كانتا حريصتين على تسوية المسألة النووية الإيرانية بالطرق السلمية دونما لجوء إلى القوة.وقد استندت المواقف الأوربية في هذا الخصوص إلى اعتبارات مصلحية براجماتية لا تتصل فقط بالوقوف في وجه الغطرسة ومساعي الهيمنة الأمريكية وإنما تمتد لتطال مصالح اقتصادية ملحة لأوربا في منطقة الخليج العربي.

ولئن تغير الموقف الفرنسي أو الألمانى بعض الشيء بعد ذلك، فمرد ذلك إلى حرص برلين وباريس على عدم الاصطدام بواشنطن حاليا ورغبة فرنسا في ألا تصل القطيعة بينها وبين واشنطن إلى درجة المواجهة المطلقة في مجلس الأمن الدولي وخارج نطاقه؛ أي إلى شبه ما كان بين المعسكرين الغربي والشرقي. وقد يكون ذلك أقرب إلى قبول فرنسا بالحرب كارهة، من أن تجد نفسها أمام حرب تزيل أرضية النظام الدولي التي لا تزال تقف عليها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وكثيرًا ما كانت قضايا الدول النامية وأسلوب علاجها من أهم أسباب الخلاف بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه القضايا جعلت هذا الخلاف يتطور ليدخل في مرحلة حرب كلامية وتوبيخ متبادل بين الطرفين؛ وذلك من أجل الإساءة إعلاميًّا للطرف الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي ديسمبر 1997م أَدْلَت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بتصريح لوكالات الأنباء حول المساعدات المقدمة لتدريب شرطة البوسنة؛ حيث ذكرت «أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم 90٪ من المساعدات المتفق عليها في هذا المجال، وأن على الاتحاد الأوربي أن يفعل المزيد والمزيد»، وهو ما أثار رد فعل غاضبًا تجاه الاتحاد الأوربي من الرأي العام والإعلام الأمريكيين؛ حيث أغفلت أولبرايت عمدًا أن تشير إلى أن الاتحاد الأوربي ساهم بحوالي 70٪ من ميزانية قوات حفظ السلام في البوسنة وتحمل 80٪من تكاليف عمليات إعادة الإعمار.وفي إبريل 2000م انتقد الرئيس الفرنسي جاك شيراك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدول النامية التي تقوم على شعار «تجارة لا مساعدات»، حيث هاجم هذه السياسة ووصفها بالغباء، وهذا الهجوم الفرنسي ضد السياسة الأمريكية تجاه العالم الثالث لاقى تأييدًا أوربيًّا خلال مؤتمر الدول الثماني الصناعية في يوليو 2000م في اليابان. وفي أواخر يوليو 2000م وجَّه الرئيس الأمريكي بل كلينتون توبيخًا قاسيًا للزعماء الأوربيين بسبب قيامهم بدعم الطائرة الأيرباص مهددًا بتقديم دعم أكبر لشركة بيونج، واللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لفرض عقوبات على الاتحاد الأوربي. (123)

وثقافيًّا، يبدو الرفض الأوربي للهيمنة الأمريكية في أبهى صوره حيث تتصدى أوربا بزعامة فرنسا،وكذا بريطانيا، لنزوع واشنطن المستمر نحو أمركة أوربا والهيمنة على تراثها الثقافي عبر فرض الثقافة الأمريكية عليها سواء من خلال اللغة الإنجليزية ذات اللكنة والطريقة والكتابة الأمريكية، والتي تتصدى لها بريطانيا،أو من خلال المنتجات الفنية والثقافية الأمريكية التي تغزو أسواق الثقافة الأوربية، والتي يستوحى بعضها من روايات أو أعمال أدبية أوربية يتم

التعاطي معها دراميًّا أو لغويًّا بنهج أمريكي مختلف ينال من محتوياتها الأصلية على نحو يغضب الأوربيين.(124)

بعبارة أخرى، يمكن الزعم أن مساعي الهيمنة الثقافية من قبل الولايات المتحدة، عبر العولمة الثقافية، قد قوبلت بتمرد شديد من قبل بعض الثقافات الأخرى، ليس فقط في دول العالم الثالث ولكن أيضًا على مستوى بعض الدول الغربية ذات الوشائج الثقافية والحضارية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية،وهو ما ظهر جليًّا في المساعي الحثيثة التي بذلتها تلك الدول من أجل إبراز خصوصيتها الثقافية والتشبث بها في مواجهة المساعي الأمريكية لفرض الهيمنة الثقافية على العالم.

ففي فرنسا على سبيل المثال،يلحظ من يتابع تطور العلاقات الفرنسية الأمريكية أن ثمة حساسيات ثقافية شديدة الوطأة بين الجانبين تتوارى خلف تباين المواقف السياسية واختلاف الرؤى الاستراتيجية وتعارض المصالح الاقتصادية بين باريس وواشنطن منذ عقود. فقد برز المتغير الثقافي، كما هو معلوم، بشدة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، بكل ما تنطوي عليه من تفاهمات وتباينات، نظرًا لعوامل شتى يأتي في صدارتها أهمية عامل الثقافة لدى الطرفين؛ فالأمريكيون يعتبرون الثقافة آلية مؤثرة من بين الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها الهيمنة على العالم وتعزيز النفوذ الأمريكي في ربوعه على اعتبار أن واشنطن تسلك في سبيل بسط سيطرتها على العالم مسالك شتى منها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري أو اقتصادي، ثم يأتي المسلك الثقافي ليمثل القوة الناعمة التي ربما تفلح في إنجاز ما تعجز عن تحقيقه المسالك الأخرى.

وعلى الجانب الفرنسي، تشكل الثقافة مكونًا مهمًّا من مكونات الشخصية الوطنية الفرنسية، كما تعد ركنًا ركينًا من أركان الدور الفرنسي على الصعيد العالمي، وهو الأمر الذي يعد نتاجًا طبيعيًّا لغزارة وثراء الميراث الثقافي الفرنسي وولع الفرنسيين وتباهيهم بهذا الإرث الثقافي الفريد. ويجب ألا ننسى

أن فرنسا ظلت لعقود من الزمن تعتبر نفسها حامي حِمَى المذهب الكاثوليكي حول العالم،كما لا يغيب عنا أيضًا، أنه خلال الحقبة الاستعمارية التي عرفها العالم كان الاستعمار الفرنسي وحده من بين القوى الاستعمارية العالمية العديدة هو الذي تحتل الثقافة مكانة مهمة على أجندة سياسته الاستعمارية، وليس أدل على ذلك من الدور العلمي والثقافي الذي اضطلعت به الحملات العسكرية الفرنسية في مصر وعدد من الدول الإفريقية الأخرى جنبًا إلى جنب مع المهام والأهداف التقليدية للقوى الاستعمارية في مستعمراتها، والتي تتصدرها اعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية في المقام الأول.

من هذا المنطلق كان طبيعيًا أن تمثل الخصوصية الثقافية أحد أركان المنافسة الفرنسية الأمريكية إلى النحو الذي يدفع بالفرنسيين إلى تحري كافة السبل الكفيلة بالتصدي للعولمة الثقافية المؤمركة؛ بغية الحفاظ على تفرد وتميز الهوية والخصوصية الثقافية الفرنسية.(125)

وفي كتابه المعنون، «العداء لأمريكا»، والصادر عن دار سوى بفرنسا عام 2002، يتعرض الكاتب والباحث الفرنسي فيليب روجر، لهذه القضية، ويستهل الكاتب كتابه بجملة ذكرها جورج واشنطن: «إن الأمة التي تترك لمشاعرها الطبيعية العنان سواء بحب أو بكره تجاه أمة أخرى تصبح بشكل أو بآخر عبدة، تصير عبدة لهذا الكره أو هذا الحب»،حيث يحاول الكاتب توظيفها في تحليله لجذور وتطور العداء الفرنسي للأمركة.

ويرى المؤلف أن الفرنسيين بدورهم ظلوا ينظرون من أعلى إلى الأمريكيين باعتبارهم يتسمون بالغلظة وعدم الكفاءة، علاوة على أنهم أصحاب ثقافة الدولار المفرطة في المادية. وينتقد الفرنسيون الشخصية الأمريكية وينأون بأنفسهم عن سماتها المادية التي تنزع نحو العنف، ويشيرون في ذلك إلى بروز ما يسمونه جنس اليانكي، الذي يطلق على الأمريكيين الشماليين، والذي يتسم بالحدة والخشونة، ويعتبر المؤلف أن تبلور هذا الجنس الجديد انتصارٌ للإنجليز في مواجهة الفرنسيين حتى على المستوى اللغوي.ولم تنج المرأة الأمريكية

من استهجان الفرنسيين للشخصية الأمريكية، حيث وصفوها بالتحرر الزائد، والتسلط على الرجال، ثم أضافوا إلى ذلك جهلها وكسلها في القيام بالأعمال المنزلية وتهربها من الاضطلاع بمسئولياتها الحياتية. وتظل هجرة الفرنسيين إلى الولايات المتحدة قليلة نظرًا للحاجز النفسي القائم، حيث لعب الأدب الفرنسي دورًا في إلصاق صورة الفاشل والوضيع بمن يسافر أو يهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويشير الكاتب في هذا المقام إلى أعمال كتاب فرنسيين من أمثال بلزاك وستندال وغيرهما.(126)

ويمكن القول إن العداء الثقافي الفرنسي للتجربة الأمريكية يعتبر الرافد المستمر المسيطر في معظم الوقت على الخطاب الخاص بالعداء الفرنسي للأمركة.ويأخذ هذا العداء الفرنسي للأمركة أشكالا عدة أهمها الجانب الديني؛ حيث الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية؛ إذ تعتبر فرنسا نفسها حامية المذهب الكاثوليكي وراعية الكنيسة الكاثوليكية في مواجهة باقي المذاهب المسيحية أو الأديان الأخرى، لاسيما البروتستانتية، التي تنتشر كالنار في الهشيم بين ربوع الدولة الأمريكية المترامية الأطراف، كما تدعم الدولة الأمريكية عمليات التبشير بها عالميًا في تحد واضح للكنيسة الكاثوليكية وتهديد صريح للخصوصية الثقافية الفرنسية بمفهومها الأوسع.

ولا تقتصر المنافسات والمواجهات الثقافية بين فرنسا وأمريكا على التباين أو الاختلاف الديني المذهبي فقط، وإنما تمتد لتشمل المفهوم الديني الجانح باتجاه التدين في مواجهة المفهوم العلماني الذي يميل نحو المادية وعدم الالتزام بمنهج الدين.حيث تعتبر فرنسا نفسها واحة للتدين وممارسة الشعائر الدينية الكاثوليكية فيما تبدو أمريكا من وجهة نظر الفرنسيين مستنقعًا يموج بالسعي وراء المال والملذات الدنيوية بمنأى عن الدين والخلق الرفيع، وهو الأمر الذي عبر عنه الكاتب الفرنسي بول موران في آخر صفحة من كتابه المعنون «أبطال العالم»: « إن أمريكا دولة لا يعني فيها الصليب إلا أنه علامة زائد». وفي هذا السياق أيضًا تسود في فرنسا تعليقات تعكس مثل هذه

التصورات من قبل الفرنسيين حيال الوضع الديني المتردي في الولايات المتحدة من أبرزها «إن الأمريكيين مواطنون ليسوا متدينين بحق في دولة ليست علمانية بحق».

جانب آخر من جوانب العداء الثقافي الفرنسي للأمركة؛ يتمثل في الحساسية المفرطة التي يبديها الفرنسيون حيال المنتج الإبداعي الأمريكي الموجه إليهم سواء كان فنيًّا أو ثقافيًّا. ويبدأ الأمر من اللغة حيث يفرط الفرنسيون في اعتزازهم بلغتهم الوطنية في مواجهة اللغة الإنجليزية التي تعد الأداة الفاعلة للأمركة، ولا يدخر الفرنسيون جهدًا في تلمس كافة السبل الكفيلة بنشر ودعم اللغة الفرنسية حول العالم والحيلولة دون طغيان الانتشار السريع للغة الإنجليزية عليها في بقاع العالم المختلفة،وهو الأمر الذي ربما يفسر المحاولات الفرنسية المستميتة لمناهضة التغلغل الأمريكي في القارة الإفريقية،حيث العدد الأكبر من المتحدثين بالفرنسية حول العالم.

وإلى جانب اللغة هناك الإنتاج الإبداعي أدبيًّا كان أو فنيًّا، حيث لا يألو الفرنسيون جهدًا في المحافظة على رصيدهم في هذا الصدد في مواجهة الهجمة التي تشنها المنتجات الفنية والأدبية الأمريكية لاسيما الدراما السينمائية ذات السمعة العالمية المدوية بسبب الإنتاج الضخم والإبهار الشديد الذي يعتمد على تكنولوجيا وصناعة فائقة التطور،حيث لا تتورع الدولة الفرنسية عن تقليص عدد الأفلام الأمريكية في دور العرض السينمائية الفرنسية أو حتى تقليل مدة بقائها في تلك الدور إلى أقل فترة ممكنة لتفسح المجال أمام الأفلام الفرنسية. ولايزال مهرجان كان السينمائي الدولي ينافس مهرجان الأوسكار الأمريكي متهما إياه بالمادية المفرطة وغلبة النزعة التجارية على أفلامه وفعالياته بينما يمثل مهرجان كان الفرنسي الطابع الفني الراقي الهادف والرؤى الثقافية والحضارية السامية المتجردة من التوجهات المادية والنزعات التجارية.

وعلاوة على ما سبق،برزت حدة العداء الفرنسي للأمركة في جوانب أخرى

التصورات من قبل الفرنسيين حيال الوضع الديني المتردي في الولايات المتحدة من أبرزها «إن الأمريكيين مواطنون ليسوا متدينين بحق في دولة ليست علمانية بحق».

جانب آخر من جوانب العداء الثقافي الفرنسي للأمركة؛ يتمثل في الحساسية المفرطة التي يبديها الفرنسيون حيال المنتج الإبداعي الأمريكي الموجه إليهم سواء كان فنيًّا أو ثقافيًا. ويبدأ الأمر من اللغة حيث يفرط الفرنسيون في اعتزازهم بلغتهم الوطنية في مواجهة اللغة الإنجليزية التي تعد الأداة الفاعلة للأمركة، ولا يدخر الفرنسيون جهدًا في تلمس كافة السبل الكفيلة بنشر ودعم اللغة الفرنسية حول العالم والحيلولة دون طغيان الانتشار السريع للغة الإنجليزية عليها في بقاع العالم المختلفة،وهو الأمر الذي ربما يفسر المحاولات الفرنسية المستميتة لمناهضة التغلغل الأمريكي في القارة الإفريقية،حيث العدد الأكبر من المتحدثين بالفرنسية حول العالم.

وإلى جانب اللغة هناك الإنتاج الإبداعي أدبيًّا كان أو فنيًّا، حيث لا يألو الفرنسيون جهدًا في المحافظة على رصيدهم في هذا الصدد في مواجهة الهجمة التي تشنها المنتجات الفنية والأدبية الأمريكية لاسيما الدراما السينمائية ذات السمعة العالمية المدوية بسبب الإنتاج الضخم والإبهار الشديد الذي يعتمد على تكنولوجيا وصناعة فائقة التطور،حيث لا تتورع الدولة الفرنسية عن تقليص عدد الأفلام الأمريكية في دور العرض السينمائية الفرنسية أو حتى تقليل مدة بقائها في تلك الدور إلى أقل فترة ممكنة لتفسح المجال أمام الأفلام الفرنسية. ولايزال مهرجان كان السينمائي الدولي ينافس مهرجان الأوسكار الأمريكي متهما إياه بالمادية المفرطة وغلبة النزعة التجارية على أفلامه وفعالياته بينما يمثل مهرجان كان الفرنسي الطابع الفني الراقي الهادف والرؤى الثقافية والحضارية السامية المتجردة من التوجهات المادية والنزعات التجارية.

وعلاوة على ما سبق،برزت حدة العداء الفرنسي للأمركة في جوانب أخرى

عديدة، من أهمها: التعليم على سبيل المثال؛ حيث ازدادت وطأة الرفض الشعبي والرسمي داخل فرنسا لتغلغل اللمسات الأمريكية على نظام ومناهج التعليم في البلاد،و أصبح ينظر إلى أمركة العملية التعليمية في فرنسا باستهجان شديد، سواء كان ذلك بالنسبة للتعليم الأساسي، والذي أطلقوا عليه مسمى «الليسيه لايت»، أو التعليم العالي. فضلًا عن ذلك،تنامت موجة العداء الشعبي الفرنسي لكل ما هو أمريكي بما في ذلك المنتجات الزراعية والغذائية كمنتجات ماكدونالدز وكنتاكي، كما أوقفت الحكومة الفرنسية الانتشار التجاري لكوكاكولا لأسباب زعمت أنها تتعلق بالصحة العامة. (127)

ولا يعتبر فيليب روجر أن العداء الفرنسي للأمركة هو أمر عارض أو قصير المدى بل يؤكد أنه متجذر في التاريخ، قليل التأثر بالظروف والتغيرات الدولية. ولا يمكن اكتشافه عن طريق تلك المتغيرات الموسمية، فقد تشكل داخل الزمن ومن خلاله.وعلى خلاف الاعتقاد السائد، فالعداء لا يرجع إلى حرب فيتنام، ولا إلى الحرب الباردة، ولا إلى ثلاثينيات القرن العشرين، رغم أنه شهد بعض الصعود آنذاك. وإنما هي عوامل متداخلة منذ نهاية القرن التاسع عشر ومستمرة إلى اليوم وغدا داخل الثقافة والوعي الجمعي للمجتمع الفرنسي.

هذا، ويرى روجر أيضًا أن العداء الفرنسي للأمركة يمثل معطى رئيسيًّا في الحياة الثقافية والسياسية في فرنسا، وهو عداء ملتهب تتميز به فرنسا عن سائر الدول الأوربية. ويتسم هذا العداء بالتناقض والغموض في الوقت ذاته، حيث لم تدخل فرنسا الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية أبدًا، بالإضافة إلى أن العنف الذي يتسم به العداء الفرنسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية يبدو منقطع الصلة بالتوترات والاختلافات التي تحدث بالفعل، ذلك أن العداء تجاه الأمركة لا يعتبر نقدا للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إنه لا يلبس طابع الأيديولوجية أو العقدية، بل إنه يجمع اليمين واليسار على السواء. حيث يشرح العداء الفرنسي للأمركة نفسه على أنه تدرج سلبي في أنواع الخطاب

الذي يشكل التقليد في فرنسا، بمعنى أن هذا الخطاب يزداد ثراء من جيل إلى جيل بحيث يشكل رابطة بين الفرنسيين المنقسمين أيديولوجيا. وهذا في رأي روجر هو سر الاستثناء الفرنسي في معاداة الأمركة.(128)

وفي بريطانيا، وعلى الرغم من وشائج الترابط والتلاقي التي تربط بين الإنجليز والأمريكيين على مختلف الأصعدة الثقافية منها والسياسية والحضارية، فإن البريطانيين لا يتورعون عن إظهار ضيقهم في أحيان كثيرة من طغيان النمط الأمريكي على حياتهم، لاسيما فيما يخص الحياة المعرفية. ومن الأقوال الساخرة التي تحاول أن تقوّم طبيعة العلاقة بين البريطانيين والأمريكيين، عبارة أنهما «بلدان تفرقهما اللغة الواحدة»، وذلك في إشارة إلى حالة ثقافية يتحدث فيها كلا الشعبين اللغة نفسها، لكنَّ كلًّا منهما طورها بطريقة مختلفة عن الآخر. وتبدو الحساسيات واضحة بين الشعبين في هذا المجال خصوصًا لدى البريطانيين الذين يعتبرون بلادهم الوطن الأم للغة الإنجليزية، بينما سطا الشعب الشقيق على اللغة وراح يتدخل ليس فقط في طريقة نطقها واستعمال مفرداتها، ولكن حتى في طريقة التهجئة، فيلغي أحرفًا من طريقة كتابة بعض الكلمات، ويمنح تسميات مختلفة للأشياء.

لكن المفردات في شكلها المطلق لفظًا وكتابة ليست هي المشكلة الحقيقية في هذا المجال، فالأمر الذي يثير الجدل ثقافيًا هو ما يحدث في عالم النشر، حيث يعبّر الكثير من الكتاب والمثقفين الإنجليز عن استيائهم من أمركة الكتب الإنكليزية المطبوعة في الطرف الآخر من الأطلسي. لكن الأمريكيين يردون التهمة نفسها؛ أي «أنجلزة الكتب الأمريكية» المطبوعة في بريطانيا. لذا فإن كتابًا مشاهيرَ من الجانبين، مثل مارتن آميس وجون أبدايك، لا تنشر أعمالهما في السوقين الإنجليزي والأمريكي بالطبعة ذاتها، وإنما هناك دوما فروقات.

وفي صحيفة «التايمز» البريطانية كتب أحد علماء اللغة الإنجليزية معلقًا على موضوع سابق نشر في الصحيفة نفسها حول أمركة الكتاب البريطاني عند نشره في السوق الأمريكية. ويذكّر العالم البريطاني أن الحركة المضادة

موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي عندما نشر كتاب (American Into English) للباحث اللغوي البريطاني جي في كاري، في سبع وستين صفحة كدليل يسترشد به الطباعون والناشرون عند إدخال التعديلات على النص الأمريكي من حيث المفردات والتنقيط وطريقة الإملاء.

ويمكن القول إن هذه الحساسية الثقافية بين طرفي الأطلسي تتعدى مجرد الاختلاف حول طريقة تحرير الكتب باللغة الإنجليزية وتمتد إلى الشكوى حتى من لغة الكمبيوتر؛ لأن البريطاني يستاء من أمركة لغة جهازه، ويعتقد أن الملايين ممن يستخدمون الكمبيوتر من الجيل الجديد سيرون في تلك المفردات التهجئة الصحيحة للإنجليزية، ما يعني تخريبًا لها، بينما جاره السويدي أو الدانمركي وحتى الفنلندي، يقرءون التعليمات الخاصة بالكمبيوتر، بلغاتهم الأصلية. حتى إن البريطانيين قد صمموا دليلا أصدرته مجلة الإيكونوميست يباع ككتاب لمن يريد تحت اسم «الدليل إلى ستايل مجلة الإيكونوميست»، يحتوي على الكثير من النصائح للكتابة الصحافية، ويشمل فصلًا عن الفروقات بين الإنجليزية البريطانية والإنجليزية الأمريكية من ناحية المصطلحات والمفردات والتنقيط وتركيب الجمل.

وكان من أبرز مظاهر الحساسية الثقافية بين الأمريكيين والإنجليز فيما يتعلق بمسألة اللغة،وتحديدًا اختلاف المفردات بين الطبعات البريطانية والأمريكية، سلسلة روايات «هاري بوتر» الذائعة الصيت، فقد تبين أن الأطفال والمراهقين من قراء هذه السلسلة الشهيرة يقرءونها باختلافات في العناوين وبعض المفردات أيضًا؛ أي أن المراهقين على طرفي الأطلسي لا يقرءون النسخة نفسها.ذلك أن الجزء الذي صدر في النسخة البريطانية ويحمل عنوان «هاري بوتر وكأس النار»، أصبح في النسخة الأمريكية «هاري بوتر وكوب المشروب الساخن»، وعللت الناطقة باسم الدار الأمريكية الناشرة هذا التغيير، أنه سيجلب مزيدًا من القراء في السوق الأمريكية؛ لأن النسخة الأخرى تحمل مفردات صعبة تحتاج إلى بحث لمعرفة معناها، والقارئ يجب ألاّ يتعنى ويبحث في

القواميس من أجل أن يقرأ!(129)

وتقدم الناطقة أمثلة من الأجزاء السابقة بقولها: إنهم اضطروا إلى إبدال كلمة «بسكيت» الإنكليزية ب «كوكيز» الأمريكية، كما أن كلمة «بوتس» تعني نوعًا من الأحذية عند الأمريكيين، بينما يستخدمها الإنجليز إشارة إلى صندوق السيارة الخلفي. وتنبه إلى أنه «لولا مترجمونا المثابرون، أشك في أن هاري بوتر كان سينجح كل هذا النجاح في السوق الأمريكية. وقد ساهمت تدخلاتهم في جعل السلسلة أكثر قراءة ومتعة من النسخة الأصلية»! وتنهي كلامها بتوجيه نصيحة للكاتبة كي جي رولينغ: «أن تكتفي بالكتابة بالإنجليزية»! وتكاد أن تقول «من دون فذلكات». بينما يعتبر البريطانيون أن رولينغ تجيد استخدام مفردات إنجليزية من القاموس مما يثري لغويًا سلسلتها الموجهة إلى المراهقين. ولأن التغييرات تشمل جميع الكتاب من دون استثناء، فقد احتجت كاتبة متخصصة بأدب الأطفال، وتدعى جين وايتهيد، على التغيير الذي طرأ على إحدى رواياتها بعد تدخل دار النشر لأمركتها، قائلة: «هذا ليس بالكتاب الذي كتبته أنا».

ولا تطال أمركة الكتاب المطبوعات البريطانية فقط بل تشمل حتى الترجمات التي تتم من اللغات الأخرى إلى اللغة الإنجليزية. ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي أعادت دار نشر أمريكية ترجمة رواية «الغريب» لألبير كامو بعد أن كان قراء اللغة الإنجليزية قد قرءوها لأربعة عقود بترجمتها التي صدرت عام 1946 وتأثروا بها وببطلها «مارسو». ويعلل المترجم الجديد مبادرته أنه قدم ترجمة جريئة أكثر قربًا من دواخل المؤلف الذي تأثر أساسًا بالرواية الأمريكية واعترف بأنه استخدم أساليبها. ويعتبر بعض المهتمين بعالم الأدب في أمريكا أن الترجمة الإنجليزية الأصلية التي نفذها ستيورات جيلبيرت، مترجم الكثير من الأعمال الفرنسية الأخرى، جعلت الرواية تبدو أقرب إلى الثقافة البريطانية، وباريس أقرب إلى مدينة لندن.

ويطال الانقسام الإنكليزي الأمريكي في اللغة نشر القواميس أيضًا، ففي عام

1999 أصدرت ميكروسوفت قاموسًا ومعجمًا لغويًا هو شهير الآن بين مستخدمي الكمبيوتر، اسمه «إنكارتا»، أثار استياء في حينه بين البريطانيين وجعل المدير التنفيذي لدار بلومزبيري يحتج على أن «لغة الملكة باتت تستبعد من القواميس وأن اللغة الإنكليزية ما عادت بريطانية». كما انتقدت إحدى المسئولات عن دار نشر «أكسفورد يونيفرسيتي برس» المختصة بإصدار قاموس أكسفورد الشهير مشروع إنكارتا لكونه لم يجمع «اللغات الإنكليزية» في القاموس الإلكتروني بل أصدرته بصيغة أمريكية بحتة، حتى إن تعريف بعض الكلمات يستلهم الأفلام والأعمال الأدبية الأمريكية فقط لشرح معناها وتقريبه من ذهن القارئ.

إذن العالم كله يتعرض للأمركة؛ لذا فالبريطانيون من جهة يحاولون التصدي لمساعي الهيمنة الأمريكية التي تتزيا برداء ثقافي لا يخلو من أبعاد سياسية ومرام استراتيجية، ويحاولون أن يدافعوا عن لغة اقترضت منهم ثم تعرضت للتشويه من قبل الأمريكيين، أما القائمون على دور النشر والإعلام في الضفة الغربية للأطلسي، فلا يريدون للأمريكي، صغيرًا كان أم كبيرًا، أن يتأقلم مع ثقافات الآخر، بمفرداته وتعابيره وتجاربه وحكمه في الحياة، مما يجعله أحادي الثقافة سجين مجتمعه وما ينتجه من قيم، فقط.ذلك أن واشنطن تحاول أن تجعل من الثقافة أداة من بين الأدوات التي تستخدمها لتعزيز فكرة الريادة والهيمنة على عالم أحادي القطبية ينفرد فيه الأمريكيون بإدارة تفاعلاته على كافة الأصعدة.(130)

التنين الصيني يتأهب:

يتسم الصعود الصيني عالميًا بالهدوء والصمت والتروي، حيث يبدو القادة الصينيون عازمين على صعود سلم قمة النظام الدولي بحرص وحذر، وهم لا يتعجلون الصدام مع أية قوة عالمية، خاصة الولايات المتحدة، في الوقت الراهن حفاظا على ما حققوه من إنجازات اقتصادية واستراتيجية وتكنولوجية، ومع حرص إدارة الرئيس الأسبق بل كلينتون على تبني سياسة

«شراكة استراتيجية» مع بكين، ورغم وصفه لها ب«المنافس الاستراتيجي» في آسيا، فإن الأمور ظلت هادئة بين بكين وواشنطن في ظل حرص الجانبين على وضع سقف للمنافسة بينهما وقواعد صارمة لإدارتها وضبط إيقاعها.

لكن وصول الرئيس بوش إلى السلطة في واشنطن قد غير من تلك الصورة، حيث بدأت المنافسة الهادئة والصامتة بين بكين وواشنطن تخرج عن صمتها وحدودها حتى اتسعت مساحتها وارتفع سقفها،لاسيما بعد أن تعهد بوش فور تقلده مهام منصبه عام 2001 بانتهاج سياسة أكثر تشددًا تجاه الصين. ومع إصرار إدارة الرئيس بوش على المضي قدما في فرض الهيمنة الأمريكية على العالم دونما اعتبار أو مراعاة لمصالح وحسابات القوى الدولية والإقليمية بل ومحاولة تقويض تنامي قوتها،برز التحدي الصيني الصريح والسافر لتلك المساعي الأمريكية على كافة الأصعدة. وكانت البداية بعد ثلاثة أشهر فقط من تسلم الرئيس بوش لمنصبه،حيث تصاعدت نذر اندلاع حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إثراصطدام طائرة تجسس أمريكية «آي.بي.3 آريس» المجهزة بأجهزة مراقبة متطورة، بطائرة صينية قرب جزيرة «هاينان» الصينية في جنوب الصين، وهبطت اضطراريًّا في الجزيرة وعلى متنها 24 من العسكريين الأمريكيين أول إبريل عام 2001؛ إذ كشرت بكين عن أنيابها وتعاملت مع تلك الحادثة بصلف وتحد بالغين، خصوصا بعد إعلان بوش تشدده حيال الصين وعزمه على تزويد تايوان بأسلحة متطورة في حينها، وقد تجاهلت بكين المطالب الأمريكية بإعادة الطائرة وطاقمها،و رفضت الكشف عما تعتزم القيام به بشأن مصير الطائرة. (131)

وتوالت من بعد ذلك مظاهر التحدي الصيني لغطرسة إدارة بوش ومساعيها نحو فرض هيمنتها على العالم وإجهاض نمو قوة الصين الشاملة وانتشار نفوذها حول العالم.فإلى جانب ما يمثله النموذج الحضاري والتنموي الصيني من تناقض في مرجعياته وغاياته على نحو فج مع نظيره الأمريكي، وعلى النحو الذي يخيف الأمريكيين الذين يرون الصيني «آخر» غير قابل للتعايش

معه في ظل الأجواء الملبدة بالتناقضات الهائلة التي تفتقر إلى مساحات من الحوار والتواصل اللذين من شأنهما أن يقلصا من حدتها، فإن الصين تستغل التنامي المتسارع والمضطرد لقوة الصين الشاملة بغية الضغط على واشنطن وكبح جماح غطرستها ونزوعها نحو الهيمنة على العالم.

فاقتصاديًّا ورغم أن الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأول لبكين عالميًّا حيث يناهز إجمالي الصادرات الصينية إليها المائتي مليار دولار سنويًّا، فإنها لم تكف عن منافسة واشنطن في أسواق النفط العالمية لمواكبة احتياجاتها المتنامية للطاقة بعد أن بلغ إجمالي النمو السنوي لديها 10٪؛ حيث تستهلك الصين زهاء سبعة ملايين برميل يوميا لتعد بذلك ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، والتي تستهلك حوالي 20 مليون برميل يوميا. وحسب تقارير أمريكية فإن واردات الصين من النفط سوف تصل بحلول عام 2025 إلى حوالي 10 ملايين برميل يوميا من إجمالي الاستهلاك العالمي الذي سيبلغ21.8 مليون برميل في اليوم.ومن ثم لا تبالي بكين على سبيل المثال بإبرام صفقات بترولية مع دول تعتبرها واشنطن مارقة أو مزعجة مثل إيران والسودان وميانمار وزيمبابوي لمجرد أن تلك الدول يمكن أن تساهم في تلبية جانب من الاحتياجات النفطية المتعاظمة لبكين، وهو ما تراه إدارة بوش عائقا أمام سعيها لاتخاذ مواقف وإجراءات عقابية محددة حيال هذه الدول بسبب إمكانية لجوء بكين لاستخدام حق الفيتو لإجهاض أية محاولة في هذا الصدد حفاظا على مصالحها النفطية.

علاوة على ذلك توغلت الصين في دوائر النفوذ والأمن الأمريكية التقليدية مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛ حيث قامت بكين في العام 2006 بإبرام اتفاقات تعاون عسكري مع بعض دول أمريكا اللاتينية التي تعد الفناء الخلفي والعمق الاستراتيجي الجنوبي للولايات المتحدة، وتتضمن تدريب خبراء عسكريين صينيين لجيوش تلك الدول لقاء إبرام عدد من الصفقات والعقود النفطية معها خصوصا فنزويلا التي تشهد علاقاتها النفطية

والسياسية مع واشنطن توترا ملحوظامنذ تقلد هوجو تشافيز منصب الرئاسة بها. والأدهى من ذلك أن الصين شرعت في منافسة الولايات المتحدة في عقر دارها وفي أهم سلعة استراتيجية بالنسبة لها وهي النفط، حيث سعت بكين إلى شراء واحدة من كبريات شركات النفط الأمريكية العملاقة في الوقت الذي تتوسع الحكومة الصينية في إبرام صفقات مع دول العالم المختلفة لتأمين احتياجاتها المتنامية من مصادر الطاقة بشتى صورها كالنفط والغاز واليورانيوم الذي سوف تحصل عليه من أستراليا بموجب اتفاق أبرم مع حكومتها عام 2005،وهو ما يمثل تهديدا مباشرا وسافرا لأمن الطاقة الذي تعتبره واشنطن جزءًا لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة الوطني.(132)

وما زال الميزان التجاري بين الصين وواشنطن يميل لصالح الأخيرة بعد أن بلغ العجز فيه 202 مليار دولار في عام 2005.وهو الأمر الذي يرجع الأمريكيون أسبابه الرئيسية إلى انتهاك بكين للقواعد الاقتصادية الدولية المتمثلة في احترام حقوق الملكية الفكرية ومناهضة الإغراق بالإضافة إلى الشرط الاجتماعى الذي أقرته اتفاقية الجات، والذي يحظر عمالة الأطفال تحت سن العمل. لذا لم يدخر الأمريكيون أي وسع في مطالبة الصينيين بضرورة إخضاع بكين عملتها الوطنية لقوى العرض والطلب بغرض التقليص من عمليات القرصنة والإغراق التي تقوم بها الشركات الصينية داخل الأسواق الأمريكية مستغلة انخفاض قيمة العملة الصينية مقارنة بالدولار الأمريكي، كما حاول بوش الضغط على جينتاو لاتخاذ مزيد من الخطوات للقضاء على القرصنة التجارية من قبل الشركات الصينية على براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية لنظيراتها الأمريكية.

واستراتيجيًا، تنامت التوجهات الاستراتيجية المريبة والميول السياسية المقلقة لبكين ما بين الجنوح نحو تأسيس تحالفات أو تجمعات استراتيجية آسيوية على شاكلة منظمة شانغهاي والقمة الدورية لدول شرق آسيا، أو توثيق عرى التقارب الاستراتيجي مع موسكو ونيودلهي من خلال اللقاءات الدورية أو

المناورات العسكرية الموسعة المشتركة كتلك التي أجريت في شهر أغسطس2005، وكلها ترتيبات ومساعٍ صينية لإعادة صياغة وتشكيل الأوضاع في القارة الآسيوية على نحو يضمن تعاظم قوة الصين وتعزيز نفوذها في ربوعها والحيلولة دون تغلغل النفوذ الأمريكي فيها أو هيمنة واشنطن عليها. وعلاوة على ذلك لم تتورع بكين عن اتخاذ مواقف وسياسات مناوئة لواشنطن على صعيد السياسة الدولية؛ كموقفها إزاء كل من إيران وسوريا وكوريا الشمالية ومن قبلهم العراق، وهي مجموعة الدول التي وضعتها واشنطن ضمن قائمة محور الشر واعتبرتها مكمن الإرهاب ومنبع التسلط والعنف في العالم. وتصر الصين على تبني مواقف مغايرة لواشنطن حيال قضايا دولية عديدة كالعراق وإيران وكوريا الشمالية،فهي ترفض لجوء واشنطن لاستعمال القوة ضد هذه الدول وتفضل الوسائل السلمية حفاظا على مصالح الصين وعلاقاتها مع تلك الدول التي لا طائل لواشنطن من وراء التصعيد حيالها سوى المصالح الاستراتيجية الأمريكية التي من شأنها أن تعزز توجهات واشنطن نحو الهيمنة على العالم. وقد عمق من الإدراك السلبي الأمريكي لتلك العلاقات الدور المهم الذي لعبته الصين في تطوير القدرات النووية العسكرية لتلك الدول سواء من خلال تزويدها بالمواد والتقنيات النووية أو تكنولوجيا الصواريخ.(133)

من جهة أخرى، عمدت بكين إلى تعزيز مساعيها لتكوين تحالفات إقليمية مناهضة للهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية والعالم،فقامت بتفعيل دور منظمة شانغهاي التي تأسست عام 1996م في شنغهاي،و تضم إلى جانب الصين كلا من روسيا وطاجيكيستان وكازاخستان وقيرقيزيا. ففي قمتها الأخيرة التي عقدت في 15 يونيو 2006، في مدينة شنغهاي الصينية،أكد البيان الختامي على رفض دول المنظمة (134) للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والتفاعلات الدولية، وتبنيها منهجا أحاديا في إدارة الأزمات الدولية، فضلًا عن تأكيده على ضمان حق كل شعب في اختيار طريق تطوره السياسي بصورة حرة (في إشارة إلى نقد التدخل الأمريكي في عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي)، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، ورفض الهيمنة

الأمريكية على العلاقات الدولية، والاستناد إلى قواعد القانون الدولي والأمم المتحدة، وضرورة مراعاة واحترام التقاليد التاريخية والميزات القومية لكل شعب فيما يتعلق بحقوق الإنسان.الأمر الذي دفع مراقبين غربيين إلى أن منظمة شنغهاي تعد محاولة صينية ورد فعل صينيًّا للسياسات الأمريكية الرامية إلى احتوائها من خلال عدد من التحالفات الجارية في الأقاليم الآسيوية،وأنها إحدى عمليات إعادة هيكلة البنية الأساسية للنظام الدولي الراهن.(135)

وكعادتها، لجأت واشنطن إلى استخدام بعض أوراق الضغط لحمل بكين على الرضوخ والتراجع، كان من أبرزها الورقة التايوانية عبر دعم واشنطن للتوجهات الاستقلالية لجزيرة تايوان سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا،ورفض ضم بكين لها بالقوة العسكرية.هذا إلى جانب التدخل في الشأن الداخلي الصيني بذريعة حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان،حيث تستغل واشنطن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان بما فيها حق الاعتقاد، لكى تمارس بعض الضغوط على بكين من جراء عدم سماحها بحرية الاعتقاد وتقييدها للديمقراطية وانتهاكها لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يأتي تعاطف واشنطن مع قضية التبت والدلاي لاما زعيم البوذيين الذي لا تتورع واشنطن عن استقباله بشكل رسمي وعلى نحو متكرر، كما تحظى ميوله الاستقلالية عن الصين باهتمام أمريكي لافت. وكما هو معلوم،فرضت واشنطن حظر سلاح على الصين منذ أحداث الميدان السماوي عام 1989 حينما استخدمت السلطات الصينية العنف لقمع التظاهرات الحاشدة المطالبة بالديمقراطية والإصلاح.

وإبان الاستعدادات الصينية لدورة الألعاب الأوليمبية التي تستضيفها بكين العام 2008، تحركت الأقليات العرقية والدينية داخل الصين من أجل لفت أنظار العالم لقضاياهم، ومن جانبها حاولت الولايات المتحدة استغلال هذا الموقف في صراعها الاستراتيجي الكامن مع الصين، حينما نجحت في حث رياضييها والرأي العام ومنظمات المجتمع المدني فيها وفي دول الاتحاد

الأوربي بالتنديد بأوضاع حقوق الإنسان في الصين والتهديد بمقاطعة الأولمبياد ما لم تتخذ بكين إجراءات جادة وفورية لإنهاء المأساة المزمنة للأقليات العرقية والدينية في هذا البلد.

لكن بكين من جانبها قد تعاملت بكل ثقة وتحد مع تلك الأزمات، حيث سعت إلى احتواء أزمة الأولمبياد من خلال إعلانها تدشين مفاوضات مع الدالاي لاما، وهي المفاوضات التي جرت على غرار نظيرتها الإسرائيلية مع الفلسطينيين، بمعنى أنها لم تتم إلا بضغط دولي، كما انحصر غرضها في امتصاص الغضب العالمي والمحلي دونما التوصل إلى أية نتائج عملية ملموسة. وردًّا على مساعي واشنطن فرض عقوبات على الصين بسبب القرصنة الفكرية وانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، يؤكد الصينيون أن ما يعتبره الأمريكيون انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية إنما هو من قبيل التعلم، وأن الإغراق اجتهاد ومنافسة،أما حقوق الإنسان والاعتقاد والديمقراطية فإنها لا تعدو أن تكون شأنا داخليًّا صرفا، وعمدت بكين إلى التأكيد على خصوصية تجربة الصين في التحول السياسي والاقتصادي واقتناع الشعب الصيني بمساحة الديمقراطية التي ينعم بها، حيث أكد الرئيس الصيني هو جينتاو على أن بلاده تتبنى نهجا ديمقراطيا على الطريقة الصينية.وفي الوقت الذي يهددون بفرض إجراءات مضادة مماثلة ردًّا على أي توجه أمريكي من هذا القبيل، كانت الحكومة الصينية قد أصدرت - بعد يومين فقط من نشر الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم وانتقدت فيه سجل الصين - التقرير الصيني السنوي السابع حول الممارسات الأمريكية فيما يخص أوضاع حقوق الإنسان، وقد رصد التقرير ما أسماه بالانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان ضد الأقليات داخل أمريكا وفي مناطق عدة من العالم كان من أبرزها العراق وجوانتانامو،ورصد التقرير في تسعين صفحة سبعة مجالات مختلفة اعتبرأن واشنطن انتهكت فيها حقوق الإنسان.

وإلى جانب الخلافات الأمريكية الصينية حول قضايا السياسة العالمية، برز

تناقض جوهري بين الجانبين بشأن عدد من المبادئ ذات الصلة بجوهر العلاقات الدولية الراهنة، خاصة مبادئ سيادة الدول، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة، والحق في الدفاع عن أراضي الدولة. ففي الوقت الذي لم تكن فيه الصين أحد الأطراف الرئيسية في صنع نظام وستفاليا، لكنها لازالت ترى في مبدأ سيادة الدولة القومية المبدأ الأساسي الذي يجب أن تستند إليه العلاقات الدولية. وفيما بدأت الدبلوماسية الأمريكية -خلال العقد الأخير- تتبنى مفهوما مرنا للسيادة بالموازاة مع تطوير مفهوم التدخل لاعتبارات إنسانية أو لنشر الديمقراطية، فإن الصين لاتزال تؤمن بالسيادة بمعناها الجامد، بل إنها ترى أن انتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك حالات الإبادة الجماعية - لا تمثل أساسا لانتهاك مفهوم السيادة أو التدخل في الشئون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوما موسعا للمصلحة الوطنية أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، فإن الصين لاتزال تؤكد على ضرورة تضييق حق استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء محدد على الأراضي الإقليمية للدولة، وهو ما يعني رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وبالإضافة إلى تلك التناقضات، هناك مجموعة أخرى تتصل بأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية. ينصب أبرزها في الموقف من التحالفات الدولية والأمم المتحدة، فبينما تعتمد الدبلوماسية الأمريكية السياسة الأحادية وتوظيف الأحلاف الدولية، والقوة العسكرية، وتهميش الأمم المتحدة، كآليات رئيسية لإدارة الأزمات الدولية، تقوم الرؤية الصينية على سياسة تعدد الأطراف وتفعيل الأمم المتحدة، ومفاهيم التعايش السلمي، والأمن التعاوني، وبناء الثقة. وهو ما يعني في التحليل الأخير إمكانية اعتماد الصين على المنظمة كنقطة ارتكاز مهمة لإعادة هيكلة قيم النسق الدولي القائم.(136)

ويستمد التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية على العالم خطورته وثقله من كون

الصين قوة عالمية عظمى صاعدة؛ فاقتصاديا،بلغ معدل النمو السنوي الصيني 10٪،وناهز الناتج المحلي الإجمالي 1300 مليار دولار،فيما تجاوز حجم التجارة الخارجيــة التــريليون دولار، حيـث نجحـت الصين خـلال السنوات الأخيرة المنقضية فـي اجتـذاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، فضلًا عن توثيق صلاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي وفتح أسواق جديدة في بلدانه،كما وقعت في نوفمبر من العام 2004 اتفاقا مع دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الإسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم سوقها أكثر من ملياري نسمة ويتجاوز حجم تجارتها البينية المائة مليار دولار.

وتكنولوجيًا فقد سجلت الصين اسمها في نادي الدول الفضائية العظمى في عام 2005 إثر عودة المركبة الفضائية الصينية المأهولة «شنتشو- 6» سالمة إلى الأرض وعلى متنها رائدا الفضاء الصينيان بعد أن أتمت بنجاح مهمة الدوران حول الأرض 76 مرة وقطع مسافة 3،25 مليون كيلومتر في مدة خمسة أيام، وإنجاز المهمة الفضائية الثانيـة في البرنامج الفضائي الوطني الذي انطلقت أولى مهماته في أكتوبر 2003 لتصبح الصين ثالث دولة فضائية بعد الولايات المتحـدة وروسيا.وأعد الصينيون عمليـة إطلاق رحلة فضائية أخرى مأهولة للفضـاء الخـارجي فـي العـام 2007 يكـون مـن بـين طاقمها أول رائدة فضاء صينية،وليتم خلالها التحام مركبتي شنتشو فضلًا عن إجراء تجارب فضائية علميـة.كما أطلقـت بكـين فـي العـام 2008 أقمـارًا اصطناعية صينية لأغراض علميـة وبحثيـة كخطـوة تمـهيدية لإطـلاق أقمـار أخـرى عما قريب للأغراض العسكرية.

هنـاك كـذلك تنامٍ مثير وملفت في قوة الصين العسكرية بشتى مستوياتها التقليـدية وغـير التقليـدية علـى خلفيـة نـهم الصينيين لتحـديث ترسانتهم العسـكرية وزيـادة ميزانيـة بلادهم العسكرية بشكل مضطرد بحيث تجاوزت ال90 بلـيون دولار العـام 2005 تنفـق علـى جيش هو الأضخم عـالميًا بتجـاوز تعداده ال 106 مليون مقاتل، لتغدو بذلك ثالث أكبرميزانية عسكرية في العالم

بعد الولايات المتحدة وروسياحسب تقاريرالبنتاجون رغم تأكيدات المسئولين الصينيين أنها لم تتجاوز الثلاثين بليون دولار، وتظل التوجهات الاستراتيجية المبهمة والميول السياسية الغامضة لبكين مصدر إرباك حقيقي للأمريكيين ما بين الجنوح نحو تاسيس تحالفات أو تجمعات استراتيجية آسيوية بمنأى عن الولايات المتحدة على شاكلة منظمة شانغهاي وقمة دول شرق آسيا التي عقدت في شهر ديسمبر من عام 2004 ولم تدع لحضورها واشنطن،أو توثيق عرى التقارب الاستراتيجي بين بكين وموسكو من خلال المناورات العسكرية الموسعة المشتركة كتلك التي أجريت في شهر أغسطس 2005 ولم تدع الولايات المتحدة لتشهدها كباقي دول الجوار، وكلها ترتيبات ومساعٍ صينية لإعادة صياغة وتشكيل الأوضاع في القارة الآسيوية على نحو يضمن تعاظم قوة الصين وتعزيزوجودها في ربوعها والحيلولة دون تغلغل النفوذ الأمريكي في أرجائها لاسيما منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.(137)

ويرى خبراء غربيون أن أوربا - وكذلك الولايات المتحدة - لا يستطيعون الدخول في حرب اقتصادية مع الصين التي غدت بمثابة السهم المنطلق من قوس مشدودة الوتر، فهناك قيم ومستلزمات منظمة التجارة الحرة وهناك وهذا هو الأهم، العمالة الصينية الرخيصة، وهناك الإتقان الذي يتجاوز أرقى المواصفات الأوربية، وهناك الإنسان الصيني المندفع والمتوثب الذي لم تصله عدوى مرض الشيخوخة الاجتماعية الذي تعانيه كل الدول الغربية.

في ضوء هذه الرؤية الغربية للتنين الصيني، يبدوأن صعود نجم ند أو خصم بمثل هذه السمات لهو مصدر إزعاج حقيقي للأمريكيين ليس فقط في القارة الآسيوية وإنما على الصعيد العالمي؛ فذلك المنافس الصيني القوىالذي يصعب إيقاف تصاعده الواثق الخطى، ولا يمتثل لمحاولات الترويض أو الاحتواء بينما لا يكف عن تهديد المصالح والمكتسبات الأمريكية، في الوقت الذي يغلف جنوحه للحوار بالغموض،بينما تظل المواجهة أو الصدام معه بمثابة قدر كارثي يتطلع الجميع إلى تجنبه. وهكذا تتجلى أزمة العلاقات الأمريكية الصينية في

ثالوث عبثية التعايش وصعوبة الاحتواء ثم استحالة المواجهة. (138)

وقبل سنوات قليلة ماضية تنبأ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن «دولاب» القوة سيعود مرة أخرى إلى الشرق بعد أن انتهى عند أقصى الغرب، وهو توقع أن يكون الدور هذه المرة للإمبراطورية الصينية التي حققت - بعد رحيل ماوتسي تونغ وبدء مرحلة المصلح الليبرالي المبدع دينغ سياو بينغ - قفزات هائلة وضعتها في مقدمة دول العالم وبخاصة في المجالات الاقتصادية.

وبدورها حذرت وزيرة الخارجية البريطانية السابقة مارجريت بيكيت في مقال نشرته جريدة «الشرق الأوسط» العام 2007 من أن المنتجات التجارية الآسيوية باتت تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوربي مع بداية هذا القرن، والمؤكد أن المقصود بهذا التحذير هو الصين التي أصبحت منتجاتها الاستهلاكية تملأ معظم الأسواق الأوربية وبأسعار متدنية تجعلها عصية على المنافسة، وهذا يجب أن يدقق فيه الأمريكيون النظر جيدًا وأن يضعوه في إطار السباق المحتدم منذ بضع سنوات خلت بين المطالبين بعالم متعدد الأقطاب والمتمسكين بصيغة القطب الواحد.

ولقد كان الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الذي قاد مرحلة ما بعد ماوتسي تونغ وعصابة الأربعة وَفْقًا لتوجهات المصلح الكبير دينغ هيساو بينغ، يحرص على أن يرد على تساؤلات زوار بلاده من العالم الثالث الذين لا يكفون عن التساؤل عن دور الصين في دعم حركات التحرر العالمية الرافضة للهيمنة الغربية والأمريكية بالقول: «أمهلونا خمسة وعشرين عامًا أيها الرفاق وسترون.. لقد كنا عبئًا عليكم وكنتم عبئًا علينا ونحن بحاجة إلى أن نصبح أقوياء أولًا حتى نستطيع مساندة أصدقائنا الذين يكافحون من أجل استقلال بلدانهم وتحرير شعوبهم». والآن، يرى مراقبون أن الصين قد قطعت أكثر من نصف المسافة وباتت اليوم أكثر تجهيزًا لإزعاج مساع واشنطن للهيمنة على العالم من أي وقت مضى. (139)

الدب الروسي يستيقظ:

يمكن القول إن فترة حكم الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين قد شكلت نقطة فاصلة جديدة في تاريخ روسيا من جانب وفي مسيرة العلاقات الروسية الأمريكية من جانب آخر. فعلى الرغم من إدراكه لطبيعة العلاقات بين بلاده وواشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ووعيه لحدود الدور الذي يمكن أن تضطلع به بلاده عالميًا في ضوء الإمكانات الروسية الحالية، فإن إصرار إدارة الرئيس بوش على تحجيم دور روسيا وتقزيمه عالميًا في الوقت الذي تسعى واشنطن لبسط هيمنتها على العالم والتغلغل في دوائر الأمن القومي الروسي وتهديد المصالح الروسية المباشرة على نحو أقرب إلى إذلال الدب الروسي،قد أفضى إلى دفع موسكو نحو التمرد على تلك المخططات الأمريكية مستندة إلى بعض ما تبقى لديها من ركائز القوة كحيازتها لترسانة عسكرية هائلة تتضمن عددا ضخما من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الاستراتيجية إلى جانب البرنامج الفضائي والمقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي.

فعقب توليه السلطة مطلع القرن الحالي أعلن بوتين أن استعادة روسيا لمكانتها العالمية هو أحد أهم أولوياته؛ وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من الفاعلين الدوليين إلى جانب الولايات المتحدة.و أعلن بوتين أيضًا أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي مادامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد، ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتمادًا على مواردها الذاتية، وتوقف تماما عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى. وبالفعل تحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيرًا منذ عام 2000، بل إنه حقق نموًا بنسبة 6.9٪ خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2003. وقد كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستفي كليًا بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن عام 2002 والذي يقدر ب 17.3٪ مليار دولار. كما أعلن بوتين إلغاء 35

مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الإفريقية.

وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجوعة الثماني في يونيو 2002. وجاء العام 2006 حاملا في طياته تحولات إيجابية جديدة على المستوى الداخلي، فمن جانب حققت موسكو قفزة مهمة على الصعيد الاقتصادي، وسجلت نموًا ملموسًا بلغ معه احتياطي صندوق الاستقرار ما يزيد على 288 بليون دولار، كما باتت روسيا تمتلك احتياطًا من العملات الأجنبية يعد الثالث على مستوى العالم. وعكس ذلك استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا ساهم في تبني الكرملين سياسات إقليمية ودولية أكثر استقلالية، تميزت بالتحول في العديد من المناطق إلى المبادرة بدل السياسة السابقة القائمة على ردود الفعل. وساعد في تعزيز ذلك إعلان الحكومة الروسية عن سداد القسم الأكبر من ديون روسيا الخارجية الموروثة عن الدولة السوفييتية المنهارة.

وخلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس الروسي السابق مطلع العام 2007، تفاخر بتحقيق إنجازات اقتصادية غير مسبوقة على حد تعبيره. وهو بلا شك ورث أزمة اقتصادية متمثلة في وصول معدلات التضخم إلى 37 في المائة، وارتفاع الديون الخارجية إلى 165 مليار دولار أمريكي. إلى ذلك، اتسعت دائرة الفقر، وانتشر الفساد المالي والإداري على كافة المستويات.وقد أشار بوتين إلى أبرز إنجازاته الاقتصادية التي كان من أهمها:

- تراجع معدلات التضخم إلى 9٪ فقط.

- زيادة مستوى الدخل القومي في العام الماضي بنسبة 13٪.

- تحقيق نمو إجمالي بلغ 7٪.

- تسديد الديون الخارجية كافة.

- امتلاك روسيا لاحتياطي من الذهب تقدر قيمته ب 303 مليارات دولار.

- زيادة حجم صندوق الاستقرار المالي ليبلغ 88 مليار دولار.

لكن هذه الإنجازات لم تكن لتحجب عن نظر بوتين استمرار مشكلتين كبيرتين هما: الفقر والفساد. فالفقر لا يزال مسيطرًا على قطاعات واسعة من المجتمع الروسي الذي شهد انهيار الإمبراطورية الروسية بما له من تبعات اقتصادية واجتماعية. والفساد مستشر في الإدارات والمنشآت، وتحتاج معالجته إلى أمد طويل، ومزيد من النمو، وتحديث التشريعات الروسية. وكأن الرئيس الروسي أشار إلى مسئولية القيادة الروسية الجديدة، والمنتخبة في العام المقبل، في معالجة هاتين المشكلتين.(140)

وقد كان من شأن تلك النقلة النوعية على الصعيد الداخلي الروسي، التي تمخضت عن وعي القيادة الروسية بأهمية إعادة الدور العالمي لبلادها، تعزيز السياسة الخارجية الهادفة إلى تعزيز موقع روسيا في الساحة الدولية. هذا على رغم توسع حلف شمال الأطلسي نحو الحدود الروسية في الأورال، واستيعاب دول أوربا الشرقية التي كانت حتى الأمس القريب تحت المظلة السوفييتية. فالرئيس الروسي لا يستسلم للضغط الأمريكي ومحاولاته تجحيم الدور الروسي بعد انضمامه إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني (G8)، وإبرام اتفاقات أمنية وتجارية مع دول الاتحاد الأوربي، وعقد شراكة استراتيجية مع الصين.

وعلى رغم مشكلات جورجيا، وأوكرانيا، والشيشان، وتأثيراتها المباشرة في الأمن الروسي القومي، فقد استطاع بوتين الحفاظ على وحدة الاتحاد الروسي، وأخذ زمام المبادرة السياسية لمعالجة جوانب مختلفة لهذه المشكلات الإقليمية، مع إدراكه للدور الأمريكي المستمر في الضغط عليه من الداخل (الشيشان)، أو من الجوار الإقليمي (أوكرانيا وجورجيا). بالإضافة إلى المحاولات السياسية والاستخباراتية الأمريكية لتطويع سياسة بوتين،

والتمهيد لوصول رئيس جديد لروسيا يضع بلاده في وجهة استراتيجية مختلفة، كما ألمحت وسائل إعلام عالمية وبينها وسائل إعلام أمريكية.

أضف إلى ذلك أن القيادة الروسية تدرك أبعاد الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق. وبينما تؤكد ضرورة مكافحة الإرهاب فإنها لا تنخرط في مجهودات حلف الأطلسي على هذا الصعيد، ولا تسلّم بالدور الأمريكي في العراق وما يحوطه من تخبط والتباس. إنها تفضّل العودة إلى كنف الأمم المتحدة من خلال تشكيل قوات حفظ سلام دولية دون أن تغفل الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط.حيث أكد بوتين في هذا المضمار على أهمية التقارب في المواقف السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مبديًا انفتاحًا ملحوظًا على إبرام اتفاقات اقتصادية ونفطية. وهو في الوقت عينه يؤكد حق إيران في امتلاك تقنيات نووية سلمية، مؤيدًا اقتراح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي باعتماد التعليق المتزامن لبرنامج تخصيب اليورانيوم مع تخفيض العقوبات التي أقرها مجلس الأمن ضد طهران. والخلاصة هي أن اتجاه السياسة الروسية في الخليج يميل إلى إلغاء التصعيد العسكري، واعتماد الدبلوماسية الوقائية، واحترام قرارات الأمم المتحدة. وبذلك تضمن روسيا استعادة بعض من دورها المفقود في الشرق الأوسط، والمشاركة في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بدءًا من قضية فلسطين. هذا مع إشارة ذكية من بوتين إلى أن بلاده لا تنوي الدخول في تنافس مع أي طرف على النفوذ في الشرق الأوسط.(141)

و تشير فلسفة التاريخ إلى القدرة الروسية على توسيع النفوذ الإقليمي والدولي. وتتكامل مع الموقع الجيوبوليتيكي المطل على المياه الدافئة،فقد كان من شأن الإنجازات الداخلية أن تثبت الأرض من تحت أقدام الرئيس السابق بوتين، والذي عجلت غطرسة إدارة الرئيس الأمريكي بوش من نزوعه نحو التصدي لمساعي فرض الهيمنة الأمريكية على العالم وتقزيم الدور الروسي. ومن الشرق الأوسط، مرورا بآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد

السوفييتي السابقة التي حاصرتها واشنطن إلى كوريا الشمالية، ثم الدرع الصاروخي الأمريكي وغيرها بدأ الروس يظهرون تمردهم على القطب الأمريكي الأوحد ومساعيه نحو الهيمنة.حيث شهدت السياسة الروسية في الآونة الأخيرة درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية، بدءًا من موقفها المعارض للحرب في العراق، وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي الألماني الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر فبراير 2003، مرورا برفضها وقف العمل في مفاعل بوشهر النووي بإيران إلا بموجب قرار دولي يؤكد تنفيذ إيران لبرنامج تسلح نووي سري، ورفضها استخدام القوة ضد إيران. هذا إضافة إلى رفض موسكو لجوء واشنطن إلى القوة لحمل بيونج يانج على تجميد أنشطتها النووية وإجهاضها لأي مشروع قرار عقابي عسكري ضدها. كذلك اعتبر الرئيس بوتين محاولة عزل الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات خطأ، وأكد على ضرورة الاعتراف بدوره في العالم العربي والأراضي الفلسطينية، وجعل خارطة الطريق قرارًا دوليًّا يصدر عن مجلس الأمن،كما استقبل ممثلين عن حركة حماس بعد تشكيلها الحكومة الفلسطينية عام 2006 بالرغم من الحصار الذي فرضته عليها واشنطن.

من جانب آخر،نشطت مساعي بوتين من أجل حشد التوافق الإقليمي والدولي ضد الهيمنة الأمريكية، وخلال زيارته إلى ماليزيا في أغسطس 2003، أعلن بوتين عن رغبة روسيا في الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب. وعلى صعيد التقارب مع القوى الإقليمية الكبرى،أعاد بوتين صياغة علاقات بلاده الاستراتيجية مع الهند والصين في إطار من التفاهم حول صيغة مشتركة للتصدي للهيمنة الأمريكية على العالم عموما والقارة الآسيوية منه على وجه الخصوص. فقام بوتين في العام 2001 بأول زيارة إلى بكين ليذيب من خلالها جبال الجليد الشاهقة التي ظلت تحول وتباعد بين الجارين الآسيويين العملاقين طيلة ما يناهز الأربعة عقود، والتي أطرت كل من موسكو وبكين خلالها لشراكتهما الاستراتيجية، حيث أبرم الجانبان اتفاقا تاريخيا لإعادة ترسيم الحدود المشتركة بينهما على نحو ينهي خلافات حدودية

مزعجة ظلت تهدد وتقوض مساعي التقارب الحذرة والملحة في آن بين البلدين طيلة أربعين عاما،كما أصدر الرئيسان الصيني والروسي خلال الزيارة ذاتها أول إعلان مشترك يرسم مستقبل العلاقات بين البلدين بعد أن حدد أوجه التعاون بينها في مختلف المجالات،وهو الإعلان الذي أفصح عن تقارب في وجهات النظر بين موسكو وبكين فيما يتصل بالشأن الدولي، حيث عبرعن رؤية روسية صينية مشتركة لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب لا تنفرد واشنطن وحدها بالهيمنة عليه.وهو ما حرص الرئيسان الصيني والروسي على التأكيد عليه خلال زيارة بوتين التالية لبكين في العام 2002.

يضاف إلى هذا، النشاط الدبلوماسي الملحوظ للقيادة الروسية لاستعادة مكانتها في سوق السلاح الدولية وفتح أسواق جديدة خاصة في آسيا، مما أدى إلى استئثار روسيا بحوالي 36٪ من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميًّا بين مصدري الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ إذ أعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف منتصف فبراير 2009 أن صادرات روسيا من الأسلحة حققت رقمًا قياسيًّا بلغ 8.35 مليار دولار في عام 2008، وقد حظيت الهند والصين بحوالي 85٪ من الصادرات الروسية من الأسلحة، ولعل هذا يفسر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين.(142)

ورغم أن الأمريكيين كانوا قد تحسبوا مسبقا لإحياء نزعات موسكو من أجل استعادة نفوذها ومكانتها على قمة النظام الدولي، وأبرموا اتفاقات مع الاتحاد السوفييتي السابق ومن بعده روسيا بغية تقليص ترساناتهما من أسلحة الدمار الشامل على نحو متدرج، لكنَّ اعتبارات استراتيجية ودواعي اقتصادية روسية قد حالت دون التزام الروس بهذا النهج. فاستراتيجيًّا تدرك موسكو أن امتلاكها مثل هذه الترسانة من الأسلحة غير التقليدية إنما يعد آخر ورقة رابحة في يدها ضد سياسة الغطرسة ذات التطلعات الإمبراطورية التي تتبناها إدارة

بوش في عالم ما بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث يمكنها من خلاله ابتزاز واشنطن اقتصاديًّا واستراتيجيًّا، علاوة على إمكانية وضع سقف للتطاول والتعدى الأمريكيين على الدوائر المباشرة والضيقة للأمن القومي الروسي.واقتصاديًّا لايزال العجز الاقتصادي الروسي يشكل حجرعثرة أمام إجراءات تقليص وتخفيض القدرات الهجومية الاستراتيجية التي يتبناها الجانبان الروسي والأمريكي بمقتضى اتفاقات ومعاهدات دولية تعود إلى ما يربو على ربع قرن، والتي يقضي آخرها بتخفيض ترسانة كلا البلدين من 6000 رأس نووي حاليا إلى 1700 و2200 رأس،حيث إن التقارير الروسية تشير إلى أنه لم يتم تدمير سوى 2٪ فقط من هذه الأسلحة بسبب الكلفة الباهظة لعمليات التفكيك والتدمير،فضلًا عن ضخامة الكميات المتاحة منها.

كذلك، لم يقبل بوتين تهميش بلاده في فعاليات قمة حلف الأطلسي الأخيرة في ريجا عاصمة لاتفيا يومي 28 و29 نوفمبر 2006، والتي كانت أول قمة للناتو تعقد في جمهورية سوفييتية سابقة،واعتبرها الأمين العام للحلف ياب دى هوب قمة ذات دلالة؛ لأنها تعد تكريسا للانتصار الغربي على المعسكر الشيوعي،حيث عمدت موسكو إلى عقد قمة أخرى موازية في مينسك عاصمة بيلا روسيا يوم 29 من ذات الشهر،عرفت بقمة رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق بغرض تعزيز دور الرابطة وإجراء إصلاحات على هياكلها تتلاءم وتحديات المرحلة المقبلة،خاصة بعد توسعة الناتو ليشمل دول شرق أوربا وبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق. وسعي واشنطن خلال قمة ريجا إلى ضم كرواتيا وألبلنيا ومقدونيا وجورجيا وأوكرانيا للانضمام للناتو، بينما تتحفظ موسكو على ذلك. وخلال القمة أعادت روسيا التأكيد على أن أية محاولة أمريكية لنشر منظومات الدرع الصاروخية الأمريكية على حدود روسيا ستقابل برد فعل قوي ومتكافئ.(143)

ويجمع المحللون الروس على أن عام 2006 حمل تغيرات ملفتة على صعيد

علاقات روسيا بمحيطها الإقليمي والدولي، فهو شهد إعادة صوغ تحالفات كانت مقدماتها برزت في السابق وعزز ظهور محاور سياسية واقتصادية ازداد دورها نشاطًا وتأثيرًا على نحو غير مسبوق منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. ومن جهة أخرى وسعت مجريات عام 2006 الهوة بين روسيا والولايات المتحدة وعززت التباين في سبل التعاطي مع مختلف الملفات الساخنة، كما مهدت لإدخال تغييرات حاسمة في علاقات روسيا بجيرانها الأوربيين راوحت بين توجهات لشراكة استراتيجية مع دول القارة العجوز ومواجهة هادئة حينًا وساخنة أحيانًا مع «أوربا الجديدة». وإذا كان عنوان عام 2005 هو العودة الروسية القوية إلى الساحة الدولية من خلال نهوض الدور الروسي وتعزيز حضورموسكو على مختلف الأصعدة، فإن 2006 كرس واقعًا جديدًا من خلال تعاظم التأثير الروسي في الملفات الإقليمية والدولية. والأهم بحسب محللين روس، أن موسكو بدأت بنسج علاقات تحالف مع التنين الصيني، على الرغم من المشاكل الراكدة تحت السطح بين البلدين وأهمها زيادة النشاط الصيني في مناطق شرق روسيا، والذي يفتح على مشكلة تتخذ طابعًا استراتيجيًّا، خصوصًا مع استفحال المشكلة الديموغرافية وتناقص تعداد السكان في الأقاليم الروسية الشرقية على نحو كارثي. ومع ذلك ظهر المحور الروسي - الصيني بقوة خلال عام 2006 أثناء مناقشات عدد من الملفات الساخنة وخصوصًا الوضع في الشرق الأوسط والأزمة النووية الإيرانية، وكذلك الوضع في شبه الجزيرة الكورية في ضوء تطوير البرنامج النووي لكوريا الشمالية والتجارب الصاروخية التي قامت بها بيونغ يانغ، إضافة إلى ملف العلاقات في منطقة آسيا الوسطى والأوضاع في أفغانستان.

ويعتبر خبراء روس أن الصين مرشحة لأن تكون الحليف الأهم لبلادهم خلال العقدين المقبلين بسبب تقاطع مصالح الطرفين على الصعيدين الإقليمي والدولي، دون التقليل من أهمية علاقات تحالف استراتيجي مع دول الاتحاد الأوربي، وهو الاتجاه الذي عملت عليه الدبلوماسية الروسية بقوة خلال الأعوام الأخيرة،والتي بشرت بفرص نجاحه الأزمة الروسية الجورجية التي

تفجرت على خلفية فرض موسكو تدابير عقابية ضد الدولة الجارة ردًّا على اعتقال ضباط روس في تبليسي؛ إذ عكست الأزمة مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا عنوانها السيطرة على طرق إمداد الطاقة في منطقة القوقاز، وأظهرت جهود الوساطة الأوربية ميلًا إلى المحافظة على الدور الروسي في منطقة القوقاز وتقليص مجالات التدخل الأمريكي الذي يعتبر كثيرون أنه سيعرض مصالح أوربا وروسيا للخطر على الصعيد الاستراتيجي. (144)

ويتعين ألا ننسى في هذا السياق، أن ثمة خلافًا بين الحلفاء الأطلنطيين في التعاطي مع روسيا؛ حيث تسعى الأخيرة إلى استغلاله على الوجه الأكمل في علاقاتها المضطربة مع واشنطن وحلفائها الأوربيين كل على حدة. ففي الوقت الذي تصر واشنطن على إقصاء روسيا وإذلالها استراتيجيًّا عبر توسيع حلف الأطلنطي ليشمل دوائر أمنها الحيوية، فضلًا عن نصب قواعد للدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من حدودها في وسط وشرق أوربا، إلى جانب تجفيف منابع القوة والدعم التي يمكن أن تتكئ عليها روسيا في مساعيها لاستعادة مكانتها العالمية والتصدي للهيمنة الأمريكية، ترى بعض الدول الأوربية المحورية كألمانيا وفرنسا أن المرحلة المقبلة تستوجب تعاطيا مختلفا مع موسكو يقوم على مراعاة مصالحها واحترام تطلعاتها، وألا يتم عزل روسيا أو إقصاؤها بحيث يتم إشراكها في أية ترتيبات أمنية أو اتفاقات للتعاون الاستراتيجي، سواء على المستوى العالمي أو الأوربي، على اعتبار أن موسكو لا تزال لاعبا دوليا مهما لا يمكن إرساء قواعد للأمن والاستقرار العالميين في غيابه. (145)

ولقد أفصحت السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عن حقيقة مهمة، لا يجوز إغفالها، وهي أن الفراغ الاستراتيجي الهائل، فضلًا عن ثورة القوميات والإثنيات التي اجتاحت العالم في أعقاب ذلك الانهيار المدوي لقطب عالمي مؤثر طالما أسهم وجوده في الحفاظ على التوازن العالمي - كانت جميعها أضخم وأوسع من أن تحتويها قدرات القطب الأمريكي الأوحد رَغم

ركائز القوة المتعددة التي أتيحت له وحده دون سواه، والتي خولته الانفراد بقمة النظام الدولي على مدى السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة. وهو الأمر الذي يجعل العالم في حاجة إلى قطب عالمي آخر أو أقطاب عالمية عديدة تشاطر الولايات المتحدة أعباء عالم مفعم بالأزمات ويموج بالتحديات، كيما يتسنى للبشرية أن تنعم بقسط وافر من الأمن والاستقرار. ويبدو أن بعض حلفاء أمريكا الأوربيين يدركون هذا الأمر جيدًا، ومن ثم طفقوا يحضون واشنطن على عدم تجاهل الدور الروسي أوربيًّا وعالميًّا، ربما حرصا منهم على استقرار العالم، أو خشية من أن تنمو قوى عالمية أخرى وتصعد لشغل الفراغ الناجم عن الغياب الروسي بفعل الإقصاء الأمريكي المتعمد لموسكو،وهو ما سيشكل بغير شك تحديا استراتيجيًّا وحضاريًّا، لا يستهان به، للغرب بشقيه الأمريكي والأوربي.

ولم تكن المواجهة القوية بين موسكو وواشنطن في منطقة القوقاز العنوان الوحيد الذي سجله عام 2006 على صعيد العلاقات بين موسكو وواشنطن، لكنها شكلت تحولًا مهمًّا في طبيعة المواجهة بعدما انتقلت إلى ساحة شكلت تقليديًّا على مدار قرون منطقة نفوذ حيوي لروسيا؛ إذ يعتبر كثيرون أن دخول واشنطن المباشر على خط العلاقات مع جورجيا يستهدف إبعاد موسكو عن المنطقة وتقليص تأثيرها جذريًّا، وكون جورجيا تحتل موقعًا استراتيجيًّا على صعيدي خطوط إمداد النفط والغاز إلى أوربا.ولا يخفي البعض في موسكو قناعته بأن الوضع في القوقاز عكس انتقالًا مقصودًا للمواجهة بين موسكو وواشنطن إلى داخل الفضاء السوفييتي بعدما شهد العام 2006 مواجهة مفتوحة حيال مختلف الملفات الإقليمية والدولية، ما عكس، برأي مراقبين، توجهًا أمريكيًّا لزيادة الضغوط على موسكو. وعلى رغم أن كثيرًا من السياسيين الروس يفضلون تجنب استخدام عبارات مثل «الحرب الباردة» عند وصف المواجهة الحالية مع واشنطن، فإن خبراء عديدين في روسيا والولايات المتحدة عادوا إلى استخدام مصطلحات الحرب الباردة لتحليل طبيعة العلاقات المعقدة بين البلدين.(146)

وكانت المواجهة في شكلها الجديد قد ظهرت بقوة منذ مطلع العام 2006 عندما أعلنت طهران عن استئناف بحوثها النووية، وعرقلت موسكو طوال شهور المساعي الأمريكية لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وزادت حدة المواجهة بعدما استقبل الروس قادة حركة حماس في مارس 2006 على رغم المعارضة الغربية القوية، وظهرت عناصر الخلاف بين موسكو وواشنطن في العراق وأفغانستان والبلقان وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة الكورية وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وما إن طلبت واشنطن رسميًا من جمهورية التشيك وبولندا بدء مفاوضات مفصلة قد تستمر لعدة أشهر حول استضافة البلدين جزءًا من النظام الصاروخي الدفاعي الأمريكي، حيث يجري في بولندا نشر قاعدة صواريخ تحت الأرض بينما يتم في جمهورية التشيك تثبيت نظام الرادار بدءًا من يناير 2007، حتى احتجت روسيا على الفور،ثم استشاط الروس غضبًا بعد أن وافقت الحكومتان البولندية والتشيكية على استقبال أجزاء من النظام الدفاعي الأمريكي في شكل رادارات متقدمة للإنذار المبكر، ووحدات من الصواريخ الاعتراضية لتدمير الصواريخ المهاجمة قبل أن تصل إلى الأرض الأوروبية أو الأمريكية، حيث تعد بولندا وجمهورية التشيك جزءًا من حلف الناتو ومن الاتحاد الأوربي، كما أن البلدين في سبيل تحقيق ذلك قد ناضلا بقوة لإحداث تغييرات عميقة في هياكلهما العسكرية والمدنية، وأن نظام الدفاع الأمريكي قد تزامن تنفيذه مع مشاريع أخرى مشابهة على مستوى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، ومن المتوقع أن يحدث تكامل بين هذه الأنظمة لتكوين شبكة دفاع أوربية وعبر الأطلنطي ضد تهديد الصواريخ الباليستية.

وبالرغم من تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أن هذا المشروع للدرع الصاروخية لا يستهدف روسيا، بل الدول غير المسئولة التي يمكن أن تمتلك تكنولوجيا تهدد الولايات المتحدة وأصدقاءها وحلفاءها ووقايتهم من أية هجمات إيرانية أو كورية شمالية محتملة أو من طرف أية

دولة عبر نشر رادارات ومعدات اعتراضية إضافية في أوربا بحلول عام 2011، فإن موسكو تنظر باستياء لنشر أي معدات أمريكية معترضة للصواريخ في وسط أوربا،حيث أعلن قائد القوات الفضائية الروسية الجنرال فلاديمير بوبوفكين أن تحليلاتهم تفيد أن إقامة قاعدة أمريكية ستشكل تهديدًا أكيدًا لأمن روسيا ومصالحها،حيث إن إقامة قاعدة رادارات في تشيكيا ستسمح بمراقبة أنشطة منشآت الصواريخ في وسط روسيا أو أسطول الشمال الروسي، وهو الأمر الذي يسبب انكشافًا استراتيجيًّا لروسيا.(147)

ويرى محللون روس أن المواجهة المتزايدة بين موسكو وواشنطن سببها إصرار واشنطن على عدم الاعتراف بضخامة التحولات التي شهدتها روسيا خلال العقد الأخير ومواصلة التعامل مع موسكو بمنطق الغالب والمغلوب بعد انهيار الدولة العظمى على رغم أن روسيا عام 2010 ليست روسيا عام 1994 التي كانت تستجدي المعونات من صندوق النقد الدولي ومستعدة لتقديم تنازلات استراتيجية في مناطق مختلفة من العالم في مقابل دعم اقتصادها الوليد.

صحيح أن واشنطن سعت إلى استرضاء الروس بعد اشتداد المواجهة من خلال إعلان الموافقة على انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية بعد 14 سنة قضاها الطرفان في مفاوضات صعبة، لكن هذه الخطوة اعتبرها كثيرون في موسكو ناقصة؛ لأن البروتوكول الخاص بذلك لا يدخل حيز التنفيذ قبل مصادقة الكونجرس الأمريكي عليه وهو أمر يبدو صعبًا مع وصول غالبية ديمقراطية إلى الكونغرس أخيرًا، وفي هذا الإطار يشير محللون روس إلى واحدة من المشكلات التي تواجه تحسين العلاقات بين موسكو وواشنطن على المستوى القريب؛ إذ تواجه روسيا التي يقودها مركز سياسي واحد هو الكرملين، ثلاثة مراكز قوى في الولايات المتحدة تمتلك كل واحدة منها رؤية خاصة للعلاقات مع موسكو، وهي: وزارة الدفاع (البنتاغون) ومجلس الأمن القومي والخارجية الأمريكية، وتقوم الجهات الثلاث بصوغ سياسات متناقضة فيما بينها. وفي حين تربط الكرملين علاقات جيدة مع الإدارة الأمريكية فإن

الكونغرس اتخذ مواقف عدائية لموسكو حتى عندما كانت تحكمه غالبية جمهورية.(148)

وبعد أن أمر الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين في أغسطس 2007 باستئناف تحليق القاذفات الروسية الاستراتيجية «في شكل دائم» في الأجواء الدولية، إلى جانب إجراء مناورات عسكرية ضخمة على نحو دوري معيدًا بذلك تقاليد عسكرية ذات دلالات استراتيجية مهمة كانت قد انتهت مع نهاية الحرب الباردة،حرص في خطابه الأخير أمام مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2008 على توجيه انتقادات للسياسة الدفاعية الأمريكية وحلف الناتو، كما خرجت من الدوائر العسكرية الروسية تهديدات بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة بين البلدين في عام 1987، والتي أزيل بموجبها من فوق الأرض الأوربية كل الصواريخ النووية متوسطة المدى (من 300 ميل إلى 3500 ميل) وصواريخ كروز الأرضية، وقد أدى إنجاز هذه المعاهدة إلى توقيع معاهدات أخرى للحد من الأسلحة التقليدية خلفت وقتها مناخا غير مسبوق للتعاون المشترك على مستوى القارة الأوربية في مجالات الطاقة والفضاء حتى قبل سقوط حائط برلين وانتهاء بالحرب الباردة.(149)

وقد تفاوتت ردود الفعل العالمية حول تصريحات الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين وطروحاته في مؤتمر ميونيخ، والتي وجه فيها نقدا مريرا وصف بأنه غير مسبوق للسياسات الأمريكية حول العالم. ففي حين سعى البعض للتقليل من أهمية الخطاب، وقالوا إن خطاب بوتين يعد إحدى الحركات التي دأبت روسيا على اتخاذها بصفة دورية للتعبير عن سخطها من تلاشي دورها الملموس الذي كانت تلعبه في الخريطة السياسية للعالم، فإن الناطق الإعلامي باسم البيت الأبيض لم يخف انزعاجه من التصريحات التي وصفها بأنها «خاطئة»، وقال إن الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل والاستغراب منها.

وكان الرئيس الروسي السابق يتحدث في افتتاح مؤتمر ميونيخ الذي يشارك فيه 250 مسئولًا من بينهم أكثر من 40 وزير دفاع وخارجية، وهو مؤتمر ينعقد

سنويًا، وكان قد انطلق للمرة الأولى عام 1962 حيث بات يمثل فرصة لزعماء العالم لبحث أكثر القضايا العالمية إلحاحًا. وبدت لافتةً الطريقةُ التي تحدث بها بوتين، حين هاجم الولايات المتحدة بسبب استخدامها «شبه المنفلت» للقوة في أنحاء العالم. وقال إن النهج الأمريكي «خطير جدًّا» في العلاقات الدولية ويشعل سباق تسلح نووي، فبسبب الطريقة التي تتجاوز بها الولايات المتحدة حدودها الدولية بكل السبل، لم يعد أحد يشعر بالأمان أو أن بوسعه اللياذ بالقانون الدولي، وهذا ينعش سباقا للتسلح حيث يسعى عدد متزايد من الدول للحصول على الأسلحة النووية.

وخاطب بوتين الحضور قائلًا: «ماذا يعني عالم وحيد القطبية؟ بصرف النظر عن محاولاتنا لتجميل تلك العبارة، فإنها لا تعني سوى وجود عالم يرتكز على وجود قوة واحدة تتحكم فيه. وإن عالما له سيد واحد فقط قد قاد إلى كوارث. فالحروب الأهلية والإقليمية لم تقل، كما أن عدد الناس الذين يقتلون بسببها لم يقل بل زاد. إننا لا نرى أي نوع من التعقل في استخدام القوة، بل نرى استخداما مستديما ومفرطا للقوة». وأضاف: «إن الولايات المتحدة قد خرجت من صراع لتدخل صراعا آخر من دون تحقيق أي حل شامل لأي منها». (150)

وثمة من يرى أنه سيتم تذكر خطاب بوتين باعتباره نقطة تحول مهمة في العلاقات الدولية. وتشير ردود الفعل القوية التي أثارها الخطاب في الدوائر الأمريكية والأطلسية عامة إلى قلق من أن تسعى روسيا لاستعادة دورها المفتقد في عالم اليوم، ذلك أن الخطاب قد وصف بأنه أكثر اقترابا في لهجته من لغة الحرب الباردة. ولعل مصدر القلق الرئيسي لا يعود فقط إلى شعور روسيا بتنامي دورها مجددًا، وإنما أيضًا إلى إدراكها للتبدلات الملحوظة في توازنات القوى الدولية أمام تعثر السياسة الأمريكية في أكثر من موضع، ويظل أن روسيا قوة دولية جار عليها الزمن، من دون أن يعني ذلك فقدانها عوامل القوة الكامنة الكثيرة التي تختزنها. وإذا كان الاتحاد السوفييتي السابق قد شغل في مساحته سدس العالم في الماضي، فإن روسيا وحدها تشكل اليوم

ثمن هذا العالم. ورغم التلويحات التي صدرت من واشنطن ردًا على بوتين وفحواها أنه ليس هناك مكان للمواجهات غير الضرورية في عالم اليوم الأحادي القطب، فإن روسيا التي لا يزال يمسك بزمام القرار فيها - رغم تركه منصب رئيس البلاد - زعيم معروف بحزمه وبخلفيته الأمنية المشبعة بروح المصالح القومية لبلاده، بعيدا عن الإطار الأيديولوجي الذي خرج منه - يمكن أن تنهض بدور آخر ستكون له نتائج ليس بوسع أحد أن يتجاهلها.(151)

وما إن حل الرئيس الروسي الجديد ديمتري ميدفيديف محل الرئيس فلاديمير بوتين في العام 2008، حتى أبدى تمسكا بنهج بوتين الرافض للهيمنة الأمريكية على العالم ومساعي واشنطن عزل روسيا وتطويقها استراتيجيًا. فعشية زيارته الصين في شهر مايو 2008، وجه الرئيس الروسي تحذيرًا شديدًا إلى واشنطن، ملوِّحًا ب«رد مناسب» على أي قرار أحادي أمريكي بنشر الدرع الصاروخية في شرق أوربا،غداة إعلان براغ موافقتها على الخطة التي تقضي بنشر منظومة رادار متطورة في تشيكيا وأنظمة صاروخية في بولندا.

وفي أول جولة خارجية له منذ توليه منصبه زار ميدفيديف بكين بعد توقفه في كازاخستان وإجرائه محادثات وتوقيعه اتفاقات مهمة للتعاون الاستراتيجي معها. وتعمد التأكيد في بكين على حرص روسيا والصين على تطوير وتمديد وتفعيل «علاقات الشراكة الاستراتيجية» بينهما،والتي تستند إلى الاحترام المتبادل وتقارب المواقف تجاه كل القضايا الدولية البارزة، وبعد أن وقعت موسكو وبكين عددًا من الوثائق خلال الزيارة، أهمها إعلان مشترك حول القضايا الدولية، واتفاق تعاون في مجال الطاقة الذرية،أكد ميدفيديف أن روسيا والصين تتحملان مسئولية خاصة بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، ومواقفهما متطابقة حيال ضرورة حل المشاكل في المناطق الساخنة سياسيًا. وقد دفع اختيار ميدفيديف زيارة الصين المراقبين إلى الحديث عمَّا يمكن أن يسمى «توجهًا آسيويًا» في السياسة الخارجية الروسية،بهدف تكوين شبكة من التحالفات الاستراتيجية الإقليمية يوليه

الكرملين اهتمامًا خاصًّا. (152)

رابعا: تعثر مشروع تمديد الهيمنة

اقتضت ضرورات التاريخ الإنساني أن تعرف الإمبراطوريات العالمية الكبرى على امتداد التاريخ البشري طريقها نحو الانحدار والتراجع بعد فترة، طالت أم قصرت، من الرقي والازدهار نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية.ومع سقوط الاتحاد السوفييتي وما تلاه من نهاية الحرب الباردة وغياب منافس عنيد، خلا الجو للولايات المتحدة الأمريكية لتبسط هيمنتها على الشئون العالمية وتعلن قيادتها وزعامتها لهذا العالم الجديد.ولم تكد تمر سوى سنوات قلائل واجهت خلالها الولايات المتحدة مصاعب شتى وتحديات عديدة حتى أضحت الزعامة الأمريكية للعالم وهيمنتها عليه مثار جدل ومحل تساؤل، خصوصا ما يتصل بقدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بتلك الزعامة والإبقاء على هذه الهيمنة.وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 ومن بعدها حروب أمريكا في أفغانستان والعراق فضلًا عما صاحب ذلك كله وتلاه من تداعيات ليزيدوا من سخونة الجدل المحتدم حول مستقبل «الإمبراطورية الأمريكية» ومصير هيمنتها على عالم ما بعد الحرب الباردة.

وشأنها شأن كافة القوى العالمية المهيمنة التي عرفها التاريخ البشري، تدرك الولايات المتحدة أن هيمنتها على عالم اليوم ينتظرها أفول محقق إن عاجلا أو آجلا،كما يعي المنظرون الأمريكيون أن عمليات التجميل وجهود الترميم التي لا يتوانى عنها أبناء العم سام لن يتعدى تأثيرها إطالة عمر تلك الهيمنة الأمريكية على العالم لبضع سنوات.فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد أوتيت من أسباب الهيمنة ما لم يتح تقريبا لقوة عظمى أخرى منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية،على النحو الذي خولها التربع منفردة على قمة النظام الدولي منذ انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي السابق وحتى كتابة هذه السطور، فإن ذلك لم يكن ليحل دون بروز تحديات عديدة جسام، على الصعيدين المحلي والدولي،كان من شأنها أن تهدد ذلك الاحتكار الأمريكي لقيادة دفة العالم والهيمنة على تفاعلاته، حتى إن دوائر استراتيجية أمريكية

وعالمية قد ذهبت إلى الادعاء بأن تلك الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد الحرب الباردة لن تكون معمرة، فهي إذا كانت قد اكتملت وأضحت ظاهرة على ما سواها بشكل تام مع مطلع العام 1991، فإنها قد بدأت تسلك طريقها التدريجي نحو التراجع الفعلي والأفول مع حلول العام 2001 والأعوام التي تلته، بحيث يمكن الزعم أن الولايات المتحدة لم تنفرد بقيادة النظام الدولي والهيمنة التامة والمطلقة على العالم سوى عقد ونيف من الزمن فقط، وهو ما لا يتناسب وحجم قدراتها وأسباب قوتها.وقد استند أصحاب هذا الطرح إلى عدد من المؤشرات كان من أبرزها:

أحداث سبتمبر 2001 ونذر النهاية:

بينما رأى نفر من المراقبين أن العام 2001 قد شهد انطلاقة أمريكية جديدة باتجاه فرض الهيمنة المطلقة على العالم في أعقاب أحداث أيلول الأسود الأمريكي، والتي اتخذت منها إدارة بوش مسوغا لإعلان حرب ضروس ضد خصومها والمناوئين لها خولت لقواتها التموضع الاستراتيجي في بؤر العالم الحيوية بغية إحكام السيطرة عليها، ينزع فريق آخرمن الخبراء، في داخل الولايات المتحدة وخارجها، إلى الزعم أن انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك،ثم الاعتداء على مبنى البنتاجون يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما صاحب هذين الاعتداءين من تداعيات نفسية وأمنية وسياسية سلبية ألمت بالأمريكيين،حكومة وشعبا، وألقت بظلالها على السياسة الأمريكية بشقيها الداخلي والخارجي، إنما تعد كلها مؤشرات مهمة على بداية تصدع المشروع الإمبراطوري الأمريكي حول العالم.

ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل أن أبرز ما تشي به تلك الأحداث الدامية على صعيد تراجع الهيمنة الأمريكية على العالم هو إماطتها اللثام عن العوار الأمني والاختراق الاستخباراتى اللذين ينخران في جسد الإمبراطورية الأمريكية،ذلك أن كافة أسباب القوة الأمريكية، بما فيها أجهزة الأمن والاستخبارات الفائقة الكفاءة قد عجزت عن التنبؤ بمثل هذه الأحداث أو

الحيلولة دون وقوعها، كما أن مثل هذه الاعتداءات إنما تعكس في جوهرها زوال هيبة القطب الأمريكي العالمي المهيمن، ليس فقط في تصور دول متمردة كإيران، كوريا الشمالية أو دول أمريكا اللاتينية أو غيرها، ولكن أيضًا بالنسبة لفاعلين دوليين جدد دون مستوى الدول، فرضوا أنفسهم مؤخرا كلاعبين أساسيين على ساحة السياسة العالمية، وهي جماعات وتنظيمات بشرية كالمنظمات والجماعات المسلحة، الجهادية منها أو الإرهابية،كيف لا؟ وهي التي نجحت في خداع الدوائر الأمنية والاستخباراتية للعملاق الأمريكي، وتجاسرت عليه وهاجمته في عقر داره،ملحقة به خسائر بشرية ومادية هائلة،ربما تعجز الجيوش النظامية للدول الكبرى عن تحقيقها،بعد إذ ناهزت الثلاثة الآلاف قتيل فضلًا عن الآلاف غيرهم من الجرحى والمصابين، إلى جانب الخسائرالمادية الفادحة التي تجاوزت مئات المليارات على نحو فاق خسائر فاجعة بيرل هاربر في العام 1941، الأمر الذي اعتبر تحديًا سافرا للقطب الأمريكي واختراقا جريئا ومحكما لدوائره الأمنية والاستخباراتية للمرة الأولى منذ ستة عقود.(153)

كذلك، كان استهداف منفذي العمليات لرموز حيوية أمريكية،في بلد تنطوي الرموز فيه على دلالات مهمة، يحمل في طياته دلالات ورسائل مهمة للغاية فيما يخص تحدي القوة الأمريكية والنيل من هيبتها. فاقتصاديًا،أبادت التفجيرات برجي مركز التجارة العالمي الشاهقين اللذين كانا يعبران عن شموخ الاقتصاد الأمريكي ورفعته التي تطاول عنان السماء بعد إذ بقي محتفظا بصدارته للاقتصاد العالمي من حيث معدل النمو السنوي وغيره من المؤشرات، فلطالما ظلت الولايات المتحدة تقوم بدور المنظم لحركة الاقتصاد العالمي وقاطرته التي تقوده وتحدد مساره الذي ينحو باتجاه العولمة المغلفة بنزعة ليبرالية مؤمركة.كما بقي الاقتصاد يمثل ركنا ركينا من عناصر الريادة وأسباب الهيمنة الأمريكية على العالم.وعسكريًا،تمكن منفذو العمليات التفجيرية من إصابة مبنى وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» التي تعد رمزا للقوة والمنعة، والتي طالما أعدت فيها خطط الحروب والعمليات العسكرية التي غيرت خريطة أقاليم شتى حول العالم. علاوة على ذلك، يشكل البنتاجون رمزا لأهم

محور ارتكاز للهيمنة الأمريكية على العالم ألا وهو الذراع العسكرية الطويلة التي لا ينافس واشنطن فيها أي طرف عالمي بأي حال. وأمنيًّا،تهاوت نظريات الأمن وأنظمة الاستخبارات الأمريكية المحكمة التي تحيط الولايات المتحدة بسياج فولاذي من الحيطة والحذر اللذين يجعلانها بمأمن من أي هجوم أو اعتداء من قبل أية قوة عالمية أخرى، لاسيما بعد أن تمكن فاعل - دون الدولي أدنى بكثير من أن يوصف بأنه دولة أو قوة عالمية وفقا Subnational Actor للمفهوم التقليدي لكليهما - من اختراق الأنظمة الأمنية والاستخباراتية المحكمة وتنفيذ اعتداءاته بسهولة ودقة منقطعتي النظير.

وعلى الصعيد السياسي،أفضت تلك الأحداث الدامية إلى تشويه صورة أمريكا عالميًّا بعد أن شرعت إدارة الرئيس بوش في تبني حزمة من الإجراءات القمعية واللاإنسانية التي تجافي الأعراف والتقاليد الديمقراطية الأمريكية، في تطور أقل ما يوصف به أنه ردة عن النهج الديمقراطي الذي طالما ادعت الولايات المتحدة تمسكها به حتى جعلت منه رسالة عالمية واتخذت منه ذريعة للتدخل في شئون دول العالم وشن الحروب ضدها. فقد كان من شأن أحداث سبتمبر أن دفعت الإدارة الأمريكية باتجاه تبني سياسات داخلية وخارجية متهورة وانفعالية أضرت بمكانتها ونالت من هيبتها الدولية.فداخليًّا،تحولت الولايات المتحدة إلى دولة بوليسية، شأنها في ذلك شأن أية دولة من دول العالم الثالث، حيث وقعت الإدارة في إسار الهواجس الأمنية التي اضطرتها إلى تشكيل المزيد من الأجهزة والأنظمة الأمنية واستحداث الوزارات والمكاتب المنوط بها حفظ الأمن في البلاد بأي وسيلة ممكنة،كما هرعت سلطات الأمن الأمريكية نحو وضع قوانين أشبه بقوانين الطوارئ، فطفقت تشن عمليات اعتقال جزافية لمجرد الاشتباه، وراحت تتنصت على هواتف مواطنيها العرب والمسلمين وبريدهم الإليكتروني،بل الأدهى من ذلك أنها لم تتورع عن استخدام أبشع الأساليب والوسائل المحرمة دوليا في استجواب المعتقلين والمشتبه فيهم داخل سجون أمريكا وخارجها، حتى ظهرت فضيحة سجون قاعدة جوانتانامو بكوبا، ثم سجن أبو غريب في العراق، إلى جانب مئات

السجون السرية الأمريكية الأخرى المنتشرة في أرجاء المعمورة،والتي تدار من واشنطن بالتنسيق مع بعض الدول الصديقة التي تستضيف نزلاء تلك السجون،وتلحق بهم أشد ألوان العذاب والانتهاكات لإنسانيتهم.

أما على المستوى الدولي، فقد أسفر شعور إدارة بوش الابن بالرغبة في الانتقام لما جرى لبلاده، إثر أحداث أيلول الأسود الأمريكي،عن إعلانه حربا ضروسًا ضد ما أسماه الإرهاب الدولي؛ ذلك العدو غير المعروف وغير محدد المعالم، فكانت الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق، وكانت الضربات الموجعة في بقاع العالم المختلفة تحت مسمى الحرب الوقائية أو الضربات الاستباقية التي تجاهلت واشنطن من أجل تنفيذها كافة الأعراف والقوانين الدولية وكذا منظمة الأمم المتحدة.وهي السياسات التي وصمت الولايات المتحدة بالبربرية والصلف واتخاذ شعارات براقة كالديمقراطية ومحاربة الإرهاب من أجل بسط هيمنتها على العالم.

لقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتزيد من حدة التساؤلات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية على العالم بعد أن كشفت عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذا البلد. فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية إضافة إلى المحيطين الهادي والأطلسي، كلها عوامل لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر، كما أن الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر يشكله شبح جديد غير مألوف، وهو ما طرح تساؤلات عديدة ومهمة بشأن جاهزية القوة العسكرية لتأمين حياة الأمريكيين ومدى صحة كونها ركيزة أساسية للقوة والريادة. فهذه الأحداث أبرزت ثغرات عدة في المؤسسات الأمنية الأمريكية من ناحية، ووضعت قضية السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مسئولياتها عن الأحداث محل تساؤل العديد من الأمريكيين، فهذه السياسة أفرزت زيادة في المطالبة الداخلية بتبني سياسة الانعزال، والتوقف عن إهدار أموال الشعب في قضايا ومشاكل دولية لم تجلب سوى الكراهية والدمار والعداء لهذا البلد وشعبه. ولهذا فإن بعضا من المراقبين

الأمريكيين اعتبر أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية اهتزت بعد أحداث أيلول الأسود الأمريكي وتداعياتها الدولية،حتى يمكن الزعم أن سياسات واشنطن في أعقاب تلك الأحداث إنما تشكل بداية لنهاية الهيمنة الأمريكية التي لن تستغرق سوى بعض الوقت.(154)

وبدوره، رأى دافيد روثكوف، الأستاذ الزائر بمؤسسة كارنيجي الأمريكية للأبحاث، أن أحداث أيلول الأسود الأمريكي وتداعياتها قد عرت مشروع الهيمنة الأمريكية من أبعاده الأخلاقية، بعدما أظهرت استحالة تنفيذه على أرض الواقع واستحالة إعمال مقومات التفرد الأمريكي على النظام العالمي من خلال إجبار الآخرين طوعا أو قسرًا للانصياع لتلك الهيمنة بعدما بات من الواضح أزمة الفجوة بين حيازة مقومات القوة الشاملة والقدرة الموضعية على توظيفها لتحقيق مشروع الهيمنة. وبهذا تداعت على أرضية تلك الأزمة الصورة النمطية الأمريكية التي علقت في الأذهان وكانت توصف دوما ب «الحلم الأمريكي». وبات كل من الداخل الأمريكي والخارج العالمي ينظران إلى إدارة بوش الابن على أنها قد دمرت بسياساتها الرصيد والمخزون الأخلاقي السياسي للولايات المتحدة. (155)

وثيقة الأمن القومي ومؤشرات الأفول:

أعلن عن وثيقة الأمن القومي الأمريكي بعد بوش في واشنطن بعد ثلاث سنوات من مناقشات شارك فيها 400 من الخبراء المرموقين يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية، في مقدمتهم جورج شولتز، وأنتوني ليك، ومادلين أولبرايت، وهنري كيسنجر، وزبجنيو بريجينسكي، وفرنسيس فوكوياما، وفريد زكريا، وجوزيف ناي وغيرهم.وقد خصصت للوثيقة سبع مجموعات عمل، تتكون من 90 صفحة، تناولت الخطوط التي تسير عليها سياسة خارجية جديدة تجاه مختلف القضايا والمناطق في العالم، بما فيها الإرهاب والشرق الأوسط، وتحمل اسم «تقرير برينستون للأمن القومي»، وعنوانها هو: «صياغة عالم من الحرية في ظل القانون: الأمن القومي للولايات المتحدة في القرن

الحادي والعشرين». واسم برينستون نسبة إلى جامعة برينستون التي تولت رعاية المشروع والمناقشات التي انتهت إليه، والذي يمثل قفزة كبرى بعيدا عن وجهات النظر التي سادت في فترة حكم بوش.

ولقد تمثل الهدف الطموح للوثيقة في القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظرية جورج كينان التي بنيت على أساسها استراتيجية الخمسين عاما التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1947، والتي سميت استراتيجية الاحتواء، وهي التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع أوضاع العالم في تلك الفترة الطويلة بهدف محدد هو حماية الشعب الأمريكي وأسلوب الحياة الأمريكية. فقد كان كينان هو الكاتب المجهول الذي رمز إليه باسم «إكس» حين دبج مقالا في العام 1947 عن العلاقات الأمريكية السوفييتية قال فيه: «إن العنصر الرئيسي في أي سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي يجب أن يتصف باحتواء الاتجاهات الروسية التوسعية على المدى الطويل على أن يتصف ذلك الاحتواء بالصبر مع الحزم واليقظة». وقد فسر ذلك فيما بعد بقوله إن ما قصده كان الاحتواء السياسي للتهديد السياسي. وقد أصبحت تلك السياسة تعرف باسم «سياسة الاحتواء» وأدت إلى أن تصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها في انتظار انهيار الاتحاد السوفييتي من الداخل بدلا من اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى اندلاع المواجهات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين آنذاك. (156)

واللافت أن الوثيقة تتضمن في ثناياها انتقادات لسياسة حكومة بوش الابن التي جمعت بين الغطرسة وعدم الكفاءة، والتي قادتها إلى ارتكاب الأخطاء.وتقول الوثيقة في مقدمتها: على الولايات المتحدة ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تجري تقييما للعالم، ليس من خلال النظر من زاوية أوضاع الحرب العالمية الثانية، أو الحرب الباردة، أو أحداث الحادي عشر من سبتمبر بل من خلال أوضاع الحاضر، فالأمريكيون يحتاجون إلى الاعتراف بأننا في عالم تنقصه دولة محورية للسياسة الخارجية، مثلما كان لهم

هذا الدور في إدارة السياسة المضادة للفاشية أو المضادة للشيوعية.وإن الولايات المتحدة تواجه حاليا أخطارا متعددة، بعضها يمثل تحديات طويلة المدى، وفرصا لا تحصى، وفي مواجهتها يقدم هذا التقرير استراتيجية جديدة للأمن القومي، تحيط بالعالم الذي يضمنا، والعالم الذي نريد إيجاده.

ولما كانت الوثيقة تتعرض لمختلف الظواهر الحاضرة، وكذلك التي يحتمل أن تتعرض لها الولايات المتحدة في المستقبل القريب، فيمكن إجمالا رصد عدد من العناصر الرئيسية التي تركز عليها وهي:

1 - تعلن الوثيقة رفضها سياسة حكومة بوش القائمة على عسكرة السياسة الخارجية، والانفرادية بالقرار في شئون العالم، وتدعو الولايات المتحدة إلى وضع كثير من أدوات قوتها من أجل تحقيق أهدافها، وأن تقدم تحليلا متعمقا للإرهاب الدولي يخالف ذلك الذي أخذت به حكومة بوش بحيث ينبغي التعامل بدرجة أكبر مع شبكات الإرهاب على أنها منظمات للجريمة وليست كمنافس عسكري.

2 - تصور الوثيقة العالم على أنه يموج بالمشاكل شديدة التنوع، وتقول في أول جملة لها: بعد مرور خمس سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن العالم يبدو مكانا محملا بتهديدات أكثر مما كانت في أي وقت مضى. وتشعر الولايات المتحدة بصورة متزايدة أنها وحيدة في العالم، وتواجه العديد من المشاكل الراهنة. ثم تقول في فقرة لاحقة: إن استراتيجية أمن قومي للقرن الحادي والعشرين يجب أن تتصدى لجميع الأخطار التي تواجهنا، وأن تعمل على نزع فتيل المشاكل التي ليس هناك يقين بشأنها والمتغيرة وحلها، وانتهاز كل الفرص المتاحة لنا لنضمن لأنفسنا وللعالم أن يكون أكثر أمنا.

3 - ينبغي على الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية في العالم على مدى العقود بل القرون المقبلة ليس فقط باعتبارها من القيم التي نتمسك بها بل أيضًا لأن التاريخ وعلم الاجتماع يقدمان لنا سببا جوهريا للإقناع بأن أمريكا

تكون أكثر أمانا وثراء وعافية وسعادة ضمن عالم من الديمقراطيات الليبرالية التي نضجت.

ويجب أن تطور استراتيجية أكثر عمقا تنظم وتشجع وجود الشروط المسبقة لقيام ديمقراطية ليبرالية ناجحة.. شروط مسبقة تتجاوز مجرد إجراء انتخابات، واستراتيجية تدفع لقيام ليبرالية تحت حكم القانون، ليس فقط لدول منفردة تبعا لظروفها التاريخية والثقافية الخاصة، ومستوى التنمية فيها بل وَفْقًا لنظام عالمي متكامل.

4 - لابد من إحلال تعددية التعامل مع العالم محل الاستراتيجية الانفرادية؛ فإن أكثر ما يخدم مصالح أمريكا هو إيجاد عالم من الحرية في ظل القانون، وعندئذ يجب على أمريكا أن تعمل لإصلاح نظام المؤسسات الدولية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية.

5 - إن احتياجات أمريكا اليوم بحاجة إلى أن تتناسب مع جرأة خيال جورج كينان حين ابتدع استراتيجية الاحتواء، ويجب أن تعترف بأن عليها العمل نحو إيجاد نظام عالمي جديد لا يستبعد غالبية سكان العالم، وندعو إلى توسيع عضوية مجلس الأمن للسماح لدول من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا بالتمتع بالعضوية الدائمة.

6 - تتعرض الوثيقة لظاهرة الكراهية لأمريكا Anti-Americanism، وتدعو إلى اتباع أسلوب فن الاتصالات المتبادلة، وليس حملات العلاقات العامة، لحل هذه المشكلة، واتخاذ منظومة إجراءات جديدة يمكنها تخفيف حدة هذا العداء لأمريكا خصوصا في العالم الإسلامي.

وبالرغم من أن هذه الوثيقة تحاول العمل من أجل تعديل مسار السياسة الخارجية الهجومية لحكومة بوش، والتي سيطرت عليها أيديولوجية الهيمنة، وفرض أفكار المحافظين الجدد على العالم ولو بالقوة من خلال المبدأ القائل إن ما هو في صالح أمريكا هو إذن في صالح العالم، فإن خبراء دوليين قد أخذوا

عليها ملاحظات مهمة أبرزها:

- أنها تغض النظر عن حقائق جديدة قد اعترفت بها مؤسسات استراتيجية واقتصادية مهمة في أوربا والولايات المتحدة؛ ترى أن قيادة أمريكا المنفردة للعالم في طريقها للأفول لتحل محلها التعددية المتساوية على قمة النظام الدولي، وذلك ببروز دول ناهضة في آسيا كالصين، فالبنتاجون توقعت في تقرير مهم لها أن تصل الصين إلى درجة التعادل في القوة مع الولايات المتحدة بحلول عام 2025 كما قررت دراسة لمؤسسة «جولدمان ساكس بريكس الاقتصادية والمالية» الأمريكية الكبرى أنه بحلول عام 2050 ستكون أكبر أربع قوى اقتصادية في العالم بهذا الترتيب: الصين، أمريكا، الهند، اليابان، وأن حدوث ذلك قد يتم في أقرب من هذا التاريخ.

- ما زالت الوثيقة تنظر إلى العالم من زاوية العصر الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، والذي أتاحت ظروفه قيام القرن الأمريكي، فالعولمة وبروز القوة الآسيوية قد أوجدا أسسا لنظام عالمي جديد مختلف تماما، لم تعد فيه فرص قيادة العالم متاحة لجانبي الأطلنطي، وهناك احتياجات متزايدة وجوهرية لمشاركة دولية من نوع جديد، كما أن مشكلات العالم التي تمثل مصادر جديدة للتهديدات من الإرهاب إلى تدهور البيئة لن تحل إلا بنظام جديد للمشاركة يأخذ في حسابه مصالح أمن الجميع ووجهات نظرهم.

وإذا كانت الاستراتيجية التي طبقها المحافظون الجدد في ظل حكومة بوش، والمعلنة في العشرين من سبتمبر 2002، قد فرضت واقعا مغايرا للعالم ولوضع أمريكا فيه، إلا أنها كانت محاولة لاختطاف النظام العالمي، وقطع الطريق أمام اكتمال عملية بلوغ التعددية إلى قيادة العالم، ثم كانت انتكاسة هذه الاستراتيجية في العراق وما جلبته من أضرار للولايات المتحدة في العالم - شهادة موت لها، وبالتالي كان إعلان تقرير برينستون المتضمن وثيقة لاستراتيجية جديدة للأمن القومي؛ لها مقومات البقاء للمدى البعيد، من وجهة نظر حسابات المصالح الحيوية ومصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.(157)

كذلك يميل جناح مهم داخل دوائر صنع القرار الأمريكية إلى إعادة صياغة أسس الهيمنة الأمريكية ومضامينها بما يتماشى والتطورات الدولية الجديدة، حيث يتجه الفكر الأمريكي هذه الأيام إلى مراجعة مفهوم الزعامة الأمريكية بدون التخلي عن مشروعها وأهدافها النهائية. ففي حين كان معظم من صاحب الرئيس بوش إلى البيت الأبيض في فترة ولايته الأولى من المبهورين بانتصار أمريكا في الحرب الباردة واعتبره البعض نهاية للتاريخ،إذ جاء معظمهم من صلب أفكار القوة والضعف، والحسم العسكري، والقرن الأمريكي الجديد، لكنه على العكس من ذلك؛ تتردد الآن في رحم الأزمة الأمريكية الحالية أفكار أخرى عن «غزو العقول والقلوب»، وإعادة تكييف الأهداف، وتوسيع مجال التحالفات، والمشاركة العالمية في التخطيط والتنفيذ..

وتحت وطأة المأزق الأمريكي الحالي في العراق وأفغانستان ظهرت بوادر تراجع أمريكية عن التشبث بفكرة الهيمنة على العالم بسبب كلفتها الهائلة، والتي لم يعد الأمريكيون مستعدين لتحملها، فهناك محاولات فكرية لإعادة التجانس في التفكير الاستراتيجي الغربي بمعناه الواسع من خلال تبني حزمة واسعة من الأولويات أهمها توسيع مساحات التشاور والحوار مع الحلفاء والأصدقاء في إطار من الصراحة والفهم المشترك على المستويين الاستراتيجي والتعبوي. وهناك دعوة إلى تحويل لقاءات الرؤساء ووزراء الخارجية من مجرد مقابلات احتفالية إلى الغوص في عمق المسائل الاستراتيجية والوصول إلى حلول عملية لها. ولما كانت الولايات المتحدة تتحمل باستمرار العبء الأكبر في عدد القوات والأسلحة،وأن حجم التحديات الحالية يستوجب مشاركة أكبر من الدول الأخرى على المستوى المادي والبشري،فقد دعا الفكر الأمريكي الجديد إلى مزيد من اللامركزية والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الإقليمية وهو ما تدعو إليه أمريكا بين دول شرق آسيا مثل اليابان وأستراليا ونيوزيلندا. وفي الخليج بين مصر والسعودية ودول مجلس التعاون. وكذلك على مستوى المنظمات الإقليمية مثل منظمة

الأمن والتعاون الأوربي والأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. وعلى رأس قائمة المقترحات ما يتصل بالتدريب المشترك، وتجانس نظم الأسلحة، والثقافة العسكرية والأمنية، في عالم لم يعد يقبل بالخصوصية حتى في شئون القتال والحرب.وكلها مؤشرات تنم عن ميل أمريكي اضطراري للتخلص من شيء من أعباء الهيمنة الأمريكية الثقيلة على العالم،وإن اضطرت للتنازل عن قسط من هذه الهيمنة لصالح فاعلين دوليين محوريين من بين حلفائها وأصدقائها.(158)

حروب الإرهاب.. المستنقع الأفغاني عام **2001** :

بعد أحداث أيلول الأسود الأمريكي في العام2001،جاء النزوع الأمريكي الجامح نحو الانتقام من عدو وهمي وغير محدد الملامح هو الإرهاب العالمي أو بتعبير أدق ما أسماه الأمريكيون «الإرهاب الإسلامي»، فكانت الحرب الأمريكية على أفغانستان في العام 2001 استنادًا إلى أغراض معلنة تمثلت في القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان التي تؤويه، ثم اعتقال أسامة بن لادن وكبار معاونيه، وهي المهام التي فشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تحقيق أي منها، إذ بعد سنوات تسع على تلك الحرب لا يزال بن لادن طليقا تقض تهديداته عبر أشرطته المسجلة والمتلفزة مضاجع الأمريكيين، كما يحشد الحشود ويجيش الجنود لشن المزيد من الهجمات ضد الأهداف والمصالح الأمريكية حول العالم،وها هي حركة طالبان قد استعادت سيطرتها على معظم الأراضي الأفغانية وباتت أقوى من أي وقت مضى. فقد كان من أبرز مفاجآت وتداعيات التدهور الأمني الذي ازدادت وتيرته في أعقاب سيطرة قوات التحالف الدولي على كابول في العام 2001 - بروز نشاط كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة مجددًا بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة على الرغم من الضربات الموجعة التي ما برحا يتلقياها على أيدي القوات الأمريكية والباكستانية والدولية منذ ذلك التاريخ.

وقد بدا جليًا أن طالبان تسعى إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفغانية ليس

فقط في رداء عسكري ولكن على المستويين السياسي والشعبي. فعلى الصعيد العسكري، عاودت الحركة نشاطها المسلح ضد القوات الدولية في أفغانستان إلى جانب قوات الحكومتين الأفغانية والباكستانية. بيد أن هذا النشاط قد شهد نقلة كمية وطفرة نوعية، فإلى جانب الكثافة اللافتة في تعداد العمليات، استطاعت الحركة توجيه عدد من الضربات ضد أهداف أرضية ثابتة كالقواعد العسكرية في باجرام، وأهداف متنقلة كدوريات قوات الاحتلال، وأهداف جوية كطائرات الهليكوبتر الأمريكية، ألحقت من خلالها خسائر فادحة بقوات التحالف. فضلًا عن ذلك، تمكنت الحركة من تعزيز قدراتها القتالية والتسليحية من خلال حصولها على أسلحة متطورة، خاصة صواريخ أرض- جو ومعدّات أخرى معقدة، وتقنية حديثة روسية وصينية، كما نجحت في استقطاب عناصر مقاومة مسلحة من دول مجاورة كالعراق وإيران، فضلًا عن ضم واستيعاب بعض الجهات والقوى الداخلية التي كانت تعارضها أيام حكمها كالحزب الإسلامي الذي يتزعَّمه قلب الدين حكمتيار. وبالتوازي مع ذلك ظلت الحركة محتفظة بمناعة قوية ضد محاولات الاختراق أو شقِّ صفوفها من قبل خصومها. وفي تطور تكتيكي بارع لجأت طالبان إلى تكثيف هجماتها ضد القوات الدولية غير الأمريكية كالكندية التي سقط منها زهاء خمسين قتيلا منذ العام 2001 وحتى الآن، والبريطانية قرابة ستين قتيلا، وكذا الألمانية، وذلك بهدف عزل تلك القوات عن نظيرتها الأمريكية توخيا لشق عصا الطاعة والتماسك داخل قوات التحالف الدولي، خصوصًا أن تلك القوات تفتقد في غالبيتها ما لدى الأمريكيين من دوافع استراتيجية خفية ومعلنة تجبرها على تجرع مرارة البقاء في أفغانستان ومواصلة الحرب رغم تفاقم التكاليف وتعاظم الأعباء.

وعلى الصعيد الشعبي، عمدت طالبان إلى ترجمة وجودها العسكري على الساحة الأفغانية إلى حضور جماهيري ظاهر؛ لذا جنحت نحو إعادة صياغة علاقاتها مع العشائر الأفغانية في الداخل وكذا تحالفاتها مع بعض القوى على جانبي الحدود مع باكستان وإيران،محاولة الاستفادة من تفاقم السخط

الشعبي الأفغاني ضد الوجود الأجنبي في البلاد بجريرة ارتفاع الكلفة البشرية والمادية للعمليات والغارات التي تشنها القوات الدولية بين الفينة والأخرى بدعوى ملاحقة المتمردين، علاوة على تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، حيث عمت الفوضى وازداد الانفلات الأمني في الوقت الذي طغى فشل الحكومة المحلية واستفحل فسادها بالتزامن مع استشراء الفساد بين صفوف القوات الأمريكية التي نزعت بعض قياداتها نحو تلقي رشاوى مالية مقابل تعيين دافعيها من الأفغان في مواقع المسئولية بالحكومة وأجهزة الدولة المهلهلة، وهي الأوضاع التي أفضت إلى اندلاع انتفاضة كابول التي راح ضحيتها 27 قتيلا وأكثر من183 جريحا، حتى بدت عودة طالبان مقترنة بحركة شعبية رافضة للوجود العسكري الأجنبي وللسلطة المحلية الموالية له.

ومن رحم الانفلات الأمني الذي خيم على أفغانستان، انبلج حضور طالبان القوي، ففي شهر يناير من العام 2005 خاضت الحركة معارك ضارية في وزيرستان ضدَّ تنظيمات المجرمين وقطّاع الطرق وجماعات المافيا المحليَّة التي لم تتورع عن تهديد أمن المدنيين عبر اختطاف النساء، والاتجار بالمخدرات وفرض الديَّة على أصحاب المحلات والتجّار والمارة،وتمكن مقاتلو الحركة من كسر شوكة أولئك المارقين. وبذلك ترسخت دعائم جديدة لشرعية طالبان بين الأهالي والقبائل في وزيرستان، والتي أعلنت الحركة عن قيام نواة دولتها الجديدة بها، على غرار ما جرى مطلع تسعينيات القرن الماضي، حينما دشن دحر طالبان لأمراء الحرب الأفغان الانبعاث الأول للحركة توطئة لإمساكها بزمام الأمور في البلاد عام 1994. وفي هذا السياق أيضًا،جاء قيام طالبان مؤخرا بإعادة بث إذاعة الشريعة التي كانت وسيلة إعلامها الوحيدة إبان سني حكمها المنتهية عام 2001.

ولم يغفل قادة طالبان عن استثمار نجاحهم العسكري وتنامي شعبية حركتهم في الشارع الأفغاني على حساب الحكومة المحلية وقوات التحالف، من أجل إيجاد موطئ قدم سياسي لها داخل أجهزة الدولة الأفغانية حيث خاض بعض

ممثلي الحركة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر ديسمبر من العام 2005،ونجح الكثير منهم في الفوز بعدد من المقاعد في البرلمان الأفغاني لتكتمل بذلك أركان عودة طالبان ويتأكد وجودها على الساحة الأفغانية بكل أبعادها.وأعلنت الحركة، في شريط مرئي أصدرته طالبان، عن تأسيس إمارة إسلامية في وزيرستان على أن تتسلم طالبان الجزء الشمالي منها بحيث تصبح قاعدة دائمة لها. ونتيجة لهذا التنامي في حضور طالبان ونفوذها لم يجد الرئيس الأفغاني حامد قرضاي بدًّا إبان الاحتفال بيوم عاشوراء في يناير 2007 من الإعلان عن استعداده لبدء محادثات سلام مع حركة طالبان.(159)

أما تنظيم القاعدة فقد نجح هو الآخر في إعادة تنظيم صفوفه وتأكيد وجوده في أفغانستان وباكستان رغم التموضع العسكري الأمريكي والدولي، حيث أعلنت القاعدة، في يونيو 2006، عن إقامة «الدولة الإسلامية لشمال وزيرستان»، ودعت العديد من قادتها وأتباعها إلى المشاركة في دعم ومساندة هذه الدولة الوليدة وتوسيعها لتضم بعض أجزاء من جنوب وزيرستان وبعض القرى المجاورة في أفغانستان، حيث تعد منطقة وزيرستان من أكثر المناطق القبلية في باكستان التي تدعم الجماعات المسلحة، فضلًا عما تتميز به هذه المنطقة من طبيعة جبلية وعرة، تجعل للقبائل اليد الطولى فيها، وتحول دون وجود أي نفوذ لحكومة إسلام آباد عليها، كما تحد من قدرة المخابرات الباكستانية والأمريكية على التحرك فيها والحصول على معلومات عن طبيعة الأنشطة الجارية داخلها، ولهذا فقد تمكنت القاعدة من استغلال المنطقة في عمليات التدريب والإعداد للعمليات العسكرية ضد الولايات المتحدة وحلفائها حيث يجري حاليا توافد أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب إلى وزيرستان في إطار الاستعدادات التي تقوم بها القاعدة لشن الهجوم الكبير المزمع تنفيذه خلال الأشهر القادمة ضد كابول وإسلام آباد،فقد كان الظهور المفاجئ لبن لادن أواخر شهر سبتمبر الماضي 2006 بمثابة دعوة عالمية لإعادة ترتيب صفوف التنظيم ليصبح منظمة مفتوحة لكل العناصر التي ترغب في تدويل المواجهة مع أمريكا وقوات التحالف بالتعاون مع حركة طالبان.

ومع عودة تنظيم القاعدة وحركة طالبان وتنامي نشاطهما وضرباتهما الموجعة والمتلاحقة ضد القوات الأمريكية والدولية - لم تستطع قوات التحالف الغربي إنكارالاعتراف بالفشل في مواجهة الحركة وما تبديه من شراسة واستبسال في المواجهة، فلم يعد سرا العجز الأمريكي والبريطاني عن القضاء على الحركة، أو النيل من قادتها (الملا عمر، أسامة بن لادن، أيمن الظواهري، قلب الدين حكمتيار)، حيث لم تفلح تلك القوات الأجنبية بما تتمتع به من تكنولوجيا حديثة وعتاد في العثور على أي من هؤلاء القادة رغم عمليات المطاردة التي تشنها منذ ست سنوات بمعاونة الجيش الباكستاني والقوات الحكومية الأفغانية. وفي هذا السياق،جاءت التصريحات من كبار القادة العسكريين الغربيين ومن قائد قوات الناتو في أفغانستان لتؤكد استحالة القضاء على مقاتلي القاعدة وطالبان رغم تفوق قوات التحالف في العدد والعدة.

وقد ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن حركة طالبان لم تهزم قطُّ في إقليم هلمند جنوب أفغانستان. ومنطقة هلمند بالذات كان للمقاومة الطالبانيَّة فيها عدَّة هجمات شملت 14 تفجيرًا جنوب وشرق أفغانستان سجلت خلال الأشهر الأخيرة. وبدوره،حذر جون ريد وزير الدفاع البريطاني خلال زيارته الأخيرة لكابول من إمكانية عودة نظام طالبان، والمستعد لحماية القاعدة، إلى حكم أفغانستان مرة أخرى، مطالبا بضرورة استمرار الهجمات العسكرية ضد مقاتلي طالبان والقاعدة لمنعهم من استرداد السلطة. وقد جاءت تحذيرات ريد بعد أن أصبحت القوات البريطانية في أفغانستان هدفًا لهجمات طالبان حتى ارتفعت الخسائر بين صفوف البريطانيين هناك إلى زهاء ستين قتيلا منذ عام 2001. ومن جانبه، اعترف وزير الدفاع الأمريكي المعزول، دونالد رامسفيلد، بأنَّ هجمات المقاتلين لا تزال مستمرة، كما أكد أنَّ الطلعات الجوية التي تقوم بها القوات الأمريكية والأفغانية ضعيفة التأثير في مواجهة المقاتلين، وقال في هذا السياق: «عندما لا يكون لديك قوات كبيرة تتحرك على الأرض، أو لا تكون

قوات العدو مركزة في تجمعات كبيرة، فإنَّ الغارات الجوية تكون ضعيفة التأثير».

وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومات دول غربية حليفة لواشنطن كألمانيا وإيطاليا وكندا لإبعاد قواتها العاملة في أفغانستان عن بؤر التوتر والمواجهة مع مقاتلي طالبان والقاعدة وتوخي السبل الكفيلة بوضع جدول زمني لانسحاب تلك القوات من أفغانستان بسبب تنامي أعداد القتلى والجرحى بين صفوفها، كانت الضغوط الأمريكية والغربية تنهال على الحكومة الباكستانية من أجل الزج بقواتها إلى أتون المواجهة مع متمردي القاعدة وطالبان في المناطق القبلية والعشائرية على الحدود الباكستانية الأفغانية شمال وزيرستان، بجريرة الاتهامات المتوالية لنظام الرئيس مشرف بالتقصير في مناهضة أولئك المتمردين. وعلى الرغم من إدراك قادة الجيش الباكستاني لمدى قوة مقاتلي طالبان والقاعدة ومخاطر المواجهة العسكرية الشاملة معهم، خاصة بعد نجاحهم بالفعل في الحصول على عدد من القواعد العسكرية، وتأمين ملاجئ آمنة للقيادات العليا في المناطق الجبلية على طول الحدود الباكستانية بما فيها خوست، شمال وزيرستان، وجنوب وزيرستان، وفي منطقة كونار،علاوة على نجاحهم في فتح أقنية لتلقي الدعم الخارجي الذي يعينهم على مواصلة القتال لأطول مدى ممكن، فإنهم لا يجدون مفرا من الإذعان للضغوط الأمريكية، وسط تحذيرات قادة الجيش الباكستاني من مغبة هذه الخطوة.

وأمام هذا التحدي الأمني والإخفاق الاستراتيجي للقوات الدولية في أفغانستان، لجأت واشنطن لمساومة مقاتلي طالبان والقاعدة من خلال عقد صفقة معهم بغرض تهدئة الأوضاع بصورة مؤقتة إلى حين لملمة صفوف قوات التحالف على نحو ما جرى في قمة حلف الأطلسي بلاتفيا نهاية شهر نوفمبر 2006. وهو الأمر الذي ارتأت القاعدة وطالبان أنه يصب في مصلحتهما؛ ذلك أنه إذا قدر لمثل هذه الصفقة أن تكتمل فإن المستفيد الأول منها هو مقاتلو القاعدة وطالبان، لا سيما أن خيار التهدئة يتيح لهم مزيدًا من الوقت لإعادة

تعبئة وتنظيم وتدريب قواتهم، من أجل تحقيق هدفهم النهائي المتمثل في هزيمة القوات الأمريكية والدولية فضلًا عن الإطاحة بنظامى كابول وإسلام آباد.(160)

وقد نجح تنظيم القاعدة في توسيع أنشطته على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يتجاوز الأراضي الأفغانية، وذلك من خلال تطويره لأدواته ونظم عمله،حيث عمد تنظيم القاعدة إلى الاستعانة بوسائل تصعب مهام أجهزة الاستخبارات والأمن التي لا تكف عن ملاحقة عناصره في كل مكان،فكان اتباعه استراتيجيات متطورة تعينه على التخفي وأداء مهامه بنجاح وسرية بالغين. حيث انتشرت أجهزة الكمبيوتر المحمول بين عناصر التنظيم ليصبح تنظيم القاعدة أول حركة حرب عصابات تنتقل من الفضاء الأرضي التقليدي إلى فضاء المعلومات وعالم الإنترنت، أو ما بات يطلق عليه «الفضاء السايبري». فقد بات أعضاء القاعدة الشباب من دارسي علوم الكمبيوتر يستخدمون أجهزة الكمبيوتر المحمول وأقراص الفيديو الرقمي (دي ڤي دي) من مخابئهم ومن مقاهي الإنترنت سعيا لاستئناف الاتصال والتخطيط والتجنيد والتدريب على تنفيذ العمليات والوعظ وغيرها من التسهيلات التي فقدها تنظيم القاعدة في أفغانستان مستخدمين مواقع جديدة لا حصر لها على شبكة الإنترنت.

فعلى سبيل المثال، أصبح منفذو الهجمات الانتحارية في العراق - والذين يتبعون شبكة القاعدة وكذا الوحدات المتخصصة في نصب الأكمنة - يعتمدون في التدريب والدعم التكتيكي على العمل عبر شبكة الإنترنت بسرية تامة وبمرونة تسمح للعناصر المسئولة عن هذا الجانب من نشاط الشبكة بالإفلات من أي مراقبة أو ملاحقة في هذا الفضاء المعلوماتي الفسيح. فتخطيط وتنفيذ الهجمات التي شنتها عناصر تابعة لشبكة القاعدة في كل من قطر ومصر وأوربا في الآونة الأخيرة اعتمدا بصورة كبيرة على استخدام شبكة الإنترنت. وتعمل شبكة القاعدة حاليا على بناء مكتبة ضخمة عن الإنترنت حول مواد التدريب، بل إن بعض هذه المواقع يوجد بها خبراء للإجابة عن أسئلة المستفسرين في

مساحة مخصصة للاستفسارات والردود والمناقشات. وتتضمن هذه المواد مسائل شتى ابتداء من كيفية خلط سم الريسين إلى صنع القنابل من المواد الكيماوية التي تباع في المحلات لأغراض تجارية وحتى كيفية التنكر للإفلات من الرصد والمراقبة، وكيفية التسلل إلى العراق عبر الحدود السورية، وأيضا كيفية الاسترشاد بالنجوم خلال عبور الأراضي الصحراوية ليلا. هذه المعلومات مدونة في هذه المواقع على شبكة الإنترنت باللغات العربية والأردية والبشتو ولغات أخرى.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن تنظيم القاعدة واصل استراتيجيته للتخفي وتعمية أجهزة الاستخبارات الأمريكية والعالمية من خلال تجنيده عناصر من معتنقي الإسلام ذوي الأصول غير العربية التي تألفها تلك الأجهزة جيدا، بحيث أصبح تنظيم القاعدة يضم بين صفوفه عناصر من ذوي العيون الزرقاء والخضراء وأصحاب الشعر الأصفر الناعم والبشرة البيضاء من ذوي الأصول الأوربية والأمريكية الذين اعتنقوا الإسلام وقبلوا الانخراط في صفوف تنظيم القاعدة،وباتت قيادات التنظيم تعتمد على تلك العناصر بشكل أساسي في العديد من المهام والعمليات في بلدان غربية تحايلا على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية فيها.

مثل هذا التطور النوعي في أساليب عمل خلايا القاعدة أدى إلى توصل أجهزة الاستخبارات الغربية وخبراء شئون الإرهاب إلى نتيجة تتلخص في أن حركة الإرهاب العالمية التي تقودها عناصر هاربة تنتمي إلى شبكة القاعدة وتتكون في الغالب من مجموعات وخلايا متباينة - باتت ظاهرة تلعب الإنترنت دورًا رئيسيًّا في توجيهها. وتعاني الحكومات - بحكم طبيعة شبكة الإنترنت - صعوبات في حجب أو عرقلة الوجود المكثف لهذه الجماعات على شبكة الإنترنت. ذلك أن افتقار الإنترنت إلى الحدود القومية والمحددات الإثنية يتوافق تماما مع رؤية أسامة بن لادن لتنظيم القاعدة، حيث أصبح الإنترنت مكان التقاء لطوائف متنوعة من المتطرفين، كما أصبحت ملجأ افتراضيًّا

لشبكة القاعدة على المستوى الدولي، واستطاع تنظيم القاعدة استيعاب وسائل التكنولوجيا الحديثة من أجل بناء خلايا وتجنيد عناصر جديدة وتدريبها وتكليفها بالمهام عبر شبكة الإنترنت.

ويرى مايكل شوير - المسئول السابق عن وحدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية المكلفة بتعقب أسامة بن لادن - أن لجوء شبكة القاعدة للعمل عبر شبكة الإنترنت أثر سلبا على مقدرات أجهزة الأمن الأمريكية على توجيه ضربة لها وهي في أضعف حالاتها؛ أي وهي في حالة حركة، وأن تنظيم القاعدة اضطر للانتقال إلى السودان مطلع عقد التسعينيات ثم اضطر إلى الخروج من هناك إلى اليمن قبل العودة مجددًا إلى أفغانستان للتدريب. كما أن عناصر القاعدة لا يضطرون إلى حمل أي شيء، أو دليل يمكن أن يتسبب في إدانتهم؛ إذ لم يعد أي منهم، على حد تعليق شوير، في حاجة إلى حمل إرشادات أو خطط أو وصفات مكتوبة على الورق، فكل هذه المواد يمكن أن ترسل مشفرة عبر شبكة الإنترنت إلى الجهة المعنية ضمن ملايين الرسائل التي يعج بها عالم الإنترنت.(161)

وبذلك يتضح أن قدرة تنظيم القاعدة وحركة طالبان على توظيف التكنولوجيا الحديثة وتطويع الثورة المعرفية والمعلوماتية لخدمة أهدافهما وتطوير أدائهما على نحو يستعصي على الإجهاض من قبل الأجهزة الأمنية حول العالم، وفي مقدمتها تلك الأمريكية، قد فاقت ما ألحقته بها الضربات التي تلقتها على أيدي أعتى جيوش العالم عددا وعتادا،الأمر الذي جعل من الحرب الأمريكية في أفغانستان سقطة جديدة تضاف إلى سجل الإخفاقات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة في الخارج.

حرب العراق عام **2003 .. الإخفاق الكبير:**

يكاد يجمع غالبية الخبراء والمراقبين في داخل الولايات المتحدة وخارجها على أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي قد تلقى صفعة قوية بسبب الهزيمة

التي أحاطت بالقوات الأمريكية في العراق،فقبل احتلال العراق في العام2003 ساقت إدارة الرئيس بوش العديد من المبررات لتسويغ حربها المرتقبة على هذا البلد، وكانت البداية امتلاك صدام حسين أسلحة الدمار الشامل، وبعد ثبوت زيف هذا المبرر ساقت واشنطن مبررا آخر هو علاقة نظام صدام بتنظيم القاعدة، لكن هذا الادعاء أيضًا قد تأكد عدم صحته،فلم تجد إدارة بوش مبررا سوى الزعم بسعيها إلى تحرير الشعب العراقي من نِير ديكتاتورية صدام حسين وتسلطه، توطئة لإقرار الديمقراطية والتنمية في ربوع العراق.

وبعد ما يناهز السنوات الست على احتلال أمريكا للعراق، لا يستطيع منصف أن يدعي أن شيئا من تلك المزاعم والوعود قد تحقق.فها هي العراق قد باتت على شفير الحرب الأهلية في ظل الفشل السياسي لحكوماتها المؤقتة الموالية للأمريكيين، وها هو الشعب العراقي يعاني الأمرين ولا يكاد يجد قوت يومه، بينما لا يمر يوم إلا ويسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى والمصابين من المدنيين العراقيين من جراء غياب الأمن والاستقرار وشيوع الانفلات الأمني.

أما الأمريكيون فلا يكاد يمر يوم إلا ويفقدون عددا من جنودهم هناك على أيدي المقاومة العراقية حتى تجاوز عدد قتلاهم هناك حتى منتصف العام 2008 أربعة آلاف حسب الإحصاءات الأمريكية، إلى جانب آلاف الجرحى والمصابين بعاهات مستديمة. علاوة على ذلك أكد رئيس المعهد الأمريكي للصحة النفسية توماس إينسل أن حالات الانتحار والموت «لأسباب نفسية» بين الجنود الأمريكيين الذين خدموا في العراق وأفغانستان - يمكن أن ترفع الخسائر البشرية الأمريكية إذا لم تتم معالجة المشاكل النفسية لأولئك الآلاف من الجنود.وكشف المسئول الأمريكي في مؤتمر صحفي على هامش المؤتمر السنوي لجمعية المحللين النفسيين الأمريكيين خلال شهر مايو 2008 أن ما بين 18 و20٪ من أصل 1.6 مليون جندي أمريكي خدموا في العراق وأفغانستان - أي نحو 300 ألف رجل - يعانون حالات خلل تلي الصدمة والانهيار العصبي أو الأمرين معا.وحذر من أن عدم معالجة الاضطرابات التالية

للصدمات والانهيار العصبي يمكن أن يؤدي إلى «حالات انتحار أو إلى موت محقق مما يفاقم الخسائر البشرية الأمريكية في العراق وأفغانستان»، وأوضح المسئول أن عدم معالجة المشكلتين اللتين ذكرهما يمكن أن يقود أولئك الجنود إلى إدمان الكحول وأشكال أخرى من السلوك الذي يمكن أن يهدد حياة الأفراد، ودعا المعالجين النفسيين بالقطاع العام إلى التدقيق في عوارض الاضطرابات الناجمة عن العمل في مناطق الحرب. (162)

ولم تفلح استراتيجيات الخداع الإعلامي والتضليل الدعائي التي تبنتها إدارة الرئيس بوش الابن وجندت لتنفيذها عشرات الكتاب والمحللين السياسيين والخبراء الاستراتيجيين في إيهام الرأي العام الأمريكي أو العالمي أن شيئا من الانتصار السياسي أو حتى العسكري قد تحقق على أيدي الأمريكيين في العراق بالرغم مما أنفق على العمليات العسكرية هناك من أموال طائلة،وما تكبده الأمريكيون من خسائر بشرية هائلة.

ومن هذا المنطلق، يمكن الادعاء أن الإقرار بالفشل الذريع في العراق لم يعد موضع نقاش لدى المؤسسات البحثية الأمريكية، حتى تلك المؤسسات التي كانت من أشد المؤيدين للغزو، ومن الواضح من خلال استقراء مجموعة كبيرة من الدراسات والطروحات أن هناك تراجعًا كبيرًا في الطموح الأمريكي السابق في بناء عراق ديمقراطي يكون عمودًا من أعمدة السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، ويؤدي إلى تغيرات استراتيجية بنيوية في المنطقة وفي الأوزان السياسية للقوى الإقليمية المختلفة بها.

لقد بدأت الانتقادات لخطط وسياسات الإدارة الأمريكية مبكرًا؛ إذ أشار تقرير أصدرته مؤسسة كارنيجي للسلام بعد فترة قصيرة على احتلال بغداد إلى وجود ضعف بنيوي شديد في التصورات الأمريكية لمرحلة ما بعد صدام (163)، وقد أكدت ذلك آراء مجموعة كبيرة من الخبراء الأمريكيين حول التقرير؛ إذ رأى السيناتور الأمريكي جوزيف بيدين أن المخططات الأمريكية بنيت في الحالة العراقية متجاهلة السيناريو الأسوأ (164) أو ما يطلق عليه في

الفكر السياسي الأمريكي الآن The Day After، وذهب عدد من الخبراء العسكريين إلى أنَّ الإدارة الجديدة للبنتاغون بقيادة رامسفيلد بنت كل مخططاتها للحرب وَفْقًا للسيناريو الأكثر تفاؤلًا متجاوزين بذلك منطق صوغ الاستراتيجيات العسكرية، الأمر الذي تدفع ثمنه حاليا القوات الأمريكية في العراق(165).

هذا وقد أضحى الإقرار بالفشل الأمريكي في العراق حالة عامة يمكن رصدها من خلال أية متابعة أو استطلاع سريع لمختلف مراكز الدراسات الأمريكية، والتي تجاوزت الاعتراف بالفشل إلى الحديث عن أسبابه والطريق للخروج من هذا المأزق الكبير الذي وقعت فيه القوات الأمريكية. وفي هذا السياق، دارت جدالات وحوارات حول أسباب الفشل ودواعيه، فقد ذهب فريد زكريا – على سبيل المثال – إلى أن الولايات المتحدة تفتقد أبرز مقومين لأي تدخل خارجي في أي بلد وهما: القوة والشرعية، واللذانِ لم يتوفرا في الأدوات التي اعتمدت عليها واشنطن في ترسيخ قوتها وهيبتها في العراق (166). وبدوره،وافق كورديسمان في تقرير خطير أعده مع فريق من الباحثين بعنوان «لا حل عسكريًّا يلوح بالأفق» على أن هناك فشلًا كبيرًا للأدوات السياسية الأمريكية الموجودة في العراق، وفي مقدمتها مجلس الحكم الانتقالي، والشرطة العراقية التي لم تصل بعد إلى المرحلة المطلوبة من الخبرة والإعداد(167). وقد أيد بيدين من جانبه ذلك كله وأضاف له جملة من الأسباب منها: فقدان الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا قويًّا، تغييب السيناريو الأسوأ، عدم وجود قوة أمريكية كافية لحفظ الأمن وبسط الشرعية في العراق، المراهنة على شخصيات ضعيفة لقيادة العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال ليس لها وزن ولا قاعدة اجتماعية تذكر، الفشل في تدريب القوات العراقية والزج بها في مهام قبل استكمال الفترة اللازمة للقدرة على تنفيذ هذه المهام(168).

وفي محاولة منها للخروج من هذا النفق المظلم سعت الإدارة الأمريكية لتعديل خططها في العراق أكثر من مرة لتتجاوز كثيرًا من أخطائها، والتعاطي بنجاح

مع متغيرات جديدة في الصراع، وانتقلت بذلك بين عدة مراحل؛ إذ كانت تصريحات المسئولين السياسيين والعسكريين في البيت الأبيض ووزارة الدفاع تلمح، قبيل الحرب وبعيد سقوط بغداد، إلى عزم الإدارة الأمريكية على تشكيل حكومة عسكرية يديرها ضباط أمريكيون يساعدهم استشاريون عراقيون ممن رضوا الدخول تحت المظلة الأمريكية، لكن المخطط الأمريكي تلقى عدة صدمات أذهلت صناع السياسة الأمريكية ووضعتهم في مأزق حرج.

كذلك، عملت الإدارة الأمريكية على استبدال هذا المخطط بمخطط آخر يقوم على تشكيل مجلس حكم انتقالي يعكس التركيبة العرقية والطائفية في العراق، ويتم من خلاله تقرير طبيعة المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور العراقي وبناء المرحلة السياسية الجديدة، لكن بروز المقاومة المسلحة وتنامي قوتها وقدراتها العسكرية، وعجز الآلة العسكرية الأمريكية عن القضاء عليها، وظهور خلافات حادة بين الفصائل والقوى السياسية العراقية حول طبيعة مرحلة ما بعد صدام حسين - أدى إلى وجود حالة من الضبابية الشديدة لتوقعات تلك المرحلة.

وتبدو اليوم الولايات المتحدة وقد فقدت كثيرًا من أوراقها التي دخلت بها الصراع، ومن الواضح - رغم مرونتها في تعديل وتغيير الخطط وأدوات الصراع– أنها ما زالت عاجزة إلى درجة كبيرة عن الوصول إلى سبيل للخروج من هذا المأزِق الكبير حتى وصل الأمر بعدد من الساسة والكتاب الأمريكان إلى التأكيد على أن العراق هو بمثابة فيتنام جديدة قد أوقع الرئيس بوش الابن، وبطانته من المحافظين الجدد، الولايات المتحدة فيها(169)،وذلك استنادًا إلى مؤشرات عديدة أبرزوها فيما يلي:

- الفشل في التعامل مع المقاومة المسلحة وامتدادها من المثلث السني إلى المستطيل العراقي، وانخراط عدد كبير من السكان فيها، ووصول تلك المقاومة إلى مرحلة متقدمة من التخطيط العسكري، وتوريط الجيش الأمريكي في حرب مدن، على غرار ما جرى في الفلوجة، مما أجبره على عسكرة وجوده في

العراق واستعداء الشعب بأكمله(170).

- عدم جدوى الأدوات السياسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وضعف قوتها في ترسيخ شرعية سياساتها ووجودها في العراق، وظهور عجز الشخصيات العراقية الموالية لواشنطن عن النفاذ إلى المجتمع العراقي، في الوقت الذي بقيت الأطراف المؤثرة والفاعلة خارج النسق السياسي الحالي كالسيستاني وزعماء العشائر وعلماء السنة.

- تنامي رأي عام عراقي متشدد ومعاد بشكل كبير للولايات المتحدة، خاصة في أوساط العرب(171) من السنة والشيعة على السواء، باستثناء الأكراد الذين تربطهم بواشنطن مصالح وترتيبات متشابكة،جعلتهم الطرف الأكثر استفادة مما لحق بالعراق وشعبه على أيدي الأمريكيين.

- عدم المضي قدمًا في مشروعات إعادة الإعمار، والفشل في الوصول إلى إعادة الخدمات الأساسية من الكهرباء والماء والبنية التحتية. وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للناس، وازدياد نسب الفقر والبطالة والحرمان.

- سقوط الولايات المتحدة في سجل حقوق الإنسان سقوطًا ذريعًا، وتزايد سخط الرأي العام العالمي والعربي عليها، وازدياد نزعة معاداتها داخل العراق، وانخفاض شعبية بوش بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان من شأن هذه المؤشرات وغيرها أن تدفع بمراكز الدراسات والتفكير داخل الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعات ودراسات متفحصة للوضع في العراق توخيا لوضع خارطة الطريق للخروج من المأزق العراقي، وقد تعددت الاتجاهات في هذا السياق، وكلها مازالت تدور حول الاستعانة بالأمم المتحدة وقوات خارجية دولية وعربية تؤدي المهام العسكرية وتشرف على التحول السياسي المرتقب، والفترة الانتقالية، وتتوصل مع أطراف الصراع في العراق وخارجه كإيران وسوريا إلى الاتفاق على طبيعة المرحلة السياسية القادمة مع بقاء القوات الأمريكية في العراق لكن خارج تفاصيل الحياة اليومية لشعبه،

وخارج المدن الرئيسة.

وضمن هذا الإطار العام من الحل اختلفت الرؤى وتعددت الاتجاهات بين من رأى ضرورة الانتقال من مشروع بناء دولة عراقية ونموذج ديمقراطي حديث إلى إدارة الصراع الداخلي وبناء تحالفات قوية وتسكين العنف، ومن رأى ضرورة زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق إلى حين حلول قوات أجنبية مدربة محلها. في حين ذهب دانيال بايبس إلى أن الحل في العراق يكمن في ظهور رجل دولة عراقي قوي ذي توجه ديمقراطي يقود العراق إلى بر الأمان، ويكون حليفًا قويًّا للولايات المتحدة، شريطة ألا يكون له ماضٍ دموي مع حزب البعث، كما يحظى بقبول داخلي اجتماعي عريض، ولمّح بايبس إلى هذا الرجل المطلوب في شخصية جاسم محمد صالح القائد العسكري العراقي السابق الذي استعانت به وفريقه الإدارةُ الأمريكيةُ للخروج من مأزق الفلوجة، أو شخصية محمد لطيف وهو حالة مشابهة له (172).

ومن جانب آخر ساهمت سياسات الإدارة الأمريكية المتحيزة ضد السنة في بناء العمق الاجتماعي الاستراتيجي للمقاومة العراقية المسلحة، والتي وجدت روافدها من المجتمع السني، ومن الاتجاه الإسلامي الوطني، ومن الدعم التطوعي الخارجي، ومن الجيش العراقي المسرح، ومن أبناء العشائر، وبالتالي انخرط المجتمع السني بأسره في المقاومة المسلحة، وشكل حالة وطنية وإسلامية متقدمة وناجعة، وقد وصلت تقديرات المخابرات الأمريكية لأعداد الفاعلين في النشاط المقاوم ضد الاحتلال من السنة بما يقارب خمسين ألف فرد(173).

ولم تصمد كل الفرضيات الأمريكية السابقة أمام قوة المقاومة وعمقها، وبدأ عدد كبير من الخبراء الأمريكيين يدعو إلى إعادة النظر في السياسات الأمريكية تجاه السنة، ومراجعة الأخطاء الفادحة التي ارتكبت، ومن ذلك تسريح الجيش العراقي، واستثناء أعضاء البعث من التعيينات الجديدة، وتجاهل شيوخ العشائر. وبدأ عدد من الكتاب الأمريكيين يتحدث عن عدم

جدوى الحل العسكري أو الأمني مع المقاومة المسلحة، وعن ضرورة وجود رؤية سياسية جديدة.وفي هذا السياق كتب فريد زكريا بعنوان: «المهمة الأولى: حلوا المشكلة السنية» يقول: «المشكلة السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة مشكلة بسيطة: هناك عنصر مهم في المجتمع العراقي يخشى أنه لن يتاح له الموقع المناسب في العراق الجديد. هؤلاء هم الذين لا يساعدون الجيش في تصيد المتمردين. وما يفاقم هذه المشكلة هو أن هؤلاء الناس، وهم السنيون، هم الذين يمثلون النخبة الحاكمة في العراق منذ 500 سنة »(174).

ثم جاءت ثورة مقتدى الصدر لتؤكد عقم السياسة الطائفية الأمريكية في العراق، من خلال وجود انقسامات وخلافات كبيرة داخل الوسط الشيعي، وبدأت معالم ثورة شعبية فوق نزعات الطائفية تستلهم مشروعيتها من ثورة عام 1920، وبالتالي أخذت الإدارة الأمريكية تتجه إلى التعامل مع إدارة الصراع بدلًا من تصوراتها السابقة في بناء نظام ديمقراطي عراقي ذي صبغة شيعية.(175)

وبناء عليه، تنامى الاتجاه الذي يدعو إلى العودة عن قرار استثناء أعضاء حزب البعث السابقين – غير المتورطين في جرائم سابقة- وتم الإعلان عن صرف رواتب الجيش، كما تم الاستعانة بقيادات من الجيش العراقي السابق – كما هو الحال في الفلوجة - وجرت عملية مراجعة عميقة لتصورات الولايات المتحدة تجاه السنة.(176)في هذا السياق دعا عدد من الخبراء والمفكرين الأمريكيين إلى ضرورة إعادة الاعتبار لزعماء العشائر السنية في النظام الجديد، وإنفاق الأموال عليهم، وبناء مشاريع اقتصادية في المجتمع السني لتحسين الظروف الاقتصادية.(177)

كذلك، أسفرت إخفاقات القوات الأمريكية في العراق عن انخفاض العدد الإجمالي لتلك القوات خلال الآونة الأخيرة مقارنة بما كان عليه وقت الحرب الباردة بما يقرب من الثلث، فقد بلغ عدد القوات العاملة عام 2008 مليوني جندي، بالإضافة إلى مليون جندي احتياط آخرين. وهذا الرقم أكثر قليلا من

نصف عدد القوات الصينية. وقبل هجمات 11 سبتمبر كان هناك اتجاه للاستمرار في تخفيض عدد القوات، أما الآن وبعد خبرة الحرب في العراق وأفغانستان وما صاحبهما من انخفاض مستمر في أعداد الراغبين في الانضمام للمؤسسة العسكرية الأمريكية من جراء إحباط الشباب الأمريكي من مغامرات بلادهم العسكرية، اضطر قادة البنتاغون إلى تغيير هذه الاتجاه. وبدلا من مبدأ «قوات خفيفة سهلة التحرك» كما كان يأمل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، تبذل المؤسسة العسكرية جهودا ضخمة لجذب المزيد من الشباب الأمريكي للخدمة العسكرية.لكن كل هذه المحاولات لم تكن لتغير من الحقيقة الصادمة التي تؤكد أن حرب العراق قد غدت وبالا على الولايات المتحدة ينتقص من مكانتها ويهدد هيمنتها على العالم، حتى إن خبراء ومسئولين حاليين وسابقين أمريكيين كالوا انتقاداتهم ورفضهم الشديد لخوض إدارة بوش الابن لها والاستمرار فيها، كما اعتبروها مؤشرًا لتراجع نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وتآكل هيمنتها عالميًّا،وذلك ما سوف نتناوله بشكل مفصل في المحور التالي.

وفي محاولة منه لتقليص حدة الانتقادات الأمريكية والدولية له، وفي مسعى منه لتحسين صورته قبل أن يغادر البيت الأبيض، كان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قد أبدى اعتذارا ضمنيا مطلع شهر ديسمبر 2008 عن حرب العراق التي ألمح إلى أنها لم تكن حربا عادلة ولم تستند إلى دوافع ومبررات موضوعية، حينما أعلن في لقاء له مع قناة «أي بي سي» قبيل أيام من زيارته الأخيرة للعراق أن «أكبر ما يأسف عليه» في فترة رئاسته المعلومات الاستخباراتية الخاطئة التي قالت إن العراق كان يمتلك أسلحة دمار شامل، مشيرا إلى أن كثيرين جازفوا بسمعتهم وقالوا إن تدمير أسلحة الدمار الشامل سبب لإزالة صدام حسين. لكن بوش لم يشأ الإجابة عندما سئل إن كان سيخوض الحرب لو جاء في المعلومات الاستخباراتية أن العراق لا يمتلك هذه الأسلحة، واكتفى بالقول: «هذا سؤال شائق، فهذا أمر قد انتهى وليس لي حيلة فيه».وذكّر بوش بأن اعتماد المعلومات الاستخباراتية الخاطئة بشأن العراق لم

يقتصر عليه، فقد اعتمدها أيضًا كثيرون من أعضاء الكونغرس قبل انتخابه أثناء النقاش حول هذا البلد، وكثيرون من قادة دول العالم. وأضاف أنه لم يكن يتوقع الحرب ولم يكن جاهزا لها عندما وقعت هجمات 11 سبتمبر 2001 «بمعنى آخر لم أقل في حملتي الانتخابية: صوتوا لي من فضلكم، سأكون قادرا على التعامل مع هجوم».

ويأتي اعتراف بوش الضمنى بفعلته في العراق في سياق سلسلة الاعترافات التي تداعت خلال السنوات القليلة الماضية على ألسنة عدد من المسئولين الأمريكيين الذين تورطوا في التخطيط لتلك الحرب وكانوا من عرابيها، بعد أن تحول احتلال العراق - والذي كانت الإدارة الأمريكية تصوره على أنه لن يكون أكثر من «نزهة خفيفة» لجنودها في بغداد - إلى لعنة على الأمريكيين الذين شيعوا أكثر من 4209 من عسكرييهم في العراق منذ عام 2003 في وقت بلغت فيه كلفة الوجود العسكري هناك نحو 576 مليار دولار، ويوجد بالعراق 146 ألف جندي أمريكي، كما يوجد 32 ألفا آخرون في أفغانستان،كما غدا العراق أيضًا جمرة محرقة يتقاذفها جل أولئك الذين قرروا قبل خمس سنوات ونصف شن الحرب على بلاد الرافدين ويتفننون الآن، وبعد ذلك، في التبرؤ منها وإنكار مسئوليتهم عنها، تماشيا مع الحكمة التي تقول إن الهزيمة يتيمة بينما للنصر آباء كثر.

ففي أواسط عام 2007، سعى الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت لإبعاد تهمة التورط في حرب العراق عن نفسه، فأصدر كتابا بعنوان «في قلب العاصفة»، كشف فيه أن واشنطن – والتي كان أحد موجهي القرار فيها- لم تحشد جنودها ضد نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بسبب ما قيل إنه «أسلحة دمار شامل» يعمل على تطويرها بل كان ذلك مبررًا فقط يخفي وراءه أهدافا أخرى وحسابات استراتيجية وأيديولوجية أوسع.ومنذ شهور قليلة سار على النهج نفسه الناطق السابق باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان حينما فتح النار على الرئيس الأمريكي جورج بوش

في كتاب عنوانه «ثقافة الخداع في واشنطن»، قال فيه إن الإدارة الأمريكية لجأت إلى التضليل في حربها على العراق، وهي الحرب التي اعتبر أنها «لم تكن ضرورية» مؤكدًا أن بوش ومساعديه روجوا لها بالتأثير على الرأي العام.

وبدوره، دافع سكوت مكليلان المتحدث الصحفي السابق باسم البيت الأبيض عن كتابه الذي ينتقد فيه الرئيس جورج بوش والحرب على العراق، معتبرا أنه كان من الخطأ عدم التحدث عن ذلك في وقت مبكر.ففي أول مقابلة صحفية منذ نشر معلومات عن كتابه الذي يحمل عنوان «ماذا حدث داخل البيت الأبيض في فترة بوش وثقافة الخداع في واشنطن؟»، قال مكليلان إنه كانت لديه شكوك تجاه الحرب منذ البداية، وإنه شعر أن الحكومة كانت تندفع نحو شنها لكنه، مع ذلك، وثق ببوش ومستشاريه في النهاية.ويتهم مكليلان - الذي شغل منصب السكرتير الصحفي للرئيس بوش خلال الفترة ما بين 2003 و 2006 - في كتابه البيت الأبيض بالتغطية على الحقيقة والقيام بحملة دعاية سياسية بعرض الحجج المؤيدة لشن الحرب على العراق والإطاحة بنظام الرئيس الراحل صدام حسين.وفي معرض شرحه لأسباب تأليف هذا الكتاب، قال مكليلان إنه جاء إلى واشنطن مع إدارة بوش على أمل إحداث تغيير في الثقافة السياسية معربا عن أمله في أن يساعد هذا الكتاب في إبعاد البلاد «عن الحرب المدمرة بين الأحزاب التي جرت في الخمس عشرة سنة الماضية».

وفيما رد البيت الأبيض على الكتاب بالقول إن الرئيس بوش شعر بالحيرة والإحباط، دافعت وزيرة الخارجية في حينها كوندوليزا رايس عن قرار الرئيس شن الحرب على العراق واعتبرتها «عملا صائبا كان يهدف إلى تحرير الشعب العراقي من سطوة نظام جائر»، بحسب تعبيرها.وقالت رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء السويدي في ستوكهولم قبل انطلاق مؤتمر دولي حول العراق، إن «الولايات المتحدة لم تكن الدولة الوحيدة التي كانت تظن أن العراق يملك أسلحة دمار شامل».وأكدت أن صدام حسين كان يمثل تهديدًا كبيرًا بسبب مضيه قدما في انتهاك شروط الهدنة الموقعة عام 1991

لإنـهاء حـرب الخليـج الأولـى وتحـرير الكـويت وكـان يـهدد بـغزو الـدول المجاورة.وأضافت رايس أن المخاوف الدولية من أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت السبب الرئيسي وراء عشرات القرارات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي. (178)

أما آخر فصول رمي جمرة احتلال العراق، فجاء في شهر ديسمبر 2008 بعدما أقر بول ولفويتز مساعد وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ووكيل وزارة الدفاع (البنتاغون) السابق دوغلاس فيث والمستشار السابق بالبنتاغون ورئيس مكتب السياسة الدفاعية ريتشارد بيرل لصحيفة «دي تسايت» الألمانية - أن الولايـات المتحـدة ارتكبـت أخطاء عدة في العراق.فمن جانبه ألقى ولفويتز بلائمة هذه الحرب على رامسفيلد، واعتبره المسئول الفعلي عن احتلال العراق الذي أكد أنه كان يبدو «هدفًا سهلًا»،هذا على الرغم من أن ولفويتز هو الذي كتب مذكرة إلى البنتاغون سنة 1993 يتحدث فيها عن أن الإدارة الأمريكية آنذاك أخطأت عندما لم تطح بنظام الرئيس العراقي صدام حسين،كما أن الرجل من الخبراء القليلين في العالم الذين يفهمون قضايا السياسة الآسيوية، ومن منظري السياسة الخارجية الأمريكية، وكل كتاباته تحدث فيها عن أن القرن الواحـد والعشرين يجـب أن يكـون قـرن السيطرة الأمريكيـة.أما فيث، فقال: «دفعنـا ثمنـا بـاهظا ليس بسبب الحـرب فقط، بل بسبب خوضها بهذا الشكل السيئ».كما اعترف بيرل الذي كان من أبرز المدافعين عن اجتياح العراق، قائلًا: «أردنا أن نكون المحررين لكننا أصبحنا بعد خمسة أو ستة أشهر القوة المحتلة والمستهدفة».(179)

ولقد أبى القدر إلا أن يجني الرئيس بوش الابن بعض ثمار حربه في العراق؛ فقبـل أسـابيع فقـط مـن تسليمه الرئاسـة للـرئيس المنتخب بـاراك أوباما قام الرئيس بوش يوم الرابع عشر من شهر ديسمبر 2008 بزيارة مفاجئة ووداعية للعـراق كانت الرابعة له منذ إطاحة القوات الأمريكية بنظام الرئيس الراحل صدام حسين في إبريل من العام 2003.وفيما بدت الزيارة في مستهلها مثمرة،

حيث أجرى بوش خلالها محادثات مع الرئيس العراقي جلال الطالباني تناولت العلاقات الثنائية وآخر تطورات الوضع في العراق، كما وقع بوش مع رئيس الوزراء نور المالكي الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها بغداد مع واشنطن في شهر نوفمبر 2008، وتنظم بقاء القوات الأمريكية في العراق حتى العام 2011، حيث تنص على انسحاب تلك القوات وقوامها 149 ألف جندي من المدن والبلدات العراقية منتصف العام 2009 قبل الانسحاب الكامل من البلاد بنهاية العام 2011،فقد تلقى الرئيس الأمريكي إهانات بالغة في ختام زيارته حينما عاجله صحفي عراقي بزوج حذاء قاذفا إياهما تجاه وجهه وواصفا إياه ب«الكلب».

وفي دلالة على رفض ما يرى كثير من العراقيين أنه احتلال لبلادهم رمى الصحفي منتظر الزيدي - والذي يعمل مراسلاً لقناة البغدادية العراقية والمعروف برفضه للوجود الأمريكي - زوج حذائه تجاه بوش ونعته ب«الكلب»، وذلك إبان مؤتمر صحفي مشترك لبوش مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قبل أن تتمكن عناصر الأمن الأمريكية والعراقية من السيطرة عليه واقتياده إلى الخارج وسط ذهول الجميع.ووصف الصحفي العراقي ما فعله بأنه «قبلة وداع من الشعب العراقي» للرئيس بوش الذي تفادى زوج الحذاء اللذين قذفا نحو وجهه، في حين حاول المالكي صد إحداهما عنه في الوقت الذي استمر فيه صراخ الصحفي احتجاجا على وجود الرئيس الأمريكي. وقد جاءت هذه الحادثة التي تدل على مدى السخط على سياسات الرئيس الأمريكي في العراق؛ لتشكل خاتمة مهينة ومسيئة لجورج بوش الذي قرر خوض الحرب على هذا البلد في ولايته الأولى وأكملها في ولايته الثانية.

ويحمل الضرب بالحذاء في المنطقة العربية دلالات مهمة أهمها الاحتقار والإهانة، ولكن الرئيس بوش الذي وقف مذهولا بسبب الحادث لثوان حاول أن يتمالك نفسه والتقليل من شأنه قائلًا «هذا يشبه الذهاب إلى تجمع سياسي وتجد الناس يصرخون فيك، إنها وسيلة يقوم بها الناس للفت الانتباه، لا أعرف مشكلة الرجل لم أشعر ولو قليلا بتهديد». ومن ناحيتها، طالبت قناة البغدادية

حيث يعمل الصحفي في بيان السلطات العراقية بالإفراج عن الصحفي منتظر الزيدي (28 عاما) تماشيا مع «الديمقراطية وحرية التعبير التي وعد العهد الجديد والسلطات الأمريكية العراقيين بهما».(180)

اهتزاز الأسانيد الفكرية للهيمنة الأمريكية:

بقدر ما استندت الهيمنة الأمريكية على ركائز فكرية ونظريات روج لها منظرون داعمون للتوجه الهيمني للولايات المتحدة منذ سني النشأة الأولى لتلك الدولة، فإن تلك الأسس الفكرية بدأت في الاهتزاز بفعل الإخفاقات والصفعات المتتالية التي تلقتها مساعي واشنطن لتعزيز تلك الهيمنة على العالم وترسيخ دعائمها. ففيما ربط نفر من المحللين تلك الإخفاقات والتحديات بأزمات النظام الرأسمالي الحتمية والمنتظمة التي تحدث من حين إلى حين، والتي تفرض إعادة ترتيب الأقطاب الدولية الرئيسية المهيمنة داخل هذا النظام، فإن الفشل العسكري والسياسي الأمريكي في تجربتي أفغانستان والعراق، وإخفاق مخططات إدارة بوش لتحريرهما من الإرهاب والتسلط والقهر والفقر، بعد إذ لم تفلح إلا في إعادة هذين البلدين إلى العصور الوسطى - قد دفع بعض الخبراء الأمريكيين والدوليين إلى التأكيد على أن استراتيجية أمريكا الأمنية بعد العام 2001 قد فشلت تماما إلى الحد الذي صار ينذر بانتهاء الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط توطئة لتآكلها على الصعيد العالمي برمته حتى إنه يمكن الزعم بأنه مثلما كان هناك منظرون أمريكيون للتبشير بتصاعد الهيمنة الأمريكية فيما مضى استنادًا إلى حجج سياسية ومبررات مادية ومسوغات أخلاقية، ظهر اليوم منظرون لأفول وتراجع تلك الهيمنة في الوقت الراهن اعتمادا على أسس ومعطيات لا تقل جدية وموضوعية عن سابقاتها. (181)

ومن أبرز أولئك المنظرين، ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الإدارة الأمريكية، حيث يرى أن «العصر الأمريكي» الذي تأكد بعد الحرب الباردة آخذ بالتراجع، وربما هو على طريق الاضمحلال، أما أبرز دواعي وملامح ذلك التراجع فهو في الدرجة الأولى فشل الحرب على العراق، حيث أكد قائد

قوات حلف شمال الأطلسي الجنرال جونز أن هذه الحرب كشفت إخفاق الإدارة الأمريكية في التعامل مع الملف العراقي بعيد احتلال بغداد.

ويرجع هاس التخبط الأمريكي في العراق، منذ احتلال بغداد، إلى تفكيك الجيش العراقي، وضرب المؤسسات الإدارية والخدماتية على نحو جعل المواطن العراقي يتأسف على الحالة المعيشية المتردية التي وصل إليها. ويرى هاس أنه بمقارنة هذه الحالة مع الوعود التبشيرية الأمريكية التي بلغت ذروتها في عهد إدارة بوش الابن، من وعود الديمقراطية التعددية إلى وعود التنمية والعدالة إلى وعود حقوق الإنسان، فإنه يبدو أن حالة العراق الراهنة تدحض هذه الوعود، وتلطّخ سمعة أمريكا بالوحل.لقد انكشف حقد المحافظين الجدد على العرب والمسلمين، وصار تحالفهم مع إسرائيل أبعد من الخطاب السياسي والمصالح السياسية ليبلغ مستوى القناعة العقدية الدينية. وتشير تقارير أمنية من داخل العراق وخارجه إلى سعي الأمريكيين لافتعال الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة، وتحريض الأكراد على الفئتين. وحتى عندما تتشكل لجان أمريكية لتقديم مقترحات حول معالجة الملف العراقي يعم التخبط والارتباك،حيث توجد لجنة تابعة للبنتاجون، ولجنة مشكلة من أعضاء من الكونجرس، ولجان معنية بدراسة حقوق الإنسان.. أما مقترحات هذه اللجان فإنها تتراوح ما بين الانسحاب الفوري من العراق وزيادة عدد القوات الأمريكية لتوجيه ضربة حاسمة للمقاومة العراقية. (182) وعلى الصعيد السياسي تتعدد الأفكار من تثبيت فيدرالية طائفية وقومية (سنية، شيعية، كردية)، إلى الاستعانة بدول الجوار الإقليمي وفتح حوار مع دمشق وطهران بغية استعادة الاستقرار الأمني،ودفع عملية السلام بين إسرائيل والعرب دون أن تتخلى واشنطن عن هدفين رئيسيين هما:

1 - حماية أمن إسرائيل من خلال عقد اتفاقات مستقبلية تضمن أمنها وتحول دون بناء جيش وطني عراقي قوي من شأنه مجابهة إسرائيل في المستقبل.

2 - السيطرة على تجارة النفط العالمية من خلال الإمساك بنفط العراق الذي

يستند إلى مخزون استراتيجي يأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية.(183)

ويؤكد هاس أن أفول العصر الأمريكي في الشرق الأوسط يرتبط بإخفاقات إضافية للسياسة الأمريكية في المنطقة إلى جانب الملف العراقي؛ أهمها: تطورات الملف النووي الإيراني الذي يشهد تعقيدات إضافية دون أن تتمكن الإدارة الأمريكية من حسمه لمصلحتها، كما يرتبط بصمود المقاومة اللبنانية في حرب إسرائيلية سلاحها أمريكي، وقرارها أمريكي بنسبة عالية. وبينما تُعقد المؤتمرات لمعالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تتراجع فاعليتها لتتلخص بمحاصرة حركة حماس الفلسطينية الفائزة في انتخابات ديمقراطية، فقط من أجل إرضاء حكومة أولمرت التي ترنحت بفعل حرب لبنان. إلى ذلك، لم تعد الوعود الأمريكية بتصدير الديمقراطية قادرة على إقناع مواطني الشرق الأوسط؛ ففي أفغانستان استعادت حركة طالبان قوتها مع توسع انتشار الفقر والبؤس في ظل الاحتلال العسكري الأطلسي. وفي البلاد العربية تتحول الوعود الديمقراطية من خلال العملية الانتخابية إلى مجرد تحسين الواجهات السياسية الرسمية والأهلية، دون معالجة قضية الديمقراطية أو المشاركة من جذورها، فيتأكد من جديد فشل تصدير الديمقراطية لأنها ليست سلعة قابلة للتصدير.(184)

لذا، يقرر ريتشارد هاس أن عصر السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط قد ولى، وبدأ عصر جديد في التاريخ المعاصر للمنطقة؛ عصر سيساهم في تكوينه لاعبون جدد وقوى جديدة متنافسة. ذلك أن الولايات المتحدة سوف تظل تتمتع بنفوذ يفوق نفوذ أية قوة خارجية أخرى في المنطقة. لكن نفوذها سيكون أقل بكثير مما كانت عليه. ويعكس هذا الأمر النفوذ المتنامي لمجموعة منوعة من القوى الداخلية والخارجية، ومحدودية القوة الأمريكية، والنتائج التي ترتبت على سياسات الولايات المتحدة واختياراتها. (185)

وفي السياق ذاته أيضًا،وفي يناير 2007، أصدر الكاتب والمحلل السياسي

الأمريكي نعوم تشومسكي كتابا جديدا بعنوان «الدول الفاشلة»، التي عرفها بأنها تلك الدول التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار،وتعتبر نفسها فوق القانون الدولي،وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها من خلال ارتكابها أبشع الجرائم في الخارج بذريعة التدخل لأهداف إنسانية كنشر الديمقراطية وإقرار السلام والتنمية في ربوع العالم. وقد أدرج تشومسكي الولايات المتحدة ضمن قائمة الدول الفاشلة؛ لأنها استباحت شن الحروب ضد بعض دول العالم كأفغانستان والعراق وغيرهما استنادًا إلى مبدأ «الدفاع التحسبي أو الحرب الاستباقية الوقائية». فالولايات المتحدة - وبكثير من ادعاء الأخلاقية والعدالة - تخوض تلك الحروب وتفرضها على الآخرين مستخدمة مبدأ القوة لصنع الحق معتمدة مبدأ الشمولية؛ بمعنى أنها تطبق على الآخرين ما تراه مناسبا لها وحدها بشكل أشد صرامة لحمل العالم على الالتزام بمثل أمريكا وقيمها. ويؤكد تشومسكي أن إدارة الرئيس بوش اعتمدت على سياسة «المعيار الأوحد» التي تقوم على أن «كل شيء لأنفسنا ولا شيء لغيرنا». وهذا من وجهة نظر تشومسكي، يؤكد فشل أمريكا لأنها استخدمت شعارات براقة لتحقيق أهداف مصلحية خاصة بها، غير أنها فشلت حتى في تحقيق تلك الأهداف ولم تجن من وراء سوء توظيفها للقيم العالمية سوى المشاكل العديدة في الداخل والخارج إثر تشويه صورتها حول العالم،على نحو ما جرى مؤخرا في العراق وأفغانستان. (186)

وبدوره أظهر المفكر الأمريكي الشهير - المحسوب على تيار المحافظين الجدد، فرانسيس فوكوياما - تمردا غير مسبوق على ذلك التيار محملا إياه مسئولية الإخفاق الأمريكي في أفغانستان والعراق والإضرار بمكانة الولايات المتحدة عالميًّا من خلال إساءة استخدام القوة العسكرية تحت مظلة مبدأ الحرب الوقائية. ففي كتابه الذي أصدره عام 2006 بعنوان «أمريكا على مفترق الطرق.. ما بعد المحافظين الجدد»، يعلن فوكوياما انشقاقًا فكريًّا وسياسيًّا صريحا عن مشروع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يؤكد معارضته لسياسات بوش في العراق وما يسمى بالحرب على الإرهاب،

ويدعو إلى طريق جديد وأكثر واقعية للولايات المتحدة الأمريكية لتجنب التورط في المزيد من الحروب الاستباقية.

جدير بالذكر أن موقف فوكوياما النقدي للإدارة ول«المحافظين الجدد» ليس موجهًا للأهداف النهائية التي يسعى هؤلاء إلى تحقيقها، خاصة نشر الديمقراطية في العالم، بقدر ما أنه موجه إلى الطريقة العسكرية التي تبنتها الإدارة للوصول إلى تلك الأهداف. ويستشهد في نقده هنا بالنتائج التي انتهت إليها هذه السياسة. ففرض الانتخابات على دول المنطقة لم يؤدِ إلا إلى فوز قوى وحركات سياسية مناهضة للولايات المتحدة، وتعتبرها واشنطن قوى إرهابية، أو متعاطفة مع الإرهاب. حيث أفضت الانتخابات البرلمانية في مصر عام 2005 إلى فوز جماعة «الإخوان المسلمين». وحتى في العراق، والذي يخضع للاحتلال الأمريكي، انتهت الانتخابات البرلمانية الأخيرة فيه إلى فوز تحالف شيعي يرتبط بأوثق الصلات مع إيران. ثم جاء مسك الختام بفوز حركة «حماس» الكبير وتشكيلها الحكومة في الأراضي الفلسطينية. في ضوء ذلك يؤكد فوكوياما على أن إدارة بوش ستكون مضطرة بعد الآن للإمعان في وجهة النظر التي تقول إنه كان من الأفضل للولايات المتحدة لو أنها تمسكت بأصدقائها الاستبداديين في المنطقة بدلا من الاندفاع وراء سياسات تتسم بالمغامرة. وفي هذه الحالة تكون الإدارة، ومعها «المحافظون الجدد»، قد نجحت في هزيمة الأهداف التي رسمتها لسياستها الخارجية.

ويرى فوكوياما أن سياسات الولايات المتحدة في الحرب على أفغانستان والعراق ليست تطبيقًا للمبادئ المحافظة الجديدة كما يفهمها، ويصف قادة الإدارة الأمريكية وبخاصة الثلاثي بوش وتشيني ورامسفيلد، أنهم ليسوا مثقفين من المحافظين الجدد، وأن تطبيقهم لمبدأ الحرب الاستباقية كارثي على المصالح الأمريكية. فلم يمر وقت طويل قبل أن تتحول الحرب إلى احتلال مرفوض عراقيا ودوليا، وإلى مأزق للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. هذا فضلًا عن الخسائر الأمريكية المستمرة، فالقتلى الأمريكيون في

تزايد يومي مستمر، وكذلك الجرحى. والتكاليف المالية تجاوزت ثلاثمائة مليار دولار! ومع ذلك لا يبدو أن هناك نهاية قريبة ومعقولة لحرب الديمقراطية وهزيمة الإرهاب حتى بات الشعور المسيطر هذه الأيام على كثير من الأمريكيين، خاصة بين أعداد متزايدة من السياسيين، والإعلاميين، والمفكرين، هو أن الولايات المتحدة أصبحت في مأزق حقيقي. بقاء القوات الأمريكية في العراق هو العامل الأهم في منع انزلاق هذا البلد نحو حرب أهلية، لكنه في الوقت نفسه سبب رئيسي لاستمرار المقاومة والإرهاب، ومن ناحية أخرى يعد انسحاب هذه القوات، من دون تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، خيارا أسوأ؛ لأنه قد يؤدي إلى انهيار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وعلى الصعيد الدولي، فقدت الولايات المتحدة التأييد الأوربي على نحو دائم حتى إن بعض المواقف الأوربية تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعداء مرير، كما تحوّلت أمريكا اللاتينية إلى اليسار في ردة فعل نحو السياسات والمواقف الأمريكية، وشُغلت الإدارة الأمريكية بالشرق الأوسط عن شرق آسيا؛ المنطقة التي بدأت تشكل لأمريكا تحديًا استراتيجيًّا.

كان المحافظون الجدد -كما يقرر فوكوياما- هم المسئولين عن الحرب على العراق، وكانوا في موقفهم هذا وطريقة تفكيرهم تلك يعبرون عن حالة تشكلهم في ثمانينيات القرن العشرين متأثرين بعسكريين أمريكيين ينتمون إلى الحقبة الماضية، مثل (شتراوس، وجافا، وبلوم)،وهم أيضًا في سياساتهم الداخلية كانوا منحازين ضد الرفاه الاجتماعي والطبقات الفقيرة والوسطى، بل إنهم استخدموا - وهذا أمر شاذ وغريب - قوة ونفوذ الحكومة لمساعدة الأغنياء ضد الفقراء.وفي تخطيطهم وتفكيرهم للحرب على أفغانستان والعراق وتغيير أنظمة الحكم فيهما، والتي اعتمدت كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ كان المحافظون الجدد يستلهمون رؤية شتراوس وأنصاره التي تستحضر الخبرة الأمريكية في الغزو والحروب العسكرية، وليس التنسيق والتحالف مع المجتمعات المحلية، ومحاولة اكتساب تأييدهم وتعاونهم،

وإقامة نظام إدارة وحكم سياسي واجتماعي بالمشاركة مع الناس والمجتمعات والأحزاب والقوى السياسية الوطنية، ومرد ذلك -برأي فوكوياما- إلى رؤية شتراوس القائمة على اعتقاد أن نظام الحكم البديل الذي يجب إقامته في الدول المحتلة لا يستند إلى نظام ديموقراطي وتأييد شعبي، وإنما إلى قوة عسكرية تنشئ نظامًا دكتاتوريًّا متحالفًا على نحو مصيري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود هذه الأفكار - والتي يشارك شتراوس فيها أيضًا المفكر دولستير - إلى مرحلة الحرب الباردة والعداء مع الاتحاد السوفييتي والقائمة على كراهية عميقة وأيديولوجية للشيوعية، وهي الأفكار التي ساهمت في إنجاح ريغان في أوائل الثمانينيات، والذي يُعدّ بحق المؤسس الحقيقي لتيار المحافظين الجدد، وقد شكلت هذه الرؤية السياسية والعقدية أساسًا للنظر في قضايا الأمن والسياسات الدفاعية والحرب الإيرانية العراقية والشرق الأوسط والسلاح النووي، وقد ساهم تلاميذ كل من شتراوس ودولستير من قادة السياسة الأمريكية في عهد ريغان في ترسيخ هذه السياسات التي لم يعد لها -برأي فوكوياما- مسوّغ؛ لأنها انتهت بانتهاء الحرب الباردة.وشهدت الثمانينيات أيضًا نشوء تحالف بين الرأسمالية الأمريكية المحافظة والتيارات الدينية الصاعدة، وكانت مؤيدة لسياسات حرية التجارة أكثر مما هي مشغولة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن فكرة المحافظين الجدد لم تكن مشروعًا واضحًا ومميزًا، ولكنها تتقاطع مع الأفكار والسياسات المحافظة في معظم المواقف والأفكار.

وقد برز مفهوم «المحافظون الجدد» من خلال كاتبين هما: إرفنغ كريستول، وروبرت كاغان، وهما على صلة وثيقة مع مجموعة بوش وإدارته، ولكن تراث المحافظين الجدد هو في الحقيقة تراث معقد، ولم تكن السياسات والمواقف التي اتخذها المحافظون الجدد تجاه العراق أو الصين أو غيرها من الحالات والدول قائمة على المضمون الفكري والسياسي الذي قدمه كريستول وكاغان.

هناك قدر كبير من التنوع في الآراء التي تمسّك بها المحافظون الجدد الذين ادّعوا لأنفسهم هذه الصفة طوال ربع القرن الماضي ولا شيء فيها يقترب من أن يكون خطًا لحزب، ومع ذلك فهي تتفق في أربعة مبادئ: إيمان بأن طبيعة الشخصية الداخلية لأنظمة الحكم مهمة، إيمان بأن قوة أمريكا قد استُخدمت ويمكن أن تُستخدم من أجل أغراض أخلاقية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى أن تبقى منغمسة في الشئون الدولية، وعدم الثقة في مشاريع الهندسة الاجتماعية الطموحة، وارتياب في مشروعية القانون الدولي وفي فاعليته، وفي مشروعية مؤسساته وفعاليتها في تحقيق الأمن والعدالة، ذلك على الرغم من أن ويلسون الذي يعتبرونه رائدًا لهم كان يسعى إلى ترويج الديمقراطية من خلال إنشاء عصبة الأمم.(187)

ويؤكد فوكوياما أن المبادئ العامة للسياسة الخارجية لا تفرض مستوى الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر به لتحقيق غاياتها، وقد اختارت إدارة بوش الدفع نحو تغيير نظام الحكم في العراق، وهذه استراتيجية قائمة على خطر مفترض ناشئ من احتمال امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وقد تشكل لدى الأمريكان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول أن كل شيء قد تغير، وكأن هذا التغير هو الحقيقة التي ساعدت إدارة بوش على إقناع أكثرية الشعب الأمريكي بمساندة حربين في الشرق الأوسط، ولكن فوكوياما يتوقف مستدركًا عند هذه النقطة متسائلًا عن درجة التغيير والحدود التي تحكم رؤية المخاطر التي تهدد الولايات المتحدة في سياساتها وإجراءاتها، لقد تشكل إدراك لدى الأمريكان أن الخطر الناشئ ضدهم قائم على التطرف الإسلامي وأسلحة الدمار الشامل، وهما تهديدان قائمان وموجودان بالفعل منذ فترة طويلة، ولكن القضيتين عندما وُضعتا معًا في حزمة واحدة تشكّل لدى الولايات المتحدة الأمريكية هاجس بتهديد نووي أو حيوي لا يمكن ردعه، والأمر الجديد الناشئ هو أن تستطيع منظمة صغيرة وضعيفة وليست دولة أن تنزل ضررًا كارثيًا، وذلك يطرح تحديًا أمنيًا غير مسبوق.

كانت خطة إدارة بوش في التعامل مع التهديدات تعني أن كل دولة في العالم يمكن أن تشكل تهديدًا، وأن دور القيادة الأمريكية للحرب الباردة يمكن أن يتحول إلى موقف الهيمنة، وهو تفكير -برأي فوكوياما- يحتوي في طياته على عدد من العيوب البنيوية والتناقضات التي تجعله بلا سند، ولا يمكن الدفاع عنه ليكون قاعدة طويلة الأمد من أجل مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية، فبرأي (كين جوويت) فإن المنطق الكامن خلف الاستراتيجية التوقعية قوي، ومع ذلك فإن تطبيقها الاستراتيجي يتطلب الحكمة المشتركة، وبداية فإن الافتراض من أجل هجوم توقعي يفترض قائدًا معاديًا ونظام حكم قويًّا يكاد يكون خاطئًا دائمًا، ولا تشكل الأمثلة الصحيحة سوى استثناء لا حكم له، وعلى المرء -كما يقول فوكوياما- أن ينظر فقط إلى الاتحاد السوفييتي بعد عام 1956 وإلى الصين بعد عام 1978. ويقول فوكوياما: إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على التصرف تصرفًا كريمًا حين تطابقت مثلها العليا مع مصالحها الخاصة، ولكن الولايات المتحدة قوة كبيرة أيضًا لها مصالح غير متصلة بأعمال الخير العالمية. ولكن رؤية المحافظين الجدد تجعل من المحتمل أن تتصادم مبادئها مع بعضها البعض في مجالات الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، فقد أُرجئت الديمقراطية لصالح الاستبدادية الليبرالية، على الرغم من أن الديمقراطية يجب أن تكون غاية بحد ذاتها، ولم تكن إدارة بوش قد أعطت تفكيرًا كافيًا لعمليات الانتقال الديمقراطي في العراق.

وكان شعار «التحرير والديمقراطية» الذي غطى الحرب على العراق موضع سخرية؛ لأن الإدارة الأمريكية تخلت عنه بعد قليل، ولأنها لم تبذل في الوقت نفسه جهدًا حقيقيًّا للاهتمام بمحنة الفلسطينيين، وفي الوقت الذي يريد فيه الكثير من الناس في الشرق الأوسط الديمقراطية لأنفسهم بشكل يائس، فإن هناك الكثير جدًّا من معاداة الأمريكيين في المنطقة إلى درجة الحاجة إلى الابتعاد بأنفسهم عن الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الأمريكي، ولو أن هذه الفكرة جاءت من مجتمع الديمقراطيات بدلًا من واشنطن، لربما كانت قد تبنتها بسهولة أكبر، ذلك أن الحكم الأمريكي والاستراتيجية الأمريكية قد تكون أقصر

نظرًا ومشكوكًا في فاعليتها الإيجابية.

ويعرض فوكوياما هنا الخبرة الأمريكية في ترويج الديمقراطية بالمثال الشائع والمشهور عن اليابان وألمانيا، وكيف تحوّلتا من أنظمة دكتاتورية إلى ديمقراطية، وجرى انقلاب شعبي ضد القوى السياسية التي قادت البلدين إلى الحرب والهزيمة، ولكنه يشير إلى أن شيئًا من ذلك لم يتم في العراق وغير العراق أيضًا.ويرى فوكوياما أن الولايات المتحدة ربما تكون قد نجحت أيضًا في أوربا الشرقية التي رحّبت بلدانها بالدعم الأمريكي لها، ومازالت من أهم وأفضل أصدقائها في العالم، ولكن ذلك لن يجري بالسهولة والطريقة نفسها في الدول العربية أو في روسيا والصين.

ويعتقد فوكوياما أن إدارة بوش ارتكبت ثلاثة أخطاء كبرى؛ تمثل أولها في:المبالغة في تقدير التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة مما أدى إلى تسويغ رفع الحرب الوقائية لتكون القضية المركزية في استراتيجية أمنية واقتصادية جديدة. وثانيها، في إخفاق إدارة بوش في أن تتوقع رد الفعل العالمي السلبي تجاه ممارستها لمبدأ الهيمنة «الخيرة» وعدم ملاحظة أن بروز عالم ما بعد الحرب الباردة الأحادي القطب جعل مدى الهيمنة الأمريكية مصدر قلق حتى لأوثق حلفاء أمريكا. أما الخطأ الثالث، فتجلى في عجز إدارة بوش عن تهدئة وإعادة بناء العراق ودمجه في سياسات وبرامج إعمار وتنمية وتكوين حالة من التفاؤل كان يُفترض أن تؤدي إلى هندسة اجتماعية على نطاق واسع ليس في العراق فقط بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها.(188)

ويتفق مع فوكوياما في موقفه الجديد كينيث بولاك الذي كان أكثر المتحمسين لاحتلال العراق، وكان قبيل الاحتلال يشغل منصب مدير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، ويُعتقد أنه لعب دورًا في رسم استراتيجية الغزو. ففي كتابه «استراتيجية أمريكية جديدة في العراق» يرى بولاك أن إدارة بوش لا تملك استراتيجية قابلة للنجاح لإعمار العراق، وأنها

أخفقت في سد الفراغ الأمني الذي أعقب سقوط النظام السياسي في العراق، مما أدى إلى نشوء مقاومة ضد الاحتلال، وتعثر الإدارة الحكومية في العراق، هذا في الوقت الذي تفتقر فيه الولايات المتحدة كقوة محتلة إلى الأطقم اللازمة والقدرات والخبرات والمصادر الضرورية لإعادة بناء العراق.

ويوافقهما أيضًا وليام أدوم - مدير وكالة الأمن القومي الأسبق - والذي يطالب في كتابه «الإمبراطورية الأمريكية عن غير قصد» الإدارة الأمريكية أن تنسحب فورًا من العراق إذا أرادت أن تحافظ -برأيه- على نفسها كإمبراطورية، فلا تعود إمبراطورية عن غير قصد، كما يشير عنوان الكتاب. ولا يرى أدوم خطورة على هذه الإمبراطورية من دولة أخرى منافسة، فذلك يبدو مستحيلًا في ظل الواقع الأمريكي الغالب عسكريًّا واقتصاديًّا على نحو ساحق، ولكن الخطورة تأتي من قيادة أمريكية غير فعّالة.

ويفسر فوكوياما اندفاع المحافظين الجدد إلى حد شن الحروب الوقائية الفاشلة بتأثرهم بالطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة. فالهزيمة السريعة للاتحاد السوفييتي، والسرعة التي تهاوت بها هذه الإمبراطورية، ومعها معسكرها الشرقي أغرت هؤلاء المحافظين أن كل الأنظمة الاستبدادية هي من الضعف والهشاشة بحيث لا يتطلب الأمر أكثر من دفعة من الخارج تؤدي إلى تلاشيها من الخريطة السياسية في العالم دون مقاومة، وبسرعة لا يمكن توقعها. بل إن بعض «المحافظين»، مثل وليام كريستول وروبرت كيغان، اعتبرا في كتاب لهما عام 2000 أن استخدام القوة العسكرية الأمريكية لنشر الديمقراطية ليس نوعا من الطوباوية المثالية، كما يعتقد البعض، بل يمثل عين الواقعية السياسية. ويرى فوكوياما أن هذا التفاؤل المفرط يساعد على تفسير فشل إدارة بوش الذريع في التخطيط لمواجهة التمرد في العراق، وفي توقع الكيفية التي سيكون عليها رد فعل العالم تجاه استخدام القوة العسكرية الأمريكية. والذى من نتيجته انتشرت ظاهرة العداء لأمريكا في العالم.

من هنا، يرى فوكوياما أن لحظة «المحافظين الجدد» قد انتهت، الأمر الذي

يفرض على الولايات المتحدة، كما يقول، إعادة صياغة سياستها الخارجية على أسس مختلفة. لقد ارتبط تيار «المحافظين الجدد» بمفاهيم مثل تغيير الأنظمة بالقوة، والسياسة الانفرادية، والهيمنة الأمريكية. المطلوب الآن هو أفكار جديدة، أفكار تحتفظ بإيمان تيار «المحافظين الجدد» بعالمية حقوق الإنسان، لكن دون أوهام هذا التيار حول نجاعة القوة الأمريكية والهيمنة الأمريكية لتحقيق ذلك.(189)

ويقترب من فوكوياما كاتب آخر، هو روبرت كابلان الذي كتب في صحيفة «واشنطن بوست»، ليؤكد على أن التجربة الأمريكية مع الديمقراطية لا تملك الكثير لتقدمه للظروف السياسية في منطقة مثل الشرق الأوسط. أمريكا ورثت مؤسساتها السياسية من التقاليد الأنجلو- سكسونية، وبالتالي فإن تجربتها خلال أكثر من 230 سنة كانت لوضع حدود لاستبداد السلطة، وليس لإيجادها من الصفر. ولهذا السبب كانت فكرة السلطة أمرا مسلما به في المجتمع الأمريكي، ولم يكن هناك خوف من انهيار هذه السلطة. لكن الأمر، في أجزاء كثيرة من العالم، هو على العكس من ذلك. بناء على هذه المقارنة يتوصل كابلان إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع فرض الديمقراطية بالقوة على دول أخرى تختلف في تاريخها، وفي أسس تجربتها السياسية. والشاهد هنا أن سياسة إدارة بوش و«المحافظين الجدد» في الشرق الأوسط لم تؤدِ إلى نشر الديمقراطية أكثر من أنها هيأت الظروف لانهيار السلطة وانتشار الفوضى، ومن ثم انهيار النظام الذي على أساسه تقوم الدولة في هذه المنطقة. المفارقة هنا أن استنتاج كابلان المنطقي يقوم على مقارنة مغلوطة من الناحية التاريخية. ليس هنا مقام التفصيل في ذلك. الأهم في هذا السياق هو أن موقف كابلان يتوافق مع موجة الهجوم التي تكتسح الأوساط السياسية والثقافية في المجتمع الأمريكي ضد إدارة بوش، وضد تيار «المحافظين الجدد».

وهناك أدبيات كثيرة، مقالات وأبحاث وكتب، صدرت مؤخرا في الولايات المتحدة تصب في الاتجاه نفسه،وهي تختلف في حدة نقدها لتيار

«المحافظين الجدد»، لكن أغلبها يتفق مع ما ذهب إليه فوكوياما من أن لحظة هذا التيار قد انتهت أو اقتربت من نهايتها. ولعل ما يؤكد ذلك الرد الذي كتبه أحد أبرز «المحافظين الجدد» أنفسهم، وابن الأب المؤسس لهذا التيار، ويليام كرستول، على فوكوياما. كان كريستول خطابيا عاطفيا في مقالته التي نشرها في مجلة ال«ويكلي ستاندارد»، والتي يترأس تحريرها، إذ لم يجد كريستول ما يقوله في مقالته سوى توجيه تهمة الجبن، وافتقاد الشجاعة لكل من انتقد التيار الذي ينتمي إليه، هذا في الوقت الذي انتهج منتقدوه نهجا علميا تحليليا اعتمدوا فيه على المعلومة وعلى النتائج التي انتهت إليها سياسة بوش في الداخل والخارج،رغم أن بعضهم، مثل فوكوياما نفسه لا يزال متعاطفا، كما قال، مع أهداف «المحافظين الجدد».وبذلك يكون ويليام كريستول قد أثبت دونما قصد صحة ما ذهب إليه خصوم تياره ومنتقدوه. (190)

وقبل نهاية شهر يناير 2007 أيضًا،أصدر معهد بروكينجز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية تقريرا عن تأثير الوضع الحالي في العراق على نفوذ ومكانة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وقد أكد التقرير أن تدهور الأوضاع في عراق ما بعد صدام حسين من شأنه أن يفضي إلى تآكل النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،حيث أصبحت العراق على شفير الحرب الأهلية بينما أعداد القتلى من العراقيين والأمريكيين في تزايد، فيما يتهدد تدفق نفط الخليج إلى الولايات المتحدة بالانقطاع مع تفاقم التوترات الأمنية في العراق وتنامي الخلافات مع إيران.

وتأسيسا على تلك الطروحات الأمريكية وغيرها،يمكن القول إن الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما أعقبها من حروب أمريكية في أفغانستان والعراق، قد أضحت حاضرة بكثافة في منطقة الشرق الأوسط،عبرصور متعددة ما بين عسكرية، سياسية، ديبلوماسية، أمنية، اقتصادية، تكنولوجية وثقافية، (دراسات، أبحاث وميديا تشكل بمجموعها ما قد يسمى الميدل استولوچي، علم الشرق الأوسط الذي يستوجب تقصيًا

منهجيًا لفرز إشكالياته وكشف مسلماته الخفية وتمييز أطواره ورصد تبدلاته والتعرف إلى المؤسسات المنتجة له...)، بيد أنه لا يعادل كثافة الحضور الأمريكي في المنطقة إلا افتقاره إلى عنصر النفوذ المعنوي أو القرابة الروحية أو الإقبال والرضا من قبل سكان المنطقة، العرب والمسلمين. ولعل وفرة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة تعكس ندرة القواعد المعنوية وتجتهد للتعويض عنها.

وههنا يزعم بعض المراقبين أن الولايات المتحدة قد باتت مهيمنة دون هيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالاستناد إلى ازدواج مفهوم الهيمنة، فإذا كنا نقصد به احتلال موقع يمكّن الأمريكيين من التحكم بالتفاعلات السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية بين أطراف النظام الشرق أوسطي وتوجيهها لمصلحتهم، فلا ريب أن الولايات المتحدة تتمتع بهيمنة لا منافس لها في منطقة الشرق الأوسط. ذلك أن الهيمنة هنا تأخذ معنى قريبا من معناها الحرفي: الإشراف والرقابة والتوجيه من علٍ. لكن للهيمنة معنى آخر، بلوره أنطونيو غرامشي، ويفيد توفرعنصر الرضا والاقتناع في علاقة الهيمنة بين المهيمن والمهيمن عليه، تمييزا عن عنصر القسر والإكراه.حيث يتعلق الأمر باستجابة طوعية من قبل الجمهور المعني لقوة سياسية ثقافية، يؤمن بأنها متفوقة وقريبة منه في الوقت نفسه، فلا يتردد في منحها ولاءه، ويثق أن انقياده لها وإقباله عليها يلبي مصالحه وحاجاته المادية والمعنوية. خلافا لذلك تجنح القوة - والتي لا تنال الثقة والانقياد الطوعيين - إلى التركيز على وسائل القسر والعنف في سياستها، مما يندرج تحت مفهوم السيطرة. فللهيمنة مفعول مقتصد للعنف هو الذي تفتقر إليه الولايات المتحدة في المجال الشرق أوسطي، وهو الذي تحاول التعويض عنه، عبثا، بالقوة والقواعد العسكرية وتخويف الحكومات وإرهاب الشعوب.

وفي ذلك تشبه سياسة أمريكا الشرق أوسطية النظم الحاكمة في الدول العربية. فتلك الأخيرة أيضًا مهيمنة بالمعنى الأول للكلمة، لكنها غير مهيمنة

بالمعنى الثاني. وهي كذلك تتوسع في بناء الأجهزة الأمنية وردع مواطنيها وإخضاعهم لها لأنها تفتقر إلى الوسائل التي تخولها الاستحواذ على رضاهم واقتناعهم الذاتي بها؛ أي أنها تفتقر إلى الشرعية السياسية أو القانونية لوجودها في السلطة أو في وضع المهيمن، وذلك بسبب سياساتها المتطرفة بنيويا حيال مشكلات المنطقة، المشكلة الإسرائيلية بالخصوص، وجنوحها الراسخ نحو تفضيل الحلول الأمنية والعسكرية على الحلول التفاوضية والسياسية لهذه المشكلات،وازدرائها لمصالح وقيم العرب والمسلمين. فكلامها عن الديمقراطية خلال السنوات المنقضية على سبيل المثال لم يقترن بمراجعة لسياساتها المتطرفة ولا بإعادة نظر لأسسها الثقافية، وهي لم تجد أية غضاضة في التخلي عنه والتبرؤ منه حين اصطدم بمصالحها على أرض الواقع.(191)

واستمرارا لرصد التراجع في قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بريادتها وهيمنتها، يحدد زيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر والمفكر الاستراتيجي الأمريكي، في كتابه المعنون «فرصة ثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية» عشرة تحولات رئيسية شهدها العالم منذ عام 1990 خلال انحسار التنافس الدولي، والتي لم تستطع السياسة الخارجية الأمريكية الاستفادة منها والتفاعل معها على النحو الأفضل بل إن الأداء الضعيف للرؤساء الثلاثة في التفاعل مع تلك التحولات قد أوقع الولايات المتحدة في أزمات أساءت إلى صورتها وقللت من احتمال قيادتها للعالم وهيمنتها عليه. وتلك التحولات العشرة طبقا لبريجينسكي هي:

1 - انحسار نفوذ الاتحاد السوفييتي في أوربا الشرقية، ومن ثم سقوطه لتنفرد الولايات المتحدة بقيادة الساحة الدولية.

2 - نصر الولايات المتحدة العسكري في حرب الخليج عام 1991 تم التفريط فيه سياسيًّا. كما لم تهتم الولايات المتحدة باستئناف محادثات سلام الشرق الأوسط. كذلك بدأت مشاعر العداء والكراهية ضد الولايات المتحدة في العالم الإسلامي تتزايد.

3 - اتساع حلف الناتو والاتحاد الأوربي شرقا بانضمام المزيد من دول أوربا الشرقية ليصبح حلف الأطلنطي أكثر التجمعات الدولية تأثيرا ونفوذا على الساحة العالمية.

4 - دخلت فكرة العولمة حيز التطبيق والمؤسسية من خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO وتعاظم الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي IMF. فضلًا عن تنامي الأجندة المناهضة للفساد في البنك الدولي.

5 - الأزمات المالية الآسيوية التي شهدتها النمور الآسيوية في التسعينيات أدت إلى نشوء مجتمع اقتصادي جديد في شرق آسيا أهم ملامحه سيطرة الاقتصاد الصيني أو التنافس الصيني الياباني على السيطرة عليه. كما أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى تعاظم دور ونفوذ الصين التجاري والسياسي في العالم.

6 - حربان في الشيشان وصراع الناتو في كوسوفو ومنطقة البلقان وانتخاب فلاديمير بوتين رئيسًا لروسيا، ساهمت هذه العوامل السابقة في تصاعد الفاشية والقومية الروسية. وبدأت روسيا في استغلال مواردها من الغاز والنفط لكي تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة.

7 - غض الطرف من قبل الولايات المتحدة وغيرها عن الأنشطة النووية الهندية والباكستانية؛ تحدت الدولتان المتنازعتان الرأي العام الدولي وأعلنتا عن كونهما قوتين نوويتين. كما واصلت كل من كوريا الشمالية وإيران سعيهما لامتلاك قدرات نووية في ظل أداء ضعيف من الولايات المتحدة.

8 - هجمات 11 سبتمبر صدمت الأمريكيين، وحولت الولايات المتحدة إلى دولة خوف، وقررت أن تنهج سياسة وقرارات أحادية، وأعلنت الحرب على الإرهاب.

9 - انقسام مجتمع حلف الأطلنطي إزاء الحرب في العراق، وفشل الاتحاد الأوربي في تطوير هويته السياسية ونفوذه.

10 - الانطباع الذي ساد العالم في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي بالتفوق العسكري الأمريكي وأوهام تفوق واشنطن العسكري واتساع نفوذها، كل ذلك قد تحطم على صخور الفشل في العراق، ومن ثم اعترفت الولايات المتحدة بحاجتها إلى التعاون مع قوى أخرى في قضايا الأمن العالمي في مقدمتهم دول الاتحاد الأوربي والصين واليابان وروسيا.

وفيما يرى المؤلف أن الشرق الأوسط قد أصبح في الوقت الراهن، وسوف يظل، مقياس نجاح أو فشل قيادة الولايات المتحدة للعالم،فإن ما كابدته واشنطن من إخفاقات في تلك المنطقة من العالم مؤخرا على نحو ما بدا جليًّا في أفغانستان والعراق - من شأنه أن يلقي بظلال من الغيوم على مستقبل الهيمنة الأمريكية ليس فقط في هذه البقعة الجغرافية المهمة وإنما على مستوى العالم أجمع.

وفي محاولة منه لتوضيح الفرص التي أهدرتها الولايات المتحدة خلال العقدين السابقين، يقارن بريجينسكي بين صورة أمريكا في العالم عام 1989 عند سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي، حيث كانت صورتها مقبولة في كافة أنحاء العالم بلا منافسة أو كراهية بعد عقود من الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفييتي. ولكن بعد أقل من عقد ونصف من هذا التاريخ أصبحت مشاعر العداء للولايات المتحدة هي القاسم المشترك بين معظم شعوب العالم، كما تراجعت مصداقيتها، وفقدت قدراتها العسكرية هيبتها بعد السقوط في مستنقع الشرق الأوسط، ذلك فضلًا عن خسارتها لحلفاء دوليين لطالما كان ينظر إليهم بوصفهم حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة.

وفي كتابه «فرصة ثانية» يوجه سهام نقده اللاذعة إلى السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كل من جورج بوش الأب وبل كلينتون وجورج بوش الابن، ويعتقد أن الولايات المتحدة خلال حكم هؤلاء الثلاثة قد فرطت وأهدرت فرصتها الأولى لقيادة العالم عندما سنحت هذه الفرصة مع انتهاء الحرب

الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتي. ورغم ضياع الفرصة الأولى في ظل أداء ضعيف يفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية لكل من الرؤساء الثلاثة، فإن بريجينسكي يرى أن الولايات المتحدة لا تزال لديها فرصة ثانية. ويؤكد بريجينسكي على أهمية الشهور العشرين القادمة في حسم اضطلاع الولايات المتحدة بقيادة العالم محذرا من أن ازدياد سوء الوضع في العراق أو توسيع دائرة الحرب في الشرق الأوسط بمهاجمة إيران ربما يؤديان إلى أن تذكر كتب التاريخ أن عمر الولايات المتحدة كقائدة للعالم كان قصيرا جدًّا.

وبينما كان بريجينسكي Zbigniew Brzenski من بين الشخصيات القليلة من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية التي حذرت إدارة بوش صراحة من غزو العراق،إذ ينقل عنه في فبراير 2003 وقبل حرب العراق بأسابيع قوله: «إذا قررت الولايات المتحدة المضي قدما في خططها الخاصة بالعراق، فسوف تجد نفسها بمفردها لتتحمل تكلفة تبعات الحرب، فضلًا عن ازدياد مشاعر العداء والكراهية الناتجة عن تلك الحرب».(192)

وقد وصف بريجينسكي حرب العراق بالكارثة الجيوبوليتيكية، لا سيما وأن الكلفة السنوية للاحتلال الأمريكي للعراق بلغت في الموازنة الأخيرة سبعين بليون دولار، بينما تكلفته الشاملة منذ بدايته حتى الآن تجاوزت ما تحملته أمريكا من كلفة في الحرب العالمية الأولى.ولقد تضاعفت الميزانية العسكرية الأمريكية سنة بعد سنة حتى أصبحت هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، فقد بلغت سنة 2008 وحدها 623 بليون دولار بما يعني تقريبا عشرة أمثال الإنفاق العسكري الصيني ويعني أيضًا تجاوز الإنفاق العسكري لكل دول العالم مجتمعة.علاوة على ذلك أدت حرب العراق إلى زيادة التهديدات الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة بإثارة مشاعر الاستياء وتوفير تربة خصبة لتجنيد المزيد من الإرهابيين. ويضيف الكاتب أنه لن يكون للولايات المتحدة ما هو أسوأ من تبنيها سياسة ينظر إليها العالم على أنها امتداد للحقبة الاستعمارية.

وفي كتابه المعنون «رقعة الشطرنج الكبرى»، يذهب بريجينسكي إلى حد الزعم أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد تم التخطيط لها أمريكيا من أجل اتخاذها ذريعة جديدة لإحكام القبضة الأمريكية على العالم، موضحا كيف أن المؤامرة الأمريكية للسيطرة على العالم تطلبت حدثًا بحجم ما حصل يوم 11 سبتمبر، وفي ذلك يقول بريجينسكي: «مع تحول أمريكا، وبشكل متزايد إلى مجتمع متعدد الثقافات، فإنها قد تجد صعوبة في تأمين إجماع على قضايا السياسة الخارجية، إلاّ في حالات التعرض لتهديد خارجي مباشر وكبير وحقيقي... »، مثل هذا القول لا يختلف في شيء إن لم يكن تكرارًا للتصريح الصادر عن ديفيد روكفلر، عضو مجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية وبنك تشيز منهاتن، الذي جاء فيه القول: «نحن على أعتاب تحول عالمي، وكل ما نحتاجه هو أزمة مناسبة وعندها سيتقبل الجميع النظام العالمي الجديد ».

و يدعو بريجينسكي الكونغرس إلى التدقيق في قوانين اللوبي وجماعات الضغط والمصالح المناصرة لدول أجنبية من أجل التقليل من نفوذها وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، حيث يذكر بريجينسكي أن بعض جماعات الضغط الإثنية في واشنطن تمسك بأذن العم سام ولا تتركها، وخص الكاتب اللوبي الإسرائيلي والأرمني واليوناني والتايواني؛ حيث يرى أن تلك الجماعات تعقد الموقف أمام صانع القرار. ويعتقد المستشار السابق للأمن القومي أن اللوبي الإسرائيلي يشوه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ليس بسبب أنه يدفع في اتجاه الحصول على مصالح محدودة، ولكن لقدرته على تعبئة الرأي العام الأمريكي بصورة كبيرة. ويعتبر الكاتب أن الموقف المتدهور لوضع الولايات المتحدة في العالم الآن سوف يحتاج سنوات من العمل الجاد والخلاق لإعادة الاعتبار لشرعية ومصداقية الولايات المتحدة كقائدة للعالم، وذلك يعني ضرورة أن يتحلى الرئيس القادم للولايات المتحدة بمهارات دبلوماسية استراتيجية وغير تقليدية لكي يصوغ سياسة خارجية تتناسب مع التحولات الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة وعصر العولمة.(193)

وفي حديث أدلى به مؤخرا خلال إحدى الندوات في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، أكد بريجينسكي أن صدقية الولايات المتحدة في العالم تراجعت في السنتين الأخيرتين إلى مستويات لا سابق لها، ويعزو هذا التراجع إلى سلسلة إخفاقات في رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لقضايا العالم، فضلًا عن نقص المعالجات المتوازنة لأزمات معقدة وخطرة مثل أزمة الشرق الأوسط.فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة باتت القوة الوحيدة التي تملك قدرات عسكرية عالمية، لكن في الوقت نفسه - واستنادًا إلى مؤشرات كثيرة،أبرزها استطلاعات الرأي عبر العالم، وردود فعل الحكومات الأجنبية،وتقارير الصحافيين الأمريكيين المنتشرين في العالم - يمكن القول عنها إنها تفتقر إلى الصدقية الدولية التي تتماشى مع مكانتها وإمكاناتها على نحو جعل هذه المكانة، بالمعنى السياسي، تقف في نقطة منخفضة لم يسبق أن بلغتها في أي وقت مضى. لقد كان الجزم المطلق بأن العراق يملك أسلحة دمار شامل سببا أساسيا لتدمير الثقة في الولايات المتحدة وبكلمتها في العالم. ويرى بريجينسكي أن هذا الأمر يشكل تطورًا خطيرا يؤثر سلبا على دور الولايات المتحدة في العالم. وحذر من أنه إذا لم يحدث تغيير في سياسة الإدارة فإن أمريكا ستنهار. (194)

وفي كتابه المعنون «ما بعد الإمبراطورية»،أشار المفكر الفرنسي إيمانويل تود - والذي سبق أن توقع انهيار الاتحاد السوفييتي، في كتابه «السقوط الأخير» الصادر سنة 1976 - إلى أن «الإمبراطورية الأمريكية» بسبيلها إلى الانهيار، بسبب تنامي أقطاب دولية منافسة لها سياسيًا واقتصاديًا، وفقدانها لدورها السياسي بعد رحيل الخصم الاستراتيجي الذي كان متمثلا في الاتحاد السوفييتي. (195)

تآكل القوة الناعمة الأمريكية:

تعتبر القوة الناعمة الأمريكية،المتمثلة في مظاهر القوة غير العسكرية لاسيما الاقتصادية والثقافية، إحدى ركائز القوة الأمريكية وأحد الأركان التي تستند

إليها الهيمنة الأمريكية على العالم. لكن تلك القوة الناعمة بدأت تشهد تراجعا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة بدت ملامحه في عدة أوجه على النحو التالي:

- تشوه الحلم الأمريكي:

ظلت عملية تسويق ما يسمى ب «الحلم الأمريكي» إحدى ركائز القوة الناعمة الأمريكية، وهو الذي تفننت وسائل الإعلام والدراما الأمريكية بشتى صورها وأشكالها في اختلاقه وتحويله إلى هدف ومقصد لكل آدمي باحث عن السعادة والحرية في أرجاء المعمورة،حيث صورت الولايات المتحدة وكأنها أرض الأحلام التي تسبح في بحيرة رقراقة من الديمقراطية والحرية والتسامح وفرص النجاح والثراء السريع تحت مظلة من سيادة القانون وتكافؤ الفرص والمساواة.وكثيرا ما كانت تقوم الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتوظيف أسطورة الحلم الأمريكي في تحسين صورة الولايات المتحدة عالميًّا والإبقاء على عناصر الجذب والإبهار التي أحيطت بها، وهو ما كان يتطلب التغطية على الخروقات والانتهاكات والسقطات التي طالما علقت بالسياسة الأمريكية في الداخل والخارج منذ تأسيس الولايات المتحدة وحتى يومنا هذا،حتى إن الولايات المتحدة استفادت من تلك الثنائية طوال تلك السنوات، فاستمرت في تخبطها في علاقتها مع دول العالم معتمدة على تلك الثنائية الفريدة القائمة بالأساس على ذلك السحر الخاص للحلم الأمريكي، والذي كان كفيلا بغفران أخطائها عند ملايين المبهورين بذلك الحلم.

بيد أن إمعان المحافظين الجدد في خروقاتهم وانتهاكاتهم، دونما اكتراث بتداعيات ذلك على جاذبية «الحلم الأمريكي»، كانت له مردودات سلبية خطيرة في الداخل الأمريكي وخارجه طاولت الهالة المفروضة على ذلك الحلم، فطفقت تنال من سموه ومثاليته.فما من شك أن التجاوزات الأمريكية في جوانتانامو وأفغانستان والعراق، وما عكسته من تعد صارخ على المبادئ الإنسانية والقانونية، كل ذلك قد أصاب صدقية الادعاءات الأمريكية بشأن نشر الحرية والديمقراطية عالميًّا في مقتل. كذلك أفضى الفشل السياسي

والعسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق وعجز إدارة بوش عن تنفيذ وعودها التي بررت من خلالها غزوها هذين البلدين،إلى زلزلة الركائز الأخلاقية للتدخل الأمريكي عالميًّا بذريعة إتمام الرسالة السامية التي تثقل كاهل الأمريكيين والمتمثلة في نشر الديمقراطية ودعم الحرية وحماية حقوق الإنسان،بشتى أبعادها، حول العالم، وهي «الرسالة» التي ظلت لعقود ركنا ركينا من أركان الصورة البراقة للحلم الأمريكي الذي يعد أحد أبرز دعائم القوة الناعمة الأمريكية.

وتخريجًا لذلك، جنحت آراء عديدة لمحللين أمريكيين وعالميين باتجاه الزعم أن الحلم الأمريكي الذي يجتذب الملايين حول العالم قد بدأ يفقد بريقه وجاذبيته، فلم تعد أمريكا أرض الأحلام التي يتطلع كل مغامر أو باحث عن الحرية والنجاح والتميز إلى النزوح إليها. ذلك أن الأمريكيين قد صدموا بتراجع قدرتهم على توظيف الحلم الأمريكي في التغطية على التجاوزات السياسية والتخفيف من وطأة الانتهاكات التي تقوم بها السياسة الأمريكية حول العالم، حيث ظل العالم لسنوات يفصل ما بين أمريكا الدولة والسياسة، وأمريكا الحلم، غير أن إمعان واشنطن في توظيف الحلم لخدمة السياسة الرعناء في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وسعي أمريكا الدءوب للانفراد بقيادة العالم والهيمنة عليه، كان من شأنه أن يفضي إلى تآكل قدرة هذا الحلم على التغطية على تلك الخروقات أو إحداث التوازن السحري والتاريخي بينها وبين جاذبية النموذج الحضاري الأمريكي لتظل أمريكا قبلة العالم الحضارية رغم تجاوزات حكوماتها. وهكذا قد نِيلَ من جاذبية الحلم فغدا عاجزًا عن تبرير أو تغطية الانتهاكات والخروقات السياسية التي فاقت الحدود في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.

ففي القرن الماضي كان الحلم الأمريكي يتلقى ضربات موجعة متتالية في الداخل، ابتداء بالأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى خلال سني الثلاثينيات، مرورا بالمكارثية البغيضة في الخمسينيات، ثم مستنقع فيتنام خلال

الستينيات والسبعينيات، وانتهاء بأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وهي ضربات أفسدت على الأمريكيين إيمانهم بحلم المدينة الفاضلة وأسطورة النجاح السهل، وكان المثقفون الأمريكيون أنفسهم أكثر الناس قسوة في تصوير القبح الذي آل إليه ذلك الحلم. في الوقت نفسه، كان الحلم الأمريكي يكسب جاذبية متزايدة وقدرة متنامية على الإبهار الخارجي، مما جعل من أمريكا الحلم الذي راود ملايين الطامحين إلى الحرية والنجاح من كل مكان.

وفي الوقت الذي مر فيه الحلم الأمريكي في الداخل بتغيرات كبيرة منذ هاجر الأوربيون إلى العالم الجديد يحدوهم حلم إقامة المدينة الفاضلة بعد أن تعرضوا لسنوات من الاضطهاد الديني بعد وفاة الملكة إليزابيث حتى انتهاء حرب فيتنام في منتصف سبعينيات القرن العشرين، ظل ذلك الحلم محتفظا بقوة إبهاره وجاذبيته بالنسبة لكثير من الحالمين بأرض اللبن والعسل، حيث الحرية والمساواة والفرص المتكافئة والنجاح السهل، ورغم أن الحلم الأمريكي قد تحول بعد ذلك من أسطورة النجاح السهل والثراء السريع، والتي شهدتها السنوات مابين 1918 و 1929، إلى أزمة اقتصادية خانقة بين 1929 و 1934، ثم إلى مكارثية خيم شبحها على الحياة الأمريكية ما بين1950 و1954 وقضت على أسطورة حرية التفكير والتعبير، ثم إلى مستنقع فيتنام من منتصف الستينيات حتي منتصف السبعينيات،وجميعها صدمات عنيفة تلقاها الحلم الأمريكي وخرج منها مثخنا بالجراح مما دفعه إلى التقوقع لما يقرب من عشرين عاما بعد أن اقتنع الأمريكيون في الداخل بعدم جدوى قيام أمريكا بدور شرطي العالم المكلف بحراسته من غول الشيوعيه، ناهيك عن القلاقل والاضطرابات الداخليه التي وصلت إلى ذروتها في صيف1968 بسبب مشاكل التفرقة العنصرية المزمنة،الأمر الذي جعل أسطورة «أرض اللبن والعسل» تترنح في الداخل. ورغم ذلك كله، ظلت أعداد المهاجرين إلى أمريكا سعيا وراء الحلم المبهر في تزايد مستمر ولم تتأثر بما جرى .

ثم بدأت بوادر التحول وتبادل الأدوار مع حرب الخليج الثانية عام 1991، وهو التحول الذي اكتمل مع تولي جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة، حيث تمثل الانقلاب أو التبدل الذي حدث للأدوار في تراجع الحلم الأمريكي خارجيًّا وعودة الثقة فيه داخليًّا، ولو إلى حين، بعد أن نجح الفكر اليميني الأمريكي في إقناع أصحاب القرار السياسي ببداية العصر الإمبراطوري الأمريكي، وهكذا تم الإعلان النهائي عن بداية الإمبراطورية بعد سقوط بغداد في أيدي قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بأسابيع قليلة.وبالرغم من أن أمريكا لم تتعرض في يوم من الأيام، منذ بروز دورها على الساحة الدولية في بداية القرن العشرين، لمثل تلك الموجة العنيفة من النقد والرفض العالميين التي تتعرض لها هذه الأيام، بعد أن أصبح واضحا للجميع في العالم القديم أن أمريكا قد بدأت زمنها الإمبراطوري بكل ما يرافق ذلك من أمراض الإمبراطوريات من صلف القوة، والضيق بالاختلاف، ثم القرار النهائي بالتصرف منفردة بعد أن أعلن زعماؤها صراحة،أن من ليس معهم فهو ضدهم بالضرورة،الأمر الذي قوض من التعلق الشعبي العالمي بالحلم الأمريكي.

مثل هذا الطرح أيده الدكتور عبد العزيز حمودة، والذي استشهد في تقويمه للحلم الأمريكي بآراء بعض المثقفين الأمريكيين الذين تعمقوا في إبراز حقيقة المجتمع الأمريكي من خلال بعض أعمالهم الأدبية والدرامية، والتي فندوا من خلالها أسطورة الحلم الأمريكي،و كان من أبرزها، نص مسرحي للكاتب الأمريكي سام شبرد بعنوان «حالات الصدمة» نشر عام1991، والذي يقوم الكاتب من خلاله بتعرية النموذج الأمريكي الأمثل والنهائي عن طريق تفسير الحروب الأمريكية عامة باعتبارها نزوعا غريزيا إلى العنف،حيث يؤسس بطل المسرحية لمفهوم القدر الخاص الذي قامت أمريكا من أجله، والربط بين مصير العالم كله ومصير أمريكا. ويصل سام شبرد قبل نهاية المسرحية إلى نقطة يؤكد عندها أن العنف جزء أصيل في الطبيعة الأمريكية، وأن أوقات السلم ما هي إلا أوقات استعداد مستمر للحرب ضد عدو قادم لا محالة يصنعه الأمريكي بنفسه.(196)

ويمثل سام شبرد - من وجهة نظر الدكتور حمودة - حلقة متأخرة في سلسلة طويلة من كتاب المسرح الأمريكي الذين أبرزت كتاباتهم حقيقة الواقع الأمريكي، وأهمهم: آرثر ميلر في رائعته المبكرة «وفاة بائع متجول»، حيث قدم الوجه الآخر لأمريكا بعد أن تغيرت صورتها من بلد النجاح السهل إلى بلد التنافس القاتل الذي لا يرحم. وفعل ذلك أيضًا إدوارد إلبي، والذي يعتبر أبرز كتاب عقد الستينيات من القرن الماضي، في عدد من أعماله المشهورة التي من أبرزها: «الحلم الأمريكي»،و«من يخاف فرجينيا وولف؟»، حيث يقدم صورة أكثر تحديدا وجرأة في نقد الحلم الأمريكي وتأكيد شراسته وخوائه. وقد طور سام شبرد ذلك الاتجاه النقدي للحلم الأمريكي وعمقه في عدد من أعماله خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وأبرزها: «الطفل المدفون»، التي تعتبر أمثولة رمزية للوجه القبيح لذلك الحلم الأمريكي.

ويرى الدكتور عبد العزيز حمودة أن الإعلام الأمريكي والدراما الأمريكية تنافسا في تصوير الولايات المتحدة على أنها بلاد النجاح السهل والحلم الأمريكي البراق،وذلك من خلال تقديم هوليود لنماذج مبهرة للأمريكي كالرجل الخارق، المنقذ، سوبر مان ورامبو، وإظهار أمريكا على أنها بلاد الحرية في كل شيء، وقد ساعدت على افتتان شعوب العالم بالنموذج أو الحلم الأمريكي لكن هذه الصورة لم تكن حقيقية لأنها أغفلت المواطن الأمريكي العادى الذي يقدس العمل ولا يؤمن بالنجاح السهل ويقدس فرديته، ويسعى للمشاركة في صنع القرار السياسي من خلال الانتخابات الحرة،كما أغفلت أيضًا المثالب العديدة التي يموج بها المجتمع الأمريكي،كالتفرقة العنصرية أحيانًا، وانتشار الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها،ووجود الفساد،ونزوع الحكومات الأمريكية للهيمنة على مقدرات العالم على حساب حريات واستقرار شعوبه.

ويفسر الدكتور حمودة ما يحدث اليوم في الولايات المتحدة، أنه تحول للحلم الأمريكي من تحقيق ذلك النجاح المبهر داخليًا وخارجيًا على مدى أربعه قرون إلى تحقيق النجاح في الخارج؛ أي بداية عصر الهيمنة الأمريكية على مقدرات

العالم. لكن تلك المرحلة الجديدة من تاريخ الحلم الأمريكي، وهي التحول من النجاح الداخلي المتمثل في تحقيق أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية عرفها التاريخ، إلى النجاح في الخارج والمتمثل في تدشين عصر الإمبراطورية الأمريكيـة المـهيمنة علـى مقدرات العالم، لابد أن تـؤدي عـاجلا قبل آجلا إلى إعادة الشعوب المطحونة - والتي ظلت منبهرة حتي الآن بالحلم الأمريكي - النظر في ذلك الحلم بعد أن تحولت أمريكا، بلد الحلم المبهر، إلى إمبراطورية مهيمنة بكل ما ارتبط بالهيمنة عبر التاريخ من غطرسة القوة وصلفها، وهكذا يكتمـل الانقـلاب أو التحـول القـائم علـى فقـدان الحلـم لقـوة إبـهاره خـارجيًّا، واستعادة الثقة فيه داخليًّا. ومن ثم فإن عالم اليوم لا يتعامل مع ما تبقى من الحلم الأمريكي، بقدر ما يتعامل مع مرحلته الخارجية، بكل ما تعد به شعوب الأرض مـن هيمنـة علـى مقدراتها. فتلـك المرحلة هي المرحلة الأخيرة لذلك الحلم، والتي سوف تستمر إلى أن تظهر قوة اقتصادية وعسكرية جديدة تنهي الـهيمنة الأمريكيـة،ومن ثـم تجهز علـى المرحلـة الخارجيـة والأخـيرة للحلم الأمريكي.(197)

وفي كتابه الذي أصدره في عام 2005 تحت عنوان «قيمنا المنقرضة: الأزمة الأخلاقية لأمريكا»، عبر الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عن مخاوفه من المستقبل الأسود الذي ينتظر الولايات المتحدة كقوة عظمى في التاريخ نتيجة الأخطـاء الاسـتراتيجية القاتلة التي ارتكبتها إدارة المحـافظين الجدد بقيـادة بـوش الابـن. وفـي انتقاداتـه اللاذعـة لانتـهاكات هـذه الإدارة حقـوق الإنسـان واسـتهتارها بـالقوانين والأعـراف الـدولية، واسـتسهالها الخـروج إلـى الحـرب، والنتائج المباشرة والبعيدة المدى لذلك، يصل كارتر، دون قصد وبشكل غير مباشـر، إلـى نقـد خلـص لـه مسـتشار الأمـن القـومي الأمـريكي الأسبق زيغنيو بريجينسكي في كتابه «الإخفاق الكبير... ميلاد الشيوعية وموتها» الصادر في العام 1990، والذي أعلن فيه عن انتصار الرأسمالية الكبير، وامتلاك الولايات المتحدة المنتصرة والمتفردة لمفاتيح المعادلات الدولية، وأن أي خيار يختلف مع السياسات الأمريكية، أو يبتعد عنها محكوم عليه بالفشل.

وعلاوة على ما يتضمنه هذا الكتاب الذي يقرأه الأمريكيون بنهم وشغف بالغين من نقد لاذع للسياسات الداخلية والخارجية الأمريكية في فترة مابعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، يوجه نقدًا للأطروحات الدينية التي يعرضها اليمين الأمـريكي المتطـرف،رغم أن الكتـاب يصـدر عـن شـخصية سياسية مرموقـة ومحسوبة على المتدينين الجدد في الولايات المتحدة. حيث يستعرض كارتر في كتابه الجديد رحلته الشخصية في الكنيسة المعمدانية. كما يتطرق إلى عمليات التبشير في المناطق الفقيرة في بعض الولايات الشرقية. ويخصص الكـاتب جزءًا مـن كتابـه لنقـد الفكـر المتطـرف سواء في الكنائس والمذاهب المسيحية أو في غيرها من الديانات والمذاهب الأخرى سواء كانت إسلامية أو هندوسية أو غيرها، ويرى أن ظاهرة التطرف ظاهرة يغلب عليها استبعاد المرأة مـن الحيـاة السـياسية والنظـر بنـوع مـن التعـالي وربمـا احتقـار الآخـرين واستبعادهم. كما يغلب عليها رسم صورة وردية للماضي والتاريخ، وتفسير حرفي للنصوص الدينية دون الالتفات إلى روح أو سياق تلك النصوص. والميل بشكل واضح إلى العنف كآلية للوصول إلى الأهداف المستقبلية.

وعندما يقارع أتباع اليمين الديني الجديد، فإنه يتطرق إلى مبادئهم المخالفة للتعـاليم المسـيحية،فهم لا يعطـون أيـة أهميـة للقيـادات المدنيـة فـي الكنيسـة، ويحصرونها في القيادات الإكليركية، كما أنهم يربطون الدين بالسياسة وهم بـذلك يخـالفون تعاليم المسيح. وبعكس الكنيسة التقليـدية التـي تتبـع تقاليـد المسيح في اللجوء إلى السلام فإن هؤلاء المسيحيين الجدد يؤمنون بالعنف والحرب كوسائل لتعجيل ظهور المسيح. ويقول كارتر إن قراءتهم للإنجيل هي قراءة جزئية لا تنظر إليه بشكل كامل، بل بشكل انتقائي محدود. وعندما ينتقد الـيمين المتطرف،فإنه لاينتقد برامجه السياسية التي يعتقد أنها خطيرة بل ينتقد كذلك منطلقاته الأيديولوجية والاجتماعية التي تنظر إلى المرأة نظرة دونيـة، وأنـها قـد خلقـت مـن ضلع أعـوج. وفـي هـذا الإطار يقول كـارتر: «لقـد استغربت فعلًا من تبني اليمين المسيحي في بداية القرن الحادي والعشرين

لمثل هذه المقولات التي ربما كانت مقبولة في القرون الوسطى، غير أنها غير مقبولة في العصر الحديث وفي أكثر البلدان تطورًا أو حداثة».

كذلك، تركز أغلب أجزاء الكتاب على تحول النظام السياسي وأقطابه في الكونغرس والسلطة التنفيذية إلى التطرف الديني. ويرى كارتر أن أتباع مثل هذا النهج قد ضربوا عرض الحائط بكل ما تبناه النظام السياسي الأمريكي خلال قرنين ونصف من مبادئ سياسة راسخة تقوم على فصل السلطات،لاسيما السلطة القضائية عن السلطة التشريعية؛ إذ يرى أقطاب هذا التوجه أنه لم يعد هناك مبرر لاستقلال القضاء، كما لم تعد السلطات السياسية، حسب زعمه، تحترم الحريات الشخصية للمواطن الأمريكي. ومن ذلك على سبيل المثال منعه شخصيًّا من زيارة كوبا، بغض النظر عن كونه رئيسًا سابقًا للولايات المتحدة. كما أن بعض قواعد القانون الدستوري الأمريكي الخاصة بأمر المثول أمام القضاء والتحقيق في قانونية سجن الأفراد تتعرض اليوم لتآكل شديد بسبب بعض التخريجات التشريعية في قوانين مكافحة الإرهاب، أو ما يعرف بالقانون الوطني، والذي تنتهي صلاحيته خلال العام 2005،وتسعى السلطة التنفيذية لتجديده. (198)

وفي هذا الشأن وجه كارتر انتقادًا حادًا للسيد جون بولتون (ذلك الشخص الذي يشبه شكله القرويين القدامى) وكيل وزارة الخارجية السابق لشئون نزع السلاح، والذي عين سفيرًا لبلاده لدى الأمم المتحدة عام 2005ويستغرب كارتر تعيين شخص في هذا المنصب لا يؤمن بقيمة المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة في مجال الحد من التسلح بذريعة أنها تحد من قدرة الولايات المتحدة على التحرك السياسي، وتشل يدها. ويقول كارتر إن مثل هذه النظرة إلى الأمم المتحدة والتشريعات الدولية تثير الكثير من الإشكالات حول تسمية بولتون سفيرًا للولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية. ويرى أن الالتماس الذي قدمه 59 سفيرًا أمريكيًّا سابقًا بعدم تسميته لهذا المنصب يؤثر كثيرًا في ملاءمته لهذا المنصب.

والإشكالية الرئيسية التي يراها كارتر وتتردد في ثنايا كتابه هي أن ربط السياسة بالدين قد أثر سلبًا في سياسة الولايات وعلى صورتها حول العالم، إذ جعل السياسة الأمريكية أسيرة لنظرة عسكرية تحاول الهيمنة على العالم. وينتقد كارتر بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، والتي يرى أنها أصبحت أسيرة لوجهة نظر المحافظين الجدد الذين يسعون إلى تكريس - استعمار- جميع الأراضي الفلسطينية تمهيدًا لظهور المسيح الجديد، والذي سيقضي على اليهود وسواهم من غير أتباع المسيحية، كما يؤمن المسيحيون الجدد ويسايرهم في ذلك الساسة الإسرائيليون. ويرى كارتر أن مثل هذه الأيديولوجية السياسية هي التي تسمح للولايات المتحدة أن تغير من سياستها التي استمرت سنين طويلة ولأربعة عقود، ومنذ عهد الرئيس أيزنهاور، في معارضة إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ويشير كارتر بوضوح هنا إلى محاولة شارون ضم مستعمرات -معاليه أدوميم- إلى القدس وإنشاء الجدار العازل واللذين يرى أنهما تصرفان مخالفان تمامًا، بل يقضيان على خطة السلام المعروفة ب (خارطة الطريق). ويلقي كارتر باللوم على نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني وعلى وزير الدفاع السابق أيضًا دونالد رامسفيلد لسكوتهما عن فضائح سجن أبو غريب، وعن المآسي التي ارتكبت في أفغانستان والعراق وسجن غوانتانامو.

والأمر الأكثر أهمية في كتاب كارتر ليس فقط نقد السياسة الخارجية الأمريكية منذ حربها على العراق، بل القول: «إن مجموع هذه السياسيات قد أساء بالفعل للقيم والمبادئ الأخلاقية والدستورية التي قامت عليها الولايات المتحدة، وترسخت منذ عقود طويلة.» ومثل هذا النقد يمثل بداية لتوجه سياسي ليبرالي جديد يشبه التوجه الذي ساد الحياة السياسية في الولايات المتحدة بعد نهاية حرب فيتنام.

وإذ ينطلق كارتر من أن فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لصورتها الأخلاقية في العالم بداية لهزيمة تلحقها بنفسها، يبدو أن الحديث عن استعادة الصورة

الأخلاقيـة الأفضل كمدخل لاسترجاع الدور العالمي للولايات المتحدة طرح بمنتهى السذاجة؛ لأنه لا ينظر كما ينبغي إلى التحولات العميقة التي جرت في السنوات الماضية في ميزان القوى الشامل (سياسيًّا واقتصاديًّا) على نحو يخالف جذريًّا التعبيرات المعيارية المطلقة، التي نادت بها أيديولوجية المحافظين الجدد في قراءة موازين القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتعاملت معها كحقائق سياسية وجغرافية تجعل من العالم بحيرة أمريكية، إلى أن انتهت بانفراط عقد عصابة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، وتسرب غالبيتهم،الواحد تلو الآخر من واجهة صنع القرار هربًا من السفينة الغارقة.

وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس السابق بوش الابن قد فطنت في أواخر أيامها إلى توجيه قدر من الاهتمام للدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) كمحاولة لتحسين صورة أمريكا على الصعيد العالمي عموما وفي العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد،معتمدة على تعدد أدوات تلك الدبلوماسية واستراتيجياتها في المنطقة العربية كإطلاق إذاعة «سوا»، وقناة «الحرة» الإخبارية، «ومجلة هاي HI» فضلًا عن البعثات الدراسية والتبادل الطلابي مثل برنامج فولبرايت، وتنصيب ثلاث مسئوليات في وزارة الخارجية لهذا الغرض منذ العام 2003، هن شارلوت بيرز، ومارغريت تايلور، وكارين هيوز، إلا أن هذه المساعي قد أخفقت في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين الصورة الأمريكية عربيًّا. فما زالت الصورة سلبية، ونسب الكراهية لواشنطن بقيت مرتفعة في العالم العربي؛ إذ يشير استطلاع للرأى أجراه مركز «بيو» لأبحاث الرأي العام ضم 24 ألف مستطلع من 24 دولة في الفترة من 27 مارس إلى 21 نيسان إبريل 2008 إلى أن نسبة من لديهم صورة سلبية عن الولايات المتحدة في الأردن بلغت 79 في المائة وهي الأعلى بين المستطلعين العرب، وفي مصر كشف الاستطلاع أن هناك 22 في المائة لديهم نظرة سلبية عن الولايات المتحدة و39 في المائة يرونها عدوًّا.

وكانت بوادر الإخفاق قد حاصرت تلك المساعي الأمريكية في نهاية العام

2007 على نحو جلي بعد تنحي كارن هيوز مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، والمكلفة بتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم. وكان قد سبقها إلى تقديم الاستقالة كل من المخطط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية كارل روف، وكبير المستشارين في البيت الأبيض دان بارتليت، واللذين كانا يشكلان مع هيوز ثالوثًا كانت له بصماته على السياسات الخارجية التي انتهجها بوش الابن منذ بداية مشواره في البيت الأبيض. وقد اعترفت هيوز في أحد تصريحاتها التي بررت فيها فشلها في أداء مهمتها، أن تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم يحتاج إلى جيل كامل.(199)

وفي هذا المضمار،يؤكد الكاتب الأمريكي فريد زكريا أن الأمريكيين يعيشون حالة اكتئاب شديدة بسبب تشوه صورة بلادهم وتخبط سياساتها،ففي استطلاع للرأي أجري في شهر إبريل من عام 2008، تبين أن 81٪ منهم يرون أن أمريكا تمضي في الطريق الخطأ.وإذا كان هذا الاستفتاء يتم بصفة دورية منذ 25 سنة، فإن استفتاءات أخرى مشابهة تؤكد أن حالة التشاؤم التي تخيم على الأمريكيين حاليا هي الأقصى منذ فترة تتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة مضت. وهنالك،حسب زكريا، أسباب كثيرة تدعم هذا التشاؤم والاكتئاب، فالذعر يجتاح الأسواق المالية والكساد يخيم على البلاد، وهناك حرب العراق التي يبدو أنها بدون نهاية، كما لايزال الخوف والرعب من الإرهاب ومخاطره يتملكان غالبية الأمريكيين.

ويؤكد زكريا أن الأمريكيين الآن يعيشون في حالة افتقاد للوزن؛ لأنهم ولأول مرة في تاريخهم لا يقودون العالم الذي أضحى يتشكل ويدار من خارج بلادهم وبيد أجانب ليسوا منهم، وهذا الشعور يسبب لهم الارتباك والتشويش.فالأمريكيون ينظرون من حولهم ويشاهدون أن أعلى مبنى في العالم ليس بالولايات المتحدة بل في تايبيه عاصمة تايوان وقريبًا سوف تكون دبي هي صاحبة أعلى مبنى في العالم. كما أن أكبر شركة تداول في العالم موجودة في بكين،وأكبر مصفاة في العالم موجودة في الهند، وأكبر طائرة

ركاب في العالم تصنع في أوربا،و أكبر صندوق استثماري في العالم يوجد في أبو ظبي. ويومًا ما كانت هوليوود الأمريكية عاصمة صناعة السينما في العالم، لكنها اليوم استبدل بها بوليوود في الهند، وغدت السينما الهندية هي الأكبر. أكبر لعبة «حلقة الفيري» موجودة في سنغافورة.. أكبر كازينو في العالم موجود في مكاو.. أمريكا الآن لا تسيطر حتى على الألعاب الرياضية، وحسب قائمة أكبر عشرة أغنياء في العالم فإن اثنين منهم فقط أمريكيون..

ويرى زكريا أن تأثير وتداعيات التشوه الذي علق بصورة أمريكا عالميًّا لم يقتصر فقط على الأمريكيين وحدهم وإنما امتد ليطال حلفاء واشنطن وأصدقاءها الذين تملكهم شعور بالحرج والضيق بعد أن غشيهم نصيبهم من تبعات ذلك التشوه الذي أضر بسمعة حليفهم وصديقهم الأمريكي. وفي هذا السياق يشير زكريا في كتابه إلى حادثة مهمة وموحية، وهي أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والذي يصفه زكريا بأنه موال لأمريكا بلا خجل حتى إنه يريد أن يقلد أمريكا في مجالات عديدة،قد بات هو الآخر ساخطا على ما أصاب صورة أمريكا من تشوه على الصعيد العالمي، حتى إنه حينما قابل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس بعد انتخابه كرئيس لفرنسا في مايو من عام 2007 وسألته ماذا بوسعنا أن نفعل لك؟، فجاء رده مثيرا وصادما؛ إذ أجابها قائلًا: «قوموا بتحسين صورتكم في العالم»، ومضى ساركوزي قائلًا على نحو مثير للدهشة: «إنه من الصعب علينا أن نرى أن أكبر وأقوى دولة في العالم، وكذلك أكثرها نجاحا، هي أكثر الدول التي لا تلقى الاستحسان أو الرضا من جانب غالبية دول هذا العالم». وكان الرئيس الفرنسي صريحا للغاية في مكاشفته لرايس أن «هذا الموقف يمثل مشكلة ضخمة بالنسبة لكم، وكذلك مشاكل هائلة بالنسبة لحلفائكم»، وحض ساركوزي رايس بشدة على ضرورة العمل من أجل تحسين صورة أمريكا قائلًا لها:»يجب أن تفعلوا أقصى ما في وسعكم من أجل تحسين صورتكم وكيف ينظر الآخرون إليكم، هذا هو ما يمكنك أن تقومي به من أجلي».(200)

تراجع الريادة العلمية للولايات المتحدة:

ظل التفوق العلمي والتكنولوجي للولايات المتحدة وابتكارها المتواصل للثورات العلمية والطفرات التكنولوجية والمعلوماتية - يشكل ركيزة أساسية من ركائز الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال ما يسمى بالقوة الناعمة أو الذكية soft power / smart power. كما ظل امتلاك الولايات المتحدة لأفضل برامج التعليم والبحث العلمي إلى جانب استضافتها لأبرع وأنبغ العقول في العالم - يمثل معينا لتسيدها العلمي وريادتها التكنولوجية.

وقد حرصت الولايات المتحدة دائما على ضمان تلك السيادة وهذه الريادة باعتبارهما من بين مسوغات هيمنتها على العالم. وفي عام 1959، اجتاح الولايات المتحدة ذعر هائل بسبب إطلاق القوة المنافسة لها آنذاك - الاتحاد السوفييتي القمر الاصطناعي الأول «سبوتنيك»، وتعمق القلق من التأخر علميًا أمام المنافس السوفييتي مع سير رائد الفضاء الأول يوري غاغارين في الفضاء الكوني، عام 1961. وحينها، وقف الرئيس الأمريكي الشاب، جون كينيدي، ليرسم هدفًا آخر للتنافس في الفضاء: الوصول إلى القمر. وفي عام 1969، استطاعت أمريكا أن ترسم صورتها كقوة متفوقة بسبق وصول المركبة «أبوللو-11» بروادها إلى القمر. وفي عام 1992، وبعيد انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية رفع الرئيس جورج بوش الأب شعار: «السيطرة الأمريكية على الأرض تبدأ من الفضاء».ولم يتردّد البيت الأبيض في إعلان دخول أمريكا إلى القرن الحادي والعشرين، قبل حلوله، عندما سار الروبوت «سوجورنر» على سطح المريخ في عام 1996.

غير أن الرياح أحيانًا تأتي بما لاتشتهي السفن؛ إذ بدت الولايات المتحدة عاجزة خلال الآونة الأخيرة عن الحفاظ على ذلك التوجه الحثيث نحو تصدر قمة العالم العلمية والتكنولوجية لأسباب عديدة؛ أهمها طبعًا قضايا الأمن والدفاع أو ما يسمى High Issue Politics قبل قضايا التنمية البشرية كالتعليم والثقافة والبحث العلمي وغيرها أو ما يعرف Law Issue Politics. وقد شرع مراقبون

أمريكيون مؤخرا يدقون ناقوس الخطر؛ لأن مركز الريادة الذي احتلته الولايات المتحدة طويلًا في العلم والتكنولوجيا، والذي ساهم في تبوئها عرش النظام العالمي الجديد،قد غدا بسببيله إلى الإفلات من يدها. فقد ظهرت أخيرًا مجموعة من التقارير والدراسات، إضافة إلى تصريحات لمسئولين أمريكيين، تتحدث عن مؤشرات تدل على أن أمريكا باتت تعاني خطرًا مردّه ظاهرة «التخلف» التكنولوجي، وأنها بحاجة إلى إصلاح تربوي في مناهج العلوم والرياضيات في مختلف المراحل الدراسية. ومن نافلة القول أن الأمر فيه كثير من النسبية؛ لأن التخلف المُشار إليه هو عن موقع ريادة الجنس البشري، وليس التخلف الذي تعانيه شعوب الدول النامية ودولها!

وقد تمثلت أبرز مؤشرات تراجع الريادة العلمية الأمريكية في تدهور النظام التعليمي الأمريكي نفسه، والذي يقول عنه الخبراء إنه في خطر حقيقي، فهناك أكثر من 25 مليون من أصل 300 مليون أمريكي لا يحسنون القراءة والكتابة، وهناك 40 مليون يقرءون بصعوبة ولا يعرفون الكتابة، واحتلت أمريكا المرتبة رقم 17 بين الدول الصناعية الكبرى من حيث الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى مشاكل أخرى لا تقل خطورة، مثل انتشار العنف والمخدرات في المدارس، فهناك مثلًا واحدة من كل عشر مدارس رسمية أمريكية شهدت أعمال عنف خطرة عام 1997م، مما انعكس على تقدم الطلاب، حيث تراجع مستواهم في إتقان الرياضيات والعلوم الطبيعية إلى مراحل متأخرة، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة بين الدول الصناعية من حيث الاستثمار الفاعل في التعليم.(201)

ومن جانبها، ظهرت الدراسات التي تنبه إلى خطر التراجع الأمريكي علميًا في وقت مبكر نسبيًا، حيث صدر التقرير الشهير «أمة في خطر» «A nation At Risk» في الولايات المتحدة عام 1983م، وكان بمثابة صرخة مدوية أظهرت مدى الخطر الذي يتهدد التعليم في أمريكا، ومدى تدني نوعية التدريس، والذي نتج عنه انخفاض في المستويات التحصيلية والأكاديمية للطلاب الأمريكيين.

ومما جاء في التقرير «أنه لأول مرة في مسيرة التعليم العام بأمريكا سيتخرج جيل لا يتفوق على آبائه، بل إنه حتى لا يساويهم أو يدانيهم في المهارات والمعارف والقدرات». ويقول التقرير أيضًا: «لو كان التعليم بحالته في بداية الثمانينيات بأمريكا مفروضًا عليها من قوى خارجية لكان الأمريكيون سينظرون إليه كعمل حربي ضدهم، ولكن ما حدث أنهم سمحوا بأن يفعلوا ذلك بأنفسهم». وعلى إثر هذا التقرير انطلقت الخطوات العاجلة لإصلاح التعليم في الولايات المتحدة، والتي وضعت نصب عينيها الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع الخطير في التعليم، فكان المعلم هو السبب الرئيس فيما وصلت إليه الأمة الأمريكية من ضعف تعليمي، فكان لا بد من العمل على الارتقاء بمستوى تأهيل المعلمين لديها، ولم يأتِ عام 1988م إلا وقد طبقت 44 ولاية أمريكية نظام امتحان الكفاية، والذي يتحدد بموجبه مدى كفاءة المعلم المتقدم لشغل هذه الوظيفة. ولم يكتفِ المسئولون عن إصلاح التعليم في أمريكا بمسألة كفاءة المعلم فقط، بل عمدوا إلى العمل على إعطائه مزيدًا من المكانة المهنية والحرية والثقة، بما يمنحه استقلالية ومكانة اجتماعية مميزة تعيده كقدوة لها احترامها ومكانتها في النفوس.

وفي عام 1991م، وتحديدا في نهاية عهد الرئيس جورج بوش الأب، نُشر مشروع بعنوان «أمريكا عام 2000 - استراتيجية للتعليم»، تضمّن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام التعليم الأمريكي، ومنها: «أن يحتل الطالب الأمريكي المرتبة الأولى عالميًّا بين دول العالم في مادتي العلوم والرياضيات». ومن أجل تحقيق هذه الغاية قدّم الباحثون الأمريكيون تقارير حول أفضل الطرق التي تمكّن الطلاب من التفوق في هذه المواد الأساسية، منها وثيقة «معايير منهج وتقويم الرياضيات المدرسية» Standards for Curriculum and Evaluation for School Mathematics، والتي اعتمدتها معظم الولايات الأمريكية في كثير من خطواتها لتطوير تعليم الرياضيات فيها. ووثيقة «مبادئ ومعايير الرياضيات المدرسية» Principle and Standards for School Mathematics، والتي أصدرها المجلس القومي لمعلمي الرياضيات في آذار مارس من عام

2000م بعد دراسة متأنية وجادة لواقع تعليم الرياضيات في أمريكا.

واليوم قدّم العلماء وثيقة بعنوان «الارتفاع فوق العاصفة القادمة»؛ تعكس مدى خوفهم من تراجع الهجرة العلمية إلى أمريكا التي تزود الولايات المتحدة بالكفاءات والخبرات العلمية من كل نحو وصوب، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مما سينعكس على تراجع القدرات العلمية الأمريكية، والتي يُخشى إن هي استمرت أن تفقد أمريكا بسببها تفوقها العلمي على العالم خلال عقد واحد من الزمن فقط.

ويقول العالم ستيفن شو مدير مختبر لورنس بيركلي، والذي شارك في وضع هذا التقرير: «بعد الحادي عشر من سبتمبر أصبحنا أقل ترحيبًا وعلينا أن نوقف هذا فورًا»، ووصف شو أمريكا أنها «كضفدعة سقطت في ماء يغلي ببطء فهي لا تقفز من الماء؛ لأنها لا تدرك أنها في طريقها إلى الموت».

وقد بيّنت الدراسات ازدياد حالات العنف وتعاطي المخدرات بين التلاميذ، مما أدى إلى تدني مستوى تحصيلهم العلمي، فكان لابد من تلافي هذا الخطر ومحاولة تدارك الأمر قبل استفحاله بصورة تنعكس على مكانة الولايات المتحدة وقيادتها للعالم. ومنذ شهر يونيو عام 1999م، عمل قسم التربية ومكتب الخدمة السرية في الولايات المتحدة الأمريكية بدأب لفهم قضية العنف في المدارس، ولإيجاد الوسائل التي تمنعه، فصدر دليل العنف في المدارس الأمريكية الذي طبع عام 2002م، ليبحث في هذه المشكلة الخطيرة، سعيًا لإيجاد الحلول الناجعة لها. (202)

وبدورها، ألقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بظلال سلبية على العملية التعليمية في الولايات المتحدة بعد أن أصبح الهاجس الأمني عند الحكومة الأمريكية موجّهًا لسياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. فعندما أعلنت أمريكا حربها على الإرهاب، ضخّت الأموال الضخمة من أجل القيام بحرب شاملة وكاملة عليه ومنابعه، وَفْقَ وجهة النظر الأمريكية، مما

أوقـع السـياسة الأمريكيـة الـداخلية بمطبـات كثـيرة، انعكسـت علـى الحيـاة الأمريكية عمومًا، ومنها قطاع التعليم. وبدأت أصوات العلماء والباحثين ترتفع مطالبة بزيادة الإنفاق على التعليم، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي بين 5 و7 بلايين دولار سنويًّا، من أجل تلافي التقصير والتدهور الحاصل في نظام التعليـم والبحـث العلمـي فـي أمريكـا. وكمـا قـال مايكل لوبيـل مدير الجمعيـة الفيزيائية الأمريكية : «هذا ليس مبلغًا كبيرًا مقارنة بثمانية بلايين دولار ننفقها شهريًّا فـي العراق وأفغانستان». وناشد لوبيـل الإدارة الأمريكيـة التـوقف عن حربها على الإرهاب واهتمامها بنظم التعليم في العالم الإسلامي بعد أن اتهمت المناهج التربوية الإسلامية بزرع مفهوم الإرهاب في عقول ونفوس الطلاب المسلمين في العالم، فكانت بنظر أمريكا منبعًا لتخريج الإرهابيين. وهو ما أجبر البلاد الإسلامية عمومًا والعربية منها خصوصًا على تغيير مناهجها التعليمية استجابة للضغوط الأمريكيـة غـالبًا،وطالب لوبيـل الإدارة بتوجيـه مزيـد من الاهتمام للتعليم داخل الولايات المتحدة بدلا من الانشغال بالتعليم في الخارج. (203)

وفـي تقـرير صدر عنـه أخـيرًا، يعتـرف وزيـر التعليـم الأمـريكي رود بييـج أن المـدارس الأمريكيـة «متـأخرة عـن كثير من القطاعات الأُخرى في استخدام التكنولوجيا الرقمية»،وأنها باتت معنية فقط بالنظام والانضباط داخل المدارس دون اكتراث بالعملية التعليمية ذاتها. ويجيء الاعتراف على رغم إشارة بييج إلى أن مدارس أمريكا كلها متصلة بالإنترنت، كما يتوافر كمبيوتر على الأقل لكل خمسة تلاميذ. ويورد التقرير عينه أن العديد من الطلاب يعتمدون على نظامي «التعليم عن بعد» و «التعليم المنزلي» عبر الإنترنت. ويضيف: «إن هذه الانجـازات غـير كافيـة،ولا بـد مـن إعـادة تـأهيل المدرسين وتـدريبهم علـى الاستخدام المتطور لأجهزة الكمبيوتر والإنترنت». كما يلفت إلى أن الطلاب أكثر كفاية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أساتذتهم؛ ولذا وعـد التقرير بتقديم خطـة للكونغرس لمعالجـة مـا يسميه «ظاهرة التخلف التكنولوجي».

وحسب تقرير التنمية البشرية في العالم، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1992، شهدت الولايات المتحدة تراجعا ملحوظا في جانب التعليم والبحث العلمي أمام دول كالسويد وكندا واليابان. وتنحصر نسبة العلميين والفنيين في هذا البلد في 55 لكل ألف من السكان الأمريكيين وفي المقابل نجد في السويد وهولندا نسبة 129، وفي كندا 257 وفي اليابان 317 منهم لكل ألف من السكان داخل هذه البلدان، كما تراجعت نسبة ما قدمته هذه الدولة من معارف وتكنولوجيا جديدة في العالم من 75 بالمائة سنة 1945 إلى 36 بالمائة عام 1996.

وتشهد المدارس والجامعات الأمريكية حالات من التدهور يبرزها تراجع طلابها أمام نظرائهم الأجانب وخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلي، هذا بالإضافة إلى النظرة المغلوطة للمجتمع الأمريكي قاطبة إزاء جزء كبير من قضايا وشعوب العالم نتيجة عدم الانفتاح على الشئون الدولية من جهة، والتعتيم الممارس في حقه بهذا الخصوص من جهة أخرى.ولم يكن تقرير «أمة في خطر»أيام الرئيس الأسبق رونالد ريجان يحذر من خطر الإرهاب، كما قد يتبادر إلى أذهان البعض، بقدر ما كان يدق ناقوس الخطر إثر نتائج اختبارات عالمية في مادتي العلوم والرياضيات بين طلاب أوربيين وأمريكيين حل فيها أبناء العم سام في المراتب الأخيرة. ولذا أصدرت اللجنة، والتي تضم 18 شخصًا من مشاهير العقول الأمريكية في التربية والعلوم والتكنولوجيا، تقريرًا سمّته «الأساسيات الخمسة» في الإشارة إلى مواد تعليمية يجدر التركيز عليها، تشمل الرياضيات والعلوم والكمبيوتر. ووجهت اللجنة تقريرها إلى المسئولين الحكوميين والتربويين، وكذلك أهالي الطلاب. واعتبرت اللجنة تقريرها بمثابة: «جرس إنذار عالي الصوت، ودعوة إلى وقف التدهور العلمي في المدارس والجامعات بهدف إحداث صدمة قوية في عقل الأمة الأمريكية».

وفي سياق مماثل، نشرت «لجنة العلماء والمربين ومديري الشركات» تقريرًا حمل عنوان «تجاوز العاصفة»؛ يوصي بتعزيز التعليم في مجالات العلوم

والرياضيات والفيزياء، وبالاهتمام بمراكز الأبحاث العلمية وزيادة المخصصات المالية لها. ولعل أخطر ما في التقرير، من وجهة نظر أمريكية، إشارته إلى أن الصين والهند وسنغافورة: «باتت تحتل المقام الأول عالميًّا في الرياضيات حتى صارت تلك البلدان من الدول الواعدة التي يمكن أن تتجاوز زعامة أمريكا العلمية. لقد منحت الصين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة أكثر مما فعلت أمريكا بين عامي 1986 و2001». وشدّد التقرير عينه على أن هذه الدول أنفقت على الأبحاث العلمية والتكنولوجية بين عامي 1991 و2003 أكثر مما أنفقت أمريكا ببلايين الدولارات، الأمر الذي يعتبره: «مصدر خطر حقيقي يهدد هيمنة أمريكا على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية».(204)

وفي السياق نفسه، نشرت أكاديمية العلوم القومية الأمريكية أخيرًا، تقريرًا جاء فيه: «إن الدعائم العلمية والتقنية لتفوقنا الاقتصادي تتآكل في وقت تستجمع فيه دول كثيرة قواها، وعلى الرغم من أن العالم ما زال يفترض أن أمريكا هي الزعيمة الأولى في المجالات العلمية والتكنولوجية، إلا أن هذا الاعتقاد يتبدد تدريجيًّا وينحسر بفعل انتقال هذا التفوق إلى دول صاعدة كالصين والهند وتايوان مما يجعل من الصعب على أمريكا استعادة دورها القيادي عالميًّا».

وفي هذا السياق تلفت مقالة للصحافي الأمريكي توماس فريدريك، والتي نشرت في جريدة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «الفجوة الرقمية» Digital Divide، الأنظار إلى مخاطر تراجع المستوى العلمي والتكنولوجي في أمريكا مقارنة بدول أخرى صاعدة؛ حيث يقول فيها: «إن الطلاب الأجانب يسيطرون على تخصصاتنا ودراساتنا الجامعية في مجالي العلوم والتكنولوجيا الرقمية وعلى معاهد البحث العلمي... إن هؤلاء يعودون إلى بلدانهم ليؤسسوا شركات وينتجوا ابتكارات وإبداعات منافسة لنا في كل شيء».كما يشير فريدريك إلى تراجع مكانة أمريكا العالمية من المرتبة الرابعة إلى الدرجة 15 حتى العام

2001 في مجال استخدام شبكة الإنترنت. ويطالب الرأي العام الأمريكي أن يستدرك السقوط في هذه «الهوة الرقمية»، وأن يصبح هذا المطلب جزءًا من الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة. وقد أنشأ لهذه الغاية موقعًا إلكترونيًّا تحت اسم «تيك بريزيدنت.كوم» techpresident.com. وطالب أيضًا بتبني شعار «توصيل كل طفل بالشبكة». واللافت أن فريدريك طرح إبقاء العقول الأجنبية في أمريكا ومنحها «البطاقة الخضراء» لئلا تتحول أمريكا من مستقبلة للعقول المتميزة إلى طاردة لها.(205)

كذلك فاجأ مرشحو الرئاسة الأمريكية للعام 2008 الرأي العام الأمريكي والعالمي بتجاهلهم لقضية التعليم داخل الولايات المتحدة،ومنحهم جل اهتمامهم للقضايا الاقتصادية والأمنية على حساب التعليم والبحث العلمي، وكان معهد «فرانكلين» في فيلادلفيا قد أعد ندوة بعنوان «نقاش علمي لسنة 2008» ودعا إليها مرشحي الرئاسة الثلاثة هيلاري كلينتون وباراك أوباما وجون ماكين للالتقاء بأبرز العلماء الأمريكيين الحائزين على جوائز نوبل في العلوم، وذلك بغرض التعرف إلى خطط وبرامج مرشحي الرئاسة الأمريكية من أجل تعزيز الريادة العلمية والتكنولوجية للولايات المتحدة عالميًّا، على اعتبار أن التفوق العلمي والتكنولوجي هو مفتاح التقدم والتنمية الشاملة والريادة، لكن المفاجأة المثيرة والصادمة كانت اعتذار المرشحين الثلاثة عن عدم المشاركة في الندوة! مما أعطى انطباعا أن الأمور العلمية والبحثية لم تكن تلقى الاهتمام الكافى من قبل أولئك المرشحين الرئاسيين الذين طفقوا يتبارون في إظهار الاهتمام بالأمور المعيشية والقضايا الأمنية(206).

وفيما كانت قضية التعليم واحدة من القضايا الرئيسية التي تمت إثارتها ومناقشتها خلال حملات الانتخابات الرئاسية الخمس الماضية، فإن الحال مختلف في العام 2008. حيث نقل موقع وزارة الخارجية الأمريكية عن وليام جالستون William Galston، كبير الباحثين في معهد بروكينجز Brookings Institution في واشنطن، تعليقه على ذلك بقوله «إن أهم القضايا في الميدان

السياسي الأمريكي هذا العام هي مسائل «السلام والرخاء». وأضاف: «حينما تكون إحدى هاتين القضيتين مطروحة في أي سنة انتخابات فإنها تكون القضية المهيمنة». ومضى إلى القول في منتدى حول قضايا التربية والتعليم والانتخابات الرئاسية رعته مؤسسة أمريكان إنتربرايز American Enterprise Institute في مارس الماضي2008، إنه: «حينما تطرح القضيتان معا على بساط البحث في وقت واحد فإنهما تصبحان جوهر الانتخابات وتصبحان الموضوع الذي ستتناوله المناظرات والمناقشات».

وفي سباق 2008 الذي هيمنت عليه مناقشة الأمور المتعلقة بالعراق والاقتصاد، لم يحظ موضوع التعليم حتى الآن باهتمام يذكر من قبل المرشّحين الرئاسيين. كما أنه كثيرًا ما يشار إلى أن الرعاية الصحية وتغير المناخ وقضايا أخرى هي أمور يعتبرها الناخبون أكثر أهمية من قضية التعليم.وقال تشستر فين Chester Finn، رئيس مؤسّسة توماس فوردهام Thomas B. Fordham Foundation غير الربحية التي تروّج للقضايا التربوية وتقيّمها، «إن ثمة عددا من الأسباب التي ربما حالت دون تبوّء التعليم مكانة هامة في العام 2008، ومن بينها أن الناس ربما كانوا يشعرون بالحذر أو الإحباط نتيجة للنقاش المستفيض حول الإصلاح التربوي في الحملات الانتخابية السابقة».واعتبر فين Finn أن بعض الناخبين قد يشعرون «أنه ليس هناك الكثير الذي يستطيع الرئيس أن يفعله بخصوص مدارس أمريكا، فهو قد لا يملك نفوذا فعليا فيما يتعلق بما يتم تلقينه وما يتم تعلّمه ومن يدرّس».

إضافة إلى ذلك، يعتقد الكثير من الأمريكيين أن مستويات التعليم تحسّنت خلال العقود الماضية وقد أصبحوا، بالتالي، أقّل اكتراثا بموضوع إصلاح نظام التعليم.وقال جالستون Galston: «يعتبر الآباء المواد الدراسية التي يستخدمها أبناؤهم أصعب بكثير من المواد التي استخدموها هم، كما يعتبرون التعليم الذي يحصله أبناؤهم أفضل بكثير من التعليم الذي حصلوه.»ولفت جالستون Galston إلى أن الأمريكيين مهتمون الآن أكثر بالانضباط والنظام في المدارس

مشيرا إلى استطلاع أجرته أخيرًا مؤسسة «الأجندة العامة» Public Agenda أظهر أن نسبة 73٪ من الذين استطلعت آراؤهم قالت إن فرض النظام والانضباط في المدارس أهم من رفع مستوى التعليم. والأجندة العامة هي مؤسسة أبحاث غير ربحية مقرها نيويورك تجري استبيانات للآراء حول طائفة من القضايا.(207)

وفي محاولة لتفادي المزيد من التدهور والإساءة إلى مكانة أمريكا ورصيدها العلمي، ارتفعت أصوات مؤثرة وفاعلة في الأوساط التكنولوجية الأمريكية تدعو إلى تحسين الأداء التعليمي والعلمي وتجديده، تحت شعار «مدارس أمريكية قوية». ويترأس تلك الأصوات نافذون على شاكلة البليونيرين ويلي بروود وبيل غيتس مؤسس شركة مايكروسوفت العملاقة للكومبيوتر. وينظم هؤلاء حملة واسعة تساهم فيها مختلف الوسائل الإعلامية، لإقناع الشعب الأمريكي أن الولايات المتحدة تحتاج إلى إصلاح فعلي لرفع المستوى العلمي والتكنولوجي في مدارسها وجامعاتها. وتحض هذه المجموعة أمريكا على تبني مجموعة من الاقتراحات مثل إطالة السنة التعليمية وأيامها، وتحسين مستويات المعلمين وزيادة أجورهم، واعتماد الكفاية العلمية والمهنية وتنشيط مراكز الأبحاث الجامعية وغيرها.(208)

وفي الإطار ذاته أطلق الرئيس جورج بوش في خطابه عن حال الاتحاد أخيرًا ما يسمى «مبادرة التنافس الأمريكية» The American competitiveness initiative لمواجهة ما سمّاه: التفوق الصيني والهندي المحتمل.. وللإبقاء على أمريكا أمة رائدة علميًا وتكنولوجيًا. وترتكز هذه المبادرة على ثلاثة عناصر أساسية: مضاعفة تمويل برامج الأبحاث العلمية على مدى 10 سنوات، والسماح بتوسع استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيا العالية وأبحاثها، والعناية القصوى بتعليم مادتي العلوم والرياضيات عبر تدريب 70 ألف مدرس لهذه الغاية. وكلها مساع ومحاولات من قبل الإدارة الأمريكية لاستعادة الريادة العلمية والتكنولوجية لهذا البلد بما يطيل أمد هيمنته على العالم وزعامته له.

ارتباك اقتصادي:

بينما كانت الركيزة الاقتصادية تمثل أحد أهم وأبرز ركائز المشروع الإمبراطوري الأمريكي، أحاطت بتلك الركيزة خلال العقدين الماضيين مشاكل عديدة، كان من أشدها وطأة تفاقم الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل ملحوظ جراء خوض الحروب والتدخلات الخارجية على نحو أثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي وأرهقه. فبخلاف الإمبراطورية البريطانية مثلا في القرن التاسع عشر، وهي التي كانت في حينها الأكثر تصديرا لرأس المال حتى إلى أمريكا ذاتها، تبدو الولايات المتحدة حاليًّا هي أكبر مستورد لرأس المال، وبالتالي أكبر دولة مدينة في التاريخ، مما يعني عمليا أن المغامرات العسكرية الأمريكية حول العالم يتم تمويلها بأموال مقترضة من الآخرين، ومعظمها للمفارقة مقترض من الصين التي تضعها أمريكا في مرتبة المنافسين والخصوم المحتملين.

إن الولايات المتحدة الآن حسب دراسة أمريكية لم تعد قادرة على أن تعيش على نشاطها الاقتصادي الخاص، فحتى تحافظ على مستواها الحالي من الاستهلاك تتلقى دعمًا خارجيًّا يصل إلى 1400 مليون دولار يوميا، في شكل مشتريات أجنبية لسندات الخزينة الأمريكية، وللصين منها أيضًا نصيب متزايد. وإذا استمر الوضع على هذا النحو فإن أمريكا هي التي ستعتمد على العالم أكثر من العكس وهو نذير سيئ لمستقبل المكانة العالمية للولايات المتحدة،لاسيما وأن صاحب هذا التشخيص ليس أقل من المحلل الفرنسي إيمانويل تود الذي كان قد تنبأ في سنة 1975 بالانهيار الذي كان يسير الاتحاد السوفييتي في طريقه.(210)

ويعكس وضع سوق العمل الأمريكي هو الآخر مقدار التراجع الاقتصادي الذي ألم بالولايات المتحدة خلال الآونة الأخيرة، حيث تشي أرقام التوظيف الهزيلة

التي كشف النقاب عنها مؤخرًا أن معدلات العمالة سجلت اتجاها نزوليا عما كانت عليه قبل العام 2007. ومنذ مطلع سبعينيات القرن الماضي فإن كل مرة يحدث فيها مثل هذا التراجع تعقبها على الدوام فترة من الركود إن لم تتزامن معها.وقد تناولت هذا الموضوع صحيفة «وول ستريت جورنال الأمريكية» وقالت إنه إذا ما كانت الأيام السعيدة قد ولت بالفعل، فإن معدلات البطالة لم تكن يوما من الأمور التي يمكن اعتبارها بداية طيبة، فالدخل السنوي الذي تتلقاه غالبية الأسر الأمريكية ما زال في المتوسط أقل مما كانت تتقاضاه في عام 1999 إذا ما أخذنا معدلات التضخم في الحسبان.

وخلال العام 2007 ارتفع عدد العاطلين عن العمل المسجلين رسميا بواقع 500 ألف شخص، في حين ارتفع تعداد الأشخاص خارج نطاق القوى العاملة، وهم الفئة التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل، بمقدار 1.5 مليون عامل.وإذا كانت أعداد العاملين قد ارتفعت بواقع 100 ألف نسمة، فإن لذلك وجها خادعا، حيث إن 600 ألف شخص آخرين يعملون بدوام جزئي؛ لأنهم لم يتسن لهم الحصول على عمل بدوام كامل وَفْقا لما ذكرته وزارة العمل الأمريكية.ولشهور عديدة خلت، ظل السياسيون والاقتصاديون في وول ستريت يتوقعون ويعلقون الآمال على أن التخفيضات القوية والجريئة التي أعلنها مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة قد تساعد على إبقاء عجلة النمو الاقتصادي في حالة من الدوران، بالرغم من انفجار أزمة الإسكان والقروض العقارية. بيد أن هذه الآمال قد تبخرت،و أعلنت وزارة العمل تقريرًا يتضمن معدلات توظيف هزيلة مخيبة للآمال وعلى نحو غير متوقع.

فقد أكد تقرير التوظيف عن شهر مارس 2008 الأمر نفسه؛ إذ كان الانكماش في فرص العمل أكبر من كل الخسائر الكبيرة التي تم إحصاؤها في هذا المجال خلال شهري يناير وفبرايرمن العام ذاته؛ إذ لم يحدث منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي أن انكمش النمو في قطاع العمل لمدة ثلاثة أشهر متعاقبة..وما زاد الطين بلة، فقدان الكثيرين وظائفهم نتيجة لتدهور أوضاع سوق العمل

حتى ارتفع معدل البطالة من 4.8٪ في فبراير إلى 5.1٪ في مارس من العام 2008،ثم إلى 7.6٪ في فبراير 2009. وخلال الأشهر الأخيرة سجلت نسبة البطالة في الولايات المتحدة ارتفاعًا جديدًا يؤكد دخول أمريكا رسميًّا كسادًا اقتصاديًّا غير مسبوق منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، حيث ألغيت 80 ألف وظيفة في مارس 2008وحده فقط، ليصل بذلك عدد الوظائف الملغاة على مدى الأشهر الثلاثة الأولى من العام المذكور إلى 232 ألف وظيفة، بعد حوالي 52 شهرًا من دفع إدارة بوش بإضافة وظائف جديدة.وعادة يعتبر البلد قد دخل حالة تباطؤ وكساد إذا استمرت خسارة الوظائف لمدة ثلاثة أشهر متتالية، وهي الوظائف التي ألغيت في قطاعات عديدة أبرزها التصنيع والبناء والتعليم والصحة؛ وفقًا لما أعلنته وزارة العمل الأمريكية رسميًّا.وفي قطاع الصناعات التحويلية تم تسريح حوالي 163000 عامل في نوفمبر 2008 وحده،كما فقد 331000 شخص من خارج قطاع الزراعة وظائفهم ليناهز تعداد الوظائف المفقودة من جراء الارتباك الاقتصادي المليوني وظيفة حتى فبراير 2009.

ومن جهتها، شككت منظمة ليبرالية أمريكية في معدلات البطالة التي أعلنها مكتب إحصائيات العمل الأمريكي مؤخرا، والتي بلغت 7.6 بالمائة، وقالت المنظمة إن معدلات البطالة الحقيقية في الولايات المتحدة تبلغ تقريبًا ضعف المعدلات الرسمية المعلنة. وفي بيان حصلت عليه وكالة أنباء «أمريكا إن أرابيك»، قالت منظمة «أمريكيون من أجل تحرك ديمقراطي» إن الأرقام الرسمية التي أعلنها مكتب إحصائيات العمل غير صحيحة، مشيرة إلى أن النسبة الحقيقية هي 13.9 بالمائة.وقالت المنظمة إن المعدل الحقيقي يتضمن الشريحة التي وصفها مكتب إحصائيات العمل في تقريره بالقول إنهم «لا هم يعملون ولا يبحثون عن عمل» لكنهم يريدون العمل ومتاحون للتوظيف، وبحثوا عن عمل سابقا.ويُضاف إلى هؤلاء، بحسب التقرير، من وصفهم ب «العمال المحبطين» وهي شريحة ثانوية قدمت مبررا لعدم البحث حاليا عن وظيفة بسبب أوضاع السوق.وإضافة إلى هؤلاء هناك الأشخاص الذين يعملون لبعض الوقت لأسباب اقتصادية، وهؤلاء مضطرون للعمل لبعض الوقت، لكنهم

يسعون إلى الحصول على عمل بدوام كامل.وقالت المنظمة إن انضمام 598 ألف شخص إلى صفوف العاطلين في شهر يناير 2009 وحده، رفع معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 1974.وقالت المنظمة إن 3.6 مليون شخص فقدوا وظائفهم في الولايات المتحدة منذ بدء الركود الاقتصادي في ديسمبر 2007.ومن جانبه اعتبر آرمي إيزاك، مدير المنظمة، أن «كل يوم يؤخر فيه الكونجرس إقرار خطة الرئيس باراك أوباما لخلق وظائف جديدة يخسر الاقتصاد الآلاف من الوظائف الأخرى».(211)

ونتيجة لذلك الوضع المزري تهافت فاقدو وظائفهم على الحكومة من أجل الحصول على بدلات أو إعانات البطالة، حيث أظهرت بيانات حكومية أمريكية أن أعداد العمال الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات بطالة لأول مرة قد ارتفعت في شهر فبراير 2009 إلى أعلى مستوياتها في 26 عاما، فيما يشير إلى تدهور سريع في الاقتصاد.فضلًا عن ذلك، بلغ عدد الحاصلين بالفعل على إعانات بطالة مستوى قياسيا في الأسبوع المنتهي يوم 24 يناير الماضي، مما يشير إلى أن سوق العمل الضعيف يواصل تدهوره. وقالت الوزارة إن المطالبات ارتفعت لأول مرة من 35 ألف إلى 626 ألف في الأسبوع المنتهي يوم 31 يناير وهو أعلى مستوى منذ الأسبوع المنتهي في 30 أكتوبر عام 1982.(212)

ومن المؤكد أن ارتفاع معدل البطالة سينعكس بشكل سلبي جدًّا على مجمل جوانب حياة الأمريكيين الذين سيواجهون جملة من المشكلات على الأرجح، منها تراجع قدرتهم الشرائية وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية بالإضافة لأزمة الرهن العقاري التي تعصف بقطاع العقار. فلم يسلم الأمن الغذائي الأمريكي من تداعيات التراجع الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة، حيث أكد نحو 3.1 مليون شخص من سكان نيويورك، أي حوالي 04٪ منهم، أنهم يجدون صعوبة في شراء الطعام بسبب ارتفاع الأسعار، حسب دراسة أجراها بنك التغذية في نيويورك الذي أكدت رئيسته لوسي كابريرا أنه في ظل الوضع الاقتصادي

الحالي يتعذر على المزيد من النيويوركيين الكفاح لزيادة رواتبهم وعائداتهم، فيما اعتبرت رئيسة جمعية نيويورك كريستين كوين أن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية يضاف إلى العبء الذي تشكله الإيجارات والوقود وغيرها من الأسعار المتزايدة. كذلك،برز ارتفاع حاد في عدد الأشخاص الذين تأثروا كثيرًا بغلاء الأسعار الذي بلغ ٪52 منذ عام 2003. ويؤكد أيضًا نصف السكان من أصل أمريكي لاتيني والقاطنون في منطقة برونكس، أنهم وجدوا صعوبة في تدبير الطعام في العام الماضي. ولم تنج النخب هي الأخرى من التأثر بالأزمة، حيث أعرب شخص من كل خمسة، ممن يجنون أكثر من 75 ألف دولار سنويًّا، أنهم يجدون صعوبة في تأمين الطعام. وأعلن المركز الأمريكي للإحصاءات أن ارتفاع أسعار الأغذية بلغ ٪51 بين 2003 و2007، وهذه النسبة تفوق بخمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2003، الأمر الذي يبرز مدى التراجع الذي أطبق على الاقتصاد الأمريكي بشكل بدت انعكاساته جلية في كافة مناحي الحياة الأمريكية.(213)

في غضون ذلك أعلن الاقتصاديون في بنك «جيه بي مورغان» أن فترة من الركود قد بدأت تجتاح الاقتصاد الأمريكي منذ مطلع العام 2008، في توجه معاكس لما كانوا قد أعربوا عنه في السابق من اعتقاد أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواصل نموه.وكان من أبرز تداعيات ذلك أن تراجعت أسعار الأسهم عند الافتتاح، حيث أقفل مؤشر ستاندارد أند بورز لأكبر 500 شركة على تراجع بنسبة 0.8٪ وبدوره،أكد خبير اقتصادي أمريكي مرموق أن الولايات المتحدة أضاعت فرصة إنقاذ اقتصادها من الركود بسبب تقاعس مؤسساتها - وفي مقدمتها الكونغرس والمصرف الاحتياطي الفيدرالي - عن القيام بالخطوات اللازمة في الوقت الصحيح.وقال لاكشمان أكوثن، المدير التنفيذي ل«معهد أبحاث الدورة الاقتصادية» إن الولايات المتحدة دخلت مرحلة من الركود «الاختياري» بسبب الأخطاء التي ارتكبتها، وأن عمليات خفض الفائدة التي حدثت بصورة مكثفة خلال أشهر معدودة كانت دون التأثير المطلوب بسبب توقيتها غير المناسب. كما رأى الخبير الاقتصادي أن الوصف عينه ينطبق على

حزمة التحفيز الاقتصادي التي أقرها الكونغرس العام الجاري 2008، والتي جاءت خارج سياقها الزمني الصحيح. وقال أكوثن: لو أنهم (أعضاء الكونغرس والمصرف الاحتياطي الفيدرالي) قاموا بكل هذه الخطوات في الربع الأخير من عام 2007 لكان الموقف مغايرا تمامًا الآن، وربما لم نكن لنواجه أزمة مصرف بير شتيرن، في إشارة منه إلى التعثر الذي واجه بير شتيرن، خامس أكبر المصارف الأمريكية، والذي أسفر عن عرضه للبيع إلى «جي بي مورغن».

وفي الإطار ذاته ورغم توصل البيت الأبيض والكونجرس الأمريكيين إلى اتفاق لتنفيذ برنامج تبلغ قيمته 750 مليار دولار، لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، بواسطة حزمة من المحفزات من بينها خفض الضرائب، أفاد تقرير اقتصادي - تصدره لجنة أمريكية مرموقة ويحظى باهتمام الخبراء - أن ثقة المستهلك الأمريكي في اقتصاده قد اهتزت لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ مارس 2003. كما جاء في التقرير أن توقعات اللجنة بشأن تلك الثقة ستزداد سوءا حيث ستتدنى أكثر من 64.5 إلى 47.9 نقطة، ليكون أضعف مستوى منذ 34 عاما. وتؤكد دراسات عديدة أن الأمريكيين يتخوفون من ركود اقتصاد بلادهم، بالإضافة إلى التشاؤم الذي يحيط بسوق العمل والأجور. وجاء هذا التقرير على خلفية التراجع المستمر الذي يشهده سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى مائة ين ياباني، وهو معدل لم يهبط إليه الدولارمنذ منتصف التسعينيات، ووصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار ونصف. ومع استمرار هبوط الدولار وتزايد المؤشرات على دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود تواصل عمومًا أسعار المعادن الثمينة والسلع الارتفاع.

كذلك أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة ال «نيويورك تايمز» بالتعاون مع شبكة «سي بي إس الإخبارية» أن 81٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة هي الآن على المسار غير الصحيح اقتصاديًّا. وهذه النسبة هي الأعلى منذ أن بدأت عمليات استطلاع الآراء تطرح أسئلة حول اتجاه

البلاد اقتصاديًا منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي؛ إذ يعرب الآن اثنان من بين كل ثلاثة أمريكيين عن اعتقادهم أن الاقتصاد أصبح في حالة تراجع. كما أظهر استطلاع للرأي أجرته كل من شبكة سي. بي. إس وجريدة نيويورك تايمز، عدم رضا 89٪ من الأمريكيين عن الاتجاه الذي تسير فيه البلاد، معتبرين أن الولايات المتحدة تنتهج الطريق الخطأ، وذلك مقابل 69٪ كان لهم الرأي نفسه قبل عام، و35٪ في أوائل عام 2002، فيما لم يزد عدد الذين أبدوا رضاهم عن أداء الاقتصاد والاتجاه الذي تسير فيه الولايات المتحدة على 4٪ فقط.كما أكد ثلثا الأمريكيين أنهم على قناعة أن البلاد في حالة كساد اقتصادي، بينما لم يتحرك مؤشر عدم رضا الأمريكيين عن أداء الرئيس الأمريكي جورج بوش نظرًا لأنه بالفعل يسجل نسبة تزيد على 72٪، ولم يعبر سوى 28٪ عن رضاهم عن الرئيس وإدارته.

وفي السياق ذاته يرى الخبير الاقتصادي المستقل جويل ناروف أن الوضع الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة يتضمن عناصر من كافة الأزمات الاقتصادية المتعارف عليها، وهذا ما يجعله مخيفا إلى هذا الحد.وصرح بيتر موريسي الاقتصادي في جامعة ماريلاند أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي حاليا تتضمن أوجه شبه عديدة مع فترة الانكماش الاقتصادي الطويلة التي شهدتها اليابان بعد الركود عام 1989.وكتب كروغمان أخيرا في مدونته الإلكترونية على الإنترنت يقول: «أسرفنا في الإنفاق كما في العام 1929، وها نحن الآن أمام أزمة 1930»، وتابع: «إن الأزمة المالية الحالية هي بصورة إجمالية نسخة حديثة عن موجة الذعر الذي اجتاح مصارف البلاد قبل ثلاثة أجيال».وقالت ليز آن سوندرز الخبيرة الاقتصادية في شركة «تشارلز شواب» المالية في وصفها للوضع الاقتصادي المتردي حاليا داخل الولايات المتحدة: «إن كنا لا نزال بعيدين عن التضخم الكبير الذي عرفته السبعينيات من القرن الماضي، فإن هناك عناصر مشتركة».(214)

وبالتوازي مع هذا التردي الذي بدا ملموسًا، انتقلت العدوى إلى الأسواق

الأمريكية، حيث قلت وتيرة الشراء بشكل ملحوظ، إضافة إلى تفاقم أزمة القروض السكنية التي وجه الأمريكيون اللوم بشأنها إلى الحكومة لا لقطاع البنوك. وقد سجل القلق الأمريكي بشأن حالة الاقتصاد الأولوية القصوى في الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة، وتراجع عامل الحرب في العراق إلى المركز الثاني، وحذر مراقبون من دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة تباطؤ وتدهور هي الأسوأ منذ ما يقرب من عقدين، مما يهدد بعواقب وخيمة ليست فقط على الدولار بل على سوق بورصة وول ستريت من جراء تأثير أزمة القروض الإسكانية. (215)

وبذلك يبقى الركود أحد أكثر الأزمات التي تعتري الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة إزعاجا، فقد وصل عجز الميزانية الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي ما يناهز 350 مليار دولار، وبلغ حجم الديون الخارجية 3،5 تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة 12 بالمائة، ولم يكن مفاجئًا أن تعلن وزارة الخزانة الأمريكية في 7 نوفمبر 2007 أن الدين العام تخطى، وللمرة الأولى، عتبة 9 تريليونات دولار، ولم يكن حجم هذا الدين في سنة 2001 عندما أصبح جورج بوش رئيسًا سوى 5.7 تريليون دولار، في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة 7 بالمائة، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 6،6 في المائة، وهبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطا حادا، وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي أصبحت سرعة الإنتاجية تقل ثلاث مرات عن مثيلاتها في اليابان ومرتين عنه في أوربا الغربية، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة، وهو الأمر الذي أفرز أصواتا عديدة داخلية تندد بالعولمة.وهناك أيضًا الخطر الذي يفرضه تحدي نضوب مصادر الطاقة في هذا البلد، زيادة على اجتياح المعمار للأراضي الزراعية الخصبة.(216)

وقد جاء في تقرير للصحافي أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik نشرته النيوزويك Newsweek بتاريخ 31 يناير 2005 أنه بالرغم من ثرائها فإن

الولايات المتحدة تصنف من بين الدول الفقيرة فيما يتعلق بمعايير الرخاء الاجتماعي. ففي الولايات المتحدة، تصل معدلات الفقر بين فئة الأطفال إلى 4.22٪ مقارنة ب 1.5٪ في الدنمارك و4.4٪ في بلجيكا و3.4٪ في فنلندا و9.3٪ في النرويج و6.2٪ في السويد. وفيما يتعلق بالعدل في توزيع الدخل، تحتل الولايات المتحدة المركز الحادي والسبعين، في حين احتلت الدنمارك واليابان وجمهورية التشيك وفنلندا المراكز الأربعة الأولى على التوالي «. ويلاحظ أن النموذج الاقتصادي الأمريكي يتركز حول التجمع الصناعي العسكري الذي قسم غنائم غزو العراق حتى قبل حدوثه. وطبقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي 2004 فإن أفضل خمسة نظم اقتصادية أداءً وقدرة على التنافس كانت من نصيب أوربا، بل إن فنلندا بنظامها الاشتراكي الديمقراطي، حلت في المركز الأول. وفي العام 2008 استطاعت شركة إيرباص الأوربية للصناعات الجوية التغلب على بوينج في حجم مبيعات الطائرات التجارية. (217)

في غضون ذلك تضاعفت مديونية الولايات المتحدة منذ العام 1990 إلى عشرة أضعاف ما كانت قبل ذلك، رغم الزيادة المضطردة لمنسوب تدفق رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. وهو ما أدى إلى نشوء تشوه بنيوي خطير في الاقتصاد الأمريكي، حيث نمت فيه الخدمات المالية والتأمين والعقارات بسرعة تساوي ضعف نمو الصناعة في الفترة بين عامي 1994 و2000 محققة بذلك إنتاجًا تساوي قيمته 123 في المئة من قيمة الإنتاج الصناعي، وارتفع هذا النمو بسرعة صاروخية في السنوات اللاحقة. مما أوقع الولايات المتحدة في مرض عضال يجعلها لا تستطيع أن تكفي حاجاتها بنشاطها الاقتصادي إذا ما أبقت على مستوى استهلاكها المرتفع. وزاد هذا الخطر بعد أن أقدمت دول الاتحاد الأوربي على توحيد عملتها، حيث لم تعد الولايات المتحدة قادرة على التلاعب بالاقتصاد العالمي عبر تذبذبات الدولار».(218)

ولقد قارب المعدل العام للدين في واقع حياة الفرد الأمريكي ثلاثين ألف دولار.كما أن أمريكا نفسها، بحكم نهجها وسياستها الخارجية والداخلية،

أضحت أكبر بلد مدين في العالم، ويكفينا أن نُشْهِدَ على ذلك ما نشرته وكالة المخابرات المركزية سي آي إيه في كتاب «الحقائق العالمية» من أن أمريكا مدينة بنحو 12 تريليون دولار أمريكي. صحيح أن الناتج القومي الإجمالي لأمريكا مع نهاية العام 2007 قدر ب13.78 تريليون دولار وأن معدل ناتج دخل الفرد الأمريكي كما قدر في العام نفسه بلغ حوالي 45.800 ألفا، إلا أن حجم الدين العام الداخلي قد تجاوز 60.8٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي.وصحيح أن عوائد هذا البلد الرأسمالي العملاق قد بلغت 2.568 تريليون للعام نفسه، لكن مصاريفه ومدفوعاته قاربت 2.73 تريليون، وما إن انتهى عام 2007 حتى سجل الميزان التجاري عجزا يصل إلى قرابة 847 بليون دولار أمريكي. هذا الوضع المؤلم في واقع حياة أكبر نموذج رأسمالي وأكبر اقتصاد عالمي أدى إلى تبعات وخيمة تجسدت مؤخرا في سلسلة من الأزمات المحلية والعالمية التي من أهمها أزمة القروض العقارية، وأزمة القطاع المالي والمصرفي، وأزمة تراجع الأسهم والبورصات، وأزمة النفط وتراجع أسعاره، وأزمة شركات الائتمان، وأزمة شركات السيارات، وأزمة المساعدات الدولية. (219)

وإلى جانب الأمراض البنيوية وأخطاء سوء الإدارة التي أنهكت الاقتصادي الأمريكي، فإن الطموحات الاستراتيجية للولايات المتحدة تطل برأسها، وما يستتبعه من إنفاق عسكري متفاقم؛ بوصفها أحد أبرز الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي وتستنزفه بما يشكل ضغوطا هائلة على مشاريع التنمية الداخلية. ففي كتابه المعنون «مأزق الإمبراطوريّة الأمريكيّة»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة – بيروت،2008، يحاول الباحث فنسان الغريّب، الربط بين تطلعات الولايات المتحدة الاستراتيجية المتنامية وقدراتها الاقتصادية المتراجعة، فيرى أن الحلم الأمريكي بإنشاء إمبراطوريّة تمتد مساحتها وسلطتها إلى أرجاء العالم كافة، يصطدم بدوره بهذا التّحدي الناتج من عجز الاقتصاد الأمريكي عن مجابهة التّحدّيات العالميّة والأزمات الدّاخليّة. فالولايات المتّحدة تعاني منذ سنوات مشكلة اقتصاديّة وعجزًا في ميزانها

التّجاري، وذلك من جرّاء نسبة الاستهلاك العالية للمواد الأولية والسلع المستوردة، مما أدى ويؤدي إلى تبعيّة الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد والأسواق العالميّة، خصوصًا لناحية ضخّ الرّساميل الأجنبيّة بشكل هائل في الأسواق الأمريكيّة.وإن كانت العلاقة ما بين الاقتصادي والعسكري قديمة، فإنّ ذريعة الحرب على الإرهاب، وعلاقتها بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في هذا الإطار،لا تلغي أو تخفّف من مسبّبات الإشكاليّة الأساسيّة للباحث، والتي قامت على محاولة رصد العلاقة القائمة بين المعطيات الاقتصادية الأساسيّة «المأزق»، واعتماد سياسة خارجية توسعية في محاولة لتجاوز هذا المأزق بما يتعارض مع المسار الموضوعي للتاريخ، واعتماد الإدارة الأمريكية على ذراعها العسكرية من خلال الوجود العسكري المباشر والتّقليدي في المناطق الغنية بالمواد الأولية، وأهمها النفط، وحيث توجد الأسواق، وأيضا في المواقع الجيواستراتيجية، وخصوصًا منطقة «الشرق الأوسط الموسع»، بحيث تحافظ على مناطق نفوذها وتوسعها، محاصرة بذلك القوى التقليدية الأخرى كأوربا، روسيا، الصين واليابان، وهي القوى التي قد تشكّل تهديدًا ل «موقعها الأحادي المهيمن» في قيادة العالم.(220)

ويظل الإنفاق على الحروب والأنشطة العسكرية والدفاعية يستنزف الاقتصاد الأمريكي، فبينما ألفت أمريكا الشكوى من قيام الصين بزيادة ميزانيتها العسكرية بنسبة 18٪،وهي الزيادة التي لا يتجاوز الإنفاق العسكري الصيني بعدها 45 بليون دولار سنويًّا، مقابل إنفاق عسكري أمريكي يتجاوز 600 بليون دولار سنويًّا ويتزايد بانتظام. والشكوى الأمريكية من الصين لن تذهب إلى بعيد ما دام استمرار الاقتصاد الأمريكي معتمدًا بشكل متزايد على مشتريات الصين من سندات الخزينة الأمريكية. ومرة أخرى فهذا يعني أن أمريكا أصبحت هي الأكثر احتياجًا إلى العالم بدلًا من العكس.

ونظريًّا، تستطيع الصين ودول أخرى التوقف عن هذا الدعم المستمر للاقتصاد الأمريكي، لكن ما يمنع ذلك عمليا هو أن مثل هذا التطور سيكون ضارًّا

بـالطرفين معـا، أمريكـا والـدول المقرضـة فـي آن. لكن استمرار المشروع الإمبراطوري الأمريكي بحالته التي كان يزكيها المحافظون الجدد يجعل عنصر الخطر في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر ترجيحًا من عنصر التعاون. وهذا بدوره يجعل روسيا والصين والهند في طليعة الدول المتوجسة من أمريكا، وبشكل متزايد، يوما بعد يوم. وفي أقل القليل فإن تلك الدول تحديدا تستطيع عند الضرورة رفع تكلفة اعتماد أمريكا على العالم اقتصاديًّا. وعندها لن يفيد تفوق أمريكا العسكري كثيرا. فأمريكا احتلت العراق بكل سهولة خلال ثلاثة أسابيع، وبتكلفة منخفضة تماما. لكنها الآن وبعد انقضاء السنة الخامسة من الاحتلال تكتشف يوميا أن تكلفة استمرار الاحتلال شيء آخر مختلف.(221)

وفـي سياق مواز،طـرحت الأزمـة الماليـة التـي ألقت بظلالها علـى الاقتصاد الأمريكي في خريف العام 2008 تساؤلات عديدة بشأن مستقبل واحدة من أهم الركائز التي ترتكز عليها الهيمنة الأمريكية؛ ألا وهي الركيزة الاقتصادية.

ويـرى خبـراء مـاليون أمـريكيون أن انفجـار الفقاعـة العقاريـة فـي الولايـات المتحدة بدأ عامي 2006 و2007 بتزايد مهول في عدد العاجزين عن المثابرة علـى تسـديد أقسـاط قروضـهم العقاريـة، وازداد بـالتالي عدد الذين صودرت منازلهم بشكل حاد، وهكذا بدأت الأزمة الماليـة في الولايات المتحدة فعليا، فخلال عام 2007 وحده تعرض أكثر من 1.3 مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة.ويقدر مجمـوع قـيم القـروض العقاريـة فـي الولايـات المتحـدة عـام 2008 ب 12 تريليون (12 ألف مليار) دولار، كان أكثر من 9.2٪ منها مع مجيء أغسطس 2008، إما تحت المصادرة وإما قد دخلت في حالة تعثر.وكان 43٪ من حالات المصادرة لقروض عقارية ذات معدل فائدة متغير، لمقترضين «أقل جودة» Subprime borrowers، أي لمقترضين توجد مشكلة في تقييم قدرتهم علـى السـداد أصـلًا ممـن تـرتبط قروضـهم بفوائـد متغيـرة مـع السـوق، فبـاتوا عاجزين عن دفع أقساط قرضهم العقاري المتصاعدة مع مرور الزمن.(222)

وقد اختلفت وجهات نظر الخبراء حول تقدير مدى تأثير تلك الأزمة المالية

على الاقتصاد الأمريكي وفرص بقاء الهيمنة الأمريكية؛ حيث ذهب البعض إلى أنها ستكون نهاية لجواد طالما صال وجال في الاقتصاد العالمي ونجح في الهيمنة عليه طيلة عقود طويلة، فيما جنح بعض آخر للتقليل من تأثيرها معتبرين أنها مجرد كبوة ألفها الاقتصاد الأمريكي مرات عديدة ونجح في تجاوزها واستعادة عافيته. وثمة من يرى أن ضعف الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي بدأ يظهر قبل هذه الأزمة بفترة طويلة، فأمريكا خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي تتحكم في 48٪ من الاقتصاد العالمي، ثم حدث تراجع تدريجي كان سببه ظهور مراكز اقتصادية أخرى مثل اليابان وألمانيا ودول جنوب شرق آسيا، وجاءت إدارة بوش لتسرع من عملية التراجع بسبب ميولها التوسعية التي لا تتواكب مع قدرة الاقتصاد الأمريكي، وكان ختام حكم هذه الإدارة هو الأزمة المالية، لكن هذه الأزمة لن تكون نهاية الهيمنة الأمريكية، وإن اعتبرت مؤشرًا لنهاية ما يسمى ب«النسخة الأمريكية من الرأسمالية»، وهي القائمة على تحجيم دور الدولة في النظام الاقتصادي بالمخالفة للقواعد الأصيلة لهذا النظام التي لا تستبعد دور الدولة.

وبالتالي يرى هذا الفريق من الخبراء أن ما يحدث إنما هو «التدمير الخلاق»؛ ذلك الأسلوب الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي، ويهدف لإسعاف الاقتصاد بدماء جديدة تجدد نشاطه، فإعادة بناء المؤسسات التي انهارت بسبب الأزمة إنما هو بمثابة دماء جديدة ستجري في عروق الاقتصاد الأمريكي لتحافظ له على هيمنته؛ إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن الحرب مفيدة لهذا النظام؛ لأنها تخلف تدميرا يستدعي البناء.

و يربط نفر آخر من الخبراء بين هذه الأزمة وأزمة الكساد العظيم في عام 1929، مشيرا إلى أن أمريكا خرجت بعد أزمة 1929 قوية اقتصاديًا، وكان خير دليل على ذلك اختيار الدولار من قبل صندوق النقد الدولي عام 1944 كعملة ارتكاز.ويرى أنه كما خرجت أمريكا باقتصاد قوي من أزمة 1929 سيحدث الشيء نفسه بالنسبة للأزمة الحالية.ويرفض هؤلاء ما يقال عن أن الإجراءات

التي اتخذتها أمريكا لعلاج الأزمة هي انهيار لمبادئ الرأسمالية التي تقوم على استبعاد دور الدولة من الاقتصاد، مؤكدين أنه لا يوجد في الواقع العملي تطبيق حرفي للقواعد الاقتصادية، ولكن يكون هناك دائما استثناء.ويضرب مثالا بقاعدة من قواعد السوق تسمى ب«المنافسة الكاملة» التي يحتاج تطبيقها إلى أن تكون المعلومات المتوافرة لدى كل التجار متساوية، وهو ما لا يمكن أن يحدث في أي دولة في العالم، حيث تكون القاعدة هي توافر المعلومات، ويكون هناك استثناء في بعض الأحيان،كما أن الاتجاه للتأميم لعلاج خلل بمؤسسات ما هو الا استثناء لقاعدة الرأسمالية التي لا تزال تتحكم في أداء الاقتصاد الأمريكي.

ويتفق مع الرأي السابق خبراء عديدون مستندين إلى أن أزمات أخرى غير أزمة الكساد العظيم عام 1929 مرت على أمريكا، منها ما حدث عام 1987 من انهيار للبورصات العالمية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، وانهيار شركات الطاقة الأمريكية بعد هذه الأحداث، مستشهدا بالرأي القائل إن «الرأسمالية تجدد نفسها، والأزمات التي تحدث من حين لآخر وسيلة مساعدة لتحقيق ذلك». كما يرون أن ضخ «850 مليار دولار» لعلاج الأزمة كما تتضمن خطة الإنقاذ الأمريكية ومدتها عامان، هو في حد ذاته دليل على مرونة وقوة الاقتصاد الأمريكي.

وكما يرى دافيد روتكوف الأستاذ الزائر بمؤسسة كارنيجي، فإن الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على الولايات المتحدة في سبتمبر 2008 قد غيرت من نظرة العالم إليها، ليس هذا فحسب، وإنما ستغير وعلى نحو جوهري أيضًا من الطريقة التي يعمل بها النظام العالمي. ولذا فإن الاحتمال الأرجح هو أن ينظر المؤرخون لتلك الأزمة المالية باعتبارها نقطة فاصلة في تاريخ تطور التفاعلات العالمية، بمعنى كونها تؤرخ لنهاية حقبة هيمنت عليها فلسفة حاكمة وبداية أخرى بديلة ذات فلسفة مغايرة، غير أن السؤال هنا من وجهة نظر روتكوف هو: هل يمكن أن يقود هذا التحول الفلسفي الحاكم لإدارة العلاقات

الدولية وتحديدا النظام المالي العالمي، إلى حدوث تحول مماثل في ميزان القوى المحدد له..؟

ويرى محللون أمريكيون أن تلك الأزمة عكست حالة الانكشاف التي تعانيها القيادة العالمية للولايات المتحدة، وتكلفتها السلبية المتزايدة التي باتت تتجاوز الإطار الأمريكي الداخلي إلى غيره من الأطر الجيو سياسية العالمية الأوسع نطاقا. إذ دمرت تلك الإدارة ما تبقى من رصيد مالي اقتصادي للولايات المتحدة، وقدرتها الفعلية على الادعاء بقيادتها لنموذج رأسمالي ليبرالي في مرحلة تطوره الحالية المعروفة باسم New Liberalism وهو النموذج الذي شاع وترسخ في التعامل الاقتصادي العالمي ليس بسبب وجود مؤسسات مالية عالمية تدعو إليه وتلزم الآخرين بمقوماته بوصفها الوصفة الوحيدة للعلاج من كافة المشاكل الاقتصادية المالية فحسب، وإنما أيضًا بفعل العولمة الحالية التي فتحت له آفاقا جديدة من الشيوع والتأثير. وهو النموذج الذي بلغ حد التأليه العقائدي بعد انتفاء جميع العقائد المنافسة من ساحة الفعل العالمي. فها هو الصنم الذي صنعه كهنة النظام الرأسمالي وأجبروا الآخرين على السجود له، يقود إلى كارثة عالمية نالت بتداعياتها الجميع بدون استثناء، بفعل آلية العولمة التي اعتمد عليها في الشيوع والانتشار، فباتت قدسيته موضع شك من الجميع أيضًا بسبب تعميمها للآثار السلبية لتلك الأزمة على الآخرين، وفي وقت قياسي لم يشهده النظام العالمي في أزمة الكساد العظيم عام 1929. (223)

«لقد انتهى العصر الأمريكي قبل أن يبدأ فعلا ما أسماه بوش وأعوانه قبل سبع سنوات فقط بالقرن الأمريكي الجديد».كان وزير المالية الألماني بالغ الدقة في صياغة عباراته الآنفة الذكر، فلم يقل «انهارت الولايات المتحدة الأمريكية ماليا» بل ذكر بوضوح أنَّها ستفقد سيطرتها المالية العالمية.. تدريجيا، وهو ما يعني أنها ستبقى قوة مالية قائمة، ولكن لن تستطيع بعد اليوم «امتصاص» ثروات الآخرين لصالح اقتصادها ورفاهية المعيشة فيها، ثم توظيف ذلك لمزيد من السيطرة، وهذا بالذات ما يعنيه تصدُّع أحد الأعمدة الثلاثة لوجود

الإمبراطورية الأمريكية عبر عشرات السنين الماضية، وهو تصدع علني لا يخفى على أحد.ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن الانهيار الإمبراطوري الأمريكي بدأ قبل عهد بوش الابن، من خلال تحول الاقتصاد الأمريكي كلية إلى اقتصاد يعتمد على الثروات خارج الحدود الأمريكية، بدءا باعتماد الدولار في الاحتياطيات النقدية، وانتهاء بنضوب مصادر الطاقة الأمريكية أسرع من نضوبها خارج الحدود الأمريكية.

وفي مقال أثار ردودا وجدلا واسعين، قال الفيلسوف البريطاني جون غراي في صحيفة الأوبزيرفر البريطانية خلال شهرنوفمبر 2008: «إن عصر الهيمنة الأمريكية قد ولى إلى غير رجعة، وإن الزلزال الذي ضرب أسواق المال الأمريكية هو إعلان نهاية الإمبراطورية»، ويرى غراي أن الولايات المتحدة تترنح تحت وطأة الأزمة المالية العالمية في مشهد يذكر بما كان عليه الاتحاد السوفييتي عشية انهيار جدار برلين.(224)

وفيما تكاد تجنح تحليلات للتأكيد على أن الرأسمالية الأمريكية باتت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار تحت وطأة الأزمة المالية الخانقة،حاول بول كيندي التأكيد على أن تصدع الصرح الأمريكي لن يؤدي إلى إبعاد أمريكا عن زعامة العالم بسرعة. وفي الإطار نفسه، عمد فرنسيس فوكوياما،صاحب نظرية «نهاية التاريخ» قبل نحو عقد ونصف العقد، إلى إعلان سقوط (ماركة) أمريكا وشركائها إثر الأزمة المالية، وذلك في مقال نشره بمجلة «نيوزويك» في ديسمبر 2008. ويعزو فوكوياما السقوط المالي والمصرفي الذي آل إليه الاقتصاد الأمريكي إلى انحراف الريغانية عن جادتها ومسارها. فأدى تحرير القطاع المالي وخفض الضرائب إلى الإفراط في توليد المنتجات والمشتقات النقدية وتناسلها وإلى إضعاف هيئات التأطير والمراقبة والإدارة العامة عمومًا. ومن وجه آخر دامت الريغانية أعوامًا فوق عمرها، ولاحت نذر قصورها وضرورة طي صفحتها، مع ظهور التخبط في إدارة الحرب في العراق والتقصير الفادح في معالجة إعصار كاترينا وآثاره في الولايات القائمة على

خليج المكسيك أو قريبًا منه. فأودى الشطط الأول بالحواجز والسدود المالية، وأظهر القصور الثاني ضعف الدولة الأمريكية وتردي سلطانها وتماسكها. وعلى هذا، فالعقيدة السياسية والاقتصادية والتنظيمية الريغانية (والتاتشرية على سبيل التوسع) بقيت طوال خمسة أعوام مصدر إلهام، ومرجع تدبير، حتى بعد أن أصابها العقم والنضوب، وانقلبت أوهامًا صرفت عن تشخيص الوقائع، وأعمت عن الإقرار بها».(225)

ورغم تلك الصورة السوداوية، فإن الأمر لم يخل من بعض الإيجابيات استنادًا إلى المثل القائل «رب ضارة نافعة». فلقد أجبرت الأوضاع الاقتصادية المرتبكة والقلقة التي تجتاح الولايات المتحدة وتوجت بالأزمة المالية - الأمريكيين على ضرورة مراجعة سياساتهم وإعادة النظر في استراتيجياتهم، وهو ما بدا جليًّا خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي تزامنت وتفاقم الترنح الاقتصادي واشتداد وطأة الأزمة المالية. ففيما يخص أمن الطاقة الأمريكي، وعلى وقع الأزمة المالية الطاحنة، تعالت أصوات رسمية وشعبية مطالبة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتقليص الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط على ضوء الإرباك - والذي تمخضت عنه الحرب على أفغانستان والعراق فضلًا عن التهديدات الأمريكية والإسرائيلية المستمرة لإيران - في أسعار البترول،والذي ألقى بظلاله على الاقتصاد الأمريكي، حتى طفق المرشحان الرئاسيان يتباريان في استعراض الخطط الرامية إلى إيجاد مصادر بديلة لنفط الشرق الأوسط وفنزويلا وروسيا خلال مدى زمني لا يتخطى عشرة أعوام عبر استحداث موارد جديدة كالطاقتين النووية والشمسية، ليس فقط لوقف النزيف الاقتصادي الأمريكي على النفط أملا في تقليص آثار الأزمة المالية الراهنة، والذي يتجاوز سبعمائة مليار دولار سنويًّا تتكبدها الولايات المتحدة لاستيراد اثنى عشر مليون برميل من النفط يوميا من دول ليست صديقة لها، ولكن أيضًا للحيلولة دون تحول الاحتياطات النفطية الهائلة لدى الدول المناوئة لواشنطن كإيران وروسيا وفنزويلا إلى مصدر قوة تستقوى به في التمرد على هيمنة القطب الأمريكي.

ومن بوابة الاقتصاد ولج التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والمتمثل في حربي أفغانستان والعراق والتلويح بأخريين ضد كل من إيران وسوريا إلى قائمة القضايا المطروحة على أجندة الانتخابات الرئاسية الأمريكية،بجريرة تداعياته السلبية الخطيرة على الاقتصاد الأمريكي المنهك، بعد إذ كان عاملا مهما من بين العوامل التي عجلت بتفجر الأزمة المالية الأمريكية العالمية، كيف لا ؟وقد استنزفت الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان، علاوة على التحرش بإيران وتهديد سوريا، الاقتصاد الأمريكي، حيث قدرت كلفة حرب العراق وحدها بحوالي 12 مليار دولار شهريا لتغدو الأضخم كلفة في تاريخ الحروب الأمريكية على الإطلاق،في حين تجاوز إجمالي كلفتها إلى جانب نظيرتها في أفغانستان خمسة تريليونات دولار حتى الآن، وهو ما اضطر إدارة بوش إلى تلمس كافة السبل التي تتوسم فيها القدرة على التقليص من التبعات المؤلمة لتلك الحروب كتخفيض الفائدة على القروض العقارية من البنوك عساه يسهم في تحقيق نمو اقتصادي، لكن تدافع المواطنين الأمريكيين لامتلاك منازل وثروة عقارية كبيرة تفوق قدراتهم على سداد تلك القروض قد أفضى إلى حدوث الأزمة المالية بعد أن قفزت الديون العقارية من 680 مليار دولار عام1974 إلي 14 تريليون في العام 2008.

ولقد كان من شأن تلك التطورات المتزامنة مع فعاليات السباق الرئاسي الأمريكي الأخير أن عززت من موقف التيار المنادي بضرورة ترشيد سياسة واشنطن فيما يخص التدخل العسكري في العالم بوجه عام وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، بل والإسراع بسحب القوات الأمريكية من العراق بحلول العام 2011 بعد إبرام الاتفاقية الأمنية مع الحكومة العراقية حيث عاود المرشح الديمقراطي أوباما تأكيده على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق ومواصلة المفاوضات مع إيران لتسوية أزمتها النووية سلميًا، في الوقت الذي هرعت إدارة بوش الجمهورية من جانبها نحو تسريع الخطى لإتمام إبرام الاتفاقية الأمنية مع الحكومة العراقية توخيا لذات المقصد

بالتزامن مع تكثيف الجمهوريين لمفاوضاتهم المباشرة مع الإيرانيين بغية إيجاد مخرج سلمي ملائم لأزمتها النووية يقطع بدوره السبيل أمام أية خيارات تصعيدية أخرى.

لقد بدت التداعيات السلبية الخطيرة للأزمة المالية العالمية وقد فندت ذرائع عديدة لسياسة واشنطن التدخلية في الشرق الأوسط بدعاوى فرض الديمقراطية واقتصاد السوق، فمثلما تدغدغت من قبل مزاعم نشر الديمقراطية وعريت من صدقيتها، نزعت اليوم عن ادعاءات لبرلة المنطقة وتنميتها بعد تحريرها اقتصاديًّا - جاذبيتها وجديتها. فكأن الأزمة المالية الأمريكية العالمية قد أطاحت برصيد الثقة الضئيل لدى دول الشرق الأوسط في الرأسمالية المتوحشة،التي طالما ادعى أنصارها أنها أفضل نظام اقتصادي في الوقت الذي انبلجت الأزمة المالية التي تجتاح العالم منذ شهر سبتمبر2008 ومن قبل ذلك في أكتوبر من العام 1929، من رحم النموذج الرأسمالي الأمريكي الذي يعظم حرية السوق استنادًا إلى قدرته على التصحيح الذاتي دون ضبط أو رقابة من لدن الدولة، ومن ثم أضحت المزاعم التي تروج لأن السوق قادرة على تصحيح انحرافاتها وتجاوز أزماتها وحل تناقضاتها ذاتيا وبغير حاجة لتدخل الدولة - موضع تشكيك .(226)

وفي محاولة منه لتقليص الآثار السلبية للأزمة المالية على بلاده والعالم، وكون قيمة الناتج الاقتصادي الأمريكي تمثل ما يزيد قليلًا على ربع الناتج الاقتصادي الكلي للعالم أجمع - قصد الرئيس الأمريكي المنتخب التبكير بالتعاطي مع تلك الأزمة بأسرع وقت؛ لذا عمد إلى الإعلان عن أسماء من سيختارهم لتنفيذ سياسته الاقتصادية يوم 25 نوفمبر 2008؛ أي قبل تنصيبه القانوني والفعلي في العشرين من يناير 2009 ب57 يومًا.وقد أعلن باراك أوباما أربعة أسماء، لامرأتين ورجلين. ولجميعهم نجاحات ميدانية متفاوتة في الشئون الاقتصادية كافة. والأهم من بين الأربعة: لورنس سامرز الذي سيتولى رئاسة مجلس الاقتصاد الوطني، وتيموثي غايثنر المرشح لوزارة الخزانة في نيويورك قبل أي

سلطة نقدية أخرى في أي مكان في المعمورة.كذلك،اختار أوباما ستيفن شو،الحائز على جائزة نوبل للفيزياء والمؤيد للأبحاث حول الطاقات الجديدة والبديلة لمنصب وزير الطاقة، وستيفن شو ابن مهاجرين صينيين، تلقى دروسه في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، وحاز جائزة نوبل في 1997 لأعماله حول وسائل تبريد والتقاط الذرات بواسطة الليزر.ويعكس اختيار أوباما له - إلى جانب حرصه على تجاوز الأزمة المالية في أسرع وقت وبأقل خسائر ممكنة - جديته في تقليص الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي.(227)

وفي سياق متصل أفادت صحيفة لاتربون نقلا عن وول ستريت جورنال أن إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما تعكف على إعداد برنامج إنعاش اقتصادي قوي تتراوح قيمته بين 700 و1000 مليار دولار. وقد خفض الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي إلى 1٪، ولم يحدث أن وصلت إلى هذا المستوى إلا مرة واحدة في نصف قرن.ويتوقع اقتصاديون أن يتم خفض الفائدة بنسبة نصف نقطة مئوية أو بثلاثة أرباع نقطة. وإذا قرر الاحتياطي الاتحادي الخفض الثاني فستصل نسبة الفائدة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. ويرى ستيورات هوفمان كبير اقتصاديي مؤسسة بي إن سي للخدمات المالية أن خفض الفائدة لن يعطي دفعة كبيرة للاقتصاد ولكنه سوف يكون محاولة للحيلولة دون ضعف أكبر في الاقتصاد بسبب ما يعتريه حاليا من المؤثرات السلبية.ويستهدف خفض الفائدة حث الشركات والأفراد على الإنفاق لإنعاش الاقتصاد. لكن عدة محاولات للاحتياطي الاتحادي منذ سبتمبر الماضي 2008 باءت بالفشل.فقد سعت البنوك للمحافظة على السيولة لديها وأظهرت عدم الرغبة في تقديم القروض بينما قلص المستهلكون إنفاقهم بسبب ما يشاهدون من خفض في الوظائف وتقليص في الاستثمارات، وقد طال ذلك القطاعات التي تحتاج استثمارات كبيرة مثل المنازل والسيارات.ورغم كل الخطوات التي اتخذها الاحتياطي الاتحادي في السابق فإن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يغرق بصورة أعمق في الكساد. ومنذ بداية الكساد في نهاية العام 2007 فقد سوق العمل الأمريكي مليوني وظيفة ويتوقع

محللون فقدان ثلاثة ملايين أخرى بحلول 2010.

وبدورها،شرعت إدارة بوش في تنفيذ خطة الإنقاذ المالي (بحجم 700 مليار دولار) لإنقاذ صناعة السيارات الأمريكية المهددة بالإفلاس بعد فشل تمرير قانون يقضي بمنح قروض بمبلغ 14 مليار دولار لشركات جنرال موتورز كرايسلار وفورد التي تطالب بمبلغ 34 مليار دولار لتجاوز أزمتها.وكانت شركة جنرال موتورز قد طالبت بدعم حكومي عاجل وحذرت من اتجاهها إلى الإفلاس بنهاية ديسمبر 2008، خاصة بعد تدهور إنتاجها في أمريكا الشمالية بنسبة 30٪ بفعل التدهور السريع لأوضاع السوق والأزمة المالية المستفحلة، كما طالبت شركتا كرايسلر وفورد بمساعدات فدرالية. (228)

وقد اضطر الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إلى أن يعلن صراحة أن الاقتصاد الأمريكي في خطر، وأن هنالك قطاعات رئيسة في النظام المالي الأمريكي أضحت مهددة بالإغلاق.وهذا هو ما دفع الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين للقول إن ما حدث ليس مجرد انعدام للإحساس بالمسئولية من جانب بعض الأفراد في أمريكا، بل عدم إحساس بالمسئولية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية.وتجرأ رئيس الوزراء البريطاني الحليف غوردون براون على القول إن الاستهتار داخل الولايات المتحدة بالنظام المالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعانيها العالم.وكان وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أكثر جرأة عندما حمل أمريكا مسئولية الأزمة أمام برلمان بلاده وقال: «إن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية الأزمة المالية العالمية الراهنة من جراء حملتها الأنغلوسكسونية التي تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات».(229)

ومن شأن مثل هذه الضغوط الهائلة على الاقتصاد الأمريكي أن تستنزفه وتعتصره، وهو ما سبق أن حذر منه المفكر والخبير الاستراتيجي بول كينيدي في كتابه الذي صدر في مطلع تسعينيات القرن الماضي،بعنوان «صعود وسقوط القوى العظمى» والذي أرجع فيه انهيار وسقوط قوى عظمى عديدة

خلال الألفية المنصرمة إلى تطلع تلك القوى إلى أهداف استراتيجية هائلة تفوق قدراتها الاقتصادية، ومن ثم إثقال كاهل اقتصادها بأعباء استراتيجية هائلة كان من شأنها أن تستنزف تلك الاقتصادات وتفت من عضدها، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى انهيار تلك القوى العظمى. (230)

واليوم عاد بول كينيدي يؤكد أن امتلاك الولايات المتحدة لمساحة شاسعة من الأرض وركائز عديدة للقوة ليس كفيلا بإدامة هيمنتها على العالم وإن ساعد على إطالة عمرها على المدى القصير أو حتى المتوسط. ويؤكد كينيدي أن السياسات الأمريكية الفاشلة و«الغبية» حول العالم خلال عهد بوش الابن تحديدا، فضلًا عن الإنفاق الفيدرالي الزائد وإهمال النسيج الاجتماعي والتعليمي إضافة إلى القصور البيروقراطي الذي تجلى واضحا إبان الاستجابة لإعصار كاترينا على سبيل المثال، فضلًا عن الغطرسة الديبلوماسية والعسكرية غير المبررة، وتقسيم العالم إلى فسطاطين بين الأخيار والأشرار والأعداء والأصدقاء، والبحث المستمر عن عدو يتم التصدي له - كل ذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على الهيمنة الأمريكية ويفتك بدعائمها،لاسيما الدعامة الاقتصادية التي تعد دعامة أساسية ومحورية لتلك الهيمنة حتى إن تآكلها يصبح نذيرا ومقدمة لأفول الهيمنة. لذا ينصح كينيدي المسئولين الأمريكيين باتخاذ ما يلزم من أجل تدارك تلك الحماقات والأخطاء، وإعادة تخصيص الموارد المتاحة وتوظيفها على الوجه الأكمل حتى لا تتهاوى الدعامة الاقتصادية للريادة والهيمنة الأمريكيتين اللتين لن تصمدا طويلا دونها، على غرار ما جرى من قبل مع أقطاب عالمية بائدة.(231)

إدارة بوش والهيمنة غير الرشيدة:

ثمة مقولة شهيرة لزعيم الحرب المغولي الشهير جنكيز خان مؤداها أن: «بإمكانك احتلال العالم من على ظهر جواد ولكنك لا تستطيع حكم هذا العالم من على ظهر ذلك الجواد ».

يفهم من ذلك أنه إذا كانت هناك شروط وأسس صارمة لحيازة دولة ما للهيمنة، فإن هناك متطلبات لا تقل عنها صرامة للإبقاء على تلك الهيمنة. فلربما تقتضي دواعي الإبقاء على الهيمنة وإطالة أمدها أن يحسن صاحبها توظيفها وأن يتحرى السبل الكفيلة بترسيخ دعائمها ويتلاشى العوامل التي تهدد استمرارها. وبالنظر إلى الحالة الأمريكية يلحظ المراقب أن شعور الإدارات الأمريكية الأخيرة بالزهو جراء غياب القوى المنافسة على قمة النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة بتلك القمة، منذ مطلع العقد الماضي، قد أضفى على تعاطي الأمريكيين مع هيمنتهم على العالم مسحة من الصلف والغطرسة التي كان من شأنهما إثارة حفيظة العالم من حولهم بحيث صار يسخط على تلك الهيمنة ويئن من وطأتها بل ويتحين الفرص للتمرد عليها والعمل على تقويضها.

ففي مسعى منها لتقليص كلفة هيمنتها على العالم، تنتهج واشنطن نهجا مجحفا في سعيها لإرساء دعائم تلك الهيمنة والعمل على إطالة أمدها، فهي تتبنى كافة السبل والآليات القسرية والتعسفية، والتي تتصدرها القوة العسكرية وتسرف في استخدامها بغية إرهاب العالم وإخضاعه لسطوتها، ومع تعاظم كلفة تلك السياسة المتغطرسة، تجنح الولايات المتحدة نحو حشد الدعم والمساندة من باقي القوى الدولية قدر الإمكان، فهي لا تريد وحدها تحمل كلفة بلوغ تلك الهيمنة على أي صعيد وإنما تحرص على أن تشاطرها دول العالم الصديقة في تلك التكلفة من خلال تقديم كل دعم بمقدورها تقديمه في هذا الخصوص، لكن واشنطن في الوقت ذاته تأبى أن يحصل أي من أولئك الشركاء على أي قدر من عوائد تلك الهيمنة التي تصر على أن تحتكر وحدها جني ثمارها بغير منازع أو شريك، وكأنه يتعين على العالم تقديم فروض الولاء والطاعة للزعيم الأمريكي دونما انتظار لأي مقابل.

و في هذا الإطار يحاول بول كينيدي المؤرخ البارز وأستاذ التاريخ المعروف في جامعة ييل الأمريكية تبرير هذا التوجه الأمريكي المتغطرس بقوله: «اليوم تتكفل الولايات المتحدة منفردة - مثلما كان عليه حال كل من الإمبراطوريتين

السابقتين الرومانية والبريطانية - بتوفير تلك السلعة الأمنية العالمية. فمن غيرها تمكن بالفعل من لجم كوريا الشمالية والحيلولة دون انزلاق شرق آسيا إلى هوة حرب إقليمية طاحنة؟ ولمن تعود تلك السفن الحربية المنتشرة في منطقة الخليج العربي بكل ما توفره من أمن لناقلات البترول العملاقة المتجهة إلى كل من اليابان والموانئ الأوربية؟ وفوق ذلك وقبله، على جيب من يقع العبء الضريبي الأكبر لقاء الحفاظ على عهد «باكس أمريكانا» هذا الذي تكفل بتوفير الأمن والسلم العالميين لسنوات؟»

وامتدادا لهذا المنطق نفسه أصبح هناك من يروج لفكرة أن أمريكا تتحمل كلفة مادية وبشرية طائلة في حروبها الدائرة حاليًا في كل من أفغانستان والعراق وباكستان، بينما المستفيدون الرئيسيون من هاتين الحربين هم حلفاء واشنطن من العرب والأوربيين والآسيويين. ويعني هذا الكلام أن أمريكا تشن الحروب وعلى الآخرين أن يدفعوا الثمن مشاركة لها، إما بشراء أسلحة أمريكية أو بإبرام اتفاقات أمنية معها أو من خلال السماح بوجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيهاوتقديم مساعدات لوجيستية لقواتها أو بزيادة ميزانياتهم الدفاعية، أو بكل هذا مجتمعا.ومقابل ذلك تحتكر واشنطن وحدها جني ثمار تلك الهيمنة دون منازع لأنهم جميعا يستفيدون منها. (232)

فضلًا عن ذلك - ورغم توفر مجموعة من المؤهلات التي تمنح للولايات المتحدة مكانة متميزة ورائدة في المجتمع الدولي - يرى عديد من الباحثين والخبراء أن نهاية الهيمنة الأمريكية هي مسألة وقت فقط خصوصًا أن هناك عددًا من الإكراهات والتحديات التي تواجهها، فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يستقر بعد، وأهم ما يميز هذا النظام الدولي الحالي هو التسيب والانتقالية واللااستقرارية والانفصالية والازدواجية والارتباك، (233) فهو بذلك نظام فوضوي وعابر ولم يتبلور بعد، فرضته هذه الدولة عالميًا على طريقتها. بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك معتبرا أن الولايات المتحدة سائرة لا محالة نحو التفكك والتحلل على غرار ما حدث للاتحاد السوفييتي السابق نتيجة

لوجود تفاوت وخلل بين القوة الاقتصادية ونظيرتها العسكرية بهذا البلد، ذلك أن مصيرها يتجه ذات الوجهة والمآل الذي آلت إليه الإمبراطورية البريطانية الكبرى المنهارة - والتي لم تكن تغرب عنها الشمس – إذ لم تستطع المحافظة على تفوقها العسكري وهيمنتها الاقتصادية في مواجهة تصاعد القوى الأوربية وتنامي المد الاستقلالي في مستعمراتها (234).

وبعبارات أخرى، يمكن القول إن أسلوب تعاطي الولايات المتحدة مع الهيمنة أو الريادة على الساحة الدولية، والطريقة التي من خلالها تقوم بتوظيفهما، كان لهما انعكاساتهما السلبية على القطب الأمريكي. فبدلا من أن تسهم الهيمنة الأمريكية والريادة العالمية التي تتباهى بهما واشنطن في تعزيز قوة الولايات المتحدة وتدعيم ركائز تلك الريادة أو الهيمنة، نجدها أوجدت نقاط ضعف عديدة في الكيان الأمريكي داخليًّا وخارجيًّا، وذلك بسبب التوظيف الخاطئ وغير السوي لتلك الريادة والهيمنة من قبل الولايات المتحدة. فداخليًّا، أشار بعض المراقبين إلى أن المجتمع الأمريكي يحمل في جنباته مجموعة من عوامل التراجع والانهيار، كتلك المرتبطة بتنامي العنف والإجرام داخل هذا البلد، وتزايد الحركات والجماعات التي تتبنى هذا العنف الموجه ضد النظام الفيدرالي أو ضد المجتمع برمته. كما أن النموذج الديمقراطي لهذا البلد، لم يعد ذلك النموذج العالمي الناجح والرائد، فالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة اعترتها بعض الملابسات، مما جعل القضاء يتدخل لحسم نتائجها في آخر المطاف، فيما وصل التضييق على الحقوق والحريات أوجه في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أدى استعداء الولايات المتحدة للعالم - من خلال تحركاتها الأحادية وعدم اكتراثها برؤى الآخرين وافتئاتها على مصالح الدول الأخرى، بالتزامن مع التراجع الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي - إلى تمهيد السبيل أمام التعددية القطبية وإفساح المجال أمام صعود قوى عالمية تتطلع إلى مشاطرة واشنطن إدارة العالم بشكل أو بآخر، حيث نجد سعيا حثيثا من

قبل اليابان نحو تأكيد حضورها المؤثر على الساحة الدولية، فها هي تضاعف من حجم مساعداتها الخارجية حتى صارت أكبر مقدم لتلك المساعدات على مستوى العالم، إذ تمنح ما يتجاوز العشرين مليار دولار سنويًّا، في الوقت الذي لا يكاد إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية يلامس عشرة مليارات سنويًّا. كذلك،أصبحت اليابان أكثر اهتمامًا بالشئون الدولية وباتت تشارك أحيانًا ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإضافة إلى ذلك،امتد الجدل الاستراتيجي الداخلي في اليابان ليطال قضايا حساسة لم تكن تناقش من قبل في العلن كقضية الوجود العسكري الأمريكي في أراضيها، والمظلة النووية الأمريكية، كما علا صوت المداولات بشأن تطوير ترسانة يابانية من الأسلحة الاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل. بل إن أصواتا رسمية وشعبية يابانية بدأت تطالب بترجمة الثقل الاقتصادي والمالي لليابان إلى نفوذ سياسي دولي ودور مؤثر على الساحة العالميةيتناسب وذلك الثقل.

على صعيد مواز، بدت روسيا في عهد فلاديمير بوتين، رئيسًا للدولة كان أو رئيس حكومة، أكثر نزوعا نحو استعادة نفوذها الدولي ومكانتها العالمية على قمة النظام الدولي. وما من شك في أن نجاح سياسات بوتين خلال السنوات السبع الماضية في العبور بالبلاد من النفق الاقتصادي المظلم الذي كانت سجينته، من شأنه أن يزيد من ثقة الروس في أنفسهم ويشجعهم على مواصلة المسيرة والسير على خطا بوتين،خصوصا في ظل الصفعات الاستراتيجية التي لا تتورع واشنطن عن توجيهها إليهم بغية النيل من هيبتهم وتقويض عزيمتهم.

وبدوره،يشهد الاتحاد الأوربي تطورًا كبيرا على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي.ومن شأن أجواء عدم الثقة التي باتت تلقي بظلالها على علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، جراء إصرار إدارة بوش على تجاهل مصالح ورؤى الشريك الأوربي في مناسبات دولية عديدة، أن تستحث الفاعلين الأوربيين على البحث عن معين

استراتيجي موازٍ إلى جانب ذلك القائم على التحالف الأوروأطلنطي مع واشنطن، وهو المعين الذي غالبا ما سيكون أوربيا،وإن تطلب مزيدا من الوقت وقدرا أكبر من التوافق بين الشركاء الأوربيين حول أمور استراتيجية مهمة.

فأوربا، التي لم تعد في حاجة ملحة للغطاء النووي الأمريكي بعد زوال الخطر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، تسعى بجدية للبحث عن إطار أمني أوربي مستقل عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن على شئونه الولايات المتحدة، وهي الجهود التي تجري في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وبخاصة بعد صدور ميثاق باريس في نوفمبر من عام 1990 وما تلاه من إنشاء قوة التدخل السريع عام 2000 ومركز الأقمار الاصطناعية في إسبانيا،بعد أن انتقل الخوف في أوساط العديد من أعضائه من الخطر الشيوعي إلى الخطر الأمريكي ذاته، ولذلك فالدول الأوربية الأعضاء في الحلف أصبحت تتعامل مع الهيمنة الأمريكية على هذا الحلف بنوع من الحذر مخافة أن تزج به وبدول أوربا في مستنقعات ومشاكل لا مخرج لها وتفرز انعكاسات سلبية على علاقاتها مع محيطها الدولي، وهو ما تجلى بشكل واضح خلال إعداد الولايات المتحدة المناخ الدولي لشن العدوان على العراق عندما وقفت هذه الدول سدا منيعا للحيلولة دون توريط الحلف في خدمة أغراض مصلحية أمريكية لا تتفق وقواعد الشرعية الدولية.

أما الصين، فيشير ما تشهده من نمو اقتصادي ملفت، وتطور تكنولوجي باهر، وتعاظم مقلق في القوة العسكرية، إلى أن مرحلة الفوضى التي تجتازها الصين حاليا، سيتمخض عنها حتما مولد قطب عالمي جديد(235)، فهذه الدولة لاشك أنها لا تريد المجازفة حاليا بالدخول في منافسة استراتيجية وسياسية مع الولايات المتحدة قد تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها، مستفيدة في ذلك من التجربة السوفييتية في هذا الشأن، ولذلك فهي تفضل المهادنة والمرونة والاتزان في هذه الفترة بالذات على الأقل. وإذا كانت غالبية الدول الضعيفة تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الدولية، فإن ذلك يظل رهينا

بتدفق المساعدات الاقتصادية والمالية إليها في غالب الأحوال، والواقع أنه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة اقتصاديًّا، فلن تستطيع مع مرور الوقت تحمل هذه الأعباء، خصوصا إذا ما تساءل الشعب الأمريكي بقوة عن مدى مشروعية وسلامة إهدار أمواله في هذا المجال.كما أن التدخلات العسكرية المستمرة، والتي تقدم عليها هذه الدولة في مختلف بقاع العالم وما يرافقها من صرف ميزانيات هائلة لاحتواء ما تعتبره مخاطر تهدد مصالحها - لن تصمد كثيرًا أمام تنامي بؤر التوتر والصراع على امتداد بقاع العالم.

وعلاوة على ذلك، تحيط بالولايات المتحدة تحديات جسام لا تقل في وطأتها عن بروز قوى دولية منافسة لعل أبرزها الإرهاب العالمي الذي يستهدفها ويلاحقها في كل مكان من العالم بسبب سياساتها التوسعية والتدخلية،فضلًا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل تعجز واشنطن أوالآليات والأجهزة الدولية المعنية عن ضبطه، فهناك العديد من الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة ومتطورة تؤهلها لخلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة كروسيا، فيما نجد العديد من الدول الأخرى التي تسعى بإصرار نحو تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية فضلًا عن امتلاك الأسلحة الاستراتيجية (أنظمة الصواريخ المتطورة، أسلحة الدمار الشامل...) فالهند وباكستان اللتان اخترقتا النادي النووي دخلتا في منافسة عسكرية حادة ومفتوحة قد تفضي بهما إلى تطوير ترسانتيهما العسكرية بشكل سريع، على نحو يهدد الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في القارة الآسيوية. هذا علاوة على المشاكل البيئية والمناخية والصحية والغذائية التي تجتاح العالم،فيما تشير أصابع الاتهام في تفاقمها إلى الولايات المتحدة وسياساتها الأحادية النفعية التي تسعى لتكريس وتعظيم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة على حساب أمن العالم واستقراره، مع التجاهل التام للشرعية الدولية. (236)

ولاتزال التداعيات الخطيرة للفوضى التي خلفها الفراغ الأمني والسياسي الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق - تشكل كابوسا يقض مضاجع الساسة

الأمريكيين، وبخاصة في مناطق حيوية كآسيا الوسطى، القرن الإفريقي، أوربا الشرقية... وهي المناطق التي أضحت ساحة لأنشطة القوى الدولية والإقليمية التي تتأهب لمنازعة الولايات المتحدة غنائم ثمينة وقيمة، ليس فقط على صعيد القارة الآسيوية وإنما على الصعيد الدولي.

وعلى الصعيد السياسي والديبلوماسي، فإن إقدام الولايات المتحدة على ممارسة العنف واستعراض العضلات عسكريًّا وغير ذلك من الأشكال الترهيبية التي تسلكها في مواجهة الأمم الأخرى، كالتدخلات العسكرية المباشرة وفرض العقوبات الزجرية المختلفة والانتشار الاستراتيجي عالميًّا واستغلال المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية خدمة لمصالحها، إضافة إلى تحييد القوى الدولية الاقتصادية الكبرى من خلال الإبقاء على وجودها العسكري الرمزي، وتحجيم أي خطوة أو مبادرة للاتحاد الأوربي – على سبيل المثال - في مجال معالجة وتدبير القضايا والأزمات الدولية، من خلال رفضها تارة أو مقابلتها بمبادرات أمريكية أشد نجاحا تارة أخرى، وتقييد أي دور لدول العالم الثالث من خلال مراقبة وضبط تسلحها في سياسة خارجية جائرة ومتخبطة لا تعير الاهتمام إلا لمصالحها، ومساندة أنظمة ديكتاتورية وعنصرية (مساندة إسرائيل في أعمالها الوحشية ضد الفلسطينيين مثلا...)، وإسقاط أنظمة واستبدالها بأخرى، واستعمال شعارات حماية حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب في العالم ذرائع للتدخل في شئون الدول. وإهمالها لقضايا دولية أكثر أهمية وإلحاحا كمشكلة تلوث المناخ والمحافظة على البيئة ومحاربة الفقر والعنصرية وخفض التسلح - يشكل عوامل حقيقية تؤجج الشعور الدولي بالحقد تجاه هذا البلد،كما يصيب تحالفاته مع قوى دولية أخرى عديدة في مقتل؛ لأنه يبذر بذور الشقاق وعدم الثقة فيما بينهم، الأمر الذي يهدد بقاء الهيمنة الأمريكية.

وفي سياق مواز، يعاني القرار الأمريكي من تأثيرات وتدخلات عديدة من قبل جماعات ضاغطة ولوبيات تعمل داخل النظام السياسي الأمريكي لمصلحة قوى

داخلية ودول خارجية قد تسعى لتحقيق مصالحها وإن تعارضت مع مصالح الولايات المتحدة ذاتها أو تصادمت مع مساعي واشنطن لفرض الهيمنة على العالم لأطول مدى ممكن. فالولايات المتحدة تشهد تنامي لوبيات صناعية وتجارية تعمل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لدفع المسئولين الأمريكيين إلى عدم التوقيع على مجمل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذه المجالات والأمور خدمة لمصالحها الضيقة. ومن أبرز مظاهر الانحراف في السياسة الخارجية الأمريكية نذكر: عدم التوقيع على بروتوكول «كيوتو» المرتبط بالتحقق من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة البيولوجية، معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وعدم المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشائها، والتي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2002 بذريعة أن «الولايات المتحدة لا يمكنها دعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسييس العدالة» (237)، وانسحابها من اتفاق الصواريخ الباليستية (ABM) التي أبرمتها مع الاتحاد السوفييتي عام 1972 حيث اعتبرتها معاهدة تقليدية ومتجاوزة وذلك في خطوة مستفزة لكل من الصين وروسيا، وكذا الانسحاب من مؤتمر «دوربان» بجنوب إفريقيا حول التمييز العنصري مخافة مطالبتها الاعتراف بما ارتكبته من انتهاكات وجرائم إبادة في حق الهنود الحمر والمهاجرين الأفارقة، ورفض الدخول في مفاوضات حول مشاكل تهريب الأسلحة الخفيفة، هذا فضلًا عن تخلي واشنطن عن الموضوعية في إدارة التفاعلات والملفات الدولية المهمة كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراع العربي الإسرائيلي، والذي لا تتورع عن تغليب مصالحها الشخصية ومصالح حلفائها على الشرعية الدولية، الأمر الذي أوجد خللا هيكليا في بنية النظام العالمي وفي الهيمنة الأمريكة ذاتها. لاسيما أن واشنطن قد بدت أمام الأعداء والأصدقاء بل وحتى أمام الرأي العام الأمريكي كمن انتزع سلطة أو أتيحت له سلطة لكنه أساء استخدامها فانقلبت وبالا عليه بعد أن أثارت ضده سخط الجميع وجعلتهم غير متقبلين لسلطته عليهم بل وحضهم على التمرد والانقلاب عليه لينزعوا عنه تلك السلطة. (238)

إضافة إلى ما سبق - وإذا ما تأملنا عوامل سقوط الإمبراطوريات تاريخيًّا، كما قدمها كل من بول كينيدي وشارلز ماير - فإننا سنجد أن عوامل عديدة من هذا النوع أضحت تمثل تحديات كبيرة لمستقبل الكيان «شبه الإمبراطوري» الأمريكي، على حد تعبير ماير، أو على كون أمريكا «قوة كبرى» بتعبير كينيدي، وتتمثل هذه العوامل في:

أولًا: معضلة «عسكرة الاقتصاد الأمريكي»:

يشير المؤرخ بول كينيدي Kennedy في كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى الكبرى» إلى أن أحد العوامل التي تؤدي إلى أفول نجم القوى الكبرى هو «عدم قدرة هذه القوى على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيًّا والوسائل المتوافرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وعدم قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دومًا».وعلى الرغم من كون الاقتصاد العالمي الحالي متوائمًا بشكل كبير مع أنماط الإنتاج العالمية الجديدة والتي تتسم بكونها «ما بعد صناعية» بالأساس، فإن هناك العديد من التساؤلات التي تثور حول ما إذا كان اقتصاد الولايات المتحدة يستطيع أن يحقق معدلات نمو مرتفعة وهو الذي يمر بأزمة اقتصادية أدت إلى تراجع هذه المعدلات بسبب انهيار العديد من شركاته العملاقة في الآونة الأخيرة بالتزامن مع الميزانية العسكرية الضخمة التي قامت الإدارة الأمريكية برصدها للإنفاق العسكري، وصدق عليها الكونجرس، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

وهنا يبرز العامل المتعلق بإمكانية الحفاظ على التوازن الدقيق بين «متطلبات الدولة الدفاعية» والقاعدة الإنتاجية الاقتصادية التي تقوم عليها هذه الالتزامات كما أشار كينيدي. ويشير إيفان إيلاد، مدير مركز الدراسات الدفاعية في مؤسسة «كاتو» الأمريكية، إلى هذه الحقيقة في تحليله المعنون «الإمبريالية الجديدة وعيوبها المميتة»، حيث يتحدث عن كون الإنفاق العسكري الأمريكي يمثل 40٪ من إجمالي الإنفاق العسكري لدول العالم، وهو ما

يمثل أكثر من ضعفي مجموع الإنفاق العسكري لكل منافسي الولايات المتحدة. ومقابل ذلك فإن الدخل القومي الأمريكي يمثل 29٪ فقط من إجمالي الدخل القومـي العـالمي، ويعد هـذا الفـارق مؤشرًا علـى عـدم التـوازن بـين الـدخل الاقتصادي والإنفاق العسكري الأمريكي. كما يشير إيلاد إلى أن هذا المؤشر يدل أيضًا على مشكلة «الراكبون المجانيون» أو ال Free Riders، والتي تشير في هذا السياق إلى كون حلفاء الولايات المتحدة يعتمدون بشكل كبير على القدرة الـدفاعية الأمريكيـة، وبـذا فإنـهم لا يحتـاجون إلـى توجيـه أجزاء كبـيرة مـن دخولـهم إلـى هـذا البنـد، والمحصـلة أنـه علـى الرغم من كـون الـدخل القـومي الأمريكي يربو على دخل الدول الثلاث التالية عليه في ترتيب الدخل القومي مجتمعة، فإن الإنفاق العسكري الأمريكي يربو على الخمس عشرة دولة التالية له في الترتيب، وأغلبهم من حلفاء واشنطن.

ويمكن رصد أبرز معالم عسكرة الاقتصاد الأمريكي على مستويين: أولهما،على صـعيد السياسة الـداخلية الأمريكيـة. وثانيـهما، يتصـل بالسـياسة الخارجيـة الأمريكية. أما المستوى الأول، فثمة من يرى من خبراء السياسة الأمريكيين أن حقبة الرئيس السابق بوش الابن قد شهدت بدايات ظاهرة «العسكرة الداخلية» فـي المجتمـع الأمـريكي. فلقـد أظـهر إعصـارا «كـاترينا» و«ريتـا» أن الولايـات المتحـدة تتجـه لأول مـرة لاسـتخدام الجـيش بكثافـة داخليًا للسيطرة علـى مناطق المشاكل سواء كان ذلك بسبب الطبيعة أو لأية أسباب أخرى. وقد يبدو الأمر في بدايته وكأنه أمر ضروري ولازم لتحقيق الأمان والسيطرة، ولكنه في حقيقتـه يمثـل تحـولًا اسـتراتيجيًا أمـريكيًا فـي تحـديد دور الجـيش داخليًا. فالدسـتور الأمـريكي وتعـديلاته تنـص صـراحة علـى أن دور الجـيش يجـب أن يبقى خارجيًا، وأن يبقى الوجود العسكري داخل المدن والولايات محدودًا ولا علاقة له بالقضايا المحلية. ولم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة أن نزل الجـيش إلـى الشـوارع إلا فـي مـرات محـدودة ولمـدد قصـيرة جـدًا. ولكـن الأمـر مختلف تمامًا مع الإدارة الأمريكية الحالية.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الإدارة الأمريكية السابقة جنحت لسن مجموعة من القواعد القانونية الجديدة التي تهدف إلى استخدام الجيش الأمريكي للسيطرة على المناطق المنكوبة داخل أمريكا من جراء أية هجمات إرهابية أو كوارث طبيعية، ونقل سلطة إدارة هذه المناطق إلى الجيش رغم مخالفة ذلك للدستور الأمريكي. وقد تبدو هذه الخطوات في ظاهرها وكأنها كانت نتيجة لإعصاري كاترينا أو ريتا، ولكن الحقيقة أن هذه الخطوات القانونية يجري التخطيط لها منذ فترة ليست بالقصيرة، واستخدمت الكارثة الطبيعية الأخيرة للإسراع باتخاذها.

لقد قام الرئيس الأمريكي السابق يرافقه وزير الأمن الداخلي بزيارة إلى قاعدة بيترسون الجوية في منطقة كولورادو سبرنجز Colorado Springs بولاية كولورادو Colorado في يوم 23 سبتمبر 2005م، أي قبل 24 ساعة فقط من الموعد المتوقع لأن يضرب إعصار «ريتا» الساحل الجنوبي لولاية لويزيانا وتكساس. وأمضى الرئيس الأمريكي الليلة في هذه القاعدة الجوية التي تعرف بأنها مقر القيادة الشمالية للجيش الأمريكي US NorthCom، ولم يكن هناك أي مبرر سياسي أو عسكري لهذه الخطوة التي اهتمت الإدارة الأمريكية بالإعلان عنها، وعقد الرئيس الأمريكي مؤتمرًا صحفيًّا صغيرًا قبل توجهه إلى كولورادو ليؤكد أنه سيمضي الليلة هناك لتنسيق جهود مواجهة نتائج الإعصار المتوقع.ورغم أن القيادة الشمالية تنحصر مهمتها - تبعًا للتكليف الصادر لها - بحماية أمريكا الشمالية، بما في ذلك كل من كندا والمكسيك، من أية اعتداءات خارجية بحرية أو جوية أو أرضية، إلا أن الرئيس الأمريكي قد أسند إليها، وللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة تنسيق جهود مواجهة إعصار «ريتا» رغم أن الوزارات المختلفة في الإدارة الأمريكية كانت هي المكلفة بهذا العمل بالتنسيق مع الإدارات المحلية بالولايات المنكوبة.

ويميل أنصار هذا الطرح إلى ادعاء أن وجود الرئيس الأمريكي في تلك الليلة في مقر القيادة الشمالية، وحرصه على أن تغطى هذه الزيارة إعلاميًّا، إنما

يشكل الإعلان الرسمي عن نقطة تحول في دور الجيش الأمريكي داخليًّا، رغم أن الإعداد لهذه الخطوة قد بدأ قبل ذلك بفترة ليست قصيرة. فلأول مرة سيكون للجيش الأمريكي حق الإشراف على المناطق المنكوبة، وستكون قرارات الجيش ملزمة للسلطات المحلية حتى وإن لم تكن قرارات مقبولة أو موافقًا عليها من سلطات الولاية، وهو ما يعد خرقًا قانونيًّا صارخًا للعلاقة بين الولايات والحكومة الفيدرالية في ضوء الدستور الأمريكي.

إن ما حدث في أعقاب الكوارث الطبيعية التي أصابت أمريكا مؤخرًا، وخاصة إعصار «ريتا»، هو إدخال الجيش الأمريكي إلى دائرة التعامل مع المشكلات الداخلية للمجتمع الأمريكي، وتجاوز صلاحيات الولايات والسلطات المحلية إذا لزم الأمر من أجل تحقيق مطالب الحكومة الفيدرالية أو أهدافها. لقد بدأت هذه الظاهرة منذ أحداث سبتمبر2001م، ولكنها بدأت تتضح بشكل أكبر مع الأعاصير التي قصفت الجنوب الأمريكي، ولكنها كانت فقط مبررًا لدخول الجيش إلى الحياة الأمريكية ولم تكن سببًا في ذلك،حيث تم ترتيب الاجتماع القيادي للتخطيط لمواجهة إعصار «ريتا» من قبل القائد الأعلى للجيش الأمريكي ومعه وزير الدفاع وقائد المنطقة الشمالية، ومندوب عن وزارة الأمن الداخلي، وعقد الاجتماع في نفس الليلة التي قضاها الرئيس الأمريكي في قاعدة بيترسون، وهذه الأمور قد تم ترتيبها بشكل مسبق والإعلان عنها بصورة تشكل تغيرًا حاسمًا في دور الجيش الأمريكي داخليًّا.

ويبدو الأمر وكأنه تدريب عملي على تفعيل دور الجيش في حالات الكوارث وليس فقط التعامل مع إعصار «ريتا». فقد أعلنت 42 ولاية أمريكية إجراءات طوارئ هامة في الوقت نفسه، رغم أن إعصار «ريتا» لم يصب إلا أربع ولايات على أقصى تقدير.واعترف الرئيس الأمريكي السابق في أيامه الأخيرة أنه يستخدم المخابرات الأمريكية ووكالات الأمن القومي للتجسس على المواطنين الأمريكيين في داخل أمريكا بدعوى مقاومة الإرهاب. وكما يصف أحد مؤيدي القوانين الأخيرة في أمريكا، فإن «الأهم من ذلك كله أن «القانون

الوطني» ساعد في كسر الحاجز بين المسئولين عن تنفيذ القانون، وأجهزة الاستخبارات المختلفة، خصوصًا في مجال تبادل المعلومات وتقاسمها».

وبناء عليه، يرى دعاة هذا الرأي أن الولايات المتحدة شهدت في عهد بوش الابن ظاهرة عودة أجهزة الاستخبارات إلى العمل داخل أمريكا، وهو ما حاول الشعب الأمريكي التخلص منه منذ فترة حكم الرئيس الأمريكي نيكسون عندما ظهرت بشاعة التجاوزات.كما امتدت يد الجيش الأمريكي لمحاولة صنع قاعدة بيانات بالمشاركين في المظاهرات ضد الحرب على العراق باعتبارهم مناهضين للحكومة الأمريكية، وكلها أمور لم يكن من المتصور أن تدخل الحياة الأمريكية العامة قبل إدارة جورج بوش المحافظة والمتهورة في آن.(239)

وعلى الصعيد الخارجي، ألقى الإفراط في التدخل العسكري الخارجي بظلاله على الولايات المتحدة اقتصاديًّا وسياسيًّا، ففيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجد مصلحتها في خلق بؤر توتر وإضرابات عالمية، كي تتذرع باستمرار أهمية لعبها لدور الشرطي في النظام العالمي، وتحقيق فوائد اقتصادية بالتدخل العسكري وصفقات بيع السلاح،فإنها بعد تورطها في غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما أتت بنقيض ما أرادت من وراء ذلك، فقد أظهرت الوقائع اللاحقة عدم كفاية القوة العسكرية الأمريكية في السيطرة على العالم، حيث يتطلب منها مواصلة احتلالها للعراق وأفغانستان تجميد ما يقارب ثلث قوتها العسكرية، مع ملاحظة أن إجمالي التكلفة للاحتلال تقدر ب 532 مليار دولار حتى أواخر عام 2008، لتتجاوز تكلفة حرب فيتنام (بحساب التضخم)، وتصبح ثاني أكبر تورط مكلف للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتوقف تأثيرات الحرب على الاقتصاد الأمريكي بإنهاء الاحتلال. فقد قدر الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز، وهو خبير اقتصادي في جامعة كولومبيا، أن التكلفة الحقيقية للحرب على العراق بما فيها الإنفاق على الحرب والتكاليف المستقبلية والتأثير الاقتصادي ذو الصلة يتجاوز تريليوني دولار. (240)

وانطلاقا من كل ذلك حذر رئيس أركان الجيوش الأمريكية الأميرال مايكل مولن مما أسماه «العسكرة المتزايدة» للسياسة الخارجية لواشنطن، مقترحًا إيجاد مقاربة مدنية للمشاكل الدولية. وقال مولن في كلمة ألقاها أمام مركز «نيكسون سنتر» للبحوث إبان شهر يناير 2009: «يجب أن نظهر مزيدًا من الإرادة لكسر هذه الحلقة، والاعتراف أن القوات المسلحة لا تشكل بالضرورة الخيار الأفضل للإدارة».(241)

ثانيًا: معضلة الحدود **Frontiers** :

يشير المؤرخ الأمريكي شارلز ماير إلى أن أحد أهم العناصر التي تقوم عليها الإمبراطوريات هي صياغة حدود واضحة لها يتم بموجبها تحديد معايير ضم أو استبعاد كيانات معينة من الإمبراطورية، وإلى جانب كون هذه الحدود تمثل إشكالية أساسية في كيفية تحديدها على المستويين الجغرافي والاجتماعي، وتحديد ماهية المناطق التي تقع داخل نطاق الإمبراطورية ومن ثم ماهية العوائد التي يتعين تقديمها لحلفاء الإمبراطورية، فإن التوزيع المتفاوت لهذه العوائد يخلق قدرًا كبيرًا من عدم المساواة على المستوى الدولي، ومن ثم فإنه يثير مشاعر من الحرمان النسبي لدى بعض الدول الكائنة خارج هذا النطاق، وقد يؤدي ذلك إلى ازدياد العداء للكيان الإمبراطوري الذي يعد مسئولًا عن هذا التفاوت، ومن ثم إمكانية مقاومته بأساليبَ غير تقليدية. ويؤدي هذا العنصر إلى إثارة إشكالية أخرى تتعلق بنطاق توسع الإمبراطورية. فتاريخ الإمبراطوريات يشير إلى أن التوسع الإمبراطوري عادة ما ينشأ بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها آخر منطقة تمت السيطرة عليها، وهو ما يؤدي إلى دخول الكيان الإمبراطوري في سلسلة متعاقبة من التوسعات تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاكه وسقوطه.

وفي ظل الوضع الراهن على الساحة الدولية فإن كون عنصر التهديد الذي يمثل المحرك الأساسي للتوسع الإمبراطوري غير محدد المكان والأسلحة - كما هو الحال مع الإرهاب الدولي - فإن هذا يغري القوة الكبرى بالقيام بقدر أكبر من

التوسع بحجة لزوم القضاء على مصدر الخطر بشكل جذري، وهو التخوف الذي يثيره ستانلي هوفمان في مقاله «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي والانهيار الأمريكي» المنشورة في مجلة «بروسبكت» الأمريكية مؤخرًا.

ثالثًا: إشكالية الحفاظ على الاستقرار الدولي:

يشير ماير إلى أن ثمة عنصرين رئيسيين يحكمان محافظة الإمبراطوريات على وجودها، وهما عنصرا «القوة» و«المكانة»، وإذا كان العنصر الأول يتمثل في القوة العسكرية فإن العنصر الثاني يتضمن أبعادًا أخرى للسيطرة وهي تلك المتمثلة في النفوذ الدبلوماسي والثقافي الذي تمارسه الإمبراطورية على الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وكذا مدى قدرتها على الحفاظ على قدر من الاستقرار الدولي، أو ما يسميه ماير ب «الخدمات العامة» التي تقدمها الإمبراطورية لرعاياها والمتمثلة في وضع حد للحروب الإثنية والدينية والقضاء على عوامل عدم الاستقرار الموجودة في أطرافها المترامية.

ولكننا إذا ما نظرنا إلى السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص، فسنجد أنها تؤدي في الواقع إلى تكريس عدم الاستقرار الدولي وذلك على مستويين رئيسيين:(242)

المستوى الأول: يتعلق بتبنيها لسياسة الحرب الاستباقية، وهي بذلك تقوم بخلق قواعد دولية جديدة يمكن استخدامها من جانب فاعلين دوليين آخرين بذات المنطق الذي استخدمته الإدارة الأمريكية، وهو ما حدث بالفعل في الحالة الإسرائيلية على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فإن مبدأ الضربات الاستباقية يزيد من حالة التحفز الدولي خشية إيقاع ذات السياسة على فاعلين دوليين آخرين إذا ما ثبت خرقهم «للميثاق الإمبراطوري الجديد»؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى محاولات تحقيق هؤلاء الأمن لأنفسهم من خلال الحصول على قدر أكبر من الحماية العسكرية من خلال أسلحة الدمار الشامل على سبيل المثال.

التوسع بحجة لزوم القضاء على مصدر الخطر بشكل جذري، وهو التخوف الذي يثيره ستانلي هوفمان في مقاله «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي والانهيار الأمريكي» المنشورة في مجلة «بروسبكت» الأمريكية مؤخرًا.

ثالثًا: إشكالية الحفاظ على الاستقرار الدولي:

يشير ماير إلى أن ثمة عنصرين رئيسيين يحكمان محافظة الإمبراطوريات على وجودها، وهما عنصرا «القوة» و«المكانة»، وإذا كان العنصر الأول يتمثل في القوة العسكرية فإن العنصر الثاني يتضمن أبعادًا أخرى للسيطرة وهي تلك المتمثلة في النفوذ الدبلوماسي والثقافي الذي تمارسه الإمبراطورية على الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وكذا مدى قدرتها على الحفاظ على قدر من الاستقرار الدولي، أو ما يسميه ماير ب «الخدمات العامة» التي تقدمها الإمبراطورية لرعاياها والمتمثلة في وضع حد للحروب الإثنية والدينية والقضاء على عوامل عدم الاستقرار الموجودة في أطرافها المترامية.

ولكننا إذا ما نظرنا إلى السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص، فسنجد أنها تؤدي في الواقع إلى تكريس عدم الاستقرار الدولي وذلك على مستويين رئيسيين:(242)

المستوى الأول: يتعلق بتبنيها لسياسة الحرب الاستباقية، وهي بذلك تقوم بخلق قواعد دولية جديدة يمكن استخدامها من جانب فاعلين دوليين آخرين بذات المنطق الذي استخدمته الإدارة الأمريكية، وهو ما حدث بالفعل في الحالة الإسرائيلية على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فإن مبدأ الضربات الاستباقية يزيد من حالة التحفز الدولي خشية إيقاع ذات السياسة على فاعلين دوليين آخرين إذا ما ثبت خرقهم «للميثاق الإمبراطوري الجديد»؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى محاولات تحقيق هؤلاء الأمن لأنفسهم من خلال الحصول على قدر أكبر من الحماية العسكرية من خلال أسلحة الدمار الشامل على سبيل المثال.

المستوى الثاني: يتعلق بالإشكاليات الأمنية التي يسببها التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والتي كثيرًا ما تُحدث ردود أفعال بشكل غير متسق يقوم على عشوائية المقاومة، ومن ثم فإنه يتسبب في زيادة حدة العداء ضد الولايات المتحدة، مع الوضع في الاعتبار الأشكال غير المألوفة أو المتوقعة التي اتخذتها هذه المقاومة، والتي تجلت بشكل كبير في أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، فعلى العكس من حركات المقاومة التي واجهتها الإمبراطوريات الغابرة، والتي لم تسفر في مجملها عن وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوفها، فإن الأشكال الحالية للمقاومة تنذر بكونها شديدة الوطأة وفادحة الخسائر خاصة فيما يتعلق بحجم الخسائر التي قد تسببها في الصفوف الأمريكية، المدنية والعسكرية على حد سواء.(243)

رابعًا: إشكالية الاستعداد النفسي:

يثير ماكس بوت Boot المحلل السياسي الأمريكي في مقالته «نحو إمبراطورية أمريكية» المنشورة مؤخرا في مجلة Weekly Standard المحافظة، إلى أن الجندي الأمريكي لم يعد على استعداد للتضحية بنفسه في سبيل الدفاع عن الإمبراطورية الأمريكية بنفس درجة نظرائه البريطانيين مثلًا في القرن التاسع عشر، وأنه لن يكون له قبل بالأعباء الإمبراطورية الأمريكية. وهنا تثور مشكلة تعبئة الشعب الأمريكي، لا سيما الجنود الأمريكيين الذين تعودوا على نمط التدخل الرخيص Cheap Intervening وعلى الحروب التي تتم إدارتها «عن بعد» بأقل خسائر بشرية في الصفوف الأمريكية.

ومن جهة أخرى، فإن الاستعداد النفسي لا يقتصر فحسب على الخسائر المادية التي قد تحيق بالكيان الإمبراطوري أثناء قيامه بمهامه، ولكنها أيضًا تتعلق بتحمل التكاليف التي ستستتبعها إعادة الترتيب للنظام الدولي بشكل يتماشى مع تحقيق المصالح الإمبراطورية، وهو أمر مشكوك به فيما يتعلق باستعداد الشعب الأمريكي لتحمل مثل هذه التكاليف؛ «فالشعوب الديمقراطية لا تتمتع بالصبر» كما يشير مايكل إجناتييف Ignatieff، الأستاذ بجامعة هارفارد.

وعلى العكس من ذلك تهدف القوة الإمبراطورية الأمريكية للقيام بالأعمال العسكرية المتعلقة ب «إعادة النظام»، ومن ثم الانسحاب وإلقاء عبء إعادة البناء على ما يسميه إجناتييف ب«الأوربيون الإنسانيون» European Humanitarians. أو فهي إمبراطورية تتسم بكونها «إمبراطورية متعجلة»، Imperialism in a hurry، وإن كانت تتشابه مع نظيرتها الأوربية في بقاء السلطة الحقيقية على المناطق التي تقوم بالتوسع فيها -من كوسوفو والبوسنة، إلى أفغانستان والعراق- في حين يكون المركز في واشنطن.(244)

وعلاوة على ما سبق، فقد ربط بعض الخبراء بين تراجع الهيمنة الأمريكية عالميًّا وتراجع مكانة الولايات المتحدة على سلم القوى الدولية جراء تباطؤ حركية التطور الأمريكي على مختلف الأصعدة خلال الآونة الأخيرة مقارنة بقوى دولية أخرى،وهو التفسير الذي يستند إلى «نظرية الدورات «التي تنسب إلى الخبير الاستراتيجي الروسي «كوندراتيف» خلال الربع الأول من القرن المنصرم، والتي ناقش من خلالها ما أسماه «الأزمة الدورية للنظام الرأسمالي».

حيث يرى كوندراتيف أن النظام الرأسمالي يمر بأزمة دورية مع تجاوزه لما بين أربعة عقودونصف العقد، أو خمسة عقود من الزمن، هي مدة الدورة الواحدة،غير أنه يعتقد أن النظام الرأسمالي يعالج أزمته ويتجاوزها كل مرة بشكل أفضل عن سابقتها، ويبدو أن أحد ميكانيزمات التكيف الرأسمالي مع تلك الأزمة يتمثل في إعادة تركيب بنية مراكز الثقل التي تشكل أسس ذلك النظام.فلقد كان انتقال مركز الثقل من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى - مرتبطا بأزمة النظام الرأسمالي التي شكل تغيير موقع الثقل فيه أحد ميكانيزمات التكيف، وهذا التغيير لا يتم لمجرد التغيير وإنما نتاج تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل النظام إلى جانب تفاعلات أخرى خارجية.

وتأسيسا على هذا الطرح، يلاحظ أصحاب هذا التوجه على صعيد التطور في

النظام الدولي - أن تنامي أنشطة تدويل رأس المال وظهور التكتلات الإقليمية الاقتصادية وتراجع الصراع الأيديولوجي لصالح المنظور التكنوقراطي، وهيمنة التكنولوجيا وتسارع هذه الهيمنة إلى جانب عدم مواءمة أنماط التفاعل السياسي التقليدية لهذه التفاعلات وثورة النظم الثقافية الفرعية المتمثلة في الأديان، اللغات، القوميات..إلخ - قد مهد السبيل لبروز فاعلين دوليين جدد مثل الشركات متعددة الجنسية في ميادين عديدة. وقد أدت هذه التحولات الجذرية إلى حركية هائلة داخل النظام الرأسمالي تجلت أبرز ملامحها في البدء بالتحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي، بمعنى تنامي تأثير فاعلين دوليين وقوى عالمية جديدة مثلتها دول وشركات من منطقة شرق آسيا، أضحت تشكل تحديًا حقيقيا أمام الانفراد الأمريكي بقيادة العالم والهيمنة عليه. ومثلما كان نمو الاستثمارات البريطانية داخل الولايات المتحدة مع بدء التراجع البريطاني مؤشرًا على تآكل الهيمنة البريطانية على العالم وأفول حقبة Pax Britannica أو السلام البريطاني، فإن تعاظم الاستثمارات الأمريكية حول العالم وخارج حدود الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة إنما يحمل في طياته بوادر تراجع الهيمنة الأمريكية عالميًا.

وانطلاقا مما سبق فهناك من يرى أن العالم متجه نحو صيغة من التعددية القطبية تنخفض بحسبها وبسببها، من جهة، مكانة وقوة الولايات المتحدة، وترتفع، من جهة أخرى، مكانة وقوة القوى الأخرى (كالاتحاد الأوربي وروسيا والصين والهند واليابان تحديدًا). وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى، لكن تفقد أية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات. وربما أمكن القول هنا إن هذه هي النظرية الأكثر رواجًا في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تئول إليه العلاقات الدولية في المستقبل القصير الأمد. والتركيز الأشد هنا يكون على صعود الصين تحديدًا ثم روسيا والهند واليابان (مضافًا بالطبع إلى الاتحاد الأوربي). فالصعود المتواصل لهذه القوى إنما يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة.

وهناك على العموم تنويعات متفاوتة لرؤية التعددية القطبية بعضها يرى هذه القطبية في وارد الحدوث لكن مع الإبقاء على تميز خاص للولايات المتحدة ودورها وقوتها (كما يرى مثلًا المنظر الأمريكي المعروف جوزيف س. ناي في كتابه «مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تتحكم به وحدها؟»). وهناك من يرى تحقق تعددية قطبية تفقد فيها الولايات المتحدة أي تميز قيادي خاص بها. وأكثر وجهات النظر شيوعًا وتنظيرًا لهذه الفكرة هي تلك التي تقول إن العالم قد دخل قرن «العصر الآسيوي» حيث السيطرة القيادية ستكون للقوى الآسيوية: الصين واليابان والهند، على حساب القوى الغربية التي دخلت سيطرتها مرحلة الأفول. وربما يمكن القول إن أفضل ما يعبر عن هذه الفكرة ويدافع عنها بشراسة (إلى درجة الخروج عن الموضوعية) هو الكاتب الآسيوي كيشور محبوباني في كتابه الحديث: «نصف الكرة الأرضية الآسيوي: الانتقال المحتم للقوة العالمية نحو الشرق»). ففي هذا الكتاب يجادل محبوباني أن «العصر الآسيوي» قادم ولا يستطيع الغرب إيقافه. لكنه يتورط في افتراض أن «القوة الآسيوية» قوة موحدة متناغمة على نمط «القوة الغربية» المتناغمة (بين الولايات المتحدة وأوربا) ويتفادى التوقف مليًّا وبإقناع إزاء خلافات الصين والهند وخلافات الصين واليابان وخلافات الصين وروسيا وكلها خلافات تاريخية من العيار الثقيل الذي يحول دون تبلور كتلة آسيوية متناغمة وموحدة.

وبدوره، يرى ريتشارد هاس، الأكاديمي النافذ والرئيس التنفيذي لمجلس الشئون الخارجية في نيويورك، أن عالمنا اليوم يدخل حقبة «اللا قطبية»؛ أي عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاب العالم. فهذا المفهوم يشير دومًا وتقليديًّا إلى أن القطب أو الأقطاب هي الدول الكبرى تحديدًا. فالقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين شهدا تعددية قطبية (القوى الأوربية، بالإضافة إلى اليابان والدولة العثمانية)، ثم بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ثنائية قطبية (الاتحاد السوفييتي والولايات

المتحدة)، وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم «أحادية قطبية» (الولايات المتحدة). لكنّ ثمة أمرين جديدين تطورا خلال العقود القليلة الماضية؛ الأول هو نشوء دول إقليمية ذات تأثير كبير، أقل قوة من قائمة الدول الكبرى المعروفة، لكنها تنافسها على مستوى الأقاليم وعلى مستوى بعض القضايا العالمية. ويورد هاس هنا قائمة ببعض الدول الإقليمية المهمة مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي والمكسيك وفنزويلا في أمريكا اللاتينية ونيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر وإيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط وباكستان في جنوب آسيا وأستراليا وأندونيسيا وجنوب كوريا في شرق آسيا. والأمر الثاني هو بروز لاعبين عالميين ليسوا دولًا وتندرج في هذا التصنيف المنظمات العالمية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والروابط شبه السيادية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمية والمؤسسات الإعلامية الكبرى ذات التأثير المعولم. وهكذا فإن خلاصة التداخلات بين المستويات الثلاثة: الدول الكبرى، الدول الإقليمية النافذة، الأطراف غير الدول المعولمة، تنتج عالمًا صفته الأساسية هي «اللا قطبية». وبحسب هاس فإن هذا يحمل مخاطر لا يُستهان بها حيث يحتاج النظام إلى فترة مريحة من الزمن حتى يستقر على شكله الجديد، لكن في الوقت نفسه قد يحمل آفاق تعاون وسلام مستقبلي ونمط جديد في العلاقات الدولية.(245)

خامسا: تجديد الهيمنة الأمريكية

رغم سيل الطروحات والتوقعات التي جنحت باتجاه الادعاء ببدء أفول الهيمنة الأمريكية على العالم فقد لاحت في أفق التحليل السياسي والفكر الاستراتيجي العالميين تصورات مضادة ذهبت إلى استبعاد مثل ذلك الأفول على الأقل في الأمد المنظور، مستندة في طرحها هذا إلى اعتبارات مادية عديدة إلى جانب معيار آخر غاية في الأهمية وهو ذلك المتمثل في «استراتيجية النقد الذاتي والمراجعة» التي تتبناها الولايات المتحدة وتجند لها مراكز البحث والتفكير وصنع القرار من أجل تصحيح المسيرة.

ذلك أنه من بين المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة - والتي خولت لها إطالة أمد عالمية قوتها ومكانتها - احتفاظها بنزوعها المستمر نحو ممارسة النقد الذاتي على نحو موضوعي وجاد، وإجراء عمليات مراجعة مستمرة لركائز القوة والهيمنة الأمريكية بغية اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تقويتها، والبحث عن مكامن القوة بغرض تعزيزها بما يكفل لها إطالة مدى ريادتها وهيمنتها. وانطلاقا من هذا التوجه الذي ربما يميزها عن كثيرمن القوى الدولية الكبرى أو حتى الدول العادية، عمدت الولايات المتحدة إلى ترميم بنيان هيمنتها على العالم من خلال الشروع في عملية نقاش استراتيجي ومصارحة لا تخلو من مراجعة لركائز ومحاور وأغراض تلك الهيمنة، وخلال هذا النقاش - والذي شاركت فيه نخبة من ألمع وأبرع العقول الأمريكية في شتى المجالات - فطن المنظرون الأمريكيون إلى أن استمرار الهيمنة الأمريكية مرهون بتحريرها من الطابع القسري الجبري والإكراهي، وتزيينها بالطابع الرضائي، بمعنى الاعتماد على وسائل غير عنيفة في فرض تلك الهيمنة حتى تحظى بالقبول والترحيب من قبل الآخرين، وكيما تسلم من نزعات التمرد والرفض الدوليين اللذين انهالا عليها من قبل الحلفاء والخصوم في آن. وقد طرح أولئك المنظرون والخبراء عدة خطوات لبلوغ تلك الغاية، كان من أبرزها:

ترشيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي:

إذا كانت دوائر صنع القرار الأمريكية ومراكز التفكير التابعة لها والمرتبطة بها قد عمدت إلى تحري كافة السبل الكفيلة بإنعاش الهيمنة الأمريكية والعمل على إطالة مداها الزمني، فإن أول ما فكرت فيه تلك الجهات توخيا لذلك المقصد، كـان إعـادة النظـر فـي الاسـتراتيجيات الأمنيـة والعقائـد العسـكرية للولايـات المتحدة، سواء تلك التي لا تزال قائمة منذ الحرب الباردة أو التي تدشنت في أعقـاب أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر 2001، والتـي غلـب عليـها الطـابع الانتقامي وخيمت عليها نزعة الغطرسة والاستخدام المفرط وغير المبرر أحيانًا للقوة العسكرية.(246)

وبعد جهد جهيد من البحث والتفكير والمراجعة، والذي شاركت فيه - بدرجات مختلفـة وطبقـا لطبيعـة كـل جزء فيـها - وزارة الخارجيـة، الكونغرس وأجهزة المخابرات والوكالات الأمريكية الأخرى، وكذلك بعض الدول التي توجد على أراضيها قوات أمريكية،فقد أدارت جلُّ خلاصاتِ الدراسات الاستراتيجية التي تمخضت عنها تلك الملحمة الفكرية والنقدية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، دفـةَ الاهتمـام الأمـريكي إلـى أهـداف اسـتراتيجية جـديدة مغـايرة لاستراتيجية الانغماس الهائل في بناء وتكريس التفوق العسكري الأمريكي الكاسح كآلية محورية لتعزيز الهيمنة على العالم. وبدلا من التركيز التاريخي علـى مـا يطلـق عليـه «السلام الأمريكي» Pax Americana، وهو السلام الذي يتوافر بتفوق عسكري أمريكي لا تضاهيه أية قوة عسكرية أخرى بما يساعد علـى تحقـيق الـهيمنة المطلقـة للولايـات المتحـدة، حـدث تغير فـي التوجـه الاستراتيجي الأمريكي الأساسي، وأصبح التخطيط الاستراتيجي يركز على التحول العسكري الأمريكيMilitary Transformation بما يسمح بالحفاظ على هامش مقبول من التفوق العسكري. كذلك تتضمن مبادئ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد ما يعكس تغير وجهة الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية في القرن الجديد، بالإضافة إلى تغيير ملموس في سلوكيات الولايات المتحدة العسكرية تجاه حلفائها وأعدائها في آن، حيث تميل إلى ترشيد وتقنين عمليات

اللجوء لاستخدام القوة أو فرض العقوبات على الدول التي تعتبرها واشنطن مناهضة لها،فيما تعمد إلى دعم علاقات التحالف الاستراتيجية مع أعداد متزايدة من الدول الكبرى والقوى الفاعلة حول العالم بدلا من استفزازها واستعدائها من خلال الحرص الأمريكي على الهيمنة والانفراد بقيادة العالم والسيطرة على مقدراته. (247)

وتهدف تلك المراجعة الاستراتيجية أيضًا إلى تقليص نزعة الانفراد الأمريكي بإدارة التفاعلات العالمية، حيث ظهر اتجاه استراتيجي جديد ينحو باتجاه إشراك القوى العالمية الكبرى مع الولايات المتحدة في إدارة العالم وتقاسم الأعباء والمكاسب مع تلك القوى وفقا لحسابات واتفاقات محددة. وتاسيسا على ذلك برزت أهمية التوجه الأمريكي الجديد باتجاه إعادة توثيق الصلات الأمريكية مع الأصدقاء إلى جانب البحث عن حلفاء جدد حول العالم. فتاريخيا، لم تشارك الولايات المتحدة بمفردها في أي من النزاعات العسكرية الكبيرة منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، فالحرب العالمية الأولي والثانية، والحرب الكورية والحرب الباردة، وحروب الخليج وصولا للحرب على الإرهاب، لعب حلفاء الولايات المتحدة أدوارا مهمة في هذه الحروب. وحديثا وبعد 11 سبتمبر قامت الولايات المتحدة بعقد تحالفات تكتيكية عسكرية واستخباراتية مع دول لم يكن يتخيل صانع القرار الأمريكي عقد تحالف معها قبل 11 سبتمبر،ومنها على سبيل المثال دول شيوعية سابقة ودول تحكمها نظم ديكتاتورية تخالف مبادئها كل ما تقوم وتنادي به الولايات المتحدة. وترى واشنطن في حلفائها خير معين على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بصور مختلفة تتمثل في:

- الاستعانة بقوات مسلحة من هذه الدول عند الحاجة.

- توفير شرعية دولية للولايات المتحدة عند الحاجة إليها.

- الحصول على تسهيلات عسكرية في أقاليم الدول الحلفاء.

- مشاركة المعلومات الاستخباراتية المفيدة للطرفين.

- المشاركة في التكلفة المالية للنزاعات العسكرية.

- منع قيام تحالف بين هذه الدول ومنافسين للولايات المتحدة في المستقبل.

هذا علاوة على إعادة النظر في العقيدة العسكرية الأمريكية وأسلوب إدارة القوات المسلحة، بحيث تستند إلى توزيع أفضل للقدرات العسكرية الأمريكية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وفي هذا الإطار يتفق خبراء الاستراتيجية العسكرية على عدم وجود حاجة لوجود قوات أمريكية في كل أركان العالم، ويمكن استبدال ذلك بتوفير قدرات نقل سريعة للقوات في أوقات الأزمات المفاجئة،فلم يعد من الضروري مثلا الاحتفاظ بما يقرب من 70 ألف جندي في ألمانيا.

وفي إطار عمليات المراجعة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، وعلى المستوى العملي، جاءت مصادقة الرئيس الأمريكي جورج بوش على وثيقة «مراجعة الموقف العالمي لوزارة الدفاع»، وذلك نتيجة تغير بيئة عمل القوات المسلحة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

كذلك كان حدوث تغير في التحديات والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة مستقبلا من بين الدوافع القوية لتغيير العقيدة العسكرية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر.فمنذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية عام 1947، كان كل التفكير الاستراتيجي الأمريكي يتعلق بكيفية الاستعداد لحرب ضد قوى كبرى، لكن أحداث 11 سبتمبر قلبت كل التوقعات بشأن حروب المستقبل، ومن هنا ساهمت منظمة القاعدة في تأكيد قناعة أن الولايات المتحدة لن تتورط في حروب تقليدية ضد دول في المستقبل المنظور.وتاريخيا تأسس وتدرب الجيش الأمريكي لكي يقاتل جيوشا أخرى منافسة له،أما الآن فقد تغيرت التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، وأصبحت تهديدات اليوم من النوع الذي لا يمكن توقعه كما كان في عهد

الحرب الباردة التي مثلت حجر الأساس للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية طيلة ما يقرب من 60 عاما.وصاحب تغير التهديدات تغير بيئة العلاقات الدولية حيث صارت وحدات أخرى غير الدول تمثل تهديدا للأمن العالمي والأمن الأمريكي في الوقت نفسه. تنظيم مثل القاعدة ساهم بدرجة كبيرة في هذا التغير بعدما قام بهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، إضافة لتبنيه القيام بهجمات عديدة في دول أوربية وآسيوية وإفريقية. ولقد تطلب عدم توقع مصادر التهديدات وإمكانية تبلورها في هجوم ينظمه عدد قليل من الأشخاص - إعادة النظر في العقيدة العسكرية الأمريكية لتحدد كيف لها أن تتعامل مع أخطار لا يمكن التنبؤ بها.وبالإضافة إلى الأخطار التي يمكن التنبؤ بها، هناك مخاطر يتوقعها الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون، والتي تتمثل في تهديدات تصدر من الصين أو كوريا الشمالية، أو حدوث حرب جديدة بين العدوين النوويين الهند وباكستان، أو التوترات المتكررة في منطقة الخليج العربي أو منطقة البلقان.

هذا بالإضافة إلى استحداث عدد من المخاطر تتمثل في:

• تحديات أوربية وصينية وهندية لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة على الفضاء.

• تزايد التورط في حروب المدن، ومعارك في مناطق سكانية آهلة في حروب المستقبل.

• تطور حرب المعلومات لكسب مزايا استراتيجية عن طريق استعمالها في معارك القتال أو استعمالها لجمع أسرار اقتصادية مهمة. (248)

وعلاوة على ما سبق تعالت أصوات أمريكية مسئولة مطالبة بضرورة إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث رئيس أركان الجيوش الأمريكية الأميرال مايكل مولن مما أسماه «العسكرة المتزايدة» للسياسة الخارجية لواشنطن، مقترحًا إيجاد مقاربة مدنية للمشاكل الدولية. وقال مولن في كلمة

ألقاها أمام مركز «نيكسون سنتر» للبحوث إبان شهر يناير 2009: «يجب أن نظهر مزيدًا من الإرادة لكسر هذه الحلقة، والاعتراف أن القوات المسلحة لا تشكل بالضرورة الخيار الأفضل للإدارة».

إعادة الاعتبار للقوّة الناعمة:

على غرار ما شهدته الأوساط السياسية والدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة من جدل حامي الوطيس بشأن أهمية القوة العسكرية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسة التدخل العسكري الخارجي عقب الهزيمة المؤلمة في فيتنام قبل ما يناهز ثلاثة عقود - اجتاحت تلك الدوائر والأوساط موجة مشابهة من الجدل حول الأمر ذاته على خلفية الفشل الأمريكي المدوي في أفغانستان ومن بعدها العراق.

فبعد أن بدا جليًا للأمريكيين فشل قوتهم العسكرية الفائقة في تحقيق أهداف سياستهم الخارجية وحسم الصراعات المستمرة التي تخوضها بلادهم، بدءوا يفكرون في وسائل أخرى موازية أكثر فعالية وأقل كلفة تساعدهم على تجنب المزيد من الفشل وتعينهم على بلوغ أهدافهم وتنفيذ استراتيجياتهم الخارجية مع تحسين صورة بلادهم حول العالم في الوقت ذاته،فكان النزوع نحو إصلاح الخلل في ميزان القوة الأمريكي المستثمر خارجيًا، بحيث يتم رد الاعتبار للقوة الناعمة المتمثلة في الحلم الأمريكي المبهر والإنتاج الثقافي الأمريكي والقيم الليبرالية والشعارات البراقة كالديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية الفكر والاعتقاد، وغيرها.فلطالما أمعنت إدارة بوش الابن في تغليب القوة العسكرية على هذا النوع من القوة على أثر اعتقاد المحافظين الجدد بأن القوة العسكرية هي وحدها مفتاح النصر والغلبة، غير مكترثين بتأثير وجدوى القوة الناعمة التي قال عنها وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد حينما سُئِل عنها ذات يوم أنه لا يدري معنى القوة الناعمة أصلاً.(249)

وقد كان من بين الخيارات والبدائل التي طرحها المنظرون الأمريكيون على

إدارة بـوش للتخفيف مـن غُلَوَاء البطش العسكري الفاشل وغير الناجح في تحقـيق أهداف السياسة الخارجيـة الأمريكيـة، والـذي أضـر بسـمعة ومكانـة الولايات المتحدة عالميًّا، ما طرحه المفكر الاستراتيجي الأمريكي **جوزيف ناي** من نظرية «القوة الناعمة أو المرنة».ويعرف ناي القوة المرنة أنها قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة، بدلا من الإجبار،وتتمثل في الثقافـة، القيـم السـياسـية البراقـة، والسياسـات الخارجيـة القائمـة علـى الحـوار والتعـاون والاعتمـاد المتبـادل. ويعتبـر نـاي هـذه الأشياء الجاذبـة هـي الوسـائل الحقيقية لتحقيق النجاح في السياسة العالمية.

وينصـح نـاي الإدارة الأمريكيـة بمضاعفة جـهودها فيمـا يخـص الدبلوماسـية الشعبية؛ فكما سعت الولايات المتحدة إلى الوصول إلى أكبر قوة صلبة، فهي مطالبة الآن ببذل كل ما في وسعها للوصول إلى أكبر قوة مرنة في المستقبل.(250) كما أن استراتيجية الرئيس بوش الابن الحالية خالفت نصيحة الرئيس الأمـريكي الأسـبق «روزفلـت» التـي تقـول: «يجـب التحـدث بمرونـة فـي وقـت الإمساك بالعصا الكبيرة». فقد تحدى بوش - برعونته السياسية- ذلك التقليد السياسي الأمريكي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما كانت استراتيجية «الاحتواء» تقوم على مزيج متكامل يجمع بين القوتين الصلبة والمرنة فيما يعرف «بالقوة الذكية» ؛ الأمر الذي أدى إلى إنهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة بأقل خسائر ممكنة في الأرواح والممتلكات.(251)

غير أن ناي يأخذ على الأمريكيين بعد الحرب الباردة اهتمامهم المفرط بالتوفير فـي الميزانيـة بـدلًا مـن الاسـتثمار فـي القـوة الناعمـة. ففـي عـام 2003 ذكـرت مجموعة استشارية مكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تقرير لها أن الولايات المتحدة تنفق على الدبلوماسية العامة في الدول الإسلامية ما لا يزيد على 150 مليون دولار، وهو مبلغ وصفه التقرير أنه غير لائق إلى حد فاضح. فلقد بلغ إجمالي إنفاق وزارة الخارجية على برامج الدبلوماسية العامة وكل إذاعات أمريكا الدولية ما يزيد بقليل على بليون دولار، وهو تقريبًا المبلغ

نفسه الذي تنفقه بريطانيا أو فرنسا، وهما دولتان تمثلان خُمس حجم أمريكا ولا تزيد ميزانيتا الدفاع لديهما عن 25٪ من ميزانية الدفاع الأمريكية. وبطبيعة الحال، ليس لعاقل أن يقترح على أمريكا أن تنفق على إطلاق الأفكار قدر ما تنفقه على إطلاق القنابل، ولكن من العجيب أن تنفق الولايات المتحدة على القوة العسكرية أربعمائة ضعف ما تنفقه على القوة الناعمة. أي أن الولايات المتحدة إذا أنفقت 1٪ فقط من ميزانيتها العسكرية على القوة الناعمة، فهي بهذا تضاعف إنفاقها الحالي على هذا العنصر الأساسي في الحرب ضد الإرهاب إلى أربعة أمثال. ويؤكد ناي أنه إذا أرادت أمريكا أن تنتصر في الحرب ضد «الإرهاب» وتصحح من صورتها أمام العالم وتستعيد مكانتها وهيبتها بين الأمم، فيتعين على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوة العاتية والقوة الناعمة فيما يمكن أن نسميه بِ» القوة الذكية «. (252)

ويرى منتقدو الاعتماد الأمريكي المفرط على القوة العسكرية أن حرب الأسابيع الأربعة في العراق كانت استعراضًا مبهرًا لقوة أمريكا العسكرية الفائقة التي نجحت في إقصاء صدام حسين. لكنها لم تنجح في جعل أمريكا حصينة ضد «الإرهاب». كما أنها كانت باهظة التكاليف فيما يتعلق بقدرتها على جذب الآخرين بقوتها الناعمة. ففي أعقاب الحرب أظهرت استطلاعات الرأي تدنيًا هائلًا في شعبية الولايات المتحدة حتى في دول مثل بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، التي أيدت حكوماتها تلك الحرب. كما وصلت شعبية أمريكا إلى الحضيض في الدول الإسلامية التي تحتاج إلى دعمها من أجل المساعدة في تعقب «الإرهابيين» والأموال الملوثة والأسلحة الخطيرة.وبعد الفشل الأمريكي في حرب العراق ومن قبلها حرب أفغانستان، بدا لحكماء الإدارة الأمريكية أن القوة الناعمة هي الأخطر والأمضى تأثيرا، لاسيما بعد أن تأكد أن القوة العسكرية تستفز عناصر المقاومة عند الشعوب مثلما تجلى في العراق وأفغانستان، فقد حضرت الولايات المتحدة بالقوة العسكرية لذلك استفزت جهاز المناعة لدى الأفغان والعراقيين فكانت هذه المقاومة الجبارة التي وحلت وجه أمريكا وجعلتها تغوص في مستنقعين لا أمل في الخروج منهما بسلام.

لذلك عمدت إلى استخدام القوة الناعمة محاولة ترميم عجز القوة الخشنة وفشلها. فسعت في أفغانستان إلى تغريب هذا البلد وأمركته ونشر العلمانية في ربوعه بذريعة تحديثه وتخليصه من براثن الإرهاب والتطرف والقوى الظلامية التي ألقت به في نفق مظلم من التخلف والفقر والتسلط وقمع المرأة. وفي العراق عمد الأمريكيون إلى استخدام القوة الناعمة أيضًا، ممثلة في إنشاء منظمات مجتمع مدني وتمكين النساء على الطريقة الغربية وإقامة دورات تأهيلية لهن في البحر الميت.هذا إلى جانب تطبيق برنامج «وايرد إنترناشيونال» الذي ابتكره في العام 1997 البروفيسور غاري سيلنو أستاذ علم الاتصالات بجامعة الولاية في مدينة سان فرانسيسكو، وهذا البرنامج يختص بتنمية مهارات الأطباء العراقيين عبر إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات ومكتبات وربط مراكز كثيرة في العالم عبر شبكة الإنترنت، وقد أنشأ البروفيسور سيلنو مراكز للمعلومات الطبية في 97 دولة نامية موزعة على أربع قارات، منها 39 مركزا في العراق وحده. ويهدف هذا البرنامج، حسبما أكد سيلنو في كلمته خلال حفل غداء أقيم تحت رعاية رابطة أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المتقاعدين يوم 28 فبراير2007، إلى تسخير ما وصفه ب «القوة الناعمة» لتكنولوجيا المعلومات الأمريكية بغية المساعدة في تغيير العالم نحو الأفضل بدلا من القوة العسكرية.

وهذا البرنامج يعد استكمالا لمسيرة أمريكية وغربية للسيطرة على العالم الثالث من خلال القوة الناعمة، فمنذ البدء كانت العربة الإمبريالية ترويكا يجرها الطبيب والمبشر والعسكري، ونتج عن هذه الثلاثية ثلاثية إمبريالية أخرى هي المدرسة أو الكنيسة وهما شيء واحد، والمشفى والقاعدة العسكرية. وكان التناغم بين عمل هذا الثلاثي قائمًا طوال تجربة غزو العالم واستعماره، فمرة يبدأ الأمر بتقديم الطبيب والمشفى، وفي مكان آخر تقديم المبشر ومدرسته أو كنيسته، وفي حالات أخرى يأتي العسكري أولًا فتحل القاعدة العسكرية، وفي أحيان كثيرة كان الطبيب نفسه هو المبشر الديني، فاندمجت

المدرسة أو الكنيسة مع المشفى. وفي مرات أخرى كان الطبيب ضابطًا عسكريًا وهو ما وضح جليًا في المشاهد الدعائية التي بثتها القنوات الأمريكية عند دخول قواتها الغازية الأراضي العراقية فشاهدنا أفلامًا عن الطبيب العسكري الذي يرتجل مستوصفًا ميدانيًا ليعالج أطفال القرية العراقيين... وفي كل الحالات تبقى الترويكا قائمة. العسكري يسمى القوة الخشنة والمبشر والطبيب يسميان القوة الناعمة.(253)

كذلك يرى مروجو نظرية القوة الناعمة أن تلك القوة ستكون الأكثر فاعلية والأمضى أثرا في محاربة ما يسمى غربيا ب «الإرهاب الإسلامي» حيث يعتبر الغرب أن الحرب ضد «الإرهاب» ليست صدامًا بين الحضارات؛ الإسلام في مواجهة الغرب بل يعتبرونها حربًا أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المتطرفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم والأغلبية من المعتدلين الذين يبتغون توفير فرص العمل، التعليم، الرعاية الصحية، والحداثة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النصر لأمريكا ما لم يهزم المتشددون الوهابيون على أيدي المعتدلين الذين يجب أن تدعمهم واشنطن بالمال والسلاح ومن خلال القوة الناعمة. فإذا كانت قوة أمريكا الناعمة لن تنجح في اجتذاب أسامة بن لادن والمتطرفين،فإن القوة العاتية هي الجديرة بالتعامل معهم، لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد.

وفي هذا السياق أيضًا، وفي تقريرها الصادر يوم 26 مارس 2007، أوردت مؤسسة راند الأمريكية تقريرا بعنوان « بناء شبكات مسلمة معتدلة» تناشد فيه صانع القرار الأمريكي استخدام نفس آليات ووسائل الحرب الباردة غير العسكرية في مواجهة الإسلام والمسلمين عساها تفلح في الانتصار عليهم مثلما أفلحت من قبل في إسقاط الشيوعية ودحر الاتحاد السوفييتي السابق (254).فالتقرير يدعو صانع القرار الأمريكي إلى التخلي عن المواجهة المباشرة مع العالم الإسلامي من خلال القوة الصلبة ونقل الصراع إلى داخل المسلمين

بعضهم البعض حتى لا يظهر أنه صراع بين الإسلام والغرب، (255)وذلك من خلال تجنيد وكلاء مسلمين «معتدلين «من داخل العالم المسلم يحاربون المسلمين المتشددين أو «الوهابيين» فكريا وسياسيًّا نيابة عن الغرب، وهذا ما أكد عليه مؤلفو التقرير في مؤتمر صحفي عقب صدوره. (256)

وفي العام 2002 وخلال كتابه «مفارقة القوة الأمريكية»، طرح جوزيف ناي أن أساس القوة آخذ في الابتعاد عن التأكيد على القوة العسكرية بسبب أن الأسلحة النووية مدمرة وفتاكة ومكلفة بحيث لا يمكن استخدامها إلا في الحالات القصوى، وبسبب أيضًا أن تنامي الخصوصيات الثقافية الذاتيات القومية يجعل من الصعب السيطرة الكاملة عليها، ففي القرن التاسع عشر حكمت بريطانيا الهند بقوة استعمارية قليلة العدد مقارنة بتعداد الهند الضخم، أما اليوم فإنه من الصعب بمكان تكرار النموذج الاستعماري التاريخي. يضاف إلى ماسبق التغير الاجتماعي داخل القوى العظمى، فمجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركز على سياسة الرفاهية الاجتماعية لشعوبها، وتوسيع نطاق مصالحها الاقتصادية ومن ثم تولدت ثقافة لديها بنبذ استخدام القوة العسكرية إلا عند الضرورة القصوى.

وفي ضوء ذلك يقول ناي أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تظل قوية، فعليها أن تهتم بالإضافة إلى القوتين العسكرية والاقتصادية اللتين يعدهما معا مثالين على القوة الصلبة HardPower، والتي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين قسرا، بما أسماه القوة الناعمة Soft Power؛ أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت بدون اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، وتمارس القوة الناعمة من خلال التأثير على الآخرين بالثقافة والإعجاب بالقيم والنماذج التي يتم الترويج لها، وتقديم إغراءات متنوعة.

وفي السياق ذاته أيضًا،وفي إطار انشغال العقل الأمريكي الدائم بالنقد الذاتي والبحث عن سبل لصيانة الهيمنة الأمريكية على العالم،شكل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS، وهو أحد أهم المراكز البحثية الأمريكية، لجنة

في العام2006 باسم القوة الذكية Smart Power تحت إشراف جوزيف ناي وريتشارد أرميتاج ومعهم مجموعة من أهم العقول الأمريكية،والتي أصدرت تقريرها الختامي الذي أوصت فيه الإدارة الأمريكية المقبلة، والتي ستأتي للبيت الأبيض العام 2008، بغض النظر عن هوية أعضائها، بأهمية العمل بما أسمته القوة الذكية. ويعد ما تضمنه التقرير مهما للغاية؛ لأنه يشكل رؤية مستقبلية للمنهجية وللكيفية التي لابد من الاسترشاد بهما من أجل استمرارية الدور الأمريكي الكوني.ويطرح هذا التقرير تعريفا للقوة الذكية خلاصته أنها محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية؛ أي القوة الصلبة، وبين قدرة أمريكا على التأثير من خلال وسائل الجذب المتنوعة؛ أي القوة الناعمة، وبهذه القوة الذكية يمكن مواجهة التحديات الكونية المتزايدة. ويشير التقرير إلى ضرورة التركيز على خمسة محاور أساسية لجعل القوة الذكية فاعلة، وذلك كما يلي:

- إنعاش التحالفات والشركاء والمؤسسات التي تخدم المصالح الأمريكية وتعين الأمريكيين على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

- تنشيط الدور التنموي للسياسة الخارجية الأمريكية بما يمكنها من تلبية طموحات الناس حول العالم، على أن يتم التركيز على ملف الصحة العامة.

- استمالة شعوب العالم إلى جانب الولايات المتحدة من خلال ما يعرف بالدبلوماسية الشعبية، وذلك بوضع خطط طويلة الأمد لتوثيق العلاقات بين الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى مع التركيز على فئة الشباب.

- الاستمرار في دعم الاقتصاد العالمي من أجل الخير والنمو، وضمان امتداد مزايا التجارة الحرة للمهمشين سواء في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو خارجها.

- ضرورة أن تعمل أمريكا - من واقع قيادتها للعالم ودورها الريادي - على تأسيس إجماع كوني وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التغيرات المناخية

وتأمين الطاقة.ويذكر التقرير أن تنفيذ استراتيجية القوة الذكية سيحتاج أولًا إلى إعادة تقييم أداء الحكومة الأمريكية من حيث تنظيمها والتنسيق بين الأطراف المختلفة داخلها وميزانيتها العامة.

ومن جهة أخرى رصد التقرير عشرة تحديات دعت إلى التعاطي معها وتذليلها كيلا تتمكن من إعاقة القوة الذكية وهي كالتالي :

الأول، ضعف القدرة على التناوب بين الجهات المختلفة على إعداد التخطيط الاستراتيجي الخاص بالقوة الذكية، والموازنة بين البرامج المطلوب تنفيذها والموارد المتاحة.

الثاني، غياب التكامل بين العديد من البرامج التي تصنف في عداد القوة الناعمة مثل: المساعدات التنموية والإنسانية، والتبادل الثقافي والتعليمي، بحيث تصب كلها فيما يخدم السياسات الأمريكية.

الثالث، عدم الاستثمار الأمثل في الكيانات ذات الطابع المدني لتولي المهام المطلوبة.

الرابع، على الرغم من القدرة العالية لوزارة الدفاع والإدارات العسكرية المختلفة
على التوظيف الأمثل للموارد في أوقات الطوارئ والأزمات، فإن هناك حاجة إلى أن تستفيد الكيانات المدنية من هذه الخبرة لتكون مستعدة لأداء مهام عديدة.

الخامس، تقليدية العمل الدبلوماسي، والذي يجب أن يأخذ بوسائلَ جديدةٍ تمكنه من جعل الدبلوماسية الشعبية أكثر فاعلية بالذهاب إلى أبعد من القنوات التقليدية للحصول على المعلومات وبدراسة الاحتياجات الحقيقية للقطاعات المتنوعة في المجتمعات المختلفة.

السادس، إن التقدم في مجال الاتصالات قد جعل من الممكن الاكتفاء بإدارة القوة الأمريكية من مركز القيادة في واشنطن وإهمال وجود قيادات ميدانية

قادرة على اتخاذ القرارات على أرض الواقع.

السابع، بالرغم من أن وزارة الدفاع قد قسمت العالم إلى مناطق إقليمية أو مناطق حيوية، وقد شرحنا ذلك بإسهاب في كتابنا (الإمبراطورية الأمريكية)، وسلمت كل منطقة إلى قائد ونظمت الأمور بشكل متميز، فإن هذا لم يحدث في إطار المنظمات المدنية الأمريكية العاملة حول العالم، حيث تفتقد إلى هذه الهيكلية التنظيمية.

الثامن، أفضى إلحاح التصدي لما هو آت إلى إصابة كل عمليات مراكز القيادة في واشنطن.

التاسع، الحاجة إلى أن يتبني كل من الكونجرس والسلطة التنفيذية. فهمًا يُمَكِّنُ
من تفعيل القوة الذكية لأمريكا، بدلا من ترصد كل جهة للأخرى.

العاشر، لأن كثيرا من الرصيد الخاص للقوة الناعمة يتم في إطار القطاع الخاص، فإن الحاجة تبدو ملحة إلى أن تقوم الحكومة بالتنسيق بين الجهات المختلفة.

ويرى التقرير أنه بمواجهة هذه التحديات العشرة يمكن أن يكون للقوة الأمريكية الذكية دور ملموس في الإبقاء على قيادة أمريكا للعالم وإطالة عمر هيمنتها.(257)

كانت تلك هي الخلاصة التي انتهت إليها اللجنة الحزبية الثنائية التي اشترك في رئاستها أخيرًا مع ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية السابق في إدارة بوش. ولقد تألفت لجنة «القوة الذكية»، التي شكلها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، من أعضاء جمهوريين وديموقراطيين في الكونغرس الأمريكي، وسفراء سابقين، وضباط عسكريين متقاعدين، ورؤساء منظمات غير ساعية إلى الربح.

ولقد توصلت أعمال اللجنة أيضًا إلى نتيجة مفادها أن الصورة الأمريكية

والنفوذ الأمريكي قد انحدرا في غضون السنوات الأخيرة، وأن الولايات المتحدة لابد أن تتحول من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل.وتوخيا لهذا المقصد دعا وزير الدفاع روبرت غيتس حكومة الولايات المتحدة أخيرًا إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوة الناعمة، بما في ذلك الدبلوماسية، والمساعدات الاقتصادية، والاتصالات؛ وذلك لأن المؤسسة العسكرية وحدها غير قادرة على الدفاع عن المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم. كما أشار غيتس إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري يبلغ ما يقرب من نصف تريليون دولار أمريكي سنويًا، مقارنة بميزانية وزارة الخارجية التي لا تتجاوز 36 مليار دولار. ولقد أقر أنه من الغريب أن يلتمس وزير الدفاع من حكومته تخصيص المزيد من الموارد لوزارة الخارجية، وعزا ذلك إلى أن العالم لا يعيش زمنًا طبيعيًا.فإذا كانت القوة الذكية تتلخص في القدرة على الجمع بين القوة الصارمة وقوة الجذب الناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة،فإن الولايات المتحدة كانت ناجحة في التوصل إلى هذه التركيبة أثناء الحرب الباردة؛ وفي أوقات أقرب إلى يومنا هذا، بيد أن السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة اليوم أصبحت تميل إلى الإفراط في الاعتماد على القوة الصارمة، وذلك لأنها تمثل أكثر مصادر القوة الأمريكية مباشرة ووضوحًا.

ويرى غيتس أنه رغم أن وزارة الدفاع تمثل الذراع الأفضل تدريبًا والأوفر موردًا، فإننا لابد أن نعترف بوجود حدود لما يمكن إنجازه من خلال القوة الصارمة وحدها. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني كلها غايات لن تتأتى ولن تتحقق تحت تهديد السلاح. لا نستطيع أن ننكر أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بقدرة هائلة فيما يتصل بالعمليات العسكرية، ولكن الارتكان إلى وزارة الدفاع في كل الأمور بدعوى قدرتها على إنجاز الأمور، لابد أن يؤدي إلى تكوين صورة سيئة لسياسة خارجية أمريكية مبالغ في عسكرتها.

و أقرت لجنة القوة الناعمة أن الحكومة الأمريكية كثيرًا ما تهمل الجهود

الدبلوماسية والمساعدات الخارجية أو تقتر في تمويلهما، ويرجع بعضهم السبب وراء ذلك إلى صعوبة إظهار تأثير هذين العاملين على المدى القريب في التحديات الحرجة. فضلًا عن ذلك فإن استخدام القوة الناعمة ليس بالأمر السهل؛ لأن العديد من مصادر القوة الناعمة الأمريكية تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الأمريكية، أو بمعنى أدق في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي التحالفات الثنائية، والمؤسسات التعددية، والاتصالات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية تعاني الانقسام والتشتت، ولا توجد آلية وافية لتنمية وتمويل استراتيجية القوة الذكية.(258)

واعتبرت أن التأثيرات التي خلفتها الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت سببًا في انحراف الأمريكيين عن المسار الصحيح، فمنذ الصدمة التي أصابت البلاد في أعقاب تلك الهجمات أصبحت الولايات المتحدة تصدر الخوف والغضب بدلًا من القيم التقليدية المتمثلة في الأمل والتفاؤل، بل لقد تحول خليج غوانتانامو إلى رمز عالمي أقوى من تمثال الحرية.(259)

ولقد أوصت لجنة القوة الذكية بتركيز السياسة الخارجية الأمريكية على خمس مناطق حرجة هي على وجه التحديد:

• استعادة دور التحالفات، والشراكات، والمؤسسات التعددية التي انزلق أغلبها إلى الفوضى في الأعوام الأخيرة بسبب التوجهات الأحادية.

• إعلاء دور التنمية الاقتصادية لمساعدة الولايات المتحدة في التوفيق بين مصالحها ومصالح الشعوب الأخرى في أنحاء العالم كلها، بداية بمبادرة كبرى تُعنى بتنمية الصحة العامة على مستوى العالم.

• الاستثمار في الدبلوماسية العامة التي تركز بصورة أقل على الأضواء الإعلامية وتهتم بالاتصالات المباشرة والتعليم، وأشكال التبادل المختلفة التي تضم المجتمع المدني وتستهدف الشباب بصورة خاصة.

• مقاومة النزوع إلى فرض إجراءات حمائية ودعم المشاركة المستمرة في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يشكل أهمية كبرى للنمو والرخاء في الداخل والخارج، مع الحرص على إشراك أولئك الذين تُرِكوا وراء الركب بسبب التغيرات التي أحدثها الاقتصاد الدولي المفتوح.

• العمل على إيجاد وتشكيل الإجماع العالمي وتنمية التقنيات الإبداعية اللازمة للتعامل مع التحديات العالمية المتصاعدة الأهمية في مجالي أمن الطاقة وتغير المناخ.(260)

وترى اللجنة أن تطبيق هذه الاستراتيجية المعتمدة على القوة الذكية يتطلب إعادة التقييم استراتيجيًّا لكيفية تنظيم وتنسيق وتمويل الحكومة الأمريكية، ويتعين على الرئيس القادم أن يفكر في عدد من الحلول الإبداعية القادرة على تعظيم قدرة الإدارة الأمريكية على تنظيم نفسها وإحراز النجاح، بما في ذلك تعيين مجموعة من كبار المسئولين القادرين على الوصل بين الهيئات المختلفة للإدارة بهدف موازنة الموارد على نحو أفضل.كل هذا يتطلب قدرًا لا يستهان به من الإبداع والابتكار، ولكن الولايات المتحدة كانت في الماضي قوة ذكية، وتستطيع أن تتحول إلى قوة ذكية من جديد.(261)

وفي ذات الإطار،وبدعم من مؤسسة ستار (Star Foundation)، دشن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) مشروع القوة الذكية (Smart Power) الذي يهدف إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة القادمة على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard power)، ومن ثم الدخول في حوار قومي حول السبيل الأمثل لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية على هذا النحو؛ من أجل تحقيق المصلحة والأمن القومي الأمريكيين.وقد دعا المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمت أعضاء من الإدارة الأمريكية الحالية، وأعضاء من المكتب الانتخابي، والجيش، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وأكاديميين، وكذلك أفراد من القطاع الخاص، وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2007؛ لتطوير مخطط تفصيلي

لإنعاش القيادة الأمريكية الإلهامية على أساس مجموعة من الأبحاث والدراسات أعدها خبراء بالمركز، والتي تمخض عنها توصيات لتقوية مكانة وتأثير الولايات المتحدة عالميًّا.وقد أصدرت اللجنة تقريرها عن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة بعنوان «التوقع العالمي لتحديات الأمن العليا لعام 2008» «Global Forecast the top Security Challenges of 2008»، وتقرير آخر عن القوة الذكية كسياسة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالميًّا بعنوان «القوة الذكية، أمن أكثر لأمريكا» «Smarter More Secure America» بهدف تشكيل النقاش السياسي أثناء الحملات الانتخابية للمرشحين للفوز بالمكتب البيضاوي، وكذلك النقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دوليًّا ومواجهه التحديات التي تحدث عنها التقرير الأول.

وقد ترأس هذا المشروع والاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان؛ الأولى لها خبرة بالجانب العملي التطبيقي بالمشاركة في إدارات سابقة، والثانية ذات خلفية أكاديمية مع العمل والمشاركة في العمل الحكومي. وهما:-

الأولى، ريتشارد أرميتاج (Richard L. Armitage) الذي تولى العديد من المناصب، فعندما رشح رونالد ريغان نفسه للرئاسة انضم إليه أرميتاج بصفته مستشارًا في السياسة الخارجية منذ عام 1981 حتى 1983، وتسلم منصب النائب المساعد لوزير الدفاع في شرق آسيا وشئون المحيط الهادي، ومنذ عام 1983 حتى 1989 عمل مساعدًا لوزير الدفاع لشئون الأمن الدولي، وفي عام 1992 عينه الرئيس بوش الأب نائبًا لوزير الدفاع في مكتب شئون الأمن الدولي، وتولى عام 2001 منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، وقدم أرميتاج استقالته من منصبه في نوفمبر 2004 في وقت واحد مع وزير الخارجية المستقيل «كولن باول»، ورئيس مركز «أرميتاج الدولي» «Armitage International» www.armitageinternational.com الذي أسسه في 2005 بعد خروجه من الإدارة الأمريكية، والمعني بتنمية التجارة الدولية والتخطيط الاستراتيجي وحل المشكلات.

وأما الثانية، جوزيف ناي (Joseph S. Nye): وهو أستاذ بجامعة هارفارد، والعميد السابق لكلية كيندي للعلوم الحكومية بها «Kennedy School of Government» وقد شغل في الفترة من 1993 إلى 1994 منصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية، وفي الفترة من 1994 إلى 1995 مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي. ومؤلف كتاب (تناقض القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي بمفردها).

والقوة الذكية (Smart Power) عندهما تعنى الدمج بين القوة الصلبة (Hard Power) المتمثلة في زيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والقوة الناعمة (Soft Power)، والتي تتمثل في استثمار المكانة الأمريكية وجاذبيتها عالميًّا في التأثير. ومن وجهة نظر هذين الخبيرين ستمكن هذه القوة الذكية الولايات المتحدة من التعامل مع التحديات العالمية على نحو أفضل، حيث هناك العديد من التحديات التي تواجهها واشنطن ليست عسكرية الطابع كصعود الصين، والتي هي حسب الخبيرين، تبني محطتي كهرباء، تدار بالفحم، كل أسبوع، فالقوة العسكرية لن تفيد في التعامل مع تحديات من هذا النوع، ولكن التكنولوجيا الأمريكية المتطورة من الممكن أن تجعل الفحم الصيني نظيفا، والذي سيصب في حماية البيئة وفتح أسواق جديدة أمام الصناعات الأمريكية. وهو ما أكد عليه وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» «Robert M. Gates» في خطابه في 26 نوفمبر الماضي2007، حيث قال «إن القادة الأمريكيين أدركوا أن طبيعة الصراعات تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية غير العسكرية».

و يؤكد الخبيران على أنه لابد للولايات المتحدة من عملية الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والصلبة حيال التعامل مع القضايا الدولية لاسيما أن السنوات الست الماضية توضح أن القوة العسكرية لا تستطيع حماية الأهداف القومية على المدى الطويل،كما تشي الخبرة التاريخية أن واشنطن نجحت في الدمج بين هاتين القوتين في سياستها الخارجية وكان ذلك في الحرب العالمية

الثانية حيث اعتمدت على القوة المسلحة في القضاء على أعدائها، فضلًا عن، القـوة الناعمـة لإعـادة بنـاء اليـابان وأوربـا عـن طـريق خطـة مارشـال وبنـاء المؤسسات والقيم التي كانت الأساس الذي قام عليه النظام الدولي الجديد بعد تلك الحرب.

ويـرى نـاي وأرميتـاج أن المعيار الرئيس للحكم علـى الرئيس المقبل للولايـات المتحدة وتقويم أدائه سيكون، من وجهة نظرهما، مدى قدرته على تبني نهج القوة الذكية الأمريكية؛ إذ سوف يقع على عاتقه انتهاج سياسة خارجية حكيمة تستطيع تحقيق التوازن بين الطموح الأمريكي في حماية الأراضي الأمريكية والعقلية الدولية الحكيمة للخروج من العراق والنجاح في محاربة الإرهاب. إذ سوف تتاح للرئيس الأمريكي المقبل فرصة في بداية عام 2009 لتقديم رؤيته لأمريكا الآمنة والذكية من خلال منظوره للقوة الذكية التي يجب أن تركن إليها أمريكا في الفترة القادمة، فضلًا عن إعادة اكتشاف العظمة الأمريكية كمصدر للأفكار والحلول العملية في كل أنحاء العالم الذي سيستمع إلى كلماته وأفعاله، واللتين ستشكلان الطريقة التي ستتعامل بها واشنطن مع التحديات العالمية لعام 2009 وما بعده. ويؤكدان أيضًا أن الولايات المتحدة يجب أن تكون القوية الأذكى في العالم بإعادة الاهتمام بما يخدم الصالح العالمي عن طريق تزويد الأفـراد والحكومـات بمـا يحتـاجون إليـه، والـذي لا يحـدث فـي غيـاب القيـادة الأمريكيـة، حـيث إن خـدمة الصـالح العـالمي ستساعد واشنطن على تحقيق توافق بين قوتها الهائلة ومصالح وقيم وتطلعات العالم، ولا يعد ذلك من وجهة نظرهما عملا خيرا، وإنما سياسة خارجية براجماتية وفاعلة.

ولاسـتعادة مكانـة الولايـات المتحـدة عـالميًّا فإنهما يريـان فـي مقال نشر لهما بصحيفة «واشنطن بوست» «Washington Post» في التاسع من ديسمبر2007 والمعنـون ب «قـف عـن الجنـون أمريكـا أصبحـت ذكيـة» «Stop Getting Mad America Get Smart» أن عليها التركيز على خمسة أشياء أساسية هي:

- إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة

مصادر الخطر المتعددة، وعدم الحاجة إلى بناء إجماع من البداية عند مواجهة كل تحدٍ جديد.

- أن يكون هناك اهتمام على مستوى الإدارات الأمريكية بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملاً وتوحدًا، والذي يربط المصالح الأمريكية مع تطلعات الأفراد في كافة أنحاء العالم، والذي يبدأ بالاهتمام بالصحة العالمية.

- إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج؛ لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج «فولبرايت» «Fulbright Program».

- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتفاوض حول مناطق التجارة الحرة مع دول منظمة التجارة العالمية الراغبة في التحرك تجاه تحرير التجارة، استنادًا إلى القاعدة الدولية، وتوسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تلحق بركب العولمة.

- احتفاظ الولايات المتحدة بموقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة بالاستثمار أكثر في التقنية والإبداع.

- وحسب أرميتاج وناي يتطلب احتفاظ الولايات المتحدة بريادتها للعالم في القرن الحادي والعشرين التزامًا أمريكيًّا بخدمة الصالح العالمي. (262)

ترويض القوى الدولية الصاعدة بدلاً من استعدائها

ثمة من يرى داخل دوائر صنع القرار الأمريكية أن استخدام القوة الذكية وتوخي الهيمنة الرضائية، واللتين من خلالهما يمكن إطالة أمد الهيمنة الأمريكية على العالم وريادته، لن يتأتى قبل أن تتخذ واشنطن خطوة جريئة ومهمة تتمثل في التخلي عن سياسة استعداء القوى الدولية القائمة أو الصاعدة، لاسيما المنافسة منها، كروسيا، الصين وبعض دول ما يسمى أمريكيًّا

بأوربا القديمة كفرنسا وألمانيا،فضلًا عن معظم دول العالم الإسلامي، بما يساعد على تجنب خلق جبهات للصراع لا داعي لها مع تلك القوى على نحو يستنزف الولايات المتحدة وينال من قدرتها على الاحتفاظ بريادتها للعالم كما يقلص من فرص إطالة زمن هيمنتها عليه.

ولما كانت بعض الدوائر الأمنية والاستخباراتية الأمريكية قد عمدت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق إلى البحث عن عدو بديل توجه إليه الولايات المتحدة طاقاتها الصراعية وأدواتها القتالية التي كانت مصوبة تجاه ذلك العدو البائد فيما غدت معطلة وعديمة القيمة بعد ذلك، فقد وجهت شيئا من اهتمامها واتهاماتها ناحية العالم الإسلامي فيما خصت الصين بنصيب الأسد من هذين الأمرين، حتى صارت الصين فى نظر الرأي العام الأمريكي هي العدو الجديد البديل أو الخطر الأصفر الذي بات يحل محل الخطر الأحمر الشيوعي السوفييتي، بل الأدهى من ذلك أن أجنحة مهمة داخل دوائر صنع القرار الأمريكي طفقت تتعاطى مع الصين بوصفها التهديد الأول والأكبر والمباشر للحضارة الأمريكية ولهيمنة واشنطن على العالم خلال الحقبة المقبلة. الأمر الذي كان له بالغ الأثر على العلاقات الأمريكية الصينية، حيث هوى بها إلى مستنقع موحش من انعدام الثقة وسوء الفهم المتبادلين حتى يومنا هذا، وهو الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية في القارة الآسيوية والعالم أجمع ضررًا بليغًا.

وقد سبق وأن حذَّر مسئولون وخبراء أمريكيون عديدون من خطورة ذلك النهج الاستعدائي الأمريكي للصين ومن تداعياته السلبية على السياسة الخارجية والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وطالبوا الإدارة الأمريكية بضرورة العمل على مد جسور التفاهم والتنسيق مع الصين وترويضها بغية ترشيد توجهاتها العالمية والإقليمية وتقنين تطلعاتها الاستراتيجية على النحو الذي يعظم مكاسب الولايات المتحدة ويحمي مصالحها ومشاريعها في القارة الآسيوية وغيرها من بقاع العالم المختلفة، بدلا من تصعيد التوتر مع الصين

والدخول في مواجهات مباشرة وغير مباشرة معها ربما تستنزف الولايات المتحدة وتعرقل خطاها الرامية إلى تعزيز الإمكانات الأمريكية التي تؤهل واشنطن للهيمنة على العالم وريادته.

وفي السياق، ينصح الخبير الاستراتيجي الأمريكي سونج بوم آهن،في كتابه المعنون «الصين كرقم واحد» الإدارة الأمريكية ببلورة صيغة أفضل للعلاقات مع الصين تقوم على الوفاق والتفاهم معها بدلا من استعدائها وتصويرها على أنها المنافس المقبل للولايات المتحدة، والذي يستوجب حشد الطاقات والحلفاء لمواجهته، ويطالب الأمريكيين بالتخلي عن استراتيجيات الحرب الباردة التي انقضت أيامها في التعاطي مع الصين، ذلك أن الواقعية السياسية توجب أن ينظر الأمريكيون إلى الصين ومستقبلها كما هو قائم فعلًا وليس كما يتمناه الأمريكيون أن يكون. فتوقع احتواء الصين أو إشغالها من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحسب الأهواء ومن دون عواقب خطيرة - أمر غير واقعي. لذا يجب على الأمريكيين أن يتخلوا إلى الأبد عن جدلية إما «مع الصين» أو «ضدها»، لاسيما وأن استعداء الولايات المتحدة للصين ورسمها كعدو، سيفضي إلى حالة مدمرة تكون أشبه بالنبوءة التي تتحقق ذاتيًا.وبناء عليه، يرى سونج في التفاهم والوفاق مع الصين مصلحة حقيقية للولايات المتحدة في القارة الآسيوية والعالم أجمع.

ويسوق سونج عددًا من الأسانيد لهذا الطرح على النحو التالي:

- إن إمكانية تمركز شرق آسيا حول صين قوية ليس بالأمر الكارثي كما يرى البعض في الولايات المتحدة، كما أن المخاوف من تعرض المصالح الاستراتيجية الأمريكية للخطر في القارة الآسيوية، إذا ما هيمنت الصين عليها، لا أساس لها على الأغلب وربما تكون خطيرة. والحقيقة، أنه من مصلحة أمريكا القومية أن تتفاهم مع قيادة الصين التاريخية في المنطقة وأن تتبنى مشروع إرساء علاقة إيجابية تسهل على الصين قيامها بدور بناء. أما البديل؛ أي المجابهة مع الصين، فسيرسم مسارًا خطرًا للولايات المتحدة مستقبلا.

- إن ظهور الصين من جديد كقوة عالمية سيعيد شرق آسيا إلى نظام يشبه النظام التقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الأمريكي، سيتطلب ذلك إعادة تقييم الأدوار والمصالح والسياسات في العقود المقبلة. ولإرساء الأساس لدور أمريكي إيجابي في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين ومابعده - تحتاج الولايات المتحدة لمراجعة وإعادة التفكير في سياستها، ليس فقط تجاه الصين بل تجاه تايوان والكوريتين واليابان أيضًا،خصوصًا أن هذه الدول ليست مستعدة تحت أي ضغط للدخول في مواجهة مع الصين رغم علاقاتها التحالفية الوثيقة مع الولايات المتحدة.(263)

- إن الولايات المتحدة قد أخطأت في سياساتها حيال شرق آسيا فيما مضى وعليها ألا تعيد الكرة ثانية هذه الأيام، فالحرب الأهلية الصينية التي أقامت الصين الحديثة في عام 1949م كانت تمثل تحديًا رئيسيًا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية،بعد إذ مثلت «الخطر الشيوعي» على مقياس واسع، ومثلت بداية الحرب الباردة في آسيا التي أودت بالملايين من أرواح الآسيويين وأكثر من مئة ألف من أرواح الأمريكيين. وإن سجل الحرب الباردة الأمريكي في شرق آسيا ملطخ بالإخفاقات السياسية الشديدة في الصين وفيتنام،حيث ساندت الولايات المتحدة ما تبين في النهاية أنها الأطراف الخاسرة. وفي كوريا وافقت الولايات المتحدة على التقسيم المبدئي لشبه الجزيزة لكنها بعد ذلك أخفقت في حماية كوريا الجنوبية بعدم ضمها إلى التزامات أمريكا الأمنية في آسيا. وبنظرة إلى الوراء، نرى أن الأحداث والقرارات المبكرة التي أدت إلى الحرب الباردة المدمرة في شرق آسيا لاتزال تشكل أساس دور أمريكا الحالي في المنطقة. والولايات المتحدة مقدر لها أن تكرر النواحي المأساوية لتاريخها في شرق آسيا ما لم تغير سياستها لتعكس الأحداث والتطورات العظمى التي تتكشف في المنطقة. ويرى سونج أن الصدارة ستكون للصين في شرق آسيا، ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تتعلم كيفية التعايش مع تلك المنطقة والازدهار فيها.كما أن مدخل سياسة الولايات المتحدة الخارجية التقليدي

القائم على التحالفات الثنائية التي تهدف إلى عزل الصين لن ينجح وفي الحقيقة قد يؤدي هذا المدخل إلى كارثة بالنسبة للولايات المتحدة.

- في العلاقات الدولية، تعتبر طريقة فهم وتأويل النوايا أكثر أهمية من النوايا نفسها.ويعتقد سونج أن هناك فجوة تتعلق بالتصورات والفهم تفصل بين الولايات المتحدة والصين. فعلى الرغم من أن سياسة الولايات المتحدة الحالية نحو الصين يمكن أن توسم بأنها دفاعية ومعتدلة، فإن الصينيين يرونها ضارة وخبيثة واستعدائية.فمحاولات الولايات المتحدة لحث الصينيين وإغرائهم ليلعبوا وَفق القواعد الأمريكية، خصوصًا فيما يتصل بالتعاطي مع تايوان، تعتبر في نظر بكين تدخلًا أمريكيًا ومحاولة لوضع العوائق في طريق تقدم الصين. وكلما ازدادت محاولات الولايات المتحدة إقناع الصين بمشروعية هذه السياسات ازداد اقتناع الصين بعكس ذلك.وقد تجلت وتنامت هذه الحالة من سوء الفهم المتبادل في عدة مواضع أهمها:قصف الولايات المتحدة السفارة الصينية في بلغراد أثناء حرب الناتو الجوية في كوسوفو في العام 1999م، ثم حادثة طائرة التجسس في جزيرة هاينان بعدها بسنوات وما تلا هاتين الحادثتين من تباعد ديبلوماسي بين بكين وواشنطن.

- ستكون الصين مركز ثقل القارة الآسيوية وستتوقف بيئة أمن المنطقة المستقبلية إلى حد بعيد على السلوك الصيني والفهم الذي يشكله جيرانها لنواياها،كما سوف تحدد علاقة أمريكا المتطورة مع الصين إلى حد بعيد مسار وطبيعة دور الصين المتصاعد، فإذا حقق الصينيون التفوق بعد كفاح طويل حول السيادة مع الولايات المتحدة، فإن سلطتها الفائقة ستكون على الأرجح قاسية ومدمرة وقائمة على القوة العسكرية، ولكن إذا تحقق التفوق الصيني في ظل علاقة صينية أمريكية إيجابية، فمن المرجح عندها أن تكون الصين قوة إقليمية معتدلة أو حتى خيرة. ومرة ثانية ستتكيف الدول الإقليمية مع واقع العيش ضمن شرق آسيا تسيطر عليه الصين وسيتعزز دور الولايات المتحدة في المنطقة، وفي تلك الحالة من المرجح أن نرى نظامًا إقليميا

تسيطر عليه الصين وليس عرضة للنفوذ والإكراه الأمريكي بل إنه سيكون نظامًا مفتوحًا على المشاركة والتجارة الأمريكيتين.

- يفند سونج الطروحات التي تتجه لاستعداء الصين استنادًا لميولها الشريرة، لاسيما الفرضية المستخلصة في معظم السيناريوهات الأمريكية، والتي مؤداهاأن الصين تشكل تهديدًا لجيرانها وللولايات المتحدة، ويتساءل: ماذا لو تصرفت الصين كدولة مسيطرة خيرة أو على الأقل كدولة معتدلة؟!فالكثيرون بمن فيهم العلماء البارزون مثل الباحث الراحل جيرالد سيجال Gerald Segal في كتابه «دفاعًا عن الصين» حاججوا أن أعمال الصين العسكرية كانت تاريخيًا دفاعية أو تأديبية في طبيعتها ونادرًا ما كانت إمبريالية أو توسعية، وأن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي وضعها رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية تسو إن لاي ZhouEnlai قائمة على مفاهيم عدم التدخل وعدم نشر القوات خارج البلاد. كما أنه من المنظور الصيني تستخدم القوة العسكرية فقط لتحقيق الاستقرار المحلي «كما في التبت وتايوان» أو الدفاع الوطني «كما في حالة كوريا والهند وفيتنام». ومع استمرار شرق آسيا في الظهور كنظام إقليمي يمكن تحقيق صيغة من «التوازن الهش» Soft Balance حيث يتم ردع قوة الصين من قبل الدول الأخرى في المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة وهذا لايشكل توازنًا غير مستقر للقوة العسكرية بالمعنى التقليدي، بل ردًا على الضغوط التي تمارس عليها. وبالاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الدول الأخرى، تحاول الصين الوصول إلى إجماع بشأن القضايا الإقليمية مع اللاعبين الآخرين بدلًا من المخاطرة بالنزاع والعداء عبر «الاستئساد» على هؤلاء اللاعبين، وفي السياق الآسيوي الأكبر ستكون الهند وروسيا عاملين في البنية الكلية للتوازن. وتستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دورًا حاسمًا كعامل توازن خارجي.

- من الخطأ الاعتقاد أن الصين الصاعدة ستفجر حتمًا سباقات التسلح وعدم الاستقرار، فالرغبة المشتركة في السلام والرفاهية التي تقوي الاتحاد الأوربي متوافرة أيضًا في شرق آسيا.ويظهر التاريخ أنه قد سقطت قوى عظمى عديدة؛

لأنها استعدت قوى عالمية صاعدة وقاومت تحديها لها وحاولت منعها من الصعود، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة أن تتجنب هذا الفخ.

- لقد كانت الصين تاريخيًا قوة قارية وستستمر بالمحافظة على تركيزها الاستراتيجي على الكتلة الآسيوية، وبالتالي فإن أي عدو محتمل يجب أن يكون مستعدًا للانخراط في حملات برية طويلة يمكن أن تتطلب تشكيلات برية كثيفة وأعدادًا كبيرة من الإصابات،الأمر الذي يعني أن محاربة الصين في حرب برية طويلة في آسيا ستكون كارثة للولايات المتحدة؛ لأن القوات الأمريكية لن تكون قادرة على تهديد مراكز الصين التقليدية بسبب العمق الاستراتيجي الصيني الهائل الناتج عن مساحاتها الواسعة وعدد سكانها الضخم دون خسارة كبيرة في الأرواح الأمريكية. وفي غياب التهديد المباشر للأمن القومي الأمريكي، من الصعب أن نتصور أن يدعم الجمهور الأمريكي نزاعًا مع الصين حول السيطرة على شرق آسيا وخصوصًا في ضوء حساسية الأمريكيين البالغة حيال الخسائر في صفوف البشر.وحتى في حالة نشوب حرب بين الصين وأمريكا،يفترض أن الصين ستحارب لتستمر كدولة متماسكة، في حين أن أمريكا ستحارب من أجل سيطرة محفوفة بالمخاطر على منطقة تراها كقوة أجنبية بعيدة، فبالنسبة للولايات المتحدة ستبرهن حرب السيطرة مع الصين في شرق آسيا أنها مكلفة جدًا وأنها في النهاية لايمكن كسبها.

- إن تخلي إدارة بوش عن لغة الرئيس السابق بل كلينتون بشأن «الشراكة الاستراتيجية» والاتجاه إلى اعتبار الصين عدوًا مستقبليًا محتملا، ودعوة مساعد وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج لزيادة قدرات اليابان العسكرية من أجل مواجهة الصين، كل ذلك يساعد على تشويه فهم الولايات المتحدة للصين، فتلك الطروحات الاستعدائية هي أقرب للآثار المتبقية لاستراتيجيات الحرب الباردة. وبالتالي يجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن حسابات المجموع - صفر Zero- Sum Calculation التي توجب ثنائية «إما- أو» Either/or لأنها تؤدي في النهاية إلى نزاع مع الصين،في حين أن ردة فعل شرق آسيا ستكون

ضد مصالح الولايات المتحدة، إذ قد ترد الصين بإعادة توزيع الموارد، وربما تقرر اليابان وكوريا الجنوبية أن سياسة الولايات المتحدة خاطئة ثم تتبعان سياسات مستقلة للتكيف مع الصين.

وتستطيع الولايات المتحدة والصين، بنظر سونج،تسهيل عملية بناء الثقة فيما بينهما، مما ينتج عنه تدريجيًّا هياكل للاستقرار والتعاون في شرق آسيا،وذلك من خلال عدة خطوات يتعين على الأمريكيين اتخاذها منها: التوقف عن التبشير بالقيم الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعات شرق آسيا التي تستاء من هذا التدخل،خصوصًا الصين،كما يجب على الإدارة الأمريكية ألا تبالغ في ردة فعلها تجاه ولع الحزب الشيوعي الصيني بالمواجهة، وأن ينظر مخططو السياسة الأمريكية إلى أبعد من الحكم الشيوعي ويحاولوا إقامة رابطة مع الشعب الصيني قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون.(264)

وعلى الولايات المتحدة كذلك أن تتجنب استفزاز الصين من خلال تقارب واشنطن مع خصوم الصين والمناوئين لها. وفي هذا الإطار ينتقد سياسة الولايات المتحدة الحالية حيال تايوان ويدعوها لأن تلتزم بسياسة الصين الواحدة، خصوصًا بعد أن عبر حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة سلفًا عن قلقهم بشأن مايرونه من ميل أمريكي لتوريطهم في صراع خطير مع الصين. كما أن دعم الولايات المتحدة المستمر لتايوان سيعمل ضد مصلحتها في تعزيز العملية الديمقراطية في الصين، وتبقى أفضل طريقة لضمان الأمن التايواني وتشجيع التفاعل بين بكين وتايبيه هي تأكيد التزام أمريكا بالسيادة الصينية وقطع كل العلاقات العسكرية مع تايوان والإصرار على التزام الجزيرة بسياسة صين واحدة.

ويرى سونج أن رؤية أمريكية رشيدة وحكيمة تعاونية لمستقبل العلاقة مع الصين من شأنها أن تحقق منافع جمة للأمريكيين، لاسيما أن ارتداء الصين ثوب القوة الإقليمية المسيطرة وضابط الشرطة، ولعبها الدور الثاني في شرق آسيا في ظل تنسيق وتفاهم مشترك مع الأمريكيين،من شأنه أن يسمح

للولايات المتحدة بتعظيم مغانمها الاستراتيجية في منطقة مهمة كالقارة الآسيوية، كما يعينها على المساهمة في الحفاظ على السلم والازدهار فيها بأقل كلفة ممكنة؛ إذ سيعني تقليصًا مهمًا لمخزون واشنطن الهائل من الموجودات العسكرية والكلفة الاقتصادية في المنطقة وعبر المحيط الهادي. فضلًا عن أنه، وقبل ذلك كله،سيجنب الأمريكيين أضرارًا وخسائر هائلة يمكن أن تتأتى من خلال التسرع في استعداء الصين وتعجل الصدام معها. (265)

ويبدو أن واشنطن بدأت تستوعب طروحات سونغ وناي وغيرهما بشأن «القوة الذكية» وتلافي استعداء القوى الدولية الصاعدة وتجنب الاصطدام بها، حتى إنها عمدت إلى تطبيقها فعليًّا إزاء الصين في المرحلة المقبلة، حيث مالت إدارة بوش الابن في أواخر سني حكمها إلى إعادة صياغة العلاقات مع بكين على أسس جديدة تركز جل اهتمامها في قضايا عديدة بعيدة عن حقوق الإنسان والديمقراطية والأقليات وتايوان والتبت إذ تصدرت قائمة هذه القضايا؛ الاقتصاد، الطاقة، البيئة، الإرهاب،والأمن وغيرها.وفي العام 2006، على سبيل المثال،بدأ الرئيس الصيني هوجين تاو ونظيره الأمريكي جورج بوش الابن تدشين آلية مهمة لتعزيز التفاهم والتنسيق المشترك بين البلدين عرفت ب«الحوار الاقتصادي الاستراتيجي» وهي عبارة عن جولات من المباحثات والمفاوضات والحوارات التي يشارك فيها مسئولون اقتصاديون وخبراء طاقة رفيعو المستوى من الجانبين؛ تعقد مرتين في العام الواحد في كل من الصين والولايات المتحدة بالتناوب.

وخلال الفترة من 12 إلى 13 ديسمبر 2007، استضافت بكين إحدى جولات «هذا الحوار اعترافًا من الطرفين بضرورة إيجاد وسائل متعددة للنقاش حول الخلافات الكثيرة والعلاقات المتشابكة بينهما، وقد عبّر وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون الذي زار الصين خلال انعقاد الحوار عن أهمية هذه الآلية بالقول: «لم يكن الهدف من هذه المبادرة أن تحل محل الحوارات الاقتصادية الكثيرة القائمة بالفعل بين البلدين، بل تأسيس منتدى عالي المستوى يتسم بالشمول

والعمق الاستراتيجي، وهو المنتدى القادر على بناء الثقة بين الجانبين من خلال إظهار التقدم الحاصل في التعامل مع القضايا الملحة التي تواجهنا. إذن هي الرغبة في بناء الثقة في علاقة تعاني كثيرًا الشكوك والعقبات، على المستوى الاقتصادي كما على مختلف المستويات الاستراتيجية الأخرى، وبالتحديد على المستويين السياسي والعسكري».

ولقد شكل الاقتصاد مرتكزًا أساسيًّا للتفاهمات الجديدة بين واشنطن وبكين خصوصًا في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألمحت الصين في أعقابها إلى قلقها على استثماراتها داخل الولايات المتحدة، أو بالأحرعلى أموالها التي كانت تمول بها الحكومة الفيدرالية الأمريكية من خلال سندات وأذون الخزانة ضمن الدورة التي عاش عليها الاقتصاد الأمريكي ما قبل الأزمة الاقتصادية الحالية،إذ كانت الصين واليابان وغيرهما هم من يمول العجز المتنامي في الميزانية الأمريكية مقابل استمرار السوق الأمريكي مفتوحا للاستيراد والاستهلاك لمنتجات تلك البلاد، مما جعل الاقتصاد الأمريكي متبادلا لعوامل التبعية مع عدة نظم اقتصادية خارجية أخرى أهمها اقتصاد جنوب شرق آسيا. وإذا كان أوباما قد سعى لامتصاص القلق الصيني عبر طمأنة بكين على أموالها لدى بلاده،فإن أسباب القلق الصيني تظل مؤشرًا على تقييم الصين للعلاقات الاقتصادية بين البلدين والمخاطر الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على العلاقات السياسية بين البلدين في مجال «الثقة»،وهو الأمر الذي يظهر مدى الاحتياج الأمريكي للتعاون الاقتصادي مع الصين خلال المرحلة المقبلة، خصوصا بعد أن دعت الصين - والتي تملك أكبر احتياطي نقدي من الدولار - الولايات المتحدة مرارًا إلى العمل على الحفاظ على سعر صرف الدولار وتعزيزه، في حين دعت الولايات المتحدة الصين لاتباع سياسة أكثر مرونة في سعر صرف اليوان الصيني. ومن هنا، يمكن إدراك أهمية مجيء الاقتصاد وقضايا التعاطي مع الأزمة المالية العالمية في مقدمة أية مباحثات أمريكية صينية كما في صلب اهتمامات الحوار الاقتصادي والاستراتيجي بين واشنطن وبكين. (266)

وتولي كذلك كل من واشنطن وبكين مسألة الطاقة أهمية خاصة في علاقاتهما خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط لأن التعاون في مجال الطاقة سيمنح العلاقات الصينية الأمريكية مزيدًا من القوة، كما سيساعد على اجتيازها للعديد من الحواجز الطويلة الأجل بل لأنه سيساعد أيضًا على بلورة آلية عالمية لمواجهة تغير المناخ على نحو فعال،والذي تتصدر البلدان قائمة الدول المسببة له لاسيما بعد أن تخطت الصين المعدلات الأمريكية ذاتها في الانبعاثات الغازية. ومنذ تولي الرئيس أوباما منصبه الرئاسي في يناير 2009، زارت الصين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، ووزير المالية تيموتي جيتنر، ووزير التجارة غاري لوك، ووزير الطاقة سام بودمان وكبار المسئولين الأمريكيين الآخرين واحدا بعد آخر، وكان من بين القضايا المهيمنة على محادثاتهم التعاون بين الصين والولايات المتحدة في مجال الطاقة.

وفي مؤشر على وصول مباحثات البلدين في هذا المضمار إلى نتائج إيجابية، أعلنت كل من وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية ومصلحة الدولة الصينية للطاقة، ووزارة الطاقة الأمريكية بصورة مشتركة منتصف شهر يوليو 2009 في بكين عن إقامة مركز صيني أمريكي مشترك لبحوث الطاقة النظيفة، وسيقدم الطرفان بصورة مشتركة 15 مليون دولار أمريكي خصيصًا لهذا المركز كأموال تشغيل له. وتعد هذه هي أول ثمرة جوهرية حققتها الصين والولايات المتحدة خلال التشاور بينهما حول مسألة الطاقة منذ مطلع العام 2009، الأمر الذي يعتبرخير بداية للتعاون الأوسع في مجال الطاقة بين البلدين مستقبلا؛ لأن هذا المركز سيرشد عملية الرقابة على تصدير التقنيات التي ظلت تعرقل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة لفترات طويلة،كما أن الطاقة النظيفة لها صلة وثيقة بتغير المناخ وتنامي الاحترار العالمي، وهي تحديات عالمية تحتاج إلى تعاون دولي جاد ومكثف بين الدول الكبرى عبر آلية دولية فاعلة من أجل التصدي له وتقليص آثاره الجانبية، ولعل

التعاون بين الصين والولايات المتحدة في هذا المضمار يمثل قاعدة صلبة للانطلاق بجد لبلوغ هذا الهدف.(267)

وفي عهد الرئيس أوباما،اكتسبت مساعي التفاهم الجديدة بين واشنطن وبكين، لاسيما آلية الحوار الاستراتيجي الاقتصادي، زخما هائلا، ففيما تعد آلية هذا الحوار في عهد أوباما تجديدا للحوار الاستراتيجي الاقتصادي نصف السنوي الذي أسسته الدولتان عام 2006، والحوار الاستراتيجي على مستوى الوزراء الذي أطلق عام 2005، فإن الحوار الاستراتيجي السابق لم يكن تحت قيادة ممثلين خاصين للرئيسين كذلك الذي يجري إبان عهد أوباما بعد أن جاءت مبادرة إطلاقه خلال لقاء الرئيس الصيني هو جينتاو ونظيره الأمريكي باراك أوباما في قمة مجموعة العشرين بلندن في مطلع شهر إبريل 2009.

وإبان جلسات الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي، بين بكين وواشنطن يوم السابع والعشرين من شهر يوليو الماضي، في واشنطن، والتي تناولت قضايا ذات أهمية استراتيجية مثل سياسة الاقتصاد الكلي، والأزمة المالية، والطاقة، والبيئة، والتجارة، والاستثمار، وسلامة الغذاء، وجودة الإنتاج،وذلك من أجل تعميق التفاهم وتعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع التعاون بين الطرفين، أبدى أوباما حرصًا فائقًا على التقارب مع الصين منحيا أية قضايا خلافية معها جانبًا،إذ أعلن أن العلاقة بين بكين وواشنطن ستحدد شكل العالم في القرن الحادي والعشرين على اعتبار أنهما قوتاه العظميان. كذلك عمدت هيلاري كلينتون إبان زيارتها الأولى للصين كوزيرة للخارجية الأمريكية في شهرفبرايرالماضي،ثم خلال جولة الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين مؤخرًا،إلى تطبيق ذلك النهج عمليا، حينما تلافت التعرض خلال المباحثات مع المسئولين الصينيين أو حتى في المؤتمرات الصحفية، لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات في الصين، في الوقت الذي ركزت على التماس تعاون بكين في التصدي لتحديات عالمية مهمة وملحة كإصلاح الاقتصاد العالمي وإنقاذ البيئة والكرة الأرضية من الهلاك فضلًا عن مناهضة

الإرهـاب والحيلولـة دون انتشـار أسـلحة الـدمار الشـامل.وخلال الحـوار عزز الطرفان الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتسهيل وتسريع إصدار تأشيرات الدخول للمواطنين الصينيين إلى الولايات المتحدة، إلى جانب البناء على العلاقات التعليمية والثقافية والرياضية والعلمية والتكنولوجية المتنامية ومواصلة عقد المنتدى الأمريكي الصيني الثقافي.

وقد أسفرت الجولة الأخيرة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي عن نتائج مهمة، فبعد مباحثات رفيعة المستوى،كانت الأولى من نوعها بين البلدين، وقعت الصين وأمريكا اتفاقًا تضمن استراتيجيات مختلفة للتعاون الثنائي في مجال الاقتصاد، كما يحدد خطوات وإجراءات لانتشال الاقتصاد العالمي من حالـة الركود الراهنة. وقال وزير الماليـة الأمريكي، تيموثي غيثنر، في ختام الجولة: «إن المباحثات بين الجانبين أفرزت اتفاقًا على مجموعة من القضايا الرئيســية الـهادفة لتحفيز الاقتصـاد العالمي،وأوضـح أن الاتفـاق علـى الاسـتراتيجيات الاقتصـادية التكميليـة هـو أهـم الإنجـازات الاسـتراتيجية للمحـادثات بين الجانبين،مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستقوم من جانبها باتخاذ خطوات من شأنها المحافظة على دعم المؤشرات التي توضح وجود معدلات فائدة أفضل في المدخرات ومن خلال تحسين الميزان التجاري مع العـالم».ومن جانبها، قـالت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة، هيلاري كلينتون: «إن المبـاحثات المكثفـة بـين الجـانبين لـم يسـبق لـها مثيـل فـي العلاقـات الأمريكية-الصينية، لافتـة إلـى أنـه أكبـر تجمع لقـادة الـدولتين حيـث غطـت المناقشـات التي جرت على مدى يومين، عددًا واسعًا من القضايا المشتركة والعالمية. وأكدت كلينتون أن نتائج المباحثات ستعد أساسا لعلاقة تعاون أوثق بين البلدين خلال القرن الحادي والعشرين.(268)

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن إدارة أوباما ظلت، منذ تقلدها المسئولية، تتحسس الخطا لتعزيز التفاهم مع بكين، ففي يناير2009 صرحت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية خلال مؤتمرها الصحفي الأول بأن

إدارة أوباما راغبة في إجراء حوار شامل مع الصين على الأسس القائمة. وفي فبراير من العام نفسه، أعلنت كلينتون أيضًا في نيويورك أن تنمية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة أمر هام لمستقبل أمريكا.وخلال الفترة من 20 إلى 22 فبراير2009 قامت كلينتون بزيارة للصين واجتمعت مع الرئيس الصيني هو جين تاو ورئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو. وفي مطلع شهر إبريل 2009 أيضًا، عقد الرئيس الصيني هو جين تاو مع نظيره الأمريكي باراك أوباما في لندن أول اجتماع بينهما، واتفقا خلاله على بناء علاقات إيجابية وتعاونية وشاملة في القرن الحادي والعشرين، فضلًا عن إنشاء آلية للحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة.وخلال الفترة من 24 إلى 31 مايو 2009، زارت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي الصين، حيث اجتمعت مع الرئيس الصيني هو جين تاو، ورئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو وكبير المشرعين الصينيين وو بانغ قوه. ومن 31 مايو إلى 2 يونيو من العام ذاته، قام تيموثي جيثنير وزير الخزانة الأمريكي، بصفته المبعوث الخاص للرئيس باراك أوباما، بزيارته الأولى للصين واجتمع معه الرئيس الصيني هو جين تاو ورئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو. وفي الفترة من 14 إلى 17 يوليو 2009، قام وزير التجارة غاري لوك ووزير الطاقة ستيفن تشو، وكلاهما أمريكيان صينيان، بزيارتهما الأولى للصين، وخلال الزيارة وفي يوم 16 يوليو اجتمع معهما رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو.(269)

ومما ساعد على تجسير التفاهم بين إدارة أوباما وبكين تبني الإدارة الأمريكية الجديدة نهجًا مغايرًا فيما يخص الموقف من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات حول العالم؛ إذ أعلن أوباما وطاقمه رفض إدارتهم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى أو ممارسة الضغوط على الأنظمة الحاكمة فيها لحملها على تحسين سجلاتها في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات. وبذلك، يكون أوباما قد أقر على الملأ وبشكل صريح بأن إدارته لن تجعل من مثل هذه القضايا حائلاً يعوق التقارب والتفاهم المشترك بينها وبين أي نظام سياسي آخر في أية دولة، بمعنى أنها لن ترهن أي تقدم في

علاقاتها معهم بسجلاتهم فيما يخص التعاطي مع تلك القضايا وستكون الأولوية للمصالح المشتركة، على ألا تتوقف واشنطن عن دعوتها إياهم بشكل ودي إلى اتخاذ خطوات إيجابية وعملية في هذا الخصوص.

وتأتي تصريحات أوباما في هذا المضمار متناغمة مع مواقفه وتوجهاته التي سبق أن أعلنها قبل أن يغدو الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة،فلم يكن الرجل ميالاً باتجاه التدخل لفرض الديمقراطية من خلال التدخل العسكري أو ممارسة الضغوط على الأنظمة المتسلطة حول العالم، وفي أثناء حملته الانتخابية الرئاسية أثنى أوباما على برنت سكوكروفت رغم أنه جمهوري وعمل مستشارا للأمن القومي خلال رئاستي ريجان وبوش الأب،ولم يخف أوباما إعجابه الشديد بواقعيته وعدم إيمانه بفكرة فرض الديمقراطية في الخارج بالقوة. وفي خطاب التتويج الذي ألقاه في يناير الماضي أعلن أوباما أن مساعي ونضال الجماهير في الدول الأخرى لانتزاع الديمقراطية سوف تكون أمضى من أي تدخل غير مرغوب من قبل بلاده في هذا الصدد.وبعد مباشرته مهام عمله الجديد بدأ أوباما تطبيق أفكاره تلك بشأن التعاطي مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومسائل الأقليات في سياسته الخارجية،وكانت البداية من الصين ومن بعدها روسيا وتركيا ثم دول أمريكا اللاتينية والوسطى وصولاً إلى الدول العربية والإسلامية، حيث أشار أوباما في خطابه بجامعة القاهرة يوم الرابع من شهر يونيو 2009 إلى أن دور بلاده في هذا الخصوص سيقتصر على الدعم المعنوي والتشجيع فحسب. (270)

البحث عن الهيمنة الرضائية:

غدا أنصار الرأي الذي يحض الإدارة الأمريكية على البحث عن «الهيمنة المقبولة أو الرضائية»، والتي سبق أن أصل لها في أدبيات العلاقات الدولية العالم الإيطالى أنطونيو جرامشي، في تزايد مستمر،حيث يرى هؤلاء أن الهيمنة القسرية من شأنها أن تولد التمرد والرفض الدوليين لسياسات أمريكا ومشاريعها الكونية الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم وتعزيز مكانتها

الفريدة فيه،كما يمكن أن تواجه عملية فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ممانعة شديدة تستنزف قدرات الولايات المتحدة وإمكاناتها، ومن ثم تحول - بشكل أو بآخر وخلال مدى زمني معين - دون استمرار بسط تلك الهيمنة على العالم أجمع لفترة أطول. ومن هنا،جاء التفكير في الهيمنة المقبولة دوليًّا التي تحقق الريادة والهيمنة للولايات المتحدة من جانب، وتضمن الخير والاستقرار والسلام للعالم أجمع من جانب آخر، وهو ما لن يتسنى إلا من خلال مشاطرة الولايات المتحدة لدول العالم كافة أزماتها ومساعدتها في التصدي لتلك الأزمات، علاوة على تسخير واشنطن قسطًا من قدراتها ومواردها لمساعدة دول العالم على تجاوز مختلف التحديات التي تحيط بها،حتى تشعر دول العالم بأن تنامي القوة الأمريكية يعود لا محالة إلى دول العالم هي الأخرى بشيء من النفع، وأن الهيمنة الأمريكية ليست شرا مستطيرا بالضرورة، بما يعني أن قوة أمريكا هي قوة للعالم أجمع.

وفي هذا السياق يرى لورانس جيه. كورب،في مقالة نشرها بجريدة واشنطن بوست خلال شهر مايو 2008، بعنوان«دبلوماسية الإغاثة قوة أمريكا الناعمة» أن قيام الولايات المتحدة بتوظيف واستثمار قدراتها العسكرية الفائقة وإمكاناتها التكنولوجية المتطورة من أجل مساعدة دول العالم الأقل قوة وتطورًا من شأنه أن يعود إلى مكانة أمريكا الدولية بالنفع، ويركز طرحه على المساعدات وجهود الإغاثة الأمريكية لدول العالم إبان الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والحرائق وغيرها،ذلك أن أمريكا هي أقدر دول العالم على إغاثة أية دولة منكوبة بفضل ما في الجعبة الأمريكية من إمكانات هائلة لم تتح لسواها. فخلال إعصار تسونامي بالمحيط الهندي، على سبيل المثال،كانت الولايات المتحدة هي الأسرع من حيث الاستجابة للكارثة والتعاطي معها بنجاح وفاعلية؛ إذ نشرت 15 ألف جندي تعززهم الناقلات والطوافات والقطع البحْرية التي برعت في توصيل الإمدادات والأطباء ورجال الإنقاذ ونقل الجرحى والمصابين لتلقي العلاج.والأهم من ذلك أن معهد «بيو» الأمريكي لاستطلاعات الرأي قد استطلع آراء الشعب الإندونيسي عقب الكارثة

والاستجابة الأمريكية لها ليقيس خلالها انطباع الشعب الإندونيسي، ذى الغالبية المسلمة،عن الولايات المتحدة، فإذا بالنتائج تؤكد أن 80٪ من الإندونيسيين لديهم آراء إعجابية حيال الولايات المتحدة.

وفي العام 2005 وحينما وقع زلزال باكستان، كانت استجابة الولايات المتحدة أيضًا سريعة جدًا ونجحت في تقليص أضرار الزلزال البشرية والمادية إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي كان له أصداء إيجابية لدى الشعب الباكستاني. وفي داخل الولايات المتحدة ذاتها لم يختلف الأمر كثيرا،ففي أثناء إعصار كاترينا عام 2005، أقامت القوات البحْرية مدينة عائمة في وسط المحيط نجحت من خلالها في تحقيق نتائج إيجابية تركت أثرًا مهما لدى الشعب الأمريكي وانطباعا جيدًا إزاء حكومته.

ويرى لورانس أن سياسة التدخل الأمريكي للمساعدة السريعة والفاعلة وقت الأزمات والكوارث من شأنه أن يحقق للولايات المتحدة مكاسب عديدة تعزز من مكانتها وريادتها عالميًا خصوصًا أن تلك المساعدات سوف تساعد على تحسين صورة الولايات المتحدة داخليًا وعالميًا، كما سوف تضفي مسحة من القبول العالمي بالوجود العسكري الأمريكي المنتشر حول العالم لأنه سيكون صمام أمان، كما أن هذه المساعدات سوف تفضي إلى تحقيق الاستقرار للعالم لأن الكوارث الطبيعية والأزمات غالبًا ما تستتبع اضطرابات وصراعات وخصومات محلية وإقليمية وأحيانًا دولية،لا يستهان بها، مما يهدد الأمن العالمي. (271)

ورغم أية تحذيرات أو مؤشرات لأفول الهيمنة الأمريكية،يرى جوزيف ناي أن الولايات المتحدة ستظل على الأرجح تشكل القوة المتفوقة الراجحة على مستوى العالم، حتى بعد أن تخلص نفسها من مستنقع العراق، ولكن يتعين عليها أن تتعلم كيف تعمل مع الدول الأخرى وكيف تتقاسم معها القيادة. فناي يرى أمريكا الآن كمن أصيب بالشلل نتيجة للورطة التي أوقعت فيها نفسها في العراق، حتى إن المرشحين الرئاسيين قد شرعوا أيضًا في التساؤل عن المبادئ

التي يتعين على الولايات المتحدة أن تسترشد بها في إدارة سياستها الخارجية بعد العراق.

ويرى ناي فيما يسميه «المنافع العامة العالمية» طوق النجاة الذي تستطيع واشنطن من خلاله الاستفادة من القوة الناعمة للإبقاء على ريادتها للعالم، وصيانة هيمنتها عليه، فهو يعتبر أن التركيز على «المنافع العامة العالمية» -وهي الأشياء التي يستطيع الجميع أن يستهلكوها دون أن يؤدي هذا إلى تضاؤل المتاح منها بالنسبة للآخرين- من شأنه أن يساعد أمريكا في التوفيق بين قوتها المتفوقة الراجحة وهيمنتها من جانب ومصالح الآخرين من جانب آخر على نحو يجنبها صدامات ومواجهات تستنزفها كما يصون مكانتها العالمية بأقل كلفة ممكنة.(272)

فمما لا شك فيه أن المنافع العامة المحضة نادرة الوجود، وأغلب هذه المنافع لا يقترب إلا جزئيًا من الحالة المثالية المتمثلة في الهواء النظيف؛ إذ لا نستطيع أن نستثني أحدًا، وتعم المنفعة على الجميع في الوقت نفسه. وربما تشكل مسألة مكافحة تغير المناخ العالمي الحالة الأكثر بروزًا وتأثيرًا في الوقت الحالي.ولكن ما لم تبادر الجهة الأكثر استفادة من سلعة عامة ما، مثل الولايات المتحدة،إلى الاضطلاع بدور ريادي في تخصيص موارد متكافئة نحو توفير هذه المنفعة، فلن يكون بوسع الجهات الأقل استفادة أن تقدم مثل هذه المنفعة، وذلك بسبب صعوبة تنظيم العمل الجماعي حين يشترك في الأمر أعداد ضخمة من الجهات. ورغم أن تحمل هذه المسئولية كثيرًا ما يسمح للآخرين «بالركوب بالمجان»، إلا أن البديل يعني عدم ركوب أحد على الإطلاق. (273)

ويوقن ناي أن الولايات المتحدة قادرة على تحصيل كسب مضاعف من خلال توافر المنافع العامة في حد ذاتها، وبسبب إسهام هذه المنافع في إضفاء الشرعية على قوتها الراجحة في أعين الآخرين. ويتعين على أمريكا أن تتعلم من درس القرن التاسع عشر، حين كانت بريطانيا العظمى هي القوة الراجحة

في العالم، فتولت دورها القيادي في الحفاظ على توازن القوى بين الدول الكبرى في أوربا، وروجت لنظام اقتصادي دولي مفتوح، وعملت على صيانة حرية البحار(274).

ويرى ناي أن هذه القضايا تظل وثيقة الصلة بوضع العالم اليوم. والحقيقة أن تأسيس القواعد التي تكفل الحقوق المتساوية للجميع يظل في حد ذاته يشكل الآن منفعة عامة، تمامًا كما كان الأمر آنذاك، حتى على الرغم من تعقيد بعض القضايا الجديدة. إن صيانة توازن القوى على المستوى الإقليمي وتثبيط الحوافز المحلية الدافعة إلى استخدام القوة لتغيير الحدود يشكل منفعة عامة بالنسبة للعديد من الدول، ولكن ليس جميعها. وعلى نحو مماثل تشكل صيانة الأسواق العالمية المفتوحة شرطًا ضروريًا - ولو لم يكن كافيًا - لتخفيف الفقر في الدول الفقيرة، حتى مع استفادة الولايات المتحدة من احترام هذا الشرط.(275)

لكن المنافع العامة العالمية تتضمن اليوم قضايا جديدة -ليس فقط قضية تغير المناخ - بل أيضًا قضية حماية الكائنات المعرضة لخطر الانقراض، وقضية الفضاء الخارجي، و«الملكية المشتركة» للفضاء الإلكتروني. إن التوصل إلى قدر معقول من الإجماع في الرأي العام الأمريكي من شأنه أن يساعد في ضمان تقديم مثل هذه المنافع العامة، علاوة على المنافع العامة العالمية «التقليدية»، حتى على الرغم من إخفاق الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور الريادة في بعض القضايا، وأبرزها قضية المناخ العالمي.

وفي عالم اليوم أصبحت المنافع العامة العالمية تشتمل أيضًا على ثلاثة أبعاد أخرى جديدة:

أولاً، يتلخص في ضرورة اضطلاع الولايات المتحدة بدور الريادة في المساعدة على تنمية واحترام القوانين والمؤسسات الدولية بهدف تنظيم العمل الجماعي في التعامل مع قضايًا على قدر عظيم من الأهمية، مثل انتشار الأسلحة، وحفظ

السلام، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا، وليس فقط القضايا المرتبطة بالتجارة والبيئة. من المؤكد أن الآخرين سوف يستفيدون من النظام الذي سيتوافر من خلال هذه الجهود، لكن الولايات المتحدة سوف تستفيد أيضًا. على نحو مماثل، وبينما يشتكي أنصار الأحادية بشأن القيود التي يفرضها الالتزام بالأنظمة الدولية على الولايات المتحدة، فإن الآخرين أيضًا سوف تقيدهم الأنظمة نفسها.(276)

ثانيًا، يتعين على الولايات المتحدة أن تجعل قضية التنمية الدولية على رأس أولوياتها. ذلك أن القسم الأكبر من الأغلبية الفقيرة من سكان العالم غارق داخل حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وانعدام الاستقرار السياسي. وعلى هذا فإن تقديم المساعدات المالية والعلمية من جانب الدول الثرية لا يشكل أهمية كبرى لأسباب إنسانية فحسب بل إن هذه المساعدات من شأنها أيضًا أن تمنع الدول الفاشلة من التحول إلى منابع للفوضى بالنسبة لبقية العالم.وهنا أيضًا لم يكن سجل الولايات المتحدة مؤثرًا بأي حال. ذلك أن تدابير الحماية التجارية التي تتبناها الولايات المتحدة كثيرًا ما تلحق الضرر بالدول الفقيرة في المقام الأول، فضلًا عن ذلك فإن المساعدات الخارجية لا تحظى بشعبية كبيرة بين عامة الأمريكيين كما أنها تشهد تراجعًا ملحوظًا. إن التنمية تستغرق وقتًا طويلًا، والمجتمع الدولي في حاجة إلى استكشاف السبل الأفضل لضمان وصول المساعدات بالفعل إلى الفقراء، لكن الحكمة والاهتمام بتعزيز القوة الناعمة يؤكدان أن الولايات المتحدة لا بد أن تضطلع بدور ريادي في هذا السياق أيضًا.

ثالثًا، تستطيع الولايات المتحدة - باعتبارها قوة متفوقة راجحة - أن تقدم منفعة عامة على قدر عظيم من الأهمية، وذلك من خلال العمل كجهة قادرة على الوساطة والتوفيق بين الأطراف المختلفة. فعن طريق المساعي الحميدة للوساطة في حل النزاعات في أماكن مثل أيرلندا الشمالية، والمغرب، وبحر إيجه ساعدت الولايات المتحدة في صياغة نظام دولي صالح لاستفادة دول أخرى منه.(277)

ويعتقد ناي أن استمرار تفاقم وتعقد بعض القضايا والصراعات العالمية الملحة، كصراع الشرق الأوسط، من شأنه أن يفرض على واشنطن قبول قيام دول أخرى بدور الوسيط من أجل تسوية تلك الصراعات والقضايا على نحو أكثر فعالية. وحينما لا ترغب الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور القيادة، فإنها تظل قادرة على تقاسم القيادة مع غيرها من الجهات الدولية، كما فعلت أوربا في قضية دول البلقان. ولكن في كثير من الأحيان قد تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على جمع الأطراف المختلفة والتوفيق بينها.وما من شك في أن نجاح هذا الدور الزعامي إنما يضيف إلى قوة أمريكا الناعمة بينما يعمل على استئصال منابع عدم الاستقرار، كما تستطيع الولايات المتحدة أيضًا أن تشجع دولًا أخرى ناهضة على المشاركة في إنتاج مثل هذه المنافع العامة.(278)

وبدوره، وبعد انتقاده تعاطي إدارة بوش مع فكرة «الهيمنة»، يقترح بريجينسكي عدة خطوات لإنقاذ مكانة أمريكا عالميًّامنها:

أولًا: عودة صريحة بالسياسة الخارجية الأمريكية إلى منطق الاعتدال انطلاقا من التوافق consensus الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين في صوغ تلك السياسة. والمسألتان تتزامنان حكمًا، فالسياسة الخارجية الأمريكية صبغت في المرحلة الأخيرة بتوجه متطرف من داخل الحزب الجمهوري نفسه، واتخذت القرارات المحورية فيهاعلى خلفية النظرة المسيحية البروتستانتية الأصولية،وبقراءة من المحافظين الجدد.

ثانيًا: على أمريكا أن تتشاور بكثافة مع الحكومات الأجنبية، وألا تتصرف على قاعدة «أن من ليس معها فهو أوتوماتيكيًّا ضدها». ذلك أن هذه المقارنة التي تلغي مساحة التوافق في العلاقات الدولية تعد تدميرا للذات.

ثالثًا: على أمريكا أن تعيد إحياء الأجهزة الاستخباراتية بشكل يجعلها تقدم معلومات موثقة تكون قاعدة لعملية اتخاذ قرارات ذكية،ولا تكون قائمة على

مبدأ أسوأ السيناريوهات. وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبية على أحكام أمريكا وتحليلاتها في عملية صوغ سياستها.

وتظل أبلغ رسالة توجه بها الخبراء الأمريكيون لدوائر صنع القرار في بلادهم من أجل الإبقاء على ريادتها وتجديد هيمنتها، هي تلك التي وجهها زيغنيو بريجينسكي في كتابه الأخير المعنون «الخيار الحقيقي» الذي حاول من خلاله طرح خارطة طريق لإنقاذ الهيمنة الأمريكية وإطالة أمد إمبراطورية العم سام، حيث يناشد القادة في الولايات المتحدة أن يتخلوا عن الغطرسة وإساءة استخدام الريادة أو الهيمنة الأمريكيتين عالميًا، وأن يكثفوا جهودهم لصِبغ هذه الهيمنة وتلك الريادة بطابع رضائى عالمي، مستفيدين بذلك من تجربة الإمبراطورية الرومانية التي استسلمت للسقوط في براثن الغطرسة وإساءة توظيف الهيمنة، حينما جنحت لترويج مصطلحات وشعارات قريبة الشبه من تلك التي تصدر عن مسئولين في واشنطن في زمننا هذا مثل «الدول المارقة» و«محور الشر» و«الجماعات الإرهابية». «ومن ليس معنا فهو ضدنا».. إلخ. مشيرا إلى أن الغطرسة التي كانت تمارسها روما حيال الآخرين هي التي زجت بإمبراطوريتها إلى غياهب الانهيار.

وفي عبارات فلسفية دلالية مقتضبة، يختزل بريجينسكي رسالته وتوصياته في شأن الحفاظ على ريادة أمريكا وهيمنتها العالميتين،في دعوة الأمريكيين إلى أن يجعلوا من أمريكا «مدينة على جبل» كما ورد في العظة الأخيرة للسيد المسيح، كيما تصبح مدينة مشعة تعيش في سلام مع العالم، بدلا من أن تكون «قلعة على جبل» معزولة كئيبة وتستقبل كل يوم نعوشًا من بقاع العالم المختلفة تحوي جثث جنودها على وقع الموسيقى الجنائزية.(279)

انتخاب أوباما وتجديد الأمل:

في الخامس من نوفمبر 2008، أعلن عن فوز باراك حسين أوباما - والذي كان أول سيناتور أسود في مجلس الشيوخ عن ولاية إيلينوي منذ عام 2005 -

رئيسًا لأمريكا. وقد انفرد أوباما بكونه أول أمريكي أسود يخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية عن أحد الحزبين الكبيرين، بعد أن أنهى مرحلة الانتخابات التمهيدية في الحزب الديمقراطي لاختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية، والتي استغرقت ستة عشر شهرًا، بفوزه على خصميه الرئيسيين جون إدواردز ثم هيلاري كلينتون، ثم على منافسه الجمهوري جون ماكين في المرحلة الأصعب والنهائية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم الرابع من نوفمبر في العام 2008،، مسجلاً فارقًا كبيرًا عنه؛ إذ حصل الفتى الأسمر، حسب النتائج التي أعلنتها وسائل الإعلام الأمريكية صبيحة عملية الاقتراع، على أكثر من 338 صوتًا من أصوات المجمع الانتخابي البالغة 538 صوتا وهو ما يفوق بكثير العدد المطلوب للفوز بمنصب الرئيس، والذي يبلغ 270 صوتًا. وليس هذا فحسب بل إنه تقدم على منافسه الجمهوري في التصويت الشعبي بنسبة 51٪ مقابل 48٪ بعد رصد النتائج بأكثر من ثلثي الدوائر الانتخابية ليلج بذلك الرجل - ذو الأصول الإفريقية وتجري في عروقه دماء مسلمة فهو من أب كيني مسلم وأم أمريكية بيضاء من كانساس - إلى المكتب البيضاوي ويغدو الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة.

ويمكن القول إن التحول في الشارع الأمريكي من اليمين المحافظ إلى اليسار والمدرسة الليبرالية كان من شأنه طي الصفحة على حقبة الجمهوريين وعرابهم رونالد ريجان، والتي هيمنت على المشهد السياسي الأمريكي منذ العام 1980 واستبدالها بانطلاقة جديدة واستثنائية لليبراليين والحزب الديمقراطي أوصلت الرئيس الإفريقي الأمريكي إلى البيت الأبيض،وهو الرجل الذي يرى كثيرون أنه يتطلع إلى تقليد ريجان وتحويل رئاسته إلى حركة تدفع بأكثرية ذات ميل ليبرالي، لكنْ بخطاب وسطي في المرحلة المقبلة،وهو ما يطلق عليه اليوم اسم «حركة أوبامانيا» أو الجنون بأوباما. (280)

ولعل في هذا الإنجاز الفريد من نوعه لرجل مثل أوباما تحقيقًا لحلم وضع لبناته الأولى على أرض الواقع قبل نيف وأربعة عقود الزعيم الأمريكي الأسود

مــارتن لوثــر كــينغ، إبــان زعامتــه لحركــة الحقــوق المــدنية فــي الولايــات المتحدة.وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة الحلم الأمريكي الذي طالما شخصت إليه أبصار شعوب العالم لكونه يفسح المجال للحرية وتحقيق النجاحات على كافة الأصعدة وسط أجواء غالبًا ما لا تتسنى لكل ذي طموح، إلا في بلد كالولايات المتحدة، من أجل الصمود والبقاء رغم الرياح العاتية التي تعصف به ما بين الفينة والأخرى.

لقد كانت كلمة السر في حملة أوباما وبرنامجه الانتخابيين هي «التغيير» تلك الكلمة السحرية التي أخذت ألباب الأمريكيين المعروفين من بين شعوب الدنيا بولعهم بالجـديد وشغفهم بـالتغيير والتطويـر مـا استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لاسيما إذا كان الوضع القائم غاية في القتامة والتردي كذلك الذي أفضت إليه ثماني سنوات عجاف من حكم إدارة بوش الابن بجمهوريته الرعناء. لقد وضع الأمـريكيون، ومـن ورائـهم العالم أجمع، تطلعاتهم وآمالهم فـي جعبة الرئيس الأمـريكي الشـاب أوبـاما الـذي أمل الجميع فـي أن يطـوي صفحة سوداء من تاريخ السياسة الأمريكية والعالمية ويدشن حقبة جديدة يستطيع الأمريكيون خلالـها استعادة وحـدتهم وأمنـهم واسـتقرارهم الاقتصادي والاجتماعي، كما يستردون ثقـة العـالم بـهم وحـب شعوبه لهم وإعجاب البشر بحلمهم الأخاذ وتجربتهم الحضارية والتحديثية الرائدة والمبهرة، وأن تتحرر شعوب الدنيا من نظرة التخوف والريبة حيال كل ما هو أمريكي بعد أن عاثت إدارة بوش الابن فـي الأرض فسـادا مـا بـين تـدخل عسـكري وحصـار اقتصـادي وتـهديد أمنـي وسـياسي حتـى غـدت أمريكـا دولـة سيئة السمعة إلى الحد الذي صار يهدد تدريجيًّا مقومات قوتها الناعمة التي طالما ظلت ركيزة مهمة من ركائز قوتها وتميزها في عالم ما قبل انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي السابق ثم هيمنتها المنفردة من بعده.

وعالميًّا،، قوبل فوز أوباما بابتهاج عريض من قبل حكومات وشعوب العالم التي أظلها أمل أن يتحـرى أوبـاما منهجًا جادًا ومتواصـلاً لتغـيير سياسة بـلاده

الخارجية فينأى بها عن الإفراط المرضي في استخدام القوة واللجوء العبثي للتهديدات وفرض الحصار والعقوبات والعمل بدأب وإخلاص من أجل إحلال السلام ودعم أواصر التعاون بين بلدان العالم المختلفة. وليست هذه تصورات مثالية تنافي واقع السياسة العالمية براجماتية الطابع نفعية المسلك بقدر ما هو نتاج لحالة المشاركة والتفاعل الوجداني من قبل جماهير العالم أجمع لأوباما في برنامجه الإصلاحي وحملته الرئاسية، والذي كان التغيير هو شعارها،على نحو ما تجلى في أجواء السعادة التي عمت العالم بفوزه برئاسة أمريكا. فها هم العرب يتطلعون إلى دعم أوباما لإقرار السلام في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية التي وعد بها سلفه وحنث بوعده، كما ترنو الشعوب الإسلامية إلى أن تحرك الدماء المسلمة التي تجري في عروق أوباما نزعاته التقاربية والتفاهمية حيال الإسلام والمسلمين بدلا من الحروب والاتهامات العشوائية وحملات التشويه والاستعداء المغرضة التي رماهم بها سلفه.

وفي وسع أوباما كرئيس جديد لأمريكا اتخاذ خطوات جادة على هذا الدرب إن أراد، وإن واتته الفرصة ولم تعكر صفو مثالياته أية منغصات أو عواصف قد يضطر للانحناء لها مستقبلا، خصوصًا بعد النجاح المدوي الذي حققه إلى جانب حصد حزبه لغالبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب على حساب الجمهوريين عبر انتخابات لا تقبل التشكيك في نزاهتها بعد أن اتسمت عملية التصويت فيها هذه المرة بسمات لم تألفها منذ سنوات طوال، إذ شهدت إقبالاً كبيرًا وغير مسبوق من قبل راغبي التصويت،حيث وقف الناخبون في طوابير طويلة أمام مراكز الاقتراع وانتظروا ساعات للإدلاء بأصواتهم.وقد سجلت نسبة الإقبال والتصويت 90٪ في معظم الولايات، وهي نسبة مشاركة غير مسبوقة. كما تهافت الشباب الأمريكي والمواطنون من أصول عرقية إفريقية وعربية ولاتينية وإسلامية على التصويت بمعدلات غير معهودة.هذا في الوقت الذي واتت أوباما ظروف واعتبارات وجهت سير المعركة الانتخابية لمصلحته، فإلى جانب رفعه شعارًا براقًا يتماشى وتطلعات الأمريكيين وطبيعتهم، وهو التغيير، تبنى أوباما استراتيجية جريئة ومستحدثة تمثلت في غزو الولايات «الحمراء»

وهي الولايات التي تدين بالولاء للحزب الجمهوري وعدم اكتفائه بالولايات الديمقراطية «الزرقاء»،حتى كانت أولى خطوات أوباما الأكيدة نحو المكتب البيضاوي في ولاية هامبشير التي تقدم على ماكين فيها بنسبة 15 إلى 6 في مدينة ديكسيفيل، وب17 إلى 10 في مدينة هارتس لوكيشين بالولاية نفسها. ولقد عزز من فرص أوباما والديمقراطيين في الفوز أيضًا امتعاض الناخبين الأمريكيين من السياسات الاقتصادية للرئيس بوش وحزبه الجمهوري إلى جانب تأييد رموز جمهورية ككولين باول لأوباما الذي تخطى حدود الانتماءات الحزبية الضيقة حينما أعلن استعداده للاستعانة برموز جمهورية في إدارته، في الوقت الذي كانت التداعيات السلبية لسياسات الرئيس بوش الفاشلة في الداخل والخارج تحيط بالمنافس الجمهوري ماكين.

وفي أول تصريحاته ومواقفه عقب إعلان فوزه بمنصب الرئيس أبدى أوباما تمسكه باستراتيجية التغيير التي طالما تعهد بها، حتى إنه في أول كلمة له بعد إعلان فوزه قال: «بسبب ما قمنا به التغيير جاء إلى أمريكا».وفي خطاب النصر الذي ألقاه بمقره في مدينة شيكاغو بولاية إلينوي أمام 200 ألف من أنصاره أعلن أوباما أن «التغيير آتٍ إلى أمريكا»، ودعا الأمريكيين إلى «دعم روح الوحدة» لمواجهة «التحديات الملحة» التي تواجه البلاد في الوقت الراهن، مقرا أن الطريق أمامه «سيكون شاقا».

وفي خطاب التنصيب، بعث أوباما للأمريكيين والعالم أجمع برسائل إيجابية براقة منها على سبيل المثال:

«اعلموا أن أمريكا هي دولة صديقة لكل أمة ولكل رجل ولكل امرأة أو طفل يسعى إلى مستقبل سلام وكرامة».

« سنبدأ بترك العراق بطريقة مسئولة إلى شعبه وسنسعى إلى سلام مع أفغانستان». «ندرك أن إرثنا المختلط مصدر قوة لأمريكا وليس مصدر ضعف، نحن أمة من المسيحيين والمسلمين واليهود والهندوس وغير المؤمنين تشكلنا

من كل اللغات والثقافات وندرك أن الإنسانية المشتركة مع نجاح تحول العالم بقعة صغيرة يجب أن تعيش في سلام».

ولقد قوبلت نتيجة الانتخابات الأمريكية هذه المرة وما تمخضت عنه من فوز أوباما بالارتياح والترحيب سواء في داخل الولايات المتحدة أو خارجها،خاصة بين أنصار السلام والأقليات،وذلك على خلفية برنامجه التصالحي الذي دعا خلاله إلى وقف الحرب في العراق، وإغلاق معتقل جوانتانامو وتفضيل الحوار مع إيران على الغزو ومد الجسور مع الشعوب من أجل سلام العالم وأمن بلاده، الأمر الذي أعاد الثقة في الحلم الأمريكي وأحدث تغيرات كانت بعيدة المنال، منها ما أعلنه رئيس مركز كارنيجي للشرق الأوسط أن الإسلاميين سوف تخف حدتهم وتتحسن نظرتهم للقيادة الأمريكية، وقد تهبط شعبية الجماعات المتطرفة!!

ولعل أبرز ما ينبئ عن أن فوز أوباما من شأنه أن يمهد السبيل أمام الحلم الأمريكي كيما يسترد بريقه الذي بمقدوره أن يعيد لقوة أمريكا الناعمة فاعليتها، ذلك الترحيب الشعبي والرسمي العالمي الواسع بهذا الفوز، والذي كان من أهم ملامحه:

في فرنسا، أطلق على الانتخابات الأمريكية ثورة صغيرة تحقق الحلم الأمريكي، فهي وإن كانت لاتعني القضاء نهائياعلي التفرقة، فإنها سحقت الأعذار التي كانت تستخدمها دول أوربية بالإشارة إلى سوء الأحوال في أمريكا للتخفيف من سوء معاملة المهاجرين إلى أوربا!وأن انتخاب أوباما أصبح يدعو أوربا والعالم لإعادة النظر في تطبيق المساواة واحترام الاختلاف،وهو نداء أيدته كارلا ساركوزي قرينة الرئيس الفرنسي التي أعلنت أن التعصب أمر بغيض، وأن ظاهرة أوباما أو «التأثير الأوبامي» لابد سوف يسهم في إعادة تشكيل المجتمع، بينما نشرت مجلة فيجارو المحافظة أن أوباما لابد أن يصبح قدوة لشباب المهاجرين تدعوهم للمشاركة والاندماج.

وفي كينيا،عمت الفرحة بفوز أوباما،خاصة قرية كوجيلو حيث تعيش جدته، كما أعلن يوم نجاحه إجازة رسمية وأقيمت الاحتفالات في الطرقات والمدارس.و في جنوب إفريقيا، أطلق عليه ابن العم وأرسل البرلمان الإفريقي تهنئة للشعب الأمريكي الذي بعث الأمل لمواطني إفريقيا.وفي إندونيسيا، أصبح المنزل الذي عاش فيه أوباما مزارًا، وفي سول بكوريا رفع العلم الأمريكي بالهتافات، واحتفل أهل مدينة الصيد اليابانية بنجاحه. حتي إيران أرسلت له خطاب تهنئة يعتبر وثيقة فريدة في العلاقات الإيرانية الأمريكية التي انقطعت ثلاثين عامًا بعد أن توهجت عندما أعاد كيرمت روزفلت شاه إيران إلى إمبراطوريته.

وفي إيطاليا، صرح ترادي العضو الوحيد بالبرلمان من أصل إفريقي أن نجاح أوباما يؤدي إلى تيار فكري جديد في بلاده ودعا أوربا لإعادة النظر في بعض سياساتها حيال المهاجرين والأقليات، وكتب إيطالي آخر أن انتخاب أوباما سوف يحدث تغييرًا حول العالم وإن كانت الدول الأخرى يلزمها وقت طويل لانتخاب أوباما أوربي.و في المملكة المتحدة، حيث تمثل قضية المساواة وحقوق الأقليات المتعددة مشكلة كبيرة، وحيث لايوجد سوى 15 عضوا غير بيض من بين646 عضوا بالبرلمان صرح أحد الوزراء أن النظام السياسي البريطاني لايسمح لذوي الأصول الأجنبية بالصعود في سلم السياسة كما فعل أوباما بينما، يرى أحد نشطاء المشاركة السياسية للإنجليز الأفارقة أنه من الممكن الآن أن يصل أحدهم إلى منصب رئيس حزب خلال عشر سنوات وأن يصبح رئيس وزراء بعد30 عاما! وأنه ما كان أحد يتصور أن أمريكا يمكن أن يكون لها رئيس من أصل إفريقي، لكن ماحدث كسر الحواجز في العالم كله الذي ولابد سوف يتحرك نحو الاتجاه الصحيح. وفي إنجلترا أيضًا،صرح الرئيس الإفريقي الأصل لمجلس المساواة وحقوق الإنسان للأقليات لصحيفة «تايمز» اللندنيَّةُ أنه لو كان أوباما يعيش في إنجلترا فلن تكون له فرصة مجرد الترشيح للرئاسة، وهو أمر يدعو لإعادة النظر.

وفي ألمانيا،حيث توجد جالية تركية كبيرة استعانت بها ألمانيا بعد الحرب للمساهمة في إعادة البناء يصل عددهم إلى أربعة ملايين شخص، بينهم 800000 أصبحوا مواطنين ألمان لم يتجاوز عددهم في البرلمان الألماني خمسة فقط من بين 613 عضوا، ويشير كتاب عن الأقليات في ألمانيا إلى أن الأتراك فرصهم ضئيلة جدًّا لصعود السلم السياسي؛ لأن الهيئات التي تقوم بالترشيح ليس بها أتراك وبدون التصحيح لن يكون هناك أوباما تركي قبل 30 عاما.(281)

وثمة من يرى فوز أوباما انقلابًا جذريًّا يمتد إلى العمق الجذري الفلسفي والأنثروبولوجي الذي بُني عليه المجتمع الأمريكي قبل قرنين ونيف،فرغم شخصيته ومواهبه، لا يمثل أوباما ظاهرة فردية، كما لم يكن فوزه مجرد تتويج لطموحه الشخصي الذي دشنه بكتابه الشهير «جرأة الأمل»، الذي أصدره في العام 2006، وإنما بالأحرى هو مجرد قمة «جبل الثلج» لجيل جديد بدأ يجرف الحياة السياسية الأمريكية ويعيد تعريف الكثير من مفرداتها بطريقة غير تقليدية.وهو جيلٌ «هجين» نجح في التخلص من الإرث الثقيل، للحزبين الجمهوري والديمقراطي، القائم على التجزئة والانقسام الحزبي والتقاطعات بين جماعات الضغط والمرشحين، فلم يبدأ معركته في ممرات واشنطن بين «الكابيتول هيل» وصالات فندق «ويلارد» الشهير، أو في حفلات «الباربيكيو» التي تصنع نجوم السياسة، وإنما بدأها في حارات هارلم ودي موين وتسارلستون، وبين تجمعات الفقراء في إيلينوي وفيلادلفيا وفي ملاجئ إعصار كاترينا في نيو أورليانز. أوباما لم يخض السباق الرئاسي استنادًا إلى إنجازه السياسي الذي لا يُذكر مقارنة بأقرانه ومنافسيه، أو متخفيًّا وراء لون بشرته، أو متكئًا على ارتباطاته العرقية والمذهبية أو متحزبًا بأيديولوجيته الدينية، وإنما خاضه معبرًا عن طموحات وآمال جيل جديد من السياسيين الأمريكيين تشكلت مفاهيمه وقناعاته في زمن العولمة بأبعادها الفلسفية والإنسانوية كافة، ومستحضرًا الرسالة الخالدة التي وضعها الآباء المؤسسون بأن تصبح ممارسة السياسة لخدمة البشر وليس العكس.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية تشكل ملامح هذا الجيل الجديد، ومن المتوقع أن تشكل فلسفة الحكم خلال الفترة الرئاسية الأولى لأوباما، ما لم يلحقها بفترة ثانية. أولها مبدأ ما بعد الحزبية Post-Partisan، وهو مبدأ طالما أغضب الكثيرين من أصدقاء أوباما، وفي مقدمتهم عالم الاقتصاد الأمريكي الشهير بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2008، وهو الذي نصح أوباما بضرورة أن يظهر، بحدة تمايزه الأيديولوجي عن غريمه الجمهوري جون ماكين، وأن يتجنب خلق أي فضاء مشترك مع الجمهوريين. بيد أن هذا الأخير لم يستمع لنصحه.

والمتتبع لخُطى أوباما يدرك أنه لم يكن ذا ثقل داخل حزبه حتى أوائل الألفية الجديدة، وهو الذي مُنع من حضور المؤتمر العام لحزبه عام 2000 بسبب عدم امتلاكه لبطاقة دعوة لحضور كبار الشخصيات في الحزب. صحيح أن أوباما خرج من تحت مظلة حزبه كممثل له، ولكنه لم يأت من داخل «ماكينة» الحزب السياسية، ولم تصنعه تشابكاتها وتقاطعاتها، بل خرج من رحم السياسة المحلية Local Politics في مدينة شيكاغو.وبفضل إيمانه بهذا المبدأ، نجح أوباما في تجنيد منافسيه داخل الحزب وخارجه للعمل لصالحه، وذلك على غرار ما حدث مع منافسته في الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون التي انضمت إليه بأعجوبة على رغم خسارتها المريرة في الانتخابات التمهيدية للحزب. كما نجح أوباما في إحداث قلاقل غير معهودة داخل معسكر الجمهوريين، ودفع ببعض أقطاب الحزب العتيق إلى تأييده علنًا وذلك على غرار ما فعل وزير الخارجية السابق كولن باول وغيره. فضلًا عن إغواء جزء مهم من القاعدة الانتخابية للجمهوريين المعتدلين بالتصويت له، وذلك على نحو ما حدث في فرجينيا وفلوريدا. ومن المتوقع أن يستمر أوباما في اتباع نفس المبدأ في تشكيل إدارته الجديدة؛ لذا فليس مستغربًا أن يتردد الحديث حول سعيه لضم هيلاري كلينتون لإدارته، فضلًا عن احتمالات إبقائه على وزير الدفاع الحالي روبرت غيتس في منصبه. الأكثر من ذلك سوف يستعين أوباما

بدعم منافسه الجمهوري جون ماكين داخل الكونغرس؛ وذلك لحسم بعض القضايا التي يشترك فيها الطرفان مثل تحريم الإجهاض وحماية البيئة ومواجهة الاحتباس الحراري.

أما المبدأ الثاني، فهو «الديمقراطية التفويضية» Deliberative Democracy، فهذا الجيل يؤمن بضرورة استعادة كلمة الديمقراطية لمعناها الرومانسي القديم باعتبارها تفويضًا مباشرًا من الشعب، وذلك على غرار ديمقراطية أثينا المباشرة.

وقد تجلّى هذا المبدأ بوضوح في درجة التواصل غير المسبوقة التي حدثت بين أوباما وجمهوره، تلك التي يعكف على دراستها حاليًا علماء وخبراء الاتصال السياسي في الجامعات الأمريكية. وقد دفعت هذه الحال ملايين الأمريكيين، خاصة من الشباب والمهمشين والأقليات، إلى تمويل قسط مهم من حملة أوباما الانتخابية بأرقام قياسية (جمع ما يقرب من 450 مليون دولار بفئة تبرع أقل من 200 دولار للشخص الواحد، وذلك من أصل 950 مليون دولار هي إجمالي ما جمعه طيلة حملته الانتخابية)، كما شجّعت الآلاف منهم على الذهاب إلى صناديق الاقتراع ربما للمرة الأولى في حياتهم.

أما المبدأ الثالث، فهو البراغماتية الأيديولوجية، وهو مبدأ يبدو غريبًا، ليس فقط لتضاده المعرفي؛ ذاك أن الأيديولوجيا والبراغماتية لا تجتمعان، وإنما أيضًا لأن هذا الجيل قد نشأ - ثقافيًا ومعرفيًا - في عالم ما بعد الأيديولوجيا بعد أن سقطت أعمدة برلين والكرملين الأيديولوجية. ففي كتابه «جرأة الأمل»، يشير أوباما إلى أن أحد أدوات تجديد الحزب الديمقراطي واستعادة مكانته لن تأتي إلا من خلال الانعتاق من «الأرثوذكسية» الأيديولوجية، وعدم التمترس خلف مواقف حادة تثير الانقسام الداخلي، فالمهم هو الوطن وليس الحزب بحسب تعبيره. وقد ساهم هذا المبدأ في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية، وإعادة توزيع كتلها التصويتية، وذلك بضم فئات جديدة من الشباب والسود وذوي الأصول الإسبانية (المهاجرين من دول أمريكا اللاتينية)، وذلك في مواجهة

الكتلة المتماسكة من اليمين المسيحي والإنجيليين التي لعبت دورًا مهمًا في ترجيح كفة الجمهوريين طيلة العقدين الماضيين.(282)

وبذكاء شديد، لم يطرح أوباما شعارات أيديولوجية صارخة طيلة حملته الانتخابية، وتعمَّد الالتحاف بغطاء الواقعية، مع إعطائه مسحة وعظية ألهمت الكثيرين من خلفه، وأعطته قبولًا نادرًا حتى لدى خصومه. وقد تجلّى هذا المبدأ بوضوح في طبيعة القضايا التي وضعها أوباما في أعلى أجندته الانتخابية داخليًا وخارجيًا. وهو - وعلى عكس ما جرت العادة - لم يستهدف جمهور السياسة وصانعيها ومموليها، وإنما استهدف بالأساس تلك الكتلة الصامتة من الأمريكيين، واتخذ من قضية الفقر مرتكزًا لحملته الانتخابية. وهي قضية اختلط لديه فيها الأيديولوجي مع السياسي، وهو الذي يؤمن أن الطبقة الوسطى لم تصب بأذى طيلة تاريخها إلا بسبب السياسات الاقتصادية للجمهوريين. وقد استلهم رؤيته لهذه القضية من الكتاب المتميز «الديمقراطية غير العادلة» Unequal Democracy لعالم السياسة المعروف لاري بارتلس بجامعة برنستون، والذي يشير إلى أن دُخول العائلات الفقيرة قد زادت ست مرات تحت حكم الديمقراطيين، وذلك مقارنة بالتدهور الذي حدث لها تحت حكم الجمهوريين.

ولقد ربأ أوباما بنفسه عن اللجوء إلى علاج الوضع الاقتصادي المتأزم لبلاده من خلال التخندق الأيديولوجي خلف أفكاره اليسارية، وآثر إقامة مسافة واضحة بين الحكومة ومؤسساتها المالية بحيث تضمن للأولى قدرًا من الرقابة الوقائية، وللثانية قدرًا من الحرية المسئولة. لذا يخطئ من يظن أن أوباما سوف يعيد العجلة إلى الوراء سبعة عقود من أجل استحضار صيغة الاتفاق الجديد Deal The New الذي وضعه الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت لمعالجة آثار أزمة الكساد الكبير أوائل الثلاثينات من القرن الماضي.

وإذا كانت خبرة السياسة الأمريكية تشي أن الرؤساء المنتخبين يقضون فترة السبعين يومًا التي تفصل بين انتخابهم وتولي السلطة في محاولات مستمرة

لتمييع بعض الوعود والتعهدات التي قطعوها على أنفسهم خلال الحملة، فإن فرص أوباما في النجاح في إنقاذ صورة أمريكا وهيمنتها تظل مرهونة بقدرته على الصمود أمام التحديات والإصرار على الوفاء بتعهداته وعدم التخلي عنها بعد انخراطه في ممارسة مهام منصبه الجديد.(283)

على أية حال يمكن الزعم أن فوز أوباما قد أثار جدلاً حامي الوطيس بشأن تأثير هذا الفوز على مستقبل الهيمنة الأمريكية.فثمة من رأى أنه يدشن مرحلة أفول لتلك الهيمنة حتى إن فرانسيس فوكوياما أعلن أنه ساند أوباما في حملته الانتخابية الرئاسية وابتهج بفوزه؛ لأنه سيكون الزعيم الأقدر على إدارة حقبة الأفول أو الغروب الأمريكي باقتدار وبأقل خسائر ممكنة. وفي السياق ذاته،كتب فريد زكريا سلسلة من المقالات في مجلة «النيوزويك»الأمريكية عقب فوز أوباما طوت بين ثناياها تلميحات أن الرئيس الجديد سيكون الرجل القادر على الاستجابة لعصر الأفول الأمريكي.

كذلك،خلص تقرير صدر في ديسمبر 2008 تحت عنوان «التوجهات العالمية 2025»، عن المجلس القومي للاستخبارات بالولايات المتحدة (إن آي سي NIC)، الذي أنشئ عام 1973، ويستشير كل وكالات الاستخبارات الأمريكية التي لا تقل عن 16 وكالة ابتداء من الوكالة المركزية للاستخبارات CIA ونزولا إلى وزارة المالية، إلى أن النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة سيتراجع خلال العقدين المقبلين. وأشار التقرير - والذي ينشر كل خمس سنوات ويستند إلى دراسة شاملة قام بها خبراء ومحللو المعلومات الاستخباراتية الأمريكية - إلى أن الدولار سيفقد دوره كعملة رئيسية في العالم.كما يتوقع التقرير أن تشكل كل من الصين والهند وروسيا تحديًّا لنفوذ الولايات المتحدة على الصعيد العالمي وتنافسها أكثر على رأس نظام عالمي متعدد الأقطاب، وأن التقدم العلمي والتقني واستخدام تكتيكات عسكرية غير تقليدية وانتشار الأسلحة البعيدة المدى والدقيقة وحروب الإنترنت، كل ذلك سيحد من قدرة الولايات المتحدة على التصرف كقوة عظمى. وبينما يستبعد

التقرير أن يتعاظم نفوذ روسيا، يتوقع في المقابل أن تحقق إيران وتركيا وإندونيسيا بعض التقدم في هذا المجال(284) .

على صعيد آخر، رأى محللون ومفكرون أمريكيون وعالميون آخرون أن فوز أوباما سوف يساعد على تعزيز الهيمنة الأمريكية وإطالة أمدها، حيث يمثل فوز رجل أسود أمريكي من أصول إفريقية ويدين والده بالإسلام فرصة للمصالحة التاريخية بين أمريكا ونفسها من جهة وبينها وبين العالم من جهة أخرى. إذ تنبئ الشعارات التي رفعها أوباما بشأن التغيير بأن الفتى الأسود سيزيل آثار السياسات الرعناء التي اتبعها سلفه بوش الابن ويبلسم الجراح التي تمخضت عنها تلك السياسات في داخل أمريكا وخارجها. وهو الأمر الذي من شأنه أن يعيد الجاذبية إلى «الحلم الأمريكي»، الذي شوهه بوش الابن بسياساته العدوانية المتغطرسة،بما يساعد على إعادة الفاعلية إلى قوة أمريكا الناعمة التي تعد إحدى ركائز هيمنتها وريادتها. فلقد بدأت الشعوب تتدرب على حب أمريكا ونبذ الكراهية، وبدأت أمريكا، أو يجب أن تبدأ، رحلة تغيير السياسات وكثير من السلوكيات، وتستعد للاستجابة لثورة متصاعدة في التوقعات العالمية.

فثمة من ذهب إلى الزعم أن فوز باراك أوباما بالرئاسة الأمريكية يشكل، وبحق، إحياء وإنعاشا لمفهوم الحلم الأمريكي القائم على أن أمريكا هي بلد الفرص (وهل ثمة فرصة أعظم من أن يصبح ابن مهاجر كيني إلى أمريكا سيد البيت الأبيض؟) والذي طالما شكَّل حافزًا وملهمًا لكل الراغبين والطامحين حول العالم في تحقيق ذواتهم والانتصار على الظروف الخانقة لآمالهم والمعيقة لتطورهم. فالأمة الأمريكية التي هي بامتياز أمة مهاجرين تقدم الدليل تلو الدليل على مدى تجذر روحية التجدد والتغيير والإبداع والإنجاز التي تنطوي عليها هذه التجربة الديمقراطية الفيدرالية التي شيدها المهاجرون - المواطنون، والتي نجحت في التوليف بين عشرات الولايات الأمريكية المختلفة لكنْ المتحدة في إطار ذلك المعمار الحضاري التعددي المتين الذي

أهل أمريكا، لتكون قائدة العالم.(285)

وخلال المائتي يوم الأولى من حكمه انتهج أوباما نهجا يشي بنزعة، لاتهاون فيها،باتجاه استعادة مكانة أمريكا عالميًّا وتعزيز هيمنتها وريادتها. وقد جاء هذا النهج في مسارين: أولهما،عمد إلى مواصلة جهود تعظيم قوة أمريكا الصلبة على نحو ما بدا جليًّا في موافقته على المضي قدما في تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي من شأنه أن يعزز هيمنة أمريكا العسكرية على العالم، ثم الاستمرار في الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب في أفغانستان والإبقاء على التموضع العسكري الأمريكي في وسط آسيا والخليج العربي وغيرهما من بؤر العالم الحيوية بصيغ ودرجات ومستويات مختلفة. أما المسار الثاني،فكان سعي أوباما لإنعاش القوة الناعمة الأمريكية من خلال الاعتماد على القوة الذكية وترميم التفوق العلمي والثقافي وإعادة الجاذبية للحلم الأمريكي.

فلقد اتخذ أوباما خطوات مهمة فور تأديته اليمين الدستورية على صعيد استعادة الريادة الأمريكية أبرزها: إعلانه عزمه تحرير السياسة الخارجية الأمريكية من العسكرة، وذلك عبر السعي لتخفيض الإنفاق العسكري السنوي بنسبة 10٪، ثم تأكيد نائبه جوزيف بايدن ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون تبني «سياسة ذكية» تؤخر اللجوء للتصعيد العسكري والوسائل العقابية، وتحري نهج تصالحي مع العالم ينتهج الحوار بدلا من الصدام، ثم عزم أوباما العمل بدأب من أجل إنهاء المشاكل الخاصة بالطاقة كتقليص اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي ومواجهة مشاكل التغير المناخي،ثم فتحه نقاشًا حول استراتيجية تقديم واشنطن للمساعدات الخارجية وسبل توظيف تلك المساعدات على نحو يضمن لأمريكا مكانتها وريادتها عالميًّا، علاوة على البدء في إغلاق سجن جوانتانامو الذي أساء إلى سمعة أمريكا عالميًّا.

إنهاء الاعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي:

يمكن القول إن هذا التوجه كان يشغل بال أوباما منذ أن كان مرشحًا رئاسيًّا،إدراكًا منه لأهمية أمن الطاقة الأمريكي وما يستوجبه من تقليص اعتماد واشنطن على مصادر الطاقة الواردة من بلدان تضررت علاقات واشنطن بها كثيرًا خلال سني حكم بوش الأب أو الابن.

فحسب بيانات إدارة الطاقة الأمريكية Energy Information Administration بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام 2007 وحده نحو 20.680.730 برميل يوميًا، أنتجت الولايات المتحدة منها نحو 8.5 «تقريبًا» برميل يوميًا، بينما استوردت نحو 12.185.290 برميل يوميًا أي بنسبة 58.8٪. وانطلاقًا من تلك البيانات أعلن أوباما إبان حملته الرئاسية عن خطة جديدة شاملة لمعالجة هذه المشكلة مشيرًا إلى أن هدفه تحقيق الاستقلال النفطي الذي يعد «واحدًا من أكبر التحديات» التي تواجهها الولايات المتحدة. وقد عبر أوباما عن إدراكه لمدى خطورة هذا التحدي قائلًا إنه «يشكل تهديدًا لأمننا القومي ولتفوقنا ولاقتصادنا». وأرجع أسباب إخفاق واشنطن في حل هذه المشكلة طيلة أكثر من ثلاثين عامًا إلى السياسات الحزبية، والتأثير المفرط للمصالح الخاصة، وخداع السياسيين لتحقيق هذه المصالح خلال الانتخابات بدلًا من وضع حلول طويلة الأمد من شأنها أن تجعل أمريكا قريبة من الاستقلال النفطي.

وفي رؤيته لقضية الطاقة التي نشرها موقع حملته الانتخابية، والمعنونة ب «باراك أوباما: طاقة جديدة لأمريكا BARACK OBAMA: NEW ENERGY FOR AMERICA، أشار أوباما إلى أن من شأن خطته أن تحقق مايلى:

- تقديم المساعدة في المدى القصير للعائلات الأمريكية التي تواجه مشكلات صعبة مع ارتفاع أسعار الطاقة.

- العمل على خلق خمسة ملايين وظيفة جديدة من خلال استثمار 150 بليون دولار في السنوات العشر المقبلة لحفز الجهود الخاصة لبناء طاقة نظيفة.

- تـأمين كميـة مـن النفـط أكبـر مـن التـي تسـتورد حـاليًا مـن الشـرق الأوسـط وفنزويلا معًا وذلك خلال عشرة أعوام.

- طرح مليون سيارة هجينة تعمل بالكهرباء والبنزين Hybrid cars – سيارات تستطيع السير حتى 150 ميلًا بجالون واحد من البنزين – بحلول عام 2015.

- تأمين توليد 10٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة مع حلول عام 2012 ترتفع إلى 25٪ بحلول 2025.

- تجهيز غطاء اقتصادي واسع النطاق وبرنامج تجاري لتخفيض انبعاث الغاز من البيوت الزجاجية الزراعية بنسبة 80٪ بحلول ال 2050.

ولما كان أوباما يعي أن التكاليف المتصاعدة بشدة للطاقة تثقل كاهل العائلات الأمريكية،فقد دعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة وضرورية تتمثل في:

خصم «طارئ» من أرباح شركات النفط القياسية، ووضع خطة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المضاربين، وتخفيض المخزون الاستراتيجي النفطي للمساعدة في إمداد مساعدة سريعة مباشرة لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، مشيرا إلى أنه سـيطالب شـركات النفـط بتخصـيص حصـة مـن أربـاحـها القياسـية المفاجئـة لاستخدامها في تقديم إغاثة مباشرة تبلغ 500 دولار للفرد الواحد و1000 دولار للمتزوجين، على أن تصل الإغاثة بأقصى سرعة ممكنة لمساعدة العائلات على تحمـل ارتفـاع أسـعار البنزيـن، والغـذاء والضـروريات الأخـرى. وسـتُدفع هـذه الحصص لمدة خمس سنوات من ضرائب الأرباح القياسية المفاجئة لشركات النفط. وهذه الإغاثة سوف تكون خطوة أولية في خطة أوباما طويلة المدى لمد عائلات الطبقة الوسطي ب 1000 دولار على الأقل سنويًا كمساعدة ضريبية مستمرة. كما سيقوم أوباما من خلال سنه قانونًا بسد الثغرات الموجودة في إجراءات لجنة تجارة أسهم السلع المستقبلية التي أسهمت في الارتفاع الصارخ في سعر النفط. كما سيعمل على زيادة الشفافية في سوق المضاربة مما يساعد في خفض أسعار البترول ومنع التجار من تحقيق مكاسب بشكل غير عادل

على حساب الشعب الأمريكي.

من جهة أخرى رأى أوباما إمكانية استغلال الاحتياطي الأمريكي النفطي المتاح بهدف مساعدة الأمريكيين في أوقات الأزمات. ويعتقد أوباما أن تضاعف أسعار النفط يمثل أزمة لملايين الأمريكيين وتحولًا للثروة إلى الدول المنتجة للنفط حيث العديد منها معاد للمصالح الأمريكية مما يعد تهديدًا للأمن القومي الأمريكي. ومن أجل هدف خفض الأسعار يؤيد أوباما استخدام الخام الخفيف من الاحتياطي الاستراتيجي في الوقت الحاضر على أن يستبدل به بعد ذلك خامًا أثقل وأكثر ملاءمة للاحتياجات الأمريكية طويلة المدى.

معالجة التغير المناخي:

ربما كان أوباما أكثر رؤساء أمريكا قلقًا من مسألة التغير المناخي وأكثرهم حرصًا على التعامل معها بجدية. فبعد أن أوضح أوباما أسباب ظاهرة التغير المناخي، يشير إلى مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تساعد في مواجهة هذه الظاهرة ومنها ما يلي:-

- تجهيز غطاء وبرنامج تجاري لتقليل انبعاث الكربون من البيوت الزجاجية الزراعية بنسبة 80٪ تحت مستويات عام 1990 وذلك بحلول ال2050.

- تتطلب خطة أوباما تحويل كل الأعمال التي تسبب التلوث إلى المزاد. ومن شأن هذا المزاد أن يؤكد على أن تدفع الصناعات مقابلًا ماليًا لكل طن من الانبعاث الذي تطلقه. وسوف يُستخدم جزء صغير(15 بليون دولار) من هذه العائدات لدعم تنمية طاقة نظيفة، والاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة، والمساعدة في تطوير الجيل القادم من مركبات الوقود الحيوي والطاقة النظيفة. وسوف تستخدم بقية العائدات في تقديم المساعدات اللازمة للأسر لضمان أنها لن تُصدم بشدة من التحول إلى طاقة جديدة واقتصاد أقل كربونًا.

- جعل الولايات المتحدة قائدًا في مواجهة التغير المناخي. إذ يتفهم أوباما أن

الحل الوحيد الحقيقي لمشكلة التغير المناخي يتطلب مشاركة كل الدول التي تطلق الانبعاثات. لكنه يؤكد أيضًا على ضرورة أن تنفذ الدول النامية مثل الصين والبرازيل التزاماتها وتعهداتها في هذا المجال.

- ومن أجل تطوير برنامج عالمي عادل وفعال سيعيد أوباما الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (The U.N Framework Convention on Climate Change UNFCC)، كما أنه سوف ينشط لجمع الدول صاحبة الانبعاثات معًا لتطوير جهود فعالة لتقليل الانبعاث.

ويؤكد أوباما أنه سيستخدم جزءًا من العائدات التي توفرها برامجه السابقة في عمل استثمارات من شأنها تقليل الاعتماد على النفط الأجنبي وتسريع نشر تكنولوجيا قليلة الكربون. وستتركز الاستثمارات في ثلاث مناطق مهمة هي البحوث الأساسية، وبرامج التكنولوجيا، وخلق سوق نظيف للطاقة. وما إن بدأ أوباما مباشرة مهامه كرئيس للولايات المتحدة يوم 20 يناير 2009، حتى أعاد التأكيد على أن اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي والتغير المناخي يمثلان خطرًا يتهدد الأمن القومي الأمريكي، حيث إن تعلق الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط المورد لا يهدد الأمن الوطني للبلد ويُضرّ البيئة فقط، بل ويلحق خسائر بالاقتصاد ويضيق ميزانية أسر العمال عبر كافة الولايات المتحدة الأمريكية . وأكد بعد توليه منصبه أن هدف إدارته هو إلغاء الاعتماد على واردات النفط الأجنبية. كذلك، أعلن أوباما ونائبه جو بايدين عن تبنيهما خطة تتوخى استثمار الأموال في موارد الطاقة البديلة والاستئنافية، وتؤدي إلى إنهاء تبعية البلد من النفط الأجنبي وتحل الأزمة الإقليمية العالمية وتنشئ ملايين فرص العمل.

وقد عرض أوباما خطتهما تلك على النحو التالي:-

- الاستثمار في اقتصاد طاقة نظيفة والمساعدة في خلق خمسة ملايين وظيفة جديدة يسعى أوباما إلى استثمار 150 بليون دولار خلال عشرة أعوام لتسريع

تصنيع سيارات هجينة Hybrid cars اقتصاديًّا مما يروج لتنمية النطاق التجاري لطاقة متجددة، وتشجيع كفاءة الطاقة، والاستثمار في البيوت الزجاجية الأقل انبعاثًا، والتطور في البنية التحتية للجيل القادم من الوقود الحيوي والوقود، وبدء التحول إلى شبكة خطوط كهربائية جديدة.

- ومن شأن هذه الاستثمارات أن تساعد القطاع الخاص على توفير خمسة ملايين وظيفة خضراء جديدة. وفي هذا الصدد أعلن أوباما عن «مبادرة المحاربين القدامى الخضر» Green Vet Initiative التي تقوم على تشغيل أكثر من 837 ألف جندي من الذين خدموا في العراق وأفغانستان من المحاربين القدامى وإدخالهم إلى اقتصاد الطاقة الجديد.

- بالإضافة إلى ذلك سيعمل أوباما على جعل المراكز التصنيعية الأمريكية رائدة للتكنولوجيا النظيفة من خلال تأسيس برنامج استثمار اتحادي للمساعدة في تحديث المراكز الصناعية، ومساعدة الأمريكيين في تعلم مهارات جديدة لإنتاج منتجات خضراء. والي جانب ذلك سيتم خلق برامج تدريبية جديدة للتكنولوجيا النظيفة، وإنشاء برنامج وظائف للطاقة خاص بالشباب للاستثمار في هذه الشريحة بهدف تحسين مقدرة هذه الفئة على الاستخدام الكفء للطاقة في المنازل والمباني في مجتمعاتهم.

- جعل السيارات والشاحنات ذات كفاءة أعلى في استخدام الوقود؛ يقول أوباما إنه خلال العام الماضي قدم النفط 96٪ من الطاقة المستخدمة في المركبات وهو أمر يجب التخلص منه؛ لأنه يشكل مساسًا بالأمن القومي والاقتصادي والبيئي. ولتحقيق هذا الهدف سوف يجهز أوباما استراتيجية تسمح خلال عشرة أعوام بتقليل استهلاك النفط بأكثر مما يتم استيراده حاليًّا من الشرق الأوسط وفنزويلا. ومن أجل ذلك سوف يقوم بما يلي:

- رفع مستويات اقتصاد الوقود بنسبة 4٪ كل عام مع حماية المستقبل المالي لصانعي السيارات المحليين. ستوفر هذه الخطة نصف تريليون جالون من

البنزين و6 بلايين طن متري من غازات البيوت الزراعية الزجاجية.

- الاستثمار في تطوير مركبات متقدمة وصنع مليون سيارة تعمل بالكهرباء بحلول عام 2015. وسيستمر أوباما في جهوده التي قادها كسيناتور، والتي استهدفت استثمار اتحادي في مركبات متقدمة هجينة تستطيع أن تقطع مسافة 150 ميلًا بجالون واحد فقط من الغاز.

- الشراكة مع مصنعي السيارات المحليين من خلال منحهم 4 بلايين دولار على شكل ائتمانات ضريبية وضمانات قروض. والعمل مع الكونجرس وشركات السيارات كي تكون السيارات الجديدة مرنة الوقود، وذلك في نهاية فترة ولايته الأولى.

- تطوير الجيل الجديد من الوقود الحيوي وبنيته التحتية حتى يصل حجم هذا الوقود إلى 60 بليون جالون بحلول عام 2030. وتحديد معيار منخفض للكربون لتسريع إنتاج الوقود النفطي قليل أو عديم الكربون.

- رفع عرض الطاقة المحلي وتنويع مصادر الطاقة حيث يرى أوباما أن هناك العديد من الفرص لرفع الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز بما لا يتطلب فتح المناطق المحمية حاليًا. ومن هذه الطرق مطالبة شركات النفط بتطوير المناطق التي تستأجرها للتنقيب فيها أو تركها لشركات أخرى. ومعالجة بعض أوجه النقص أو العراقيل التي تؤخر التنقيب في بعض المناطق كما في مونتانا Montana ونورث داكوتا North Dakota (حيث من المقدر وجود 4 بلايين برميل من النفط).

- إعطاء الأولوية لتشييد خط أنابيب ألاسكا للغاز الطبيعي الذي خصص له 18 بليون دولار كضمانات قروض، وتصل قدرته إلى 4 بلايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا أي نحو 7٪ من الاستهلاك الأمريكي الحالي. وإنتاج المزيد من حقول النفط الموجودة حيث يعتقد الخبراء أن هناك نحو 85 بليون برميل نفط يمكن الاستفادة بها من الحقول الأمريكية.

- تنويع مصادر الطاقة من خلال توليد 10٪ من الكهرباء من مصادر متجددة مثل السولار والرياح بحلول 2012. وتطوير ونشر تكنولوجيا الفحم النظيف من خلال تقديم حوافز لتسريع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. وتأمين الطاقة النووية التي توفر 70٪ من الكهرباء التي تأتي من مصادر غير كربونية.

- تقليل استخدام الطاقة وتخفيض التكاليف،حيث ينفق الأمريكيون - طبقًا للأمم المتحدة - على الطاقة أكثر مما يحتاجون حتى إنه منذ عام 1973، تضاعف استخدام الفرد للكهرباء بمعدل ثلاثة أضعاف. وستحاول إدارة أوباما جعل أمريكا أكثر الدول كفاءة في استخدام الطاقة من خلال ما يلي:-

- نشر مصدر الطاقة الأرخص والأنظف والأسرع، ووضع هدف لجعل كل المباني الجديدة محايدة كربونيًّا أو لا تنتج أيَّ انبعاثات، وذلك بحلول 2030، مع تحسين كفاءة المباني الجديدة في استخدام الطاقة بنسبة 50٪ وكفاءة المباني الموجودة بنسبة 25٪ خلال العقد القادم.

- إعادة النظر في معايير الكفاءة الفيدرالية حيث تكلف المعايير الحالية مستهلكي الطاقة ملايين الدولارات ومن ثم سيدخل أوباما تحديثات مستمرة على هذه المعايير لجعلها أكثر كفاءة.

- تقليل الاستهلاك الاتحادي للطاقة إذ تعد الحكومة الاتحادية أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتنفق عليها 14.5 بليون دولار تقريبًا.

- توجيه حوافز إلى مؤسسات الطاقة العامة وذلك من خلال مطالبة الولايات باتخاذ الإجراءات لتطبيق تغييرات محفزة وعرض مساعدة تكنولوجية. وفك الارتباط بين الأرباح والاستخدام الكبير للطاقة، بما يحفز مؤسسات الطاقة العامة على مشاركة المستهلكين والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات للعمل من أجل تقليل فواتير الطاقة الشهرية للعائلات والأعمال.

- الاستثمار في شبكة نقل ذكية للطاقة؛ إذ إن تحقيق هذه الأهداف الجريئة

الخاصة بكفاءة الطاقة سوف يتطلب تجديد مهم في الطريقة التي يتم من خلالها نقل الطاقة الكهربائية ومراقبتها.

- تهيئة الطقس الدافئ في مليون بيت سنويًا خلال العقد القادم. فعلى المدى القصير ولمواجهة التحدي هذا الشتاء يجب أن يقدم تمويلًا كاملًا لضمان أن يحصل كل فرد على مساعدات التدفئة. أما على المدى الطويل فإن الحل يكمن في تهيئة الطقس المناسب داخل البيوت Home Weatherization من خلال تحديث دفايات البيوت وسد مواضع التسرب وإصلاح الشبابيك وإضافة المواد العازلة بما يخفض فواتير الطاقة بنسبة تتراوح بين 20-40٪ .

- بناء مجتمعات أكثر صلاحية للمعيشة حيث يؤمن باراك أوباما بضرورة تخصيص مصادر حقيقية لإصلاح الطرق والكباري. كما يعتقد بضرورة تخصيص مزيد من الاهتمام للاستثمارات التي من شأنها أن تسهل السير وركوب الدراجات ووسائل النقل البديلة(286).

- وخلال قمة الأمم المتحدة للمناخ التي استضافتها العاصمة الدانمارية كوبنهاجن في ديسمبر عام 2009، أفضت جهود الرئيس الأمريكي إلى صياغة اتفاق لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري بعد نجاح أوباما في إقناع رؤساء عدد من الدول من أجل الالتزام بكبح أي زيادات في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

المساعدات الأمريكية المقدمة للعالم الخارجي:

لما كان أوباما يعي جيدًا أهمية المساعدات الأمريكية المقدمة للعالم الخارجي في تعزيز مكانة أمريكا عالميًا، فقد تعهد من جانبه بمضاعفتها إلى 50 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2012، كما بدأ برنامجًا طموحًا لإعادة تفعيل وتطوير دبلوماسية المساعدات الخارجية الأمريكية، فنيًا ومهنيًا وماليًا، بما يساعد على جعلها أداة مهمة وفاعلة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية «الذكية». وفي هذا الإطار، فتح أوباما باب الجدل على مصراعيه بشأن طرح الآليات

الكفيلة بتعظيم القيمة الاستراتيجية لتلك المساعدات. وأنصت أوباما إلى آراء خبراء ديمقراطيين وجمهوريين تنادي بضرورة إعادة النظر في التشريع الذي يحكم تلك المعونات والمساعدات الخارجية، والذي يرجع لنحو خمسين عامًا مضت، حيث تعهد عضو مجلس النواب الديمقراطي البارز هاوارد بيرمان - والذي يترأس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس - بالضغط من أجل إصدار قانون جديد للمساعدات الخارجية بدلاً من القانون الذي كان الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي قد وقعه في العام 1961، وذلك توخيا لتفعيل دور دبلوماسية المساعدات الخارجية الأمريكية.

وفي هذا المضمار، تزايد الانتقاد لسياسة المعونات والمساعدات الخارجية، حيث يصف خبراء تنمية أمريكيون النظام المالي الراهن لتلك المساعدات أنه غير فعال ويتسم بالفوضى ونقص التمويل وسوء التوزيع؛ إذ إنه موزع على أكثر من 20 وكالة و50 برنامجًا دون حدود واضحة لسلطة كل منها.فضلًا عن أن إدارة الرئيس بوش الابن قد أمعنت في إساءة استخدام تلك المساعدات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال إعادة توجيه الشطر الأعظم من تلك المساعدات إلى حلفاء واشنطن في الحرب على الإرهاب، كما التهمت حروب العراق وأفغانستان نصيب الأسد منها،وتزامن هذا مع اضطلاع وزارة الدفاع الأمريكية بالأدوار التي كانت مخولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد أن فقدت نفوذها وتمويلها والعاملين فيها خلال تلك الفترة،ويرى بيرمان أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعاني نقصًا شديدًا في عدد العاملين وتفتقر للخبرة الفنية التي تخولها مواجهة الطبيعة المعقدة للتهديدات التي تواجه العالم مثل تغير المناخ، وانتقد أيضًا عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية عمومًا ودبلوماسية المساعدات الخارجية على وجه التحديد، وهو ما أرجعه إلى غياب الكوادر المدنية المدربة والمتخصصة في مجال المساعدات الخارجية والتنمية الدولية.

وبدوره،دعا روبرت زوليك رئيس البنك الدولي أوباما لتخصيص ستة مليارات

دولار من برنامج التحفيز الاقتصادي الأمريكي البالغ حجمه 825 مليار دولار لصندوق عالمي لمساعدة الدول الفقيرة التي أضيرت من جراء الأزمة المالية،مؤكدًا أن من شأن هذه الخطوة أن تعيد إنعاش السياسة الخارجية الأمريكية وتعزز مكانة الولايات المتحدة عالميًّا.

ومن جانبها - وفي اليوم التالي لتوليها مهام منصبها - زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووعدت بعهد جديد في الدبلوماسية الأمريكية ينطوي على المزيد من التنمية الفعالة. وأكدت كلينتون أنه من الضروري تعزيز دور الوكالة الأمريكية وغيرها من البرامج المتخصصة في تقديم المساعدات الأجنبية وأن تحظى بتمويل ملائم وتنسيق يوضح جليًّا فهم الولايات المتحدة ودعمها لمساعدات التنمية.(287)

إغلاق سجن جوانتانامو:

في إطار مساعيه لإعادة الجاذبية للحلم الأمريكي وتحسين صورة أمريكا عالميًّا، عمد أوباما بعد تنصيبه إلى اتخاذ خطوات جادة على هذا الصعيد،إذ قام فور تنصيبه ووزير دفاعه روبرت جيتس، بإصدار أمر بتعليق المحاكمات التي تجري بحق معتقلي **سجن جوانتانامو**، والتي ستقدم إلى هيئة الادعاء العسكرية الأمريكية، وذلك بعد ساعات فقط من أدائه اليمين الدستورية. وقد شمل هذا الأمر 21 قضية من بينها خمس قضايا كان من المتوقع أن يمثل أصحابها أمام المحكمة العسكرية بتهم التخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2001. وفي خطوة أكثر جرأة،أصدر أوباما أمرًا آخر يقضي بإغلاق سجن جوانتانامو المثير للجدل كلية - والذي يضم 255 سجينًا من بلاد شتى ويعتبره الكثيرون خرقا للقانون الدولي - في غضون عام واحد. وكان الرئيس الجديد قد وعد خلال حملته الانتخابية بإغلاق السجن المقام في قاعدة جوانتانامو البحْرية بكوبا، لكن أوباما عجل بتنفيذ ما وعد به بعد يومين فقط من تسلمه السلطة؛ إذ أصدر مشروع مرسوم رئاسي جاء فيه: «إن إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما تنوي إغلاق جوانتنامو في أقرب وقت ممكن، وفي غضون عام من

نشر هذا المرسوم على أبعد تقدير. كما يقضي المرسوم أيضًا أن يرحل كل شخص معني بهذا القرار إلى بلده الأصلي أو يطلق سراحه أو يسفر إلى بلد آخر أو ينقل إلى معتقل أمريكي آخر».

كما جاء في القرار الذي وقَّعه أوباما أنَّه سوف يتم أيضًا إغلاق كافَّة المعتقلات التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) التي يُحتجز فيها مُشتبه بهم بالضلوع بالإرهاب. وأثناء توقيعه على القرار الجديد قال أوباما: «إن الولايات المتحدة ستواصل خوض الحرب على الإرهاب، لكنَّها سوف تحافظ في الوقت ذاته على قيمنا ومُثُلنا. وأضاف الرئيس الأمريكي أن بلاده لن تسمح بعد الآن بممارسة التعذيب بحق معتقلين في المستقبل». كما أصدر أوامر ل سي آي إيه تمنعها من اعتقال أي شخص آخر،و أعلن أن واشنطن لن تسلِّم أي معتقل في جوانتانامو إلى أي دولة تمارس التعذيب. وأضاف أن الولايات المتحدة سوف تخضع جميع المُحتجزين داخل المُعتقلات الأمريكية في جميع أنحاء العالم لبنود معاهدة جنيف.» وقال إنَّ علي المري، المعتقل الوحيد على الأراضي الأمريكية بشبهة الضلوع بالإرهاب، «سوف يخضع لنفس الشروط التي تنطبق على معتقلي جوانتانامو». (288)

وتعود قصة معتقل جوانتانامو إلى عام 2002، حيث تم افتتاحه في أعقاب الحرب التي دخلت فيها القوات الأمريكية إلى أفغانستان وأنهت حكم حركة طالبان هناك. وكان المعتقل قد ضم أكثر من 775 معتقلا منذ انتهاء الحرب في أفغانستان. ويضم المعتقل ثلاثة معسكرات: معسكر دلتا ويضم داخله معسكر إيكو، معسكر إجوانا، ومعسكر X-Ray الذي أغلق الآن وكان يتم فيه احتجاز المعتقلين قبل فرزهم وتحديد مستوى مشاركتهم أو تورطهم في أية معارك أو عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة أو مصالحها. وربما يكمن اختيار الإدارة الأمريكية سجن قاعدة خليج جوانتانامو البحْرية - كي يكون المقر الذي يتم فيه احتجاز مقاتلي حركة طالبان وتنظيم القاعدة ومن يشتبه في الانتماء إليهما أو في علاقته بالإرهاب - في أن هذا المعتقل يقع خارج الأراضي

الأمريكية، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية كانت تعتقد في البداية أن المعتقل خارج سلطة القوانين الأمريكية. فنظرًا لموقع القاعدة - والتي تقع في نهاية الطرف الجنوبي الشرقي لجزيرة كوبا - فإن المحاكم الأمريكية الفيدرالية قد وافقت جزئيًّا على أن السجن يقع خارج سلطة العديد من القوانين الأمريكية، وبالتالي فإن سلطات التحقيق الأمريكية تملك في هذا المعتقل من الأدوات والوسائل التي تعجز عن استخدامها لو كان المعتقل داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. لكن بعض موكلي المعتقلين قاموا لاحقًا برفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الأمريكية، ومنها المحكمة العليا، والتي قضت في إحدى القضايا بحق معتقل في جوانتانامو أن يمثل أمام محكمة عادية وليس أمام محكمة عسكرية. وبالإضافة إلى السجون السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أماكن مختلفة من العالم، فإن معتقل جوانتانامو يعد المكان الذي تقوم أجهزة الأمن الأمريكية باستجواب واحتجاز 275 معتقلاً، من ضمنهم نحو 60 معتقلا قررت لجان عسكرية أمريكية الإفراج عنهم أو ترحيلهم إلى دولهم التي يحملون جنسياتها. وفي نوفمبر 2002 وصف نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني المعتقلين في جوانتانامو في تصريح شهير له أنهم «أسوأ الأشرار. وأنهم خطيرون للغاية، فهم مخلصون لهدفهم وهو قتل ملايين الأمريكيين».

وقد حصل المعتقلون داخل جوانتانامو من قبل الولايات المتحدة على تصنيف «عدو مقاتل» وهو التصنيف الذي يمنح لمن يؤسر وهو يحارب القوات الأمريكية. وفي يونيو عام 2006 قضت المحكمة العليا الأمريكية بتقييد سلطة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في استخدام اللجان العسكرية كوسيلة لمحاكمة المعتقلين وذلك عند نظرها في القضية التي رفعها المعتقل اليمني سالم أحمد حَمْدان على وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد. كما قضت المحكمة العليا الأمريكية، في «دعوى حَمْدان ضد رامسفيلد»، بعدم قانونية اللجان العسكرية المقامة بموجب أمر عسكري، صدر في نوفمبر 2001، لمحاكمة الأجانب المحتجزين بصفتهم «مقاتلين أعداء» في إطار «الحرب على

الإرهاب». وفي 29 يونيو 2006 قررت المحكمة العليا الأمريكية، وذلك عبر موافقة خمسة قضاة ورفض ثلاثة، أن نظام اللجان العسكرية المستخدم لمحاكمة المعتقلين في جوانتانامو يخالف القانون الأمريكي والقانون الدولي، وأن مقررات اتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب تنطبق على معتقلي جوانتانامو، وهو ما كانت القوات الأمريكية ترفض الاعتراف به بحجة أن المعتقلين لم يكونوا أعضاء في جيش نظامي.

وَوَفْقَ منشورات منظمة العفو الدولية فإن خمسة من خبراء الأمم المتحدة - من بينهم «المقرر الخاص المعني بالتعذيب» - أصدروا في فبراير عام 2006 تقريرًا بخصوص التحقيق الذي أجروه في ظروف الاحتجاز في جوانتانامو، ودعوا إلى إغلاق ذلك المعتقل. وفي مايو 2006 دعت «لجنة مناهضة التعذيب» التابعة للأمم المتحدة أيضًا إلى إغلاق معتقل جوانتانامو، ولاحظت أن احتجاز الأشخاص لآجال غير محددة دون تهمة يمثل انتهاكًا لأحكام «اتفاقية مناهضة التعذيب». (289)

وعلى الرغم من تعثر تنفيذ قرارات أوباما بشأن إغلاق سجن جوانتانامو حتى كتابة هذه السطور، إلا أن مبادرته الفريدة في هذا الخصوص قد حملت في طياتها دلالات مهمة فيما يتصل بإعادة إنعاش قوة أمريكا الناعمة وتحسين صورتها أمام العالم.

الاعتماد على «السياسة الذكية»:

لم يكن أوباما يغرد وحده داخل سرب استعادة الريادة الأمريكية من خلال القوة الذكية والناعمة لبلاده، إذ شاركه في ذلك عن اقتناع طاقم إدارته الذي اختاره بعناية فائقة. فمن جانبها،كانت وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هيلاري كلينتون تبدي تفهمًا ملحوظًا وتناغما ملفتا حيال مساعي أوباما لإعادة إنعاش الحلم الأمريكي وتفعيل القوة الناعمة لبلادها، وذلك حينما أعلنت فور ترشيحها لمنصبها هذا، تبنيها لفكرة «**السياسة الذكية**» التي تتضمن مجموعة

متنوعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية،مشيرة إلى أن فريقها الدبلوماسي سيستخدم الأداة أو مجموعة الأدوات المناسبة والصحيحة في كل حالة. وأوضحت كلينتون خلال جلسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لتنصيبها يوم 13 يناير 2008، أنها ستعمل من أجل إعادة التوازن الدبلوماسي- العسكري إلى السياسة الخارجية الأمريكية بعد ثماني سنوات من حكم بوش الابن، والتي شهدت تراجع قوة وزارة الخارجية أمام وزارة الدفاع،وأعلنت أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهدها ستعمد إلى التزاوج بين المبدأ والتفكير العلمي بدلا من الأيديولوجية الصلبة،مؤكدة أن الدبلوماسية ستكون في الخط الأمامي لسياستها الخارجية وذلك حفاظًا على أمن ومصالح الولايات المتحدة وصورتها لدى العالم. ولفتت كلينتون إلى أن «استراتيجية القوة الذكية» التي ستتبناها في السياسة الخارجية لبلادها، ستستند أيضًا إلى الآليات البراغماتية والدبيلوماسية، متعهدة نمطًا مختلفًا للتعامل مع إيران وعملاً دءوبًا لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق الطموحات المشروعة للفلسطينيين، ورصد التحالفات وضمان مصالح حلفاء واشنطن في المنطقة.

ورسمت كلينتون، في كلمتها أمام اللجنة، منعطفًا في سياسة واشنطن بإعلانها الافتراق عن الأيديولوجية الصلبة والسياسة الانفرادية، والتي أتى بها المحافظون الجدد وصقور إدارة بوش في العام 2000، مؤكدة أن أمريكا لا يمكن أن تحل الأزمات الضاغطة عالميًا في شكل منفرد، كما لا يمكن أن يحل العالم تلك الأزمات دون أمريكا. وعرَّفت كلينتون - والتي من المنتظر أن تضاعف موازنة الخارجية ودورها بالتعاون مع وزير الدفاع روبرت غيتس - استراتيجيتها أنها مزاوجة بين المبدأ والبراغماتية، ولن تعتمد على الأيديولوجية المتصلبة أو على العواطف والسياسات المتحيزة. ودعت إلى انخراط وتعاون فاعل مع روسيا وتحسين الشراكة مع الصين، وتمتين العلاقة مع الدول الأوربية، خصوصا ألمانيا وفرنسا وبريطانيا و«الديمقراطيات الجديدة»، وإرساء نمط أكثر تعاونًا في الأمم المتحدة لحل الأزمات، أو العمل

مع الحلفاء خارج إطار المنظمة حين يعجز هذا التعاون عن تحقيق أهدافه. (290)

وأشارت السناتور هيلاري كلينتون إلى أنها كوزيرة للخارجية الأمريكية ستعمل من أجل «تجديد الدور القيادي لأمريكا من خلال الدبلوماسية التي تعزز أمن الولايات المتحدة، والتي تدفع بمصالحها قدمًا وتعكس قيمها.»وقالت هيلاري كلينتون إنها والرئيس المنتخب أوباما يعتقدان أن الولايات المتحدة لا بد أن تنتهج أسلوبًا في السياسة الخارجية يجعل أمريكا قادرة على «أن تظل قوة إيجابية في العالم». وهذا يشمل تقوية علاقات الشراكة مع الحلفاء والمؤسسات ومحاولة التواصل مع الخصوم. وفيما أعربت عن إدراكها لأهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإن هيلاري كلينتون قالت إن «أهم واجب على حكومة أوباما هو حماية ودفع مصالح وأمن وقيم أمريكا نحو الأمام؛ لكي نحافظ على دوام أمن شعبنا وأمتنا وحلفائنا»(291).

وفي السياق ذاته، أكد نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في أول خطاب له بشأن السياسة الخارجية للإدارة الجديدة أمام مؤتمر ميونيخ الدولي للسياسة الأمنية يوم 7 فبراير2009 - أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستتبع سياسة خارجية تقوم على أساس المثل العليا التي أعلنتها والخاصة بالتعاون والديمقراطية، مشددًا على أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستتبنى ما أسماه «لهجة جديدة» في علاقاتها الخارجية، مشيرًا إلى أنه جاء «إلى أوربا نيابة عن إدارة جديدة مصرة على اتباع نهج جديد في العلاقات الأمريكية مع مختلف دول العالم». غير أن بايدن أوضح أن الولايات المتحدة ستطالب في المقابل بالمزيد من العمل من جانب حلفائها الرئيسيين وخاصة في أوربا.وقال: «سندافع عن أمننا وقيمنا، ونعتقد أننا سنكون أكثر أمنا». وضرب بايدن مثالا على سياسة بلاده في ظل الإدارة الجديدة من خلال التعهد بمكافحة الإرهاب والتطرف عبر الوسائل القانونية، حسب قوله، وأكد في هذا السياق أن أمريكا لن تمارس تعذيبًا، وأنها ستؤيد حقوق الذين يقدمون للعدالة، مجددًا الوعد

بإغلاق معتقل جوانتانامو. وفي مسعى منه لإبراز حرص بلاده على العمل المشترك مع القوى الدولية والإقليمية، أعلن نائب الرئيس الأمريكي: «مع سعينا للتوصل إلى إطار دائم لكفاحنا المشترك ضد التطرف، علينا أن نعمل بالتعاون مع دول حول العالم - وسنحتاج إلى مساعدتكم»، مخاطبًا شركاء بلاده. وتابع: «إننا سنشارك وسنستمع وسنتشاور، فأمريكا بحاجة إلى العالم مثلما يحتاج العالم إلى أمريكا».(292)

إدراك أوباما لأهمية استعادة الهيمنة بالنسبة لأمريكا:

من بين أبرز الاعتبارات المهمة التي تؤثر في قدرة دولة ما على تعظيم دورها ومكانتها عالميًّا، مدى إدراك القيادة السياسية في هذه الدولة لأهمية ذلك المقصد وسعيها الدءوب لبلوغه.ولعل الرئيس الأمريكي أوباما يضمر الكثير في هذا الشأن حسبما يفهم من خطابه السياسي ومواقفه وسياساته التي تبناها خلال المائتي يوم الأولى من حكمه.

وفي هذا الإطار يرى المفكر الاستراتيجي الأمريكي روبرت كاجان في مقال نشره بجريدة واشنطن بوست الأمريكية عقب الإعلان عن فوز أوباما - أن أمريكا ستظل رائدة ومهيمنة ما بقيت مؤمنة بقدرتها على ذلك، وما دامت قياداتها وشعبها واثقين في قدرات بلادهم وقوة عزيمتهم للإبقاء على ذلك. وأكد كاجان أن الآراء التي تذهب إلى اعتبار أن فوز أوباما يؤرخ لبداية الأفول الأمريكي إنما تفتقد للأسس والحجج العلمية الموضوعية،فلا أوباما اعتبر نفسه يومًا ما كذلك ولا برنامجه الانتخابي حوى إشارات لذلك بل على العكس كان الرجل متفائلا حريصًا على تعزيز مكانة أمريكا ودورها على الساحة العالمية ومصالحة الأمريكيين مع أنفسهم ومع العالم توطئة لإعادة الفعالية لقوة أمريكا الناعمة، والتي هي إحدى الركائز المهمة لريادتها وهيمنتها،وهو ما كان سببًا مباشرًا من أسباب تفوقه على منافسه الجمهوري جون ماكين. كما يرى كاجان أن مثل هذه الطروحات الأفولية ليست بالأمر المستحدث على المجتمع الأمريكي، فهي عادة ما تتكرر كل عقد من الزمن أو نحو ذلك،ففي

أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال،سقطت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية أسيرة لما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكية في حينها سايروس فانس،«حدود القوة الأمريكية».وفي أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي أيضًا،تنبأ بول كينيدي بالسقوط الوشيك للقوة الأمريكية نتيجة لما أسماه «التمدد المفرط» لتلك القوة وعدم تناسب قدراتها الاقتصادية مع تطلعاتها الاستراتيجية.وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي أيضًا حذر صموئيل هنتنجتون من «العزلة الأمريكية»،واليوم ثار الجدل حول ما يسمى «العالم ما بعد أمريكا»،أو حقبة «الأفول الأمريكي».

ويحاول كاجان تفنيد تلك الطروحات «الأفولية» من قبل من أسماهم «الأفوليين» مستندًا إلى أنها جميعًا لم تتحقق حتى الآن وإنما كانت نتاجًا لظروف دولية ومحلية معينة. ويعتقد كاجان في أن مروجي تلك الطروحات قد تناسوا أن الركائز الحقيقية والموضوعية للريادة والهيمنة لا تزال بحوزة الولايات المتحدة، ويمكن للرئيس الجديد أن يتخذ منها قاعدة للانطلاق نحو آفاق أرحب للهيمنة والريادة الأمريكيتين مستقبلا، وإن أتيحت لبعض القوى الإقليمية أو الدولية بعض مظاهر التميز أو الريادة غير الموضوعية كالسياحة أو الترفيه على سبيل المثال.فاقتصاديًا،لاتزال حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي تبلغ 21٪ حاليًا،وهي نسبة لا تقل كثيرًا عما كان الوضع عليه في التسعينيات من القرن الماضي حيث كانت تلك النسبة 23٪، ولا في الثمانينيات حينما كانت 22٪، أو حتى في الستينيات حينما كانت 24٪. أما بخصوص الأزمة المالية الطاحنة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي حاليًا،فيرى كاجان أنها ليست بدعا في دول العالم في هذا الخصوص فغالبية النظم الاقتصادية الكبرى تعاني هي الأخرى تلك الأزمة التي سبق أن دهمت الاقتصاد الأمريكي لكنه نجح في تجاوزها مثلما هو الآن قادر على ذلك بفضل تدخل الدولة وعبقرية التخطيط الاقتصادي الأمريكية ومرونة صناع القرار في هذا البلد الذين يسارعون في وضع الخيارات والحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة في أسرع وقت وبأقل خسائر ممكنة.ومن ثم يظل الاقتصاد الأمريكي هو الأقدر

عالميًّا على تجاوز الأزمة والعودة إلى صدارة اقتصاد العالم مجددًا.

وعلى الصعيد العسكري، تبقى القوة العسكرية الأمريكية من وجهة نظر كاجان،غير قابلة للمنافسة من جانب أية قوة عالمية أخرى، وفيما يعترف كاجان أن القوات المسلحة لكل من روسيا والصين تنموان بمعدلات متسارعة خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه يؤكد أن معدل نمو القوة الأمريكية هي الأخرى يتنامي بشكل أعلى وأسرع كما تتفوق الولايات المتحدة على ما سواها فيما يتصل بالتطور العسكري التقني والأسلحة الذكية. ويقر كاجان بأن كُلًّا من روسيا والصين قد نجحتا إلى حد كبير في الاحتفاظ بفارق كبير في القوة العسكرية بينهما وبين جيرانهما وعدد لا بأس به من القوى الإقليمية والدولية،لكنه يؤكد أن الأمر مختلف مقارنة بالولايات المتحدة التي تظل الأقوى والأكثر تفوقًا على طول المدى،وإن تقاعس بعض حلفائها عن تعزيز وتطوير منظوماتهم الدفاعية على نحو منهجي مقارنة بروسيا والصين. ويؤكد كاجان أيضًا على أن التشوهات التي طالت صورة أمريكا عالميًّا بجريرة سياسات إدارة بوش يمكن معالجتها، ذلك أن الآثار العلمية لتلك التشوهات تبقى صعبة الرصد،فليست صورة أمريكا هذه الأيام - ونتيجة لسياسات بوش الابن - بأسوأ كثيرًا من صورتها خلال حقب زمنية سابقة، حيث لحقت بها تشوهات هائلة على خلفية أخطاء وخطايا كبرى طالت سياساتها في الداخل والخارج إبان سني الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي بدءا من عملية خليج الخنازير الفاشلة عام 1961، مرورًا بحرب فيتنام ومذبحة ماي لاي،ثم احتجاجات السود العنيفة التي اندلعت عام 1965 في لوس أنجلوس بسبب وحشية قوات الشرطة الأمريكية في التعامل مع أبناء الجالية السوداء،وكذا اغتيال جون كينيدي ومارتن لوثركينج وروبرت كينيدي ثم فضيحة ووترجيت.

ويؤكد كاجان أن لدى الإدارة الأمريكية الجديدة فرصة للاستفادة من أخطاء الرئيس بوش والبناء على الخطوات التي اتخذتها إدارته لمعالجة هذه

الأخطاء، فوضع الولايات المتحدة في عالم اليوم، حسبما يراه «كاجان»، ليس سيئًا كما يدعي البعض، والتوقعات أن القوى الكبرى الأخرى (الصين وروسيا بشكل أساسي) سوف تتكتل معًا لموازنة القوة العظمى المارقة؛ أي الولايات المتحدة، أثبتت أنها غير دقيقة.ومع أن الصين وروسيا لديهما مصلحة في الحد من الهيمنة الأمريكية والسعي لاكتساب المزيد من القوة، فإن الحذر يشوب علاقاتهما المشتركة، أما القوى الصاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل فهي لا تسعى إلى موازنة القوة الأمريكية.

وبغض النظر عن استطلاعات الرأي العالمية التي تحمل انطباعًا سيئًا، فإن معظم القوى الكبرى في العالم تبدي تقاربًا من الولايات المتحدة الأمريكية مثل فرنسا تحت رئاسة «نيكولا ساركوزي» وألمانيا بقيادة المستشارة «أنجيلا ميركل»، على عكس ما كان الأمر في عهد «جاك شيراك» أو «جيرهارد شرودر». وتبدي دولٌ أخرى في آسيا والمحيط الهادي تقاربًا مع الولايات المتحدة الأمريكية خوفًا من التصاعد المتزايد في القوة الصينية. فبينما كان التحالف الأمريكي-الياباني معرضا للتآكل في منتصف التسعينيات، تنامت العلاقة الاستراتيجية بين البلدين بصورة ملحوظة منذ عام 1997.وكان التحول الأبرز في الهند، الحليف السابق لروسيا، والتي رأت في العلاقات القوية مع الولايات المتحدة أمرًا أساسيًّا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية.وحتى في الشرق الأوسط - حيث يزداد العداء للولايات المتحدة - فإن التوازن الاستراتيجي لم يتحول ضد الولايات المتحدة. فقد استمرت مصر والأردن والمغرب والسعودية في العمل جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي القلقة من إيران، وتحول العراق من حالة العداء للولايات المتحدة تحت حكم صدام إلى الاعتماد الشديد عليها.

ويشير «كاجان» إلى أن هؤلاء الذين يدعون أن قوة الولايات المتحدة في تراجع يتخيلون أن هناك ماضيا «كان يعزف فيه المجتمع الدولي على النغمة الأمريكية»، فالولايات المتحدة تعرضت لانتكاسات حتى في أيام الحرب

الباردة مثل تحول الصين إلى الشيوعية، واحتلال كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، ونجاح السوفييت في اختبار القنبلة الهيدروجينية، ولا يوجد حدث واحد تعرضت له الولايات المتحدة في العقد الأخير يصل إلى فداحة الأحداث السابقة.ولكنه يعود ليؤكد على أنه من الوهم الاعتقاد أن بوسع الولايات المتحدة العودة إلى نمط القيادة الذي مارسته إبان الحرب الباردة، أو أن التعاون بين أمريكا وحلفائها سيصل إلى ما كان عليه في هذه الفترة أيضًا، حيث لا يوجد تهديد واضح ومحدد، مثل الاتحاد السوفييتي، يجمع أمريكا والدول الأخرى في تحالف يتصور أنه دائم.

ويخلص «كاجان» إلى أن عالم اليوم يبدو - من حيث نمط توزيع القوى بداخله - أقرب ما يكون إلى القرن التاسع عشر، منه إلى نهاية القرن العشرين، ويلفت «كاجان» نظر «هؤلاء الذين يعتبرون ذلك خبرًا جيدًا» إلى أن نمط توزيع القوى الذي ساد القرن التاسع عشر لم ينته كما انتهت الحرب الباردة، في إشارة منه إلى أن توزيع القوى في القرن التاسع عشر انتهى بحرب عالمية، أما الحرب الباردة فقد انتهت بصورة سلمية.

ولا يتورع كاجان عن إبراز ثقته في أن الرئيس الأمريكي الجديد سيتفهم ذلك جيدًا وسيكون لديه القدرة على أن يعبر بأمريكا ذلك النفق المظلم من توتر علاقاتها مع دول كثيرة وتشوه صورتها في نظر شعوب عديدة، شريطة ألا يصغي هذا الرئيس الجديد لآراء المحللين والمفكرين ذوي النظرة الأفولية لمستقبل مكانة أمريكا ودورها العالميين،حيث يعتبر كاجان أن الطريق إلى تجاوز أمريكا لمحنتها الحالية ونجاحها في الاحتفاظ بريادتها للعالم وهيمنتها عليه يبدأ من إيمان القيادة الأمريكية الجديدة أن حقبة بوش الابن وما جرى خلالها من سياسات لا يمكن أن ينال من مكانة أمريكا وهيمنتها، ومن ثقة تلك القيادة الجديدة في إمكانات أمريكا وقدراتها الذاتية على تصحيح الأخطاء وتعزيز الريادة والهيمنة.

ويناشد كاجان الأمريكيين جميعًا من أجل رفض الآراء الانهزامية التي تزعم أن

هيمنة أمريكا على العالم وريادتها له بسبيلهما إلى الأفول التدريجي داعيا إياهم إلى الثقة في قدرات بلادهم غير المحدودة والوقوف خلف قيادتهم الجديدة ودعم طموحاتها وتطلعاتها للحفاظ على تلك الريادة وهذه الهيمنة، بل وشد أزرها إذا ما جنحت باتجاه الإذعان لتلك الطروحات الأفولية المتشائمة. (293)

وفي الإطار نفسه، يعتقد الكاتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان أن الولايات المتحدة قد شهدت تراجعًا في مناح متعددة خلال العقد المنصرم، بما يمكن أن يؤثر على هيمنتها العالمية، لكنه يوقن أن امتلاك الأمريكيين للأدوات والقدرات التي من شأنها أن تعينهم على استعادة تميزهم في مختلف المجالات كفيل بأن يعزز من الهيمنة الأمريكية على العالم ويطيل أمدها. وهو في ذلك يعلق آمالاً عريضة على إدارة أوباما الجديدة التي يناشدها حشد الطاقات وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية من أجل تجديد شباب أمريكا مذكرًا أن الرئيس الأسبق جون كينيدي كان قد نجح في الدخول بالولايات المتحدة إلى عالم الفضاء، وعلى إدارة الرئيس أوباما أن تقود الأمريكيين في رحلة إلى إعادة اكتشاف وبناء وطنهم مجددًا بغرض إعادة العافية إليه حتى يعاود ريادته وتميزه عالميًّا.(294)

كذلك، يرى الكاتب الأمريكي جيمي ف.ميتزل، والذي كان عضوًا بمجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة كلينتون - في مقال نشره بصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في ديسمبر 2008 - أن انتخاب أوباما سوف يساعد على إعادة الروح للريادة والهيمنة الأمريكيتين؛ إذ يرى أن في كل من شخص أوباما والهيمنة الأمريكية ما يؤهلهما لهذا الأمر. ففيما يخص انتخاب أوباما، يرى الكاتب أن من شأنه أن يساعد على ترميم هذه الريادة وتلك الهيمنة؛ خصوصًا أن الرئيس المنتخب استهل مهامه بسحب القوات الأمريكية من العراق وإغلاق سجون جوانتانامو والتأكيد على تمسك واشنطن باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، ثم تبني خطة للاستثمار في مجالات الطاقة البديلة كخيار استراتيجي

أمريكي لا رجعة عنه؛ إذ اختار خبيرًا متخصصًا في هذا المجال ليكون وزيرًا في إدارته من أجل البدء فورًا في مشروع مصادر الطاقة البديلة التي ستنهي الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي بما يحمي أمن الطاقة الأمريكي. وتشي خطوة تعيين شخصيات مهتمة بقضايا البيئة أيضًا مدى جدية أوباما في اتخاذ خطوات جريئة وأكثر إيجابية فيما يخص قضايا المناخ التي طالما اتهمت إدارة الرئيس بوش الابن بالتقصير في التعامل معها.

أما الهيمنة الأمريكية، فيرى ميتزل أنها تحمل بداخلها من المكونات ما يسمح بتجديدها واستمرارها رغم ما يشوبها من تحديات، فلقد كان النموذج الأمريكي ملهمًا لكافة دول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حتى إن دولا مثل اليابان والصين وما يسمى بالنمور الآسيوية استطاعت أن تحقق طفرات اقتصادية غير مسبوقة تحت مظلة السلام الأمريكي أو Pax Americana الذي فرض استقرارا عالميًا وجنب أقاليم ساخنة عديدة في العالم خوض الحروب لسنوات مما جعل شعوبها تتفرغ للتنمية والتحديث والنهوض والتكامل الإقليمي. كذلك يرى ميتزل أن الفرص التي أتاحتها الولايات المتحدة للعالم من حولها علميًا وتكنولوجيًا من خلال المنح العلمية التي قدمتها للمئات من أبنائه - جعل منهم خبراء وعلماء أفادوا بلادهم ونشروا الفكر الليبرالي وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم صار النموذج الأمريكي ملهما للعديد من بلدان العالم.

بيد أن الكاتب يرى أن ثماني سنوات من السياسات الأمريكية غير الحكيمة على أيدي إدارة بوش سواء فيما يخص المناخ، وحرب العراق وأبو غريب، وجوانتانامو، والأزمة الاقتصادية الأمريكية الطاحنة،كل ذلك قد طرح تساؤلات بشأن مستقبل الريادة والهيمنة الأمريكيتين على العالم. ورغم أن بعض الخبراء ذهب إلى القول بتراجع تلك الهيمنة توطئة لأفولها مستشهدًا بمؤشرات شتى كان من أحدثها الاجتماع الآسيوى الأوربي السابع المعروف اختصارًا (asem) الذي عقد خريف العام 2008 في بكين بغرض وضع ملامح لنظام مالي،

عالمي جديد، وهى المرة الأولى خلال الستين عامًا الماضية التي تعقد بها فعالية من هذا النوع في غيبة من الولايات المتحدة، فإن ميتزل يرى غير ذلك مستندًا إلى طرح من بنات أفكاره مؤداه أن العالم ليس مستعدًّا بعد لما أسماه «عصر ما بعد أمريكا».

فلا زالت أمريكا تشكل النصير الأعظم أهمية للقيم التقدمية التي أسهمت في انتشال مئات الملايين من البشرمن الفقر المدقع والقمع السياسي،وبدون الريادة الأمريكية سيعاني العالم فوضى هائلة وفراغًا عظيمًا، كما سيغدو العالم على شفا خطر كبير،وسيكون أقل أمنا في غياب الدور الأمريكي الذي يعتبره البعض تدخلا في الشئون الداخلية للدول، فيما هو حقًّا مساعدة لتلك الدول من أجل النهوض وإقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أسهم إكبار العديد من دول العالم للدور الأمريكي في نشر وحماية تلك القيم، في أفول حقبة تمادي الحكومات في التنكيل بشعوبها دونما رادع. ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة هي القوة العالمية الوحيدة القادرة على تحمل تبعات الريادة والجادة في تحمل مسؤلياتها ومتطلباتها مشككًا في إمكانية قيام دولة صاعدة مثل الصين بدفع ثمن أي دور عالمي أو حتى دفع حصتها لتمكين الأمم المتحدة التي تتحمل الصين 2.1٪ من مستحقاتها فيما تتحمل الولايات المتحدة 25٪) وغيرها من المنظمات الدولية الفاعلة من الاستمرار والاضطلاع بدور فعال. بيد أن الكاتب يرى أن على واشنطن مسئولية كبرى تفرض عليها ضرورة العمل بدأب وجدية من أجل معالجة التداعيات السلبية التي طالت الهيمنة والريادة اللتين طالما تمتعت بهما الولايات المتحدة عالميًّا من خلال إعادة تنسيق سياسات الهجرة على نحو يسمح باستقدام أفضل العناصر في كل المجالات من شتى بقاع الأرض على اعتبار أن الريادة الأمريكية لم تتم إلا من خلال إسهامات النابهين القادمين من كل مكان. (295)

ومن بين تلك الأمواج العاتية من الآراء والطروحات المتنوعة، يمكن القول إن تأثير انتخاب أوباما على الهيمنة الأمريكية يظل مرتهنًا، إلى جانب ما سبق من

اعتبارات ومتغيرات،بتصوراته الخاصة بتلك الهيمنة ومدى إدراكه لأهميتها وضرورتها وسبل الحفاظ عليها. وهي مؤشرات لم يتوان الرئيس الأمريكي الجديد في التجاوب المبكر معها، فإلى جانب حرصه على إعادة الجاذبية للحلم الأمريكي وتفعيل قوة أمريكا الناعمة، تشي أحاديث أوباما وخطبه وبرنامجه الانتخابي فضلًا عن أفكاره التي أوردها في كتابه «جرأة الأمل» وكذا إجراءاته وقراراته التي استهل بهما فترته الرئاسية، بوعي ملفت واهتمام واضح بهذا الأمر. كذلك عمد أوباما بمجرد تقلده مهام منصبه إلى التحرك الحثيث في مسارات شتى لإعادة إنعاش ركائز الريادة والهيمنة الأمريكيتين، بدءًا من إعادة تفعيل قوة أمريكا الناعمة لتكون قاطرة لتلك الهيمنة، في الوقت الذي لم يتوان عن تكريس التفوق العسكري الأمريكي الكاسح.

علاوة على ذلك يسعى أوباما بدأب من أجل إعادة العافية للقوة الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وصارمة لمواجهة الأزمة المالية، فضلًا عن تبني استراتيجية جادة لتحرير أمن الطاقة الأمريكي من الاعتماد على إمدادات النفط والغاز القادمة من الشرق الأوسط والعالم والاستعاضة عن تلك الإمدادات بمصادر طاقة بديلة. ولقد أرفق أوباما تلك الخطوات بمساع أخرى موازية بدت ملامحها واضحة إبان مؤتمر ميونيخ الأمني الخامس والأربعين على صعيد ترميم علاقات واشنطن مع العالم الخارجي وإعادة صياغة التفاعلات مع القوى العالمية الكبرى كروسيا والصين والحلفاء الأوربيين الأطلنطيين، وتلك الإقليمية المهمة كإيران وباكستان، على أسس أفضل من شأنها أن تجنب الأمريكيين أية مصادمات محتملة مع تلك القوى من جانب، وأن تستفيد من دعم ومساندة تلك القوى في التصدي للتحديات والملمات العالمية كافة بما يقلص الأعباء والتكلفة عن كاهل الولايات ويحول دون إرهاقها واعتصار قدراتها وإمكاناتها المتحدة من جانب آخر، الأمر الذي بوسعه أن يعين واشنطن على المضي قدما في طريق تحقيق تطلعاتها الاستراتيجية الكونية وتعزيز ريادتها وهيمنتها بأقل تكلفة وأدنى خسائر قدر المستطاع.

ويبدو أن التحركات والخطوات التي استهل بها أوباما نهجه التصالحي، داخليًا وخارجيًا خلال الأسابيع القليلة التي تلت تقلده مهام عمله كرئيس للولايات المتحدة،قد بدأت تؤتي أكلها، وإن بشكل مبدئي ومرحلي. فما كاد نائبه بايدن يمد يده بالحوار والتصالح والتفاهم مع القوى العالمية والإقليمية في مؤتمر ميونيخ الأمني، وما إن أمر أوباما بإعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية حيال أفغانستان وباكستان مكلفا بروس ريدل أن يرأس لجنة مشكلة من عدة وكالات لمراجعة تلك الاستراتيجية، على أن تنتهي المراجعة قبل قمة حلف الأطلسي المقرر انعقادها في شهر إبريل 2009، حتى أعلنت موسكو استعدادها لتقريب وجهات النظر مع واشنطن حول مختلف القضايا الخلافية مبدية حسن نواياها عبر إعلانها السماح للولايات المتحدة بإرسال إمدادات عبر الأراضي الروسية إلى القوات الدولية والأمريكية المرابطة في أفغانستان، وذلك بعد يوم واحد فقط أيضًا من قرار قرغيزستان إغلاق قاعدة جوية عسكرية أمريكية على أراضيها، كما أبدت طهران من جانب آخر استعدادها للحوار والتفاهم مع واشنطن.

وما كاد أوباما يعلن تجميد مشروع الدرع الصاروخي في سبتمبر 2009، حتى بدأت موسكو في إبداء تعاونها التام مع واشنطن ودول 5 + 1 من أجل منع إيران من امتلاك سلاح نووي، مبدية استعدادها للموافقة على أية عقوبات جديدة ضد طهران، ورغبتها في عدم تزويد الإيرانيين بأية أسلحة أو تكنولوجيا عسكرية متطورة.

وفي الإطار ذاته - وبالتزامن مع إعلان مجلس الشيوخ الأمريكي يوم العاشر من فبراير 2009 موافقته على خطة لإنقاذ اقتصاد البلاد، والتي تصل قيمتها إلى نحو 838 مليار دولار وتختلف بدورها عن الخطة التي كان مجلس النواب قد أقرها في نهاية يناير 2009وتصل قيمتها إلى 819 مليار دولار؛ إذ صوت على الخطة الجديدة أعضاء المجلس الذي يتمتع فيه الحزب الديمقراطي بالأغلبية ب61 صوتًا مقابل 37 للجمهوريين - أظهر آخر استطلاع للرأي العام

الأمريكي قام به معهد غلوب لاستطلاعات الرأي العام فيوم 11 فبراير 2009 - أن شعبية الرئيس باراك أوباما في ارتفاع رغم الظروف التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي حيث وصلت شعبيته إلى 67٪.(296)

ولقد عكست وثيقة الموازنة لعام 2010 حينما كانت في عداد الاقتراح المبدئي، والتي تقدم بها أوباما للكونغرس الأمريكي في 26 فبراير2009، رغبة واضحة من قبل أوباما وفريقه في استعادة مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية من خلال تدعيم دور الدبلوماسية الذي انعكس على عنوانها «عهد جديد من المسئولية: تجديد الدعم الأمريكي». ففي مشروع الموازنة سيخصص 51.7 بليون دولار لوزارة الخارجية ووكالاتها بزيادة قدرها 9.5 في المئة عن العام 2008، مع استمرار ارتفاع مخصصات وزارة الدفاع (533.7 بليون دولار بزيادة 4 في المئة).(297)

وفي سياق مواز،جاءت زيارة الرئيس أوباما لكل من تركيا ومصر على التوالي في السادس من إبريل والرابع من يونيو عام 2009،لتمهد السبل أمام مصالحة حضارية تاريخية مع العالم الإسلامي وترميم لعلاقات الشراكة والتحالف الاستراتيجي المهترئين بين واشنطن وكل من أنقرة والقاهرة. وخلال خطابيه اللذين ألقاهما خلال زيارتيه من البرلمان التركي وجامعة القاهرة،حاول أوباما إثلاج صدور المسلمين حول العالم عبر إعادة الاعتبار لعقيدتهم ودورهم الحضاري البناء على مدى التاريخ البشري مؤكدًا أن بلاده ليست في حرب ضد الإسلام وإنما هي تتعاون مع دول إسلامية لمحاربة الإرهاب والتطرف. وإلى أبعد من ذلك ذهب أوباما حينما أكد أن إدارته لن تتدخل في أي من الدول الإسلامية أو حتى غير الإسلامية لفرض قيم بعينها على شعوبها بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن كانت ستحضها على تبني تلك القيم التي تعد عالمية بالأساس. ولقد تركت زيارتا أوباما لتركيا ومصر وخطاباه للعالم الإسلامي، من هناك، انطباعات إيجابية عديدة في الأوساط الشعبية والرسمية الإسلامية، خصوصًا بعد تأكيده من القاهرة على حق الفلسطينيين في إقامة

دولتهم وإنهاء معاناتهم، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي بعد تشوهها خلال السنوات الثماني لحكم بوش الابن، كما من شأنه أن يعيد الفاعلية إلى قوتها الناعمة خلال المرحلة المقبلة، وهذا إنجاز ليس بالهين، خصوصًا إذا ما أثبتت السنوات العشر المنقضية أن القوة الناعمة كانت أمضى تأثيرًا من القوة الصلبة التي استنزفت الولايات المتحدة دون فائدة.

وإن دلت تلك الخطى الاستهلالية من قبل الرئيس أوباما وما تمخض عنها من تداعيات على شيء فإنما تدل على أن هذا الشاب الطموح إنما يبدو مصرًّا على ترميم الريادة والهيمنة الأمريكيتين من خلال إعادة إنعاش قوة أمريكا الناعمة والتمسك بالنهج التصالحي ليس مع الأمريكيين في الداخل فحسب وإنما مع العالم من حوله أيضًا مصغيا في ذلك للآراء والطروحات التي اقترحها مفكرون ومنظرون أمريكيون من أمثال جوزيف ناي وزيغنيو بريجينسكي وآخرين، والتي تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية وترشيد استراتيجياتها وتقليص حدة عسكرتها وتحريرها من نزعتها التدخلية والتصادمية مع القوى الدولية والإقليمية بما يساعد على إفساح المجال للقوة الناعمة والدبلوماسية الذكية التي أمست الآليات الأكثر ملاءمة في المرحلتين الحالية والمقبلة، لإطالة أمد الهيمنة الأمريكية قدر الإمكان.(298)

أوباما وتضارب التكتيكات:

جرى العرف في السياسة الأمريكية أن يبدأ الرئيس المنتخب في الجنوح عن نهجه المعلن إبان حملته الرئاسية الانتخابية مع اقتراب المائة يوم الأولى لحكمه على الأفول. وبالنسبة لأوباما، بدأ مراقبون يشككون في قدرة ذلك الرئيس الشاب على المزج ببراعة وفاعلية ما بين القوة الصلبة والناعمة في إطار ما يعرف باستراتيجية «القوة الذكية»، متهمينه بالانجرار التدريجي إلى معسكر القوة الصلبة مرة أخرى على حساب القوة الناعمة.

فها هو نهج أوباما التصالحي المعلن حيال الداخل والخارج قد بدأ يصطدم بعدة مواقف للرئيس الشاب تبدو متناقضة، إلى حد كبير، مع هذا النهج في أكثر من موضع. ففي الوقت الذي تحطمت رغبته في إغلاق معتقل جوانتانامو على صخرة مواصلته الحرب على الإرهاب وملاحقته من يعتبرهم أعداء أمريكا، ما جعل المعتقل قائمًا دون إغلاق حتى كتابة هذه السطور، اصطدمت مساعيه للتصالح مع روسيا وحلفائه الأوربيين الأطلنطيين طيلة العام الأول له في المكتب البيضاوي، بإصراره على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي الذي سبق وأن تمسك به سلفه بوش الابن ومضى في تنفيذه، وذلك رغم إدراك كل من بوش الابن وأوباما تأثير هذا المشروع على علاقات واشنطن بموسكو والشركاء الأوربيين في الحلف الأطلسي. وفي سياق مواز،لم يتورع أوباما عن المضي قدما في تنفيذ مشروع «نابوكو» الذي يهدف إلى إيجاد خط أنابيب جديد لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى أوربا عبر تركيا دون المرور بالأراضي الروسية،ففي منتصف شهر يوليو من عام 2009، أبرمت اتفاقية في العاصمة التركية أنقرة في هذا الشأن وشارك في التوقيع على هذه الاتفاقية إضافة إلى تركيا وأذربيجان، أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوربي هي بلغاريا، رومانيا، المجر، النمسا، والتي من المنتظر أن يمر بها الأنبوب، بحضور ألمانيا التي تشارك في تنفيذ المشروع، لكنها لم توقع على اتفاقية العبور لكونها ليست بلد العبور، وبحضور رئيس المفوضية الأوربية، جوزي مانويل باروسو وكذلك حضور المبعوث الخاص من قبل رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لشئون الطاقة في أوراسيا ريتشارد مورنينجستار الذين شاركوا في فعاليات التوقيع على الاتفاقية مؤكدين بعبارات، لا تقبل الشك، تبني حلف الأطلسي ودعمه السياسي والاستراتيجي لمشروع «نابوكو». وهو الأمر الذي أثار استياء موسكو ودفعها إلى تعزيز مساعيها في البحث عن آليات للمواجهة على نحو ينذر باشتعال حرب الطاقة في القارة الآسيوية مستقبلا بين واشنطن وموسكو. (299)

وتواصلا مع ذلك - وإبان مساعيه للتصالح مع القارة الإفريقية - اختار أوباما

غانا لزيارة قام بها في شهر يوليو 2009 بدلا من كينيا مسقط رأس والده، مفسرا ذلك أن غانا يمكن أن تكون نموذجًا للنجاح تحتذي به بقية الدول الإفريقية، وأنه اختار زيارتها في أعقاب قمة مجموعة الثماني، لتوضيح أن إفريقيا ليست معزولة عن شئون العالم،علاوة على أن بها ديمقراطية عاملة ورئيسًا جادًّا يسعى لتقليص الفساد وإصلاح الاقتصاد، مقارنة بالدول الإفريقية المجاورة،في حين لم يقم بزيارة بلده الأصلي كينيا بسبب تحفظه على نظام الحكم السياسي السائد هناك، حيث تعاني توترًا سياسيًّا واقتصاديًّا وعدم استقرار أمني داخلي منذ انتخابات عام 2006. وفي خطابه للشعب الغانى والإفريقي عموما من برلمان غانا - تنصل أوباما من الاعتراف بأية مسئولية للغرب أو لبلاده عن معاناة الدول الإفريقية كما تجنب الاعتذار عن أي تقصير في حق شعوبها وتلافي تقديم أية وعود ملزمة حيال تلك الشعوب؛ إذ عكس الخطاب مبادئه وأفكاره واستحضر تجاربه، حيث استذكر شعار حملته الانتخابية «نعم نستطيع» ليدعو الأفارقة للتخلي عن تبرير أزماتهم وإرجاعها للاستعمار الأجنبي، مؤكدًا أن ما يقترفه الأفارقة في حق أنفسهم لا يقل في تأثيره عن تداعيات الاستعمار عليهم. ودعا إلى أهمية تبني قيم المحاسبة والحكم الرشيد. وأكد أوباما لهم أن بمقدورهم التغلب على المرض ووضع حد للنزاعات وتغيير الأمور في شكل جذري.. يمكنكم القيام بذلك نعم «وأكد أن بلاده ستساعدها لكن على غانا أن تتحمل مسئولياتها فمستقبل إفريقيا يعود للأفارقة.

وإذا كان ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، قد اتهم أوباما أنه يسيء إلى مكانة أمريكا بسياساته التصالحية واعتذاراته للآخرين مطالبا إياه بتوخي الحزم حتى لا يكون مطمعا للمتربصين به وبلاده، والتي لا يوجد الكثير مما يستدعي الاعتذار في سياساتها، فقد التزم أوباما موقف بلاده فيما يخص رفض الاعتذار عن العنصرية التي مورست في السابق؛ إذ لم يجنح أوباما إلى الاعتذار عن العنصرية أو العبودية التي عانى السود وويلاتها في العالم الجديد، وإنما طالب الأفارقة بنسيان الماضي والاعتماد على أنفسهم

لتحديث بلادهم وعدم تغافل مسئوليتهم عن تدهور أوضاع بلادهم. وإبان زيارته لقلعة «كيب كوست» الشهيرة التي تعد رمزا للعبودية ونقل العبيد من إفريقيا إلى العالم الجديد خلال القرن السابع عشر، عمد أوباما إلى ترسيخ التصالح والتسامح مبديا تأثره بالحزن التاريخي الذي يسيطر على المكان وقال: «مهما كان التاريخ حزينا هناك دائما فرصة لتجاوزه»، ودعا إفريقيا إلى أن تضع الماضي المؤلم خلفها وتفكر في المستقبل(300).

ولا تزال مساعي أوباما للمصالحة مع الداخل الأمريكي والعالم الخارجي تواجه عراقيل تنبع من داخل سياسات أوباما ومواقفه. فداخليًّا،بدأت شعبية أوباما في التراجع تدريجيا مع انقضاء المائتي يوم الأولى من توليه الرئاسة؛ إذ أظهر الاستطلاع الذي أجرته شبكة «سي إن إن الإخبارية الأمريكية وأوبن ريسارش كوربورايشن» مطلع أغسطس 2009 أن 56٪ من الأمريكيين يوافقون على أداء أوباما لمهامه الرئاسية ما يمثل تراجعًا في شعبيته ب7٪ مقارنةً بالاستطلاع الذي أُجري في إبريل من ذات العام. وإذا كان الاستطلاع قد أرجع ذلك التراجع في شعبية أوباما بنسبة 60٪ إلى سياساته الاقتصادية والصحية، فإنه تغافل أسبابًا أخرى من أهمها الانفصام الذي بدأ يضرب أطنابه في علاقة أوباما بشرائح وفئات عديدة داخل المجتمع الأمريكي، إذ لا تزال هناك فئات تشعر بخيبة الأمل حيال سياسات أوباما التصالحية إزاءها كالمسلمين والأمريكيين من أصول إفريقية، لاسيما بعد أن تبرأ بشكل مستفز من وصفه أنه مسلم إفريقي. وثمة من يعتب على أوباما لإنكاره أصوله الإسلامية وتعمده إخفاء أسماء أبيه حسين وأعمامه وأبناء عمومته بينما الأحياء منهم يحتفلون بزهو وسعادة بما وصل إليه باراك. كذلك،يعتب الكثيرون على أوباما ابتعاده المتعمد عن معارفه من المواطنين الأمريكيين من أصول عربية. وقد استذكر عرب ومسلمو أمريكا ما أوردته صحيفة «الغارديان البريطانية» في رسالة موجهة إلى الرئيس المنتخب باراك أوباما، والتي تضمنت نصائح عديدة كان من بينها أن يبتعد عن صحبة أشخاص معينين أساءوا إلى العرب والمسلمين في البيت الأبيض، ومن هؤلاء المستشرق برنارد لويس ورجالات ونساء معهد أمريكان

انتربرايز ومعلقو تلفزيون شركة فوكس ومجلة ويكلي ستاندارد،والذين أسهموا بشكل كبير في تشكيل رؤية بوش عن شعوب الشرق الأوسط ودياناتها وتقاليدها ومستقبلها. وقد لاحظ الكثيرون أن اختيارات أوباما حتى الآن لرجالاته وطاقم إدارته بالنسبة إلى الشرق الأوسط ليست أفضل، فالقائمة تضم رام ايمانويل ودينيس روس ومارتن إنديك ورتشارد هولبروك، وليس بينها روبرت مالي وزيجنيو بريجينسكي وجيمس زغبي ورشيد الخالدي.(301)

وفي مشهد ينم عن توتر العلاقات بين أوباما وقطاع من الأمريكيين الأفارقة، ألمح زعماء من الأفارقة الأمريكيين إلى أن أوباما، وإن كان أسود البشرة مثلهم إلا أنه يفتقر، وسيظل مفتقرًا، إلى شرعية الانتساب إلى الرق والعبودية،حتى إن بعضهم لم يخف إدانته لأوباما؛ لأنه ركب موجة العنصرية والقهر ضد الزنوج ليصل إلى ما وصل إليه على رغم أنه لم يعان ولا عانى أحد من أجداده ما عاناه أغلب الأمريكيين السود. أوباما، في نظر هؤلاء، أقرب إلى أن يكون واحدًا من أبناء المهاجرين الذين لم يتعرضوا إلى ما تعرض له أبناء وبنات سلالات العبيد في الولايات المتحدة؛ هؤلاء الذين كانوا في قلب مارتن لوثر كينغ وعقله عندما وقف تحت تمثال أبراهام لينكولن ينطق بالحلم الشهير. فقد ترعرع بين أحضان جدته لأمه مادلين دانهام، والتي توفيت عشية الانتخابات عن عمر ناهز 86 عاما وهي السيدة البيضاء التي تشرب عنها القيم البيضاء الأمريكية المحافظة، كما أنها كانت بالنسبة له رمزا لأمريكا البيضاء التي احتضنت طموح الشاب الإفريقي الأسود ولم تضن عليه بشيء أو تدخر وسعا في تقديم العون له وتهيئة الفرص التي مكنته من أن يتقلد أعلى منصب في أهم دولة في العالم.(302)

وإلى جانب ذلك كله، تواجه مساعي أوباما بشأن سياسات ضبط التسلح العالمي وتقليص الإنفاق العسكري الداخلي ممانعة داخل أمريكا من قبل بعض التيارات كلوبيات التصنيع العسكري وتجارة الأسلحة علاوة على خصومه ومنافسيه من الجمهوريين الذين يقفون له بالمرصاد متهمين إياه بالتفريط في

مكانة أمريكا والاستهانة بها إلى الحد الذي يجعلها مطمعا لخصومها، الأمر الذي يعطي قوة الدفع الهائلة التي تزج بأوباما صوب العودة إلى الاعتماد بشكل كبير على سياسات القوة وتغليب القوة الصلبة على القوة الناعمة أو الذكية زخمًا إضافيًا.

خاتمة

حامي الوطيس هو ذلك الجدل الذي أحاط بالهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد الحرب الباردة منذ أن بدأت تشيع هذه الفكرة في أدبيات السياسة الدولية. ففي بادئ الأمر، غرقت الجماعة العلمية والبحثية في عراك فكري شديد الوطأة توخيا للاتفاق على وصف حاسم ومحدد لطبيعة النظام الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، هل هو نظام انتقالي،أم أنه نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة منفردة، أم أنه نظام تشاركى تقوده الولايات المتحدة بالتنسيق مع قوى عالمية كبرى أخرى تليها في سلم القوى الدولي؟. وما إن أفضت بعض التطورات على الساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية إلى تبديد بعض الغيوم وإيضاح الصورة نسبيا كيما يعرف الجدل الفكري الدولي طريقه إلى الهدوء إثر اتفاق مبدئي على اعتبار النظام الدولي الراهن نظامًا أحاديًا تهيمن عليه، مؤقتًا على الأقل،الولايات المتحدة، حتى أطلت برأسها حزمة جديدة من علامات الاستفهام محاولة سبر أغوار تلك الهيمنة الأمريكية على العالم، بدءًا بتحديد معالمها ومحدداتها وانتهاء بالوقوف على عمرها الافتراضي أومداها الزمني المتوقع.

فثمة من يتخذ من التخبط وسوء الإدارة - فضلًا عن الصلف والافتئات على الشرعية الدولية وتجاهل القوى الكبرى والإمعان في عسكرة السياسة الخارجية،إلى جانب تراجع القدرات الأمريكية الموضوعية التي أهلت الولايات المتحدة لفرض تلك الهيمنة في الوقت الذي تتعاظم فيه إمكانات ومؤهلات قوى عالمية أخرى،علاوة على أسلوب تعاطي الولايات المتحدة مع تلك الهيمنة وسوء توظيفها لها إلى حد الصلف والغطرسة - مسوغات وإشارات لاقتراب أفول ما يسمى بالعصر الأمريكي أو انتهاء الهيمنة الأمريكية.

وإلى عكس ذلك ذهب نفر آخر من الخبراء والمنظرين الذين يعتقدون في بقاء الهيمنة الأمريكية لعقود أخرى مقبلة استنادًا منهم إلى قدرة الولايات المتحدة على ترميم تلك الهيمنة وإطالة أمدها معتمدة في ذلك على ما بحوزتها من

موارد مادية وإمكانات بشرية لم تتح لسواها في هذا العصر الذي يرون أنه أمريكي وسيظل كذلك حتى منتصف وربما نهاية هذا القرن ما دامت الأقطاب الدولية الأخرى لم تتجرأ بعد على تحدي ذلك الانفراد الأمريكي بشكل جدي، كما لم تشكل تهديدا حقيقيا ذا صدقية للأحادية القطبية والهيمنة الأمريكيتين، وما برحت كافة الطاقات داخل المجتمع الأمريكي تتلاقى وتعمل بشكل تكاملي دءوب من أجل تعزيز الريادة وتأبيد الهيمنة اللتين تعد عملية البحث عنهما والسعي إليهما كلما سنحت الفرصة مسألة جينية تجري من الأمريكيين مجرى الدم.

هذا، علاوة على امتثال الأمريكيين لمبدأ النقد الذاتي ومنهج المراجعة الموضوعية، اللذين يساعدانهم على السير في طريقين متوازيين باتجاه الإبقاء على الهيمنة والريادة اللتين تتوخاهما بلادهم على نحو ما بدا جليًّا في توجهات الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما.أولهما، الهيمنة القسرية القائمة على فكرة القوة والإكراه وتعظيم التفوق العسكري وعدم التردد في تجاوز الشرعية الدولية إذا ما استدعت المصالح الاستراتيجية الأمريكية ذلك. وثانيهما، الهيمنة الرضائية التي تستند إلى مصادر القوة الناعمة أو الرخوة، وتتبنى خطابا دعائيا يتفنن في إقناع العالم أو إيهامه بخيرية مقاصد الهيمنة الأمريكية وضرورتها لحفظ الاستقرار العالمي وتحقيق المنفعة العالمية،كما تحاول تلك الهيمنة في الوقت ذاته تحرى الاعتدال والعقلانية والنأي بنفسها عن الغطرسة والإسراف في استخدام القوة، والتخلي عن الإمعان في خلخلة قواعد الشرعية الدولية وزعزعة الأسس والأعراف التي يقوم عليها الاستقرار العالمي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ورغم رصانته - التي تدنو من المثالية - لم يسلم هذا الطرح أو التصور المتفائل لمستقبل الهيمنة الأمريكية من بعض مناحي القصور؛ ذلك أنه إذا ما تولدت لدى إدارة أوباما، أو حتى ما تلتها من إدارات، قناعة حقيقية بضرورة تحري كافة السبل الكفيلة بترشيد الهيمنة القسرية الأمريكية على العالم وتحويلها إلى

هيمنة رضائية لا تستحث دول العالم من أجل رفضها أو تحضهم على التمرد عليها بما ينال من قدرتها على الاستمرار،فإن إتمام عملية التحويل هذه لن يتأتى بين عشية وضحاها وإنما يتطلب سنوات، خصوصا بعد تآكل مصداقية معظم مرتكزات القوة الذكية الأمريكية خلال السنوات الثماني التي شملتها فترتا رئاسة جورج بوش الابن،وهي القوة التي تعد حجر الزاوية للهيمنة الرضائية التي تتوخاها إدارة أوباما أو أية إدارة تسير على دربها توخيا لإطالة المدى الزمني وتوسيع النطاق الجيواستراتيجي للهيمنة الأمريكية على العالم.

وطيلة ذلك الحيز الزمني الذي قد يمتد لسنوات سيقتضي النزوع الفطري الأمريكي نحو الهيمنة اتباع الوسائل والآليات التي تضمن للولايات المتحدة الإبقاء على هيمنتها القسرية الراهنة على العالم إلى حين حدوث التحول المرتقب و«غير مضمون العواقب» من الهيمنة القسرية إلى أخرى رضائية، وهي الوسائل والآليات التي غالبا ما لن تختلف عن تلك التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش الابن وبطانته من المحافظين الجدد وإن بوتيرة أهدأ وسياقات أقل استفزازا، لاسيما وأن ثقة قطاع كبير من الساسة والمسئولين الأمنيين الأمريكيين في جدوى الوسائل التي تقوم عليها الهيمنة الرضائية لم تصل بعد إلى المستوى الذي من شأنه أن يقنعهم بالتخلي ولو عن قسط ضئيل من آليات ووسائل الهيمنة القسرية على العالم واستبدال الجواد الرابح بمراهنة غير محسوبة على آخر غير مضمون كذلك المتمثل في تحرير الهيمنة الأمريكية من العسكرة المفرطة والمستمرة، وتقاسم الأعباء والمغانم العالمية مع القوى الدولية الكبرى وإشراكها في إدارة دفة النظام العالمي، فضلًا عن الاستثمار في مناحي القوة الذكية.

وهو الأمر الذي بدأت ملامحه تلوح في أفق السياسة الأمريكية خلال المائتي يوم الأولى للولاية الرئاسية الأولى للرئيس أوباما، ليس في وقوف قوى الممانعة له بالمرصاد فحسب - والمتمثلة في خصومه الجمهوريين واللوبي الصهيوني، فضلًا عن رفض دوائر سياسية وأمنية عديدة داخل الولايات

المتحدة، ليست منبتة الصلة عن أذناب المحافظين الجدد ولوبي إنتاج وتجارة الأسلحة - ضد مساعي الرئيس أوباما لتقليص الإنفاق العسكري بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 10٪ فقط في شهر فبراير 2009 وجهوده الرامية للاعتماد على القوة الأمريكية الناعمة معتبرين أن تلك المساعي تحمل في طياتها تهديدا للأمن القومي الأمريكي ولاستراتيجيات واشنطن الكونية وريادتها وهيمنتها العالميتين،واللتين يشكل التفوق العسكري الأمريكي الكاسح - فضلًا عن سياسات القوة - حجر الزاوية بالنسبة لكلتيهما،ولكن وقوع الرئيس أوباما ذاته في براثن الحنين والانجذاب إلى النهج التقليدي الواقعى في السياسة الأمريكية جعله يجنح إلى سياسات القوة والاستناد إلى رصيد أكبر من القوة الصلبة على حساب القوة الناعمة. فرغم أن مساعيه التقاربية «الاضطرارية» وربما «المرحلية»مع الصين وغيرها من دول العالم، بدأت تشهد خطوات أوباما لتفعيل القوة الناعمة أو القوة الذكية الأمريكية تراجعا ملحوظا على أكثر من صعيد خلال الأشهر القليلة المنقضية من ولايته الرئاسية الأولى.

ومن شأن ذلك التردد والتخبط الأمريكيين بشأن كيفية التعاطي مع الريادة والهيمنة الأمريكيتين في عالم ما بعد الحرب الباردة - أن يعززا من حالة الأزمة التي تعيشها تلك الريادة أو الهيمنة، وأن يبقيا على حالة القلق والغموض اللذين يلفان مستقبلهما فضلًا عن مكانة الولايات المتحدة على قمة سلم القوى الدولي،خصوصا وأن بمقدور ذلك التخبط وهذا التردد أن يتقهقرا باستراتيجيات التعامل مع الهيمنة والمكانة الأمريكيتين إلى المربع رقم واحد مرة أخرى،حيث تحري كافة السبل الممكنة للإبقاء عليهما، حتى لو اضطرالأمريكيون لانتهاك الشرعية الدولية واستعداء القوى العالمية الصاعدة بغرض الحيلولة دون بروز أي منافس يهدد الانفراد الأمريكي بالهيمنة والريادة.وهو التوجه، الذي من شأنه أن يفاقم من الممانعة الدولية للهيمنة الأمريكية على النحو الذي يستنزف قدرات الولايات المتحدة ويمهد السبيل لسحب البساط تدريجيا من تحت أقدامها مفسحا الأبواب على مصاريعها كيما يأخذ قانون الحياة ومنطق الكون مجراهما، بحيث تظهر في نهاية المطاف

قوى عالمية جديدة تنازع الولايات المتحدة ريادتها للعالم وهيمنتها عليه،لا سيما وأن استمرار المساعي الأمريكية من أجل تجديد الريادة وتأبيد الهيمنة بوسائل شتى، ناعمة وصلبة من قبل إدارة الرئيس أوباما أو غيرها،لن يكون بوسعه - وإن نجح بعد جهود مضنية في ترميم الهيمنة الأمريكية وتأخير أفولها حينا من الدهر - تحدي قانون الحياة الذي أثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن التعددية القطبية الملتحفة بالشرعية الدولية تظل أحد أهم الضمانات الرئيسية الكفيلة بتحقيق التوازن الدولي وإقرار الأمن والسلام العالميين لأمم الأرض جميعا حتى أطول مدى زمني ممكن.

الهوامش

1 - للاستزادة حول مفهوم الهيمنة والإمبراطورية،انظر في ذلك، دراسة ياسمين سامي ضيف الله، قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة،د.ت عن كتاب الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة « عن كتاب كل من: عالم السياسة الإيطالي أنتوني نجري Negri وأستاذ الأدب الأمريكي مايكل هاردت Hardt 2000 المعنون «إمبراطورية» والصادر عام.

2 - جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص 538. وانظر كذلك: انظر موسوعات أوكسفورد البريطانية، لاروش الفرنسية.و المعجم الوسيط.

3 - جرامشي «منظر ماركس إيطالي شهير، ودون تنكر لأهميته السياسية الكبيرة في حياته وبعد وفاته، فإنه يبدو من الملائم القول إن مكانته الرفيعة بين علماء الاجتماع الماركسيين ترجع إلى مجموعة الكتابات التي تعرف الآن باسم «مذكرات السجن «(1929 – 1935)، والتي ناقش فيها موضوعات: «المثقفون، التعليم والتاريخ الإيطالي، والأحزاب السياسية، والفاشية.

4 - ياسين الحاج صالح،أمريكا الشرق أوسطية..هيمنة بلاهيمنة،جريدة الحياة اللندنية،28-1-2007.

5 - انظر أيضًا: د.محمد سهيل العبد الله،إعادة إنتاج الهيمنة،مجلة عيون،14-3-1428 ه.

6 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية..منطق القوة الباطشة،إسلام أون لاين،مفاهيم ومصطلحات.

7 - انظر: كمال الدين المناوي، القاموس العسكري المختار من المصطلحات العسكرية، (القاهرة: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،1998).

8 - ياسمين ضيف الله، عن كتاب كل من: عالم السياسة الإيطالي أنتوني نجري Negri وأستاذ الأدب الأمريكي مايكل هاردت Hardt المعنون

«إمبراطورية»،مصدر سبق ذكره.

9 - د. محمد سهيل،مصدر سابق.

10 - ويليام فولبرايت،غطرسة القوة،ترجمة محمود شكرى،(القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1966)..

11 - هانى شكرالله،خطاب أوباما في القاهرة، وصعود وهبوط القوة العظمى الأمريكية،جريدة الشروق،5-6-2009.

12 - روبرت كاجان، أمة رعاة البقر وجذور الهيمنة العالمية- الموقع الرسمي على الإنترنت لهيئة علماء المسلمين بالعراق،11-4-2006.

13 - روبرت كاجان في مقال له نشره مركز كارنيجي للسلام الدولي تحت عنوان: «أمة رعاة البقر Cowboy Nation»، نقلا عن جريدة The New Republic Online الإلكترونية.

14 - المصدر السابق.

15 - أسامة القفاش،أمريكا وسياسة تغيير الحكومات،الجزيرة نت،7-7-2002.

16 - Michael T.klare:Beyond the «Vietnam syndrome»،U.S Interventionism in the 1980. Institute for Policy studies-transnational Institute.Washington،1981.

17 - Ibid.

18 - جيم لوب،مشروع القرن الأمريكي الجديد،في موقع المركز العربي لدراسات أمريكا والغرب،25-12-2007.

19 - المصدر السابق.

20 - فيليب س غولوب،وقوع الولايات المتحدة في التجربة الإمبريالية،المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب،25-12-2007.

21 - المصدر السابق.

جورج كينان (Document PPS23، 24 February 1948). ولد عام 1904، وتوفي في 17 مارس 2005، كانَ ولسنوات عضوًا في قسم الشئون الخارجية للولايات المتحدة ومُخططِا للسياسات الخارجية في أواخر الأربعينيات

والخمسينيات، ولقد أعتبر «مهندسَ» الحرب الباردة بدعوته للاحتواء الاتحاد السوفييتي. شغل كينان عدة مناصب دبلوماسية عديدة، بالإضافة إلى مكانته كمخطط استراتيجي رائد في عصر الحرب الباردة، فقد كان أيضًا المهندس الفكري لخطة مارشال التي قدمت دعمًا أمريكيًّا واسع النطاق للدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية. وتصل مؤلفاته إلى 17 كتابًا وحصل على جائزة بوليتزر في الأدب عن اثنين من مؤلفاته، كما كتب عددًا لا يحصى من المقالات في كبريات الصحف.

1 - جميل مطر،نهاية الهيمنة الأمريكية، جريدة الحياة اللندنية، 23/04/2007.

2 - انظر في ذلك: السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية..الصراع على الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: دار نهضة مصر،2004).

3 - المصدر السابق.

4 - جابر حبيب جابر، واشنطن ومراجعة الذات. أولوية المصلحة الأمريكية،جريدة الشرق الأوسط، 22-7-2007.

5 - المصدر السابق.

6 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية..منطق القوة الباطشة،مرجع سابق.

7 - المصدر السابق.

8 - Philippe David Charles: la guerre du Golfe، l’illusion de La victoire?: EDT/ART.global Montréal. Canada 1991.p334.

9 - رغم أن الاقتصاد الياباني يعد من ضمن أكبر النظم الاقتصادية الدولية، لكنه يظل يوازي نصف الاقتصاد الأمريكي فقط، فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة حوالي 164 من شركة عالمية عملاقة من أصل 500 شركة كبرى في حين تمتلك اليابان 111 منها فقط.

10 - جيفري جيرتون: السلام البارد، أمريكا واليابان وألمانيا والنضال من أجل البقاء، ترجمة حسن صبري،(القاهرة:سينا للنسر،1994)،ص15.

11 - انظر موقع وزارة الدفاع الأمريكية فيما يخص الميزانية العسكرية للعام

2008.

12 - عبد الخالق عبد الله: النظام العالمي، الحقائق والأوهام،مجلة السياسة الدولية، ع 124، إبريل 1996، ص 43.

13 - سيد أبو ضيف أحمد: الهيمنة الأمريكية، نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، عالم الفكر، الكويت، العدد 3 المجلد 31 بتاريخ: يناير، مارس 2003، ص 13.

14 - رضا هلال: إمبراطورية ... لكنها في أزمة. مجلة الوفاق العربي، لندن. السنة الثالثة، عدد 32،فبراير2002، ص36.

15 - حنان دويدار: الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 127، يناير 1997، ص 119.

16 - انظر شفيق المصري: إمبراطورية إلى أن يحين موعد الأسئلة العاصفة. مجلة الوفاق العربي، م س. ص 38.

17 - جان ماري بويسو وآخرون: اليابان والبحث عن الشرعية، في: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد- ترجمة سوزان خليل، (القاهرة: سينا للنشر، الطبعة الأولى 1998)، ص 79.

18 - المصدر السابق.

19 - للمزيد انظر كتاب: محمود حيدر، «الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا»، (بيروت:دار الساقي، 2004).

20 - المصدر السابق.

21 - Andrew L.Shapiro، «We Are Number One»Vintage،New York،1991.

22 - Ibid.

23 - بول كينيدي،القوى العظمى،ترجمة د. عبد الوهاب المسيرى، (الكويت: دار سعاد الصباح،1994).

24 - المصدر السابق.

25 - ياسمين ضيف الله، عن كتاب كل من: عالم السياسة الإيطالي أنتوني نجري Negri وأستاذ الأدب الأمريكي مايكل هاردت Hardt المعنون

«إمبراطورية»،مصدر سبق ذكره.
26 - المصدر السابق.
27 - يحيى عبد المبدي، تقرير واشنطن، العدد 102، 31 مارس 2007.
28 - المصدر السابق.
29 - Newsweek، December 2002 - February 2003.
30 - نهال فهمي،جريدة الخليج الإماراتية،16-6-2005.
31 - زيجنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى،(القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع، 2000).
32 - المصدر السابق.
33 - حسن الشهرى، من مقومات التفوق العسكري،مجلة كلية الملك خالد العسكرية،العدد 72، 1-3-2003.
34 - د.سعيد اللاوندي، أمركة العالم (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003م).
35 - المصدر السابق.
36 - خالد الحروب،نظام الدرع الصاروخي الأمريكي،موقع الجزيرة نت،17-5-2006.
37 - بشير عبد الفتاح، الدرع الصاروخي واستعادة الهيبة الأمريكية، (جريدة الأهرام،21 يوليو، 2007).
38 - أحمد عبد الحليم: الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، عدد 147، يناير 2002، ص 198.
39 - انظر: د. عبد المنعم سعيد، العالم على حافة الهاوية.. رؤية مصرية لأحداث 11 سبتمبر، (القاهرة: دار نهضة مصر،2002).
40 - نصير عارودي،حروب بوش الوقائية،مجلة المستقبل العربي،نوفمبر 2003.
41 - د. محمد قدرى سعيد،د.عبد المنعم سعيد، 11 سبتمبر 2001..الأسرار والأفكار، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2002).
42 - المصدر السابق.

43 - نعوم تشومسكي،9-11، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2003).

44 - انظر: د وليد عبد الناصر، حرب العراق دراسة في الأسباب والنتائج، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008).

45 - فتحي العفيفي،أمريكا والعراق جذور الأزمة والصراع (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2003).

46 - للمزيد،انظر كتاب نيل جيفرسون، الإمبراطورية.. كيف صنعت بريطانيا العالم الحديث؟، (لندن: بنجوين،2003)،عرض في موقع الجزيرة نت،أكتوبر2003.

47 - المصدر السابق.

48 - د.يوسف مكي،جريدة الوطن السعودية، 27-9-2006.

49 - لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، يمكنك الرجوع إلى: غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها،(بيروت:دار النهار، 2005).

50 - Zigniew Brzezinski «The Wrong Way to sell Democracy to the Arab World»، the New York Times، March.2004.

51 - Ibid.

52 - Richard Hass، Foreign Affairs، Oct، 2006.

53 - Ibid.

54 - للمزيد: انظر كتاب فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق - الديمقراطية والقوة وتركة المحافظين الجدد، (جامعة (ييل) الأمريكية، 2006) والذي يأتي تفصيلا لمحاضرته المشهورة التي ألقاها في الجامعة عام 2005 حول السياسة الخارجية الأمريكية وأخطاء رؤى المحافظين الجدد وخاصة إزاء التعامل مع الملف العراقي.

55 - المصدر السابق.

56 - فرانسيس فوكوياما،دراسة بعنوان: « هل ينبغي تشجيع الديمقراطية ام إهمالها؟»، نشرت في دورية واشنطن كوارتري الفصلية شتاء 2007-2008.

57 - نيل جيفرسون،مصدر سابق.

58 - المصدر السابق.

59 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية،مرجع سابق.

60 - انظر عرض السيد يسين لأفكار ضياء الدين سردار في هذا الخصوص في سلسلة مقالاته عن الهيمنة الأمريكية، بجريدة الأهرام، بعنوان، استعمار المستقبل!،الأهرام 31-5-2007.

61 - المصدر السابق.

62 - ويليام فولبرايت،مرجع سابق.

63 - المصدر السابق.

64 - المصدر ذاته.

65 - شبكة النبأ المعلوماتية، 17-10-2005.

66 - المصدر السابق.

67 - زيجنيو بريجينسكي،مصدر سبق ذكره.

68 - James Kurth، America's Democratization Projects89- Abroad، American Spectator، October 2006.

69 - تحقيق صحفي عن مناهضة العولمة بجريدة الشرق الأوسط، 25 سبتمبر 2003.

70 - محمد جمال عرفة، درس في «الحلاقة» لبوش من جمهوريات الموز موقع إسلام أون لاين الإلكترونى،19 يناير 2004.

71 - أشرف البربري، أمريكا اللاتينية..تمرد في الفناء الخلفي لأمريكا، مجلة الجزيرة، 21 فبراير2006.

72 - مدحت أيوب،الأرجنتين انتقال عائلى ديمقراطي للسلطة،مجلة الديمقراطية بالأهرام،عدد يناير 2007.

73 - د.وليد عبد الناصر،العوامل الأربعة لصعود اليسار في أمريكا اللاتينية،ملف الأهرام الاستراتيجي،مارس 2006.

74 - للمزيد انظر الموقع الإليكتروني الرسمي الأمريكي: http://usinfo.state.gov/arabic/mepi.htm

75 - المصدر السابق.

76 - جريدة الشرق الأوسط،28-11-2006.

77 - جريدة الأهرام، 5-12-2006.

78 - د.وليد عبد الناصر،مرجع سابق.

79 - موقع محطة CNN بالعربية،8-2-2002.

80 - موقع BBc بالعربية،10-10-2006.

81 - جريدة الخليج الإماراتية،18 سبتمبر 2003.

82 - للمزيدمن التفاصيل، يمكن الرجوع إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت،تقارير حول كوريا الشمالية.

83 - د.السيد عوض عثمان،إلى متى تواصل بيونج يانج تحدي واشنطن؟جريدة الخليج الإماراتية،9يناير، 2003.

84 - أسامة الهتيمي، أمريكا وكوريا الشمالية...لعبة القط والفأر، مفكرة الإسلام، 25 أكتوبر 2006م.

85 - بشير عبد الفتاح، عقوبات عرجاء لكبح جماح بيونج يانج النووية،جريدة الخليج الإماراتية،9نوفمبر2006.

86 - انظر الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، 20 سبتمبر(2002).

87 - انظر الموقع الإلكتروني http://usinfo.state.gov/arabic/tr/1015nasec.htm

88 - أشتون. ب كارتر، الدفاع الوقائي.. استراتيجية أمريكية جديدة للأمن (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،2001).

89 - المصدر السابق.

90 - انظر: مجلة «المجلة»،العدد 1398، 26 نوفمبر، 2006.

91 - نجم والي، مجلةالمستقبل، العدد 2450، 19 نوفمبر2006.

92 - انظر: الوكالة الروسية للإعلام والأخبار (نوفوستى)،22-5-2008.

93 - للمزيد انظر: دكتور. ناظم عبد الواحد الجاسور،تأثير الخلافات الأمريكية -

الأوربية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007).

94 - الخلاف الأمريكي الأوربي، موقع الجزيرة نت الإلكتروني،22 نوفمبر، 2006.

95 - عن تطورات المنافسة الزراعية بين واشنطن والاتحاد الأوربي، انظر: مجلة عالم الاقتصاد،العدد 193،فبراير 2008.

96 - للمزيد انظر كتاب: إدوار بالادور، من أجل اتحاد غربي بين أوربا والولايات المتحدة،(باريس:فايار،2007).

97 - د. رفيق عبد السلام،إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية- الأوربية؟،جريدة الشرق الأوسط، 28-4-2005.

98 - المصدر السابق.

99 - ميدل إيست أون لاين، 27-11-2006.

100 - تقرير إخباري بجريدة الشرق الأوسط،نشر يوم 27-5-2008.

101 - نبيل شبيب، الصواريخ الأمريكية تعجّل الطلاق الأطلسي، إسلام أون لاين نت 15/2/2001.

102 - صالح القلاب،جريدة الشرق الأوسط،21-12-2006.

103 - أخبار الجزيرة نت،9-2-2009.

104 - صموئيل هنتنجتون، الغرب متفرد لا كوني،مجلة فورين أفيرز،مجلد 75،عدد6، نوفمبر، ديسمبر،1996.

105 - للمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع عموما، انظر:د. سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم..حرب باردة جديدة. (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003م).

106 - للمزيد،انظر:فيليب روجر،معاداة أمريكا،(باريس:دارسوى،2002).

107 - لمزيد من التفاصيل، انظر:كتاب بشير عبد الفتاح، «الخصوصية الثقافية» (القاهرة:دار نهضة مصر،2007).

108 - المصدر السابق.

109 - شيرين الحباك، الدين والهوية في الدستور الأوربي،إسلام أون لاين،19يونيو،2004.

110 - المصدر السابق.

111 - الصين تشعل الحرب الباردة مع أمريكا، إسلام أون لاين.نت، 2-4-2001.

112 - محمد فايز فرحات، هل تتحول منظمة شنغهاي إلىحلف شرق آسيوي؟، ملف الأهرام الاستراتيجي،يونيو 2006.

113 - موقع BBC عربي،2002.

114 - بشير عبد الفتاح، الصين وأمريكا..نحوإرساء قواعد للمنافسة بدلا من إنهائها،جريدة الخليج،27 إبريل 2006.

115 - مغاوري شلبي، التنين الصيني يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية،موقع إسلام أون لاين،17-1-2001.

116 - للمزيد، انظر كتاب: ميري ديلماس مارتي وبيير ايتيين ويل،الصين والديمقراطية، (باريس: فايار، 2007).

117 - انظر: رامسفيلد في بكين يغازل المعضلة الصينية،جريدة الخليج،27-10-2005.

118 - محمد فايز فرحات، لماذا يخشى العالم من صعود الصين؟ ملف الأهرام الاستراتيجي، أغسطس 2005.

119 - د.سعيد اللاوندي،مرجع سبق ذكره.

120 - د. نورهان الشيخ،هل تستعيد روسيا دورها العالمي؟ملف الأهرام الاستراتيجي،أكتوبر، 2003.

121 - المصدر السابق.

122 - انظر:روسيا والصين.. شراكة استراتيجية محورها أمن الطاقة،جريدة الخليج،12 ديسمبر 2002.

123 - د. محمد قدري سعيد، روسيا ونظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ، الأهرام 15-3-2007.

124 - جريدة الرياض،11-5-2006. وجريدة الخليج،11-2-2009.

125 - انظر كتاب ميشال كورنمان وآخرون،روسيا..حرب باردة جديدة، (لندن:فالانتين ميتشيل،2007).
126 - المصدر السابق.
127 - انظر: آن دوتنجى وآخرون،موسكو والعالم طموح العظمة هل هو وهم، (باريس: أوترومون، 2008)، تم عرضه مترجما بجريدة الوسط، بتاريخ 10 مايو 2008.
128 - انظر كتاب: ريبيكا. ر. مور،المهمة الجديدة لحلف الأطلسي..تحقيق الاستقرار العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (نيويورك:معهد بريجير للأمن القومي،2007).
129 - المصدر السابق.
130 - يوسف شلي،خنادق الحرب الباردة أمريكا وروسيا والصراع المتجدد،مجلة العصر، 9-5-2007.
131 - تقرير إخباري بجريدة الحياة اللندنية يوم 24-5-2008.
132 - يوسف شلي،مصدر سبق ذكره.
133 - اللواء محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر، (القاهرة:دار المعارف 2002).
134 - محمد حسنين هيكل،برنامج مع هيكل، قناة الجزيرة الفضائية، 15-12-2006.
135 - THOMAS L. FRIEDMAN،Keep It In Vegas، September 16، 2008.
136 - Kennaan Jeorge F.،American Diplomacy:1890 - 1955، (New York :New American Library، 1951) .
137 - عاطف الغمري، وثيقة استراتيجية أمريكا الجديدة بعد بوش، جريدة الخليج الإماراتية، 16-1-2008. تعلمنا الديمقراطية والعدل.. (الأرض الخراب) (2) 156- د. فهد العرابي الحارثي،أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، (الرياض:مركز الأمير سالمان، 2004). وجريدة الحياة اللندنية،25-12-2006.
138 - يوسف الجهماني،تورا بورا أولى حروب القرن،(القاهرة:دار الكتاب

العربي، 2002).

139 - محمد حسنين هيكل،مصدر سابق.

140 - بشير عبد الفتاح،عودة طالبان تجهض مشاريع أمريكا في أفغانستان،مجلة السياسة الدولية،عدد يناير 2007.

141 - في هذا الإطار تمكنت الولايات المتحدة من إنشاء مكتب الإعلام الاستراتيجي الذي خصص لتضليل الرأي العام الداخلي والدولي حول الحملة ضد الإرهاب ولتعزيز ودعم السياسة الأمريكية موازاة مع تدخلها العسكري في أفغانستان، وقد أغلق هذا المكتب في أواخر شهر فبراير 2002.

142 - هنري كيسنجر، «بوش والمواجهة مع العراق: التعاون الدولي لمواجهة التحدي الأقصى، صحيفة الشرق الأوسط، 21 سبتمر 2002.

143 - محمود المراغي،سفر الموت من أفغانستان للعراق،وثائق الخارجية الأمريكية،(القاهرة: دار الشروق،2003).

144 - انظر التقرير على موقع مركز كارنيغي على شبكة الإنترنت على Joseph Biden، Getting it Right in Iraq: وانظر -164 www.carnigi.org موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/واشنطن www.csis.org. وانظر أيضًا تحقيق سيمور هيرش في مجلة نيويوركر الأمريكية (15/5/2004). انظر: فريد زكريا، فرصتنا الحقيقية الأخيرة، مجلة نيوزويك (النسخة العربية) 20 إبريل 2004، ص31-34.

145 - انظر التقرير على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: www.csis.org مرجع سابق.

146 - Colonel Daniel Smith، The Psychological of War، Iraq and Vietnam، www.fpif.or

147 - فريد زكريا، المهمة الأولى حلوا المشكلة السنية، مجلة نيوزويك، 25 نوفمبر /2004.

148 - انظر William Scheider، Anti- Americanism، on the Rise ويتضمن التقرير نشر نتائج استفتاء حول الرأي العام العراقي.

149 - www.american enterprise institute.org 171- Daniel Pipes، Is an Iraqi S trong man Emerging?، New York Sun، May 4،

150 - انظر: Stephen zunes، Iraq One Year Later، www.fpif.org

151 - المصدر السابق.

152 - انظر: نفس المرجع، وكذلك: الطبقة الوسطى مفتاح وحدة العراقيين «رؤية أمريكية» ترجمة شيرين حامد فهمي، www.islamonline

153 - محمد سليمان أبو رمان،مراجعات أمريكية في العراق..فشل ذريع وإعادة نظر في السياسة تجاه السنة،موقع الإسلام اليوم،تحليلات،29-5-2004

154 - Zigniew Brzezinski «The Wrong Way to sell Democracy to the Arab World»، the New York Times، march.2004.

155 - أخبار الجزيرة نت،31- -10-2008

156 - المصدر السابق.

157 - Richard Hass، op.cit.

158 - لمزيد من التفاصيل، انظر كتاب:نعوم تشومسكي،الدول الفاشلة،،ترجمة سامي الكعكي، (بيروت:دار الكتاب العربي،2007).

159 - المصدر السابق.

160 - للمزيد: انظر كتاب فرانسيس فوكوياما، الصادر عن جامعة (بيل) الأمريكية،عام 2006، والذي يأتي تفصيلا لمحاضرته المشهورة التي ألقاها في الجامعة عام 2005 حول السياسة الخارجية الأمريكية وأخطاء رؤى المحافظين الجدد وخاصة إزاء التعامل مع الملف العراقي.

161 - المصدر السابق.

162 - د.خالد الدخيل، فوكوياما يعلن نهاية لحظة المحافظين الجدد، جريدة الاتحاد الإماراتية 8-3-2006.

163 - المصدر السابق.

164 - ياسين الحاج صالح، أمريكا الشرق أوسطية: هيمنة بلا هيمنة!،جريدة الحياة اللندنية، 28-1-2007.

165 - Brzenski Zbigniew،Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower، Basic Books،March،2007.

166 - المصدر السابق.

167 - زيجنيو بريجينسكى،رقعة الشطرنج الكبرى،مرجع سبق ذكره.

168 - المصدر السابق.

169 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية، مرجع سبق ذكره.

170 - المصدر السابق.

171 - د. عبد العزيز حمودة،الحلم الأمريكي (القاهرة: دار سعاد الصباح،1993).

172 - المصدر السابق.

173 - للاستزادة انظر كتاب: جيمي كارتر،قيمنا المعرضة للخطر..أزمة أمريكا الأخلاقية،ترجمة محمد محمود التوبة(الرياض:مكتبة العبيكان،2007).

174 - عمرو عبد العاطى،أوباما وتحسين صورة أمريكا عربيا،جريدة الحياة اللندنية،7-2-2009.

175 - انظر كتاب فريد زكريا،بعد العالم الأمريكي، أو العالم ما بعد أمريكا، 2008.

176 - علي حويلي، جريدة الحياة ، أمريكا قلقة من تراجع هيمنتها العلمية والتكنولوجية ودعوات إلى إصلاح البرامج في مؤسساتها التعليمية، 9-6-2007.

177 - المصدر السابق.

178 - للمزيد: يمكن الرجوع إلى: عيسى علي، التربية المقارنة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2005م؛ وحسني إبراهيم الحايك، الإرهاب الأمريكي البداية والنهاية، مأخوذ عن موقع http://www.arabmail.de/Alhayek27.5.03-04.html.؛

179 - انظر:دليل تقييم العنف في المدارس الأمريكية، ترجمة عبد الله عبد المحسن الحربي، المعرفة العدد 102 - رمضان 424ه.

180 - المصدر السابق.

181 - للمزيد؛ عيسى علي، التربية المقارنة، مرجع سابق، عبدالله بن صالح المقبل، مشروع تطوير تعليم وتعلم الرياضيات المدرسية في المملكة العربية السعودية، http://www.almekbel.net ؛ ومجلة العربي العلمي، العدد التاسع، فبراير 2006؛ ودليل تقييم العنف في المدارس الأمريكية، ترجمة عبد الله عبد المحسن الحربي، المعرفة العدد 102 - رمضان 424ه.

182 - موقع وزارة الخارجية الأمريكية، عن التعليم في سباق الرئاسة الأمريكي للعام 2008، 21-4-2008. وجريدة المصري اليوم المصرية،9 مايو، 2008.

183 - مازن عبد الواحد،التعليم في ذيل اهتمامات مرشحي الرئاسة الأمريكيين،تقرير واشنطن، 27-4-2008.

184 - عيسى على،مصدر سابق.

185 - يحيى عبد المبدي، تقرير واشنطن، مصدر سابق.

186 - www.americainarabic.com Feb7، 2009.

187 - Thomson Reuters، Thu Feb 5، 2009.

188 - تقرير إخباري عن الاقتصاد الأمريكي، نشر بجريدة المصري اليوم بتاريخ 15-6-2008.

189 - الغول الأمريكي هل يقع بالضربة الاقتصادية؟شبكة النبأ المعلوماتية،1-6-2008.

190 - في تقرير لحنان البدري من واشنطن نشر بجريدة الخليج الإماراتية،22-4-2008

191 - Ronald Findlayad And Keven Horourk،PowerAnd Plenty..Trade،War and The World Economy In the Second Millennium (Prinston University، 2007).

192 - Ibid

193 - مجلة تريبيون ميديا،إبريل 2008.

194 - للمزيد انظر: فنسان الغريّب، «مأزق الإمبراطوريّة الأمريكية»، (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2008).
195 - انظر كتاب بول كينيدي عن صعود وسقوط القوى العظمى،مرجع سبق ذكره.
196 - المصدر السابق.
197 - عبد الحي زلوم،حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، (الشارق: دار الخليج،2005).
198 - للمزيد انظر:بول كينيدي،صعود وسقوط القوى العظمى،مرجع سابق.
199 - Brzenski Zbigniew،Second Chance: op.cit.
200 - جميل مطر، انحسار شعبية أمريكا رصيد للدول الصاعدة،جريدة الحياة اللندنية،17-12-2007.
201 - المصدر السابق.
202 - محمود عوض، لغة أمريكا الجديدة مع حلفائها: لنا الإمبراطورية وعليكم أعباؤها! جريدة الحياة ،10- 2- 2008.
203 - المرجع السابق.
204 - علاء سالم،سقوط المشروع الإمبراطوري الأمريكي، الحياة،6-11-2008.
205 - Kitan j.Patel،The Master Stratigest..Power،Purpos and Principle. (London: Arrow Books، 2007).
206 - وضاح شرارة،جريدة الحياة اللندنية،15-10-2008.
207 - وليد عبد الحي: المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، ع 126، أكتوبر 1996، ص 25.
208 - المصدر السابق.
209 - زكي العايدي وآخرون: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق.
210 - اقتصاد أمريكا في العهد الجديد،بول كينيدي، الجزيرة نت، 8-10-2008
211 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية، مصدر سابق.
212 - علي بن طلال الجهني،جريدة الحياة اللندنية، 02/12/2008

213 - إبراهيم علوش،الجزيرة نت،6-11-2008.
214 - صلاح عبد الكريم ،الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، جريدة الحياة، 19-11-2008.
215 - المصدر السابق.
216 - الجزيرة نت 13-10-2008.
217 - تقارير جريدة الحياة اللندنية،14-1-2008
218 - انظر:سعيد اللاوندي،أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، مرجع سبق ذكره.
219 - المصدر السابق.
220 - ياسمين ضيف،الإمبراطورية،مرجع سابق.
221 - د. وليد عبد الحي، مستقبل أمريكا على سلم القوى الدولي،مصدر سبق ذكره.
222 - للمزيد انظر باب «دراسات» على موقع: معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات،واشنطن.
223 - نادية محمود مصطفى، 11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية،موقع إسلام أون لاين نت،12-9-2002.
224 - المصدر السابق.
225 - د.باسم خفاجي، عسكرة أمريكا داخليًّا، مفكرة الإسلام،21-12-2005.
226 - المصدر السابق.
227 - سمير مرقص،القوة الذكية،جريدة الحياة اللندنية،24-12-2007.
228 - المصدر السابق.
229 - جوزيف ناي، عميد كلية كنيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد، ومؤلف كتاب «القوة الناعمة: سبل النجاح في عالم السياسة الدولية». حقوق النشر: بروجيكت سنديكيت، إبريل 2004. ترجمة: إبراهيم محمد علي.
230 - Jozif Nye،Stop Getting Mad. AmericaGets Smart، Washington Post Sep 9،2007

231 - د.قدري سعيد، أمريكا تراجع أفكارها الاستراتيجية،جريدة الأهرام،19-4-2008.

232 - المصدر السابق.

233 - جوزيف ناي، «البروباجندا ليست الطريق وإنما القوة المرنة»، جريدة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» الأمريكية، يناير 2003.

234 - المصدر السابق.

235 - انظر تقرير «راند» الثالث «للعام 2007» عن بناء شبكات معتدلة إسلامية.

236 - انظر: ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى 1998).

237 - محمود المبارك، عن أمريكا والموقف من الإسلام، جريدة الحياة اللندنية ، 14/05/2007.

238 - عمرو عبد العاطي، مفهوم جديد لاستعادة قوة أمريكا، تقرير واشنطن،17 مايو 2008.

239 - رضا عبد الحكيم، مجلة الحرس الوطني، العدد1،248-2-2003.

240 - العنوان الأصلي للمقال: China as Number One ونشر في مجلة Current History، عدد سبتمبر 2001. وقد كتب المقدم سونج -بوم آهن، هذا المقال عندما كان يعمل كزميل باحث في الجيش الأمريكي لدى مؤسسة راند «الأبحاث والتطوير» وهو الآن زميل كلية قادة الجيش الأمريكي في المعهد الكوري في سول.

241 - خالد الحروب، 2008العالم بين الأحادية القطبية، التعددية القطبية، أو اللا قطبية،جريدة الحياة اللندنية، 13/07/2008.

242 - المصدر السابق.

243 - انظر: مجلة الثقافة العالمية، ع114- سبتمبر 2002.

244 - طلعت رميح، الصين وأمريكا من الاقتصادي إلى العسكري، 2وكالة

الأخبار الإسلامية، 4-8-2009.
245 - /Michael von Bülow، Obama: US and China have a shared interest in clean and secure energy،COP15، 27 / 7 / 2009
246 - موقع سى إن إن باللغة العربية،29-7-2009.
247 - من حوار ديفيد دلاور، المبعوث الاقتصادي والمالي لوزارة الخزانة الأمريكية لدى بكين، لوكالة أنباء الصينية(شينخوا)،بتاريخ 30-7-2009.
248 - بشير عبد الفتاح،هل قايض أوباما الديمقراطية بالتصالح مع العالم العربي والإسلامي؟!،جريدة الحياة اللندنية، يونيو، 2009.
249 - لورانس جيه-كورب،دبلوماسية الإغاثة..قوة أمريكا الناعمة،صحيفة واشنطن بوست، مايو، 2008.
250 - جوزيف ناي،أمريكا واستعادة القوة الذكية،جريدة بروجيكت سنديكت،بالاتفاق مع صحيفة الجريدة الكويتية،16-12-2008.
251 - المصدر السابق.
252 - نبيل شبيب، الهيمنة الأمريكية مستمرة حتى حين، موقع إسلام أون لاين،14-2-2002.
253 - اندريه كاسبي، محاولة فهم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، (باريس:بيران،2008).
254 - المصدر السابق.
255 - انظر كتاب: دانييل فان ايوين وآخرون، الولايات المتحدة والعالم اليوم، (باريس: لوب، 2008).
256 - المصدر السابق.
257 - جوزيف ناي، أمريكا والمنافع العامة العالمية،جريدة بروجيكت سنديكيت، بالاتفاق مع «الجريدة» الكويتية.
258 - المصدر السابق.
259 - زيجنيو بريجينسكي،مرجع سبق ذكره.
260 - Brzenski Zbigniew:Second Chance: op.cit.

261 - د.ليلى تكلا،أمريكا تصالح العالم،الأهرام، 25-11-2008.
262 - حسن منيمنة ، أوباما والتغيير: عودة إلى سبعينيات كارتر أو تسعينيات كلينتون؟،جريدة الحياة اللندنية، 22/03/2009.
263 - جريدة الحياة اللندنية،19/11/2008.
264 - جميل مطر،أمريكا في شهر عسل مع العالم،جريدة الحياة اللندنية، 17/11/2008.
265 - موقع بى بى سى،21-11-2008.
266 - شيرزاد اليزيدي،انتخاب أوباما إذ يحيي الحلم الأمريكي، الحياة اللندنية،17/11/2008.
267 - تقرير واشنطن،30-8-2008، و 19 ديسمبر 2009.
268 - روبرت زوليك،نيويورك تايمز،27-1-2009.
269 - موقع بي بي سي عربي،22-1-2009.
270 - موقع العربية نت،7-2-2009.
271 - موقع بي بي سي عربي،11-1-2008.
272 - انظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 14-1-2009.
273 - روبرت كاجان، منظور 12 سبتمبر.. أمريكا والعالم وجورج بوش، مجلة فورين أفيرز، عدد سبتمبر/أكتوبر،2008.
274 - توماس فريدمان،حان الوقت لإعادة اختراع أمريكا،نيويورك تايمز الأمريكية، 20-12-2008.
275 - انظر مقال جيمي ف.ميتزل، صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، 15ديسمبر 2008.
276 - المصدر السابق.
277 - من حديث الرئيس التركي عبد الله جول لقناة «الحرة» يوم 8-4-2009. ومن موقع بي بي سي عربي، 9-9-2009.
278 - د.راشد أبانمي، خط أنابيب «نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة،المجلة الاقتصادية الإلكترونية،25-7-2009.

279 - John Allen، Africa: Why Obama Chose Ghana، allafrica.com، 18 May 20090.

280 - Amanullah Zahed Amanullah، American Muslims، Jews rate Obama’s speech،CNN Reports،June 5،2009.

281 - للمزيد انظر كتاب: باراك أوباما، «باراك أوباما..أحلام من أبي..قصة عرق وإرث»،ترجمة هبة نجيب، إيمان عبد الغني، (القاهرة:دار كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009).

من إصدارات

الأستاذ بشير عبد الفتاح

- الخصوصية الثقافية (الموسوعة السياسية للشباب).

- أزمة الهيمنة الأمريكية.

